

تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣-١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية

د. علي بركات



تطور الملكية الزراعية في مصر
وأثره على الحركة السياسية
(١٨١٣ - ١٩١٤)
د. علي برطات

التاسع

دار الثقافة الجديدة

٣٢ شارع سنبري ليو علم - القاهرة

تليفون ٥٨٤٧١ - ٥٨٧٨٠

دكتور: على بركات

تطور الملكية الزراعية في مصر

وأثره على الحركة السياسية
(١٨١٢-١٩١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لحل اختياري لموضوع « تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية في الفترة من سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٩١٤ » يرجع إلى ثلاثة أسباب أساسية :

١ - أن دراسة تطور المجتمع المصري في العصر الحديث لا يمكن أن تتم بعيداً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي حكمت هذا التطور. ولما كان المجتمع المصري - ولا يزال - مجتمعاً زراعياً فإن دراسة تطور الملكية يعتبر حجر الزاوية في هذه الدراسة .

٢ - أن تاريخ الفلاحين - الذي لم يدرس حتى الآن دراسة كافية - لا يمكن دراسته بعيداً عن تطور توزيع الملكية والعوامل التي حكمت هذا التطور وعلاقة الفلاحين بالأرض .

٣ - أن التصدي لحل المشكلة الزراعية في مصر وهي مشكلة لا تزال قائمة ورغم كل ما بذل من محاولات لحلها لا يمكن أن يتم دون فهم لتاريخ نفاة هذه المشكلة والظروف التي صاحبها وأبرزها تطور الملكية الزراعية وتوزيعها .

وعلى هذا فإن دراسة هذا الموضوع تختم في النهاية بهدأ من الدراسات التي يمكن أن تساهم في كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

واقده كانت للمشكلة التي واجهتهى - والتي عادة ما يرددها الباحثون - هي قلة المصادر وبالنسبة لي كانت مشكلة حقيقية ، حتى الذين كتبوا عن هذا الموضوع من الرواد من أمثال يعقوب أرئين وجرجس حنين عرضوا للوضوع من حيث تطور الواجج والتشريعات الخاصة به ولم يتبه أحد من الباحثين الذين تعرضوا لهذا الموضوع باستثناء سهيل بيير - إلى حد ما - إلى تطور حركة توزيع الملكية وانعكاساتها على خريطة القوى الاجتماعية وربط ذلك بالحركة السياسية التي كانت من البداية للنهاية حكراً على كبار الملاك .

ومن هنا كان طبعياً أن تم دراسة هذا للوضوع من خلال وثائق دار المحفوظات وسجلاتها ولم تكن للصعوبة في الوصول إلى دار المحفوظات وإنما كانت الصعوبة بداخلها . فالفلم التركي الذي توجد به معظم سجلات وأوراق هذه الفترة ليس له فهرس وحتى الموجود منها لم يعد يمثل الواقع بعد أن تم رفع محتويات المخزن من أما كتبها الأصلية في محاولة لتقلها لدار الوثائق .

وكذلك أوراق القلم الأفرنجي التي توجد ضمنها أوراق الدائرة السنية . ولم يكن أمام الباحث الذي يريد التعرف على محتويات المخزنين إلا أن يقوم بجرد سجلاتها واحداً بعد الآخر . وقد كان . ونتيجة لذلك أمكن الوصول إلى معظم سجلات الأراضى المشورية وهي ثلاث مجموعات تضم سجلات التقاسيط وسجلات الزمام والسجلات الإجمالية ويوجد به أيضاً سجلات الجفالك وهي تضم ثلاث مجموعات متكاملة . هذا إلى جانب سجلات أخرى متفرقة من بينها سجلات الالتزام والتي تغطي العصر العثماني .

أما المخزن الأفرنجي فيوجد به أوراق الدائرة السنية وهي تكاد تكون كاملة وتضمها أكثر من ١٠٠ هفتة كما يوجد بها سجل لكل للمساحات التي يمس بالتقسيم من الدائرة السنية إلى جانب أوراق أخرى .

أما للكلفات فقد واجهتهى فيها صعوبة تتعلق بتسمية التسجيل في هذه المكلفات

حيث يتم تسجيل ملكية كل أفراد القرية دون الإشارة إلى ملكياتهم في قرى أخرى وكان على إذا أردت الحصول على ملكية أحد الافراد أن أعرف مسبقاً كل التواحي التي يوجد له بها ملكية . وهي صعوبة لازمتني طوال البحث واكتفيت في بعض الاحيان بالإشارة للملكية للشخص في القرية التي نشأ فيها . غير أن هذه الصعوبة تم التغلب عليها في النهاية عن طريق مجموعة وثائق طابدين التي ضمت عدداً من الكشوف تشمل معظم أسماء طبقة كبار الملاك بما فيهم أعضاء الجمعية التشريعية وإجمال ملكية كل منهم .

كما أتاح لي العمل بدار المحفوظات الاطلاع على نوع من السجلات ليس مطروقا للباحثين وهي سجلات عمد ومشايخ القرى وحوادث الريف . وهي سجلات تقدم مادة غنية لدراسة الريف المصري من الناحية الاجتماعية وتوجد بصورة منتظمة ابتداء من سنة ١٨٩٤ وإن كنت قد تمكنت من الاطلاع على سجلين منها عن مديرية الغربية في الفترة من سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٨٩٤ وقد استفدت منهما كثيراً .

هذا إلى جانب أنني أطلعت على بعض ملفات الخدمة الخاصة ببعض كبار الملاك من كبار الموظفين .

أما دار الوثائق . فقد استكملت فيها دراسة بعض سجلات الاراضي المشورية التي نقلت في فترة سابقة من دار المحفوظات . كما قمت بدراسة أوراق الثورة المرابية .

وقد قسمت بحثي هذا إلى خمسة فصول هاجمت في الأول منها التغييرات التي أحدثتها محمد علي في النظام الزراعي وأوضاع الحيازة في مصر والعوامل التي أدت إلى ظهور الملكية الفردية في الأرض والتشريعات التي حكمت تطورها وأبرز هذه العوامل ظهور الرأسمالية .

وعرضت في الفصل الثاني إلى ظهور الملكيات الكبيرة والعوامل التي أدت إلى ذلك ثم أثر ظهور الملكيات الكبيرة ونموها على توزيع الملكية .

وفي الفصل الثالث عرضت لخريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغييرات حدثت في توزيع الملكية من خلال التركيب الاجتماعي لطبقة الملاك الزراعيين .

وفي الفصل الرابع وامتداداً لخريطة القوى الاجتماعية عرضت لموقع الفلاحين فيها ولعوامل الإفقار التي تعرض لها الفلاحون والتي أدت في النهاية لفقدان الجزء الأكبر من أراضيهم ثم عرضت في نهاية هذا الفصل لتطور توزيع الملكية في القرية المصرية من خلال نموذجين أحدهما في الوجه البحري وهي قرية سمندو بمديرية الغربية والآخر في الوجه القبلي وهي قرية العراية المدفونة بمديرية جرجا . وقد راعيت في اختيار القريتين أنهما خضعتا لكل العوامل التي مر بها تطور الملكية في مصر وأبرزها نظام المهد .

وفي الفصل الخامس والآخر عرضت للحركة السياسية في مصر من خلال سيطرة الملاك الزراعيين عليها وفيه عرضت لمواقف القوى الاجتماعية المختلفة في الثورة العرابية وأبرزت الجوانب الإجتماعية لحركة الفلاحين في الثورة .

ولقد استلظت من خلال هذا البحث أن أضع إجابات محددة من خلال الوثائق لكثير من التساؤلات والاجتهادات حول بعض القضايا . ومنها إنني وصلت للمساحة الإجمالية التي فرض عليها محمد هلى الضرائب وكذلك مساحة الزمام .

ووصلت أيضاً إلى المساحة الإجمالية التي منحها محمد هلى لاتباعه من الإبداديات والمعمر والمساحة الإجمالية للأراضي التي تحولت إلى جفالك له ولأفراد أسرته وتابعت حركتها حتى عصر إسماعيل .

ووصلت كذلك إلى مساحة الإبدادية التي منحت في عهد عباس .

واستطعت كذلك أن أصل إلى مساحة الأراضى التي منحها سعيد للوظفين
كعاشات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه .

واستطعت أيضاً أن أصل إلى المساحة التي فرض عليها سعيد العشر من
الآبعداديات والجفالك والتي كونت نواة الملكيات الكبيرة وحددت مساحتها في
عهد إسماعيل .

كما استطعت الحصول على كشافين أحدهما يضم أسماء طبقة الذوات من ملاك
الأراضى العشورية في عهد إسماعيل والآخر للمساحات التي بيعت بالتقسيم من
أطيان الدائرة السنية إبتداء من يناير سنة ١٨٩٨ حتى تصفيتها . وقت بنشرها
كلاحق في نهاية البحث .

وثمة ملاحظة أخيرة تتعلق بالبيانات والأرقام الإجمالية الخاصة بكبار الملاك
أوبتوزيع الملكية الواردة بهذا البحث فقد قمت بحذف كسور الفدان منها وبعضها
ممن في الصفر حتى لا أغرق البحث بالكثير من الجزئيات في الأرقام .

ولماني قد وفتت . واقه ولي التوفيق .

عل بركات

ظهور الملكية الخاصة في الأرض وتطورها

- نظام الحيازة قبل عهد علي - سقوط نظام الالتزام - أنواع
- الحيازة في عهد محمد علي - اللاهون والاستغلال تحت حكم محمد علي
- علي - تطور للملكية الخاصة في الأرض من خلال التشريعات .

نظام الحيازة قبل محمد على

ارتبط ظهور الملكية الخاصة في الأرض وتطورها ارتباطاً أساسياً بظهور الرأسمالية في الزراعة. فلم تكن ملكية الأرض في مصر طوال فترات التاريخ ملكية مطلقة، وحتى مطلع القرن التاسع عشر لم تخرج حقوق الفلاحين على الأرض عن كونها حقوق انتفاع. حقيقة أن بعض الفئات قد حصلت في فترات متفاوتة على حقوق تفوق من الملكية الخاصة على بعض مساحات من الأرض. لكن بقيت الدولة ممثلة في شخص الحاكم مالكة لرقبة الأرض في النهاية وهذه حقيقة يؤكدها كل الذين نصدروا الدراسة هذا الموضوع (١).

وفي هذا الصدد يقول يعقوب آرتين « أن رقبة أطيان القنطر المصري دامت أربعين قرناً قبل المسيح وثمانية عشر قرناً بعده ملكاً لملك مصر: في عهد الفراعنة وفي زمن الفرس وفي عصر اليونان وفي حكم الرومان وفي أيام العرب وفي سلطنة

(١) د. محمد كامل مرسى، الملكية العقارية وتطورها التاريخي من عهد الترانة حتى الآن، القاهرة ١٩٣٦، صفحات ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٦٣، ٦٤، ٧٣ —
عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، القاهرة ١٩٥٦، ص ٦٢١ — د. جمال حمدان، شخصية مصر، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٣١ — د. محمد فهمي لميطه، تاريخ مصر الاقتصادي في الصور الحديثة، القاهرة ١٩٤٤ ص ٢٥.

الترك وفي مدة المالك . أما للنفعة فكان الحكم بوجهونها لمدة سنة أو بضع سنين لمن يختارونه من القادين على زراعة الأرض .^(١)

ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح نظام الحيازة في مصر معرقلاً للتطور فالالتزام - الذى نشأ تعبيراً عن ضعف السلطة المركزية كامتياز يمنح لفحص لجباية الضرائب . على منطقة معينة والذى كان يمنح في بدايته لمدة سنة - أصبح يمنح لدى العمر كله . ومع استمرار التدهور في أحوال السلطة العثمانية أصبح الالتزام يورث ويباع ويمكن التنازل عنه للأخوين بل أن بعض الملتزمين تمكنوا من وقف التزاماتهم بعد دفع مبلغ معين للتخزين^(٢) وأصبحت سلطة الدولة على أراضيها سلطة شكلية ولم تعد تحصل منها على دخل يذكر بعد أن أصبح المائد يذهب أساساً لطبقة الوسطاء من الملتزمين .

فأراضي الفلاحة التي كان يزرعها الفلاحون في إطار هذا النظام لم تكن لهم عليها أية حقوق ثابتة ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت الضرائب التي تحصل من الفلاحين عن هذه الأرض لصالح الملتزمين والسلطات المحلية من الفايظ والبرالي^(٣) تفوق الضريبة الأصلية بكثير وهي الميرى التي كانت تذهب للسلطة المركزية .

(١) يعقوب أرئين ، الأحكام الرعية في شأن الأراضي المصرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ (١٨٨٩) ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٥ ، كان اللقرم يدفع تخلياً للالتزام مبلغ من المال للحكومة يصر بالمجمل .

(٣) الفايظ هو الضريبة التي كانت تحصل لصالح اللقرم وتثل الفارق بين ما يحصله اللقرم من الفلاحين وما يسدده للحكومة . أما البران فهو مجموعة ضرائب إضافية استحدثت في القرن ١٨ ومعرف بالمادات وكانت تتفاوت من قرية لأخرى ومن ولاية لولاية وبلدت في بعض الأحيان ٢١ عادة - دار المحفوظات العمومية ، دفتر ترايبع ولاية الغربية سنة ١٢١٥ خراجية رقم ١٦٠٨ عين ١١ مخزن ١٨ .

ففي ناحية شبرا قباله التابعة لولاية الغربية بلغ الفايط ٧٢٢٤٠ قرشاً والبراني ٦٨٣٣١ قرشاً بينما كان للميرى ٧١٧٢٢ قرشاً عن سنة ١٢١٥ خراجية (١٨٠٠) (١) وفي ناحية البلاشون التابعة لولاية الشرقية بلغ الفايط ٧٧٠٤٢ قرشاً والبراني ٤٩٠٨٦ قرشاً بينما كان للميرى ٤٨٥٣٧ قرشاً وفي ناحية الزنكلون بلغ الفايط ٢٥٠٨١٧ قرشاً والبراني ٧٥١٢٠٠ قرشاً بينما كان للميرى ١٦٩٢٣١ قرشاً. (٢)

أما أراضى الأوسية : فكانت تمثل مصدراً آخر لدخل الملتزمين قبال جانب أنها كانت منعاً لهم معفاء من الضرائب نظير قيامهم ببعض الاعباء التي تتطلبها وظيفتهم فإن للملتزمين كانوا يستغلونها عن طريق تسخير الفلاحين . وهي وإن كانت من الناحية النظرية ليست ملكاً للملتزمين إلا أن حقوقهم عليها وصلت في نهاية القرن ١٨ إلى ما يقرب من الملكية الخاصة وأصبح من الممكن وقف هذه الارض (٣) ولم تكن هناك نسبة ثابتة بين أطيان الفلاحين وأطيان الأوسية فبينما لا توجد أطيان أوسية جنوب ألمانيا نجد أن أطيان الأوسية تشمل مساحات واسعة من أراضى بعض القرى في الوجه البحرى فمن إجمالي أطيان ناحية الزنكلون البالغ ٥٣١٤ فداناً بلغت أراضى الأوسية ١٢٢٥ فداناً بينما كانت أراضى الفلاحة ٣٨٢٦ فداناً . بل إن أراضى الأوسية كانت تزيد عن أراضى الفلاحة في بعض القرى أحياناً . ففي قرية أنشاص البصل بلغت أراضى الأوسية ٩٦٠ فداناً بينما كانت أراضى الفلاحة ٧٢٠ فداناً . وفي بعض قرى الشرقية الأخرى كانت نسبة أراضى الأوسية للفلاحة كالآتى (٤) :

(١) المرجع السابق .

(٢) دار المحفوظات السومية ، دفتر تراييع ولاية شرقية المكتتبه من تراييع مطعين الألباط سنة ١٢١٥ هـ رقم ١٦٠٥ عن ١٩ غزن ١٨ هـ .

(٣) د . هيلين رينيلن ، الاقتصاد والإدارة في مصر في منتصف القرن ١٩ (مترجم) القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٥ .

(٤) دفتر تراييع ولاية شرقية المكتتبه من تراييع مطعين الألباط سنة ١٢١٥ هـ رقم ١٦٠٥ عن ١٩ غزن ١٨ هـ .

اراضى الفلاحة	اراضى الاوسية	اسم الناحية	اراضى الفلاحة	اراضى الاوسية	اسم الناحية
فدان	فدان		فدان	فدان	اتريب القيات
٤٩٧	١٧٨	المواسجة	٩٠٥	١٩٧	
١٤٩٦	٥٨٩	منشية طامر	٩١٥	٢٥٤	

صفت إلى السلة

وفي الثلاثمائة قرية التي تم مسحها حتى رجب سنة ١٢٢٩ (١٨١٤) من أقاليم الغربية والمنوفية والمنصورة والقليوبية والشرقية في عهد محمد علي كان مجموع أراضى الأوسية ٣٧٤٧٦ فداناً بينما بلغت أراضى الفلاحة ٣٥٥٩١٠ أفدنة (١) أى نسبة ٢ - ١٩ تقريباً وهي نسبة تقرب من تلك التي ذكرها الدكتور الحتة حين قال: «أن أراضى الأوسية تبلغ عشر أراضى الفلاحة تقريباً في الوجه البحرى» (٢).

وإلى جانب أراضى الالتزام بنوها كان يوجد نوع آخر هو أراضى الرزق وهي بقايا إقطاعات كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين رزقه بلا مال وتجمع المصادر على أن أصحابها كانوا يمتلكونها ملكية كاملة ومع مطلع القرن للماضى كان معظمها قد تحول إلى أوقاف ولم يبق منها إلا القليل (٣) وفي بداية القرن التاسع عشر بلغ إجمالى الرزق والأوقاف ٦٠٠.٠٠٠ فدان بالوجه القبلى

(١) د. المحفوظات العمومية، سجل ديوان خديوى من ابتدى سنة ١٢١٦ هـ (بدون رقم) ص ١٧، ١٨.
 (٢) د. أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، القاهرة سنة ١٩٥٨، ص ٩.

(٣) د. المحفوظات العمومية، دفتر ملخص اختصاص الرزناجة، $\frac{١٦٦}{١}$ تركى، ص ٥،
 أيضاً: جرجس حنين الألبان والضرائب فى القطر المصرى، القاهرة ١٩٠٤ من ١٩٥ - يقرب أرتين، المرجع السابق، ص ٧٦.

وضواحي القاهرة^(١) وفي الثلاثمائة قرية السابق الإشارة إليها بالوجه البحرى بلغ إجمالى الرزق سنة (١٨١٤) ١٨٤٦٤ فداناً . ويصور الجبرئى مقدار الفوضى والاضطراب الذى كان يمانى منه هذا القطاع فيقول : « وكثير من الرزق واسعة القياس جداً وخصوصاً فى الأراضى القبلية ، فإن أغلبها رزق وشرابى ومتأخرات لم تسمح ولم يعلم لها فدادين ولا مقادير وقد تزيد أيضاً بانهمسار البحر عن سواحلها وكذلك فى البلاد البحرية ولكن دون ذلك ومعظم أراضى الرزق القبلية مرصدة على جهات الأوقاف » ، (٢) .

ولعل السبب فى زيادة الأوقاف يرجع إلى الفئق السياسى الذى طاشتته البلاد فى أواخر الحكم العثمانى^(٣) . ولم يكن الفاقد من دخل الدولة فى هذا النوع بأقل من النوعين السابقين فالجزء الأكبر من عائد الأوقاف يذهب إلى نظار الوقف وجلهم من العلماء والباقي يتبدد بسبب الإهمال^(٤) . ومع بداية القرن الماضى أصبح هذا القطاع من الأراضى عرضة لمفاسد عديدة فكثير من الناس كانوا يضمون أيديهم على أراضى رزق أو أوقاف دون أن يكون لهم حق قانونى فيها . يضاف إلى ذلك أنهم كثيراً ما كانوا يحولون العائدات مخصصاتها الاصلية^(٥) .

ولم تكن أراضى الاوسية والرزق والأوقاف هى كل الأراضى للمعاقاة من الضرائب فقد امتدت الإعفاءات إلى أنواع أخرى فهناك مسموح المشايخ (العلماء)

Baer (Gbriol) , A History of Land ownership in (١)
Modern Egypt, (1800 — 1950) London' 1962, P 2

(٢) عبد الرحمن الجبرئى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ

ج ٤ ص ٢٢٣

(٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦

(٤) Baer, G, op Cit. p3

(٥) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٥٩

والذي كان في بعض الأحيان يشمل قرى بأكملها إلى جانب مسموح البدو وهذا أيضاً شمل مساحات أخرى ليست قليلة^(١).

ومع مطلع القرن التاسع عشر كانت خريطة القوى الاجتماعية تعكس هذا الواقع وتغير عنه . فالالتزامات أصبحت في أيدي أقوى الأشخاص وأغنام ومن بين الستة آلاف ملتزم نجد أن ثلاثة آلاف كانوا من المماليك يجوزون أكثر من ثلث الأراضي الزراعية في مصر^(٢).

وإلى جانب هذه المجموعة العسكرية أو شبه العسكرية نجد العلماء وهؤلاء إلى جانب عمل بعضهم كملتزمين نجد أن معظمهم كانوا نظار أوقاف . ويفهم من الجبرتي أن الأوقاف كانت نهياً للقائمين عليها وأن أحد المشايخ في النوفية زادت أملاك أسرته عن ألف فدان^(٣) بل إن أوقاف بعض المشايخ كانت أحياناً تشمل قرى بأكملها ففي سنة ١٢٢١ (١٨٠٦) كانت قرية كوم الحناوى كلها وقفاً على السادة الأشراف . وإلى جانب هذه الأوقاف كانت هناك قرى أخرى مرفوعة (معفاة) من الضرائب بأسماء بعض المشايخ ، قرية منية عاصم كانت مرفوعة باسم الشيخ خليل البكري ومنية قادس كانت مرفوعة باسم الشيخ العروسي^(٤).

وإلى جانب المماليك والعلماء كان مشايخ البدو يملكون مجموعة ثالثة من كبار الحائزين فهؤلاء إلى جانب عمل بعضهم كملتزمين كانت لهم أيضاً أراض معفاة من الضرائب باسم مسموح « العربان »^(٥) وفي النصف الأول من القرن ١٨ كان

-
- (١) د . المحفوظات العمومية ، دفتر مسموح أطيان المشايخ والعربان بنواحي ولاية المنصورة سنة ١٢٢٢ هـ رقم ٧٥٦٦ مسلسل عمومي / ١ حفظ نوعي / مخزن ١ تركي .
(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .
(٣) الجبرتي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
(٤) دفتر مسموح أطيان المشايخ وأطيان العربان بنواحي لولاية المنصورة سنة ١٢٢٢ هـ رقم ٧٥٦٦ مسلسل عمومي / ١ حفظ نوعي / مخزن ١ تركي .
(٥) المرجع السابق .

البدو يسيطرون على مساحات واسعة من الاراضى واصبحت لهم عليها سلطات تكاد تكون مطلقة . ففي الصعيد حيث استقرت قبيلة الهوارة تمكين شيخ العرب همام من فرض سيطرته على كل الصعيد تقريباً . غير أن البدو تدهورت مكائهم بعد الحملات التي وجهها إليهم على بك السكير وتم خلالها القضاء على نفوذ همام .

أما مشايخ القرى الذين كانوا أذوات الملزمين في تنفيذ سياستهم فهؤلاء منحوا حصصاً من الارض كان يعقها الملزم من بعض الضرائب الإضافية (١) .

وكانت القاعدة العريضة من الفلاحين موضع استغلال هذه القوى جميعاً فإلى جانب الضرائب المتزايدة . كانت هناك السخرة العامة في تطهير الترع وحماية الجسر ثم السخرة الخاصة بالعمل في أراضى الأوسية .

ولقد أدب العبء الضريبي المتزايد في وجود طبقة من الفلاحين المعدمين في وقت كانت مصر تعاني فيه من التخلخل السكاني وترجع هيابين ريفيين ذلك إلى قدرة الملزمين على تجريد الفلاحين من أراضيمهم عندما كانوا يعجزون عن دفع الضرائب (٢) وبصور الجبروتى أنواع الابتزاز والإذلال الذي كان الفلاحون يتعرضون له في ظل هذا النظام فيقول : « كانوا — أى الفلاحين — مع الملزمين أذل من العبد المشتري » (٣) .

هذه هي الصورة العامة للنظام الذي كان سائداً قبل محمد علي وهو في مجمله أصبح هائكاً لتطور . فالالتزام يتسبب في تسرب الجزء الأكبر من الدخل الزراعى إلى جيوب أشباه الإقطاعيين من الوسطاء الملزمين بمبدأ عن الدولة ومشروعاتها وهؤلاء كانوا يستخدمونه في اتجاه مضاد لأغراضها ويكونون طبقة

(١) د. هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ص ٤٥ — ٤٧

(٢) د. هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ص ٤٥

(٣) الجبروتى ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢

اجتماعية تصادم في مصالحها وأهدافها مع السلطة المركزية ومع مصالح جموع
الفلاحين .

وكانت الأراضي المعفاة من الضرائب بأنواعها تحرم الدولة من الجزء الباق
من الدخل . وعلى هذا فلم تبذل أية جهود حقيقية للنهوض بالزراعة أو لتطوير
الإنتاج لا من قبل السلطات العثمانية ولا من قبل الطبقات التي تحصل على الفائض
فهذه كانت تبده في مظاهر بذخها وإسرافها الإقطاعي بل وفي صراعاتها . وسرعان
ما انهار هذا النظام من أسامه أمام مشروعات محمد علي .

سقوط نظام الالتزام

رأينا كيف أصبح نظام الحيازة عائقاً للتطور ومن ناحية أخرى انتهى نظام الحكم العثماني إلى حالة من العجز لم يستطع معها لإحداث أي تغيير في حياة المجتمع أو حتى يوقف التدهور الذي أصاب البلاد والذي ساعد عليه الصراع المستمر بين المماليك والداulat العثمانية من ناحية وبين الفرق المملوكية المتصادمة حول منصب شيخ البلد والسنجقيات من ناحية أخرى^(١).

وما لبث هذا النظام أن تلقى ضربة قاسية على يد الحملة الفرنسية هزت كيانه العسكري والاقتصادي فقد تكفلت المارك المستمرة التي غاضتها قوات الحملة بالقضاء على جزء كبير من قوة المماليك الذين كانوا يمثلون دهامة النظام الإقطاعي العسكرية. ومن ناحية أخرى فإن مشروعات الفرنسيين الخاصة بالأرض قد أوجدت الأساس للتطورات التي تلاحقها خلال القرن التاسع عشر في نظام الحيازة^(٢).

(١) د. محمد أنيس، د. السيد رجب حراز، التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث، القاهرة سنة ١٩٧١، ص ٣٣ - ٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٦١ - د. هيلين ريفلسين، المرجع السابق، ص

وعقب خروج الفرنسيين (١٠ يوليو سنة ١٨٠١) شهدت مصر فترة من القلاقل والاضطرابات وقف فيها المماليك ضد كل محاولات الإصلاح التي حاول العثمانيون إدخالها دون جدوى لوضع كل مصادر الدخل تحت الإشراف المباشر للدولة^(١) وهي الفترة التي عرفت بفترة الفوضى السياسية التي وصل في نهايتها محمد علي إلى السلطة . فقد تمكن محمد علي مؤيداً بنفوذ القوى الشعبية من الوصول إلى السلطة في مايو سنة ١٨٠٥ . لكنه لم يبدأ برنامجه في تغيير النظام القديم على الفور فإن السنوات الأولى من حكمه كرسها لتدعيم مركزه ضد الاخطار الداخلية والخارجية التي كانت تواجهه متحالفاً بصفة مؤقتة مع الطبقة البورجوازية المصرية من التجار والعلماء وهي الطبقة التي برز دورها خلال الكفاح ضد الفرنسيين ثم لضعاف في فترة الفوضى السياسية^(٢) غير أن محمد علي ما لبث بعد أن تمكن من تدعيم مركزه أن تطلع لضرب النظام القديم كله لأنه يقف دون سيطرته الكاملة على كل أنحاء البلاد وبحول دون حصول محمد علي على العائد من الإنتاج لمواجهة أعبائه المالية المتزايدة ويؤكد البعض أن كل مشروعات محمد علي الخاصة بالحيازة كان وراءها العامل الثاني لأن استمراره في السلطة كان يتوقف على مدى ما يمتحوز عليه من إشراف مالي^(٣).

وهل هذا فإن محمد علي ما كاد يفرغ من الإطاحة بالزعامة الشعبية حتى وراح يعمل للقضاء على إقطاع القرن الثامن عشر في شكله السياسي والاقتصادي .

ففي المجال الأول عمد إلى التخلص من البكرات المماليك الذين كانوا يمثلون

(١) المرجع السابق ، ص ٦٣ - ٦٥ .

(٢) د. محمد أنيس ود. رجب حراز ، المرجع السابق ، ص من ٧٨ - ٨٠ .

(٣) د. هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ .
 — حلق محمد علي أول زيادة في الميزانية سنة ١٢٢٩ (١٨١٣ / ١٨١٤) قدرها ٣٤٧٥٢٦ قرش ، أقلر — دار المحفوظات ، — ٩ دتر بنفسن جامة ولايات تذكر فيه عن فابض المترين سنة ١٢٢٩ — بدون رقم .

الطبقة الإقطاعية إقتصادياً وعسكرياً فكانت بينه وبينهم سلسلة من المارك في الصعيد إلى أن تمكن من التخلص منهم بشكل حاسم في مذبحة القلعة سنة ١٨١١ التي استطاع بعدها محمد علي أن يؤكد سلطة دولته وخاصة على الصعيد الذي ظل لفترة طويلة (١٧٦٩ - ١٨١١) بعيداً عن السلطة المركزية وفي حالة من الفوضى السياسية^(١).

أما في المجال الإقتصادي فإن ضرب النظام القديم تم خلال مجموعة خطوات ارتبعت بتصفية الإقطاع في شكله السياسي والعسكري - علم محمد علي خلالها القوى المعارضة الواحدة تلو الأخرى متبعاً في ذلك خطوات عملية حتى إذا ما انتهى عام ١٨١٥ كان معظم حائزي الأرض إما قد انتزعت منهم أراضيهم أو أبيعوا وفرضت الضرائب على الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة^(٢).

وقد اقتصرت الإصلاحات الأولى التي أدخلها محمد علي على ضريبة الأرض في الوجه البحري إذ أن الصعيد كان حتى ذلك الوقت تحت سيطرة المهابيك . وفي السنوات الأولى من حكمه فرض محمد علي أعباء متزايدة من الضرائب المباشرة على الفلاحين واستولى على نصف فايط المتزمين . وفيما بين سنتي ١٨٠٨ و ١٨١٠ صادر أراضي المتزمين الذين هجروا عن دفع ما عليهم من الضرائب المترتبة بعد أن تمثلوا بسوء حالتهم . وانتقلت هذه الأرض إلى أقاربه واتباعه^(٣). وفي هذه الفترة كان هدف محمد علي هو تصحيح النظام القائم في حيازة الأرض دون إحداث تغييرات أساسية في شكله^(٤).

(١) د. ميلين ريلين ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٣) الجبرتي ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ، ١١٦ ، ١١٧ -

(٤) د. ميلين ريلين ، المرجع السابق ، ص ٧٩

غير أنه ما لبث أن نفذ مذبحه القلعة في المالك سنة ١٨١١ وكان يرى أنهم ليسوا فقط خطراً على سلطته بل إنهم يعيقون تحقيق الوحدة الاقتصادية في مصر . وما حل ربيع سنة ١٨١٢ حتى لم يعد في مصر من الممالك من يتحدى سلطنة محمد على أو يقاتل الريف^(١) . وبذلك بدأ محمد على تغييراته الجذرية في نظام الحياة عقب مذبحه القلعة حيث صودرت التزامات الممالك في الوجه القبلي ولم يبق من أراضي الالتزام سوى بعض جيوب تم تصفيتها في فترة متأخرة فقد ظلت ناحية برديس بولاية جرجا التزاماً لحسن باشا طاهر لم يتم ضبطها إلا سنة ١٢٣٨ (٢)

(١٨٢٣) .

أما في الوجه البحري فقد أصدر محمد على أمراً في فبراير سنة ١٨١٤ بضبط جميع أراضي الالتزام للدولة ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف فيها^(٣) وبمكس ماتم في الصعيد حين صودرت الأراضي دون تعويض - حصل الملتزمون في الوجه البحري على تعويض يعادل الفايز الذي كانوا يحصلون عليه كما منحهم محمد على أراضي الأوسية طول حياتهم وأهضمت من الضرائب وأعطوا هليها حق الفراغ والهبة وبيعها للحكومة^(٤) .

وقد قوبل إلغاء الالتزام ببعض المقاومة من الملتزمين وشايخ الأزهر لكنها لم تسفر عن نتيجة تذكر^(٥) .

Shafik Ghorbal The Beginnings of The Egyptian (١)
Question and the Rise of Mehemet Aly, London, 1928' p. 280

(٢) دار المهنوظات ، دفتر حساب أقاليم الصعيد سنة ١٢٣٨ هـ الممولة في سنة ١٢٣٩ هـ

لغاية ١٥ محرم سنة ١٢٤٠ هـ ليلية عين ٣٤

(٣) الجبرتي ، المرجع السابق ص ٢١٧ .

(٤) د. أحمد أحمد الحجة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ، ص ٣٥ .

(٥) الجبرتي ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

أما بخصوص أطيان الرزق فإن محارلة محمد على بحث حقوق أصحابها في مديرية البحيرة سنة ١٨٠٩ لإخضاع هذه الأرض للضرائب قد ووجهت بمعارضة شديدة من المشايخ . وعقب التخلص من المهالك أمكن ضبط جميع أراضي الوقف بما فيها الرزق الاجابية في الصعيد والنزم محمد على بالمحافظة على حقوق المنتفعين بها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات^(١) . ولم تدع سياسة إبراهيم البالغة العنف للثرمين أو المستفيدين من أراضي الرزق الاجابية والاقواف سوى اختيار ضئيل بين مغادرة الصعيد أو البقاء به كزارعين هاديين^(٢) . وفي سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢ - ١٨٢٣) كان إجمالى أراضي الرزق التى فرضت عليها الضرائب بولايين جرجا والمنلوطية ٤١٤٢٨ فداناً بينما كان إجمالى أراضي الفلاحة ٤٤٩٠١٢ فداناً بهاتين الولايتين^(٣) .

وفي أبريل ومايو سنة ١٨١٤ تم تسجيل كل أراضي الرزق الاجابية باسم أصحابها أو الذين يفلحونها في كل القطر بعد أن أهدت إلى مساحتها الاصلية كما صودرت مساحات كبيرة دجز أصحابها عن تقديم الادلة الكافية على حيازتها بعد أن وضعت في طريقهم المرافيل في عملية لحص مستنداتها التى قامت به سلطات محمد على . أما الذين استطاعوا إثبات حيازة أطيانهم فقد تفررت لهم فوايند مدى الحياة^(٤) .

وخلال عملية مصادرة أراضي الرزق حدثت معارضة شديدة من قبل المشايخ لكن تمكن محمد على في النهاية من الوصول إلى اتفاق معهم كان أهم ما تضمنته

Baer G. opt. cit. p 4

(١)

(٢) د هيلين ريفان ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٣) دفتر حساب إقليم الصعيد ، سنة ١٢٣٨ هـ الدولة في سنة ١٢٣٩ هـ لنهاية ١٥

حرم سنة ١٢٤٠ هـ ليلية عين ٣٤

Baer. G. P cit. p5

(٤)

هو أن تفرض الضرائب الحراجية على هذا النوع من الاراضى شأنه في ذلك شأن بقية الاراضى على أن يحصل المستفيدون بها على معاش (فاهظ) مدى الحياة وأن تتولى الدولة الإنفاق والمحافظة على المؤسسات الخيرية والدينية .

وقد ترك محمد على المباني والبساتين الموقوفة لاصحابها وبذلك سيطر محمد على على كل اراضى الرزق في مصر (١).

وقد جاء في دفتر ملخص اختصاص الرزناجة وسجل ديوان خديوى حول خطوات محمد على في مجال الحيازة ما نصه : « أما سنوات هذا الترتيب فهو إنحلال أطيان الالتزامات والرزق لجانب الميرى وإضافتها على زمام نواحيها بالمال وترتيب فوايض شهرية وأوامى مفروجة لأربابها مقابلة رفع أيديهم عنها ومنعهم من بيع هذه المقابلة لغير الميرى والترخيص لهم فقط بالإيقاف والهبة والإفراغ إلى ذرياتهم » (٢).

وكجزء من عمليات التغيير التي أحدثها محمد على في القطاع الزراعى قام بعمل مسح شامل لكل الاراضى الزراعية في مصر . تم مسح اراضى الوجه البحرى عام ١٨١٤ بما في ذلك اراضى الأثر والأوسية والرزق وفرضت عليها الضرائب طبقاً لفئة التي أدرجت فيها واضطلع بهذه المسئولية محمود بك ، الديندار ، (أمين الديوان) الذى عين مأوراً لأعمال المساحة والمعلم غالى سرجيوس كبير المعلمين الأقباط (٣) . ويبدو أن أعمال المساحة قد ووجهت بصحوبات من

(١) هيلين ويلين ، المرجع السابق ص ٨٧ ، Baer. G op. cit, pp .4. .

(٢) دفتر ملخص اختصاص الرزناجة ، عين $\frac{١٦٦}{١}$ ترك ، ص ٩ . وردت أيضاً في سجل

ديوان خديوى ، ص ١٨ .

(٣) سجل ديوان خديوى ، من احدى سنة ١٢١٦ هـ ، من صورة تقرير عن أعمال المساحة مقدم من محمود بك مأور التنظيم والمعلم غالى سرجيوس في رجب سنة ١٢٢٩ هـ . إن محمد على ، ص ٩ ، ١٠ ، ١١ .

بعض مشايخ القري وبعض الملاحين في الوجه البحرى بما دعا إلى إعادة مسح بعض المناطق مرة أخرى وخاصة في البحيرة والغربية (١) أما أعمال المساحة في الوجه القبلى فنقول ويقلن ، إن إبراهيم الذى كان حاكماً على الصعيد سنة ١٨١٣ قام بعمل مسح لكل أراضى الصعيد بما فيها أراضى الممالك وأراضى قبائل الهوارى وأراضى الملتزمين من غير الممالك الذين احتفظوا بامتيازاتهم أثناء سيطرة الممالك على الصعيد وكل أراضى الرزق ، الاحباسية ، وأخيراً الأوقاف التى أنشأها سلاطين مصر السابقين ، (٢) .

لكن ثمة شك في أن أراضى الوجه القبلى تم مسحها مسجلاً شاملاً قبل سنة ١٢٣٦ (١٨٢٠/١٨٢١) لأنه في الوقت الذى نجد في سجل ديوان خديوى تقارير شبه دورية عن أعمال المساحة مقدمة من محمود بك مأمور التنظيم والمعلم خالى إلى محمد على في الوجه البحرى لا نجد أية إشارة عن أعمال للمساحة في الوجه القبلى قبل سنة ١٢٣٦ وأول إشارة ترد في السجل المذكور حول هذا الموضوع هى أمر بتعيين إبراهيم باشا مأموراً لتنظيم الأقاليم القبلية ومساحة أراضىها في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٦ هـ (٣) .

وكتيجة لأعمال المساحة بالوجه البحرى تم ربط الضرائب على ١,٩٠٣,٧٨٨ فداناً سنة ١٢٣١ (١٨١٥/١٨١٦) وأضيفت مساحة قدرها ١٢٧,٤٤٠ فداناً من الضرائب بعضها بور والبعض الآخر أوسية ومسموح .

أما في الوجه القبلى فقد فرضت الضرائب على ١,٣١٤,٩٢٧ فداناً سنة (١٨٢٠/١٨٢١) وأضيفت من الضرائب مساحة قدرها ١,٧٧٥,٦١١ فداناً

(١) المصدر السابق ، ص ٨ ، ١٤

(٢) د . هيلين ريلين ، المرجع السابق ، ص ٨٠

(٣) سجل ديوان خديوى ، من اجدى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٥

وبذلك يكون جملة الاراضى التى لم تفرض عليها ضرائب من أطيان الوجين القبلى والبحرى هو ٢,٢١٥,٧٣٨ فداناً من الابعاديات والبور وأواشى الملتزمين ومسموح المشايخ ومسموح المصاطب . أما مساحة الاراضى المزروعة فى مصر التى فرضت عليها الضرائب فبلغ ٣,٢١٨,٧١٥ فداناً وبلغ مجموع الزمام ٥,٤٣٤,٤٥٥ فداناً^(١).

وهناك خلاف كبير حول مساحة الاراضى الزراعية فى عهد محمد على بين الباحثين تعرضت له هياين ريفلين فى ما يقرب من عشر صفحات^(٢) . وقد رأيت فى مواجهة هذا الخلاف أن أعرض هنا نص ما جاء فى سجل ديوان خديوى حول هذا الموضوع^(٣) . وفى هذه السنة (١٢٣١) ربطت ضريبة على أطيان الوجه البحرى البالغ قدرها ١,٩٠٣,٧٨٨ فدان وكانت أهلاً لضريبة إحدى عشر

بارة فرش
ريالا عنها ١٠ ٤٧ وأدناها ريبالين عنها ٢٥ • وقد بلغ مجموع الاموال التى كانت تحصل من ذلك ٢٣,٧٨٢,٨٥٦ ربال باعتبار قيمة الريال الواحد

بارة فرش
١٠ ٢ وذلك بخلاف أموال الاطيان البالغ قدرها ٤٢٠١٢٧ فدان لانها لم يرسل عليها مال لكونها بوراً فى ذلك الحين .

(١) سجل ديوان خديوى ، من ابندى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٣

— أطيان الزمام من الأطيان المزروعة وغير المزروعة من الأبدية والبور السكائنة بين بلحين والمتخذة سبباً لتواصل وحداً فاصلاً لأملك كل بلد وهنا ينشئ جملة الأراضى المزروعة وغير المزروعة التى شتمتها الساحة من الأبدية والبور الصالح للزراعة • حول تعريف الزمام أنظر :

ميدريكوا بيقسى ، مبادئه فيما يتعلق بالديار المصرية من إحصاء عام ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، القاهرة سنة ١٨٧٩ ، ص ١١

(٢) د هياين ريفلين ، المرجع السابق ، ملحق رقم ٢ ص ٣٢٥ - ٣٨٤

(٣) سجل ديوان خديوى من ابندى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٣

ثم تدين إبراهيم باشا السركر مأمور لتعظيم الأقاليم القبلية ومساحة أراضيها بأمر صدر من والده بتاريخ ١٤ ج (جمادى الآخرة) سنة ١٢٣٦ وتقدم دفاتر المساحة والحسابات إلى الديوان المذكور لضبط وربط الإيرادات به على مقتضاها وقد كان وتم عمل المساحة بالوجه القبلي وبلغ مقدار ما ربط عليه من المال من أطيانه ١,٣١٤,٩٢٧ فدان وكسور وكانت أعلى ضريبة عشرين

بارة نرش
ريالاً وأدناها ريالين إنثنين باعتبار قيمة الريال الواحد ١٠ ٢، وكان مجموع المتحصل السنوي يبلغ ١٦,٠٣٨,٧٩١ ريال من أطيان الوجه القبلي هذا بخلاف الأطيان البالغ قدرها ١,٧٧٥,٦٠٠ فدان وكسور لعدم ربط مال عليها لأنها كانت بوراً في ذلك التاريخ. وكانت جملة ما لم يربط عليه المال إذ ذك من أطيان الوجهين البحري والقبلي هو ٢,٣١٥,٧٣٨ فدان بما فيها من أباديات وأراضي ملتزمين ومسرح المشايخ البالغ قدره خمسة أفدنة أو أربعة في كل مائة فدان وخمسة ومسوح مصاطب نظير إطعام الواردين والمترددن وغيرهم والبور منها في الوجهين المذكورين. وكانت جملة ما ربط عليه المال في ذلك العهد ٣,٦٥٨,٨٤٣ فدان (١) فكان المجموع العمومي للأطيان الممولة وغيرها في سائر القري يبلغ قدره ٥,٤٣٤,٤٥٥ فدان والمتحصل السنوي من أموالها بلغ ٣٩,٣٩٠,٣١٥ ريال أو ١٧٧٢٥٥ كيسه ... (هكذا).

(١) صفة الرقم هو ٣٢١٨٧٦١٥ فداناً وهي جملة الأراضي التي فرضت عليها الضرائب في الوجهين (١٦٩٠٣٧٨٨ فداناً بالوجه البحري ١٣١٣٧٢٧ فداناً بالوجه القبلي) وواضح أنه قد حدث خطأ في تسجيل هذا الرقم ناتج من إضافة ٤٤٠١٢٧ فداناً وهي جملة الأراضي التي لم تفرض عليها ضرائب بالوجه البحري على المساحة الإجمالية.

— يذكر يعقوب أرمن (س ٢٠١، ٢٠٢) أن مساحة الأراضي المراجعية للزراعة كانت سنة ١٨١٣ ٣٠٥٦٧٦٠ أفدنة وأن هذا الرقم لا يشمل الأراضي الواقعة جنوب الكلال وجزءاً من مديرية إسنا وهو رقم يتبرصحيحاً إذا ما أضيف إليه ما يمكن أن يكون قد استلمح من الأباديات — حتى سنة ١٨٢١ أما الرقم الذي ذكره أنجان وهو أن مجموع هذه الأراضي كان ١٩٨٦٦٤٠ فداناً فإنه بعيد عن الواقع.

أنواع الحيازة في عهد محمد على

تتج عن التغييرات السابق الإشارة إليها أن أصبحت هناك ثلاثة أنواع من الحيازة هي: الأراضي الأثرية أو الأراضي المخرجية ثم أراضي الأوسية وأخيراً أراضي المسموح .

(١) الأراضي الأثرية أو المخرجية (١) :

يذكر يعقوب آرتين أن محمد علي بعد أن تمكن من إسقاط الالتزام وزع الأراضي على الفلاحين وأعطيت لكل أسرة مساحة تقراوح ما بين ٣ - ٥ أفدنة لرعايتها في مقابل دفع ما عليها من الضرائب (٢). وهناك خلاف بين الباحثين حول ما إذا كانت الأراضي قد سجلت فعلاً بأسماء الفلاحين في عهد محمد علي أم أن التسجيل تم باسم القرية ككل التي كانت مسؤولة عن الضرائب بصفة جماعية حتى عهد سعيد (٣). لكن يبدو أن ما تم كان يجمع بين الأسلوبين معاً

(١) عرفت المادة ٢٢ من القانون المدني المختلط الصادر سنة ١٨٧٥ مع لائحة الحاكم أن الأراضي المخرجية هي الأراضي التي في ملكه للبري وأسقط حق منقبتها لناس - بخاترة المالية ، بموج قوانين ولوائح الأموال للقرية ، القاهرة سنة ١٩٠٩ ، ص ٨١ .

(٢) يعقوب آرتين ، المرجع السابق ، ص ٤٧ - جرجس حنين ، المرجع السابق ،

ص ١٩٦ .

Baer. G. op cit. P 6

(٣)

فالأموال المفروضة تفيد على الفرية ككل ويحتفظ صراف الفرية بسجل يقيده فيه أسماء الفلاحين الذين لهم أثر على الأرض (١). ومهما كان أسلوب التسجيل الذي حدث في ذلك الوقت فإن الفلاح لم يحصل على أية حقوق جديدة على الأرض فيما يختص بالحيازة ولم يختلف الوضع كثيراً عما كان عليه من قبل سوى أن شيخ البلد حل محل الملتزم في تقرير من تقول إليه أرض الفلاح المتوفى . وإن كانت العادة قد جرت على إعطاء الأولوية في الانتفاع بالأرض لابناء الفلاح المتوفى من الذكور (٢) . ولم يتغير هذا الوضع حتى نهاية عمر محمد علي حيث لم يحصل الفلاحون على حقوق جديدة على الأرض ولم تكن لائحة الأرض الأولى سنة (١٨٤٦) سوى تقنين لما جرت عليه العادة (٣) أما أبرز التغييرات التي حدثت في هذا القطاع فهي أن الضرائب أصبحت تجبي مباشرة عن طريق السلطات الحكومية دون وساطة .

(٢) أراضي الأوسية :

رأينا كيف صادر محمد علي أراضي الالتزام في الوجه القبلي دون تعويض بسبب المقاومة التي أبدتها المالك ضد محمد علي ، أما في الوجه البحري فقد صدرت أراضي الفلاحة وسمح للملتزمين بالاحتفاظ بأراضي الأوسية طول حياتهم ومنع أصحابها حق الفراغ والهبة والإيقاف وتصرح لهم ببيعها فقط للحكومة (٤) وليس هناك معلومات مؤكدة حول مساحة أراضي الأوسية التي

(١) د . أحمد الحنفى ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ص ٨٩

Ibid, p7

(٢) د . أحمد الحنفى ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد علي الكبير ، ص ٤٣

(٣) د . هياين ريفانين : المرجع السابق ص ١٠٨

(٤) د . أحمد الحنفى ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ، ٥٧ - يهوب أرئين ، المرجع

السابق ، ص ٤٩ .

استبقاها محمد على للزمين وإن كان إبراهيم عامر يذكر أنهم بلغت ١٠٠ ألف فدان (١).
 لكن يبدو أن أراضي الأوسية كانت تبلغ ضعف هذه المساحة (٢).

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان هذا القطاع من الأراضي قد تدهور فالنبي لم يصادر من هذه الأراضي بوفاء أصحابها تحت بفعل الإرث إلى مساحات صغيرة قدرت في بعض الأحيان بالقراريط (٣).

(٣) أراضي المسموح:

عندما أتم محمد على مساحة الأرض الزراعية أعلى مشايخ القرى أطياناً أعزها الحكومة من الضرائب عرفت باسم مسموح المشايخ في مقابل الخدمات التي يقومون بها للحكومة والاعباء التي يتحملونها في استضافة عمالها الذين يعمرون بالقرى أو ينزلون بها وكذلك خصص لبعض الاعبيان الذين يقومون بإطعام المسافرين والمترددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب وحددت مساحة أطيان المسموح بنسبة ٤ أو ٥ أفدنة من كل ١٠٥ أفدنة من أطيان المعمور بالقرب أما كبار المشايخ المعروفين ، بالمقدمين ، فهؤلاء خصص لهم ١٠ أفدنة من كل ١٠٠ فدان من أراضي القرية (٤).

(١) إبراهيم عامر ، الأرض والدلاح (المسألة الزراعية) ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ص ٧٨ .

(٢) سبق أن أوضحنا أن أراضي الأوسية بلغت ٣٧٤٢٦ فداناً في ٣٠٠ قرية من قرى الوجه البحري بينما كانت أراضي الفلاحة ٣٥٥٩١ أفدنة وقلنا أن نسبة أراضي الأوسية للفلاحة كانت تصل إلى حوالي نسبة ٢ - ١٩ وهي نسبة تقرب من تلك التي حددتها الدكتور أحمد المنه وهي ١ - ١٠ . وإذا عممنا النسبة الأولى على رقم المساحة التي ربطت عليها الضرائب سنة ١٢٣١ هـ وهو ١٩٠٣٧٨٨ فداناً في الوجه البحري فإن إجمال الأوسية يصبح ٣٩٨٠٣٠٠ فداناً تقريباً . أما إذا استخدمنا النسبة الثانية (١ - ١٠) فإن أراضي الأوسية تكون ١٩٠٣٧٨ فداناً وكلا الرقمين يبعد كثيراً عن ذلك الذي أورده الأستاذ إبراهيم عامر .

(٣) مساحة القريراط = $\frac{1}{41}$ من الفدان

(٤) سجل ديوان خديوي ، من ابتداء ١٢١٦ هـ . ص ٢٣

وبينا يفهم من كلام يعقوب أرمن والدكتور كامل مرمى أن مسموح المشايخ هو مسموح المصاطب^(١) نجد أن هيلين ريفلين والدكتور أحمد الحنة يميزان بين مسموح المشايخ ومسموح المصاطب ويقرران أن الأخير خصص لبعض أعيان القرى الذين يقومون بإطعام المسافرين^(٢) ويؤكد ما جاء بسجل ديوان خديوى وجبة النظر الأخيرة^(٣)

وقد استمرت أراضى المسموح حتى سنة ١٨٥٧ حين فرض عليها سعيد باشا أعلى ضرائب خراجية فى الواحى التى توجد بها وأعطيت لواضعى اليد عليها سواء أكانوا من المشايخ أو من الفلاحين^(٤).

كانت هذه هى الأنواع الثلاثة للحيازة التى أسفرت عنها تغييرات محمد على فى البداية غير أنه سرعان ما جنت أنواع أخرى من الحيازة هى الأبعاديات والمجفالك .

الأبعاديات :

عرفت المصادر العربية المختلفة سواء القديم منها أو الحديث الأبعاديات تعريفاً غير دقيق^(٥) وحتى الكتاب الذى أصدرته الحكومة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر بخصوص القوانين العقارية لم ينبج من هنا التعريف فقد جاء فيه :

(١) يعقوب أرمن ، المرجع السابق ، ص ٤٦ - د . كامل مرمى ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨٤ - د . أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣) سجل ديوان خديوى ، من إبدى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٣

(٤) د . أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٥) يعقوب أرمن ، المرجع السابق ، ص ٥٦ - د . أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

و أما الاراضى البور غير الصالحة فصار تنزيلها من الزمام ومبيت ابعادها (١) .

ويعرف Gabriel Baer الابعادية بأنها اراضى شتمتها مساحة محمد على لكنها لم تدرج بسجلات المساحة لانها لم تكن مزروعة (٢) وهو تعريف أكثر تحديداً من التعريفات التى سبقته . بعد هذا يمكن تعريف الابعادية بأنها (الاراضى القابلة للزراعة التى شتمتها مساحة محمد على ولم تفرض عليها ضرائب) لانها كانت غير مزروعة وتمثل فى جملتها الفارق بين المعمور (الاراضى المزروعة) وبين إجمالى مساحة الزمام البالغة ٤٥٥,٤٣٤,٥ فداناً (٣) وتتكون أساساً من اراضى الشراقى والبور (٤) .

وثمة خلاف بين المصادر حول إجمالى مساحة الاراضى التى قدرت على أنها ابعادية فى عهد محمد على . ففى الوقت الذى يقدرها كلوت بك بأكثر من مليون فدان (٥) نجد أن هيلين ريفلين اعتماداً على الوثائق البريطانية تذكر أنها ٦٨٥,٦٨٣ فداناً (٦) ومن ناحية أخرى جاء فى سجل ديوان خديوى أن إجمالى الاراضى للمعافاة من الضرائب بما فيها الابعادية بلغت ٧٢٨,٣١٥ فداناً سنة ١٨٢١ (٧) . وعلى ضوء وثائق دار المحفوظات وما أورده هيلين ريفلين عن مساحة الاراضى المزروعة

(١) الحكومة المصرية ، الدلائل المقارنة فى الديار المصرية ، بولاق سنة ١٨٩٣ ،

ص ٨ هامش .

Baer, G. Op Cit P. 16

(٢)

(٣) أظن ص (١٦)

(٤) دار الوثائق القومية ، ج ٧/١٧/٢ وحدة ديوان الجفالك عربى ، دفتر أطيان .

(٥) أ : ب . كلوت ، لحة عامة إلى مصر (ترجمة محمد مسعود) القاهرة بدون تاريخ ،

ج ١ ، ص ٤٠٦ - ٤٠٨ .

(٦) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

زمن الاحتلال الفرنسي نستطيع أن نفهم أنها كانت تبلغ ١,٣٩٦,٢٧٨ فدانا تقريباً (١) .

وليس صحيحاً أن أول أبعادية منحها محمد علي كانت في أول ديسمبر سنة ١٨٢٩ كما تنفق معظم المصادر بما فيها الكتاب الذي أصدرته الحكومة المصرية سنة ١٩٠٩ (٢) فإن أقدم المنح التي تكشف عنها سجلات دار المحفوظات ترجع إلى سنة ١٢٤٢ (١٨٢٦) فهناك منحة بمساحة ٦٢ فدانا أبعادية بولاية قليوب منحت بأمر عربي في ٢٩ صفر سنة ١٢٤٢ (٤ سبتمبر سنة ١٨٢٦) إلى محمد ماهر بك وتليها منحة أخرى بمساحة ١٠٠٠ فدان من أبعادية الأقاليم الوسطى (النيا وبنى سويف) بأمر تركي في ٢٣ جمادى الثاني سنة ١٢٤٢ (ديسمبر سنة ١٨٢٦) إلى فوجحة احمد أغا ، سر بوابين ، كبير بوابين محمد علي (٣) وهناك أكثر من منحة قبل التاريخ الذي ذكرته للمصادر المشار إليها . بل أكثر من هذا يوجد سجل كامل بدار المحفوظات خلص بالنح التي أعطيت ابتداء من سنة ١٢٤٢ وموضح ذلك على غلافه دون أي لبس أو اجتهاد (٤) . وكانت الأبعاديات تمنح أحياناً بشرط عدم تأجيرها وأحياناً

(١) يمكن تقدير الأراضي التي استبعدت من مساحة محمد علي والتي عرفت بالأبعادية إذا طرحنا ١٧٧ر٠٣٨ر٤ فدانا وهي إجمال الأراضي المزروعة في عهد الاحتلال الفرنسي - كما أوردتها هيلين رينلين في المصدر السابق ص ٣٧٧ - من إجمال مساحة الزمام سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) ويبلغ ٤٠٥ر٤٣٤ر٥ فدانا - كما ورد في سجل ديوان خديوي ص ٢٣ السابق الإشارة إليه يصبح الناتج هو ١,٣٩٦,٢٧٨ فدانا تمثل مساحة الأبعادية في عهد محمد علي تقريباً مع افتراض ثبات مساحة الأراضي المزروعة في الفترة ما بين الحقبة الفرنسية وأوائل حكم محمد علي .

(٢) مجموع لوائح الاموال المرفوعة ، ص ٨٥ - بقول أرلين ، المرجع السابق ، ص ٥٢ - هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر بيان مقدار الاطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨ .

(٤) دار المحفوظات ، دفتر ذمم قديم ببيان مقادير الاطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بتدريجات الوجه القبيل والوجه البحري من سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

آخرى بغير شروط . لكن كانت جميعها تمنح ، رزقة بلا مال ، أى مفضاة من
الضرائب (١) .

وفى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٢٧) صدر أمر عال بتوريث الأبعاديات ثم
حالت أصحابها أن منحوا حق ملكيتها كاملة وذلك فى ٥ محرم سنة ١٢٥٨ (فبراير
سنة ١٨٤٢) (٢) .

الجفالك :

إلى جانب الأبعاديات منح محمد على لنفسه ولأفراد أسرته مساحات واسعة
من الأراضى الزراعية ، والمعور ، عرفت بالجفالك (٣) وترجع هيلين ريفلين أن
يكون بداية منح الجفالك هى نسيمة محمد على فى شبرا التى تم الاستيلاء عليها سنة ١٨٠٩
حين أمر محمد على ببناء سوانق على شاطئ النيل من القاهرة إلى شبرا لإنشاء حدائق
على الطريق إلى قصره هناك كما صادر أراضى القصرى المجاورة حتى بركة الحاج (٤)
مستعمدة على ما ذكره الجبرقى ضمن أحداث سنة ١٢٢٢ هـ حيث قال ، وفيه أيضاً شرع
لباشا فى إنشاء أبنية بساحل شبرا وأشير أن قصده إنشاء سوانق وعمائر وبساتين

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من جمادى أول سنة ١٢٥٠ هـ لثابتة
٢٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ ورقم ٢٦٨٤ عين ٢٧ محزن ١٨ - دفتر قيودات تقاسيط رزق
من ١٧ محرم سنة ١٢٥٢ لثابتة ١٥ رمضان سنة ١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٥ عين ١٧
محزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد التقاسيط سنة ١٢٥٨ هـ جزء ٨ ، رقم ١٢٣٦ عين
١٤ محزن ١٨ ، س ١ - دفتر ملخص اختصاص ، الرزنامة عين ١/١٦٦٩ تركى
س ١٨ ، ٢٢ .

(٣) تطلق أيضاً جفالك وأصلها كلمة فارسية دخلت إلى العربية واستخدمت بمعنى حقل
يزرع بحراث يجره ثوران ويحلى بمحصولات سنوية ثم استخدم بمعنى الأراضى المزروعة ورأس
الملك التى عليها من مبانى ومواشى وكانت تطلق على الأرض التى يستغلها المليونى أو الحاكم
على مصر أطلقت على الأرض التى منحها محمد على لنفسه ولأفراد أسرته - د . هيلين ريفلين
المراجع السابق ، س ٩٩ - Baer G. Op Cit p. 17

(٤) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، س ٩٩

ومزارع وأخذ في الإستيلاء على ما يحاذي ذلك من القرى والأطيان والرزق والاقطاعات من ساحل شبرا إلى جهة بركة الحاج عرضاً (١) .

لكن للتأكد أن أول النخ من الجفالك كان أمرين أصدرهما محمد علي في ٢٦ رجب سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) أحدهما بمنح ابنته زينب هانم ١٠,١٩٩ فداناً بإقليم المنصورة من أصل زمام نك النواحي البالغ ١٢١٨٦ فداناً بعد استبعاد الأبادية وقدرها ١٩٠٧ أفدنة والرزقة المخصصة للساجد والأرضة وقدرها ٧٨ فداناً (٢) أما الأمر الثاني فكان بمنح كريمته الأخرى خديجة هانم ١٠١٠٢ فداناً بنواحي ميت سندوب وشبرا الجب والمخزن ومزرعة بلجاي وأبو ناود الدب ودررة بأقليم المنصورة من أصل زمامها البالغ ١٢٥٨٢ فداناً بعد استبعاد الأبادية وقدرها ٢٣٩٢ فداناً والرزقة المخصصة للساجد والأرضة ومساحتها ٨٧ فداناً (٣) ثم توالى النخ بعد ذلك وكانت الجفالك تمنح رزقة بلا مال . وهناك حقيقتان يمكن استخلاصهما من سجلات الجفالك عموماً .

(١) أن هذه الأراضي كانت كلها معمور وأنه عند تحديدها استبعدت منها أراضي الأبادية وحتى الجزء اليسير جداً من الأبادية الذي شملته الجفالك فإنه استصلح قبل تحديد الجفالك فمن بين ذلك زينب هانم للشار إليه كان ضمن المعمور ١٠٨ أفدنة فقط مستصلحة من الأباهد ومن بين جفالك خديجة هانم كان المستصلح من الأبادية ١١٤ فداناً فقط متناقة إلى المعمور (٤) .

(٢) أن الجفالك لم تكن كلها قرى أمهرت أو تركها أهلها (٥) . فإن مساحات

(١) المبرق ، المرجع السابق ، ص ٨٤

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحي إقليم المنصورة ساروا جفالك باسم زينب هانم مخدومة أقدنيا ول ، التم سنة ١٢٥٤ هـ ، ورقم ١٣٥٧ هـ ، بين ١٧ محزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود النواحي بإقليم المنصورة ساروا باسم خديجة هانم أقدنى مخدومة أقدنيا ول التم ، رقم ١٣٥٨ هـ ، بين ١٧ محزن ١٨ .

(٤) على سبيل المثال المصدرين السابقين .

(٥) د. هيلين ويلين ، المرجع السابق ، ص ٩٩

كبيرة منها قد انتزعت من أصحابها وهناك أكثر من عشرين سجلا بدار المحفوظات باسم فراغات ملتزمين^(١) تحرى أسماء الذين انتزعت أراضيهم لتصبح جفالك^(٢) ومع نهاية حكم محمد علي كانت الجفالك قد شملت مساحات شاسعة في مديريات الغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة والمنزفة والقليوبية وفي منطقة أرمنت بالوجه القبلي صدر بها ٢٦ أمراً طوال الفترة من ٢٦ رجب سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) حتى ٢ حفر سنة ١٢٦٢ (٣٠ يناير سنة ١٨٤٦)^(٣).

وفي الوقت الذي كان فيه محمد علي ينزع هذه المساحات الواسعة من أراضي الممور لحسابه وحساب أسرته ويمنحهم عليها حقوق الملكية الكاملة كانت معظم أراضي مصر الزراعية الباقية قد وضعت تقريباً تحت التصرف المباشر لمحمد علي وأسرته وأبناءهم من كبار الموظفين والقادة فيما عرف بنظام المهد.

المهد :

أدى العبء الضريبي المتزايد على الفلاحين إلى إعاقة قرى بأكلها وتراكت المتخلفات من الأموال على قرى أخرى وأمام حاجة محمد علي للمستمررة للمال لجأ إلى نظام جديد في حماية الضرائب هو نظام المهد.

ففي ١٩ محرم سنة ١٢٥٦ (٢٣ مارس سنة ١٨٤٠) أصدر محمد علي أمراً يقضى بإلزام كبار الموظفين والضيباط الذين اغتوا خلال عملهم في خدمته بأخذ البلاد التي أسسرت همداً . ولم يكن في وسع هؤلاء عصيان أوامرهم وإن كان ذلك تم على غير

Baer. G Op. Cit. P. 18

(١) أصبح المتضمن بالأرض من الفلاحين بعد سقوط الالتزام يدعون بالمترمين .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان فراغات مترمين صارت أرضهم جفالك سنة ١٢٥٤ هـ برقم ١٣٦٤ عين ١٧ محزن ١٨ على سبيل المثال .

(٣) دار الوثائق ، ج ٢/١٧/٧ ، وحدة ديوان الجفالك عربي ، دفتر أطيان .
دار المحفوظات ، دفتر كشوف بحد جفالك الأندنة ، بموجب تناسيط رجب سنة ١٢٨٥ هـ

(بدون رقم) :

رغبة منهم^(١) . ويرجع الدكتور الحنة تاريخ المهد إلى سنة ١٨٣١ فيقول أن محمد علي أعطى في سنة ١٨٣١ قرية مرصفة في القليوبية هدية لمحمود أفندي ناظر الميحات كما أعطى بعد ذلك عهداً أخرى . منها إقليم شرق أطفنج في سنة ١٨٣٣ والبراجيل في سنة ١٨٣٦^(٢) .

ولا يختلف نظام المهد كثيراً عن النظام السابق عليه وهو الإلزام ، فالمهدة امتياز كان يمنح لشخص يتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والتأخرة على القرى الممسرة نظير أن يعطى المتعهد جزءاً من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول^(٣) ويرى البعض أن هذه الأرض كانت معفاة من الضرائب^(٤) .

وكان للمتهد مطالباً بزراعة كل أراضى القرية التي لا يستطيع الفلاحون زراعتها على أن تترك الأهالى أطيانهم تدريجياً حتى إذا ما عم التحسن جميع التواحي أعيدت للأهالى أطيانهم نهائياً^(٥) .

لكن ما أن حل عام ١٨٤٤ حتى كانت مساحات تزيد على مليون فدان قد أصبحت عهداً خص محمد علي وأسرته جزءاً كبيراً منها ، وأصبح الجزء الباقى من نصيب كبار الضباط والموظفين الأتراك وغيرهم^(٦) .

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق - ص ٧٥

(٢) د. أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٥١

(٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧

(٤)

Bour. G. P. 14

(٥) دار الوثائق ، مخططة رقم ٤٢ عن الفلاح ، دفتر ١٨٥ مية تركى رقم ٩١٧٢
أردانال مفتش عموم المساببات المصرية في ٢٢ المحلة سنة ١٢٥٢ هـ

(٦) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧

ثان هذا هو نظام الحيازة الذى استحدثه محمد على وفى إطاره يمكن القول أن أرض مصر كلها أصبحت إما مملوكة ملكية مباشرة لاسرة محمد على وأتباعها ، أو تحت تصرفهم بعد استحداث نظام العهد . وفى إطار هذا النظام تعرض الفلاحون لأقسى أنواع الاستغلال .

الفلاحون والاستغلال تحت حكم محمد علي

اتخذ استغلال محمد علي للفلاحين ثلاثة أشكال متميزة .

١ - الاحتكار

وهو السياسة التي بدأت سنة ١٨١٢ عندما أصبحت سيطرة محمد علي على اقتصاديات البلاد يمكنه من الناحية السياسية بعد وذبحة القلعة وقد بدأ الاحتكار الحكومي الحاصل في الصعيد سنة ١٨١٢ حين صدرت التعليمات بالاستيلاء على كل محصولات الحبوب لحساب الحكومة بما في ذلك الكمية التي يستقيها الفلاحون لاستهلاكهم الخاص والحيلولة دون بيع المزارعين لحبوبهم للتجار مباشرة . وحتى يتأكد ممثلوا الحكومة من أن الفلاحين لم يخفوا شيئاً من المحصول كانوا يقومون بعمليات تنشيط منافسة لبيوت وصادرون ما يجدره بها من حبوب .

وفي الوجه البحري كان محصول الأرز هو أول محصول تم احتكاره وكانت سلطات محمد علي ترافق الحاصل من وقت زراعتها حتى تصبح صالحة للتسليم . وفي سنة ١٨١٦ أصدر محمد علي أمراً بمنع السكان من أكل الفول والحمص والحلبة والخضار وكان يشتري كل محصول الفول ثم يبيعه للأهالي بأكثر مما اشتراه (١) . وقد انتهى الإحتكار لأن يشمل معظم المحاصيل التي ينتجها الفلاح المصري . وأدى هذا النظام إلى سلسلة من الأزمات في المواد الغذائية وصهر في الاستهلاك المحلي للحبوب . ويذكر الجبرتي أنه في ربيع سنة ١٨١٦ لم تكن توجد حبوب في الأسواق وأن محمد علي باع ١٠٠٠ أردب من قمح للتجار المحليين وهذه الكمية

نقدت في يومين (١) ، وقد نتج عن سياسة الإحتكار هذه أضرار غير محدودة بمصالح الفلاحين المصريين الذين كانوا يجربون على تسليم محاصيلهم للباشا بسعر منخفض وبذلك لم يجنوا أى ربح من الأسعار المرتفعة التي يتقاضاها محمد على من التجار الأجانب كما أنهم كانوا يتسلمون مجرد إشعارات ضرائب بدلا من ثمن محاصيلهم (٢) .

هكذا أقر الإحتكار على القطاع الزراعى من السكان حين حرم الفلاحين من أى حافز لتحسين أحوالهم وجردهم من كل مبادرة للهوض بزراعتهم ثم سحقهم آخر الأمر بالضرائب الباعظة (٣) .

٢ - الضرائب :

شكلت الضغوط المالية العاتية عن الضرائب الشكل الثانى من أشكال الاستغلال التي عانى منها الفلاحون في عهد محمد على فالضرائب تزايدت بصفة تكاد تكون دورية نتيجة للإغناء المتزايدة التي عانت منها البلاد بفعل الحروب التي خاضها محمد على والأموال التي كان يرسلها للسلطان . وقد تزايدت الضرائب بصورة كبيرة حين ارتفعت من ٦,٨٥٥,٧٠٠ قرش زمن الإحتلال الفرنسي إلى ٦٦,٠٥٤,٠٦٥ قرشا سنة ١٨٢١/٢٠ ثم وصلت إلى ٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠ قرشا سنة ١٨٤٤ (٤) . وبذلك أصبحت عبئا لا يطاق لمن ناحية زادت المساحة المعفاة من الضرائب زيادة كبيرة حتى أصبحت تقرب من المليون فدان مع نهاية عهد محمد على وذلك بسبب منع

(١) د . ميلين ريلان ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) الجبرتي ، المرجع السابق ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

الأرض من المعبود والجفالك في أواخر حكمه بالإضافة إلى أراضي الأوسية
والمسوح التي أعفيت من الضرائب من البداية (١).

ومن ناحية أخرى تكفلت سياسة التجنيد التي اتبعتها محمد علي بانتزاع أعداد
كبيرة من الفلاحين للعمل في صفوف الجيش والاسطول (٢).

ولم تكن حكومة محمد علي تقبل أي نقص في حصة الضرائب . وعلى هذا فقد
وقع العبء على باقي الفلاحين في ظروف كانت فيها مسؤولة الضرائب جماعية .
فالتربة كلها مسؤولة عن الضرائب المتأخرة ومتضامنة مع غيرها من القرى المجاورة
في المتأخرات من الأموال ويقول أرتين ، أن هذا التضامن امتد ليشمل كل
وادي النيل أحياناً (٣).

٣- المسخرة :

أما الشكل الثالث من أشكال استغلال الفلاحين في عهد محمد علي فهو المسخرة
وهي العمل الإجباري الذي كانت تستخدمه الدولة في الفلاحين لحفر الترع

(١) يمكن تقدير المساحة التي أعفيت من الضرائب عند عمل مساحة محمد علي (أراضي
الأوسية ومسوح المتايخ) إذا طرحنا ٣٢١٨٧١٥ فداناً وهي إجمالي المساحة التي
فرضت عليها الضرائب سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) كما جاءت في سجل ديوان خديوي
س ٢٣ - من ١٧٧ و٣٨١٧٧ فداناً وهي جملة المساحة المزروعة في عهد الاحتلال الفرنسي -
كما أوردتها هيلين رولان من ٣٧٧ - وصبغ التناج و قدره ٨١٩٤٦٢ فداناً تمثل
إجمالي الأراضي الزراعية التي أعفيت من الضرائب سنة ١٢٣٦ . مع انتزاع ثبات مساحة
الأراضي المزروعة في الفترة ما بين الحملة الفرنسية وأوائل حكم محمد علي .

(٢) يقدر Crouchely عدد جيش الفلاحين سنة ١٨٤٠ بـ ٢٠٠.٠٠٠ إلى جانب
٢٠.٠٠٠ كانوا يعملون في البحرية Crouchely A, E, The Economic
Development of Modern Egypt, Bristol, 1938, P. 50.

(٣) يوسف نحاس ، الفلاح (حالته الاقتصادية والاجتماعية) القاهرة سنة ١٩٢٦ ،
س ٣٤ - مطبوع أرمين - المرجع السابق ، س ٥٧ ، ٥٨ .

وتطهيرها وتقوية الجسور وحراسة شواطئ النيل أثناء الفيضان . وقبل عهد محمد علي كانت السخرة تم محلياً أى أن كل فلاح كان يعمل في المنطقة التي توجد فيها أطيائه وفي ذلك نوع من العدل . لأن حقول الفلاحين كانت تستفيد من مشروعات الري التي يعملون فيها . لكن عهد علي استحدث عملية نقل السخرة إلى أى مكان في مصر وفي هذه الحالة كانت مشروعات الري التي يعمل فيها الفلاحون يستفيد منها غيرهم من كبار المأززين الذين كانوا يستخدمون سلطانهم في إعفاء فلاحهم من السخرة . وكانت السخرة تستمر عادة خلال تسعة شهور من السنة سواء في تطهير الترع أو إصلاح الجسور وحمايتها أثناء الفيضان . وبلغ متوسط ما كان يسام به كل فلاح من العمل شهرين في السنة التي يمكن خلالها استدعاء ٤٠٠ ألف فلاح للسخرة^(١) وفي سنة ١٨١٩ كان عدد للسخرين في ترعة المحمودية ٣٠٠ ألف فلاح^(٢).

وتقدر هيلين ريفلين اعتماداً على مصادر مختلفة إجمالي الأعمال الزراعية للشاريع الرئيسية لحفر الترع في الوجه البحري ما بين ٧١٩٨٧٩٠٣٩٠ متراً مكعباً و٧٩٩١١٥٣٠٠٠ متر مكعب^(٣).

وفي سنة ١٢٣٧ (١٨٢٢/٢١) أضاف محمد علي إلى السخرة إصلاح الجسور وتجديدها وهذه كانت تم : صاريف على حساب الميري ففي ٢٣ شوال سنة ١٢٣٧ (١٨٢٢) أصدر محمد علي أمراً نشر على عموم الأقاليم يتضمن أن تقوية وتجديد الجسور من طرف الميري مما يوجب الضرر فضلاً عن كونه يصير مأكلاً للعمد والشايخ بدون فائدة تعود على الميري ولا على الأهالي ويؤكد على الأحكام إجراء

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٢) Crouchely, Op Cit. P. 52

(٣) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

عمليات الجسور من الآن فصاعداً على طرف الأهال مع صرف المهمات اللازمة لذلك من طرف الميرى،^(١)

وكان الفلاحون المسخرون يعملون تحت أسوأ الظروف بما فيها نقص الغذاء، ففي سنة ١٩٥٢ (١٨٣٦) كان الفلاحون الذين يعملون في قناطر الشرقية يقطعون مرضى بسبب عدم وجود الأظدية . ففي تقرير مقدم إلى مجلس ملكية بجملة ٦ ربيع أول سنة ١٩٥٢ (يونيو سنة ١٨٣٦) جاء فيه ... حصول أمراض للشغالة للرجودين لاعمال قناطر الشرقية بسبب عدم وجود اللزونة مهم ... وبسبب التقرير للمسئولة لمشايخ البلاد ، .. الذين كانوا يرسلون الفلاحين بدون مؤونة،^(٢)

وقد انعكس هذا كله على الأوضاع في عهد محمد علي فالتأخرات من الضرائب تراكم يوماً بعد يوم وجزء من أراضي الصعيد لم يعد يزرع^(٣) .

وفي نفس الوقت لم يؤد نظام المهد إلى أي تحسن في الأوضاع واستمرت التأخرات في الزيادة ولم يكن هذا النظام في مضمونه النهائي سوى نوع من الرجعة للنظام القديم^(٤) . وعمراً فإن الوضع في الأربعمينات كان أعزاً في الازدهار وفي الوقت الذي كان قلق الفلاحين قد وصل إلى حد التمرد المسلح رفضاً للنظام القائم كانت هناك عوامل أخرى تضغط لإسقاط العلاقات القائمة وإحلال علاقات بديلة أكثر تطوراً .

(١) سجل ديوان خديوي من ايدى سنة ١٧١٦ هـ ، ص ٢٦

(٢) خار المحفوظات سجل مجلس ملكية سنة ١٢٤٥ هـ (بدون رقم) ص ٢٠ .

(٣) تندر وغيلين بربع أراضي الصعيد سنة ١٨٣١ - وتقدر أيضاً لإجمال التأخرات سنة ١٨٣٧ ببلغ ١٩٠ ألف كبة - وغيلين ، المرجع السابق ص ١٩٠ ، ٢٩٦ .

(٤) انصدر السابق : ص ٧٥ ، ٧١٠

(١) قصة الاقتصاد السوق ونموه :

إن أول العوامل التي ساعدت على تقل الاقتصاد المعمرى من النظام الإقطاعى إلى الرأسمالية هو ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد للمعنى الذى كان سائداً قبل عهد محمد على وقد ساعد على ظهور اقتصاد السوق دخول المحصولات النقدية ضمن برنامج عهد محمد على الزراعى وأبرزها القطن الذى بدأ فى زراعة النوع الطويل الليفة منه سنة ١٨٢١ وبلغ إنتاجه سنة ١٨٤٥ - ٣٤٤٩٥٥ قنطاراً^(١). وفى سنة ١٨٥٠ كان مصادر من القطن يزيد على ٣٥٠.٠٠٠ قنطاراً وأحدثت الحرب الأهلية الأمريكية زيادة هائلة فى صادرات القطن حيث بلغت سنة ١٨٦٥ - ٢ مليون قنطار^(٢) وبسبب إنتاج المحصولات النقدية وخاصة القطن حدثت تطورات هامة فى نظام الرى وللواصلات فى مصر فى القرن التاسع عشر .

فى عهد محمد على رفعت الجسور على شاطئى النيل وقويت حتى لا تخفى مياه الفيضان صيفاً على المحاصيل وعمقت قنوات الدلتا كما حفرت ترع جديدة وبنيت الخزانات لغمان وجود المياه طول العام وبدى فى إقامة قاطر الدان^(٣).

وفى عهد سعيد وإسماعيل تم حفر ٨٤٠٠ ميل من القنوات وتطلب تصدير القطن إقامة شبكة من المواصلات فبنى أول خط حديدى سنة ١٨٥١ بين القاهرة والإسكندرية . وفى سنة ١٨٨٠ كانت مصر تملك ١٣٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية و ٥٢٠٠ كيلو متر من خطوط التلغراف . وأعيد تمهيد ميناء الإسكندرية وأصبحت ميناء التصدير الأول وطادت مصر لتصبح مرة أخرى حلقة هامة فى طرق التجارة العالمية^(٤).

(١) د . هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، ٢١٢

(٢) Issawi, C. Egypt An Economic and Social Analysis, Oxford, 1947, P. 14

(٣) انتهى العمل فيها سنة ١٨٩١ .

(٤) د . محمد أنيس ، د . رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ، ١١١

ومن ناحية أخرى أدخل محمد علي إلى دائرة التعامل التقدي محصولات أخرى غذائية فأحدث بذلك تحولاً كبيراً في نظام الاقتصاد للميشي حين أدخل الجبوب إلى نطاق التصدير كحصولات نقدية . وأصبحت كميات كبيرة منها تجرد طريقها إلى الأسواق الأوروبية ابتداء من سنة ١٨١٢ لتصبح من سلع التصدير الرئيسية^(١).

وفي نفس الوقت نمت المدن المصرية نتيجة لإنشاء المصانع والورش وقيام المدارس في عهد محمد علي وبسبب هجرة الفلاحين من الريف تحت ضغط الظروف التي سبق الإشارة إليها فارتفع تعداد الإسكندرية من ١٥ ألف نسمة سنة ١٨٠٠^(٢) إلى ١٦٤٣٥٩ نسمة سنة ١٨٤٦ وبلغ تعداد القاهرة ٢٥٦٦٧٩ نسمة عن نفس السنة^(٢) واستمر هذا النمو خلال القرن ١٩ فبلغ تعداد الإسكندرية ١٨١٧٠٣ نسمة وبلغ تعداد القاهرة ٣٥٣١٨٨ نسمة سنة ١٨٩١^(٤) وفي نفس الوقت كان تعداد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة يمثل ١٠٪ من مجموع السكان ولعل أكبر زيادة في نمو المدن حدثت في الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ حيث بلغت نسبتها ٦٨٪ بينما زاد عدد السكان بنسبة ٤٣٪ وكان عدد سكان هذه المدن يمثلون ١٣٦٪ من عدد السكان في مصر سنة ١٨٩٧^(٥).

ومع زيادة سكان المدن تزايدت حاجة المدن إلى المواد الغذائية المنتجة أساساً في الريف مما أدى إلى ظهور السوق الداخلي الذي تدعم من خلال المركزية السياسية والإدارية التي بدأت في عصر محمد علي كبديل للاقليمية والتفتت الإنطاعى

(١) د . هيلين ويلين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٦١

(٢) Crouchely, Op Cit, P 52

(٣) فيدبرهكواينشى ، المرجع السابق ، ص ١٧

(٤) Egypt, Police. Annual Report, 1891, Cairo, 1892, P.6

Baer, G. Social Change in Egypt, 1800 — 1914, Holt (٥) X
P. M. Edit, Political and Social Change in Modern Egypt,
London, 1968 P. 155

وإتي ما لبثت أن تدمعت خلال عهد سعيد وإسماعيل^(١) وساعد عليها تطور المواصلات وخاصة السكك الحديدية التي فاقت أطوال السكك الحديدية في بعض الدريل الأوربية^(٢) وما لبثت أن اتسع حجم السوق الداخلية حين سقطت الحواجز الداخلية التي كانت تعوق حرية التجارة بعد أن ألغى سعيد ضريبة الدخولية التي كانت تحصل على التجارة الداخلية عند انتقالها من مكان لآخر . هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور اقتصاد السوق البنى تدهم من خلال ظهور الاتجاه الليبرالي .

(٣) ظهور الاتجاه الليبرالي :

شهد النصف الأول من القرن ١٩ توطيد الثورة الصناعية في أوروبا ونمو الأفكار الليبرالية المرتبطة بها بعد انتصار الثورة البورجوازية في فرنسا في نهاية القرن ١٨ بما طرحته من أفكار حول حرية العمل وحرية التجارة وحقوق الملكية وكان طبيعياً أن تجدد هذه الأفكار صدى لدى بعض المفكرين الذين أتيح لهم الاتصال بها . وقد جاءت هذه الأفكار إلى مصر أول الأمر مع الحملة الفرنسية وما طرحته من مشروطات وبالذات في النواحي الزراعية سواء في القانون الذي صدر في ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ أو فيما عرف بمشروع مينو العظيم^(٣) .

غير أن أثر الحملة الفرنسية كان محدوداً لتقصير المدة التي قضتها الفرنسيون في مصر ولعدم استقرار الحكم في تلك الفترة نتيجة للمقاومة التي أبدتها الشعب ثم إدمام استعداد المجتمع المصري لتقبل هذه الأفكار في ذلك الوقت . ولعل أكثر المصريين تأثراً بالحملة الفرنسية كان الشيخ حسن المطار الذي آمن بأن مصر

Issawi, C, Op Cit, pp 18, 19.

(١)

(٢) جاك لاجر (إسماعيل كما تصورته الوثائق) ترجمة جورج جندى ، القاهرة سنة

١٩٤٧ ، ص ١٩٤ .

(٣) عبدالرحمن الراسي ، تاريخ الحركة القومية ، الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٥٥ ،

ص ١١٠ ، ١١١ - د . هيلين ريلين ، المرجع السابق ، ص ٧٠ ، ٧١ .

لا بد أن تنتهز وأنه لا بد من الاخذ بعلم أوربا وأهمية الشيخ حسن المطار
ترجع إلى أنه أصبح شيئاً لازماً في عهد محمد علي وأنه حاول مواصلة رسالته
هذه بالإيحاء إلى تلاميذه بهذه الأفكار وعلى رأسهم رفاعة رافع الطهطاوى
(١٨٠١ - ١٨٧٣) فلقد تأثر الطهطاوى في باريس بالمبادئ الليبرالية التي
غرسها الثورة الفرنسية ومن بينها أن الملكية الخاصة مصنوعة لا تسمى إلا في حدود
الصالح العام وعن طريق الدولة^(١). وتمثل كتابات الطهطاوى فلسفة طليعة
البروجوازية المصرية النائرة في القرن التاسع عشر على العلاقات الإقطاعية وشبه
الإقطاعية التي كانت تسود الاقتصاد المصري^(٢).

وفي عهد سعيد أصبح الاتجاه الليبرالي واضحاً بما يفرضه من حرية اقتصادية
عقب سقوط نظام الاحتكار وكجزء من حركة الاتجاه للغرب^(٣) وقد انعكس
هذا في مجموعة التشريعات التي تضمنت على بعض العلاقات القديمة وشطت بالجمتمع
المصري خطوات على طريق الرأسمالية. فإلى جانب صدور لأنحة الأراضي الثابتة
وإثباته نجد أن الضرائب أصبحت تنحى تقدماً وبانت مسئوليتها فردية بعد أن
كانت جماعية كما ألغيت ضريبة المخولى^(٤) ومع اشتداد حركة الانفتاح على الغرب

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ السكر اليابس في مصر الحديثة. مقال
في مجلة الكتائب عدد يناير سنة ١٩٧١، ص ٥٦.

(٢) د. لويس عوض، تاريخ السكر المصري الحديث، الجزء الثاني، الفكر اليابس
والاجنبي، كتاب الهلال، أبريل سنة ١٩٦٩، ص ١٨٥.

(٣) د. محمد فهمي لميعة، المرجع السابق، ص ٢٢١ - صبحى وحيدة في أسول
للسألة المصرية، القاهرة سنة ١٩٥٠، ص ١٥٧.

(٤) يعقوب أرئين، المرجع السابق، ص ١٣٧.

في عهد اسماعيل واصل الاتجاه الليبرالي زحفه بسرعة أكبر ، ويجمع علماء الاقتصاد على أن الفترة من ١٨٥٠ - ١٨٨٢ هي فترة الحرية الاقتصادية (١).

وفي نفس الوقت كان الاستثمار والرأسمالية ينفذان جاهدين للقضاء على نظام الاحتكار الذي أقامه محمد علي والذي كان يهول دون انفرادهما بالسوق الداخلة وبسيان حثيثاً لتغيير العلاقات القائمة .

٣ - ضغط الاستثمار والرأسمالية لتطوير علاقات الإنتاج :

إلى جانب العوامل السابقة تعرضت مصر منذ أواخر عصر محمد علي لضغط الاستثمار والرأسمالية مما كان له أثر في دفع التطور الرأسمالي في مصر ، ونستطيع أن نحدد لهذا الضغط ثلاث مراحل متميزة تمييزاً عن تطور الرأسمالية نفسها في أوروبا - فقد استهدفت المرحلة الأولى إلغاء الاحتكار في كل أنحاء الدولة العثمانية بما فيها النظام الذي أقامه محمد علي في مصر والذي كان يتعارض بصفة مباشرة مع حرية التجارة التي تسعى إليها السياسة البريطانية في ذلك الوقت .

فقد شهد النصف الأول من القرن ١٩ تغييراً ثورياً في اقتصاد أوروبا بعد انتصار الثورة البورجوازية وهي المرحلة التي ازدهرت فيها الفلسفة الاقتصادية القائمة على حرية التجارة هذا إلى جانب أن زيادة الإنتاج في إنجلترا نفسها أدت إلى ضرورة وجود أسواق خارجية ونتيجة لجدوة الإنتاج البريطاني أصبح في وسع الصناعة الإنجليزية أن تتفوق على أية منافسة في سوق مفتوحة/ لهذا وقعت إنجلترا في تلك الفترة تحت تأثير مدرسة ما نشستر التي تدعو إلى فكرة التبادل التجاري

(١) د. راشد البراوي وعمد حزة هلبس ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر

الحر^(١) ولم يكن نظام الاحتكار في الدولة العثمانية بناه حرية التجارة هذه . ومن ثم أسفر الضغط على الباب العالي عن توقيع إتفاق في ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ في بلطة ليوان ، استهدف تحطيم كل أنواع الاحتكار في الدولة العثمانية بما فيها احتكار محمد علي في مصر^(٢) وإن كان طبيعياً أن يتقارم عهد علي هذه الاتفاقية لكن هذه المقاومة لم تكن لتستمر طويلاً بعد أن فرضت الوصاية الدولية على مصر في اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ . ولم تكن بريطانيا تعارض نظام الاحتكار في المحصولات لحسب بل كانت ترى في نظام الحيازة القائم عتبة على حجم التجارة التي يمكن أن تباع في مصر . ففي يناير سنة ١٨٤٢ كتب بارنت يعارض إتباع أراضى الفلاحين تحت نظام المهد ويقترح أن تتدخل حكومته باسم الفلاحين لدى السلطان ليبيد لهم أراضهم التي أخذت منهم بطريقة غير مشروعة ويرى أن إتباع الأراض من الفلاحين بشكل عتبة في طريق التجارة الحرة^(٣) .

وجاءت المرحلة الثانية من ضغط الرأسمالية والاستعمار على مصر مع استمرار التطور الاقتصادي في أوروبا وتراكم رؤوس الأموال التي أصبحت الحاجة ماسة لتصدرها ومن ثم تدفق رأس المال الأجنبي على مصر في عهد سعيد وإسماعيل في شكل استثمارات أو إفراض حكومي . وكانت معظم رؤوس الأموال هذه فرنسية وإنجليزية فأنجم رأس المال الفرنسي إلى إفراض الحكومة وإنشاء شركات السكر والأنزل والمياه والغاز وفروع البنوك الكبرى . كما ساهم رأس المال البريطاني في إفراض الحكومة لتنفيذ المشروعات العامة كالسكك الحديدية والمراني وفي المدة من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ كان النشاط الرئيسي لرأس المال الأجنبي هو

Robinson. and Others, Africa and the Victorians London (١) 1698, p.8.

(٢) د . هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ٩٥ ، ٩٦ ، د . راشد البراوي وعليش ،

المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٣) د . هيلين رينلين المرجع السابق ، ص ٩٨

الإقراض الحكومي . وقد ارتفع الدين العام عن ٣ ملايين جنيه في عهد سعيد إلى نحو ٩٠ مليون جنيه في أواخر عهد إسماعيل (١) ، وتمدى الإقراض للحكومة إلى الأفراد حيث كان الأجانب المقيمون بالبلاد يقرضون الفلاحين بفوائد باهظة وبضمان أراضيهم (٢) .

وهكذا سيطر رأس المال الأجنبي على حياة البلاد الاقتصادية والسياسية في ظل الوصاية الدولية وأصبح لازماً لمصلحة رأس المال الواصل أن يفتح المجال لبدء نظام التداول الحر سواء في الأرض أو في المحاصيل . وانعكس ذلك ابتداء من عصر سعيد في مجموعة التشريعات التي أسقطت بقايا نظام الاحتكار وقطعت خطوات واسعة في طريق إقرار حقوق الملكية الفردية في الأرض وفي نفس الوقت حدث اقتباس القانون للدق التفرسي لينظم هذه العلاقات الجديدة مدعماً بسلطة المحاكم المختلطة التي أنشئت سنة ١٨٧٥ (٣) .

هكذا لعب الاستعمار والرأسمالية دوراً في تطوير العلاقات التي خلفها عصر محمد علي في مجالين :

(١) التجارة : حيث وضعت سياسة حرية التجارة موضع التنفيذ بعد سنة ١٨٤٠ كبديل لنظام الاحتكار الذي أنشأه محمد علي .

(ب) جازة الأرض وتم التطور فيها تدريجياً لكنه أخذ شكلاً فعالاً ابتداء من عهد سعيد .

(٢) د. البراوي وعطيش ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٣٠٩٢ .

(١) د. علي البريتلي ، تطور النظام المصرفي في مصر ، القاهرة سنة ١٩٦٠ ،

وكان الاستثمار يهدف إلى نقل البلاد من مرحلة الاستغلال الاقطاعي إلى مرحلة الاستغلال الرأسمالي وذلك عن طريق منح الحائزين مزيداً من الحقوق على أراضيهم وخلق طبقة من الملاك تستطيع شراء الأوربية الواردة (١) .

أما المرحلة الثالثة فقد جاءت مع السيطرة المباشرة على مصر بعد الاحتلال البريطاني الذي تم في ظروف سيادة الاستثمار كنظام عالي . وفي هذه المرحلة عمات بريطانيا على تحويل مصر إلى مستعمرة زراعية تمثل وحدة في النظام السياسي والاقتصادي العالمي أم ملاحظتها التخصص في زراعة القطن وذلك بإمتداد الرقعة المزروعة من الأرض عن طريق إقامة الترع والخزانات ثم تحويل الزراعة من بقايا الفيود والدوايق الاقطاعية (٢) . فإلى جانب إزارة حق الملكية الكاملة على جميع الأراضي شهدت هذه الفترة إلغاء استخدام الكرباج والسخرة .

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور الرأسمالية في الزراعة وساعد على ذلك إنباء نظام الصناعة الذي أقامه محمد علي بفعل مجموعة عوامل أبرزها إرتباط هذه الصناعة بالجيش فلما تحطمت مشروعات محمد علي السياسية وأرغم على تخفيض جيشه بعد سنة ١٨٤٠ انهارت هذه الصناعة (٣) .

ومن ناحية أخرى أضف نظام محمد علي الطبقة الوسطى بمناحيها من الحرفيين

(١) فوزى جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر الملوكي ، القاهرة

سنة ١٩٥٨ ، ص ٥٠ ، ٥١ .

Issawi G. Op Cit, P 12

(٢)

(٣) د . محمد أنيس ، ود . رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ١١٣ -

حول فشل الصناعة التي أقامها محمد علي أنظر د . هيلين رينان ، المرجع السابق ،

ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

والتجار — بعد أن قضى على قيادتها السياسية بثلة في الدلاء — لحال بذلك دون قيام صناعة مصرية أهلية ودون قيام رأس مال محلي لتحويلها .

فقد أضعف نظام الاحتكار في التجارة طبقة التجار المحليين التي كانت آخذة في الإزدهار في مطلع القرن ١٩ وتكفل نظام الصناعة الذي أقامه محمد علي بضرب النظام الحرفي عن طريق تجنيد بعض عمال الحرف في مصانعه وتقييد حرية الصناع وحرمانهم من نتائج عملهم وحق التصرف فيه مما أضعف رغبتهم في الإنتاج وحمل بعضهم على ترك العمل مما أدى إلى الإضرار بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل للقضاء عليها (٧) .

ومن ناحية أخرى حظ محمد علي النشاط الخاص في بعض قطاعات الصناعة ففي ٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٦ (١٨٢١) أصدر محمد علي أمراً بخصوصه ومنع كافة الأهالي من تشغيل أنواع الغزل والدربارة وبجازاة من يتجاسر بعد ذلك على تشغيل تلك الأنواع من أوتك الأهالي ، والمأمورين الذين يتكاسلون عن منعهم ، (٢) . كما منع الفلاحون من صناعة الحصر لحسابهم الخاص وأبطلت مصانع السكر الأهلية عندما شرعت الحكومة في تصنيعه (٣) هكذا أضعف محمد علي الطبقة البرجوازية المصرية التي كان من الممكن أن تتطور لتحتل مكانها السياسي والاقتصادي ولتواجه بدجاح التسلسل الأوروبي الاستعماري في القرن ١٩ (٤) .

وفي نفس الوقت فإن الطبقة البديلة من الأبرار والشراكة التي تكونت

(١) د . رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر (١٨٩٩ — ١٩٥٢) ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٣٦ .

(٢) سجل ديوان خديوي ، ص ٢٥ .

(٣) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٤) د . محمد أنيس ، ود . وجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

حول محمد علي نحو مات إلى حائزي أراضي حيث بلغ مجموع ماحصلت عليه من الإبعاديات في نهاية سنة ١٨٤١ ، ١٤٥٥٨٤ فداناً^(١) إلى جانب ١٣١٧٩١ فداناً من الجفناك حصل عليها أفراد أسرة محمد علي حتى بداية سنة ١٨٤٢^(٢) وعلى هذا فقد تكونت طبقة من كبار الحائزين في موقع السلطة أصبحت صاحبة مصالحة في الحصول على مزيد من الحقوق على الأراضي التي في حيازتها. وما لبث أن أصدر محمد علي في ٥ محرم سنة ١٢٥٨ (فبراير ١٨٤٢) أمراً بمنح حائزي الإبعاديات حقوق الملكية الكاملة على هذا القطاع من الأراضي وهي البيع والشراء والاعطاء والهبة^(٣) وجاء هذا القرار تبعاً عن سيطرة هذه المجموعة على سلطة الدولة . وكان بداية لمجموعة التثريعات التي أدت إلى ظهور الملكية الخاصة في الأرض .

(١) دفتر زمن قديم ببيان مقادير الأعيان التتم بها على ذوات كرام وخلائهم بتدريبات الوجه القبلي والوجه البحري من سنة ١٢٤٢ هـ ، رقم ١٣٤١ ، بن ١٧ عزن ١٨ .

(٢) دفتر كتوف بعد جفناك الأقدنة .

(٣) ورد نص هذا الأمر في دفتر مخصص اختصاص الرزنامة ، بالبين الريية والتركية ص ٢٣ — دفتر بد القاسيط سنة ١٦٥٨ هـ ، ج ٨ رقم ١٢٣٦ بن ١٤ عزن ١٨ — أيضاً أورده أرخين ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

— يلاحظ أن الجفناك كانت تمنح كلكية كاملة لأصحابها ويضع ذلك من الحجج الشرعية التي ذبكت بها سجلات تحديد الجفناك انظر على سبيل المثال : دفتر رقم ١٣٥٧ بن ١٧ عزن ١٨ الخامس بمهناك زينب هام بالتصويرة .

حددت العوامل السابقة مجال ظهور الرأسمالية في الزراعة وانعكس ذلك في تطور المرائخ والتشريعات التي جعلت حق الملكية الخاصة في الأرض في النهاية حقا قانونيا وهو التنازل الذي استغرق حوالي نصف قرن مرتدنا بلائحة الأقطان الأولى .

لائحة الأقطان الأولى سنة ١٨٤٦ (٢):

صدرت هذه اللائحة في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ في أواخر عهد محمد علي وأعطت للمزارعي الأراضي الأثرية (المراجية) بعض الحقوق على الأرض التي في حيازتها وكان أهم ما جاء بها :

— أعطت لصاحب الأثر (المنتفع بالأرض) الحق في رهن أرضه أو التنازل عنها لتغير هل أن يتم ذلك بحجة مكتوبة .

— جعلت للفلاح الذي يعود إلى بلده بعد أن يكون قد نزع عنها مدة ، الحق في استرجاع كل أرضه أو بعضها حتى ولو كان زرعها شتاء آخر مدة غيابه .

(١) هذا التطور ينحس بالأراضي المراجية (الأراضي الأثرية) أما القطاع الآخر من الأراضي وهو الأقطان والتغالك ، وهي أساسا أراضي كبار الملاك التي عرفت فيما بعد بالأراضي الثورية فهذا القطاع حصل أمهابه على حقوق الملكية الكاملة قبل هذا التاريخ .

(٢) أورد لها الدكتور أحمد الحنا ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير من ص ٣٥٩ - ٣٦٣ .

— نصت على نزع الأرض من الفلاح إذا كان غير قادر على دفع خراجها على أنه كان يستطيع العودة إليها إذا دفع ما عليها من متأخرات .

— حددت أن كل تنازل عن حق الانتفاع سواء كان وبالغاروقه، أو بالشاركة أو بيع الوفاء يجب إجراؤه كتابة على ورقة تمغة ، ويقول أرتمين أن هذه اللائحة لم تمرض لإمكانية أن تصير أرض المتفع لورتمته بإلرث من بعده أم لا . وأوكل تقرير ذلك لشيخ البلد (١) . وفي النهاية كانت هذه اللائحة نوعاً من التقنين للأسر الواقع الذي كان سائداً في التعامل بالأرض في ذلك الوقت ولم يشهد عصر عباس أية تغييرات فيما يختص بحقوق الحيازة التي أقرتها هذه اللائحة . لكن ما أن وصل سعيد إلى الحكم حتى حدثت تطورات كبيرة في نظام حيازة الأرض ففي الشهر الأول من حكمه صدرت اللائحة الثابتة للأطيان التي أعطت حقوقاً جديدة لمنازلي الأراضي الخراجية بعد أن عدلت بعض بنود اللائحة الأولى .

لائحة الأطيان الثابتة سنة ١٨٥٤ :

صدرت هذه اللائحة في ٨ جماد الأولى سنة ١٢٧١ (٢) وكان أهم ما جاء بها .

— أعطت لأدكور من أهلاء سائر الأرض التوفيق ، صاحب الأثر ، الحق في وراثة أرض أبيهم وفي بعض الحالات الأمانات مع اشتراط قدرتهم على زراعتها ودفع خراجها .

— اشترطت لإسقاط حق الانتفاع موافقة المديرية على أن تحمر حجة بذلك بين المسقط والمسقط إليه بمعرفة المحكمة الشرعية على أن تسجل في سجلاتها وتكلف الأطيان باسم المسقط له في دفتر الصراف .

(١) يتفوق أرتمين ، المرجع السابق ، ص ٧٥ — الباروقه نوع من الرهن

(٢) اعتدلت في تمرد ، تواريخ هذه اللائحة واللائحة السابقة لها على كتاب اللوائين العنارية في الديار المصرية التي أصدرتها الحكومة المصرية سنة ١٨٩٣ ص ١٠ ، ص ١٣ حيث يوجد بعض الخلاف بين المصادر على التاريخ الميلادي التي صدرت فيه هذه اللوائح .

— حددت المدة التي يسقط بعدها حق صاحب الأثر في استرداد أرضه إذا تركها
بمخسة عشر عاماً (١) .

ولم يمض وقت طويل على صدور هذه اللائحة حتى حصل حازم أراضى
الأوسية على حق توريثها بأمر صدر في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ (١٨٥٥) على أن
تؤول للدولة بعد انقراض ذرية أصحابها من الذكور والإناث (٢) .

وعلى طريق التطور صدرت اللائحة الثالثة للأطيان للمرونة باللائحة السعيدية
اللائحة السعيدية :

صدرت هذه اللائحة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ (٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤)
وجاءت في مقدمة وثمانية وعشرين بنداً وخاتمة (٣) وأهم ما جاء بها :

— اعترفت اللائحة (بند ١) بحق الوراثة لأبناء الفلاح المتوفى ذكورا كانوا
أو إناثا حسب تقسيم الشريعة الإسلامية بشرط أن يكونوا قادرين على زراعتها
وتأدية ضرائبها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء . أما من لم يترك ورثة فأرضه
تعود للحكومة « بيت المال » .

(١) د . أحمد المنه ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٨٨ ، ٨٩

(٢) مجموع القوانين ولوائح الأموال للفترة ، ص ٨٨ .

(٣) صدر تعديل لهذه اللائحة سنة ١٨٧٥ بنسب على المادة ٢٦ من لائحة
المحاكم المختلطة التي جاء بها وجوب دفع الوثائق المدونة بها في الأطيان وبناء عليه أميد
النظر في بعض بنود اللائحة السعيدية فصدرت اللائحة المعدلة في ١٥ بندا بعد أن حذف
منها ١٣ بندا في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ — المصدر السابق ، ص ٧٠ .

— ورد النص الأصلي لهذه اللائحة والتعديلات التي أضيفت إليها في مصادر كثيرة نذكر
منها :

— المصدر السابق ، من ص ٦٦٩ — ٦٩٨ — د . كامل مرصى ، المرجع السابق ،

من ص ١٢٥ — ١٤٦ .

— وفي حاة أطيان المائلات للقبدة باسم أرشد العائلة أوجبت اللائحة (بند ٢) عمل قوائم تقسيم تشمل على نصيب كل فرد من أفراد العائلة ويتم ذلك بحضور شيخ البلد على أن تسجل بالمحكمة للشرعية وبالمديرية وأجازت اللائحة فرز استحقاق من يريد الانفصال عن العائلة وأن يكون ذلك بمذم مقبول .

— وأوجبت اللائحة (بند ٤) سر بان أحكامها على النساء اللائي في حوزتهن أطيان مكلفة بإسهن ويقمن بأدبة ضرائبها .

— وحددت اللائحة (بند ٥) المدة التي يكتسب بعدها واضع اليد على الأراضى الخراجية حق حيازتها بخمس سنوات على أن لا تكون مؤجرة أو مرهونة وبالتالي يسقط حق صاحب الأرض في استردادها إذا تركها هذه المدة .

— أما الأراضى المرهونة بصفة « غاروقه » فقد حددت اللائحة (بند ٨) التعامل فيها على أساس أن الأرض التي مضى على رهنها أكثر من ١٥ سنة قبل صدور اللائحة فهذه تصبح من حق الدائن المرتهن .

— أما الأرض التي لم يمض على رهنها ١٥ سنة فإن استردادها مشروط بتجديد سندات الدين على أن يتم ذلك خلال سنة من صدور اللائحة . أما الرهن بعد صدور اللائحة فيتم بسندات يصدق عليها من المديرية وتقيد الأطيان بالسكاهة باسم المرتهن . وأوضحت اللائحة أنه إذا مات الرامن عن بيت المال دون ورثة فالأطيان تصبح من حق المرتهن . أما إذا مات المرتهن عن بيت المال دون ورثة فيجوز للرامن أن يسترد الأرض هو أو أحد أقاربه ممن يكون قادراً على زراعتها وأداء ضرائبها وذلك بعد أن يدفع لبيت المال قيمة الرهن . وألا تمطى الأطيان لمز يستطيع زراعتها وأداء الضرائب عنها إلى أن يستطيع صاحب الأطيان الاصلى تسديد قيمة الرهن فترد له الأطيان . وإن لم يوجد من يتعهد بزراعتها وأداء ضرائبها فتعود لبيت المال .

— وأوضحت اللائحة (بند ١٠) بصورة قاطعة أنه لا ملك لأحد في الأقطان الحراجية الميرية بل الملك فيها لبيت المال وليس للمزارع عليها سوى حق الانتفاع وأجازت اللائحة إسقاط هذا الحق الغير بنقض حجة يشترط فيها تسديد الضرائب والخضوع لما تصدره الحكومة من تعليمات بخصوص هذه الأقطان وعدم دفع أى تعويض في حالة أخذها للنفعة العامة سوى دفع مالها ومن ناحية أخرى ميزت هذه اللائحة بين الأراضى الحراجية والأراضى المشورية التى نصت صراحة على وجوب تعويض أصحابها عينا أو نقدا في حالة نزعها للنفعة العامة .

— وأجازت اللائحة (بند ١١) إعطاء أراضى بدل الأراضى الحراجية التى تؤخذ للنفعة العامة إذا ترتب على ذلك تجريد واضع اليد عليها من كل أقطانه أو بعضها وترتب على ذلك إلحاق ضرر بالمائة وتركت تقرير ذلك للدير .

— واعتبرت اللائحة (بند ١٢) ملك جميع الأراضى الحراجية التى يكون واضع اليد قد شيد عليها مباني أو خربها سواقي أو غرس بها أشجاراً ويكون ذلك قاصراً على الجزء الذى أقيم عليه البناء أو الغرس على أنه لا يجوز وقفها إلا بإذن من المديرية .

— واعترفت اللائحة (بند ١٨) بالأمر الواقع الذى مضى عليه خمس سنوات في توزيع الأرض بين المزارعين الذين لا توجد مساحة لنواهم أو التى اختلفت فيها المساحة عن الواقع الجديد بسبب هجرة الفلاحين أو بسبب زيادة السكان على أن يتم تكليف الأرض على الذين يرضون أيديهم عليها فعلا .

— واعتبرت اللائحة (بند ٢٤) أراضى الأوسية أراضى خراجية تؤول للدولة في حالة عدم وجود ذرية لمصاحبها عند وفاته وذلك تأييداً لأمر الصادر بهذا الخصوص في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ (١٨٥٥) .

وواصلت مسيرة التنازل تقدمها بعد مصر - سعيد ، ففى بداية عهد اسماعيل اتخذت خطوات أكثر تقدماً فيما يخص بنظام تسجيل الأراضى والتعامل فيها .

ففي ١٢ رجب سنة ١٢٨٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٨٦٣) صدر أمر عال بأن
تحرر حجاج الأيولوة بكون بمعرفة المحكمة الكبرى الشرعية الكائنة بالأقليم التابع
إليه الاطيان .

وفي ٣ رجب سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥) صدر أمر عال آخر أوجب
على كل واضع بد على أطيان خراجية الحسول على حجة شرعية تكون سنداً في
امتلاكه ومنفعتها وأن يزدى عن ذلك رسماً قيمته ١/١ من مجموع مال الاطيان
لمدة عشرين سنة . وفي حالة الوفاة فإن على ورثة المتوفى الحسول على حجة أيولوة
مع تسديد نفس الرسم وتحديد للحصول على الحجج ستين لا يجمع بعدها دهرة
عن أطيان خراجية ممن لا يوجد بيده حجة شرعية بها . أما الاطيان المباعه فيؤخذ
هنا رسم بقيمة ٥/١٠ من الثمن ولا تحرر الحجج إلا بعد التأكد من أن طالب الحجة
يملك منقمة الاطيان بغير منازع على أن يكون لتسريح بتحرير الحجة من المديرية
بعد مفاص الارض برسمين حدودها واقتاع الجيران وتحرير قائمة مساحتها تشمل
مفرداتها وحدودها (١) .

وفي ١١ جاد الاول سنة ١٢٨٣ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦) صدر أمر عال بأن
التعاضد على إسقاط منقمة الاطيان الخراجية أو بيع الاطيان المشترية يجب أن يتم
عن طريق ذهاب البائع والمشتري للمديرية بمسندات تثبت صحة وضع اليد بحجة
شرعية أو تضييق من الزمامة وبقران ذلك بالمديرية فإن لم يوجد مانع يؤخذ
اعترافهما بحضور القاضي والمدير أو وكيل المديرية ويسجل في سجل مخصوص لذلك
ويؤشر به على كل عقد من المدير أو وكيله (٢) .

وفي الوقت الذي كانت هذه الخطوات تتم في التسجيل والتعامل بالارض صدر

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال للفترة ، ص ٧٤

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٦

في ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ (٣ يناير سنة ١٨٦٦) أمر طال بالترخيص بالوصية في الاطيان الخراجية على أنه لا يجوز وقفها لأن ذلك يتناقض بإرادة الخديوي (١) .

وفي إطار الازمة المالية التي تعرضت لها البلاد في عهد إسماعيل وتغلغل رأس المال الاجنبي باع إسماعيل حق الملكية في الارض للذين كان في إمكانهم دفع الضرائب ست سنوات على أراضيهم مقدما فيما عرف بلائحة المقابلة .

لائحة المقابلة :

صدرت هذه اللائحة في شكل قرار من المجلس الخصوصي يشتمل على مقدمة و ٥٥ بندا وخاتمة تتضمن دراسة الارض المألفة المتردية في عهد إسماعيل وطريقة علاجها بأمر طال في ١٣ جماد الثاني سنة ١٢٨٨ (٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٠) .

وما لبث أن أضيف إليها ملحق من ثلاثة بنود صادر من نفس المجلس الخصوصي بأمر طال في أول رجب سنة ١٢٨٨ (سبتمبر ١٨٧١) فأصبح مجموع بنودها ٤٨ بندا تمثل ما عرف بلائحة المقابلة (٢) وأهم ما جاء بها :

الذين يدفعون أموالا ست سنوات عن أطيانهم سواء كانت خراجية أو عشورية دفعة واحدة أو على ست دفعات مقدما حسب مروط أموال أو عشور سنة البداية يدفعون من نصف الخراج أو العشور بصفة دائمة ولا تزداد عليها الضرائب مستقبلا (البنود ١ ، ٢ ، ٣) على أن يحصل حائزو الاراضي الخراجية الذين يدفعون للمقابلة على حقوق ملكيتها كاملة بما فيها التمريض في حالة نزع الملكية للخدمة وإيقانها بهد واقفة الخديوي (بند ٦) .

ولم يكن هناك حقوق جديدة في الملكية يمكن إضافتها للقرار الصادر

(١) المصدر السابق ، ص ٧٥

(٢) حول نص هذه اللائحة انظر : مجموع قوانين ولوائح الأموال المتررة من ٧٠٥ إلى ٧٢٨ .

سنة ١٨٤٢ فيما يخص بالأراضي المشورة لكن لائحة المقابلة حددت استفادة أصحاب الأراضي المشورة على النحو التالي :

١ - منح حقوق الملكية التامة في الاطيان المشورية التي تدفع عنها المقابلة من الاطيان التي كان اعطازها لتميش منها فقط (البند ١٠)^(١).

٢ - منح حقوق الملكية التامة في الاطيان المستعمدة . المتداخلة في الاطيان المشورية التي دفعت عنها المقابلة (بند ١١) .

٣ - منح حقوق الملكية التامة فيما تدفع عنها المقابلة من زيادات المساحة الموجودة بالبلاد والمجالك والابعاديات (بنود ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) .

أما بخصوص اطيان الأوسية المربوط عليها الشور فإن لائحة المناقبة قررت (بند ٩) معامتها معاملة الأراضي المشورة من حيث قرار حقوق الملكية الكاملة للذين يدفعون المقابلة من حائزها على أن تقطع الفواية المقررة لهم بالرزناجة وما لبث أن أصبح دفع المقابلة إلزاميا في ١٠ مايو سنة ١٨٧٤ .

(١) في ٢٨ جاد الأول سنة ١٢٨٠ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣) وفي ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٨٣ (٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦) وفي ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ (٢١ مايو سنة ١٨٦٧) صدرت ثلاثة أوامر مالية بإعطاء اطيان لمربان لتوطن بها والانتفاع بزراعتها على أن لا يكون لهم عليها حق للملكية . وفي أول رمضان سنة ١٢٨٤ هـ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧) صدر أمر عال وفي ٩ محرم سنة ١٢٨٦ هـ (٢١ ابريل ١٨٦٩) صدر قرار من المجلس المخصوص وفي ٨ صفر سنة ١٢٨٧ (١٠ مايو سنة ١٨٧٠) صدر أمر عال آخر بإعطاء اطيان مشورية إلى الساكر الأتراك المروفين بالبشوزق الذين انفصلوا من خدمة الحكومة لتدبروها ويعيشوا من لراداتها ولا يكون لهم حق امتلاكها على أن تول هذه الاطيان للحكومة بعد وفاتهم واقراض ذريتهم .

وقد بلغ عند الذين دفعوا المقابلة عن أراضيهم ١٤٩٩٥٥٥ مـالكا منهم ٢٢٦٦١٧٧ مـالكا بالوجه البحرى و ٢٢٣٧٧٨ مـالكا بالوجه القبلى وإجمالى الاموال التى حصلت من المقابلة ١٦,٨٤٩,٥٣١ جنيا (١) وبلغت مساحة الاراضى التى دفعت عنها ٣,٦٥٠,٠٠٠ فدان (٢). وبذلك أصبح الجزء الاكبر من الاراضى الزراعية فى إطار الملكية الكاملة لاصحابها واختفت معظم الفروق بين الاراضى الخراجية التى دفعت عنها المقابلة وبين الاراضى العشورية (٣). فعندما صدرت لائحة مجالس تفتيش الزراعة نصت على ضرورة مساحة وتأمين ما يتلف بسبب العمليات من الاراضى الخراجية المدفوع عنها المقابلة. أما غير المدفوع عنها المقابلة فتعامل بما جاء فى لائحة الاطيان، (اللائحة السعيدية) (٤).

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ انتهى العمل بقانون المقابلة ثم أعيد العمل به مرة أخرى فى نوفمبر من نفس السنة غير أنه انتهى نهائياً بالأمر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ حين نصت المادة الخامسة منه على أن جميع أحكام القانون المذكور المتعلقة بجمل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الإجراء والعمل ودفع جزء من المقابلة يكفى للاستحواذ على حقوق الملكية التامة فى الاطيان المذكورة [وقد تضمن ذلك قانون التصفية الصادر به أمر عال فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ (مادة ٨٧) (٥)] .

(١) عزيز خانكي ، الملكية العقارية فى مصر ، عجلة القانون والاقتصاد ، السنة السادسة ، ص ٦٧٦ .

(٢) Baer. A History of ship Landowner in Modern Egypt. P.10

(٣) حسب قانون النجاة (مادة ٦) لأن وقف الاطيان الخراجية يستلزم صدور أمر عال .

(٤) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، بند ٢٣،٢٢٢ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة،

ص ٧٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣

وفي ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٠ تقرر إعطاء حجاج تملك للذين دفعوا المقابلة عن أطيانهم يذكر فيها دفع المقابلة وأن تلك الاطيان صارت ملكاً لهم (١) .

وعندما صدرت لائحة بيع أملاك الحكومة في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ مصدقاً عليها من مجلس النظار جاء بها (مادة ١٢) ، أن جميع الاطيان التي تباع تكون خراجية ومع ذلك تعطى بها حجاج تملك العين وتربط عليها ضريبة خراجية ، (٢) وعلى هذا فمع نهاية سنة ١٨٨٠ أصبح معظم سائزى الاراضى يتمتعون بحقوق الملكية الكاملة على اراضيهم باستثناء الاراضى التي لم يدفع أصحابها المقابلة وهؤلاء حصلوا على حقوق الملكية بعد الاحتلال .

الاحتلال واطلاق قيود الملكية :

بما أن أصبح الاحتلال - قديمة واثمة حتى صدرت بمجموعة أخرى من التشريعات أسقطت في النهاية ما بقي من قيود حول حق ملكية الاراضى الزراعية وأصبحت بمقتضاها جميع الاراضى الزراعية في مصر في إطار الملكية الفردية كاملة .

وفي ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر القانون للدنى الاهلى وجاء في المادة السادسة منه ، ندمى ملكا المقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام وتمتعهم في حكم الملك الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة اتباعاً للنصوص عليه بلائحة المقابلة وبالأمر العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ .

وبذلك اكتسبت التشريعات الخاصة بتطور حق الملكية الصفة القانونية وما لبث أن صدر أمر ملك في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ بتعديل المادة السادسة من

(١) د . أحمد الحن ، المرجع السابق ، ص ٩٦

(٢) : مجموع قوانين ولوائح الأموال الفرقة ، ص ٨٣

من القانون المدنى الاهلى حيث مد حق الملكية الكاملة لى الاراضى التى لم تدفع عنها المقابلة (١).

وفى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ صدر أمر عال بمنح حقوق الملكية التامة لساكر الباشبوزق والعربان فى الاطيان السابق احتفاظها لهم ولم يكن لهم حق التصرف فيها (٢).

وأخيراً صدر فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ أمر عال جاء محصلة لكل التشريعات التى تناولت تطور حق الملكية ونصه : « تسمى ملكا المقارات التى يكون لئاس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الاطيان الخراجية » (٣).

هكذا تحققت الملكية الفردية الكاملة للارض الزراعية عبر مسيرة من التطور استمرت أكثر من نصف قرن ومن خلالها تبرز حقيقة ثان :

الاولى : أن هنا التطور كان تعبيراً عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى طاشتة مصر فى القرن الماضى والقوى الاجتماعية المشكلة له وانعكس ذلك فى تحديد أولويات القوى التى حصلت على حقوق الملكية . فأفراد أسرة محمد على وبمجموعة الأتراك والشراكية من حولهم الذين عرفوا بالذوات وسيطروا على جهاز الدولة

(١) المصدر السابق ، ص ٨٤ - أيضا : القوانين المقاربية فى الدبار المصرية ، ص ٦ - جاء هذا الأمر فى مادتين :

(٢) (١٢) اعتباراً من تاريخ أمرنا هنا يكون لأرباب الأمليان المرابية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة فى أطيانهم أسرة بأرباب الاطيان التى دفعت عنها المقابلة بنامها أو جزء منها .

(٢٢) تلقى جميع الأوامر والقوانين السابقة الخالفة لأحكام أمرنا هنا .

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٧٠٠

(٣) المصدر السابق ، ٨٤

والمحكم قد حصلوا على حقوق الملكية الكاملة على أراضيهم في فترة مبكرة وهي الإبعادات والثغالك التي أعطيت لهم كمنح في عهد محمد علي وبلغت مساحتها عند صدور هذا القرار ٢٧٧٧ و ٣٧٥ فداناً في فبراير سنة ١٨٤٢ (١) . ثم أخذت في الانحسار في الفترة التالية وهي التي أصبحت تعرف بالأراضي المشوربة بعد أن فرض عليها سيد باشا ضريبة المشرف سنة ١٨٥٤ وإن المجموعة التالية التي حصلت على حقوق الملكية كانت بجمعة الأعيان والعناصر الأكثر غنى من الحائزين المصريين التي استفادوا بصفة أساسية من اللامحة السعيدية فهم الذين كان في إمكانهم إقامة منشآت على أراضيهم أو حفر سباق أكثر من غيرهم (٢) . وبالتالي كان في استطاعتهم - قبل غيرهم - دفع المناقبة وبذلك امتدت حقوق الملكية الكاملة إلى أراضيهم .

ومع سنة ١٨٧٥ لم يكن قد بق خارج نطاق الملكية الكاملة غير أراضي صغار الفلاحين الذين كان طيهم الانتظار حوالي عشرين عاماً أخرى ليحصلوا على حقوق الملكية الكاملة على ما بق في أيديهم من أرض وكان ذلك سنة ١٨٩١ بعد هذا يمكن القول أن التطور في هذا المجال لم يكن تطوراً لحق الملكية فهذا قد تقرر بصورة كاملة على قطاع من الأرض منذ سنة ١٨٤٢ بقدر ما كان إدخالاً لغرى متفاوتة إلى دائرة التملك الكامل للأرض عن فترات حدوت أولوياتها أهمية هذه الثغات وثروتها وموقفها من السلطة .

الحقيقة الثانية : أن هذا التطور حدث لتغير مصلحة الفلاحين الذين تم تحريرهم من معظم أراضيهم في إطار نفس الثغرات التي أعطت حقوق الملكية على الأرض وتم ذلك عن طريقين :

(١) أنظر ص ٤٤

(٢) د . ولهم سايبان ، الفلاح المصري وملكية الأرض ، مجلة الطلبة العدد الأول -

السنة الأولى - يناير سنة ١٩٦٥ ، ص ٣٤

١ - إعطاء حقوق للدائنين المرتهنيين - ومعظمهم من الأجانب - تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المدين، ويمكن ملاحظة ذلك خلال التشريعات التي صدرت ابتداء من اللائحة الأولى (١٨٤٦) وكان أول حق أعطته للفلاح هو حق الرهن. ونصت اللائحة الثانية الصادرة سنة ١٨٥٤ على أن تسجل الأرض المرهونة في دفتر الصراف ويكون باسم المدين المرتهن. أما اللائحة السعيدية فقد تضمنت أحكاماً تتعلق بالتجزؤ والتجارات للدائنين المرتهنيين على حساب الفلاحين فأصحاب الحق الأصلي على هذه الأرض التي استهانت هذه اللائحة بمقتومهم. ففي البند الثامن (١) أجازت اللائحة رهن الأراضي الخراجية بالغاروقة لمن يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي أخذ الاطيان بالغاروقة بشرط أن يذكر في التكليف أن ذلك أثر فلان .

أما الأراضي التي مضى على رهنها خمسة عشر عاماً فهذه تصبح من حق الدائنين المرتهنيين إذا كان لا يزال واضحاً يده عليها... وأما عن الماضي الذي صار إجزاء عن الرهنه فالذي مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين موضعاً عليه يد المرتهنيين فلا تسمع فيه دعوى .

وبخصوص الأراضي التي لم يرض على رهنها خمس عشرة سنة فإن استردادها أصبح مشروطاً بتجديد سندات الدين خلال سنة من تاريخ صدور اللائحة ومن لم يستطع فإن هذا البند أقره الحق في استرداد أرضه . وإن كان بعد هذا الميعاد لأحد يدهى أنه رهن أطياناً ويريد أداء رهنيتها وحصل توقف من المرتهن في تسليمها إليه ولم يكن يده سند ديواني باطلاع المديرية فلا تقبل له دعوى .

وفرت هذه اللائحة في هذا البند بين المدين المرتهن وبين المدين الراهن

(١) يعتبر هذا البند من أخطر بنود اللائحة السعيدية على الإطلاق - في رأيي - على حقوق الفلاحين . وحول نص هذا البند أنظر مجموع قوانين ونواحي الأموال للثورة ،

إذا توفى أحدهما بدون وريث وصارت حقوق أى منهما. لبيت المال . فإذا كان
الراهن توفى عن بيت المال فتبقى الأطلاق في حيازة واضع اليد (أى الدائن
المرتهن) أثرية ولا يؤخذ منه رسم ، أى أن حق الدائن يتحول بدون مقابل
من مجرد رهن إلى حق كامل في الانتفاع بالأرض الخراجية باعتباره صاحباً لها .

أما إذا توفى الدائن المرتهن عن بيت المال دون ورثة فإن المدين لا يستطيع
أن يسترد أرضه إلا بعد دفع قيمة الدين والأبعاد رهن الأرض لشخص آخر
يدفع قيمة الرهن لبيت المال ولا يجوز لصاحب الأرض أن يستردها إلا بعد
أن يدفع للدائن الجديد قيمة الرهن فإذا لم يوجد راضب في ارتهان الأرض
وتحقت تكون الأطلاق علوة لبيت المال بوجهها لمن يشاء بالرسم المقررة (١).

وعندما صدر القانون المدنى المختلط واصل حماية الدائن المرتهن بقرار (بند
٤٨) حرمان المنتفع من أرض إذا لم يدفع الضرائب المقررة عليها بشرط مراعاة
حقوق الدائنين المرتهنين . ومن له حق الانتفاع في أرض خراجية ولم يدفع خراجها
جهاز حرمانه من الانتفاع بها بشرط مراعاة حقوق الدائنين برهن ، (٢) .

وقد وصلت الحماية في هذا القانون إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان
الراهن غير مالك للأرض عند رهنها (البندين ١٠٦ ، ١٠٧) (٣) .

وبذلك تكفل الرهن بتجريد الكثير من الفلاحين من أراضيهم في ظل
الحماية التي كفلها القانون للدائن المرتهن وخاصة بعد إنقضاء المحاكم المختلطة أداها
تنفيذ هذا القانون .

أما الطريق الثاني : الذى اتخذته هذه التشريعات لتجريد الفلاحين من

(١) د . ولي سليمان ، المصدر السابق ، ٢٤ ، ٣٣

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٨٢

(٣) حول نص البندين أخطر : المصدر السابق ، ص ١٤٠

أراضيهم فهو تضيق المدة التي يمكن للفلاح المنحوب خلالها استرداد أرضه التي تركها إذا غاب عنها في وقت كانت السخرة والعبء الضربي المتزايد (١) من أسباب ترك الفلاحين لأراضيهم حتى نهاية حكم اسماعيل (٢) وهي الفترة التي شهدت إقرار حقوق الملكية على معظم الأراضي الزراعية في مصر .

ف عندما صدرت لائحة سنة ١٨٤٦ جملة للفلاح المنحوب الحق في استرداد أرضه أو بعضها في أي وقت يعود دون أن تحد لذلك موعداً .

أما اللائحة الثانية (١٨٥٤) فقد حددت لذلك أجلاً قدره ١٥ سنة يسقط بعدها حق الفلاح العائد في استرداد أرضه التي تركها . ولما صدرت اللائحة التمسيدية سنة ١٨٥٨ اختصرت هذه المدة إلى خمس سنوات (بند ٥) ، ومالبث أن صدر أمر حال في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥ في بداية عهد اسماعيل خفض هذه المدة إلى ثلاث سنوات (٣) .

وفي نفس الوقت صرح سعيد لمن يشاء من الفلاحين أن يترك أطيانه الخارجية إذا كان غير قادر على زراعتها ودفع أمورها في مجموعة من الأوامر صدر أولها في ٢٦ صفر سنة ١٢٧٢ (نوفمبر سنة ١٨٥٥) فترك الأهالي أطياناً كثيرة جداً للحكومة وهي الاطيان التي عرفت باسم أراضي المترك (٤) ومنحت اللائحة

(١) ارتفع دخل الحكومة من الضرائب من ٢ مليون جنيه سنة ١٨٥٠ إلى ١٠ مليون جنيه في سنة ١٨٧٥ جمت من الفلاحين بكل الوسائل الممكنة ، بل إنها وصلت في إحدى السنوات إلى ١٥ مليون جنيه .

Crouchely, PP, 145, 149

Baer, G. PP 29, 30, 31

(٢)

(٣) يفتوح أرزين ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٤) عزيز خالسن ، المصدر السابق ، ص ٦٦١

السميدية (بند ٢٢) بصفة نهائية الذين تركوا أراضيهم ، يقتضى الأمر الأول من
المادة إليها^(١).

مكننا تكلفت التشريعات بانزاع مساحات كبيرة من أراضي الفلاحين
، لتذهب إلى غيرهم^(٢) . من أصحاب الملكيات الكبيرة نمت على حساب ملكيات
صغار الفلاحين .

أما كيف نشأت الملكيات الكبيرة وكيف نمت فهذا ما سوف نعرض له -

(١) مجموع القوانين ولوائح الأموال المقررة ، س ٦٩٢ ، ٦٩٣

(٢) عزيز خالكي ، المصدر السابق ، س ٦٦١

ظهور الملكيات الكبيرة وأثره على توزيع الملكية

نشأة الملكيات الكبيرة - منح الأرض من الأبعاديات ولعموم
قيام الجلالك - نظام المهد - بيع أراضي الدولة للأفراد - رأس
السال الأجنبي وعلاقته بنمو الملكيات الكبيرة - التغييرات التي
حدثت في توزيع الملكية نتيجة لظهور الملكيات الكبيرة .

نشأة الملكيات الكبيرة ونموها

يذكر آرين أنه عقب سقوط الالتزام وزع محمد على أراضي كل ناحية على سكانها من الألاحيز بحيث حص كل فلاح قادر على العمل ما بين ثلاثة وخمسة أذنا^(١). غير أنه ما كاد عصر محمد على يقضى حتى كانت أعداد من الملكيات الكبيرة قد تكونت لدى بعض الأفراد. وفي الفترة التالية استمرت الملكيات الكبيرة في الظهور ومع بداية القرن الحالى كانت الملكيات التى تزيد على ٥٠ فدانا تمثل ٤٣٩ ٪ من مجموع مساحة الاراضى الزراعية فى عصر البالغ ١١٤,٠٥٢ فدانا^(٢).

وفي الفترة منذ عصر محمد على وحتى بداية الحرب العالمية الأولى يمكن أن تحدد أربعة عوامل رئيسية أدت إلى ظهور الملكيات الكبيرة ونموها وهى: منح الأرض من الإبعديات والمعور ثم قيام الجفالك ثم نظام المهد وأخيراً بيع أراضي الدولة للأفراد.

منح الأرض من الإبعديات والمعور:

من أجل أن يزيد محمد على مساحة الاراضى للردوغة عن طريق استصلاح الارض منح مساحات واسعة من اراضى الابعدانية لاتباعه وكبار رجال درك معفاة من الضرائب بهدف استصلاحها وزراعتها ثم ما لبث أن منحهم سنة ١٨٣٧ حق توريثها لثريتهم ثم حق ملكيتها ملكية كاملة سنة ١٨٤٢.

(١) يعقوب آرين ، المرجع السابق ، ٤٦

ويرى البعض أن محمد علي كان يهدف من وراء منح الأبعاديات لاتباعه تكوين طبقة من كبار الملاك تنحصر في نفسها الغنى العقاري^(١). وسواء أكان الممنوع إلى منح الأبعاديات هو زيادة للمساحة المزروعة أو تكوين طبقة من كبار الملاك تعتمد عليها أسرة محمد علي في الحكم. أو العاملين معاً فيما لا شك فيه هو أن منح الأبعاديات يمثل البدايات التاريخية لنشأة للكتليات الكبيرة في مصر، فع بدأ منح الأبعاديات حصل فوجرة أحمد آغا كبير برابى محمد علي على ألف فدان من أبعاديات الاقاليم الوسطى (للنيا وبنى سويف) في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٢ (١٨٢٦) ثم توالى المنح . ففتح محمد حبيب أفندى د معارن ديوان خديوى ١٧٠٠ فدان بالاقاليم الوسطى أيضاً بأمرين في ٢٢ و ٢٤ من ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) ومنح رسم بك مدير بنى سويف والفيوم ١٢٠٠ فدان بأوامر في ستنى ١٢٥٠ و ١٢٥١ (١٨٣٥/٣٤) كما منح خورشيد باشا حاكمدار السودان ١٠٠٠ فدان من أبعاديات الاقاليم الوسطى بأمر في ٥ صفر سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) . ومنح الشريف محمد بن عون أمير مكة ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلى بأمر في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦)^(٢) .

وكانت أكبر المنح هى التى أعطيت لأحد باشا طاهر وأسرته واتباعه حيث بلغت مساحة الأبعادية التى أعطيت له ١٤٥٠ فداناً بنواحي الاقاليم الوسطى بأمر في ٢٠ من ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤)^(٣) .

(١) يثوب أرئين ، المرجع السابق ، ص ٥٤

(٢) دفتر بيان الأبطالان المنعم بهاعلى فوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٢ م رقم ١٦٥٢

عين ١٩ مخزن ١٨ .

(٣) المصدر السابق .

دار المحفوظات ، سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لناية سنة ١٢٧٧ هـ ليلية رقم

٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٤

— دار الوثائق ، ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأبعاد رقم

١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٢٠

ومع سنة ١٨٣٧ كانت الملكيات الكبيرة التي تكومت أساساً من الإباديات قد أصبحت حقيقة واقعة وأصبح عدد الذي يزيد منها عن الألف فدان ١٥ حالة تضمها دوائر . فبعد الرحمن بك المارون الثاني لمحمد علي تبلغ دائرته ٤٨٧٣ فداناً ودائرة أحمد باشا يكن وناظر عموم الجهادية ، تشمل ٤٤٩٥ فداناً ودائرة أحمد باشا ظاهر تضم ١٤١٥٠ فداناً منها ١٠٠ فدان من المعمور . وبلغ مجموع مامنح من الأراضى حتى ١٩ من المحرم سنة ١٢٥٣ (أبريل سنة ١٨٣٧) ١٠٣١٧٥ فداناً معظمها من الإبادية (١) وتواصل الملكيات الكبيرة ظهورها عن طريق منح الإباديات . ففي ٢٨ شوال سنة ١٢٥٣ منح مصطفى باشا محافظ كريت ٣٠٠٠ فداناً من إباديات الاقاليم الوسطى كما منح الأجنبي جورجى جبارة ٣٠٠٠ فداناً من إبادية كفر أبو حصص بالبحيرة بأمر في ٢٧ من ذى القعدة سنة ١٢٥٥ (١٨٤٠) وحصل سليم باشا الذي كان يعمل مفتشاً للأقاليم القبلية على ٣٦٣٠ فداناً من إباديات الاقاليم الوسطى بتقسيلين في ١٢٥٦ (١٨٤٠) (٢) .

وحتى صفر سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) بلغ مجموع الأراضى التي منحها محمد علي لأبائه ١٥٩,٧٠٧ فداناً كان معظمها من الإباديات (٣) وبلغ إجمالى

(١) دفتر بيان مقدار الأمان الممنوع بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ ، رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨

(٢) س / ١ / ١٥٦ / ٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ٣ ، ٥

— دار المحفوظات ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من ٥ رجب سنة ١٢٥٥ ، لناية ١٣ رجب سنة ١٢٥٦ هـ رقم ٢٦٨٩ ، عين مخزن ١٨

(٣) س / ١ / ١٥٦ / ٢ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢٢ ، س ١٢

الاراضى التى منحت من الابدادية فى نهاية عصر محمد على ١٦٤,٩٦٠ فداناً^(١) .

وال جانب الابدادية فإن ثمة مساحات من المعمور - المزروع - منحها محمد على لبعض أتباعه المقربين لكن على نطاق ضيق وتركزت معظمها بالوجه البحرى ولعل أفخم المنح من هذا النوع هى التى منحها محمد على إلى محمود أفندى ناظر عموم الميعات من أطيان جزيرة بدران ومنية السيرج التابعتين لولاية القليوبية وذلك بأمر فى ٥ شعبان سنة ١٢٤٢ (١٨٢٧) . كما منح محمد شريف باشا ٥٨ فداناً من معمور منيل الروضة الذى كان يقبع ولاية الهيزة بأمر فى ٢٣ شوال سنة ١٢٤٤ (١٨٢٩) و ١٠٠ فدان أخرى من معمور منية السيرج بولاية القليوبية بأمر فى ١٥ شوال سنة ١٢٤٩ (١٨٢٤) كما منح ساسى باشا كبير معاونى محمد على ١٠٠ فدان من معمور القليوبية بأمر فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٥٠ (١٨٣٥)^(٢) . كما منح حسين أغا الحارس الخاص لمحمد على ١٥٩ فداناً من معمور قرية ميت صرو بولاية القليوبية بتقسيم مؤرخ فى ٢٠ شوال سنة ١٢٥١ ، من هذه المساحة ١٠٧ أفدنة حدائق والباقى لزراعة محاصيل شتوية لإطعام الماشية .

كما حصل محمد شاكر ناظر القناطر الخيرية على ٣٤٢ فداناً من معمور ناحية التامة بإقليم البحيرة بتقسيم فى ٢٥ شوال سنة ١٢٥١ (١٨٢٦)^(٣) .

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأطيان النعم بها من جتسكان محمد على باشا وهاس باشا لمذكورين بالمديرية رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ ترى ، الجزء الأول خاص بمحمد على - سجل زمامات الأباديات والجنات القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـ لولاية ، رقم ٤٣٠٠ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٤ ، ٩ ، ١ .

(٣) دفتر قيودات تناسيم رزق من جهاد أول سنة ١٢٥٠ هـ لتأية ٢٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ رقم ٢٦٨٤ عين ٣٧ مخزن ١٨ ، ص ١٠ ، ٧ .

ومنح المدعو سليم باشا غازوريا ١٧٩ فداناً من معمور ناحية جهنم التابعة
لولاية قلوب منها ١٢٩ فداناً من الحدائق بلغ مجموع أشجارها ٢٣٣٩٠ شجرة
وذلك بتقسيط في ٢٠ جماد الآخرة سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) (١).

ولل أكبر المنح التي أعطيت من المعمور لغير أفراد أسرة محمد علي هي
٨٢٢,٥ فدان من معمور ناحية قلوب إلى المدعوة نفيسة ابنة أمير اللواء محمود
بك وذلك بأمر في ٤ صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) (٢).

ويبلغ إجمال مساحة المعمور التي منحت في عهد محمد علي ٨٧٠٣ أفدنة
وبذلك يصبح إجمال مساحة الأبعادية والمعمور التي منحت في عهد محمد علي
١٧٣,٦٦٣ فداناً (٣).

وواصل عباس باشا سياسة جده محمد علي في منح الأبعاديات . فتمت
ملكيات قائمة وزاد حجمها وتكونت ملكيات جديدة . فالشريف محمد بن عون
حصل على ٣٠٠٠ فدان أخرى من أبعاديات الوجه القبلي سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩)
إلى جانب المساحة التي منحت له في عهد محمد علي وأصبحت ملكيته في عهد عباس
٥٠٠٠ فدان (٤) ومنح أبناء محمد شريف باشا ٢٠٠٠ فداناً من أبعاديات الوجه القبلي

(١) دفتر قيودات تقاسيط رزق من ١٧ محرم سنة ١٢٥٢ هـ لثابتة ١٥ رمضان سنة
١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٥ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، س . هـ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط رزق من إهدى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٠ هـ لثابتة
١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٤ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، س . هـ .

(٣) دفتر قيد الألبان التمس بها من جنتسكان محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين
بالديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركي ، الجزء الأول خاص بمحمد علي ، حوله
توزيع هذه المساحة على الديريات أنظر ملحق رقم ١ .

(٤) س ١/١٥٦/٢ وحدة دار المحفوظات دفتر تقاسيط زمام الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢

بأميرين في ١٢ رمضان و١٤ شوال سنة ١٢٦٥^(١).

وال جانب هذه الملكيات التي نمت خلال منح الإبدادية في عهد عباس فإن هناك ملكيات جديدة تكونت من خلال المنح أيضاً قسمة ١٠٠٠ فدان من إبداديات جرجا أعطيت للسيد علي برهان باشا الذي كان يعمل معارفاً لعباس باشا سنة ١٢٦٥ هـ وألف فدان أخرى أعطيت للسيد بنكبر راب باشا مدير المالية بأمير آخر في سنة ١٢٦٥ بنواحي جرجا أيضاً^(٢).

كما منحت ألف فدان ثالثة من إبدادية مديرية الغربية إلى أحمد باشا درة مانلي مأمور الضبطية^(٣). وتوالي منح الإبداديات في عهد عباس حتى بلغت جملة الإبداديات المنوحة في عهده ١٠٧,٥٦٢ فداناً^(٤).

وال جانب منح الارض من الإبداديات فإن عباس باشا حذا حذو محمد علي في منح مساحات من المعمور لبعض المقربين ولكن على نطاق أضيق من تلك التي

(١) دار المحفوظات ، دفتر أرقام الإبدادية والمعمور المطلق بمدة الرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ - من ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات دفتر تفاسيط زمام الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٣) دفتر أرقام الإبدادية والمعمور المطلق بمدة الرحوم عباس باشا وال مصر كان ، رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

— سجل زمامات الإبداديات والجناح القديم لغاية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص من ٩٨ — ١٠٢ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١٦ — دفتر أرقام الإبدادية والمعمور المطلق بمدة الرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

— دفتر قيد الأعيان التعمير بها من جنتم كان محمد علي باشا عباس باشا المذكورين بالديريات رقم ٣٧٣٠ مسلسل هموي عين ٤٩ مخزن ١ مركز ، الجزء الثاني من عهد عباس باشا حول توزيع هذه المساحة على المديرية أنظر ملحق رقم ٢ .

منها محمد علي فقد منح حسن باشا الماسترلى ٣٣٩ فداناً من معمور مديرية الجيزة بتواحي البلدة وغيرها ومنح عبد الله بك مأمور الطرق والمرور ٣٢ فداناً من معمور نية السيرج كما منحت مساحات كوقف لبعض المساجد والأضرحة .
وبانح إجمال أراضى المعمور الذى منحه عباس بما فيه جفلك الوادى ٢٠٢٦٣ فدان .

وبذلك يكون إجمال الأراضى التى منحت فى عهد عباس من الإبدادية والمعمور ١٢٧٨٢٦ فدان وبذلك تكون جملة الأراضى التى منحت فى عهدى محمد علي وعباس ٣٠١٤٨٩ فداناً بما فيها جفلك الوادى المشار إليه (١) .

وواصل سعيد باشا سياسة أسلافه فى منح الأرض غير أنه ابتداء من عهده يصعب التمييز فى البيانات الإجمالية بين الأراضى الممنوحة من الإبدادية والمعمور وذلك لأسباب منها :

- ١ - أن أراضى الإبدادية كانت قد استفادت من مشروعات الري التى تمت حتى عهد سعيد وأصبح جزء كبير منها ضمن الأراضى للزراعة .
- ٢ - أن الإبداديات قليلة الإنتاج قد استبدل بها أطيان من للمعمور الذى تركه الأهالى بمقتضى أوامر المنزوك التى أصدرها سعيد فى سنوات ١٨٥٤ و ١٨٥٥ .

(١) دفتر ايد الأعيان التتم بها من جتسكان ٤٤ على باشا وعباس باشا المذكورين بالديريتان رقم ٢٧٣٠ عين ٤٩ مغزن ١ تركى .
- دفتر ارقام الأربادية المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مغزن ١٨ .

- بلنت جفك مساحة جفلك الوادى بالصربية ١٨٧٣٤ فدان من المعمور .
- حول توزيع مساحة الأعيان التى منحت فى عهد عباس على الديرين - أقلر ملحق رقم ٢ .

٢ - أن أراضي للتروك هذه تحول جزء كبير منها إلى أصحاب الملكيات الكبيرة عن طريق المنح حيث يذكر أرتين أن جزءاً منها وأعطى إسماعات بشرط دفع المشور،^(١).

وتشير سجلات دار المحفوظات إلى أن منحا جديدة قد أعطيت خلال عهد سعيد من بينها ألف فدان أعطيت إلى محمد شريف باشا بمنطقة بستديلة بتقسيط في ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ (١٨٦٠) وأعطى نوبار بك ٨٠٠ فدان من أراضي حديرية للنيا وبني مزار كما منح ذو الفقار باشا ١٠٠٠ فدان من أراضي الغربية بتقسيط سنة ١٢٧٨ (١٨٦٢/٦١) لكن أكبر المنح أجهت إلى بعض الأفراد من أسرة محمد علي ومنهم سعيد نفسه^(٢).

ويبلغ مجموع الأراضي التي منحت من الأبعادية والمعمور كإتمام في عهد سعيد ٦٦,٧٥٨ فدانا. وبذلك تكون جملة أراضي الأبعادية والمعمور التي منحت ابتداء من محمد علي حتى نهاية عهد سعيد وبقية بأيدي أصحابها تبلغ ٣٦٢,٧٤٩ فدانا^(٣) بخلاف مساحات من الأراضي أعطيت لموظفي الحكومة كمعاشات. ففي أواخر عهد سعيد صدرت سبعة أوامر عالية بإعطاء أطيان بدل المعاش المستحق للذين فصلوا من الحكومة. ثم ما لبث أن صدر أمر حال على لائحة مختصرة حددت كيفية إعطاء تلك الأطيان وربط المشور عليها وجاء في مقدمتها أن أطيان الأبعاديات السابق منحها لأحد من الذين يستحقون معاشاً لا تحسب من معاشهم

(١) يقو ب أرتين، للرجع السابق، ص ١٧٥.

(٢) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لنابة سنة ١٢٧٧ ملاية رقم ٤٣٥٥ حين ٤٩ مغزن ٨، ص ١١٠ - ١٢٧.

(٣) المصدر السابق، بيان يجمع من صفحات ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧ - بنى الأبعاديات صدرت من أصحابها بيد منهم لإماما مثل أبعاديات مشايخ البدو الذين تمردوا في عهد سعيد.

وحدد البند العاشر أن الأطنان التي تعطى بها تقاسيط من هذا النوع كمعاش تعامل
معاملة الأطنان المعنوية^(١).

وبمقتضى هذه اللائحة حصل كثير من المرطنين الذين تم الاستثناء عنهم في
نهاية عهد سعيد على مساحات من الأراضى وصلت في بعض الأحيان لأكثر من
١٧٠٠ فدان فقد منح خليل بك الذى كان ناظرأ للمهمات البحرية في نهاية عهد
سعيد على ١٧١٦ فداناً من أطنان مديرية البحيرة بتقسيط في ٢١ رجب سنة
١٢٧٨ (١٨٦٢). كما حصل محمد حافظ بك من أعضاء مجلس مصر على ١٥٠٠
فدان من أراضى مديرية القليوبية بتقاسيط في ١٧ جماد أول سنة ١٢٧٨ وحصل
مصطفى باشا الذى كان من أعضاء مجلس الأحكام على ١١٠٤ أفدنة من أطنان
مديرية التياوين مزار بتقاسيط في ١٤ رجب سنة ١٢٧٨ كما حصل عثمان بك
الذى كان من أعضاء مجلس إسكندرية على ١١٧٢ فداناً بمديرية القليوبية بتقسيط
في ٩ ربيع أول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) ولال جانب هذه الحالات التي تزيد المساحة
التي أهديت لأصحابها عن ألف فدان كان هناك ٢٨ حالة تراوح الواحدة منها
بين ٥٠٠ فدان وألف فدان. وبلغ مجموع مساحة الأطنان التي منحت على أساس
لائحة المعاشات في السنوات الثلاث الأخيرة من حكم سعيد ١٤٤,٧٠٠ فداناً^(٢).

وواصل الحدووى إسماعيل سياسة منح الأراض وتوسع في ذلك توسعاً كبيراً

(١) دفتر ملفس الخماس الزنابجة عين $\frac{١٦٦}{١}$ تركى ، س ٤٨ ، ٤٩ .

— مجموع فوائين ولوائح الأموال الفرقة ، س ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) دار الشؤون ، دفتر قيد زمام الأطنان العلوية رزقة بلا مال لفة كورين أرياب
حشاشات ، (جزء ثالث رقم قديم) رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ حول قسم الياقات
أنظر : دفتر يحنوى على كشف بالأطنان السابق لإمطازها في عهد الرحوم محمد سعيد باشا
لأرباب المعاشات بنواى بمديريات مصر ، ١٨٣٠١ ، رقم ٤٧٧٦ عين ٥٤ مخزن ١٨ .
حول توزيع هذه المساحة على اللديريات أنظر ملحق رقم (٣) .

فأعطى آلاف الافدنة لأسرته ولأبناءه وأوظفهم فند اللحظة الأولى لحكمه حصل إسماعيل باشا مفتح العهد السنية بالوجه البحرى على ٦٠٠ فدان من أطيان دماط التابعة لمديرية الغربية وحصل جاهين باشا محافظ القلعة على ٦٦٦ فداناً بنواحي بمديرية المنوفية والغربية بتفسيط في ٢٧ من ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(١).

وفي ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) منح لإسماعيل راغب باشا الذى كان في ذلك الوقت يعمل معارناً للتندوبى ثم عمل رئيساً لمجلس شورى النواب ٢٠٠٠ فدان بمديرية المنوفية^(٢) كما منح طلعت باشا كاتب ديوان التندوبى ١٠٠٠ فدان بالاقهلية والمنوفية بثلاثة تقاسيط سنة ١٢٨٠ كما منح عبده باشا رئيس مجلس الاحكام المصرية ١٠٠٠ فدان بمديرية البحيرة والدقهلية بتفسيطين في نفس العام^(٣).

وفي إطار منح الأرض في عهد إسماعيل صدر قرار مجلس شورى النواب بمنح الاراضى البور وأراضى البرارى في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (٢ يناير سنة ١٨٦٧) وصدر به أمر طال في ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ وحدد ثلاثة أنواع من الاراضى تعطى مجاناً لمن يطلبها .

١ — أطيان البور الصالحة للزراعة « البور الصالح » وهذه تعطى بشرط إصلاحها وتربط عليها ضريبة خراجية من ابتداء السنة الثالث لنهاية المدة التى يتفق عليها لإصلاحها بشرط الأزيد تلك المدة هن ثلاث سنوات .

(١) دار المعنونات ، دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩ رقم ١٣٥١ عين ١٥ مغزن ١٨ من ١٧٠ ، ١٧٤ ،

(٢) دار المعنونات ، دفتر قيد التقاسيط المعرة من ديوان الرزاجمة رزقة بلا مال سنة ١٢٨٠ رقم ١٢٥٦ عين ١٥ مغزن ١٨ من ٩ ، ٤٦ .

(٣) دار المعنونات ، دفتر ثلاثة وثلاثون قيد تقاسيط الأبعاد المشورة من مرة ربيع آخر سنة ١٢٨٠ رقم ١٢٥٧ عين ١٥ مغزن ١٨ من ١٠١ ، ١٣٦ .

٢ - الأليان المحرس والمستنجر والمستملح تعطى لإصلاحها وتربط عليها الضريبة من ابتداء السنة التالية للدة المنفق عليها . على أن لا تزيد هذه المدة عن ست سنوات على أن تربط عليها ضريبة خراجية إذا كانت متداخلة مع أطيان خراجية وأن تربط عليها ضريبة عشورية إذا كانت متداخلة مع أطيان عشورية أما الأطيان المستملحة فتربط عليها الضريبة العشورية .

٣ - أطيان البرارى : وهذه تعطى لمن يطلبها وتعفى من الضرائب لمدة خمسة عشر عاماً على أن تربط عليها ضريبة عشورية من أقل الفئات (درجة الحدون) لمدة خمس سنوات ثم تربط عليها الضريبة المستحقة^(١).

ويعتضى هذا القرار حصلت بعض العناصر على مساحات جديدة من الأراضى ساعدت على تدعيم ملكياتهم أو تكوين ملكيات جديدة ، وإذا كان من الصعب تهديد إجمالى الأراضى التى أعطيت بيمتضى هذا القرار لعدم وجود بيانات إنشائية حول هذا الموضوع فإننا نستطيع أن نتبين بعض المنح التى حصل عليها البعض بيمتضى هذا القرار .

خلوشيد باشا مدير السكة الحديد قد حصل على ٣٥٠ من مستعبدات (بركة ناحية حمرة ، بديرية الغربية كما حصل محمد شريف باشا الفرنساوى ، ناظر ديوان الداخلية على مساحة ٣٢٧٠ فدان من مستعبدات نفس الناحية وذلك بتقسيم فى ٥ جماد الآخر سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧) (٢) .

كما حصل حسن راسم باشا الذى كان مديراً لعموم الجفالك السفية على ٣٢٥

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال الموقوفة ، ص ٧٧ - القوانين المقاربية فى الديار المصرية ، ص ٤٢ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد تفاسيط الأبعاد المشورية ، جزء ثلاثة وعشرون من ١٣ وبيع أول سنة ١٢٨٤ هـ رقم ١٢٧٧ عن ١٦ محزن ١٨ ، ص ٦٦ ، ٧٣ .

فدائماً من ابعاديات الماحية المذكورة وذلك بتفصيلين في ٢٧ شوال سنة ١٢٨٥
(١٨٦٩)^(١).

ومن المنح الكبيرة التي أعطيت بمقتضى هذا القرار ٢,٩٢٤ فدائماً إلى شتابك
يوسف مفتش برارى الذرورة بمديرية الغربية وذلك بتفاسيط مؤرخة ١٤ جماد
أول سنة ١٢٨٨^(٢). وقد جاء هذا القرار تعبيراً عن ظهور سلطة الاعيان داخل
مجلس شورى انواب ورغبتهم في توسيع ملكياتهم^(٣). وكانت لأئمة المقابلة
(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١) فرصة أخرى لاصحاب الملكيات الكبيرة لتوسيع
ملكياتهم وتدعيمها وبخاصة ملاك الابعاديات والشفاك الذين أعطتهم اللائحة
أولوبات الحصول على الابعاديات وزيادة المساحة التي توجد في أراضيهم (بنود
١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥) فقد نص البند ١٤ على أن الجفالك المعطى بها تفاسيط
و يوجد فيها مستعمدات غير واردة بتفاسيط أصحابها أو غير مربوط عليها عبور
هذه إذا طلب أصحابها أخذها فالنزرع منها يربط عليه العشور والذي يحتاج إلى
إصلاح يربط بغية العشور بدون^(٤).

واعتبر الأمر العالي الصادر في ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٨٩ (٢١ يونيو ١٨٧٢)

(١) دار المحفوظات ، دفتر تفاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن باشا راس
مدير عموم جفالك سنوية بناحية السبلاوين داهلية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٣ مخزن ١٨ .
(٢) دار المحفوظات ، سجل زمام أمليان الجفالك والأبعاد العشورية المحرر بها تفاسيط
ديوانية جزء أول من النوات وارجاب العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ من ٣٧
والذكور كان عضواً بمجلس شورى انواب سنة ١٨٦٦ عزه الغربية حيث كان عمدة ناحية
أبو مندور : عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل الجزء الثاني ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ،
من ٨٢ ، ٨٣ ،

(٣) حول نس المائعات التي دارت في المجلس حول هذا القرار أنظر الفوائض العدد ٧٣
في ١٤ يناير سنة ١٨٦٧ .

(٤) حول نس البنود ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من لأئمة المقابلة أنظر الفوائض العنصرية
في الفهار المصرية ، من ٩ ، ١٠ .

أطيان المستعبدات مثل الزيادات غير المعلومة النصوص عليها بالبند ١٢ من قرار إصلاحات المالية (لائحة المقابلة) وحسب ميعاد سنة شهر من برغب في أخذها^(١).

ويكفي لتعرف على المساحات التي حصل عليها أصحاب الجفالك الذين دفعوا المقابلة أن نعلم أن مساحة الأبعادية للملاحقة بالجفالك كانت سنة ١٨٥٤ - ٦٥٣٠٢ فداناً بجفالك مديرية الغربية و ٣٤٨ فداناً بجفالك المنوفية و ٤٧١٦ فداناً بجفالك الشرقية و ١٥١٢٦ فداناً بجفالك البحيرة و ٥٦٤٨ فداناً بجفالك الدقهلية و ١٨٥٧ فداناً بجفالك الفيومية و ١٢٦٣٤ فداناً بجفالك الوجه القبلي^(٢).

وبلغت جملة المستعبدات التي كانت ملاحقة بجفالك عبد الحلیم باشا بكفر الشيخ بمديرية الغربية سنة ١٢٨٠ و ٢٧٨١ فداناً^(٣) كذلك فند حصل البعض - من غير ملاك الجفالك - على مساحات جديدة من الأراضي بمقتضى لائحة المقابلة من أمثال حسن راسم باشا الذي حصل على ٥٣ فداناً من مستعبدات السبلاوين حيث تركز ملكيته وذلك بتقسيط في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٩١ (أول يناير سنة ١٨٧٥)^(٤).

وحصل أحمد باشا صادق الذي كان رئيساً للجنة (فومسيون) المقابلة على ٣٠ فداناً من أبعادية مديرية الغربية^(٥).

(١) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر ربط العتور سنة ١٢٧١ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ مخزن ١٨

(٣) دار المحفوظات ، دفتر كشوف مساحة بالأطيان المستعبدة بنواحي جفالك كفر الشيخ

باسم أندينا عبد الحلیم باشا سنة ١٢٨٠ بمديرية الغربية ، رقم ٤٥٤٨ عين ٥٢ مخزن ١٨

(٤) دفتر تقاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سادة حسن راسم باشا مدير عموم جفالك

سنية بتاحية السبلاوين دفهابة رقم ٤٧٠٥ عين ٤٧ مخزن ١٨ .

(٥) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبعاد العشورية سنة ١٢٨٩ ، ج ٧٧

رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٩ .

وتشير سجلات الاراضى المشورية إلى أن أصحاب الملكيات الكبيرة كانوا أسرع من غيرهم في دفع المقابلة للحصول على مزيد من الاراضى^(١).

وقد بلغ إجمالى منح الارض والمبات في عهد الخديوى إسماعيل ٨٧٦,٨٦٣ فداناً^(٢) معظمها من الابدائيات .

(١) دار الوثائق ص ١٥٥/٢ وحدة دلو المهرشات ، دفتر قيد تأشيرات تقاسيط الأبعاد رقم ١٣٥٣ ج ٦ ، ص ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ .

— دار الوثائق ، ص ١٥٥/٢ وحدة حار المضوغات ، دفتر قيد تأشيرات تقاسيط الأبعاد رقم ١٣٥٤ ج ٧ ، ص ٥ .

(٢) - بيد مرعى ، الإصلاح الزراعى فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٥٧ ، ص ٢١
Bear G. Or Cit. P41.

قيام الجفالك

إن أكبر الملكيات على الإطلاق تكوّنت من خلال الجمالك وهي الأراضي التي خصصها محمد على لنفسه أو منحها لأفراد أسرته وكانت كلها من أراضي المعمور وحتى المساحات الصغيرة جداً من الأبعادية التي شملتها الجفالك فإنها استصلحت قبل تحديد الجفالك وكانت طليعة الجفالك أمرين أصدرهما محمد على في ٢٦ رجب سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) أحدهما بمنح إبنته زينب هانم ١٠٠ فداناً من المعمور شملت أطيان عشر قرى ونصف من إقليم المنصورة كرت جفلك شارة وبلغ زمام هذه القرى ١٢,١٨٦ فداناً استبدت منها مساحة ١٩٠٧ أفدنة من الأبعادية إلى جانب ٨٧ فداناً خصصت للإفلاق على الزرايا والأضرحة بهذه النواحي^(١). أما الأمر الثاني فأعطى محمد على بمقتضاه إبنته الأخرى خديجة هانم، مساحة ١٠,١٠٢ فداناً من المعمور شملت أراضي تسع قرى ونصف من إقليم المنصورة أيضاً كرت جفلك ميت سندوب الذي بلغ إجمالي زمامه ١٢,٥٨٢ فداناً استبدت منها مساحة ٢٣٩٢ فداناً من أراضي الأبعادية ومساحة ٨٧ فداناً أخرى لصرف على المساجد والأضرحة^(٢).

(١) دفتر حدود أطيان نواحي إقليم المنصورة سارو جفالك باسم زينب هانم مقدومة أئدينا ولي النم سنة ١٢٥٤ هـ، رقم ١٣٥٧ عين ١٧ مغزن ١٨ .

دار المحفوظات . دفتر قيودات النواحي القين ساروا جفالك بمحرميات مذكورة فيه باسم حضرات المدبوي الأعظم والأعجم الكرام رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مغزن ١٨ .
— د . الوثائق ج ١/١٧/٧ ديوان الجفالك عربي ، دفتر أطيان سنة ١٢٥٥ هـ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود النواحي بإقليم المنصورة ساروا باسم خديجة هانم أئدي مقدومة أئدينا ولي النم سنة ١٢٥٤ هـ رقم ١٣٥٨ عين ١٧ مغزن ١٨ ■

وفي ١٧ ربيع أول سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أصدر محمد علي أمراً ثالثاً بمنح ابنه سيد ١٠,٥٢٢ فداناً شملت أراضي المعمور بنواحي نشا وكفر الجاموس والطبية وطنبوها وجوت وكفر جهوت من إقليم الغربية التي بلغ إجمالي زمامها ١٨,٧٨٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٨,٥٣٧ فداناً من الأبدادية والبور الصالح للزراعة إلى جانب ٢٨ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة والزوايا بهذه المناطق^(١).

وفي ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أصدر محمد علي أمراً رابعاً بمنح ابنه محمد علي ١٠,١٩٤ فداناً شملت المعمور من أراضي نواحي بساط قاروص وكتامة الشرقية وكفر المغاربة ودميرة وكفرها ومنية سنقر بولاية الغربية التي بلغ إجمالي زمامها ١٤,٩٧٥ فداناً استبعدت منها مساحة ٤,٤٥٨ فداناً من الأبدادية بالإضافة إلى مساحة ٢٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحي^(٢).

== دار المحفوظات ، دفتر قيودات النواحي التي صاروا جنالك بمديرية مذكورة فيه باسم حضرات المديري الأعظم والأعمال الكرام رقم ١٣٥٥. عين ١٧ محزن ١٨ ، اللهم المتصورة . أنظر نس التخصيص .

— دار المحفوظات دفتر قيودات نفاسيط رزق من ٢٩ رجب سنة ١٢٥٤ حتى ٢ رجب سنة ١٢٥٥ رقم ٢٦٨٨ عين ٢٧ محزن ١٨ .

(١) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أملاك النواحي التي صاروا رزق بلا مال بالهم الغربية بمجة تبره باسم سعادة أنتدنا سيد بك مخدوم جناب خديوي أكرم تولى سنة ١٢٥٤ رقم ١٣٥٩ عين ٤٨ محزن ١٨ .

— دفتر قيودات النواحي التي صاروا جنالك بمديرية مذكورة فيه باسم حضرات المديري الأعظم والأعمال الكرام رقم ١٣٥٥ عين ١٧ محزن ١٨ ، إناج الغربية دفتر قيودات نفاسيط رزق واجب سنة ١٢٥٥ من ٥ رجب سنة ١٢٥٥ هـ لتأية ١٧ رجب سنة ١٢٥٦ رقم ٢٦٨٩ عين ٢٧ محزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر يتضمن بيان حدود أراضي نواحي أوسية بساط قاروص وما معها تملك سعادة أنتدنا محمد علي بك مخدوم سعادة أنتدنا أولي الله المديري الأعظم سنة ١٢٥٥ رقم ١٣٦٢ عين ١٧ محزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجناك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ محزن ١٨ ، إناج الغربية .

وفي شعبان سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) أصدر محمد علي أمرين أحدهما بمنح ابنه حليم ١٠.٠٩٥ فداناً شملت أراضي المعمور في ١١ قرية من ولاية الغربية كونت في مجموعها جفلك محلة مسير الذي بلغ إجمالاً زمامه ١٥١٦٦ فداناً استبعدت منها مساحة ٥.٢٣ فداناً من الأبعادية إلى جانب مساحة ٤٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحي^(١).

أما الأمر الآخر فيقضى بمنح ابنه حسين بك ١٠.٢١٤ فداناً شملت أراضي المعمور في ثمانى قرى بولاية الغربية تكون منها جفلك المنشأة الكبرى الذي بلغ إجمالاً زمامه ١٣١١٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٢٨٥٣ فداناً من الأبعادية إلى جانب مساحة ٥٠ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأرباب والأضرحة^(٢) وفي ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) أصدر محمد علي أمراً بانزاع أراضي معمور ٢٦ قرية بلغت مساحتها ٣٦٠٦٩٢ فداناً كونت جفلك نبروه وقصر النجربة وجفلك بشبش وجفلك طنابرة وجفلك بسنديلة بولاية الغربية التي خصصها محمد علي لنفسه وبلغ إجمالاً زمام هذه الجفالك الأربعة ٧٨٣٩٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٤١٦١٣ فداناً من الأبعادية وكذلك مساحة ٩٣ فداناً من المعمور خصصت للصرف على مساجد وأضرحة هذه النواحي^(٣).

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام أراضي نواحي جفلك محلت مسير بمجهة كفر الشيخ الغربية التي سارت تلك النواحي رزقة بلا مال باسم سعادة أئندينا حليم بك من إجدى تولى سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٦٠ عين ١٧ محزون ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٦١ عين ١٧ محزون ١٨ ، إقليم الغربية .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام أراضي نواحي جفلك المنشأة الكبرى بمجهة كفر الشيخ الغربية التي سارت تلك النواحي رزقة بلا مال باسم سعادة أئندينا حسين بك من إجدى تولى سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٦١ عين ١٧ محزون ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ محزون ١٨ ، إقليم الغربية .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام أراضي جفلك نبروه والتجربة وجفلك بشبش وجفلك طنابرة وجفلك بسنديلة التي ساروا رزقة بلا مال باسم سعادة أولئك أئندينا المدجوى الأكرم من إجدى تولى سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ محزون ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ محزون ١٨ ، إقليم الغربية .

وفي ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ أصدر محمد علي أمراً بانتزاع أراضي جديدة لنفسه شملت أراضي معمور ٣٧ قرية بولاية الغربية بلغت مساحتها ٢٤٠٠٧٣ فداناً كونت ثلاثة جفالك جديدة هي جفالك كفر الشيخ وعمة إسحاق وروينة التي بلغ إجمالي زمامها ٦٢٢٠٩٩ فداناً استبعدت منها مساحة ٢٧٨٨٤ فداناً من الأبعادية إلى جانب ١٤٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بنواحي هذه الجفالك التي عرفت بجفالك كفر الشيخ (١).

وواصل محمد علي سياسة انتزاع الأراضي فأصدر أمراً في ١٩ محرم سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) بالاستيلاء على أطيان قرى جديدة بلغت مساحة المعمور بها ٤١٩٠ فداناً كونت جفالك ميت خلب الذي بلغ مساحة زمامه ٥٤٧ فداناً استبعدت منها مساحة ٣٤٨ فداناً من الأبعادية إلى جانب مساحة أخرى من المعمور خصصت للصرف على المساجد بنواحي هذا الجفالك الذي ضم إلى جفالك (٢).

وفي ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٥٨ أصدر محمد علي أمراً انتزعت بمقتضاها مساحات جديدة من الأراضي لتضاف إلى جفالك، ففي اليوم تم الاستيلاء على أراضي ناحية معصرة داودة، وبلغت مساحتها ٣٢٤٤ فداناً من المعمور كونت جفالك معصرة داودة الذي بلغ إجمالي مساحة زمامه ٧٨٦ فداناً استبعدت

(١) دار المحفوظات، دفتر حدود أطيان نواحي جفالك كفر الشيخ وجفالك عمت اسحق وجفالك روية بولاية الغربية تعلق حضرة سعادة أئدينا ولي النعم المديوي الأعظم من إندى نوفمبر سنة ١٢٥٦ م رقم ١٢٦٥ عين ١٧ محزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ محزن ١٨ ، إقليم الغربية .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود زمام نواحي جفالك ميت خلب بولاية الغربية المحوطة بولاية النوبية التي ساروا رزقة بلامال باسم مساعدة أئدينا ولي النعم المديوي الأكرم من إندى سنة ١٢٥٧ م ، رقم ١٣٧١ عين ١٧ محزن ١٨ .

منها مساحة ٢٥٣٧ فداناً من الإبعادية وأربعة أفدنة من المعمور خصصت
للمرف على المساجد بهذه الناحية (١).

أما الأمر الثاني فقد انتزعت بمقتضاه أراضي أربع قرى في الصعيد الأعلى
هي أرمنت والمريس والريانية والزبيقات بلغت مساحة المعمور بها ١٢٣٤٧
فداناً كونت جفلك أرمنت والزبيقات الذي بلغ إجمالي زمامه ٢٤٩٨ فداناً
استبعدت منها مساحة ١٢١٣٨ فداناً من الإبعادية إلى جانب فدانين من المعمور
خصصت للمرف على الأضرحة والمساجد (٢).

وفي ٩ رجب سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) صدرت ثلاثة أوامر عالية أضيفت
بمقتضى الأول منها مساحة ٨٨٥٨ فداناً من معمور ثمانى قرى وكفر إلى جفلك
محمد على في نبروه والتجربة وكفر الشيخ ورويه وبلغ إجمالي مساحة زمام هذه
النواحي ١٣٧٣٧ فداناً استبعدت منها مساحة ٤٨٤٢ فداناً من الإبعادية إلى
جانب ٣٧ فداناً من المعمور خصصت للمساجد والأضرحة (٣).

أما الأمر الثاني الصادر في نفس التاريخ فقد انتزعت بمقتضاه مساحات قرى
جديدة في إقليم الدقهلية بلغ إجمالي المعمور بها ١٣٦٤٤ فداناً كونت جفلك

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود جفلك مصرية داوودة سنة ١٣٥٨ هـ ، رقم ١٣٧١
عين ١٧ مغزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مغزن ١٨ ، إقليم اليوم .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أطميان زمام نواحي جفلك أرمنت والزبيقات
بمديرية مسموم وجه بميل سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٧٨ عين ١٧ مغزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مغزن ١٨ ، مسموم وجه قبل .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطميان نواحي جفلك نبروه والتجربة وكفر الشيخ
الشيخ بمديرية الغربية تملك المهدي السنية من أبدي تولى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٨ عين
١٧ مغزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مغزن ١٨ ، إقليم الغربية .

كوم الدرې بالدقبلة الذى خصه محمد على نفسه رضم مساحة ٥١٣ فدانا من الحدائق هى التى عرفت بأورمان شبرهور ، وبلغ إجمالى مساحة الجفلك ١٨٣٧٤ فدانا استبعدت منها مساحة ٤٤٢٦ فدانا من الأبعادية ١١٥ فدانا أخرى من الأبعادية منحت لبعض الأشخاص إل جانب ٨٦ فدانا من المعمور خصصت للأضربة والمساجد (١).

كذلك فقد انتزعت بمقتضى الأمر الثالث الصادر فى نفس التاريخ أطيان ثمانى قرى بإقليم الغربية بلغت مساحة المعمور بها ٩,٩٦١ فدانا كوت جفلك المتعدية الذى أعطاه محمد على لابن أخته إبراهيم باشا يكن والذى بلغ إجمالى مساحة زمامه ١٨,٢٦٢ فدانا استبعدت منها مساحة ٨,٢٦٢ فدانا من الأبعادية إل جانب ٢٨ فدانا من المعمور خصصت للانفاق على المساجد بهذه النواحي (٢).

وفى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) صدر أمران عاليان . تكون بمقتضاها جفلكان جديدان الأول بإقليم الشرقية وشمل أراضي ٣٦ قرية من المعمور بلغت مساحتها ٤٨,٦٧٦ فدانا كوت جفلك الزنكوان بإقليم الشرقية الذى خصه محمد على لنفسه وبلغ إجمالى مساحة زمام هذا الجفلك ٥٦,١١٧ فدانا استبعدت منها مساحة ٧,٤٥٨ فدانا من الأبعادية و٨٢ فدانا من المعمور خصصت لأصرف

(١) دكر المحفوظات ، دفتر حدود وافرار نواحي جفلك الدقبلة تعلق المهدي السنية من من ابتدى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٧ عين ١٧ مغزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفلك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مغزن ١٨ ، لإقليم للصورة .

(٢) دكر المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحي يجهت المتعدية بمديرية الغربية تعلق سعادة أئدينا إبراهيم باشا يكن من ابتدى نونى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٩ عين ١٧ مغزن ١٨ .

على المساجد والزوايا والأضرحة إلى جانب مساحة تزيد عن فدان أقطيب المدعى الشيخ على السقا^(١).

أما الأمر الثاني الذى أصدره محمد على فى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ فقد انتزعت بمقتضاه مساحات واسعة من المعمور شملت أراضى ٢٩ قرية و ١١ عزبة بلغت مساحتها ٥١,٧٠١ فدان كونت جفالك شرنوب ومعنيا وبسنتراوى التى خصصها محمد على لنفسه ، ويبلغ إجمالى مساحة زمامها ٩٣,٦٣٨ فداناً أسبقعت منها مساحة ٤١,٨٨٨ فداناً من الإبعادية بالإضافة إلى ٤٨ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحي^(٢).

وفى ١٣ ربيع الثانى من نفس العام (١٢٥٩) انتزع محمد على لنفسه مساحات جديدة شملت أراضى ست قرى من إقليم القليوبية وبلغت مساحتها من المعمور ١٠,٢٧٨ فداناً كونت جفالك أبو الغيط الذى بلغ إجمالى مساحة زمامه ١٠,٣٩٧ فداناً أسبقعت منها مساحة ١١٩ فداناً خصصت للصرف على المساجد^(٣).

(١) دار المعنونات ، دفتر حدود أطلسان جفالك التام الشرقية تعلق المدبوى الأكرم سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٧٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر امبودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الشرقية .

— ثمة مصدر ثالث يذكر أن إجمالى المعمور بجفالك الزنكليون هو ٤٨٦٧٧ فدان على اعتبار أن المساحة التى أعميت للشيخ محمد تل السقاى ضمن مساحة الجفالك :

أ نظر : دار المعنونات ، كتوف بعدد جفالك الألفنة بموجب تفاسيط . رجب سنة ١٢٢٨ هـ بدون رقم .

(٢) دار المعنونات ، دفتر بيان حدود وزمام نواحي جفالك بإقليم البحيرة الذى صاروا رزقه بلا مال باسم سادة أمديناولى التام ، المدبوى الأعظم تولى ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٨٠ عين ٤٨ مخزن ١٨ - دفتر امبودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ٢٨ ، إقليم البحيرة .

(٣) دار المعنونات ، دفتر حدود وزمام نواحي جفالك إقليم القليوبية التى صاروا رزقه =

وفى نفس العام أيضاً أضيفت مساحات جديدة إلى جفالك الغربية بامر من
في ١١ شوال ١٢٥٩، الأول أضيفت بمقتضاه أراضي ثلاث قرى وكفر إلى
جفالك كفر الشيخ بلمت مساحة المعمور بها ٩,٨٨٣ فدانا وكان إجمالى مساحة
زمامها ١٦,٧٢٨ فدانا استبدت منها مساحة ٦,٨١٥ فدانا من الأبادية بالإضافة
إلى ٢٩ فدانا خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحي .

أما الأمر الثانى الصادر فى ١١ شوال سنة ١٢٥٩ فأضيف بمقتضاه ٢,٤٩٣
فدانا إلى حدائق سمرباى (أورمات سمرباى) الخاصة بمحمد على بإقليم الغربية (١).

وفى ٩ من ذى الحجة ١٢٥٩ (نهاية سنة ١٨٤٣) أصدر محمد على أمراً
بإضافة ٩٧ فدانا من معمور ناحية شبرا بدين إلى جفالك فى الشرقية . وفى ٩
صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) أصدر أمراً آخر بإضافة ٤٣ فدانا من أطيان بهنباى
إلى نفس الجفالك (٢).

وفى ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) أصدر محمد على أمراً بإضافة مساحات
جديدة إلى جفالك بكفر الشيخ حيث ضم إليها أراضي المعمور فى قرين الشين
وكيدية شبرا أنظروا البالغ مساحتهما ٢٨٥٣ فدانا بعد استبعاد مساحة الأبادية
ومخصصات المساجد (٣).

= بلا مال باسم سادة ول التتم أفتدبنا المديوى الأكرم من اجدا موتى سنة ١٢٥٧ هـ .
وفى ١٣٧٠ من ١٧ مغزن ١٨ دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ من ١٧ مغزن ١٨ ،
لإقليم القلوية .

- ضمت مساحة جفالك أبو التيهط ١٣٠ فدانا زراعة لبعض اذوات .

(١) المصدر السابق ، إقليم الغربية - دفتر كشوف - بدو جفالك الأقدنة بتقاسيط ، رجب
سنة ١٢٨٥ هـ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) دار الضوابط ، دفتر حدود أطيان ناحية الشين الملحقه إلى جفالك كفر الشيخ =

وفي نفس التاريخ أصدر محمد علي أمراً بإضافة مساحات جديدة من المعمور بلغت ٣,٨٧٢ فدانا إلى جفالك الشرقية كونت جفالك ثابته وكفر هداقه التي بلغت مساحة زمامه ١,١٢٧ ، فدانا استبعدت منها ٢٥٥ فدانا من الأبعادية^(١).

وفي ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ أيضا أصدر محمد علي أمراً ثالثاً بإضافة ناحيتي نوب طريف وكفر بنى سالم البالغ مساحتهما من المعمور ١٩,٠١٩ فدانا إلى جفالك الدقهلية كونت جفالك نوب طريف الذي بلغ إجمالى مساحته زمامه ٢٢,٠٣ أفدنة واستبعدت منها مساحة ٦٦٢ فدانا من الأبعادية بالإضافة إلى ٢١ فدانا من المعمور خصصت للصرف على المساجد^(٢).

وفي نفس التاريخ (٢٦ محرم سنة ١٢٦٠) أصدر محمد علي أمراً رابعاً بإضافة ٨٨٦ فدانا من أطيان هزبة الزجاج إلى جفالك بالبحيرة هرفت بجفالك هزبة الزجاج^(٣). كما أضيفت إلى جفالك البحيرة ٢٣ فدانا أخرى تم استصلاحها من أبعادية ناحيتي شندبد وكفر مساعد^(٤).

== مديرية الغربية باسم العهد السنية من ابدى تولى سنة ١٣٦٥ هـ ورقم ١٣٨٦ عين ١٧ مخزن ١٨٠ - دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية.

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحي ملعين بجفالك الغربية باسم العهد السنية من ابدى تولى سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١٣٨٢ عين ١٧ مخزن ١٨ .

- دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية .

(٢) دار المحفوظات دفتر حدود أميان ناحية نوب طريف بمديرية الدقهلية التي سارت جفالك باسم العهد السنية من ابدى تولى سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١٣٨٣ عين ١٧ مخزن ١٨ - دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم التصورة .

(٣) دفتر كبروف بسدد جفالك الأندنة - دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم البحيرة - جاء في هذا الدفتر ان أطيان جفالك هزبة الزجاج مساحتها ٢٣٠ فدانا .

(٤) دفتر بيان حدود وزمام نواحي جفالك بإقليم البحيرة التي ساروا رؤى لإعمال ==

وفي ٢١ شعبان سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) أصدر محمد علي أمراً بانزاع أطيان نواحي شبرا بدين وبدين وقرموط البهر وكفر ديرب بقطارس وكفر شبراهور وكفر أبو شوارب وبلغت مساحة المعمور الذي تم الاستيلاء عليها في هذه النواحي ٣,١٣٧ فداناً كرتت جفلك شبرا بدين الذي بلغ إجمالي مساحة زمامه ٤,٢٥٠ فداناً وأضيف إلى جفلك محمد علي بالدقهلية (١).

وفي ٢ صفر سنة ١٢٦٢ (يناير سنة ١٨٤٦) أصدر محمد علي أمراً بمنح حميد بن عباس ٤٩٧ فداناً من معمور ناحية قول إنجيل بمديرية الدقهلية (٢) وكان آخر الجفالك التي منحت في عهد محمد علي باشا هو جفلك المحلة الكبرى الذي منحه إلى عباس باشا وبلغت مساحته ١٣,٢٧٠ فداناً بمنطقة المحلة الكبرى ونواحيها وذلك بأمر في ٢٣ رجب سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) (٣).

وبذلك تكون مساحة الجفالك التي حددها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته هي ٣٢٤,٢٨٦ فداناً منها ٢٤٩,٤٢٦ فداناً تمثل مساحة جفلك محمد علي وحده.

= باسم سادة أندونيسا ولي العم المديرى الأعظم توفى سنة ١٢٥٨ هـ ، رقم ١٣٨٠
عين ٤٨ مخزن ١٨ ، دفتر كشوف بحد جفلك الأودنة .

(١) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أطيان زمام نواحي جفلك بانجام الدقهلية باسم المديرى الأعظم رقم ١٣٨٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

.. دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن .

(٢) دفتر كشوف بحد جفلك الأودنة .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر زمام ثانی الأطيان المعمورة البلوكة لأربابها بتفاسيط
رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، بر ٣٤ . جاء بهذا السجناً أيضاً أن الأطيان المنوحة
لباس باشا بناحية قول إنجيل مساحتها ٦١٠ فدان .

وابن ومساخته ٨٤٧,٨٥٩ فدانا هي جنفاك أفراد أسرته بما فيهم إبراهيم باشا
يكن ابن أخت محمد علي^(١).

وقد أوقف محمد علي من هذه المساحة ١٠,٧٤٢ فدانا من معمور جنفاك
كفر الشيخ ومحلة إسحاق بديرية الغربية على تكية وقوله مسقط رأسه وتضم
مكتبا ومكتبة ومدرسة وذلك بأمر في ١٢ صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤)^(٢).

كما منح زوج ابنته يوسف كامل باشا ٩,٩٩٧ فدانا من جنفاك بالعمقيلية
بأمر حال صدر في ٢٩ القعدة سنة ١٢٦١ (١٨٤٥)^(٣).

ولم يشهد حكم إبراهيم الذي لم يستمر سوى شهرين (من أبريل إلى نوفمبر سنة
١٨٤٨) أية إضافات لجنفاك . وأول إضافة لجنفاك تمت في عهد عباس باشا
حين استولى لنفسه على مساحة ٢٦١٨ فدانا من الحدائق في منطقة بنا بديرية
الفايرية بأربعة أوامر طانية صدرت في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) و ٢٧
محرم سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) و ٢ من ذى الحجة سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣) و ٥ محرم
سنة ١٢٧٠ (١٨٥٣) كونت ما عرفه ماورمان بنا ، (٤) .

(١) دفتر كشوف بهدد جنفاك الأقدنة ، ضمت هذه الساحة ٩ أقدنة من زيادة الساحة
التي وجدت في أطيان الجنفاك بهدد ذلك - حول توزيع هذه الساحة على الديريات أقلتر
ملحق رقم ٤ .

(٢) للمصدر السابق - دفتر قيودات الجنفاك رقم ١٣٥٥ بين ١٧ مغزن ١٨ ، إنليم
الغربية .

(٣) د . المهنوظات ، دفتر جنفاك سعادة أقدنم كامل بك بالإنليم التصورة من ابتد
نوفى سنة ١٢٦٠ هـ رقم ١٣٨٤ بين ١٧ مغزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجنفاك رقم ١٣٥٥ بين ١٧ مغزن ١٨ ، إنليم التصورة .

(٤) دفتر كشوف بهدد جنفاك الأقدنة .

غير أن أكبر مساحة حددتها عباس باشا لنفسه هي ١٨٧٣٤ فداناً من معمور منطقة وادي العطبيلات بالشرقية والتي عرفت بمفالك الوادى . وبذلك يكون إجمال الجفالك التي استحدثت في عهد عباس هو ٢٢٣٥٢ فداناً بنواحي الشرقية والقليوبية من بينها ٢٢١٢ فداناً من جفالك محمد علي في منطقة العبادات شمالها جفالك الوادى (١) .

وعقب تولي سعيد باشا السلطة استولى لنفسه على ٢٠٢٤٢ فداناً من معمور منطقة الخزان بمديرية البحيرة وأضاف إليها ٥٧٣٦ فداناً من أباديات دمنهور وغيرها وبلغ إجمال مساحة هذه الأقطان ٢٧٢٥٠ فداناً صدر عنها تقسيط في ٢٨ جراد الفنى سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) وهي التي هرفت بمفالك الخزان من بينها مساحة ٦٠٨١ فداناً أصلها من جفالك محمد علي (٢) .

وبذلك يكون إجمال الجفالك التي تم تحديدها بعد عهد محمد علي وحتى نهاية عهد سعيد هو ٤٩٦٠٣ أفدنة من بينها مساحة ٨٢٩٣ فداناً كان -بقى تحديدها ضمن جفالك محمد علي (٣) .

وعندما وصل إسماعيل إلى الحكم توسع في الاستيلاء على الأرض لنفسه ولأفراد أسرته ولكن من الصعب القول بأن هذه الأراضي كانت جفالك بالمفهوم الذي كانت تحضيه الكرامة في عهد محمد علي وأن كان تعبير الجفالك استمر قائماً وخاصة في المناطق التي كان أصلها من الجفالك حتى ولو لم تمكن قد أصبحت

(١) للمصدر السابق ، سجل زمام الأباديات والجفالك القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـ لولاية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١ . - دفتر أرقام الأبادية والمعمور العلى لمدة للرحوم عباس باشا والى مصر كان ، رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٢) سجل زمامت الأباديات والجفالك القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـ لولاية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٢٢ .

(٣) دفتر كتوف بحد جفالك الأندنة .

ملوكه لأفراد أسرة محمد علي وتفهم سجلات المهارة السنية للوحدة بدار الوثائق أن جفالك الفيوم التي أصبح يملكها الخديوي إسماعيل وأفراد أسرته بلغت سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) ١٠٠٣٥٣ فداناً صدر بها عشرون تقسيطاً وأن من بينها ١٩٠٤٤ فداناً أعطاهما الخديوي إسماعيل لابنه حسين بتقسيط في ١٨ ربيع ثاني سنة ١٢٨٢ (١) وكان طبعاً أن يهاد توزيع جفالك محمد علي بعد وفاته بين أفراد أسرته وذهب الجزء الأكبر منها إلى أفراد أسرة الأمير الحاكم .

فلم يكده إبراهيم يصل إلى السلطة حتى أصدر في ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤ أمراً بالاستيلاء على ٣٣,٩٧٨ فداناً من جفالك محمد علي بالشرقية والوجه القبلي وتخصيصها لأولاده نظير الاستثناء عما كان مرتباً له سنوياً من الخزانة وقدره ٦٠٠٠ كيسة (الكيسة ٥٠٠ قرش) وبمقتضى هذا الأمر أعطى ابنه إسماعيل ١٠,٦٣٤ فداناً من جفالك الشرقية كما أعطى ابنه أحمد باشا ١٠,٩٩٦ فداناً من جفالك الشرقية أما ابنه مصطفى باشا فقد حصل بمقتضى الأمر المشار إليه على ١٢,٣٤٧ فداناً تمثل إجمال جفالك أرمنت والرزقات (٢) .

غير أن أكبر التغييرات في جفالك محمد علي حدثت في عهد عباس فلم يكده يحضى على نول عباس الحكم ثلاثة شهور حتى أصدر في ٣ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أمراً بالاستيلاء على ٢٩,١٤٩ فداناً لأسرته من أطيان جفالك القليوبية والمنوفية والبحيرة والغربية خص منها والديه بنية قادن ١٠,٣٧٨ فداناً من جفالك القليوبية وخص ابنه إلهامى ١٠,٧٦٣ فداناً بمديرتي المنوفية والبحيرة كما خص

(١) د. الوثائق ج ٢/٨ / سجل قيد أطيان وأملاك سعادة أخدم حسين باشا ، دائرة والده باشا والأجبال من ٢٤ القعدة سنة ١٢٤١ هـ ، إل ١٢ شوال سنة ١٢٨٢ هـ
س ٦

(٢) دقر كشوف بدد جفالك الأبدنة - دقر فيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ ،

مهتاب قادن والدة ابنه محمد صديق ١٨٤٧هـ فداناً بمديرية الغربية كما أعطى عباس
باشا مرضته خديجة قادن ٢٠٢٦هـ فداناً من جفالك الغربية (١).

وفي ١٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أصدر عباس أمراً ثانياً بتخصيص
مساحة ٢٠٩٩٣ فداناً من حدائق سمر باي بالغربية لنفسه ثم مالبت أن منحها
لبعض أبنائه (٢).

وفي ٢٢ رجب من العام نفسه أصدر عباس باشا أمراً ثالثاً بتخصيص ٥٠ ألف
فدان من أطيان جفالك البحيرة والشرقية والغربية لنساء أسرة محمد علي فاعطى
والدة سعيد باشا ٦٠٠٠ فدان من جفالك البحيرة والدة حسين بك ١٠٠٠ فدان
من جفالك البحيرة والدة علي بك ١٠٠٠ فدان وثلاث أخريات من زوجات
محمد علي أعطى لكل منهن ١٠٠٠ فدان من جفالك البحيرة هما وقر قادن ،
ودماهدوران قادن ، ودرنوراك قادن ، كما أعطى ٥٠٠٠ فدان من جفالك
الشرقية إلى والدة محمد علي (الابن) و ٥٠٠٠ فدان أخرى من جفالك الشرقية
إلى والدة زينب هانم ابنة محمد علي كما أعطى والدة حلیم بك بن محمد علي ٥٠٠٠ فدان
من جفالك الغربية وأعطى ثلاثة من زوجات إبراهيم باشا الذين لم يتزوجوا أولادا
٣٠٠٠ فدان بواقع ألف لكل منهن من جفالك البحيرة كما أعطى لكل من والدة
مصطفى بك وأحمد بك . وإسماعيل بك زوجات إبراهيم باشا ٥٠٠٠ فدان من
أطيان جفالك البحيرة ومنح والدة الهامى ابنة ٥٠٠٠ فدان من جفالك الشرقية
وكنكك ألف فدان لإحدى جواريه (٣).

(١) المصونين السابقين .

(٢) دفتر كشوف بمدد جفالك الأندنة .

(٣) دار المخطوطات ، دفتر بيان الأطيان المنتم لهم من سعادة أئمتنا ولي النعم المديري
الأكرم الحاج عباس باشا إلى حضرات قوادن محرمين موسى إليهم من أطيان جفالك
البحيرة والغربية والشرقية ١٢ رجب سنة ١٢٦٥ هـ رقم ١٣٩١ بين ١٧ مغز ١٨ .

— دفتر كشوف بمدد جفالك الأندنة .

كما أعطى عباس لافراد من غير أسرة محمد علي مساحات من اراضى الجفالك
ففي ٢ شعبان سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أصدر عباس باشا أمراً للرزنامة بمنح حسن
باشا للمانسترل الذى كان رئيساً لمجلس الاحكام ١٢٦٥ فداناً من جفالك البحيرة
كما منح محمد شريف باشا ١١٦٦٦ فداناً من جفالك محمد علي بالفريسة بأمر
في ١٤ جاد أول سنة ١٢٦٩ لديوان وكنهذا .

ومع نهاية عهد عباس كان إجمالى الذى تم توزيعه من جفالك محمد علي
يبلغ ٩٩,٢٩٧ فداناً كما بلغت جملة الاراضى التى تم توزيعها من جفالك محمد علي
في عهد سعيد ١٠,٧٧٤ فداناً من بينها ٦,٠٨١ فداناً شملها جفالك الحزان الذى
حدده سعيد لنفسه في مديرية البحيرة (١) . ومع بداية حكم إسماعيل كانت المساحة
الباقية من جفالك محمد علي تبلغ ٨٤,٥٢٥ فداناً هى جملة ما بقى من المساحة التى
أعادها عباس باشا إلى المديرية الموجودة بها من الجفالك (٢) .

وفي بداية حكمه أعطى إسماعيل باشا من هذه المساحة ٢,٤١٧ فداناً إلى زوجة
سعيد باشا أما الباقى رقدته ٨٢,١٠٧ أفدنة فقد انتزعت عليها المديرية إسماعيل
لنفسه ولافراد أسرته ضمن تحديد اأطيان الدائرة السفلى (٣) .

هكذا ساهمت منح الارض من الابداعات والجفالك في خلق قطاع كبير
من الملكيات أصبح واحداً منذ نهاية حكم محمد علي وظل هذا القطاع مدنى من الضرائب

(١) المصدر السابق .

(٢) أصل هذه المساحة ١٠٩٥٠٨ فدان أعطى منها ١١٩٩٥ فدان إلى محمد علي
شريف باشا ومهتاب لان سبحت ٩٧٥١٢ فدان موزعة على مديريات الغربية والدقهلية
والشرقية والبحيرة والنيوم وهذه المساحة أصدر عباس باشا أمراً في ١٨ شوال سنة ١٢٦٥
(١٨٤٩) بإعادتها إلى المديرية للوجوهة بها لتصبح ضمن اراضى الميرى لسكنه ماد يوزع
بها .

(٣) المصدر السابق .

حتى سنة ١٨٥٤ عندما فرض عليه سعيد ضريبة المشر . ويمكن التعرف على حجم هذا القطاع من الملكيات من خلال تطور الأراضي المشورة التي تكونت أساساً من الأبعاديات والجفالك فقد بلغت مساحة الأراضي التي فرض عليها سعيد العشر من الأبعاديات والجفالك ٦٥٥,٩٩٩ فداناً من هذه المساحة ٣٠١,٠٠٧ أفدنة من الأبعاديات والباقي من الجفالك (١) . هذه المساحة ما لبثت أن ارتفعت إلى ١,٦١٤,٥٤٣ في نهاية سنة ١٢٩٠ (يناير سنة ١٨٧٤) وهي جملة الأراضي المشورة في عهد إسماعيل (٢) .

وبذلك تكون الجفالك والأبعاديات التي منحت خلال هذه الفترة قد ساهمت في تكوين قطاع من الملكيات الكبيرة . أما العامل الثالث من عوامل نشأة الملكيات الكبيرة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر فهو نظام المهد .

(١) دفتر ربط العشر سنة ١٢٧١ هـ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، من واقع كتوف بحيرة ٩ صفر سنة ١٢٧١ هـ .

— دفتر زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لسنة ١٢٧٧ هـ حلاية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، س ١١٥ ، حول توزيع هذه المساحة على المديرية انظر ملحق رقم ٥ - أ .

(٢) دار المحفوظات . دفتر يضم من شروط زمام الأبعاديات والجفالك المهر بها تقاسم لثابت شهر ذو الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، عن كتوف بحيرة في ٧ صفر سنة ١٢٩١ هـ حول توزيع هذه المساحة على المديرية انظر ملحق ٥ - ب .

نظام العهد

يأتى نظام العهد فى مقدمة العوامل التى أدت إلى تكوين الملكيات الكبيرة وبالذات فى الأرض الحراجية .

وتشير مصادر دار المحفوظات إلى أنه فى سنة ١٨٤١ كانت مساحات كبيرة فى مديرية الغربية قد أصبحت عهدة لعدد من كبار موظفى دولة محمد على ، ومن بينهم إبراهيم ابنه الذى كانت عهده تشمل نواحى كثيرة من بينها السنطة والجيزة وطوخ وسراى وعزبة طوخ والبلدة وقوة وشابة بنى عمير والحياتم وسنباط وصفط زاب وشيشير وكفر مزاغل وميت الميمون وميت طوخ وميت البذرة وانطور وابسواى الملقى والمرشة وميت يزيد وابسواى الغنم وكفر زين العابدين وميت نابت وميت الغربا وكفر البطيخ وطلخا وغيرها (١) .

وكانت عهدة إبراهيم باشا يمتد فى الغربية فى نفس التاريخ تشمل عدة نواح منها الجعفرية وشبرا بيل الكتانية وباقولة وميت السيد وهلة دباى ودسوق وبسيون (٢) .

وكانت عهدة شريف باشا تشمل نواحى السنوية وبهيت الحجارة وميت

(١) دار المحفوظات ، دفتر شطب المحادات بأقليم الغربية من اجدى محرم سنة ١٢٥٧ هـ رقم ٢٦٠١٤ ، عين ٢٠٠ مغزن ٣٠ صفحات ٣٥ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ومن صفحات ٩٦ - ١٤٢ .

(٢) المصدر السابق ، صفحات ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ .

صاصر ومحلة أبو هل القريية ودونسكا وكفر بجر وكلها بمديرية القريية (١).

وشملت عهدة ياسليوس بك نواحي المنقاة وشرشابة وكفر سحيمي وشبرا
اليمين وكفرها وتاج العجم ومنية النخلص ومنية المباشرين وشبرا ملس وصان
الحجارة وميت حبيب الشرقية (٢).

أما عهدة هل أعنا البدر اوى فشملت ثلاث نواح هي علة شلف وكفر
الشعبانية وسمنود. وكانت ناحية طامحة عهدة أحمد باشا درامل وايقوا وصنود
المدينة عهدة لسامى باشا وميت الاشراف عهدة للاجنبي استرا (٣) ونذكر هيلين
ريغلين اعتماداً على الوثائق البريطانية أنه في سنة ١٨٤٤ كانت اراض مساحتها
١,٢٠٥,٥٥٩ فداناً قد تحولت إلى عهدة وأن من بينها ١٢٠ ألف فدان كانت
عهدة لمحمد علي بينا بلفس عهدة ابنة إبراهيم ٩٨,٠٠٠ فدان وبلغت عهدة بقية
أفراد أسرة محمد علي ٧٥ ألف فدان بينها كانت مساحة قدرها ٩١٢,٥٥٩ فداناً
قد أصبحت عهداً لكبار الضباط الأتراك الموظفين في دولة محمد علي (٤) ، وهي
أرقام لا تختلف كثيراً عن التي ذكرها بيير Baer G. عن المساحات التي أصبحت
عهد في عهد محمد علي فيذكر ان العهد كانت تغطي أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان
وأن منها حوالي ١٠٠ ألف فدان بالوجه القبل وأن عهد أسرة محمد علي بلغت حوالي
٣٠٠,٠٠٠ فدان ويظهر أيضاً إلى أن بعض الاجانب حصلوا على عهد تراوح
بين ٣٠٠ فدان و ٨٠٠ فدان في القيوم (٥).

(١) للمدر السابق ، صفحات ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٠٨ .

(٢) للمدر السابق ، صفحات ٦٤ ، ٥٥ ، ١٠٠ ، ومن صفحات ١٦٣ - ١٧٣ ،

٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣) للمدر السابق ، صفحات ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٢١١ ، ٢٢٥ .

(٤) د. هيلين ريغلين ، المرجع السابق ص ٩٧ .

Baer G. Op Cit. PP 13, 14,

(٥)

ومن ناحية أخرى تشير سجلات دار الوثائق إلى أن عهد أبناء محمد علي ، العهد الإنجالي ، كانت سنة ١٢٦٣ (ديسمبر ١٨٤٦) تغطي مساحة ٣٢٧,٧٦٢ فدانا تضم ٣٠٠ قرية من قرى مديريات الشرقية والغربية والفيصلية والقليوبية والمنبوم وكانت هذه العهد تتبع ديوان الجناك والعهد الذي كان يتبعه في ذلك الوقت ١٤ وحدة تضم ٢٧٠ قرية هي وحدة أريون ويتبعها ١٤ قرية ووحدة الشرقية وتشمل ١٣ قرية ووحدة محول قليوبية وتشمل ١٦ قرية ووحدة نوي بالقليوبية أيضا وتضم عشر قرى ووحدة ميت العز والمواخ وتضم ٥٦ قرية ووحدة سنجا وكفور نجم وتضم ٤٨ قرية ووحدة منيا القمح وتضم ٢٥ قرية ووحدة العايد وتضم ٢٨ قرية ووحدة السبلاوين وتضم ٤٣ قرية ووحدة بلاد الأرز وبحر الغرب وتضم ٨٦ قرية ووحدة بلاد الأرز وبحر الشرق وتضم ٣٦ قرية ووحدة الفيوم وتشمل ١٨ قرية ووحدة الشباسات وتضم ١٥ ناحية ووحدة المناوات والجيزة وتضم ناحيتين (١) .

وعلى هذا فمع نهاية عهد محمد علي كان نظام العهد قد أصبح نظاما عاما يغطي مساحات واسعة من الأراضي وأعطى المتهودون سلطات واسعة على الفلاحين شملت إصدار الأحكام الابتدائية .

ومع مجيء عباس يندر أن نظام العهد أصبح يردد نظام الحياة كسكل بالتراجع كل الأراضي التي في حيازة الفلاحين .

فصدر سنة ١٨٥٠ أمراً باسترجاع العهد وأن كان قد سمح لبعض المناطق بأن تبقى عهداً (٢) كما سمح لبعض المتهودين بأن يشتروا بهودهم مدى الحياة وأنهم

(١) دار الوثائق ج ٦/١٦/٧ لوائح وحدة ديوان الجناك عربي ، لائحة تفويض ديوان عموم الشفاك والعهد ، ص ٩ ، ١٢ .

(٢) يفتوح ارتين ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

على آخرين باراضى هودم رزقة بلا مال^(١) . ويذكر بيبر أن سبب اتخاذ هذا القرار هو تراكم للتأخرات على بعض المهد وهدم استجابة أصحابها لمطالب عباس^(٢) لكن من المؤكد أن نظام المهد لم يسقط نهائياً في عهد عباس ففي نهاية سنة ١٨٥٠ كانت ناحية الطويلة بمديرية الشرقية لا تزال مهددة لسليمان الطحاوى من هرب الهنادى -^(٣) بل إن ثلاث نواح بالبحيرة أضيفت إلى مهددة همر الهنداوى « شيخ حرب الجمعات » في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) وهي نواحي المرادات مهددة وسنم أفندي ناظر قسم شها شيب ولوقين مهددة للدعو فاضل بك وناحية بلقنر مهددة على رضا أفندي بالاشتراك مع مصرى الهنداوى^(٤) كذلك فقد ظلت عهد أخرى في أيدي سليمان الطحاوى وأخيه طاهر الصحاوى وهم من هرب الهنادى ومهددة ناكه كانت لا تزال في يد الفيخ حسن المرجارى من مشايخ الأزهر^(٥) . كما بقيت مهددة بمجد شريف بالأقاليم الوسطى^(٦) .

وعلى ذلك يمكن القول أن مائتم في بداية عهد عباس هو تصفية للمهد التي عجز

(١) للرجع السابق ، ص ٨٤ هامش - جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

Baer G. Op Cit, P 14.

(٢)

(٣) دار الوثائق ، ص ١/٥/١ ، صادر لإل دواوين ج ١ ، وحدة ديوان للجنة السلية هرب من ٤ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ إلى ١٧ محرم سنة ١٢٦٧ هـ ، خطاب رقم ٤١ في ١٦ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ صادر لديوان السالية ، ص ٤٦ .

(٤) دار الوثائق ، ص ٣/٥/١ صادر ج ٣ ، وحدة ديوان للجنة السلية هرب رقم ٥٨ ، من ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢١ جاد أول سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٥٢٢ في ٢٥ ربيع ثاني سنة ١٢٦٧ هـ صادر للسالية ، ص ٤٩٦ .

(٥) ص ١/٥/١ صادر لإل دواوين ج ١ ، وحدة ديوان للجنة السلية هرب رقم ٥٨ ، من ٤ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ إلى ١٧ محرم سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٨١ ، ٩٩ .

(٦) دتر بيان أطيان الأهادية السلية أنمام إلى محادم سعادة أفندينا كتغداى طال يمتضى الأمر الكرم والسبيل إلى مسادته من أطيان أهادية موم قبل من اجدى توى سنة ١٢٦٥ هـ رقم ٧٥٥٢ مسلسل عموى / ٦ حفظ نوعى / مخزن ١ ترك .

أصحابها عن دفع ما عليها من متأخرات وهي حقيقة تأكدها ريفلين فتذكر أنه في
 عام سنة ١٨٤٩ وجد عباس باشا أن ما يتراوح بين $\frac{2}{3}$ و $\frac{3}{4}$ العهد لم يدفع أصحابها
 الضرائب المستحقة عليها ولما كان كثير من المتهددين عاجزاً عن تحصيل التأخرات
 المستحقة عليها للحكومة ، فقد سمحت امتيازاتهم بغير تعويض وسمح للباقين بالاحتفاظ
 بعهدهم (١) . ويبدو أن هذا الاجراء كان يلجأ إليه عباس باشا كلما دعت الضرورة
 إلى ذلك ففي ٧ رمضان سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) أعيدت عهدة برهان باشا لمديرية
 الشرقية بعد أن تراكت عليها التأخرات (٢) .

وفي عهد سعيد أضيفت عهد جديدة إلى العهد القائمة فيذكر ارتين أنه في
 ١٩ محرم سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) اصدر سعيد أمراً طالباً إلى كل من مديرية
 القليوبية ومديرية أول وسط ومديرية ثاني وسط (المنيا وبني سويف) ومديرية
 أسيوط ومديرية المنوفية وقارسلكور وكفور نجم بتقديم قري هذه المديريات
 وأعطائها لمتهددين من ذوي الاقتدار حيث تراكت أموال المهدي على الأهل وقد
 أحيل على علي أغا البدر اوى مدير قوة عهد كل من أقسام فوة وشباسات والمحلة
 وعهد بسداد جميع البقايا للتراكت عليهم حتى سنة ١٨٥٥ مع مال سنة ١٨٥٦ عند
 نهاية محصول زراعة صين سنة ١٨٥٦ (٣) .

وفي عهد إسماعيل اعطيت عهد جديدة فأعطى ميخائيل اثنا سيوس عهدة

(١) د. هيلن ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) دار الوثائقي ، ص ٥/١ ، المطالبات الصادرة إلى الدواوين ج ٥ ، وحدة
 ديوان كفتداوى ، رقم ٦١ من ٢٤ رجب سنة ١٢٦٧ هـ إلى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ
 خطاب رقم ٩٢١ في ٧ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ ، صادر للقالية ، ص ٩٥٨ .

(٣) بلتوب ارتين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

اثروبة مهددة هذه الناحية (١) . وثائق محمد الفوارس مهددة أخرى (٢) غير أن العهد مالبت أن الذيب بناء على قرار من مجلس شورى الثواب سنة ١٨٦٦ لكن بعد أن وضع المنهدون أيديهم على مساحات واسعة من الأراضي الخراجية . وسرى كيف تم ذلك .

في إرادة صادرة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية بتاريخ ٢٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٢ (١٨٢٧) توضح الشروط التي كانت تدعى بمقتضاها العهد وكان المذكور قد عرض على سلطات محمد على أن يتعهد بناحية شبرا بابل المجاورة لإهدايته على أن يتعهد ببداد ما عليها من متأخرات خلال سنتين فقد جاء في هذه الإرادة . . . حيث رأيتم أن تعهدوا أنتم بالناحية المذكورة على أن تسدوا المبلغ في خلال سنتين وأن تتركوا الأهالي تلك الناحية المساحة الكافية من الأطنان حسب قدرتهم لقد جاء في الشروط الخاصة بالبراق المطلوب من مثل هذه الناحية أن الأمر يفتى بأن تترك للأهالي أطنانهم تدريجياً كلما تحسنت حالتهم حتى إذا ما هم التحسن جميع الأهالي أعيدت إليهم أطنانهم نهائياً . . . (٣) .

إن عودة الأرض للفلاحين كما تضمنتها هذه الوثيقة لم يكن إلا حفاً شكلياً فالصادر تؤكد أن الفلاحين في العهد تحولوا منذ اللحظة الأولى لقيام العهد إلى عمال زراعيين يعملون بالمياومة أو بالمقاسمة لدى التمهدين (٤) . وعلى هذا فإن

(١) دار الوثائق ، ص ٣/١٥٥/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيريات انقاسيط والأهدايات ، ص ٧ .

(٢) على مبارك ، المعطى التوفيقية الجديدة لمر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، يولاي ١٣٠٥ ، ج ١١٤ ص ١١٦ .

(٣) دار الوثائق ، محظفة رقم ٤٢ ، سجل ٨٥ مية تركي ، وثيقة ١٧٢ ، إرادة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية في ٢٢ ذو الحجة ١٢٥٢ .

(٤) د. هيلين ، وبلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

— د. أحمد الحجة ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

سحقهم على أراضيهم آلت للمتهددين الذين أصبح من حقهم زراعة كل أراضى القرية التي يجز الفلاحون عززاعتها أو عن سداد أموالها^(١) كما أن بعض للمتهددين اصطروا بعض أراض من إعبادية المهدة معفاة من الضرائب^(٢).

ويصور بيب من خلال أوراق يوسف حكيميان ما حدث في قرية ساقولا التابعة لمديرية المنيا وظروف تحولها إلى عهدة فيذكر أن معظم أهالى القرية قد جهندوا وظلت أرضها غير مزرعة وتراكت عليها الضرائب لبطع سنوات إلى أن تمهد على أفندى وهو موظف مدنى على أن يدفع متأخرات اضراب على مدى ثلاث سنوات وحرف مبلغاً فى اصلاح الاراض وكانت مساحة هذه القرية تبلغ ١٠٠٠ فدان لم يكن عاضاً للضرائب منها سوى ٤٠٠ فدان وأعطى على أفندى هذا ١٥٠ فداناً معفاة من اضراب وأكثر من ١٦٠ فداناً نظره ما كان يدفعه للباشا سقياً^(٣).

وفى سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧/٤٦) كان ما بقى من الارض فى أبدى الفلاحين فى مناطق مهد أبناء محمد على هو ٩٩,٣٠١ فداناً فى مقابل ٢٢٨,٤٦١ فداناً كانت مزرعة لحساب المتهددين^(٤).

ويؤكد ارتين أن سحق الملكية السكائفة قد أعطيت على بعض المساحات لأصحاب المهدة المفاة وأن كان لم يوضع الأساس الذى تم عليه تملك المتهددين لهذه الارض^(٥). وحقيقة الظروف التى تحولت فيها المهدة إلى ملكيات خاصة

(١) د. هيلين ويلين ، للرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٢) Baer, G. Op Cit, P 13

(٣) Ibid, P 14.

(٤) ج ٦/١٦/٧ لوائح ، وحدة ديوان الجناك هرب ، لائحة تفتيش ديوان عموم

الجناك والمهد ، ص ١٢ .

(٥) يفتوب ارتين ، للرجع السابق ، ص ٨٤ هامش .

يحيط بها بعض الغموض وأن كما استطاع أن نأتي ببعض الضوء على هذه الظروف من خلال صدور اللائحة السعيدة التي أعطت حقراً ثابتة لراضى اليد على الأراضى الذين سر عليهم أكثر من خمس سنوات وهذا بين انتقال أراضى المهد التي كانت لا تزال قائمة إلى المتهمين باعتبارهم وراضى اليد عليها . وهي حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر سنة ١٨٦٦ فقد جاء في هذا القرار ووجبت أن المتهمين استملكوا الأطنان الواضعين يدم عليها بموجب اللائحة ولا فرق بين هذه الأطنان - أطنان المهد - وبين أطنان الجنالك والأباديات إلا أن أطنان المهد خراجية وأطنان الجنالك والأباديات عشورية . . . (١) . بل أن العضو محمد جمال الدين يطرح بوضوح لا يقبل الالتماس بأن جزءاً من أراضى المتهمين تكونت بوضع اليد ، أنه من المعلوم أن المتهمين آلت لهم الأطنان أما بوضع اليد أو بالآثارية ، وذلك خلال المناقشة التي دارت حول إلغاء المهد في مجلس شورى النواب في ذلك الوقت (٢) .

أما فكرة فك المهد فلم تكن تعنى عودة أراضى المهد للفلاحين بقدر ما كانت تمنى تحرير الفلاحين العاملين في المهد وإعطائهم حق العمل في مناطق غير أراضى المهد في مقابل أجر وهذا بغير حماس أعضاء المجلس ومعظمهم من غير المتهمين من الملاك لهذا المشروع الذين رأوا فيه فرصة للحصول على المال اللازمين لوراعتهم من الفلاحين العاملين في المهد بمد تحريرهم (٣) .

ومهما كانت الظروف التي صاحبت تحول المهد إلى ملكيات خاصة للمتهمين فإن من المؤكد أن جزءاً كبيراً من أراضى المهد أصبح ملكية خاصة للمتهمين وأصبح جزء من أراضى القرى التي كانت عمدة مملوكاً للمتهمين .

(١) الوقائع العدد ٢٥ في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦

(٢) الوقائع العدد ٦٩ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦

(٣) انظر لمر المناقشة في المصدر السابق

ففي ناحية سمندو غربية حيث كان على أغا البدر اوى متهداً لهذه الناحية بلغت
أراضي الهدة سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) مساحة ١,٧١٦ فداناً من إجمالى أراضي
الناحية البالغ ٣,٤٥٣ فداناً ما لبثت أن ارتفعت مساحتها إلى ١,٩٠١ فدان سنة
١٢٧٠ (١٨٥٤/٥٣) في نهاية حكم عباس . وفي بداية حكم إسماعيل (١٨٦٤)
كان على أغا البدر اوى ملك ١,٩١٤ فداناً من أطيان هذه الناحية (١) .

وفي العرابة المدفونة بمديرية جرجا حيث كان سليم باشا متهداً لهذه الناحية
في أوائل حكم عباس بلغت أراضي الهدة سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣/٥٢) ٨٧٥ فداناً
من مجموع زمام الناحية البالغ ٢,٥٩٣ فداناً وخلال حكم إسماعيل (١٨٦٨) كان
سليم باشا هذا ملك ٨٤٨ فداناً من أطيان هذه الناحية (٢) .

وفي منطقة البرلس حيث كان حسين طبوزادة متهداً وحافظاً للمنطقة في عهد
عباس أصبحت هذه المنطقة ملكاً لعائلة طبوزادة في عهد إسماعيل ويقدر جرجس
حسين مساحة الجزء الشرقى منها بأربعين ألف فدان (٣) ولعل هذه كانت من أكبر

(١) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية سمندو وكفر النعانية سنة ١٢٥٩ هـ رقم
١١٨٢٥ هـ ٢٣٨ مخزن ٢٢ ، ص ٥٨ ، ٧ .

— مكلفه الأطيان بناحية سمندو وكفر النعانية بمديرية الغربية سنة ١٢٧٠ هـ رقم
١١٨٣٦ هـ ٢٣٨ ، مخزن ٢٢ ، ص ٣ .

— مكلفه الأطيان بناحية سمندو لمديرية الغربية سنة ١٥٨٠ ق رقم ١١٨٤٥ هـ
٢٣٨ مخزن ٢٢ ، ص ٢٠٦ .

(٢) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩ هـ رقم
٧٠٥٩ هـ ١٢٧ مخزن ٦ ، ص ١٦٦ ، ١٦٤ .

— دفتر أصول وخسوم رسم منفة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة
١٨٦٨ هـ رقم ٢٦ مخزن ٦٨ ، ص ١٢٢ .

!! — كان سليم باشا هذا يشغل منصب مدير عموم المالية في أوائل حكم عباس .

(٣) جرجس حسين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ — مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة =

المساحات التي تحولت إلى ملكية فردية في ظروف نظام العهد .

وهكذا ساهم نظام العهد في خلق قطاع من الملكيات الكبيرة في الأراضي الحرجية وضاحف من أثر نظام العهد على نمو الملكيات الكبيرة ، أن معظم المتهمين كانوا من العناصر التي حصلت على الإبداعات والنفقات .

أما العامل الآخر في نقاء ونمو الملكيات الكبيرة فهو بيع أراضي الدولة للأفراد .

ص ١٣٦ — تازل محمود حدى باشا بن حسين طبووزادة من هذه الأراضي للحكومة نظير موهبى قدى كان يدفع له ولأفراد أسرته من الرزناجحة سنوياً وذلك بأسر حاله ٢٧ مايو سنة ١٨٦٨ .

بيع أراضي الدولة للأفراد

يمكن القول بصفة عامة أنه حتى بداية الاحتلال كان انتغال أراضي الدولة للأفراد يتم عن طريق المنح أكثر منها عن طريق البيع. وترجع فكرة بيع أراضي الدولة الزراعية والقابلة للإصلاح إل عهد سعيد ويذكر آرتين أن أول قرار صدر في هذا الشأن يرجع تاريخه إل ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) وهو الذي قضى ببيع أراضي المفروك للذوات وللأوربيين وللأهال على أن تكون هذه الأراضي عشورية ثم ما لبث أن صدر أمر آخر في نهاية حكم سعيد في ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) قضى ببيع كافة الأطنان الخارجة عن الإمام لمن يرغب في شرائها^(١) ويعطى بيير Baer تعبيلاً مقبولاً لاقدم سعيد على بيع أراضي الدولة في هذه الفترة حين يذكر أن الدافع إليها كان مواجهة الأعباء المالية التي ترتبت على حفر قناة السويس^(٢).

وقد طاصر القرار الأخير ارتفاع أسعار القطن أبان الحرب الأهلية الأمريكية في نهاية حكم سعيد وأوائل حكم إسماعيل وساعد هذا على شراء الأراضي التي طرحت للبيع خلال سنوات ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ . وإذ كان ليس لدينا بيان المبيعات الإجمالية خلال تلك الفترة فانا نستطيع التصرف على حجم مشتريات بعض الأفراد بقبارة حيد الذي كان يعمل وكيلًا لتفصل أمريكا بقنا لإشترى ١,٦٨١ فداناً بزراحي مديرية قنا وإسنا بأربعة تقاسيط في سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٤

(١) يقوب آرتين ، للرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٨٢ .

Baer, G. Op Cit, P 193.

واشترى إسماعيل راجب باشا الذي كان مفتشاً لحسابات الأقاليم ٣,٤٢٥ فداناً بتقسيط في ٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) واشترى أحد رشيد باشا ناظر ديران المالية ١٠٣٥ فداناً بنواحي مديرية الغربية وللنوبلية بتقسيط في ٤ صفر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) . كما اشترى محمد سلطان بك ١٧٠ فداناً من أطيان مديرية للنيا وبني مزار بتقسيط في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) . واشترى حسن راسم الذي كان مديراً للدقيلية ١,١١٤ فداناً بنواحي مديرية الدقيلية بتقسيط في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٧٩^(١) . كما اشترى الاجلبي أطلون اسكندر قسارات ١٥٣ فداناً من أطيان المهري بناحية المعابدة وبني يحيى بمديرية أسوط بتقسيط في ٨ ذي الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢)^(٢) . واشترى محمد أمهن باشا رئيس مجلس اسكندرية مساحة قدرها ١,٦٦٥ فداناً بستة تقاسيط في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤) من أطيان المهري بنواحي القنت وظهرها بمديرية النيبا^(٣) . وبتقسيط مؤرخ في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) اشترى أمير القراء ابراهيم باشا ٨١٤ فداناً من أطيان لالمري بنواحي مديرية بني سويف والقيوم^(٤)

وعندما صدر قرار مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٧ صرح للديرين بمقتضاه ببيع زيادات المساحة التي تظهر في الجزر والاحواض بشن يعادل قيمة إيجار

-
- (١) دار المحفوظات ، دفتر زم رابع الأطيان الباعة من طرف المهري رقم ١٣٤٦ عين ١٧ عزن ١٨ .
- (٢) دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩ هـ رقم ١٢٥١ عين ١٥ عزن ١٨ ، ص ١٢٦ .
- (٣) دار الوثائق / ص ٣١/١٥٣/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبعاد المشورية من ٧ ذو القعدة سنة ١٢٨٠ هـ ج ٣٩ ، ص ٤٣ - ٤٧ .
- (٤) دار الوثائق / ص ٣٢/١٥٣/٢ ، وحدة د . المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبعاد من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ص ١١١ .

ثلاث سنوات من هذه الأقطان أو الأقطان المجاورة لها^(١). وقد تحولت كل هذه الأراضي إلى أراضٍ عشورية .

وفي ظل الاحتلال اتخذت ظاهرة بيع أراضي الدولة للأفراد شكلاً أكثر اناساً حيث كانت الأراضي المملوكة للدولة تتركز في ثلاثة قطاعات هي أراضي الأملاك الأميرية الحرة وأراضي الدومين ثم أراضي الدائرة السنية طرحت جميعها للبيع .

١ - أراضي الأملاك الأميرية الحرة : (٢)

وهذه الأقطان كانت تمتلكها الدولة من البداية وكان يطلق عليها في ذلك الوقت إسم « أقطان الميرى الحر »، وهي تشمل بقايا أراضي الميرى التي بيع جزء منها في عصر سعيد وإسماعيل . ثم أراضي نائل الإمام وهي الأراضي القابلة للاستصلاح التي شملتها مساحة الإمام . وحتى سنة ١٨٨٠ كان ما يباع من هذه الأراضي يعتبر أراضي عشورية . غير أنه في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ صدرت لائحة بيع أملاك الميرى ونصت على أن الأقطان التي تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك يعطى بها حجاج تمليك (مادة ١١) وأعطت هذه اللائحة لأصحاب الأقطان الأولوية في الحصول على المساحات التي تنقل عن عشرة أفدنة من أقطان الميرى المتداخلة في أراضيهم عند إعلان بيعها (مادة ١٢)^(٣)

وهناك خلاف بين المصادر حول مساحة « أقطان الميرى الحر »، فيذكر آرمين أنها كانت تبلغ سنة ١٨٨٠ ٧٤٣,٧٢٥ فداناً وأن من بينها مساحة قدرها

(١) مطوب أردن ، المرجع السابق ، ١٨٢

(٢) تسميتها بالحرة يرجع أساساً للتمييز بينها وبين أملاك الدومين والتي عرفت أحياناً بأنها أقطان مملوكة الأملاك الأميرية .

(٣) القرائن الثمانية لى الديار المصرية ، ص ٩١ .

١٠٧، ٤٩ فداناً كانت مؤجرة بالمديريات^(١) أما أول إحصاء صدر في مصر سنة ١٨٧٧ فقد جاء فيه أن مساحة هذه الأراضي كانت تبلغ ٤٧٧، ١٧٠ جواً فداناً وأن من بينها ١٨٧، ٠٥٧ فداناً كان من المتوقع فرض ضرائب عليها^(٢)

وعلى الرغم من أن استصلاح هذه الأرض وزراعتها كان يحتاج إلى جهود ورؤوس أموال فإن الطلب قد زاد عليها في نهاية القرن التاسع عشر من شركات الأراضي وكبار الملاك والذين كان في إمكانهم تقديم رؤوس الأموال اللازمة لزراعتها واستصلاحها^(٣).

وليس هناك إحصائيات كافية أو بيانات عن المباع من هذه الأراضي وإن كان من الممكن تحديد عدد من مقترحات الأفراد خلال سنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٣ في مديرية المنيا.

ففي خلال الفترة من فبراير سنة ١٨٨٢ حتى نهاية مارس سنة ١٨٨٣ اشترى محمد سلطان باشا ٧١٩ فداناً بنواحي مغاغة وضمها بمديرية المنيا وفي ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ اشترى حيدر باشا الذي كان ناظراً للولاية ٨٤١ فداناً كما اشترى كل من شيمس مكاوي ويوسف موسى ١، ٣٢٩ فداناً من أطيان ناحية المديرية بالمنيا كما اشترى بطرس غالى باشا ٣٠٠ فدان من أطيان المهري بمغاغة خلال شهري يناير ومارس سنة ١٨٨٣^(٤).

(١) يعقوب أرين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥

(٢) فيدرهكوا مجنى ، المصدر السابق ، ١٢٣

فيهم من هنا للمصر أن الأراضي الأميرية تمثل العازق بين مجموع المساحة القروض عليها الضرائب من الأراضي الزراعية وتبلغ ٤٨٧ و ٧٣٤ و فدان وبين مساحة التزام وهي ٠٨٧ و ٧٦٠ و فدان في ذلك الوقت.

Baer G. Op Cit, p 97

(٣)

(٤) دارلند المهنوظات ، دفتر قيد ممراتن جلسات قومسيون بيع عقارات البري بمديرية المنيا عن لمدة من ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ، رقم ٢٧ مخزن ٦٨ ، ص ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٤٠ ، ٤٤

وفي ٣ مايو سنة ١٨٨٨ صرح لناظر المالية بأن يستبدل ان يرهب من أصحاب المعاشات بمعاشاتهم أطياناً من أراضي الاملاك الاميرية الحرة أو من أطيان « الدومين » يوازي ثمنها قيمة المعاش المستبدل وقد بلغت جملة الاطيان التي أعطيت لأصحاب المعاشات بمقتضى هذا القرار من الاطيان الاميرية ٢٥٠٠ أفدنة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ (١).

ولا تقدم المصادر لإيضاحات أكثر حول العناصر التي حصلت على أراضي من الاملاك الاميرية الحرة وإن كان من المؤكد أن هذه الأراضي شكلت أحد المصادر التي ساهمت في تكوين الملكيات الكبيرة ونموها حتى الحرب العالمية الأولى أما التقطاع الآخر الذي طرح للبيع من بداية الاحتلال فهو « أطيان مصلحة الاملاك الاميرية » والتي هرفت في ذلك الوقت « بأراضي الدومين » وقد ساهمت بدورها في نمو الملكيات الكبيرة في هذه الفترة .

٢ - مبيعات أراضي « الدومين » :

في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وكنتيجة للارتباك المالي الذي سببه الحديري لإسماهيل البلاد أصدر أمراً هالياً تنازل فيه عن أملاك أسرته البالغ مساحتها ٢٥٠,٧٢٩ فداناً للحكومة على أن تقوم بعمل قرض بضمان هذه الاطيان وهو القرض الذي تم في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مع بيت روتشيلد بمبلغ ٨,٥ مليون جنيه استرليني بهدف سداد الديون السائرة وبمقتضى الأمر المشار اليه تشكل الإدارة هذه الاملاك لجنة « قوهسيون » من ثلاثة أعضاء أحدهما مصري والآخر انجليزي والثالث فرنسي وكانت مهمتها - كما حددها الأمر المشار اليه - هو تحصيل الإيرادات لمواجهة سداد الاقساط وفي حالة عجز الإيرادات تتكفل الحكومة

(١) الوثائق المصرية ، عدد يناير سنة ١٨٩١

المصرية بسداد هذا المجر (١)

ومنذ ذلك التاريخ تشكلت مصلحة الأراضي الاميرية لتدير ما عرف
« بأطيان الدومين » .

وفي سنة ١٨٨٣ صدرت لائحة الشروط العامة لبيع هذه الأراضي التي كانت
مساحتها قد أصبحت ٤٢٠.٥٠٦ أفدنة يضمها ٢٧ تفتيش قسمت إلى ٢٨٩ قطعة
وحدد لكل منها سعر يتراوح بين ٤ جنيهات و ٥٤ جنيناً للفدان حسب
جودته (٢) .

ونستطيع أن نحدد بعض مشتريات الافراد من أطيان الدومين على ضوء
بعض المصادر ففي فترة مبكرة اشترى سيد أفندي الفندور عمدة ناحية بني طامر
بالشرقية ٥٦ فدانا من أطيان بني طامر بمحة محررة من محكمة مصر الكبرى
في ٣ محرم سنة ١٢٩٨ هـ (ديسمبر سنة ١٨٨٠) واشترى باروخ يوسف
الاسرائيل من رعايا إيطاليا ٥٠ فدانا من اراضي ناحية قول انجيل بمحة
من محكمة للنصورة محررة ٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ هـ (٣) .

واشترى السيد محمد علي خشبة كبير تجار أسبوط ٦١ فدانا من أطيان ناحية
اورمان بصرة بمديرية أسبوط (٤) غير أن أكثر للبيعات حدثت في سنوات
١٨٨٧ و ١٨٨٨ و ١٨٩٣ و ١٨٩٤ حيث بيع في السنة الأولى منها

(١) القوانين المصرية في الديار المصرية ، ص ١١٢ - ١١٥ ، جرجس حنين ، للرجع

السابق ، ٢٦٥

(٢) دار المحفوظات ، لائحة الشروط الدومية لبيع أملاك الدومين ، بولاق سنة ١٨٨٣

ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) دار المحفوظات ، سجل أول الأطيان المشورة تملك أربابها بالوجه البحري ولم

٤٣٣٧ هـ بين ١٨ محرم ، ص ٣٥ ، ٣٩

(٤) دار المحفوظات ، سجل أول الأطيان المشورة بالوجه القبلي رقم ٤٣٤٥ هـ بين ١٨

محرم ١٨ ص ١

٤٧٧، ٢٤ فداناً وفي الثانية ٤٦، ٠٧٠ فداناً وفي الثالثة ٢٣، ٧٨٦ فداناً وفي السنة الرابعة ٢٠، ٢٣٩ فداناً (١).

وبلغت جملة الأقطان التي استبدلت بمعاشات من أراضي الدرعين حتى نهاية سنة ١٨٩٠ بمقتضى الأمر الصادر في ٣ مايو سنة ١٨٨٨ بلغت ٤٩، ٦١٦ فداناً إلى جانب ٢٩، ٨٧٥ فداناً أخرى استبدلت بمعاشات الخديوي اسماعيل، وبعض أفراد أسرته في نفس التاريخ (٢).

وفي سنة ١٨٩٧ كانت أكبر المبيعات قد انجبت إلى إخوان سماس وشركائهم الذين اشتروا مساحات كبيرة من تفتيش طهلى في ١٦ مارس سنة ١٨٩٧ بلغ ثمنها ٣٧، ٢٧٨ جنياً وفي ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٧ اشترى هنرى - بنين خياط تفتيش بنى رافع بمبلغ ١٩، ٩١٣ جنياً بمبايعة رقم ١٢٩٣ (٣). وفي سنة ١٨٩٨ كانت أكبر المبيعات هي التي اشترها الخديوي عباس حلى الثاني من تفتيش الهياثم بمبايعة في ١٥ يناير سنة ١٨٩٨ وبلغت المساحة التي اشترها أحد باشا المنقاري من تفتيش الهياثم أيضاً. وفي سنة ١٨٩٩ كانت أكبر المبيعات هي التي اشترها إخوان أجيون وپوسف خورى حداد في ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٩ من تفتيش يشبش. وقد بلغ إجمال اللباغ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٨٩٩ من أقطان الدرعين ٢٣٢، ٦٨٦ فداناً بلغ إجمال ثمنها ٥، ١٥٠، ٤٥٢ جنياً كذلك فقد بلغت مبيعات سنة ١٩٠٠، ١٨٣٢٥ فداناً وكانت أكبر المساحات هي التي اشترها سليم بك شديد وبلغت مساحتها ٨٨٦ فداناً خلال شهورى يناير ومايو سنة ١٩٠٠ كما اشترى للدور سيد موسى وآخرون مساحة ٤، ٩١١ فداناً من أقطان تفتيش يلة كما اشترى

Baor G. Op Ci , p 28

(١)

(٢) الزوائج المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٩١

(٣) في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٧ كانت المساحة الباقية بتفتيش بنى رافع تبلغ ١٨٠٤ فدان وغالباً هي المساحة التي اشترها هنرى بنين خياط - أنظر مجموع قوانين ولوائح الأموال للقررة ، ١٧٨ .

أحد بك للنشارى مساحة ٣٤٠ فداناً من تفتيش الهياتم في ٧ فبراير سنة ١٩٠٠
 كذلك اشترى محمد بك هب ٤٩٨ فداناً من تفتيش مسهر في ٦ مارس سنة ١٩٠٠
 واشترى هبة الله الوكيل ١٠٢ فدان من تفتيش روية في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠
 وحتى نهاية سنة ١٩٠٠ كان جملة المباع من أطيان الهرميين تبلغ ١٢,٠١٢ فداناً^(١)
 وفي سنة ١٩٠١ كان جملة المباع من أراضي الهرميين ١٣,٧٦٤ فداناً من بينها
 ٣,١٦٢ فداناً بيعت في مساحتين كبيرتين بينهما بيعت مساحة ١٠,٦٠٢ فدان
 في قطع متوسط الواحدة منها ٦٠٥ فدان^(٢).

وتلقى تقارير المتمدنين البريطانيين ضوءاً على مبيعات الهرميين في الفترة
 التالية فيذكر كرومر في تقرير سنة ١٩٠٣ أنه بيعت من أراضي الهرميين ٢٥٨٢
 فداناً ومتوسط مساحة القطعة ١٥,٧٥ فدان مقابل متوسط ٣٧ فداناً لمساحة
 القطع المباعة في سنة ١٩٠٢^(٣) وفي سنة ١٩٠٤ بيعت مساحة ٢٩٥٨ فداناً
 بمتوسط ٢١ فداناً القطعة الواحدة آلت منها ١٣١ فداناً لاثنتين من الأجانب^(٤).
 وفي السنة التالية بلغت المساحة المباعة ٢,٩٧٩ فداناً وكان متوسط القطعة ٢١٥
 فدان آلت منها ٤٨٤ فداناً للأجانب^(٥).

وفي سنة ١٩٠٧ بيعت مساحة ١٥٦١ فداناً في قطع متوسط الواحدة منها

Rapport Présenté par les Commissaires des Domaines (١)
 A. S. A Lo Khedive, 1900. Le caire, 1901, pp 88, 89, 90, 91
 98, 101, 102, 103, 110.

Baer G. Op Cit, P 28 (٢)

(٣) تقرير الورد كرومر عن المالية والإدارية والحالة العمومية في مصر والسودان سنة
 ١٩٠٣، ترجم وطبع في القطع سنة ١٩٠٤، ص ٢٦.

(٤) تقرير الورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة
 ١٩٠٤، ترجم وطبع في القطع سنة ١٩٠٥، ص ٤٤.

(٥) تقرير الورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة
 ١٩٠٥، ترجم وطبع في القطع سنة ١٩٠٦، ص ٧١.

١٢ فداناً وحصل الأجانب على ثلاث مساحات منها (١) .

وفي سنة ١٩١٢ تم تغطية كل فرض بيت ورتشيد وبلغت المساحة المباعة من أملاك الهدومين ٢٨١,٠٠٠ فدان وبقى مساحة الهدومين ١٤١,٠٠٠ فدان (٢) .

وفي العام التالي (١٩١٣) عادت للدولة مساحة ١٤٠ ألف فدان من بينها ٤٠ ألف فدان بمنطقة الفيوم و ١٠٠ ألف بمديرية الغربية ضمت إلى أملاك الميرى الحرة وأنتجت لها إدارة مشتركة عرفت بمصلحة الأملاك الامبرية (٣) .

أما القطاع الثالث من الأراضي التي طرح للبيع في بداية عهد الاحتلال فهو أراضي الدائرة السنية .

٣ - تصفية الدائرة السنية :

في ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ رهن الحدوي اسماعيل (١٣١,٨٥) فداناً من أطيانه تمثل أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة إلى كل من جوشن وجريير باعتبارهما نواباً عن الدائنين نظهر الديون التي عرفت بديون الدائرة السنية والتي بلغت ٨,٨١٥,٤٣٠ جنيتها استراليا (٤) . وعند صدور قانون التصفية سنة ١٨٨٠ خصصت هذه الأطيان لضمان دين الدائرة السنية على أن تخصص الإيرادات الناتجة عن بيعها لسداد هذا الدين ووظفت تحت إشراف إدارة خاصة بفتح فيها المراقبان الاجنبيان (٥)

(١) تقرير دن جورست عن المالية والإدارية والحالة العمومية في مصر والسودان سنة

١٩٠٧ ، ترجم وطبع في اللعلم سنة ١٩٠٨ ، ص ٢٥

(٢) تقرير كلنتون عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٢ ،

ترجم وطبع في اللعلم سنة ١٩١٣ ، ص ١٧ ، ١٨

Baer G. Op Cit, p 191.

(٣)

(٤) القوانين المصرية في الديار المصرية ، ص ١٠٩ - جرجس حنين ، المرجع السابق ،

ص ٣٢٢ .

(٥) د . راشد البراوي ومحمد حمزة عيسى ، المرجع السابق ، ص ١٣٤

وفي سنة ١٨٨٠ كانت مساحة أطيان الدائرة السنية تبلغ ٥٠٣,٠١٨ فداناً (١) وقد ظلت هذه الأطيان تصح الرهن حتى سنة ١٨٩٨ حين وقعت الحكومة المصرية في ٢١ يونيو ١٨٨٨ من نفس العام مع عدد من رجال الأعمال الفرنسيين والإنجليز م: كاسل وقطارى وكروينير ومعهم إخوان سوارس بمصر عقد بيع انتقلت بمقتضاه إليهم أطيان الدائرة السنية وألاكها نظير مبلغ يكفى لسداد الباقى من دين الدائرة السنية الذى كان من المقرر سداؤه حتى سنة ١٩٠٥ ودفءوا بمقتضى ذلك مبالغ ٦,٤٣١,٥٠٠ جنيه استرلينى وفي ٩ يوليو سنة ١٨٩٨ تأنفت شركة الدائرة السنية وهي التي تولت تصفية الدائرة السنية وبيع أطيانها (٢).

وفي المرة ما بين صدور قانون التصفية وقيام شركة الدائرة السنية تم بيع قدر لا بأس به من أطيان الدائرة فى سنة ١٨٨٠ بيع من أطيانها مساحة تبلغ ٥٨٢٢ فداناً (٣) وفي العام التالى بيع من هذه الأطيان مساحة قدرها ٩٩٣١ فداناً مقسمة على ٤١ قطعة (٤). ويلاحظ أن هذه المبيعات كانت تم فى شكل قطع كبيرة ذهبت كلها إلى كبار الملاك. وفى سنة ١٨٩١ بيع تفتيش الشيخ فضل إلى شركة إخوان سوارس (٥) وبيع ١٩٠٠ فدان فى العام التالى من أطيان الدائرة بناحية الحجر المحروق بمديرية البحيرة إلى الدهو ميخائيل منصور فى ٣ مارس سنة ١٨٩٢ (٦) كما اشترى سليم بك شديد ٢٠٩٣ فداناً من أطيان الدائرة بناحية

(١) تقرير مجلس إدارة الدائرة السنية المرفوع إلى المندوبى سنة ١٨٨٠، الاسكندرية

١٨٨١، ص ٩١، ٩٢

(٢) جرجس حنين، المرجع السابق، ص ٣٣٣-٣٣٧

(٣) تقرير الدائرة السنية سنة ١٨٨٠، ص ٤٢ - ٤٤

(٤) تقرير الدائرة السنية سنة ١٨٨١، ص ٣٣

(٥) مذكرات ٤٤ فريد، الجزء الثانى من القسم الأول، ملف رقم ١٦ ص ١٠

(٦) دار المحفوظات، No 7, Deira Sania Purchases and Sales, p. Hole 5 Store 2, File No 32

رأس الخليج التابعة لتفتيش بسنديلة بمديرية الغربية في ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ (١)
لكن الجزء الأكبر من أطيان الدائرة السنية بيع في الفترة من سنة ١٩٠٠
إلى سنة ١٩٠٦ بمعرفة شركة الدائرة السنية فقد بلغت للساحة التي بيعت بين
نهاية سنة ١٩٠٠ وحتى مارس ١٩٠٦ ، ٢٨٤,٠٠٠ فدان (٢) .

بيعت قطعاً كبيرة باستثناء ١٢,٢٧٢ فداناً بنواحي أرمنت والريقات
والمريس والريانية بيعت لأهالي هذه النواحي الأربع عن طريق وزارة المالية
التي تولت دفع الثمن للشركة على أن تقوم بحصيلة من الأهالي على أقساط وتم ذلك
في ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ (٣) .

فباغرض باشا ابن نوبار باشا اشترى ٢٠٠٧ أفدنة من أطيان ناحية ممصرة
دودة بالقيوم وبسطاروس واصف خياط - من أقباط أسيوط - اشترى
١٠٠٣ أفدنة من أطيان نفس المنطقة كما اشترى اندراوس بشارة ١٨١٦ فداناً
من أطيان الدائرة بناحية سيلة بالقيوم واشترى مفتاح بك معبد ١٥٨٥ فداناً
من أطيان ناحية أبو كساء وغنيم . وجميع هذه المساحات اشترها أصحابها
بالتقسيط (٤) .

(١) دار المحفوظات No 93 Daira Sania Purchases and Sales, p.

Hole 14 Store 2, File No 1139 (٢)

Beer G Op Cit, p 96.

(٣) دار المحفوظات No 7, Daira Sania purchases and Sales,

p. Hole 6 Store 2, File no 47.

No 241, Daira Sanieh Company Limited, Statment of (٤)

Sales Effected Since the 1st January 1898, 238/11/24 sales No

OOA, OOC, 13, 011,

وهكذا ساهمت مبيعات الاراضى فى نمو الملكيات الكبيرة فى الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٨ زادت الملكيات الخاصة بمقدار ٣٧٥,٤٨٤ فدانا من بينها ٢٥٩,١٢٢ فدانا ذهبت لاصحاب الملكيات الكبيرة التى خدمت اكبر زيادة للملكياتهم خلال سنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٦ حين اضيف لها ١٢٠ ألف فدان خلال هذه الفترة (١) . ولقد لعب رأس المال الاجنبى فى ظل الاحتلال دوراً واضحاً فى نمو الملكيات الكبيرة .

رأس المال الأجنبي وعلاقته بنمو الملكيات الكبيرة

إن المبيعات الكبيرة التي تمت في أراضي الدائرة السنية والهدومين أصبحت ممكنة بفضل الاستخدام الواسع لقروض الرهن التي قدمها رأس المال الأجنبي والتي انجبت إلى مجالين أساسيين ساهما في النهاية في نمو الملكيات الكبيرة في عهد الاحتلال .

المعال الأول : هو استصلاح الأراضي ربيعها الأفراد وقد اتخذ لقاط رأس المال الأجنبي في هذا المجال شكل شركات للأراضي . وقد ساعد على ذلك توفير عنصر الاطمئنان لرأس المال الأجنبي في ظل الاحتلال وتدهور الدولة كمصدر الاقتراض مع نهاية عصر إسماعيل مما أدى إلى أن يرتاد رأس المال الأجنبي مجالات جديدة منها استصلاح الأراضي وبيعها للأفراد وقد تأسست لهذا الغرض بجمهورية من شركات الأراضي^(١) . ومن أولى الشركات التي تأسست في مصر شركة فراسية هي شركة الكوم الأخضر والتي أسسها كل من جول سيج وشارل الانجلو ، وأول أراض منحها لهذه الشركة ٢٦٨٦ فدانا بناحية الكوم الأخضر بمديرية البحيرة بتقسيط في ١٨ جماد أول سنة ١٢٩٣ وبعدها بيومين منحها هذه الشركة ١٠٥٠ فدانا أخرى بناحية بطورس بالبحيرة وبلغت المساحة التي منحها الخديوي إسماعيل لهذه الشركة خلال سنة ١٢٩٣ (١٨٧٦) ٦٣٠٦ أفدنة بنواحي بطورس وبسفناواي والكوم الأخضر ثم ما لبثت هذه الشركة أن حصلت على ٢٠٩٥٧ فدانا من براري مديرية البحيرة معظمها من برية بسفناواي بتقسيط ١٩ صفر ١٢٩٦ (١٨٧٩)^(٢) وبلغت مساحة الأراضي التي حصلت عليها

Baez G. Op Cit. pp 101'102.

(١)

(٢) دار انضوونات ، سجل ١٠ زمام الابداعات التشريعية بالرقامة رقم ٤٣٢٨

هذه الشركة ٣٠ ألف فدان في نواحي العطف وأبو حصص بمديرية البحيرة ولم تلتحق هذه الشركة نجاحاً يذكر. أما شركة رى البحيرة *Lo Société Anonyme Irrigation dans le Béhéra* التي تأسست سنة ١٨٨١ تحت إدارة نوبار باشا فقد كانت أكثر نجاحاً حيث بدأت بمشروع طلبات على فم ترعة الخطاطبة وحصلت بعد ذلك على امتياز تركيب طلبات بمائة على ترعة المحمودية . وفي ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٤ غيرت إسمها إلى شركة البحيرة *Société Anonyme du Béhéra* وأضافت إلى أعمالها استصلاح الأراضي وبنيها (١) . وفي أول مايو سنة ١٨٩٤ اشترت تفتيشاً بـ ١٠٠٠٠ فدان من الحايرة السنية البالغ مساحته ١٢٣ ألف فدان بمبلغ ٢٤٤ ألف جنيه (٢) ومالبتد المساحة للملكة لشركة أن ارتفعت إلى ١٥٠ ألف فدان نتيجة لشتريات الأرض في البحيرة والغربية . وقبل هذا التاريخ تأسست في لندن في ٧ مارس سنة ١٨٨٨ شركة أراضي أبو قير برأس مال بريطاني لتجفيف ٣١ ألف فدان من بحيرة أبو قير وانجزت هذا العمل في نفس العام (٣) .

وفي ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ تأسست الشركة العقارية المصرية *Société Foncière d'Egypte* لتعامل في الأراضي وإدارة الضياع (٤) .

أما الشركة للمصرية للزراعة والصناعة *Le Société Anonyme Agricole Industrielle d'Egypte* فقد تأسست في ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ برؤوس

Baer . G. Op Cit, p p 69 (١)

(٢) مذكرات محمد فردير الجزء الثاني من القسم الأول ملف ، رقم ٢١٧ الكراسة الرابعة ص ٧٨ - يذكر بيير أن هذه المساحة تبلغ ١٢١٦٨٢ فدان

Baer, G. op Cit, p 69

(٣) إبراهيم عامر ، المرجع السابق ، ٩٦

Baer, G. op Cit, p 69 (٤)

أموال بلجيكية أساساً وارتفع رأس مالها خلال الخمس سنوات التالية لتأسيسها من ١١٤ ألف جنيه إلى ٧٠١ ألف جنيه . وفي يوليو سنة ١٨٩٨ تآلفت شركة الدائرة السنية برأس مال أجنبي لتقسيم أطيان الدائرة السنية وبيعها سداداً لها فيها (١) . وفي ٣١ يوليو سنة ١٨٩٩ تأسست الشركة المصرية الجديدة The New Egyptian Company وتسميها للصادر المصرية شركة الجزائر وقد تمكنت هذه الشركة في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٠ من توقيع اتفاق مع الحكومة المصرية حصلت بمقتضاه على حق إصلاح الكتيان الرملية والجزر الجور الموجودة في مجرى النيل حتى تصبح صالحة للزراعة على أن تصبح هذه الأراضي مملوكة للشركة بعد إصلاحها وحتى نهاية أكتوبر سنة ١٩٠٣ كانت هذه الشركة قد حصلت على تصاريح بإصلاح ١٨ جزيرة وشور في مديريات جرجا وأسيوط والنيا وبنى سويف والجزيرة (٢) . وإلى جانب نشاطها الاساسي اشترت هذه الشركة مساحات واسعة من الارض لإعادة بيعها أو تأجيرها وفي سنة ١٩٠٢ كان تحت يدها ٢١٧٠٢ فداناً (٣) . وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٣ اشترت هذه الشركة ٩٨٧ فداناً من أطيان الدائرة السنية بتفتيش الروضة والمعصرة (٤) وفي أول يونيو سنة ١٩٠٤ اشترت مساحة أخرى قدرها ٣,٣٧٠ فداناً من أطيان الدائرة السنية بتفتيش المطاوعة بقنا بالاشتراك مع باغوص باشا نوبار خص الشركة منها ٢,٥٢٥ فداناً (٥) .

(١) ابراهيم طاهر ، المرجع السابق ، ص ٩٦ Baer G. Op Cit, P 69

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المفردة ، نص الاتفاق البرم بين الحكومة والشركة
صنعت من ١٠٦ إلى ١١٠

Baer G. op cit, P 96 (٣)

No 90. Daira Sania purchases and Sales, (٤) دار المحفوظات
p. Bole 13 Store 2. File 1117

No 76. Daira Sania Purchases and Sales, (٥) دار المحفوظات
p. Hole 12 Store 2, sale 685.

وفي فترة الرخاء الاقتصادي التي شهدتها مصر من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٠٧ حيث تدفق رأس المال الأجنبي على مصر تأسس العديد من شركات الأراضي ففي أبريل سنة ١٩٠٤ تأسست شركة أراضي كوم أمبو . وفي سنة ١٩٠٧ كانت تملك ٣٠ ألف فدان . وفي نفس العام تأسست الشركة المصرية للشروط في نوفمبر سنة ١٩٠٤ وأصبحت تملك سنة ١٩٠٧ ، ٤٠٠٠ فدان . وشهدت سنة ١٩٠٥ تأسيس أربع شركات الأراضي لشركة أراضي الشيخ فضل تأسست في مارس سنة ١٩٠٥ وأصبحت تملك ٨٨٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ .

وفي يونيو من نفس العام (١٩٠٥) تأسست شركة الاتحاد القناري المصري وبلغت ملكيتها سنة ١٩٠٧ ، ١٢,٣٠٠ فداناً وتأسست أيضاً سنة ١٩٠٥ شركة أراضي الغربية وأصبحت تملك سنة ١٩٠٧ ، ٦٥٠٠ فدان وفي أكتوبر سنة ١٩٠٥ تأسست الشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضي وفي يونيو سنة ١٩٠٦ تأسست شركة أراضي سيدي سالم وبلغت الأراضي التي تمتلكها سنة ١٩٠٧ ، ١٤٥٠٠ فدان (١) . وفي العام التالي تأسست شركة أراضي كفر الدوار وبلغت مساحة الأراضي التي كانت تمتلكها هذه الشركات سنة ١٩٠٧ ، ٢٠٣,٦٠٠ فدان (٢) ، ولقد ساعد على زيادة لقاط هذه الشركات أن العطب على الأرض أصبح قريبا في الربع الأخير من القرن الماضي نتيجة لتوسع في مشروعات الري في ظل الاحتلال البريطاني فقد تم الانتهاء من قناطر الدلتا (١٨٩٠) كما أقيمت قناطر زقّي على فرع ديباط وتم الانتهاء من خزان أسوان سنة ١٩٠٢ وتمت تعليته الأول سنة ١٩١٠ كما تم إنشاء قناطر إسنا وأسيوط في تلك الفترة، ونتيجة لذلك فقد زادت المساحة المزروعة من ٤,٧٦٤,٠٠٠ فدان سنة ١٨٨١ إلى ٥,٦٦٨,٠٠٠ فدان سنة ١٩١١ كما زادت المساحة المحصولية إلى ٧,٧١٢,٠٠٠ فدان ، وانعكس ذلك كله في شكل زيادة كبيرة في إنتاج المحصولات النقدية

(١) إبراهيم طاهر ، المرجع السابق ص ٩٦

وبالذات القطن حيث بلغت المساحة المزروعة منه سنة ١٩١٣ ، ٧٢٣,٠٠٠ و١
لقدان تمثل ٢٢ ٪ من المساحة المحصولية (١) .

لقد كان الهدف الأساسي لشركات الأراضي في تلك الفترة هو استصلاح
الأراضي وبيعها للأفراد .

وفي نفس الوقت قامت الحكومة من جانبها بتشجيع الأفراد في الحصول على
الأراضي واستصلاحها فساهمت بذلك في خلق قطاع جديد من الملكيات الكبيرة .
ففي سبتمبر سنة ١٨٨٤ . ولم يمض على الاحتلال سنتان صدر أمر حال بمنح
الإطيان التي عرفت ، بأطيان خارج الزمام ، (٢) لمن يرغب في الحصول عليها
وقسمت هذه الأرض إلى ثلاث فئات :

(١) الأراضي غير المزرعة التي لا يترتب على استغلالها صعوبات ولا
مصاريف جسيمة ، وهذه تقرر إعفاء الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد
من ثلاث سنوات ثم تربط عليها الضرائب المناسبة .

(٢) الأراضي المالحة والأراضي المستنقعة التي يتطلب استصلاحها بعض
التنقيحات ، وهذه يعفى الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد عن ست سنوات
ثم تربط عليها الضرائب المناسبة .

(٣) الأراضي المروثة بالبراري والتي يترتب على استصلاحها مصاريف
كبيرة فضلا عن مصاريف إنشاء المصارف والجسور وغيرها ، وهذه تقرر
أن يعفى الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد عن عشر سنوات ثم تفرض
عليها الضرائب .

Ibid Issawi, G. Op. Cit, P. 26

(١)

(٢) يذكر عزيز خانكي ، أن هذه المساحة لم يسبق حصرها في المساحات العمومية
ولم تدخل في أملاك الحكومة السابق لإحصائها وسببت خروج الزمام ، عزيز خانكي المصدر
السابق ، ص ٦٧٧ .

وكان على راغب الحصول على هذه الاراضى أن يتقدموا بطلباتهم إلى رئاسة مجلس النظار على أن تعطى الاولوية للبدر المقيمين بذلك للاطق ، ثم لاصحاب الطلبات التى تقدم فى فترة مبكرة على أن لا يعطى للفرد الواحد أكثر من ١٥٠٠ فدان من اطيان الفئة الاولى (١)

ويظهر حجم التسكاب على الارض فى تلك الفترة إذا علمنا أنه فى اهل من شهرين بلغت المساحة التى قدمت عنها طلبات أكثر من مليون فدان ، وعلى هذا فقد صدر أمر طال فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بوقف قبول طلبات جديدة بخصوص هذا النوع من الاراضى وجاء فى مقدمته ، حيث أن مقدار الاراضى المتقدم طلبات بأخذها بنيف عن المليون فدان ويتفوق مساحة الاراضى الممكن إصطازها الآن ، (٢)

وفى منطقة برارى البوطة وحرش عيسى بمركز أبو حمص بديرية البحيرة بلغت المساحة التى أعطيت لعدد من الافراد ٩,٧٤١ فدانا ، كما حصل قسطنطين زرفوداكى على مساحة ٦٠٣ أفدنة من هذه الاطيان وعندما شرعت الحكومة فى حفر القناة التى هرفت بالنوبارية فى هذه المنطقة تولت شركة مؤازة من زوفوداكى وآخرين تمويل مشروع حفر هذه القناة كعاقبة لاصحاب الاطيان التى سوف تستفيد من هذا المشروع بفائدة قدرها ٥٪ توزع عليهم بنسبة مساحة اطيانهم على أن تضمن الحكومة تحصيل هذا المبلغ منهم بعد أن قبلوا بذلك قبل بدء المشروع . وقد بلغ لإجمال ما صرف على هذا المشروع بما فيه الفائدة المثار إليها ٩٦,١٦٣ جنيا بعد إتمامه فى ديسمبر سنة ١٨٨٨ . وما لبثت الحكومة أن حلت محل الشركة فى تحصيل هذا المبلغ من أصحاب الاراضى (٣) .

(١) عمود نوابين ولوائح الأموال المبررة ، ص ٩٣ - ٩٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٧ - ١٠٠

إن زيادة للملكيات الكبيرة بسبب استصلاح الأراضي سواء كان ذلك بمعرفة الأفراد أو شركات الأراضي يتجلى بصورة واضحة في مديرية البحيرة حيث مناطق للبرارى التي شملها هذا القرار ، ففي الفترة ما بين سنة ١٨٩٣ و ١٩٠١ زادت المساحة المزروعة في مديرية البحيرة بما يقرب من ٣٦,٨ ٪ / حين ارتفعت هذه المساحة من ٤٢٩,١٨١ فداناً سنة ١٨٩٣ إلى ٥٨٧,٤٥٥ فداناً بينما زادت المساحة المزروعة في كل البلاد بنسبة ١١ ٪ فقط ، وفي نفس الوقت كانت لسبة الملكيات التي تزيد عن ٥٠ فداناً في مديرية البحيرة تبلغ ٦٧,٦ ٪ من إجمالى المساحة وهي أعلى نسبة مشهورة في القطر الذى بلغت نسبة الملكيات الكبيرة فيه ٤٣,٤ ٪ / إن الجزء الأكبر من الملكيات التي كانت تزيد على ٥٠ فداناً بالبحيرة سنة ١٩٠٢ والبالغ مساحتها ٤٧٨,١٩٢ فداناً كانه تمتلكه اثنتان من شركات الأراضي ، هما : شركة أراضي البحيرة ، وشركة أراضي أبو كبير . وتأتى القرية بعد البحيرة في نفس الفترة (١٨٩٣ - ١٩٠١) حيث بلغت الزيادة في الأول ١٤,٦ ٪ / حين ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية فيها (مديرية الغربية) من ٨٠٤,٣٥٥ فداناً إلى ٩٢١,٤٠٢ فداناً . وبلغت مساحة الملكيات الكبيرة بما فيها الوقف ١٠٢,٢٢٤ فدان سنة ١٨٨٥ وفي سنة ١٩٠١ بلغت جملة الملكيات التي تزيد على ٥٠ فداناً فيها ٤٦٦,٩٧٣ فداناً أى ما يعادل ٥٦,١ ٪ من مجموع المساحة المزروعة (١) .

وهل هذا يمكن القول بأن الملكيات الكبيرة قد امتدت بصفة رئيسية في المناطق التي استصلحت فيها مساحات واسعة من الأرض وأن الذين اضطلموا باستصلاح الأراضي هم شركات الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال من الأفراد وأن استصلاح الأراضي كان يتم في وحدات كبيرة ذهب الجزء الأكبر منها لكبار الملاك (٢) .

Baor G. op Cit, pp 24,25

(١)

Ibid, PP 92,93

(٢)

أما المجال الثاني من مجالات مساهمة رأس المال الأجنبي في نمو الملكيات فهو تمويل عمليات شراء الأراضى التي قام بها كبار الملاك عن طريق قروض الرهن التي اتجهت إلى شراء مزيد من الأراضى أكثر من اتجاهها لتطوير الزراعة وهي حقيقة يؤكدها كرومر سنة ١٨٩٠ وهي القروض التي قدمت أساساً لأرثوذكس الذين يملكون ملكيات كبيرة أو الذين يهدفون إلى شراء الأراضى ، وهل هذا يمكن القول بأن هناك علاقة متبادلة بين زيادة قروض الرهن العقاري وبين نمو الملكيات الكبيرة وتاريخ قروض الرهن العقاري منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر يؤكد هذه الحقيقة ، وهناك عوامل وراء نمو رأس المال الأجنبي المستخدم في الرهن العقاري منذ سنة ١٨٨٠ منها :

استقرار الملكية الفردية والتوسع في إنتاج المحاصيل النقدية والضمان المتزايد الذي قدمه الاحتلال للمستثمرين الأجانب والتغيرات التي أحدثها الانحياز في الاقتصاد المصرى ضمناً للقروض ، ثم تدهور الحكومة المصرية كصدر للاقتراض جعل المقرضين الأجانب يحشون عن مبادئ جديدة للاستثمارات ، ووجدوا ضالهم في قروض الرهن التي قدموها لطبقة كبار الملاك (١)

وعندما حدث الاحتلال البريطانى لم يكن يوجد سوى البنك العقارى المصرى الذى أنشئ بإشراف البنوك الفرنسية الكبرى مثل الكريدى ليونيه ، وقد زادت قروض البنك من ١,٥ مليون جنيه سنة ١٨٨٣ إلى ٢٧ مليون جنيه سنة ١٩١٤ ، بما فى ذلك ديون المائة السنية وقدرها ٨ ملايين جنيه التي اشترافها في مطلع القرن العشرين .

والسمة البارزة في نشاط البنك العقارى أنه كان يقصر نشاطه على كبار الملاك حيث كان متوسط القروض التي يعطيها لمولاء تراوح بين ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

وخلال الفترة من ١٩٠٢ حدث نمو كبير في إنشاء بنوك وشركات الرهن العقاري وهي الفترة التي شهدت الازدهار الذي سبق الازمة المالية ، ففي سنة ١٩٠٣ تأسس البنك الزراعي المصري بواسطة البنك الاهلي المصري بالاشتراك مع سير ارلست كاسل وسلفاجو وزر فوداكي ، ووصلت القروض التي تقدمها إلى نحو ٨ ملايين جنيه سنة ١٩٠٩ ، وانتقلت إليه خلال تلك الفترة أعمال شركة الرهن المصرية Mortgage Co, of Egypt وكانت قروضها عند إدماجها تزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات (١) .

وفي سنة ١٩٠٣ تأسس بنك آخر هو صندوق الرهن المصرية lo Caisse Hypothecaire D'Egypte بواسطة رأس مال فرنسي بلجيكي مشترك . وفي سنة ١٩٠٥ تأسس بنك ثالث هو بنك الأراضي المصرية برأس مال إنجليزي فرنسي إلى جانب سلفاجو وزر فوداكي Land Bank of Egypt

وعلى هذا فقد ارتفعت القروض العقارية من ٦,٧٩٨,٥٠٥ جنيهات سنة ١٩٠٢ إلى ٢٣,٦٧١,٠١٢ فيها سنة ١٩٠٧ (٢) هناك بنوك عقارية أخرى أقل أهمية أُنشئت في تلك الفترة غير أنها لم تصمد لمنافسة البنك العقاري المصري وبنك الأراضي ، ولقد زادت القروض التي منحها البنوك العقارية الكبرى من ٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٠٨ إلى أكثر من ٤٥ مليون جنيه سنة ١٩١٤ (٣) .

وكانت القروض التي حصل عليها أصحاب الملكيات التي تزيد على ٥٠ فدانا تربو على ٧٠٪ من إجمال هذه القروض رهنا مقابلها ١٥٪ من أرباحهم ، وقد زادت الملكيات الكبيرة في الفترة من ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠٢ حوالي ٢٦٥,٠٠٠ فدان بفضل دهن الرهن العقاري . وفي الفترة ما بين ١٩٠٣ ، ١٩٠٥

(١) د . على البرزلي ، المصدر السابق ، ص ٢٣١

Baer G. op Cit, P 103.

(٢)

(٣) د . على البرزلي ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢

— ول قدس التاريخ كانت القروض العقارية للبنوك التجارية وشركات الأراضي تزيد

من ٢٥ مليون جنيه .

كان ٩٠ ٪ من قروض الرهن تذهب إلى أصحاب الأراضي فيما عرف « بقروض القرية » ، وهي قروض أعطيت بضمان الأراضي الزراعية ، ويلاحظ أن ما يقرب من ثلثي القروض التي قدمت حتى سنة ١٩٠٥ كانت مبالغ يزيد الواحد منها عن ١٠٠٠ جنيه ، وكان متوسط المساحات التي رهنتم ضمائنا للقروض الواحد منها ٢٥ فداناً كما بلغت نسبة القروض التي زاد الواحد عن ١٠,٠٠٠ جنيه ٤٨,٣ ٪ من القروض التي أعطيت سنة ١٩٠٥ .

إن الزيادة الهائلة في قروض الرهن جمعت من الممكن نمو الملكيات الكبيرة على نطاق واسع عن طريق مشتريات الأراضي خلال هذه السنوات ففي الفترة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٨ زادت المساحة المملوكة ملكية خاصة حوالي ٤٨٤,٢٧٥ فداناً ذهب الجزء الأكبر منها لأصحاب الملكيات الكبيرة .

لقد تم تمويل مشتريات المدايرة السنية عن طريق قروض المديون المقاربة التي زادت زيادة كبيرة في تلك الفترة وعندما كان على الدائرة السنية أن تنسى حساباتها مع الحكومة سنة ١٩٠٥ وجدت أن ذلك غير ممكن لأن جزءاً من ثمن الأرض التي باعتها كان لا يزال طرف المدين (١) .

ومن بين ٢٤٥,٤٠٣,٨٢ جنيه تمثل ثمن ١٦٢,٢٦٣ فداناً بيعت بالتقسيط في الفترة من أول يناير سنة ١٨٩٨ حتى تصفية المدايرة السنية لم يدفع منها سوى ٢,٤٧٢,٠٧٩ جنيهاً من قبيل المشترين عند تسلم الأفيان والباقي وقدره ٥,٧٦٨,٢٥٥ جنيهاً دفع على أقساط تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة (٢) .

وابان الأزمة للآلية سنة ١٩٠٧ أصبحت للملكيات التي تكونت مع بداية القرن العشرين مهددة بالاختفاء عندما لم تستطع كثير من البنوك الوفاء بالتزاماتها بينما تولفت بنوك أخرى من نشاطها وقد تمكنت بعض بنوك الرهن القديمة وعدد

Baer, G. OP Cit, P 102, 103.

(١)

No 241, Daira Sanloh Company limited Statment (٢)
of Sales Effected Since the 1st January 1898. 238/11/42 .

من شركات الرهن الجديدة من إيجاد مصادر جديدة لرؤوس الاموال في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وتوجهها الى مصر وقبلت هذه البنوك رهونات جديدة تمكن من طريقها كبار الملاك من مواجهة التزاماتهم البنوك التجارية . وبذلك تمكنوا من الاحتفاظ بأراضيهم . وبمعكس ما حدث من إفلاس بعض البنوك العامة في الليادين الاخرى فان شركات وبنوك الرهن العقاري لم يصعبها ضرر فقط أن أموالها زادت خلال الازمة والفترة التي أهدبتها حين ارتفعت من ٣٩,٦٨٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٧ الى ٥٤,٥٦٩,٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٤ وزادت نسبة رأس مالها الى نسبة رأس المال للمستثمر في مصر من ٥١,٦٪ الى ٥٩,٣٪ في نفس الفترة كما زادت القروض التي قدمتها بما يقرب من ٦ ملايين جنيه بين سنتي ١٩٠٧ و١٩١٤ .

وعلى هذا تمكنه الملكيات الكبيرة أن تضمن بقاءها خلال السنوات الخمس التالية للازمة . وليس هناك ما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن هذه الملكيات قد انتزعت بواسطة البنك . وحتى الملكيات الكبيرة التي تمكن البنك من إنزائها في تلك الفترة هادت وبسرعة الى ملك جديد ولم تمكنك مدة ملوولة في يد البنك وهذا يختلف تماما مع ما حدث للملكيات الصغيرة ابان هذه الازمة (١) .

وهكذا لمب رأس المال الاجنبي دورا هاما في نمو وحماية الملكيات الكبيرة التي أصبحت أساس توزيع الملكية الزراعية في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر والتي ارتفعت مساحتها من ١,٩٩٧,٥٠٠ فدانا سنة ١٨٩٤ الى ٣,٣٩٦,٩٤٠ فدانا سنة ١٩١٤ تمثل نسبة ٤٣,٩٪ من مجموع المساحة المزروعة في مصر (٢) . وقد نتج عن قيام الملكيات الكبيرة بمجموعة ظواهر وتغيرات في توزيع الملكية .

Baer, G, Op Cit, PP 103, 104,

(١)

(٢) د . راشد البراوي . وقد حزة عليس ، المرجع السابق ، ص ١٤٤

التغييرات التي حدثت في توزيع الملكية نتيجة لظهور الملكيات الكبيرة

لقد صاحب لغاء الملكيات الكبيرة ونموها تغييرات وظواهر واضحة في توزيع الملكية فمن ناحية انجهدت الملكيات الكبيرة إلى التجمع في وحدات كبيرة الحجم ومن ناحية ثانية فإن الأوقاف التي وصفت إلى أدنى مساحة لها في عهد محمد علي عادت إلى الظهور والانتعاش. أما الظاهرة الثالثة التي يمكن ملاحظتها من خلال نشأة الملكيات الكبيرة فهي ظهور قطاع الملكيات المتوسطة ومنعرض لهذه الظواهر الثلاث :

(١) تجمع الملكيات في وحدات كبيرة :

صاحب عملية نشأة الملكيات الكبيرة ونموها عملية أخرى هي تجميع هذه الملكيات في وحدات كبيرة عن طريق استبدال ملكيات كبار الملاك المجزأة بمساحة واحدة كعادل مجموع مساحتها الصغيرة وذلك من أراضي الفلاحين حتى لو اقتضى ذلك نقل الفلاحين من قرام إلى حيث توجد المساحات المملوكة لكبار الملاك والمراد إستبدالها وخلال القرن التاسع عشر كان يوجد الكثير من هذه الحالات التي استخدمت فيها سلطة الدولة لإرغام الفلاحين على قبول مثل هذه البدلات والنموذج الواضح لذلك هو ما تم إبان تحديد المديرية السنية . ففي سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤/٦٣) وبمقتضى تقسيمها من ممردين في ١٦ جمادى الأولى أخذت المديرية السنية ٧ أفدنة مملوكة لاثنتين من الفلاحين بقرية البرشا بمديرية للنيا وأعطت لهما بدل هذه المساحة مساحة أخرى بقرية بني حرام بنفس المديرية (١) .

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد القاسيط الثورية سنة ١٢٨٠ هـ ٣٧ رقم ١٢٦٦

وفي سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) انتزعت من فلاحى قرية شارونة بمديرية المنيا مساحة ٢٩٦ فداناً أعطيت بالبدل أيضاً إلى فاطمة ابنة الحديوى إسماعيل وكان للبر الذى تنزعت به سلطات الحديوى لإحداث هذا البدل هو أن هذه الأطيان متداخلة مع أطيان المذكورة . والامثلة كشمه على ذلك (١) .

وعلى هذا فع بداية القرن العشرين كان عدد القطع من الارض التى تزيد مساحة الواحدة منها على خمسة أفدنة يبلغ ١٨,٣٦٧ قطعة فى مديرية الدقهلية و ١٠,٩١٦ قطعة فى مديرية جرجا و ٨١٨٨ قطعة فى مديرية الفيوم و ٨٢١٥ قطعة فى مديرية بنى سويف و ١١,٧٤٦ قطعة فى مديريه قنا (٢) .

وأصبحت التفاليش والحوائر والعزب فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من الظواهر الناجمة عن تجميع الملكة فى وحدات كبيرة وهى حقيقة كان من الممكن ملاحظتها حتى أكثر المديرهات كثافة بالسكان بالنسبة للرقعة الإراضية وهى مديرية للتوفية فى مركز فويسنا بلغ عدد العزب التى تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠ فداناً ٨١ عزبة سنة ١٩٠٠ (٣) .

(١) دار المحفوظات دفتر الأطيان التبادلة بين أهالى ناحية شرونة والست فاطمة هانم بنواحي بمديرية المنيا وبني مزار سنة ١٢٨٣ هـ رقم ٤٥٠٨ عين ٥٢ مخزن ١٨ أنظر أيضاً حول هذا النوع من البدل : دار المحفوظات ، سجل لوائح مناس وتعميد أطيان على ذمة الدائرة بنواحي المذكورة وذلك سنة ١٢٨٤ هـ رقم ٧٥٦٦ مسلسل بموسى / ١٥ رقم الحفظ النوعى / ١ مخزن تركى . انظر على المزيد من حالات البدل من هذا النوع من بين كبار الملاك والفلاحين . أنظر الفصل الرابع .

Lyons. H. G. The Cadastral Survey of Egypt, 1892 — 1907 (٢)
Cairo 1908, PP 308, 309.

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حوادث وأحوال البلاد والعزب بمركز فويسنا بمديرية التوفية (١٨٩٥ - ١٩١٦) رقم ١٠٤٠ عين ١٥ مخزن ١٠ عن كشف ملحق بنهاية للسجل محرر سنة ١٩٠٠ .

(ب) نمو الأوقاف (١) :

الظاهرة الثانية التي اربطت بظهور الملكيات الكبيرة هي نمو الأوقاف فن للمروف أن عمد على قد صادر جزءا كبيرا من أراضي الأوقاف خلال مشروطاته الزراعية وقرر لأصحابها أو للوزنسات الدينية الموقوفة عليها أموالا عرفت بالفرايض . وبينما أنهى عمد على نظام الالتزام فإنه لم ينه الوقف كنظام . لكن يمكن القول أن الأوقاف بلغت أقل مساحة لها في عهد محمد علي ، وبناء على فتوى من مفتي الاسكندرية أصدر محمد علي أمراً في ٣ يوليو سنة ١٨٤٦ يمنع تحويل أية أراضي جديدة في المستقبل إلى أوقاف ، لكن يبدو أن هذه الإرادة لم توضع موضع التنفيذ (٢) .

فلم يكدهاس يصل إلى السلطة حتى أنفى الأمر السابق بإرادة صادرة إلى الكنتنذا ، في ٢٥ رمضان ١٣٦٥ (أغسطس سنة ١٨٤٩) أجاز فيها الناس وقف أملاكهم (٣) . لكن يلاحظ أن حركة الأوقاف ونموها اربطت بصفة أساسية بظهور الملكيات الكبيرة من ناحية وإقرار حقوق الملكية على الأرض

(١) الوقف هو تخميس ربح الأرض لترض معين وفقا لإرادة من يمتلك هذا الربح وقد يخصص الوقف ربح الأرض لترض خيري وهو ما يسمى بالوقف الخيري أو يخصصه لأفراد عائكة بشرط أن يخصص عند إقتران ذرية المستعنين لإد وجه من وجوه الخير وهو ما يعرف بالوقف الأهل . حول مزيد من التعريف للوقف وشروطه أنظر :
 محمد مدري باشا ، الدل والإمامات لتفشاء على مشكلات الأوقاف ، نظارة المعارف العلية الرابعة سنة ١٩٠٩ .

Baen G. Op Cit :P 147 .

(٢)

(٣) جاء في هذه الارادته كانت صدرت لإرادة مخصوصة من جانب الحكومة بمنع الأهال من وقف أملاكهم ولكن ظهر أن هذا الأمر جائر وبعد صريح على حقوق الناس فلذلك أمرنا بصرف النظر عن حكم هذه الارادة ليكون كل شخص حر في وقف أملاكه .
 أمين ساي ، تقويم النيل وعصر عباس حلى باشا الأول وعهد سعيد باشا ، القاهرة سنة ١٩٣٦ ، ص ٨٠ .

من ناحية أخرى حتى سنة ١٨٦٦ لم يكن لحاذاى الاراضى المراجية الحق
في وقفها (١) .

وعلى هذا فان أمر عباس المشار اليه كان بمنى جواز وقف الأبعاديات
والجفالك والتي أصبحت في عهد سعيد تعرف بالأراضى المشورية . وكانت نواة
للكليات الكبيرة .

وإذا كان محمد على قد ظل طوال حكمه يعارض فكرة إخراج الاراضى
الإراجية من دائرة الحياة الاقتصادية العادية لتحول إلى أوقاف فانه كان أول من
تخلى عن فكرة الحظر الذى فرضه حول تحول الارض إلى أوقاف .

فن ناحية نجده عند تحديد الجفالك خصص أطبائاً للمساجد والروايا
والأضرحة في البلاد التي تحولت إلى جفالك للصرف منها ، بدل ما كان مخصصاً
لهذه المساجد من أموال من ديوان الرزناجة فثلاً خصص محمد على بأمر صادر
في ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) لمساجد وأضرحة ناحية نوب طريف بالهدية
٢١ وثلاث فدان بدل مبلغ ٢٨٨ فرشا كانت مخصصة للصرف عليها من الرزناجة (٢) .

ومن ناحية أخرى أوجد محمد على أكثر الأوقاف اتساعاً في ذلك الوقت
وهو وقف قولة عندما أصدر أمراً في ١٢ صفر سنة ١٢٦٠ (مارس سنة ١٨٤٤)

(١) جاء في الأسر الصادر ١٠ يناير سنة ١٨٦٦ برخص بالوصية في الألبان المراجية
ولا يجوز وقفها لأن ذلك يتعلق بإرادة المدبوى ،
— القوانين النارية في القبار المصرية ، ص ١٢٥ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر منادات الجوامع بناحية نوب طريف عن الرزق الذى سار
ترتيبها بالناحية المذكورة كونها صارت جفالك باسم الهدية المنية من ابدى توتى سنة ١٢٥٩ هـ
رقم ١٤٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .
يوجد سجلات من هذا النوع بعدد الجفالك — بدار المحفوظات — وعلى كل منها
أسر على بتم محمد على .

بوقف ١٠,٧٤٢ فداناً من أطيان جفلكي كفر الصبخ ومحلة إسحاق بمديرية الغربية على تكية قولة وصدرت بهم وقفية في ١٥ شوال سنة ١٢٦٠ (١). وبعد صدور أمر عباس المشار إليه توالت الأوقاف فبالنسبة للأوقاف الخيرية أوقف سعيد باشا (١٧٥١) فداناً على تكية للدينة للنورة من أطيان الحزان بالبحيرة كما أوقف سليمان آغا السلحدار ٢٦٥ فداناً بتواحي امباة وميت حبة وميت كردك وتاج المدرل على بعض المساجد والأضرحة (٢). وفي أرائل همد اسماعيل (١٨٦٤/١٢٨١) كان إجمال الوقف الخيري الإسلامي والمسيحي يبلغ ١٦,٧٧٩ فداناً (٣) أما الأوقاف الأهلية فتأتي أوقاف أسرة محمد على رأسها فوالدة عباس باشا وأوقف ١١,٥٧٩ فداناً على نفسها بمديرية الغربية والقلوبية بثلاثة تقاسيم في سنى ١٢٧٦ (١٨٦٠/٥٩) وسنة ١٢٨٦ (١٨٧٠/١٦٨٩) وهو الوقف الذي آل فيما بعد إلى بنات إلهامى باشا. ووالدة إلهامى باشا أوفت ٥٠٠ فدان من جفالك الشرقية سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣/٦٢) كما أوفت أنجى هانم حرم سعيد باشا ٦٣١٠ أفدنة على نفسها ثم على جواربها وأبناءها من بعدها بمديرية الغربية كما أوقف محمد سعيد باشا ٣٢٢٥ فداناً بالغربية على بعض أبنائه على أن تتول هذه الأوقاف بعد انقراض ذريتهم لمدفن والده من الحياة هانم ومسجد الاباصيرى وأوقف الحدبوى اسماعيل ٥٩٧٦ فداناً بمديريات الدقلية والغربية والقلوبية والبحيرة والترفية.

وال جانب أوقاف أفراد أسرة محمد على نجد الكثر من الأوقاف لكبار

(١) دار المحفوظات ، سجل الأطيان المعنوية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل المذكورين رقم ٤٣٣٦ عين ٤٨ محزون ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) كشف بدد جفالك الأندنة ، من كشف محرر المالية في ٩ صفر سنة ١٢٨١ هـ : من هذه المساحة ٢٠٠٠ فدان أوقاف مسجدة أوقفها الحدبوى اسماعيل في بداية عهد على الكنيسة الكبرى للأقباط المصريين وكنيسة الأقباط الروم ومن بينها أيضاً ١٨٣ فدان جهة أوقاف الأضرحة والمساجد بالبلاد التي شتمها الجفالك عند تمهيدهما في عهد محمد على .

الملاك . فتليل بك الذى كان عضواً بمجلس الاحكام فى نهاية عهد سعيد أوقف
 على نفسه وعلى بناته الف فدان بنواحي النيا . وخلال سنوات سنة ١٨٦٤ ،
 ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ أوقف اسماعيل صديق للعروف بالمفتش ٩٧٥ فداناً من أطيان
 الغربية والشرقية وهى التى بقيت لورثته بعد مقتله كما أوقف أبو بكر راب
 بادا ٢٠٠٠ فدان بنواحي مديرتى حرجا والشرقية بتقسيمين أحدهما فى ١٠ شوال
 سنة ١٣٦٥ (١٨٤٩) والثانى فى ١٣ ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) وشملت
 أوقاف موسى باشا الذى عمل ككداراً لوردان فى عهد محمد على وزوجته ٢,٣٤٩
 فداناً بمديريات الغربية وقنا وحرجا وتكونت بتقسيم فى ٢٥ جماد الآخرة سنة
 ١٢٨٣ (١٨٦٦) وبانت أوقاف حسن بك المجهن التاجر بمصر ١٥٠٦ أفدنة
 بمديرتى الجيزة والغربية أوقفها بتقسيمين خلال عهد اسماعيل (١) .

وفى يناير سنة ١٨٧٤ كان إجمالى الأراضى المشورية التى تموت إلى أوقاف
 يبلغ ٨٧,٩٤١ بما فيها الأوقاف الأهلية والمهنية (٢) . واستمرت الأوقاف
 فى الزيادة فبلغت سنة ١٩٠٤ ، ١٠٥,٥٢١ فداناً منها ٢٣,٦٦٧ فداناً أوقاف
 شهرية والباقى وفدوره (٨١,٨٥٤) فداناً أوقاف أهلية (٣) ويذكر بيير أن
 الأوقاف بلغت مساحتها قبل الحرب الأولى ٣٥٠ الف فدان (٤) .

(١) سجل الأملاك المشورية المماثلة بالأوقاف الموقوفة من قبل المذكورين رقم ٤٣٣٦

عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر يتضمن شروط زمام الأعبادات والمفالك العرويه بتاسيط لاية شهر الحجة
 سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ . بيان يجمع من البيانات الواردة عن الأوقاف
 بالوجه القبل والبحرى بمعرفة الباحث .

(٣) سجل الأملاك المشورية المماثلة بالأوقاف الموقوفة من قبل المذكورين رقم ٤٣٣٦

عين ٤٨ مخزن ١٨ . بيان يجمع بمعرفة الباحث .

Baer G. Studies in the Social History of Modern Egypt. (٤)
 Chicago, 1969. P 79.

هذا الرقم يبدو مبالغ فيه كثيراً فقد جاء فى تقرير أمده وزارة الأوقاف سنة ١٩١٧
 إن مساحة الأوقاف الأهلية تبلغ ١٣٠٤٨٧ فدان منها ٧٣٩٢٥ أوقاف أهلية والباقى
 خبرى، مراكز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . 24.2.L. Wakis Ahely and kairy

إن النمر المزايذ للأوقاف في النصف الثاني من القرن الماسى ومطلع القرن الحالى يمكن تفسيره على ضوء الحقائق الآتية :

(١) المراعات التى كانت تهدد كل فروع أسرة محمد على فى ملكياتهم من قبل الفرع الحاكم ويظهر ذلك بوضوح فى عهد اسماعيل الذى كان يرى فى أملاك باقى أفراد أسرة محمد على فرصة لتوسيع أملاكه .

(٢) الفلق السياسى الذى سيطر على البلاد وعدم اطمان كبار الموظفين على مستقبلهم السياسى وملكيتهم فى ظل استبداد حكم أسرة محمد على وبالذات اسماعيل ولعل اسماعيل صديق خمر شاهد فلم تنج من أملاكه المصادرة سوى الاراضى التى أوقفها كما أن أملاكاً أخرى كانت عرضة للاغتصاب خلال تكوين اسماعيل للملكية وملكبة أسرته .

(٣) فرق بعض الأسر فى الديون وتعرض ملكياتها للبيع أو الانتزاع بفعل الديون وأبرز مثال على ذلك ورنة إلهامى باشا الذى فرقه تركته فى الديون ولم ينبج من البيع منها سوى بعض الأوقاف التى أوقفها عباس باشا .

(٤) كذلك فإن بعض الأسر وجدت الأوقاف مغرباً من تنفذ الملكية بفعل الإرث، واستطاعت هذه الأسر أن تحول دون تنفيذ ملكياتها على أن يجرى تقسيم ربح الوقف بين الورثة .

وهناك سبب آخر يتعلق بزيادة الأوقاف فى مطلع القرن العشرين هو دخول الاراضى الحراجية فى نهاية القرن التاسع عشر إلى دائرة الأوقاف بعد استقرار حق الملكية عليها ونحوه بعض أصحاب الملكيات الحراجية لوقفها فى مواجهة عوامل التفتت بالإرث^(١)

Baer, G. History of Land ownership in modern (١)
Egypt, p 150.

(ج) ظهور الملكيات المتوسطة :

يمكن أن نحدد مجموعة عوامل وراء نشأة للملكيات المتوسطة ارتبطت بدرجة أو بأخرى بنهاة للملكيات الكبيرة وأول هذه العوامل هو تدهور بعض الملكيات الكبيرة فلم يكن قيام الملكيات الكبيرة واطراد نموها يعني أن هذه الملكيات ظلت لدى نفس الأسر أو استمرت لدى نفس الأشخاص الذين تكوأت لديهم، فكثير من الملكيات الكبيرة قد اختفت بفعل للاصادة مثل ملكية اسماعيل صديق التي صودرت بعد مقتله والبالغ مساحتها ٣٠ ألف فدان وملكية ضباط الثورة المرابية التي صودرت عقب الثورة^(١) أو بفعل البيع لتسالم في قيام أو نمو ملكيات أخرى وأبرز نموذجين على ذلك ملكية حلیم باشا ابن محمد علي التي بلغت في بداية عهد اسماعيل ٤١٤٨٨ فداناً من الأراضي المشورية واشتراها الحديوي لإسماعيل بتسليم في ١٩ محرم سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠)^(٢) وملكية أخيه مصطفى فاضل باشا البالغ مساحتها ٣٧٥٩٨ فداناً والتي اشتراها لإسماعيل أيضاً سنة ١٨٦٨ وسامت في النهاية في تكوين الدائرة السنية^(٣).

وهناك أمثلة كثيرة للملكيات اختفت لحساب ملكيات قائمة فلكية مصطفى باشا الذي كان محافظاً لكريت في عهد محمد علي والبالغ مساحتها ٣٠٠٠ فدان — بمديرية لنيا اشتراها حسين بك طبر رادة الذي كان محافظاً للبرلس في عهد محمد علي أيضاً بمحطة في ١١ ربيع أول سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) وأضيفت إل ملكيته البالغ مساحتها ١٠٠٠ فدان بالنميا لتكون في النهاية ملكية مساحتها ٤٠٠٠ فدان بمديرية

Ibid PP 26, 27.

(١)

(٢) دار المحفوظات ، تسيط ديواني بمساحة ٤٩٣ فدان وكسور باسم دولتلو عبد الحلیم باشا بنواحي بمديرية البعيرة في ٨ محرم سنة ١٢٨١ هـ رقم ٤٦٦٩ عين ٥٣ مخزن ١٨٠.

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيم لأباعد المشورية جزء ٥٧ من ٢٧ جاد أول

سنة ١٢٨٥ هـ رقم ١٢٨١ عين ١٦ مخزن ١٨ من ص ٩ - ١٢ .

المبايعة مضمومة النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١).

كذلك فإن هناك ملكيات اختلفت بفضائل الديون التي غرق فيها أصحابها مثل ملكية الهامى باشا التي بيعت عن آخرها بعد وفاته ووفاء لديونه (٢).

وفي نفس الوقت أدى تدهور بعض الملكيات الكبيرة إلى ظهور كثير من الملكيات للتوسعة وتحمل سجلات تقاسيط الاراضي المشورية بكثير من هذه الحالات فن أطيان محمد سهراب باشا التي منحت له بأمر من محمد علي سنة ١٢٥٠ باع مساحات منها من المهجم للتوسط مثل تلك التي اشتراها إبراهيم أغا وبلغت مساحتها ٤٠ فدانا (٣).

واشترى مصطفى الجوري التاجر بمصر سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) ٢٩ فدانا من أطيان محمد أفندي معاون صدك العقود بناحية كفر أباطه كما اشترى عامر الطحاوي من عرب الهنادى ٤٨ فدانا من أطيان للدور حسين أفندي القرمل في الشرقية (٤). كما اشترى عدد من الأقباط مساحات تقراوح بين ١٨ — ٥٠ فدانا في عهد

(١) سجل زمامات الأباديات والجنفاك القديمة لناية سنة ١٢٧٧ هـ ليلية ، رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ٢٩

— دفتر قيد تقاسيط الأباديات من ابيدي أول توت الواقع في ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٦ عين ٢٧ مخزن ١٨ ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) دفتر زمام ثاني الأطيان المشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٤٤ .

(٣) دفتر زمام قديم يبين مفادير الأطيان النم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديرية الوجه القبلي والبحري من سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) دار المخطوطات . دفتر قيد تقاسيط الأباديات والجنفاك جزء ٦٨ من قيودات توتى ١٥٨٧ في رقم ١٢٩٢ عين ١٦ مخزن ١٨ ص ١٦٩ ، ١٨٢ .

عباس من أطيان المدعو موسى شكرى بالمنيا (١) كذلك فإن تفتت الشرائع الدنيا من الملكيات الكسبية بفعل الإرث أدى إلى ظهور شريحة أخرى من الملكيات المتوسطة ويذكر بيير كثير من هذه الحالات (٢). ويحفل سجل تقسيم أطيان ذوى العائلات بمديرية الترية بنماذج كثيرة للملكيات كبيرة في الاراضى الخراجية تفتت خلال جيل أو جيلين إلى كثيراً من الملكيات للمتوسطة ويمكن أن نأخذ نموذجاً واحداً هو عائلة زلول التي ينحدر منها سعد زلول. ففى نهاية عصر عباس كانت هذه الأسرة تضع يدها على ٢٣٠ فدانا من أطيان ناحية ابيانة الخراجية .

ومع بداية حكم اسماعيل كانت ملكية جميع أفراد هذه الأسرة نقل عن ٥٠ فدانا باستثناء ملكية عبده زلول التي بلغت ٩٨ فدانا والسبب هو أن هذه المساحة وزعت بين واحد وعشرين فرداً من الورثة بين ذكور وإناث خلال الفترة من نهاية عصر عباس وبداية اسماعيل (٣).

وفي نفس الوقت فإن العوامل التي ساهمت في تكوّن الملكيات الكبيرة أدت بدورها إلى قيام هذا النوع من الملكيات ثمة مساحات من الحجم المتوسط (٥٠ - ٥٠٠ فدانا) أعطيت لمزارع الموظفين أو الأتباع في عصر محمد علي وتحفل سجلات التقاسيط بعشرات الحالات من هذا النوع (٤). وعلى سبيل المثال حصلت مجموعة

(١) دار المحفوظات ، كشف بيان الأباديات المنقذة باسم المذكورين بنواحي بولاية المنيا وبني مزار ، ٩ رمضان سنة ١٢٦٨ هـ ، بدون رقم

(٢) Baer G. Op Cit: P 26.

(٣)

(٤) دار المحفوظات ، سجل تقسيم أطيان ذوى العائلات بمديرية الترية سنة ١٢٧٦ هـ

ورقم ٢٦٠٤٥ عين ٢٠٠ مخزن ٣٠ ، ص ٢٠

(٤) دفتر قيودات تقاسيط رزق من ١٧ محرم سنة ١٢٥٢ هـ لاية ١٥ رمضان سنة ١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٥ عين ٢٧ مخزن ١٨ وهو على سبيل المثال، ويمكن مراجعة مجموعة سجلات التقاسيط بدار المحفوظات وهي تستمر بأرقام متصلة حتى رقم ٣٦٩٨ عين ٢٧ مخزن ١٨ وعددها ١٣ سجل تنطق الفترة من ٢٧ القعدة سنة ١٢٥٢ حتى ١٧ جاد أول سنة ١٢٦٥ هـ (مارس سنة ١٨٤٧ إلى أبريل سنة ١٨٤٩) .

من الأقباط العاملين في بعض الوظائف كل مساحة ٥٠ فداناً لكل منهم سنة ١٢٥٢
(١٨٢٧/٣٦) (١).

كما أعطيت منح أخرى من هذا الحجم في عهد عباس إلى عدد من غلمانه
وغيرهم (٢) واستمرت هذه الظاهرة خلال عهد سعيد وعلى سبيل المثال منح سعيد
ثلاثاً وعشرين جارية من جواري بيدك هانم إحدى زوجات محمد علي ٥٧٥
فداناً بمديرية المنيا بواقع ٢٥ اكل منهن بأمر عال صدر سنة ١٢٧٨ (٦١ /
١٨٦٢) (٣).

وعندما صدرت لائحة المعاشات في نهاية عهد سعيد حصل صفار الموظفين
على مساحات من الحجم المتوسط فن بين ٤١٢ من المسكرين حصلوا على معاشات
كان من بينهم ٢٢٢ شخصاً لم ترد المساحة التي أعطيت للواحد منهم كل ٥٠ فداناً (٤)
كذلك فقد منحت مساحات من الحجم المتوسط لعدد قبائل البدو ومشايخ فرقوم
في اطار خطة ترطينهم ففى الأمر الصادر بهذا الشأن في ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٦
أعطى لكل شيخ فرقة فداناً من كل شخص من أفراد فرقة كما نص على إعطاء عدد
التبائل مساحة تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ فدان حسب تعداد قبيلة كل منهم ويقول
خانكي أن مساحة الأتليان التي أعطيت للبدو يقتضى هذا القرار بلفظ ٢٥ ألف

-
- (١) دفتر زمر تديم ببيان الأتليان التمس بها على ذوات كرام وخلائهم بمديرية الوجه
الجبلي والوجه البحري من سنة ١٢٤٢ رقم ١٣٤١ عين ١٧ عزن ١٨ .
- (٢) دفتر أرقام الأجداد والمهور المطلى بمدة الرحموم عباس باشا والى مصر كان
سنة ١٢٦٥ ، رقم ٤٣٨٩ عين ٤٩ عزن ١٨ .
- (٣) دار المحفوظات ، دافز قوائم تحديد أتليان مطبية إلى مذكورين حرمات من اتباع
بيدك هانم رقم ٣٧٣٧ مسلسل حموي / ٩ حفظ نومي / عزن ١ ترك
- (٤) دفتر قيد زمام الأتليان المطبية وزلة هلا مال لمذكورين أرباب معاشات جزء ثلاث
زمر تديم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ عزن ١٨ .

من أطيان الشرقية بما في ذلك الذي أعطى لأفراد القبائل بواقع فدانيين لكل أسرة لا يزيد تعدادها على خمسة أفراد (١).

وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧ صدر أمر عال آخر بإعطاء أطيان من أملاك الحكومة من المتروك والمستبعدات لمساكر والأزراك المعروفين « بالباشبورق » الذين انفصلوا من خدمة الحكومة ليزرعوها ويتمشوا منها على أن يعطى الفحص المزوج وله ذرية ثلاثين فدانا والمزوج وليس له ذرية عشرين فدانا وغير المزوج عشرة أفدنة على أن يعين على كل جماعة منهم شيخ باسم مختار يمن أعطوا ثلاثين فدانا ويعطى له عشرون فدانا أخرى مقابل خدمته .

وفي ١٥ يونيو سنة ١٨٦٨ صدر قرار المجلس المحصر صي بالتصريح بإعطاء أطيان لمن يريد من مرتوق الحكومة الذين لم يحصلوا على معاشات بسبب قصر مدة خدمتهم . بنفس الشروط السابقة ولم يكن مسموح لهذه الفئات الثلاث بالتصرف في هذه الأراضي (٢) . وفي ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ صدر أمر عال بمنح حقوق الملكية الكاملة لهذه الفئات على أراضيها (٣) غير أن القطار الأكبر من هذه الملكيات تكون عن طريق مسموح المشايخ ومسموح المصطبة حين منح مشايخ القرى وبعض الأعيان نسبة ٥ و ٤ / من مجموع الأراضي المزروعة في كل قرية ولما كانت القرية الواحدة يتقاسمها أكثر من شيخ فقد تكونت لدى هؤلاء مساحات من الحجم المتوسط ثم أعطاهم سعيد حقا ثابتة على هذه الأراضي بأمر في ٥ من ذي القعدة سنة ١٣٧٤ (١٨٥٨) (٤) .

(١) هزبر خانكي ، المصدر السابق ، ص ٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ - الوثائق عدد ٢٧ يوليو

سنة ١٨٦٨ .

(٣) مجموع فوائدهم ولوائح الأحوال المترتبة ، ص ٨٧ - نس هذا الأمر ص ٣٠٠ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

كذلك فإن أعدادا غير قليلة من الفلاحين استطاعوا التمسك بأراضيهم رغم كل الضغوط في القرن التاسع عشر واستطاع بعضهم أن يضيف إلى أراضيهم مساحات أخرى عن طريق مشتريات الأراضي من الميرى وهناك أمثلة كثيرة على ذلك ففي تقسيط مؤرخ ١٦ جماد الأول سنة ١٢٨٠ (أكتوبر سنة ١٨٦٣) اشترى المدصر أبو النجاسميد من أهالي ناحية المالحمة بالدقهلية عشرة أفدنة من أراضي الميرى بالناحية المذكورة واشترى علي شومان من أهالي سلامون القهاش ١١ رده فدان من أطيان الميرى بناحية كرم بني مراش بالدقهلية (١) واشترى حنا ميخائيل من أهالي فيدوين بالقبورم ١٢ فدانا من أطيان الميرى بناحية الحارب بالقبورم سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣/٦٢) واشترى مصطفى محسن - شيش من أهالي زفته مشتول بحمة أفدنة رثلتين من أطيان الميرى بالناحية المذكورة بنفس العام واشترى هشامى درويش من أهالي ناحية بيت الشيخ ٢٦ فدانا من أطيان الميرى بالناحية المذكورة. وتحفل سجلات التقاسيط بأكثر من هذا النوع (٢)

وهناك معتربات أخرى تمت من المساحات ذات الحجم المتوسط خلال مبيعات أراضي هوميين والدايرة السنية وبعض هذه المساحات ذهبت لناصر من سكان المدن سراة أو كانوا من صغار التجار أو من أصحاب المهن الحرة (٣) وهكذا ساهمت

(١) دار المحفوظات دفتر قيد التقاسيط الثورية سنة ١٢٨٠ هـ ج ٣٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ عزن ١٨ ص ٨٣ .

(٢) دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٨٩ هـ رقم ١٢٥١ عين ١٥ عزن ١٨ ص ١٨٤ .

(٣) دار الوثائق ص ٢ / ١٥٣ / ٢٢ دفتر قيد تقاسيط الأبعاد الثورية من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ١٦٣ .

— دفتر قيد التقاسيط الثورية سنة ١٢٨٠ هـ ج ٣٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ عزن ١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ .
أنتظر أيضاً ملحق رقم ٦ مبيعات الدايرة السنية .

عوامل قيام الملكيات الكبيرة في ظهور هذا النوع من الملكيات الذي أصبح حقيقة ملموسة في نهاية القرن التاسع عشر حين بلغت مساحات الملكيات المتوسطة (٥٠ - ٥٠٠ فداناً) ١٧٧١٩٠٠ فدان سنة ١٨٩٦ تثنى ٢٧٧٠٪ من إجمال المساحة المزروعة في مصر غير أنها ما لبثت أن انخفضت في العشرين سنة التالية حيث بلغت ١٦٣٨٩٠٠ فدان سنة ١٩١٤ تثنى ٣٠٪ من المساحة المزروعة في مصر (٣) . ويمكن تفسير نقص الملكيات المتوسطة خلال هذه الفترة على ضوء الحقائق الآتية .

١ - أن الفرائح الدنيا من هذه الملكيات قد زادت مساحتها عن طريق حشريات الاراضى من الدائرة السنية والدومين .

٢ - أن الشرائح الدنيا (٥ - ١٠ أفدنة) من هذه الملكيات وهى اقرب الى قطاع الملكيات الصغيرة قد انضمت لقطاع الملكيات الصغيرة بمد أن تفتت بفعل الإرث إلى ملكيات أصغر .

٣ - أن بعض الشرائح الدنيا من هذه الملكيات قد انزعجت من أصحابها بفعل الديون أو بفعل متأخرات الضرائب وإذا أخذنا مدبرية القرية مثلاً لو وجدنا بها كثيراً من حالات استغراق أصحاب هذه الملكيات في الديون .

ففى تقرير عن ناحية بيت الاشراف مؤرخ سنة ١٨٩٠ جاء فيه عن أحد مشايخها . أن أطبانه عشرة أفدنة مرهنة جميعاً لاثنتين خراجات وأن الديون المطلوبة منه نحو ٤٠٠ جنيه وهو دين يستغرق أطبانه جميعاً وهناك حالات

أخرى كثيرة يسجلها سجل قيد المدد والمشايخ عن مديرية الغربية خلال تلك الفترة (١).

ولقد ترتب على قيام الملكيات الكبيرة أيضاً تدهور واضح في الملكيات الصغيرة للملوك الفلاحين (٢). وكان طبعاً أن تعكس هذه التغيرات التي حدثت في توزيع الملكية على خريطة القوى الاجتماعية في مصر خلال هذه الفترة.

(١) د. المصطفى ، دفتر بدمد والتاريخ بمديرية الغربية ، (١٨٩٥ - ١٨٩٤) ج ٦ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ صفحات ٩٦ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ .

(٢) سوف نتناول هنا النوع من الملكيات عند الكلام عن الفلاحين في الفصل الرابع .

خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغيرات التي حدثت في توزيع الملكية

محمد عل يحدث تغيرا أساسيا في خريطة القوى الاجتماعية
التركيب الاجتماعي لكبار الملاك الزراعيين - أسره محمد عل -
كبار الموظفين البورجوازية المالية والتجارية من الأجانب
والمصريين - أغنيا، المندلمرين - أعيان الريف - مشايخ البدو -
النشاط الاقتصادي لكبار الملاك - التركيب الاجتماعي متوسطي
الملاك .

محمد على يحدث تغييراً أساسياً في خريطة القوى الاجتماعية

يرتبط تشكيل خريطة القوى الاجتماعية في القطاع الزراعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتغيرات التي أحدثها محمد على في البناء الاجتماعي وما ترتب عليها من إعادة توزيع الملكية في الفترة التالية.

فالتربة السلياً من المأتمين وهم كبار المستفيدين من الأراضي الزراعية قد صفت سواء في شكل ما حدث في مذبحة اقلية أو من خلال إسقاط نظام الالتزام وما ترتب على ذلك من تهريد المأتمين من مصادر ثروتهم وتلويهاين ريفليزيه ان طبقة ملاك الأراضي اقلية قد دمرت أو جردت من ملكيتها وتهد السيل لظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي ، (١)

ومن ناحية أخرى فان طلائع الطبقة الوسطى المبرية من التجار والحرفيين والصناع والدماء وهي الطبقة التي برز دورها في فترة الكفاح ضد انفرسين والفقرة التالية التي انتهت بتهيب محمد على والبا على مصر . هذه الطبقة نقلت ضربة قاصمة خلال حكم محمد على فقطاع التجار قد حذف من خلال نظام الاحتكار الذي قضى على فرص التجارة التي كانت متاحة من قبل .

كما أن قطاع المهن والحرفيين قد حذف بدوره من خلال نظام الصناعة الذي أقامه محمد على والذي حظرت بمقتضاها النشاط الخاص في بعض الصناعات .

أما الدماء فقد ضف مركزهم الاقتصادي خلال سقوط الالتزام والاستيلاء على الأوقاف الخيرية . وكان بعضهم مأتمين والبعض الآخر نظار أوقاف كما تلاشى دورهم السياسي بعد الصدام الذي عاينه محمد على مع السيد محمد مركرم .

وكان طبيعياً أن يتراجع دورهم في الحياة الاجتماعية من خلال الانجازات العلمانية وقيام الدولة الحديثة ونظام التعليم الجديد والبعثات التي أرسلها محمد علي لأوروبا والانفتاح على علوم الغرب (١).

وإن كان بعض العلماء في النصف الثاني من القرن الماضي كانت لديهم بعض الملكيات الكبيرة في الأراضي المشورية وخاصة أولئك الذين ظلوا على علاقة طيبة بالأسرة الحاكمة فالشيخ حسن الجرجاوي أحد مشايخ الأزهر في عهد عباس باشا حصل على منح الأبعادية هو وأخوته باغت مساحتها ١٠٩٦ فداناً بالمتوفية والغربية وقنا (٢).

ومع بداية عهد سعيد كان الشيخ محمد كون شيخ رواق المغاربة بالأزهر يملك ٧٠٠ فدان بنواحي المنيا والشيخ أحمد عبد الرزاق قاضي البهنسا كان يملك ٥٠٠ فدان من الأراضي المشورية بالمنيا أيضاً ، كما بلغ وقف الشيخ خليفة السكندري أحد علماء الأزهر ٤٥٧ فداناً بنواحي بني سريف (٣).

كما أن عدداً من أسر العلماء القديمة كان يضع يده على بعض الملكيات الكبيرة من الأراضي المشورية . فالشيخ محمد البكري تقيب الاشراف في عهد سعيد وحفيد الشيخ خليل البكري الذي كان يشغل نفس المنصب عقب رحيل الفرنسيين كان يملك ٥٢١ فداناً من الأراضي المشورية بنواحي قلوب والمتوفية والغربية (٤) . بينما بلغت أوقاف ابنه على الذي شغل نفس المنصب في عهد

(١) د. محمد أنيس و د. وجب حراز ، المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥

(٢) دفتر أرقام الأبعادية والعمور المطلق بمدة المرحوم عباس باشا والي مصر كان

رقم ٤٣٥٩ من ٤٩ محزن ١٨

(٣) دار العمود - سجل أول قديم من أطيان الأجداد والمبيع والمطلى ورقة

بلا مال ، عين ١١/٤٨ روزنامه ، ص ٥٨ ، ٥٩

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٧

إسماعيل ٦٤٦ فدانا بالقرية والمنوفة (١) .

والشيخ محمد العباسي المهدي حفيد الشيخ المهدي الذي عين في نهاية عهد
محمّد علي (١٨٤٨) مفتيا للديار المصرية ثم شيخا للأزهر في عهد اسماعيل (٢) .
كان في بداية عهد اسماعيل . يملك ٤٦٢ فدانا بمديرتي الدقهلية والفيوم من
الأراضي المشورية (٣) .

بينما بلغت ملكية الشيخ محمود الجزايري مفتي بحاس طنطا في عهد اسماعيل
٢٠٥١ فدانا من الأراضي المشورية بمديرتي البحيرة والقرية (٤) .

وفي مطلع القرون العشرين اشترى بعض العلماء مساحات من أراضي الدائرة
السنية لمل أكبرها تلك التي اشترها الشيخ عبد الرحيم الدمرداش التي بلغت
٢٠١٤ فدانا من أطيان الدائرة بتفتيش الفشن في ٣١ مارس سنة ١٩٠٣ (٥)
وكان طيبي أن يحل محمد علي وأسرته وأتباعه محل الطبقة القديمة في الإدارة
والحكم والمناصب العسكرية العليا .

وفي نفس الوقت تدفقت عناصر كثيرة من الأجانب واليونانيين والأرمن
والسوريين واليهود حلف محل الطبقة الوسطى المصرية في النشاط التجاري
والاقتصادي .

(١) سجل الأطيان المشورية الخاصة بالأوقاف المنوفة من قبل مذكورين رقم ٤٣٦
عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٢) Baer G. Op Cit. P. 60

(٣) دتر زم تاني الأطيان المشورية المملوكة لأربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧
مخزن ١٨ ، ص ٣٢ .

(٤) سجل تاني تقديم من زمام أرباب الأجداد المشورية رقم ٤٣٠ عين ٤٧
مخزن ١٨ ص ٣٣ .

(٥) دار المحفوظات 14 P.Holo and Purchases D. S. No 96
Store 2 File 1374.

أما طبقة الفلاحين فقد انتقلت من الاستغلال غير للنظم في ظل النظام القديم إلى الاستغلال للنظم في ظل نظام محمد علي .

وهكذا بدأت تشكل ملامح خريطة جديدة أمرى الاجتماعية من خلال التغييرات التي أحدثها محمد علي ما لبثت أن استكملت ملامحها خلال التطورات اللاحقة .

فالتبقة العليا التي تكروفت إلى جانب أسرة محمد علي من الأتراك والأشراكسة وبقايا للمهاجرين والأرمن واحتلت مناصب الجيش والإدارة تحولت بفعل العوامل التي سبق أن أدرنا إليها في الفصل السابق إلى كبار ملاك وظلت تتمتع بهذا الوضع حتى نهاية حكم اسماعيل حين أزاحتها عن موقع الصدارة شريحة اجتماعية جديدة من أغنياء المدن ابتداء من الثمانينات من القرن الماضي ضمت بدورها من الأجانب وللمصريين إلى جانب شريحة أخرى من أغنياء المدن المصريين معظمها من الأقباط .

وفي نفس الوقت فإن عدد ومشايخ القرى استطاعوا بدرجات متفاوتة أن يضعوا أيديهم على مساحات من الأراضي الزراعية وأصبحت الشريحة العليا منهم في عدد كبار للملاك بينما شكلت الشريحة الدنيا منهم فئة متوسطة الملاك والتي ضمت بدورها عناصر أخرى من بورجوازية المدن الصاعدة من الموظفين ورجال التجار وأصحاب المهن الحرة .

وفي النهاية فإن عملية استقرار البدو كانت مصحوبة بتكيز جزء كبير من الأراضي التي منحها لقبائل في أيدي مشايخ البدو .

بينما كان الفلاحون في خريطة أمرى الاجتماعية يزدادون نعاة خلال عملية افقار منظمة شارك فيها كل الفئات السابقة وانتهت بانتزاع جزء كبير من أراضيهم .

التركيب الاجتماعي لكبار الملاك الزراعيين

من الصعب القول أنه يوجد ملاك كبار وملاك متوسطون وأن هناك فاصلا بين كبار الملاك ومتوسطاتهم فالحقيقة هي أننا أمام طبقة واحدة من الملاك الزراعيين نشأت خلال عوائل وظروف تاريخية واحدة وإن كان من الممكن أن نميز بداخلها بين شريحتين - بنائيتين هل أساس حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض ، وكلا المقياسين معرض للنقد .

فن حيث المساحة قد تغطي مزرعة مساحتها ٥٠ فداناً دخلاً يعادل دخل مزرعة مساحتها ١٠٠ فدان وهنا تدخل عوائل أخرى غير مساحة الأرض في تحديد حجم الإنتاج منها خصوبة الأرض وأسلوب الاستغلال الزراعي القائم والمقياس الثامن وهو نوع الاستغلال القائم. فإنا أمام طبقة من الملاك الزراعيين تحتاج بدرجة أو بأخرى إلى عمل الفلاحين في مزارعها سواء تم ذلك عن طريق تأجير الأرض أو عن طريق زراعتها بالشاركة نظير قدر من المحصول أو المحصول على عمال زراعة مقابل أجر يومية .

والاختلاف في الاستغلال بين كبار الملاك ومتوسطتهم هو اختلاف في الدرجة وليس اختلافاً في النوع فتوسطوا الملاك يميلون مثلاً إلى زراعة أراضيهم بأنفسهم وتأجير عمال مقابل أجر يومية بينما يميل كبار الملاك إلى تأجير أراضيهم دفعة واحدة أو جزأة وهكذا .

وعلى هذا يمكن القول إن عملية التمييز بين كبار الملاك ومتوسطتهم وإن كانت حقيقة موجودة غير أنه من الصعب وضع حد معين من حيث حجم الملكية يهيم عنده كبار الملاك ليبدأ بمده متوسطهم ، وإن كانت المصادر المصرية قد

وضعت حجبا للكليات الكبيرة على أنها لا كثر من . هـ فدانا وهو الذى سوف
تهتدى به في هذه الدراسة إذا كان لا بد من التحديد .

والحقيقة البارزة في التركيب الاجتماعى لشريحة كبار الملاك أنها تكونت
أساساً من فئات اجتماعية تنتمى إلى طبقات المدن سواء أكانت البورجوازية
الإدارية التى تكونت حول أسرة محمد على واحتكرت لنفسها الوظائف الكبرى
في الجيش والإدارة أو أغنياء المدن من الأجانب والمنصرين الذين يمثلون
البورجوازية المالية والتجارية وإلى جانبهم أغنياء المدن من المصريين وهم
الفئات التى وضعت يدها على مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية ابتداء من
الثمانينات وحتى الفئات الاجتماعية الأخرى التى وضعت يدها على مساحات كبيرة
من الأراضى الزراعية من طبر سكان المدن وهم أهيان الربف ومشايخ البدو ،
رحل معظمهم في النهاية إلى المدن . وسوف نعرض لتركيب الاجتماعى لكبار
الملاك والتغيرات التى طرأت عليه من خلال هذه الحقيقة .

أسرة محمد علي

من المؤكد أن أفراد أسرة محمد علي كانوا يمثلون أكبر فئات ملاك الأراضي الزراعية في مصر طوال فترة وجود هذه الأسرة وبخاصة الفرع الحاكم منها فالحدوي وأسرته كانوا دائماً يملكون أكبر الممتلكات. فمحمد علي بلغت ملكيته هو وأسرته في أواخر عهده ٢٨٦, ٢٣٤ فدانا من الجفالك (١). بالإضافة إلى عهد أبنته التي بلغت ٧٦٢, ٣٢٧ فدانا بديربات الشرقية والغربية والدة هبلية والفيوم (٢).

وبذلك يكون إجمالي الأراضي التي تحولت إلى جفالك وعهد لمحمد علي وأسرته في أواخر عهده تبلغ ٠٤٨, ٦٦٣ فدانا (٣). بخلاف الأبعاديات والرزق التي خصصت للصرف على المأجد والأضرحة في المناطق التي تحولت إلى جفالك والتي استجذبت من التفاضيل كما سبق أن أمرنا.

وقد رأينا كيف استطاع إبراهيم باشا خلال فترة حكمه القصيرة أن يتروح

(١) كشوف بحد جفالك الأندنة.

(٢) ج ٧/١٦/٦ ، وحدة ديوان الجفالك اربي ، لائحة تخبتر عموم الشفالك والهد ، ص ١٢ .

(٣) بيان بجمع من الصدرين السابقين - يورد بيير رقيب للأراضي التي تحولت إلى جفالك وعهد في أواخر أيام محمد علي الأول هو ٦٧٧٠٠٠ فدانا وهو مأخوذ من أوراق يوسف حكيميان والثاني وهو ٦٦٤٠٠٠ فدانا وهو مأخوذ من الوثائق البريطانية . وكلاهما لا يختلف كثيراً عن الرقم الذي وصلت إليه من خلال الوثائق المصرية . أنظر :

لابنائه الثلاثة ٢٣,٩٧٨ فدانا من جنالك الشرقية والوجه القبلي (١) هذا إلى جانب ١٠٦١ فدانا كان قد منحها له والده بتقسيم في ١٥ شعبان سنة ١٢٤٩ (١٨٣٣) من أبعاد المحصن بالنزيرة بالإضافة إلى مساحة ٢٦ فدانا منحها بتقسيم في نهاية جماد الأول سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) من معمر ناحية الخيس بالشرقية (٢) وواصل أبناء إبراهيم تنمية ملكياتهم من بعده ففي نهاية سنة ١٨٦٥ في عهد اسماعيل بلغت ملكية مصطفى قاضل ٣٧,٥٨٩ فدانا من الأراضي المشورية بمديريات البحيرة والغربية والشرقية والقليوبية والفيوم والمنيا وقنا وإسنا كان الجزء الأكبر منها من اللبح والانعامة (٣). كما بلغت ملكية أحمد باشا رفعت سنة ١٢٩٦ (٧٨ - ١٨٧٩) في أواخر حكم اسماعيل ٢٥,١٤٠ فدانا من الأراضي المشورية بمديريات القليوبية والدقهلية والغربية والمنوفية والبحيرة والشرقية والمنيا وبني مزار وقنا وإسنا (٤).

وإذا تأهنا الأمراء الذين تولوا الحكم من أفراد أسرة محمد على نجد أن عباس باشا (١٨٤٨ - ١٨٥٤) الذي تول الحكم وهو ملك ١٣,٩٨٠ فدانا من أراضي الجنالك التي أعطيت له في نهاية عهد محمد على من أراضي الغربية والدقهلية بلغت ملكيته هو وأسرته في نهاية حكمه ٦٧,٢٠٥ أفدنة من الأراضي المشورية موزعة على أفراد أسرته منها:

— ٢٢٧٨٩ فدانا بمديريات الغربية والشرقية والدقهلية وبولاق والقليوبية كان

(١) دفتر كشوف بمدد جنالك الأمانة .

(٢) سجل أول قديم عن أطيان الأبعاد والبيع والمطى رزقة بلا مال عين ١١/٤٨ روزنامه ص ٢ .

(٣) دفتر قيد تقاسيم الأبعاد المشورية جزء ٥٧ من ٢٧ جماد الأول سنة ١٢٨٥ هـ رقم ١٢٨١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٩ - ١٢ .

(٤) خار المحفوظات ، سجل زمام أطيان الجنالك والأبعاد المشورية المرد بها تقاسيم ديوانية جزء ١٦ رقم ٤٣٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٠٧ .

يملكها عباس باشا نفسه و ١٠,٧٦٣ فداناً بمديرية البحيرة والمنوفية كان يملكها
إلهامى ابنه أما ابنه الآخر محمد صديق فكان يملك ٦٣٧٥ فداناً بمديرية القليوبية
وبن سريف وأسيوط بينما بلغت ملكية بنه قادن والدة عباس باشا ١٠,٢٧٨ فداناً
بمديرية القليوبية . كما بلغت أوقاف ماهوش قادن والدة إلهامى باشا ٥٠٠ فدان
بمديرية الشرقية (١) .

أما سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) فلم يكن يملك من الأقطان هند تولى
الحكم شيئاً يذكر فالأراضي التي منحت له كجفلك في عهد محمد علي بالقربية باع
جزءاً منها لأحمد باشا يكثر ومنح جزءاً آخر إلى بعض ألباعه وجواربه وحتى
الأقطان التي آلت إليه من والده باعها هي الأخرى .

ولم يبق معه من الأقطان التي كان يملكها أو التي آلت إليه سوى ٩٧٨ فداناً
هي بقايا جفلكة في مديرية الغربية (٢) .

وفي نهاية حكمه كان سعيد يملك ٦٦,٦٢٥ فداناً من الأراضي المشورية
إل جانب ١٠,١٩٤ فداناً كان يملكها ابنه محمد طرسون باشا (٣) بعد أن اشترى

(١) دفتر كشوف بعداد جفلك الأمدنة .

— دار الوثائق ، ج ١/١٩/٨ وحدة دار المحفوظات دفتر زمام الأقطان المشورية
رقم ١٣٤٣ ، عباس باشا وأسرته من ١٣٠ - ١٣٣ .

— دفتر زمام ثانی الأقطان المشورية للدولة لأربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧
مخزن ١٨ ، أسرة عباس باشا ، من ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٤ - سجل أملاك الجفلك والأبعاد
المشورية المهرر بها بتفاسيط ديوانية جزء أول من القنات والزجاج العامة رقم ٤٣١٩
عين ٤٧ مخزن ١٨ عباس باشا وأسرته من ١٩٢ - ١٩٥ أنظر أيضاً الجفلك
في الفصل السابق .

(٢) دفتر كشوف بعداد جفلك الأمدنة .

(٣) دفتر زمام ثانی الأقطان المشورية للدولة لأربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧
مخزن ١٨ ، من ٢٤ ، ٣٢ .

الجزء الأكبر من أطيان عباس باشا ومن بينها جنفك الوادي وأطيان أخيه محمد علي (الابن) إلى جانب المساحة التي استولى عليها لنفسه من معمر البحيرة والتي عرفت بجنفك الحزان (١).

وفي سنة ١٨٧٣ كان الباقي من ملكية سعيد باشا ٥٧,٠٧٧ فدانا موزعة على مدريات الجيزة والقنوم والمنيا وأسيوط والشرقية والغربية والدقهلية والقناوية هذا بالإضافة إلى الأوقاف التي أوقفها هو وزوجته (٢).

أما الحديدي اسماعيل فإن نموه للأرض فاق كل المدرد فلم يكن اسماعيل وأسرته يملك عند توليه الحكم سوى ١٥,٦٣٤ فدانا من الجفناك بمدريتي البحيرة والشرقية (٣) إلى جانب ١١٢١ فدانا من الأبعادات بالبحيرة والمنوفية (٤).

غير أن اسماعيل ما نأد يصل للسلطة حتى وضع يده على مساحة ٨٢,١٠٧ أفدنة وهي المساحة الباقية من أراضي الجفناك التي كان عباس باشا قد أعادها إلى أراضي المبزي بالمدريات ووزعها اسماعيل على أفراد أسرته (٥).

وهكذا كانت البداية في توسيع اسماعيل للملكية وملكته أسرته وتمثل رجالات النفايظ بالمساحات التي استولى عليها الحديدي لنفسه ولأسرته .

(١) ج ١/١٩/٨ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام لأطيان المشوية رقم ١٣٤٣ ص ١٣٩ - ١٤٢ ، ٢٦٣ .

(٢) دار المحفوظات سجل ١٣ لديم زمام الأبعاديات المشوية بالزمام رقم ٤٣٣١ عين ٤٨ عزن ١٨ ، ص ٢٧٨ .

(٣) دفتر زمام ثاني الأطيان المشوية للملكة لأربابها بنفايظ رقم ١٣٤٢ عين ١٧ عزن ١٨ ، ص ٣٣ .

(٤) سجل أول قديم من أطيان الأبعاديات والبيع والمعلى وزلة بلا مال ، عين ١٩/٤٨ ووزناجة ، ص ٢ .

(٥) كشف بحد جفناك الأندنة .

ومن بين الأوامر التي صدرت في هذه الفترة المبكرة أمر أصدره اسماعيل في ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) بإضافة مساحة ٦٨,٨٨٠ فدانا من أبعاديات الغربية إلى أملاك والده وخشيار هانم، وصدرت بها تقاسيط باسمها (١)

وتصور المصادر شره اسماعيل الأرض وأماله في انتزاعها فيذكر «الفريد بلنت» أن طريقة اسماعيل في اغتصاب الأرض كانت الإرهاب والضغط إلى أن تصبح الأرض التي يريد اغتصابها عبئاً على أصحابها وتضييق في وجودهم المسالك فيضطرون إلى التخلص منها بأثمان زهيدة، (٢) . ويوضح «لاندر» كيف أن الجفاف كان الجزء الذي يواجهه الذين يرفضون بيع أراضيهم لاسماعيل (٣) . وعلى هذا فلم يمس وقف طويل حتى كان الحدبوى اسماعيل قد وضع يده على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في مصر فلم يكفد يتنسى شهر القعدة سنة ١٢٨٦ (طوبى سنة ١٥٨٥ - ١٨٧٠) حتى كانت أملاك الحدبوى اسماعيل وأفراد أسرته قد شملت ٦٩٧,٣٤٦ فدانا بالوجهين القبلي والبحري منها ٥٨٥,٩٤٥ فدانا من الأراضي المعشورة والباقي وقدره ١١١,٤٠٠ فدان من الأراضي الحرجية تضمها ١٩ تنبيشاً وأمورية وزراعة (٤) .

ومع نهاية حكم اسماعيل كانت ملكيته وملكية أسرته تزيد على المليون فدان فإلى جانب الأراضي التي رهنها من أملاكه وأملاك أسرته والبالغ مساحتها

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأبعاد العشورية سنة ١٢٨١ هـ رقم ١٢٦٦ من ١٥ محزون ١٨ هـ من ٥٢ .

(٢) الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر ، مترجم ، القاهرة سنة ١٩٢٨ ، ص ١٧ .

(٣) Lands. S.D. : Bankers and Pathas, Harvard University (٣) 1968 , P, 190

(٤) دار الوثائق ، ج ٢٦/٢/٨ ، دفتر إجمال زمام الأقطان المراجية والعشورية بالهجرة السنية سنة ١٢٨٦ هـ ، ص ١ - ٤ .

١٨٦٠ فداناً تم تسجيلها الأراضي المشورية إلى أن هناك مساحة لا بأس بها قد بقيت لدى أفراد أسرة الخديوي اسماعيل . ويوضح الجدول الآتي مساحة الأراضي المشورية المتنازل عنها والباقية وجملة المساحة التي كانت مملوكة أصلاً لبعض أفراد أسرة الخديوي اسماعيل في بداية سنة ١٢٩٦ (١٨٧٨) (١) .

ومع بداية حكم توليق كانت جملة الأراضي المشورية المتبقية في أيدي أفراد أسرة الخديوي اسماعيل ومن بينهم ثلاثة من جواريه تبلغ مساحتها ١٤٧,٤٧٧ فداناً موزعة على الوجهين القبلي والبحري (٢) .

وعلى هذا فلو سلمنا بأن الخديوي اسماعيل لم يكن يملك سوى الاطيان التي رهنها إلى بيت روتشيلد سنة ١٨٧٧ وهي اطيان الدائرة الدنية واطيان الدائرة الخاصة البالغ مساحتهما كما جاءت في عقود الرهن ١٣١,٤٨٥ فداناً فإن إجمالي للمساحة التي كانت مملوكة للخديوي اسماعيل وأسرته مع نهاية حكمه تبلغ ١,٠٥٨,٣٣٧ (٣) فداناً . وهي تمثل نسبة ٢٢,٣٪ تقريباً من مجموع الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ٤,٧٣٤,٤٨٧ فداناً سنة ١٨٧٧ (٤) هنا بخلاف الأوقاف

(١) دار المحفوظات ، سجل زمام اطيان الجناك والاباعد المشورية المخر بها تاسيط ج ١٦ رقم ٤٣٢٤ عين ٤٨ غزن ١٨ صفحات ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) سجل أول الاطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه القبلي ، رقم ٤٣٤٥ عين ٤٨ غزن ١٨ س ٣٠ - ٣٤ - سجل أول الاطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحري رقم ٤٣٣٧ عين ٤٨ غزن ١٨ س ٣٥ وما بعدها .

(٣) ويلاحظ هنا اتصال الاطيان المشورية بالوجه القبلي في سجل منفصل وكذلك الوجه البحري وذلك ابتداء من عهد توليق وهذا للبيان بجمع من السجلين .

(٤) جاء في تقرير دائرة الدنية سنة ١٨٨٠ أن مساحتها كانت تبلغ ١٨٠٣٠٠٠ فداناً إلى جانب ٥٨٢٢ فداناً يذكر التقرير انها بيعت في سنة ١٨٨٠ وهذا يعني أن ملكية الخديوي كانت تزيد - على الأقل - بمساحة ٢٣٧٠٩ فداناً عن المساحة الواردة بقعود الرهن وعلى هذا فإن جملة المساحة المملوكة للخديوي اسماعيل تزيد عن المساحة التي

الاسم	المساحة للمزرعة قبل التنازل	المساحة للتنازل منها	المساحة المتبقية	اللميريات التي بقيت بها الاطيان
عقيليار حاتم (أم للتنديرى)	١٣١٣١٧	١٠١١٠٢	٣٤٠٥	الغربية والجزيرة ورضى سوييف والذبا وأسيوط والقبورية والقبورم
محمد توفيق باشا	٢٠٨٩٩	٨٦٤١	١٢٢٥٨	
حسن باشا ووالدته	٤٩١٥٩	١٩٨٩٥	٢٩٢٦٣	
ابراهيم باشا	٢٥٠٩٥	٢٠٠٦٧	١٥٠٠٤	الغربية والذبا
فاطمة حاتم	٥٠١٨٨	٢٤١٤٨	٢٦٠٤٠	الغربية والقبورية والذبا . والذبا .
جناب: ار حاتم (زوجة للتنديرى)	٢٥٦٠٠	٢٥٤٦١	١٣٩	الغربية والجزيرة

وخلال عهد اسماعيل تلتقت ملكيات بعض أفراد أسرة محمد علي ما لا يقل عن ١٣٦,٨٩٣ فدانا ذهبت إلى ٢٣ فرداً من أعضاء هذه الأسرة^(١) وثمة شخصان آخران يمكن اعتبارهما ضمن أفراد أسرة محمد علي هما ابراهيم باشا يكن واحمد باشا يكن أبناء أخت محمد علي والاول تولى عدة مناصب في عهد محمد علي^(٢).

ومنح في عهد محمد علي ٩٩٦١ فدانا كجناك بمديرية الغربية ضمن الجناك التي حددتها محمد علي لأفراد أسرته - كما سبق أن أشرنا^(٣) ثم منحت أسرته ١٠٠٠ فدان من أبعادية الغربية في عهد محمد علي^(٤).

وفي نهاية سنة ١٢٩٠ (نهاية سنة ١٨٧٣) كانت أسرة ابراهيم باشا يكن تملك ١١,٤٥٦ فدانا من الأراضي المشورية موزعة على مديريات الغربية والبحيرة والقليوبية^(٥) وفي عهد توفيق انخفضت هذه المساحة إلى ٨٥٠٧ أفدنة كانت موزعة على تسعة أفراد من أسرته^(٦).

= ذكرتها بهذا القدر ولم أجد ذلك تصيراً سوى الأثر أن مساحات جديده قد أضيفت إلى مساحة الدائرة السنية من خلال قانون التصفية ولم نشر إليها المصادر .

(١) فيديريكو ميتشي ، المرجع السابق ص ١٢٣ .

(٢) Baor G, Op Cit, P. 41

(٣) حول جناك إبراهيم باشا يكن . انظر الفصل السابق ، الجناك .

(٤) دفتر ايد الاميان انضم بها من جنتسكن محمد علي باشا وعباس باشا لذكورين رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركي .

(٥) دفتر مربوط زمام الابدائيات والجناك المهرر بها تأسست لثانية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ وجه بحري .

(٦) سجل أول الاميان المشورية تفاق اربابها بالوجه البحري رقم ٤٣٤٧ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٥ ، ٦٨ ، ٦٩ .

أما أحمد باشا يكن الذى عمل ناظراً للجهادية في عهد محمد على وقائداً لجيش
الحجاز سنة ١٨٣٢ فقد منحه محمد على ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات بعض التواحي
بمديرية بنى سويف و ٢٣ فداناً من أراضى للممور بالقليوبية وذلك بأمر
في ٢٠ القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤)^(١) . ثم منحه عباس باشا ١١,٢٣٦ فداناً
من جفالك الدقهلية وذلك بأمر في ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٦٨ (يناير سنة ١٨٥٢)
ومن بين هذه المساحة ١٢٣٨ فداناً حدائق ، منطفة شبرا هور . وفي ٢٥ جمادى
الأخرى سنة ١٢٧٠ (١٨٥٤) اشترى أحمد باشا يكن ٥٩١٩ فداناً من جفالك
سعيد باشا بالغربية^(٢) ثم منح أولاد أحمد باشا يكن ٦٠٠٠ فدان في نهاية
عهد سعيد بتسيط في ٢ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) من أبعاديات البحيرة^(٣) .
وأسم اسماعيل باشا على أسرة أحمد باشا يكن ٤١٣٦ فداناً بتسيطين
في سنة ١٢٨٦ (١٨٦٩)^(٤) . وفي سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣) بلغت ملكية أسرة
أحمد باشا يكن ٢٣٥٧٨ فداناً من الأراضى المشورية ، وزعة على مديريات
الدقهلية والغربية والقليوبية وبنى سويف^(٥) .

(١) سجل زمام الأبعاديات والجفالك القديمة لتاية سنة ١٢٧٧ هـ ولاية رقم ٤٣٥٥
عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١ .

(٢) كشوف حدود جفالك الاندنة ، من المساحة التى منحتها عباس باشا إل أحمد باشا
يكن ٩٩٩٧ فداناً أصلها جفالك يوسف باشا ثم اشتراها عباس باشا ومنحتها لأحمد باشا
يكن .

(٣) دفتر زمام ثاى الاطيان المشورية الملوكه لاربابها بتسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧
مخزن ١٨ ، ص ٣٦ .

(٤) ج ١/١٩/٨/ وحدة دار المحفوظات دفتر زمام الاطيان المشورية رقم ١٣٤٣ .
٢٤٥ ، ٢٣٢ .

(٥) دفتر مرابط زمام الاباديات والجفالك المهر بها بتسيط لتاية شهر الحجة سنة
١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، الوجهين القبلى والبحرى .

وفي عهد توفيق كانت هذه للملكية موزعة على أربعة عشر فرماً من أبنائه وبناته إلى جانب زوجته (١). وحتى نهاية عهد اسماعيل كان أفراد أسرة محمد على يملكون أكبر الملكيات هل الإطلاق في مصر. وعلى الرغم من أن جزءاً من أملاك هذه الأسرة قد عاد إلى الدولة في نهاية عهد اسماعيل فقد ظل معظم أفرادها وبالذات الفرع الحاكم يملكون أكبر الملكيات.

فمن ناحية صاد جزء من أملاك الدولة من إلى بعض أفراد أسرة الخديوي اسماعيل حين استبدل هؤلاء بمماشاتهم أطياناً وبلغت جملة الأراضى التى أعيدت إلى أسرة الخديوي اسماعيل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بمقتضى هذا الاستبدال ٣٩,٨٧٥ فداناً ومن بين الأفراد التى أعيدت لهم هذه الأطيان زوجات الخديوي اسماعيل الثلاث ومن أبنائه حسن باشا وحسين كامل وأحمد فؤاد وبلغ عدد الحالات المستبدلة ١٢ حالة كما بلغت قيمة للمعاشات التى تنازلوا عنها نظراً هذه الأطيان ١,٤٣٦,٠٠٠ جنيه (٢)، ويذكر جورجى زيدان أنه خص الخديوي اسماعيل وزوجاته الثلاث من هذه الأطيان ٢٢ الف فدان (٣).

ومن ناحية ثانية اشترى بعض أفراد أسرة محمد على في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مساحات من الهائرة السنية فحمد عبد الحليم الذى باع كل أملاكه إلى الخديوي اسماعيل صاد جزء من أطيان الهائرة إلى أبنائه. فبمقتضى عقد بيع في ١٤ ابريل سنة ١٨٩٧ اشترى كل من محمد على باشا حلیم و ابراهيم

(١) سجل أول الأطيان الشورية بالوجه البحرى رقم ٤٣٣٧ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٥٤ - ٦٢ - سجل أول الأطيان الشورية بالوجه النيل رقم ٤٣٤٥ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ٤٨ -

(٢) الوقائع المصرية عدد الاتنين ١٢ يناير سنة ١٨٩١ .

(٣) جورجى زيدان ، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، الجزء الاول ، القاهرة سنة ١٩٢٢ ، ص ١٣ .

باشا - حليم ١٢٨٨ فداانا بناحيق البرشا ودير البرشا بتفتيش الروضة بأسبوط
كما اشترت ابنة حليم باشا ، ناطلى هانم ، ١٨٨ فداانا من أطيان تفتيش أبا بالمنا
بمقد في ٢٣ مايو سنة ١٨٩٨ (١) واشترت المذكورة مع زوجها حسن باشا
رفق ٥٦٢ فداانا من تفتيش أبا بالمنا وذلك بمقد مؤرخ في ٣٠ مارس سنة
١٩٠٣ (٢) واشترت أختها أمينة حليم ٥٠٠ فداانا من أطيان تفتيش الروضة
بأسبوط بمقد في ٣ يونيو سنة ١٩٠٣ (٣) .

واشترى الامير محمد جميل باشا بن طو-ون (حفيد سعيد باشا) ٣١٣٠ فداانا
من أطيان الحمايرة بتفتيش أرمنت بمقد مؤرخ أول مايو سنة ١٩٠٥ (٤) .

واشترى أيضا عدلى يكن - حفيد ابراهيم باشا يكن - هو وزوجته شريفة
هانم ابنة على باشا شريف ٧٣٦ فداانا من أطيان بنى مزار بتفتيش عطى بالمنا
في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٣ (٥)

ذلك فقد اشترى محمد بك حسنى يكن ١٤٤٥ فداانا من تفتيش أبو فرغاص
وذلك بمقد مؤرخ ٣ يونيو سنة ١٩٠٣ (٦) .

(١) دار المحفوظات , No 90 Daira Sania Purchases and Sales
P. Hole 13 Store 2, Files No 1109, 1083

(٢) دار المحفوظات P. No 101, D. S. Purchases and Sales,
Hole 12 store 2 File No 829

(٣) دار المحفوظات P. No 73, D.S. Purchases and Sales,
Hole 12 Store 2, File 329

(٤) دار المحفوظات P. No 84, D. S. Purchases and Sales
Hole 13 Store 2 File 967

(٥) دار المحفوظات P. No 101 D. S. Purchases and Sales,
Hole 14 Store 2, File 1945

(٦) دار المحفوظات P. No 73 D. S. purchases and Sales
Hole 12 Store 2, File 828

ومن ناحية أخرى اشترى عباس حلى الثاني ٣٠٠٠ فدانا من أطيان بتفتيش
القصاص التابع لأراضي الدومين (١). كما اشترى الأمير حسين كامل الذي أصبح
سلطانا ٣١٦٩ فدانا من أطيان الدومين بتفتيش مسير في ٦ مارس سنة ١٩٠٠ (٢)

وهكذا عالج جزء لا بأس به من أملاك الدائرة السنية والدومين إلى بعض
أفراد أسرة محمد علي مرة أخرى التي ظل أفرادها يملكون مساحات كبيرة
ويكونون جزءا من الشريحة العليا لكبار الملاك حتى الحرب العالمية الأولى.

والى جانب أسرة محمد علي كبار وملاك أصبحت مجموعة كبار الموظفين
الذين استعان بهم محمد علي وخلفاؤه بدرهم من كبار الملاك.

Baer G op cit p 133

(١)

Rapport des Domines 1900 p. 102.

(٢)

كبار الموظفين

يمثل كبار الموظفين الشريفة الاجتماعية التالية لأسرة محمد علي ككبار ملاك في الفترة من نهاية حكمه حتى الثورة العرابية . وقد ضمت هذه الشريفة عناصر من الأتراك والنشراكسة والأرمن وغيرهم وهم الذين احتلوا المناصب العليا في الجيش والإدارة في عهد محمد علي وخلفائه وبأني على رأس هذه الشريفة مجموعات الأتراك الذين استعان بهم محمد علي في تأسيس دولته ومن أبرز هذه العناصر محمد شريف باشا المولود في مدينة قوتة مسقط رأس محمد علي والذي عمل نائبا وكنخداه ، ثم محمد علي ثم هين ساكيا على الشام ١٨٣٢ ثم ناظرأ للبالية وفي السنة الأولى من حكم عباس شغل منصب و الكنخداه ، مرة أخرى (١) .

وكان محمد شريف باشا من أوائل الأفراد الذين منحهم محمد علي أرضاً في أمر بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٤٤ (١٨٢٩) ، منحه محمد علي ٥٨ فداناً من معمور منيل الروضة بولاية الجيزة ثم منحه محمد علي ١٠٠ فدان أخرى من معمور منية السيرج بأمر في ١٥ شوال سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) ثم منحه محمد علي ٢٠٠٠ فدان بعد ذلك من أبعاديات نواحي الزراعة وجرينة وغيرها وكانت تابعة لمديرية أسيوط بأمر في شوال سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) (٢) . ثم منح في عهد عباس

(١) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

— أمين سامي ، تلوق النيل وعصر محمد علي ، القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٢٠٨ .

— « د تلوق النيل وعصر عباس حلمي باشا الأول وعهد سيد باشا ، ص ١١ .

(٢) سجل زمامات الأبعاديات والمفالك القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـ لابلية رقم ٤٣٥٥

هين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ٩ .

١١,٦٧٥ فداناً من أطيان الجفالك بالغريرة بأمر في ١٤ جماد الأول سنة ١٢٦٩ هـ (١). كما منح أبناء الأربعة هل ومصطفى وخليل وعثمان مساحة ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلي بواقع ٥٠٠ لكل منهم (٢). ثم منحه سعيد باشا ١٠٠٠ فدان من أبعادية بسندبة بالغريرة (٣). وفي عهد اسماعيل بلغت ملكية أسرة محمد شريف باشا ٢١,٩٢٨ فداناً من الأراضي العشورية وحدها موزعة على مديريات الغريرة والقلوبية والنيا وبنى سويف وأسيوط وجرجا والجيزة (٤).

وأحد باشا للانسكى التركى لالولد الذى عمل وكيلا للجهادية ثم مديراً لمصر الوسطى سنة ١٨٤٠ ثم حاكماً للسودان سنة ١٨٤٥ (٥) منحه محمد على ١٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلي بأمر في رمضان سنة ١٢٥٣ (١٨٣٧) (٦). ثم منحه عباس باشا ١٠٥٣ فداناً منها ٢٥٣ فداناً من أطيان ناحية منشأة البكارى بمديرية الجيزة والباقي بالوجه القبلي كما منح ابنه على جلال ٣٢٨ فداناً من أبعاديات المحفلية.

(١) دفتر كتوف بحد جفالك الأندقة .

(٢) دفتر ارقام الأبعاد؛ . المنطى بمدة للمرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ محزن ١٨ .

(٣) سجل أول تقديم عن ااميان الأبعاد بالبيع والمطووزة بلامال بدون رقم عين ١١/٤٨ روزنامه ، ص ٦ .

سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ محزن ١٨ ، ص ١١٠ .

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك الأبعاد العشورية المهر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ محزن ١٨ ص ٢٤٣ .

Baer G. Op cit. P. 48. (٥)

(٦) دفتر زم قدم بالأطيان للتم بها هل ذوات كرام وخلالهم بمديريات الوجه القبلي والبحرى من إندى سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ محزن ١٨ .

وفي عهد الخديوي اسماعيل (١٨٧٤) كانت ملكية أحمد باشا السانكلي وابنه علي جلال الذي أصبح عضواً بمجلس الأحكام تباع ٣١١٩ فداناً من الأراضي المشورية وحدها بمديريات الدقيلية والبحيرة والحيزة وأسيوط ومن بين هذه الأقطان ٥٨ فداناً بمخيم الروضة (١).

وسليمان باشا الفرنسي الأصل الذي جاء إلى مصر عقب هزيمة نابليون وسام في تدريب جيوش محمد علي وعين بعد سنة ١٨٤٠ رئيساً عاماً للجيش المصري (٢) وتلقب الرئاسات برئيس رجال الجهادية منه محمد علي ١٥٠٠ فدان من أبعادات الغربية منها ١٠٠٠ فدان بناحية بلقاس بأمر في سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) (٣) إلى جانب ١٤ فداناً أرض فراغ أضيفت لمدينته بأرض فيني بمصر القديمة بتقسيم في ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٥٩ (٤) ومنحه عباس باشا ١٤٩٩ فداناً أخرى من أراضي المنوفية بأمر في سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) (٥) واشترى مساحات أخرى. وعند وفاته في نهاية عهد سعيد كانت مساحة الأراضي التي يمتلكها تباع ٦٤٩٩ فداناً من الأراضي المشورية وحدها منها ٢٢ فداناً بمصر القديمة بأرض فيني و ١٦٥٢ فداناً بقرية أبو غالب بمديرية الحيزة و ١٥٠٠ فدان

(١) - سجل زمام أملاك الجفالك والأبعاد المشورية المخر بها بتاسيط ديوانية جزء أول من القوائم وأرجال الذمة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٧٤ .

(٢) - جورجى زيدان ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٣) - ص/١/٥٦/٢ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تاسيط زمام أملاك الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ١٢ .

(٤) - دار المحفوظات ، دفتر قيد تاسيط رزق من ٢٩ شعبان سنة ١٢٥٨ هـ لتأية ١٠ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ ، رقم ٢٦٩٢ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٦ .

(٥) - ص/١/٥٦/٢ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تاسيط زمام أقطان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ١٢ .

جنابتي كفر دملاش وبلقاس بالغربية و ٢٠٠١ فدان بمديرية المنوفية بالإضافة
إلى ١٣٢٢ فداناً بالوجه القبلي (١) .

وحسين بك طبوزادة الألباني الأصل الذي جاء مع محمد علي وعمل محافظاً
لمنطقة البرلس - جد حمزة رشدي باشا - منحه محمد علي ١٠٠٠ فدان من أبعاديات
النياثم اشترى ٣٠٠٠ فداناً بانيا من أطبان مصطفي باشا محافظ كريت ومع نهاية
عصر محمد علي وخلال حكم عباس كانت ملكيته من أراضي الأبدية تبلغ ٤٠٠٠
فدان بمديرية النيا (٢) .

أما سمي باشا اللولود في بلاد الليرة والذي عمل نظراً للوقائع المصرية سنة
١٢٤٧ (١٨٣٢/٣١) ثم كبيراً لمعالي محمد علي (باشماون صاحب داوري)
ابتداءً من نهاية ١٢٤٧ (١٨٣٢) منحه محمد علي ٤٧٠ فداناً من أبعادية الشرقية بأمر
في ٣ محرم سنة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ثم ١٠٠ فدان من أراضي المهور بالغليوبية
في ٢٣ الحجة من نفس العام وفي ٩ أيار منحه محمد علي أيضاً ١٠٠٠ فدان
من أبعاديات المديرية الوسي . راجع صفا أبو جرج وغيرها بأمر في ١٩
رجب سنة ١٢٥١ (١٨٣٥) ثم منح محمد علي ابنه عبد العظيم صبحي بك
٦٨٨ فداناً من أبعادية المنصورة بأمر في أول شهر ذي الحجة سنة ١٢٥٢ (١٨٣٧)
ولم يكده يفتى عصر محمد علي حتى كان سمي باشا . يملك هو وأسرته ٢٧٨٤

(١) سجل أول قدم عن أطيان الأبعاديات والبيع والمطى رزقة بلا مال ، عين
١١/٤٨٠ ووزنائة ، ص ١٨ .

(٢) دفتر أرقام الأبعادية والمهور المطى بمدة المرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم
٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

- دفتر قيد تفاسيط الأبعاديات من اجدى ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢ رقم
٢٦٩٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

عن أصل حسين طبوزادة انظر ، ذكر مجاهد الاعلام العربية في المائة الرابعة عشر
المصرية (١٣٠١ إلى سنة ١٣٦٥) القاهرة سنة ١٩٤٩ ، الجزء الاول ، ص ٧٤ :

فدانا (١) . وهناك مجموعة أخرى تكونت ملكياتهم خلال حكم عباس بن الذين استعان بهم في فترة حكمه فأحمد باشا درة مانلى اللولود في تركيا والى شغل منصب ضابط المحروسة (أقرب إلى محافظ القاهرة) في الفترة من أول جمادى الآخرة سنة ١٢٦٥ (مارس سنة ١٨٤٩) حتى ٤ شوال سنة ١٢٦٨ (يوليو سنة ١٨٥٢) (٢) . منحه عباس باشا ١٠٠٠ فدان من أبعاديات مديرية الغربية (٣) وبانت ملكيته في عهد اسماعيل ٢١٨٦ فدانا من الأراضى المشورة بمديريات البحيرة والغربية والمنوفية (٤) وحسن باشا السالستولى الذى شغل منصب مدير هام الجهادية في أرائل - حكم عباس ثم جمع بين مناصب الكتختدا ورئيس مجلس الأحكام في أواخر حكم (٥) - حسن باشا ، هذا منح في أرائل عهد عباس ١٢٦٥ فدانا من أطيان ناحية لوقين بالبحيرة . بأمر في ٣ شعبان سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) (٦) . كما منح ٣٣٩ فدانا أخرى من ميمور الروضة والمنبيل وسافية مكى (٧) . ومع نهاية عهد اسماعيل وبداية عهد توفيق كان حسن باشا

-
- (١) سجل زمامات الأبعاديات والجفناك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هـ ، رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١ ، ١٥ .
- (٢) أمين سائى ، تقويم النيل وعصر عباس حلى باشا الأول وعهد سعيد باشا ، ص ١٢ .
- (٣) دفتر أرقام الأبعادية والمهور العلى بمدة المرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .
- (٤) ج/١٩/٨١ وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام الاماين المشورية رقم ١٣٤٣ ، ص ١٦ .
- (٥) امين سائى ، المرجع السابق ، ص ١١ ، ٢٧ .
- (٦) سجل أول قديم من أطيان الأبعاديات والبيع والمعلى رزقة بلا مال عين ٦١/٤٨ روزنامة ، ص ٤ .
- كشوف بمدد جفناك الافدنة .
- (٧) دفتر أرقام الأبعادية والمهور العلى بمدة المرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

للسانترل وابنه حسين حسنى بك الذى أصبح يشغل منصب وكيل فلم قضايا بمديرية البحيرة يملكان ٢٨٠٤ أفدنة من الاراضى المشورية بمديريات البحيرة وقلنيا وبني مزار والبحيرة منها ٨٣ فدانا بالروضة وللنيل (١).

ومصطفى باشا الجركسى الاصل الذى حضر إلى مصر في عهد محمد على وأصبح من ماليك عباس باشا هل أمينا للخزانة في عهده ثم مدير ألقائره الخاصة (٢) منحه عباس باشا ١٢٦٠ فدانا من أبعاديات الغربية بالإضافة إلى ٥٩ فدانا من معمور شبرا الخيمة (٣). ثم اشترى ١٤٠٠ فدان في مصر سعيد من أطيان للدع سليم بك بالقليوبية بتقسيط في ٢٤ صفر سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) (٤).

وفي عهد اسماعيل (١٨٧٠) كانت ملكيته تبلغ ٢٣٤١ فدانا من الاراضى المشورية موزعة على مديريات الغربية والشرقية والقليوبية (٥).

وعمدة بحرية، ثالثة من هذه العناصر تكونت ملكيتها أساسا خلال عهدى سعيد واسماعيل وهى التى كان لها دور فى الإدارة والحكم خلال تلك الفترة وبالذات خلال حكم اسماعيل. من أمثلة نوبار باشا الأرمنى الاصل الذى جاء إلى مصر فى عهد محمد على بصحبة باغوص بك وعين مترجما لمحمد على ثم شغل عدة مناصب

(١) سجل زمام أطيان المنالك والاباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية، جزء أول من القوائم والرجال العامة رقم ٤٣٢٩ عين ٤٧ مخزن ١٨، ص ١٢٣.

(٢) أحمد نيسور، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر، القاهرة سنة ١٩٤٥، ص ٤٠ - ٤٥.

(٣) دفتر أرقام الأبادية والمعمور المعلى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٨ عين ٤٩ مخزن ١٨.

(٤) سجل أول قديم عن أطيان الأباديات والمعلى رزقة بلامال عين ١١/٤٨ روزانجة ص ٣٧.

(٥) سجل زمام أعيان المنالك والاباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية، جزء أول من القوائم والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨، ص ٢٦٤.

في الفترة التالية حتى أصبح رئيساً للوزارة في عهد اسماعيل (١) ، نوبار هذا منحه محمد علي ١٩٤ فداناً من أبعاديات الاقاليم الوسطى بأمر في سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) (٢) ثم منحه عباس باشا ٥٠٠ فدان من أبعاديات المنوفية بتقسيت في ٢٥ شوال سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) (٣) . ومنحه سعيد باشا ٨٠٠ فدان من أبعاديات المنيا بتقسيت ٢ شعبان سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) (٤) . وفي عهد اسماعيل كان نوبار باشا يملك ٢٩٤٤ فداناً من الأراضي المشورة وحدها موزعة على مديريات المنيا وبني مزار والمنوفية والدقهلية والقليوبية (٥) .

ومصطفى رياض الذي تقول بعض المصادر أنه ينحدر من أسرة اسراييلية جهات من الاناضول ودخلت الإسلام تخرج في المدرسة العسكرية سنة ١٨٥٢ وهين ياورا بمعية عباس باشا ثم شغل عدة مناصب خلال حكم سعيد واسماعيل ثم تولى رئاسة الوزارة ثلاث سنوات (٦) .

رياض هذا كانت أول منحة من الاراضى حصل عليها في عهد عباس مساحتها

(١) جورجي زيدان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

كان باغوس باشا يعمل ناظرًا للتجارة والامور الخارجية في عهد محمد علي .

(٢) ص/١/١٥٦/٢ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأبعاد ، رقم

١٣٤٤ ج ٢ ، ص ١٢ .

(٣) دفتر قيد الأطيان النعم بها من جتتمكان محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين

لمديريات رقم ٣٧٣٠ مسلسل عمومي/٢ حفظ نوعي/مخزن ١ تركي .

(٤) سجل الأبعاديات والجفائف القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـ/١٢٧٧ م/١٣٥٥ رقم ٤٩ عين

مخزن ١٨ ص ١٢٦

(٥) سجل زمام أطيان الجفائف والأبعاد المشورة المخرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول

عن القوات والرياء العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٣١٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤

(٦) زكي مجاهد ، المرجع السابق ، ص ١١٩ ، ١٢٠ - جورجي زيدان ، المرجع

السابق ، ص ٢٠٤ - ويرى أن رياض من أصل تركي .

٣٠٠ فدان من أبعادية مسجد موسى وكفر طرخان بالجيزة (١) .

وفي عهد اسماعيل كان مصطفى رياض يملك ١٤٣٦ فداناً من الأراضي المشورية
بديريات الجيزة والدقهلية والنيا (٢) .

أما محمد شريف باشا من أحد الأتراك الذين جاءوا إلى مصر في عهد محمد علي
وعمل قاضياً للقضاء فقد ولد في القاهرة سنة ١٨٢٣ .

ثم سافر إلى فرنسا في البعثة التي ضمت محمد سعيد باشا وعلي مبارك وطادت
إلى مصر سنة ١٨٤٩ . عين بعد عودته في الجيش ونزوح من أسماهانم ابنة
سليمان باشا الفرنساوي وشغل عدة مناصب في عهد سعيد ثم عين رئيساً لمجلس
التنظيم في عهد اسماعيل في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ (٣) . كانت أول المنح التي تلقاها
٩٤٤ فداناً من أطيان الدقهلية بنواحي كفر شعراهور والانقضاء والجواشنة وديرها
بتقسيط في ٢٢ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) أعطيت له كماش في عهد سعيد (٤) .
ثم منح ٨٩٣ فداناً في بداية عهد اسماعيل من أطيان مديرية الغربية بتقسيط في أول
جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) منها ٦٦٤ فداناً من المهور والباقي من البور
الصالح للزراعة (٥) وفي أواخر حكم اسماعيل (١٨٧٩) كان محمد شريف باشا

(١) دفتر أرقام الأبعادية والمهور المعطى بمسدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم
٤٣٥٩ عين ٤٩ محزن ١٨ .

(٢) سجل زمام أطيان الجناك والأبعاد المشورية المهرج بها تقسيط ديوانية جزء أول
عن القوت والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ محزن ١٨ ص ٢٤٩ ، ٢٦٩
(٣) جورجى زيدان ، الرجح السابق ١٩٨ ، ١٩٩ ، زكى مجاهد ، الرجح السابق
ص ١٠٤

(٤) دفتر قيد زمام الأطيان العلية رزقة بلا مال لمذكورين أرباب مساحات جزء ثالث
قدم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ محزن ١٨

(٥) دفتر تقسيط المشورية سنة ١٢٨٠ ج ٨ ص ٣٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ محزن ١٨

يملك ٣٠٩٧ فدانا من الاطيان المشورة بالوجهين القبل والبحرى بخلاف الاراضى الخراجية (١).

وإذا تابعتنا أسماء الذين تولوا رئاسة مجلس النظار حتى أوائل عهد توفيق نجد أن اسماعيل راغب باشا الذى ولد ببلاد الليرة سنة ١٨١٩ وأتى إلى مصر سنة ١٨٤٦ ثم عين مساعدا للرجمة بمجلس ملكية في عهد عباس ثم ناظراً للمالية في عهد سعيد وتولى رئاسة مجلس النواب في الفترة من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ حتى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ثم أصبح رئيساً للنظار مدة الثورة العرابية (٢) بنفس ملكيته في عهد اسماعيل (١٨٧٣) ٨٧٥٩ فدانا من الاراضى المشورية بمديريات الغربية والبحيرة والشرقية والحيزة وجرجا (٣) ومن بين هذه المساحة الفا فدان منها له الحد يوى اسماعيل سنة ١٨٦٣ (٤).

وقد ضمت هذه الشريحة الاجتماعية بمجموعات من العسكريين فتابعين باشا كنج الذى ولد في كردستان وحضر إلى مصر في عهد محمد على مع والده على أغا الكردى ودخل المدرسة العسكرية ثم سافر في بعثة إلى فرنسا في عهد محمد على ولما عاد منها التحق بالحملة العسكرية التي انتهت للحجاز لتأديب الوهابيين وفي نهاية عهد سعيد حصل على رتبة الرام وعين قائداً لحماية القلعة ثم عين ناظراً للجهادية في وزارة شريف الأولى في عهد اسماعيل (٥).

- (١) سجل زمام أطيان الجناك والأبعاد المشورية المحرر بها تناسب ديوانية جزء ١٦ رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ محزن ١٨ ، س ٨٠ .
 (٢) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، س ٦٢ - عبد الرحمن الرامى ، مصر اسماعيل الجزء الثانى ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ، س ٩٥ .
 (٣) سجل زمام أطيان الجناك والأبعاد المشورية المحرر بها تناسب ديوانية جزء أول من القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ محزن ٤٧ س ٧٨ .
 (٤) دفتر التناسيط المحررة من ديوانية الرزنامة رزقة بلا مال سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٥٦ ، عين ١٥ محزن ١٨ ، س ٩ ، ٤٦ .
 (٥) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، س ٨٥ ، ٨٦ .

شاهين باشا هذا منحه عباس عندما كان أمهلاى ٣٠٠ فدان من أبعاديات
للنصورة (١) وفي عهد اسماعيل (١٨٧٠) بلغت ملكية شاهين باشا كنج
وزوجته ٢٠٠٦ أفدنة من الأراضى المشورية بمديريات الشرقية والغربية
والقهيلى (٢) .

ومن مجموعة المسكرين للفريق محمد راتب باشا الجركسى الاصل الاى كان
من رجال سعيد باشا والتحق بالجيش المصرى وحصل على رتبة اللواء سنة
١٨٦٤ ثم عين « سردارا » على الجيش المهرى وقاد الحملة الفاشلة على الحبشة سنة
١٨٧٦ ثم عين ناظرا للجهادية في وزارة نوبار الاولى (٣) . بلغت ملكيته (١٨٧٨)
١٠٣٩ فداناً من الأراضى المشورية (٤) .

واللواء « سوارى » ابراهيم باشا الاى كان عضواً للجنة التى أرسلها اسماعيل
باشا الى فرنسا في أوائل حكمه (٥) . منح في نهاية عهد سعيد ٥٤٧ فداناً من
أطيان للنيا وبني مزار كعاش عندما كان قائداً للسوارى . وفي سنة ١٨٧٠

(١) دفتر أرقام الاجابدة والسور والمطى بمدة الرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم
٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٢) ج/١٩/٨١ . وحدة دار الوثائق ، دفتر زمام الاطيان المشورية رقم ١٣٤٣
س ٢٥٦ ، ٩٣ .

(٣) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، ج ٢ ، س ٤٦ .

— فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ،
القاهرة ١٩٦٩ ، س ٢٧ .

(٤) سجل زمام أطيان الجفناك والأبعاد المشورية المهرى بها تقاسيط ديوانيه جزء أول
من القوائم والرجاء العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، س ٢٥٥ .

(٥) عبد الرحمن الرافى ، عصر اسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ،
س ١٧٧ .

بافت ملكيته ٢٠٥٩ فدانا من الاراضى المشورة بالوجه القبلى (١)

وقد ضمت هذه الشريحة من كبار اللالك إلى جانب الأتراك والشراكسة والأرمن بمجموعة أخرى تختلف في أصولها الاجتماعية وهي تتكون من العناصر المصرية التي دخلت الخدمة المدنية خلال حكم محمد على وخلفائه وهؤلاء أصبحوا عن طريق شغاهم للوظائف العامة من كبار اللالك فالمجموعة التي حصلت على تعليم في الخارج من خلال البعثات التي أرسلها محمد على من أمثال رفاعه رافع الطاهطارى وعلى مبارك وإبراهيم التبرائى شغلوا بعد عودتهم بعض المناصب في عهد محمد على وخلفائه مكنتهم من تكمين ملكيات كبيرة وأصبحوا في النهاية ضمن كبار اللالك الذين ينتمون إلى هذه الطبقة فرفاعه رافع الذي ينتمى إلى إحدى الأسر الفقيرة في الصعيد والذي أرسل في بعثة إلى فرنسا في عهد محمد على ثم أنشأ مدرسة الألسن وتولى نظارتها بعد عودته ثم تولى نظارة للدرسة الحربية التي أنشئت في عهد سعيد (٢) منح رفاعه ١٥٠ فدانا حين كان مديراً للألسن من أطيان الوجه القبلى بنواحي طهطا والشيخ زين الدين وذلك بأمر من محمد على صادر في ٨ شوال سنة ١٢٥٢ (١٨٣٧) (٣) ثم منح ١٥٠ فدانا أخرى في عهد سعيد بتفريط في ربيع أول سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦) بمديرية أسيوط وجرجا

(١) سجل زمام أطيان الجنالك والأبعاد المشورة المحرر بها تفاسيط ديوانية جزء أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ عزن ١٨ من ٩١ .

(٢) عبد الرحمن الرامى ، مصر محمد على ، ص ١٢٩ ، ١٤٤ ، ١٥٦ ، ١٥٢١ .

يذكر صبحى وحيدوه أن رفاعه كان أبنا لأحد اللترين الذين فقدوا التزامهم وهبطوا إلى مرتبة الفلاحين .

— صبحى وحيدوه ، الرجوع السابق ص ١٢٣ .

(٣) دفتر زمام ترميم الأطيان النعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديرية الوجه القبلى والبحرى من احدى سنة ١٢٤٢ رقم ١٢٤١ عين ١٧ عزن ١٨ .

كما منح ٢٠٠ فدان أخرى من متروك أذفاق الملك بمديرية للنيا بتقسيم في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٦٠) (١). وفي عهد إسماعيل (١٨٧٢) بلغت ملكية رفاة رافع وأبنائه ١٧٢٨ فداناً من الأراضى المشورية وحدها بمديريات بنى سويف وأسيوط وجرجا (٢). ويقول بيير أن رفاة اشترى في حياته ٩٠٠ فداناً وأن ملكيته بلغت عند وفاته ٢٥٠٠ فدان (٣).

وإبراهيم النبراوى الذى كان في بداية حياته يبيع النخام في السوق ثم هرب من والديه حيث التحق بالأزهر ثم سافر ضمن بعثات محمد على لدراسة الطب وبعد عودته أصبح طبيباً لمحمد على ثم طبيباً لعباس من بعده، (٤) إبراهيم افندى النبراوى حكيم باش جناب دوارى، منح ٢٥٩ فداناً من أبعادية كثر أبو صير وعلة منوف بمديرية الغربية بأمر من محمد على في سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) (٥) ثم منحه عباس ٩٥٠ فداناً أخرى من أبعاديات البحيرة والفيلوية والغربية (٦).

وفي عهد إسماعيل (١٨٧٣) بلغت ملكية إبراهيم باشا النبراوى ١٣٥٠ فداناً من الأراضى المشورية بمديريات الغربية والبحيرة والفيلوية (٧)

(١) سجل زمامات الأبعاديات والتفانك القديمة لتاية سنة ١٢٧٢ هـ لاية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨، ص ١٢٠، ١٥٠.

(٢) سجل زمام أطيان الجناك والأبعاد المشورية المهر بها تقاسيط ديوانية جزء أول من القوات والرجل العسة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨، ص ١٦١.

(٣) Baer. G. Op. Cit. P. 49.

(٤) Ibid. P. 49.

(٥) ص ١/١٥٦/٢، وحدة دار المحفوظات دفتر تقاسيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤، ج ٢، ص ٦٦.

(٦) دفتر أرقام الأبعادية والصور المصلى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨.

(٧) سجل زمام أطيان الجناك والأبعاد المشورية المهر بها تقاسيط ديوانية جزء أول من الدريات والرجل العسة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨، ص ٩٩.

وعلى مبارك الذى ينتمى إلى أسرة من النلاجين هرب من أمه ليلتحق بالمدارس التي استحدثها محمد على وسافر في إحدى البعثات إلى فرنسا ثم عاد في أوائل عهد عباس حيث عمل ناظراً للمدرسة للمهندس خانة وتولى عدة مناصب حتى أصبح ناظراً للمعارف والاقواق في مظارة نوبار في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ في أواخر عهد إسماعيل (١). وفي عهد عباس منح المذكور ٣٠٠ فداناً من أبعاديات الدقهلية (٢). ثم منحه إسماعيل ٣٠٠ فدان أخرى في بداية عهده من أبعاديات القليوبية (٣) وبلغت ملكيته في عهد إسماعيل (١٨٧٣) ٣٦٠ فداناً من الأراضي العشورية بمديرية القليوبية والدقهلية (٤).

ومن ناحية أخرى فإن بعض الأقباط قد أتاحت لهم ومنذ فترة مبكرة من عهد محمد المشاركة في الإدارة وشغل بعض المناصب الخاصة بالشئون المالية واستطاعوا عن طريق ذلك تكوين ملكيات كبيرة من الأراضي العشورية.

فالمعلم غالى سرجيوس كبير المعلمين الأقباط الذى أشرف على تنفيذ أعمال المساحة التي تمت في عصر محمد على أصبح ابنه باسليوس مديراً للحسابات في عهد محمد على ومنح هو وأخوه طويبا بك ودوس بك ٢٢٠٠ فدان من أبعاديات الأقاليم الوسطى (ألمنيا وبني مزار) بأمر في ١٩ شوال سنة ١٢٥٠ (١٨٣٥)

(١) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩ - ٢٢٩.

(٢) دفتر أرقام الأبعادية والمطور المعلى بمدة الرحوم عباس باشا وإل مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨.

(٣) دار المحفوظات دفتر لوائح مساحة ١٨٠ فداناً وكسور باسم على باشا مبارك من أصل ٣٠٠ فدان التعموم بها عليه بنواحي مديرية القليوبية سنة ١٢٨٠ هـ رقم ٤٥٣١ عين ٥٢ مخزن ١٨، دفتر زم نالي الأطنان العشورية المملوكة لأربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨.

(٤) دفتر مسريوط زمام الأبعاديات والمفناك المهرجها بتفاسيط لجانة شهر المجلة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨، الوجه البحرى.

خص منها باليوس بك ٨٠٠ فدان وخص كل من أخويه ٧٠٠ فدان (١) ثم أنعم عليهم محمد علي مرة أخرى بمساحة ٩٩١ فداناً من أبعاديات نواحي بني زيد وبني شقير وغيرها بمديرية أسيوط بأمر في ٢٩ رجب سنة ١٢٥٣ (١٨٣٧) (٢) إلى جانب ١٣٤ فداناً من أطيان معمور قليوب منحها المذكور وإخوته في عهد محمد علي أيضاً وفي نهاية عهده بلغت ملكيتهم ٣٢٢٦ فداناً من الأبعادية والمعمور (٣). وفي عهد إسماعيل كان دوس يملك ١٠٦٥ فداناً بمديريات القليوبية والمانيا وأسيوط بينما كان ورتة طويا يملكون ١٥٣٠ فداناً بنفس المديرية وأصبح ورتة بياسوس بك يملكون ٩٥٠ فداناً جميعها من الأراضي العشورية بنفس المديرية (٤). كما حصل بعض الاقباط على بعض الملكيات من خلال شغلهم لمناصب أقل أهمية أو من خلال عملهم في الدوائر الخاصة فشنودة ناشد الذي عمل كبيراً لكتاب دائرة إبراهيم باشا يكن منحه محمد علي ٥٠٠ فدان من أبعاديات المنيا (٥) ومع بداية عهد

(١) دفتر بيان الأطيان النعم بها هل ذوات كرام وغسبرم حتى سنة ١٢٥٣ هـ رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مغزن ١٨ .

(٢) دفتر قيودات تناسيط رزق من ٢١ رجب سنة ١٢٥٤ هـ لناية ٢ رجب سنة ١٢٥٥ هـ رقم ٢٦٨٨ عين ٢٧ مغزن ١٨ .

(٣) سجل زمام الأبعاديات والجفالك القديمة لناية سنة ١٢٧٧ هـ لناية رقم ٤٣٥٥ بين ٤٩ مغزن ١٨ ، ص ٥٥ .

ص ١/١٥٦/٢ وحدة دار المحفوظات ، تناسيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٣ .

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك أو الأبعاد العشورية للحرر بها تناسيط ديوانية جزء أول من القوت والرجال النامة رقم ٤٣١٩ ، بين ٤٧ مغزن ١٨ ، ص ١٠٨ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٥) دفتر أيد الأطيان النعم بها من جتمكان محمد علي باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مغزن ١ تركي .

إسماعيل كان يملك ٩٠٠ فدان من أطيان النبا والغربية (١). ووهبة بك رزق افه الذى عمل كبير الكتاب للمالية فى عهد إسماعيل بلغت ملكيته ٣٨٥ فدانا من الاراضى المشورية بنواحي مديريات الشرقية والبحيرة وللتوفية والغلبوية والغربية تكونت فى الفترة من ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧١ (٢).

ومن ناحية ثالثة فإن فكرة إشترك بعض المصريين فى الإدارة والحكم التى بدأت فى الظهور فى نهاية عصر محمد على وأصبحت واضحة فى عهد سعيد وإسماعيل قد أتاحت الفرصة لبعض مشايخ القرى لشغل وظائف أعلى فى الإدارة .

ووصل بعضهم إلى منصب مدير مديرية خلال حكم سعيد وإسماعيل وإستطاع هؤلاء إلى جانب إلتحاقهم إلى عائلات عمد ومشايخ القرى تكوّن ملكيات كبيرة من أمثال عائلات الشريمى وأباطة وسلطان وسلیمان عبد العال وحמיד أبو ستيت وجمعت هذه العناصر إلى جانب ملكياتها فى الاراضى الخراجية ملكيات من الاراضى المشورية (٣) . وعن طريق شغلها للنائب العليا وملكياتها الكبيرة إستطاعت أن تجتاز الحاجز الطبقي الذى يفصلها عن الطبقة العليا وأصبحت فى عداد هذه الطبقة التى كانت تعرف باسم الذوات والى كانت تكون من أفراد أسرة محمد على والمجموعات السابق الإشارة إليها من الأتراك والشراكسة والأرمن الذين شغلوا المناصب الكبرى فى الإدارة والجيش وعلى هذا فالذوات كطبقة إجتماعية تمثل البورجوازية الإدارية والمكربة التى نشأت من خلال مناصب الدولة وتكونت ملكياتها أساساً من خلال منح الارض من الأبعاديات والجفالك خلال الفترة من عهد محمد على حتى نهاية عصر إسماعيل .

(١) دقت زمر نائى الأطيان المشورية للبلوة لأربابها بنقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٧ .

(٢) دار الوثائق ، ص ١/١٥٧:٢ ، وحدة دار المخطوطات ، دقت الأطيان المشورية

تلقى أربابها بالوجه البحرى بالرزنامة رقم ٤٣٤٠ رابع ، ص ٦٤ .

(٣) سوف نعرض بشيء من التفصيل لهذه العناصر عند الكلام عن أعيان الريف .

والتركيب الإجتماعى لهذه الطبقة يتكون أساساً من أفراد أسرة محمد على إلى جانب كبار الموظفين الذين إستعان بهم هذه الأسرة وعلى الرغم من أن النسبة الغالبية من هؤلاء كانت من الأتراك والنراك إلا أنها ضمت مجموعات من الأرمين والاكراذ وأفراداً من الأجانب من أمثال سليمان باشا الفرنساوى .

وبعض هذه العناصر لم يكونوا مسلمين وإنما اعتنقوا الدين الإسلامى وتشربوا عادات العنصر المسيطر وكان يمكن تمييزهم باستعمالهم للغة التركية في علاقاتهم الإجتماعية رغم معرفتهم باللغة العربية (١) وإلى جانب هذه الغالبية من العناصر الأجنبية المتمصرة فإن هذه الشريحة الإجتماعية ضمت عدداً من الأسر المصرية من أمثال عائلات باسليوس بك وأخوته ووجهه بك رزق افه وغيرهم من الأقباط الذين إستعان بهم أسرة محمد على أو من الذين تلقوا تعليماً في الخارج أهلهم لشغل بعض الوظائف ذات الصفة الفنية من أمثال رفاعه رافع وعلى مبارك أو من أعيان الريف الذى أتيحت لهم فرصة للمشاركة في الإدارة من أمثال عائلات أبانقة والشرمى وسلطان وسليمان عبدالعال وغيرهم كما ضمت هذه الطبقة بعض العائلات من التجار من أمثال عائلات المهجين والمقاد وهؤلاء كانوا قد أصبحوا من كبار الملاك (٢) . وهناك حقيقتان حول هذه الطبقة :

١ - أنها نشأت وتكونت ملكيتها من خلال مناصب الدولة أساساً .

٢ - أنها نشأت من البداية كطبقة ملاك متنيين تعيش على حساب مجموع الفلاحين .

وفى عهد إسماعيل كانت هذه الطبقة قد أصبحت محددة للامح لها مصالحها المشتركة التى تجمعها والتى تتناقض وبدرجات متفاوتة مع باقى طبقات الشعب

(١) Millner, A, England in Egypt, London, 1839, P. 393

(٢) حول التركيب الاجنابى لهذه الطبقة انظر ملحق رقم ٧ .

وأصبحت هذه للمصالح نفوى وترباط من خلال للمصاهر التي كانت تتم بين أفرادها وخاصة بين الأسر القديمة والأسر الأحدث فمحمد شريف باشا (الفرنساوى) تزوج من نازلى هانم كريمة سليمان باشا فرنساوى (١) كما تزوج مصطفى رياض من خديجة هانم ابنة حسين بك طوبوزاده وتزوج عمر لطفى من زينب هانم كريمة حسن باشا كأمى الذى كان يعمل وكيلاً لديوان المالية فى عهد سعيد (٢) وإلى جانب هذا فإن عدداً من أفراد هذه الطبقة تزوجوا من الجوارى والمعتقات (٣).

وفى عهد إسماعيل كان عدد ملاك الأراضى المشورية من هذه الطبقة يبلغ ٥٥٢ أسرة لإجمالى ملكيتهم ٤٤٧٥٥٩ فداناً من الأراضى المشورية ومن بينهم ١٢٠ أسرة من العسكريين بلغت ملكيتهم ٥٧٦٠٧ أفدنة بخلاف ملكية الحدبوى لإسماعيل وأفراد أسرته التى بلغت ٦٤٨٤١٠ أفدنة من الأراضى المشورية . ومن بين مجموع أسر الذوات كانت هناك ٨٠ أسرة تزيد ملكية الواحدة منها على ١٠٠٠ فدان وبلغت جملة ما يملكونه من الأراضى المشورية (٤١) ٣١٢٢٤ فداناً (٤)

وفى عهد إسماعيل كان عدد ملاك الأراضى المشورية من هذه الطبقة يبلغ ٤٩١ أسرة يمثل العسكريون منهم ١٢١ أسرة (٥) لقد كانت هذه الطبقة نظراً لحدانته

(١) ج ١/١٩/٨ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام الألبان المشورية رقم ١٣٤٣ ، ص ١٠١ .

(٢) سجل زمام ألبان الجفالك والأبصال المشورية المخر بها تقاطع ديوانية جزء أول من القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ٢٠٥ ، ٢١٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٥٧ على سبيل المثال .

(٤) المصدر السابق ، بيان بجم بجمرة الباحث .

(٥) دار المحفوظات ، فهرست عن اسم الحضرة المدبوية والتاملية وكنة المريمات والأوقاف والمياه والريان واليسويين والمشركون رقم ٤٣٦٣ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، القوات من ص ٢ إل ١٥ انظر ملحق رقم ٧

تكوينها فننظر إلى العقاليد العريقة وكان لها كل أخطاء الطبقة الحاكمة في تركيا نفسها فقدراتهم ليست على مستوى طموحهم والوطنية في نظرهم هي أن من حقهم العليمي لإحتلال أفضل المراكز في السلطة . وعلى الرغم من أن هذه الطبقة كانت تعيش على خيرات الأرض المصرية فإنها لم تكن على تعاطف مع جماهير الشعب المصرى الذين يحكمونهم بل كانوا يحتقرونهم .

لقد كانت هذه الطبقة تحمل كل غطرسة العنصر التركى النابعة من الإحساس بشرف المخذ وعلو النسب^(١) ومن ناحية أخرى كانت هذه الطبقة محافظة في نظرتها للامور تتخوف من التطور الإجتماعى مهما كان مصدره وهدفه . فرياض باشا وغيره من المسلمين المحافظين عارضوا حركة الإصلاح فى الكنيئة القبطية لاشئ إلا لأنها حركة إصلاح موجبة ضد البطريرك . لقد كانت هذه الطبقة مستعدة لقبول الحكم البريطانى الذى أعطاها الرخاء والأمن لكنها كانت حانقة لفقدانها السلطة بعد الإحتلال وتواقه إلى إسرجاع ما تستطيعه منها^(٢) .

ومن الواضح أن هذه الطبقة كانت تعاني من مفاسد أخلاقية فمحمد فريد فى مذكراته يصور الفساد الذى استشرى بين هذه الطبقة فيقول وبذلك إنتشر الفسق بين الطبقات العليا من ذوات البلد حتى صارت الدياسة من أكبر وسائل التقرب من جنابة ، (الحديوى إسماعيل)^(٣) . ومن ناحية أخرى يصور عبدالله النديم فى مذكراته الأصول الإجتماعية لهذه الطبقة فى واقعية لاذعة فيقول « تربوا فى خدمة الباب لا فى مدرسة الآدابفهم بين سفرجى وتونجى وأبريقجى وعمرنجى يتبعهم محاسبى المادة كابن الكيخيا وابن الدادة »^(٤) .

Millner, A, Op Cit, P, 92-94. (١)

Issawi, C. Op. Cit, P. 34. (٢)

(٣) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول من القسم الثانى ، ملف رقم ١٤ كراسة ١

ص ٣٠

(٤) د. محمد أحمد خلف الله ، عبدالله نديم ومذكراته السياسية ، القاهرة سنة ١٩٥٦

ص ١٤٠

ولم يجد « ملتر » عبارات يصف بها هذه الطبقة أفضل من عبارات إنعدام الأهلية وفقدان الإحساس بالواجب والنساذ والسطحية (١) .

وعموما فإن هذه الطبقة كانت آخذة في التدهور منذ نهاية عصر إسماعيل وقبل أن يجيء الاحتلال البريطاني ويمكن أن نجد لذلك أسبابا منها :

١ — سفة هذه الطبقة واسرافها الذي أدى إلى فقد بعض أفرادها للمكباتهم بسبب الديون والأمثلة على ذلك كثيرة فلكية إلهامى باشا يمت عن آخرها وفاء لديونه (٢) وأطيان الحديوى إسماعيل وأسرته لقيت نفس المصير حيث عادت أطيان الدائرة المالية والدومين إلى الدولة سدادا لديونه وأطيان حسن راسم باع منها ١٦٨٧ فدانا بالعدد من اليهود سنة ١٨٨٠ (٣).

٢ — توقف وصول دعاء تركية جديدة وفي وقت مبكر منذ أيام محمد على ترك عدد كبير من الأتراك مصر ومع محاولات الاستقلال عن تركيا التي أتبعها محمد على وخلفاؤه قل وصول هذه العناصر إلى مصر . وفي غيبة وصول عناصر جديدة من الأتراك أخذت عملية تمصير هذه الطبقة في الأطراد ومع الاحتلال البريطاني يمكن القول أنه كانت هناك طبقة تركية منمصرة وخلال الفترة التالية أصبحت هذه العناصر أكثر مصرية وأقل تركية في المعاداة والشخصية والفكر .

Millner, A, Op. Cit. P. 92-94.

(١)

(٢) دفتر قيد التماسيط المعررة من ديوان الرزنامجة رزفة بلا مال سنة ١٢٨٠ هـ رقم

١٢٥٦ عين ١٥ غزن ١٨ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) دفتر تماسيط عشورية وقوائم مساعة باسم سادة حمن باشا واسم مدير عموم

جنالك سنبة بناحية السبلاوين دفهية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٢ غزن ١٨ .

وقد ساعد على عملية تمصير هذه الطبقة الزواج الذي أخذ يتم بينها وبين بعض الأسر المصرية^(١) هذا إلى جانب أن اللغة العربية أخذت يوماً بعد يوم مكان اللغة التركية كلفة مستعملة في الدواوين ففي سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد باشا أمراً باستخدام اللغة في المكاتبات الرسمية لكن هذا التحول كان تدريجياً طالما كان الأتراك يشغلون المناصب القيادية ومع نهاية القرن كانت اللغة العربية قد أخذت مكان التركية تماماً في الدواوين الرسمية^(٢).

٣ — زحف العناصر المصرية على مواقع هذه الطبقة سواء كان ذلك في شكل المشاركة المباشرة من بعض المصريين في الوظائف الإدارية والتي أخذت طريقها في عهدى سعيد وإسماعيل أو في شكل محاولة افتتاح مواقع هذه الطبقة بالثورة وإزاحتها عن السلطة وذلك في الثورة الميمنية والتي نجحت في ذلك لولا التدخل الأجنبي .

٤ — نتج عن الثورة الميمنية ثم الاحتلال الإنجليزي تدهور الوضع السياسي والاقتصادي لهذه الطبقة فعلى الرغم من أن هذه الطبقة استعانت بالإنجليز لضرب الثورة وقامت بدور كبير في مساعدتهم على احتلال البلاد إلا أنها فقدت جزءاً من سلطاتها في ظل الاحتلال^(٣).

وكتيجة لتدهور الوضع السياسي لهذه العناصر تدهور وضعهم كلاك باستثناء بعض الأوقاف الكبيرة التي كانوا أوقفوها خلال النصف الثاني من القرن ١٩^(٤).

وفي ظل الاحتلال توقف حق المحاكم في منح الأرض للأفراد بطريقة مطلقة وهي الوسيلة التي تكوّنت عن طريقها ملكية هذه الطبقة بصفة أساسية .

Cromer, (The Earl of), *Modern Egypt*. II, London (١)
1908 P. 169, Baer. G. *Social Change in Egypt 1800—1914*.
Holt. P.M. Edit; Op. Cit. P. 149.

Ibid, P. 150. (٢)

Ibid, P. 149. (٣)

Ibid, P. 149. (٤)

ولم تمد الأرض في ظل الاحتلال تمنح إلا تحت شروط عامة (١).

وفي اتجاه تقييد حصول كبار الموظفين على الأراضي صدر قرار من مجلس النظار في ١٩ أبريل سنة ١٨٩١ يحظر على الموظفين شراء الأراضي المباعة من الميرى في نطاق المديرية التي يعملون بها نفاذاً لاستغلال كبار الموظفين لنفوذهم في الحصول على هذه الأراضي بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية (٢).

ورغم هذا فقد واصل بعض كبار الموظفين في ظل الاحتلال تنمية ملكياتهم من مبيعات الدومين والدايرة السنية فبطرس باشا غالى الذي شغل عدة مناصب آخرها رئاسة مجلس النظار سنة ١٩٠٨ إشتري سنة ١٨٨٣ من أراضي الميرى للباعة بالمزاد بمركز مغاغة مساحة قدرها ٣٠٠ فدان (٣) كما اشترى سنة ١٩٠٣ مساحة ٢٠٩٣ فداناً من أطيان الدايرة السنية بنفيس بسنديلة بالغرية إلى جانب ١٩٢ فداناً أخرى اشترها من أطيان الدايرة بمركز بيا بينى سويف (٤) هنا إلى جانب مساحات كبيرة اشترها من نفيس لإنشاص بالشرقية (٥) وأحد مظلوم باشا الذي كان ناظراً للدايرة سنة ١٨٩٧ ويملك مساحات واسعة في الدقهلية اشترى

Baer, G.A. History of Land ownership in Modern Egypt, P. 45. (١)

(٢) القوائين القارية في الدار المصرية ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) د. المحفوظات ، دفتر قيد قرارات جلمات قومسيون بيع عقارات الميرى بمديرية النيا من اللدة من ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ص ٤٠ ، ٤٤ .

(٤) د. المحفوظات ، الدايرة السنية أوراق بيع وخلافه ، محفظة بدون رقم عين ٣٥٥ مخزن ٦١ ملف رقم ٧ — انظر أيضاً ملف رقم ٧ .

Baer, G. Op. Cit. P. 133.

سنة ١٩٠٤ ، ٣١٣٠ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش أرمنت بقنا (١) . واشترى حسين باشا واصف ، مدير عموم الفنال ، ١٦٤٥ فداناً من أطيان الدائرة بالفيوم سنة ١٩٠٠ ثم اشترى في نوفمبر سنة ١٩٠٣ - ١٤٠٠ فدان بنفس المنطقة (٢) . أما أحمد حشمت باشا الذي عمل مديراً لاسيوط ثم مديراً للدقهلية فقد اشترى ١١٧٧ فداناً من أطيان الدائرة بناحية تطلون بالفيوم في ٦ يناير سنة ١٩٠٣ وفي ٦ مايو من نفس العام اشترى ١١٧٦ فداناً من أطيان الدائرة بنفس الناحية (٣) .

وفي الوقت الذي كانت فيه طبقة الذوات تتدهور كطبقة مالكة لا كبر للملكيات كانت هناك طبقة اجتماعية جديدة تضم البورجوازية التجارية والمالية من الأجانب المنصرين إلى جانب أغنياء المدن المصريين ومعظمهم من الأباط تشق طريقها للفنى المعقارى .

(١) رهن المذكور تطير هذه الأطنان المشتراة ٨٤٠ فداناً من الألبان المرجحية بناجيتى ميت عوام وأبو عوام بالدقهلية .

No. 99, D.S. Purchases and Sales. P. Ho'c دار المحفوظات
14 Store 2, File 1229.

No. 87, D.S. Purchases and Sales. P. دار المحفوظات
Hole 13, Store 2. File 986.

No. 91, D.S. Purchases and Sales. P. دار المحفوظات
Hole 14, Store 2, File 1131.

No. 92, D.S. Purchases and Sales, P. دار المحفوظات
Hole 14, Store 2, File 1180.

No. 88 D.S. Purchases and Sales, P. دار المحفوظات
Hole 13, Store 2, File, 1018.

البرجوازية المالية والتجارية من الأجانب والتمصريين

شهدت مصر تدفق الأجانب بكثرة خلال حكم محمد علي بطريقة ازبجت الوالى نفسه الذى أصدر أمراً في ١٢ رمضان سنة ١٢٤٤ (١٨٢٩) إلى باغوص بك جاء به لأنه بالنسبة لتكاثر وجود طوائف الأفرنج في مصر بلاصفة وبلا ماوى فقد تذاكر مع قنصلى إنجلترا وفرنسا الموجودين عنده في شأن هؤلاء واستصوب تبليغ عموم القناصل باعادة من لا كسب له ولا صفة ولا ماوى منهم . تخليصاً للحكومة من شرورهم ، (١) .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزايد عدد الأجانب (٢) في مصر تزايداً سريعاً فارتفع عددهم من ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٦ إلى ما يزيد على ٦٨ ألف سنة ١٨٧٨ من بينهم ٢٤ ألف فرنسى و ١٥ ألف إيطالى و ٣٠ ألف يونانى وتزايد

(١) سجل ديوان خديوى ، ص ٣١

(٢) القاعدة التى وضعت لتتيز بين الأجنبى والمصرى في القرن الماضى تحتاج إلى إعادة نظر فهناك أشخاص اعتبرتهم هذه الاحصائيات أجانب رغم أنهم يسكنون العربية ومولدون في مصر ولكمهم لسبب أو لآخر حصلوا على جنسيات أجنبية وخاصة الألبان واليهود حتى يستفيدوا من الميزات التى كانت تمنحها الامتيازات الأجنبية ومن ناحية أخرى قَبِلَ بعض العائلات اللبنانية المسيحية التى أقامت في مصر مثل عائلات سرسق ودى شديد قد حصلوا على الجنسية المصرية ووضوا أيديهم على ملكيات كبيرة و اعتبرهم الاحصائيات المصرية من بين المصريين على الرغم من أن المجتمع المصرى لم يكن قد استوعبهم بعد . وإذا كنت قد أبدت هذه الملاحظة فانها مجرد قضية مثارة لأنه إذا كان من الممكن التمييز بين الأفراد من المصريين الذين تمتصوا بالحماية الأجنبية وبين الأجانب الحقيقيين فانه من الصعب التمييز في البيانات والاحصائيات الإجمالية بين الأجانب والمصريين الذين تمتصوا بالحماية الأجنبية .

التفوذ الأجنبي بنصيب أكبر تحميه الإمتيازات الأجنبية التي اعفتم من الضرائب واعطتهم حق التقاضي أمام محاكم الخاصة وأصبح رأس المال الأجنبي للمستثمر في البلاد يسيطر على معظم النشاط التجاري والمالي^(١) وفي الفترة الأولى من الاحتلال ارتفع عدد الأجانب فبلغ سنة ١٨٩١ ، ٩٠٨٨٦ أجنبياً منهم ٧٩٥٤٣ في مدينتي القاهرة والإسكندرية ومدن القناة^(٢) . وكان وضع الأجانب في مصر بالنسبة للملكية المقاربة أفضل منه في أية ولاية عثمانية فلم يكن مسموح للأجانب بامتلاك الأراضي الزراعية في أنحاء الدولة العثمانية حتى ١٠ يونيو سنة ١٨٦٧ حين صدر قانون يعطيهم الحق في امتلاك العقارات على أن يخضعوا للقوانين التي تطبق على الرعايا المحليين^(٣) .

أما في مصر فإن محمد علي رغبة منه في تشجيع الأجانب على الهجرة سمح لهم بامتلاك الأراضي.

ثم أصدر سعيد باشا الأمر العالي المؤرخ ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (ديسمبر سنة ١٨٥٨) ببيع الأراضي الخراجية التي تركها الفلاحون وسمح للأجانب بشرائها أسوة بالوطنيين وبمقتضى هذا الأمر أصبحت الاطيان التي اشتراها الأجانب من هذا النوع أراضي عشورية بعد أن كانت خراجية في حيازة الفلاحين .

وبموجب أمر عال صادر في ١٩ ربيع آخر سنة ١٢٧٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠)

Isawi, C, Op. Cit, P 17 (١)

Egypt Police Annual Report, 1891 P. 6 (٢)

كان تعداد الأجانب بالقاهرة يبلغ ٢١٦٥٠ نسمة والإسكندرية ٤٦٦٩٣ نسمة ومدن القناة ٨٢٠٠ نسمة .

(٣) انظر نص القانون في الوقائع الرسمية عدد ١٨ وبيع الثاني سنة ١٢٨٤ هـ (١٩٠٦ أغسطس سنة ١٨٦٧) .

رخص للاوروبيين بالشاء وابورات لحليج القطن في الاراضى التى يحوزونها من الاهال (١).

وعلى هذا يكون الاجاب قد حصلوا على حقاقتلاك الاراضى في مصر قبل صدور القانون المشار إليه . وكان طبيعياً أن يستفيد الاجاب من فرص منح الاراضى والاباديات في عهد محمد على . فأراضى الابادية شأنها شأن أراضى العمور كانت تمنح للاجاب وبصفة خاصة لليونانيين الذين جاءوا إلى مصر واستقروا بالبلاد (٢).

ولعل من أقدم المنح التى اعطيت للاجاب ١٠٠٠ فدان من ابعادية محلة كيل والجرادات بالبحيرة اعطاها محمد على بأمر في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) إلى توسيجة قنصل دولة الروم (٣).

ومن أقدم المنح أيضاً ٢٠٠ فدان من ابعادية قيريط بالقرية اعطيت للاجنبي روسى قنصل تسكانيا بأمر في ٢٥ جماد أول سنة ١٢٥٤ (١). كما منح الاجنبى زيرنيا ٣٠٠ فدان من ابعادية البحيرة بأمر في جمادى الآخرة سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩)

وكان هذا القانون سدر به خط ١٨ يونيو سنة ١٨٥٦ لكن لم ينفذ حتى سنة ١٨٦٧ .

(١) د . كامل مرسي ، المرجع السابق ، ص ١٢٠

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٣

(٣) ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة د . المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام ألبان الأبعاد رقم

١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٣

(٤) دار المحفوظات ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من إهدى ١٢ جمادى الآخرة سنة

١٢٥٣ هـ لناية ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٤ هـ رقم ٢٦٨٧ عين ٢٧ عتزل ١٨ من هذا

التقسيط ٢٨ فدان معمور أخرى أعطيت المذكور بالاضراب .

الذى منحه محمد علي ٣٣٧ فداناً أخرى من ابعادية البحيرة أيضاً بأمر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) (١) .

وثمة منح أخرى أعطيت للأجانب في عهد عباس من بينها ٧٥٠ فداناً من ابعادية بنى سويف سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) أعطيت للأجنبي بنفور (٢) .

ويبدو أنه لم تكن هناك منح كبيرة من الأراضي للأجانب في عهد سعيد الذى سمح لهم بشراء أراضي التروك . وفي عهد إسماعيل أعطيت منح جديدة للأجانب فاليوناني جورج أسبانيولى حصل على ٣٠٠ فدان من أطيان ناحية صفت تراب بمديرية المنوفية بأمر في ٢٥ محرم سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) (٣) . وسبق أن أشرت إلى الأراضي التي منحت للفرنسيين جول سيج ودوبيلي في إطار الكلام عن شركات الأراضي حيث أعطيت دفعة واحدة ٢٠٩٥٧ فداناً من أطيان برارى البحيرة بتقسيم في ١٩ صفر سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩) (٤) .

لكن الملكيات الكبيرة للأجانب تكونت بصفة أساسية من خلال شراء الأراضي وأعمال الرهونات عن طريق رؤوس الأموال التي استطاعوا أن يكونوها في أعمال التجارة وغيرها .

ويتحدث الكتاب المعاصرون لمحمد علي عن التجار اليونانيين من أمثال توسجاً

(١) م ١/١٥٦/٢ ، وحدة د المحفوظات ، دفتر تاسيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ، ج ٢ ، م ٣٠٤

(٢) المصدر السابق ، م ٢٠

(٣) دفتر قيد تاسيط الأبعاد المشورية جزء ٣٣ سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٥٧ عين ١٥ مخزن ١٨ ، م ١٦٥

(٤) سجل ١٠ زمام الأبعاد المشورية رقم ٤٣٢٨ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، م ١٤٦ .

وستورمارا وسكار مانجا الذين سيطروا على تجارة الحبوب وقتاً طويلاً قبل أن
ينقل نشاطهم إلى تجارة القطن (١).

ومن البداية استطاع كثير من التجار اليونانيين الذين كانوا لانفسهم رؤوس
أموال ضخمة استطاعوا أن يستثمروها في إستصلاح الأراضي كما أن عدداً من
التجار الإنجليز قاموا باستثمارات رأسمالية كبيرة على مساحات بلغت حتى سنة ١٨٤٠
حوالى ٢٥ ألف فدان بعضها من أراضي الإبعادية التي إستصلاحها وزرعها (٢).

وتشير سجلات دار المحفوظات إلى أن مينغالى توسيجة قنصل اليونان بالإسكندرية
اشترى مساحة قدرها ١٢٠٠ فدان من أطيان إبعادية زاوية نعيم بولاية البحيرة من
أمير اللواء عثمان بك شريف وأخوته ودفع ثمنها ١٢ ألف قرش بتقسيم في
٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) (٣). ثم منح محمد على المذكور ٣٠٠ فدان
من إبعادية زاوية نعيم نفسها بأمر صدر في ١٧ صفر سنة ١٢٦٢ (١٨٤٥) (٤) ومع
نهاية حكم محمد على بلغت ملكية المذكور في هذه المنطقة ١٦٠ فدان من الإبعادية (٥).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اذمت أعمال التجار اليونانيين

(١) د. على الجريدل ، المرجع السابق ، ص ٢١٩

(٢) د. هيلين رينيلن ، المرجع السابق ، ص ٩٣

(٣) دفتر قيد تاسيس رزق من ابدى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٠ هـ لاية ١٧ شول
سنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٤ عن ٢٧ غزن ١٨ ، ص ٤

(٤) دفتر قيد تاسيس رزق من ابدى أول ثوب الوانح لى ١٩ رمضان سنة
١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٦ عن ٢٧ غزن ١٨ ، ص ٢١

(٥) سجل زمام الأجاديات والنفوس الدرية لاية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم
٤٢٥٥ عن ٤٩ غزن ١٨ ، ص ٦٣

على أثر ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية وكانت الأرباح الطائلة حافزاً لهم على توسيع نشاطهم لجمعوا إلى تجارة القطن أعمال الوكالة عن شركات البواخر والسفرة بالعمولة والأعمال المنصلة بتمويل متجنى القطن (١) .

واستطاع الأجانب أن يضعوا أيديهم على مساحات واسعة من الأراضي عن طريق الشراء وقد ساعدهم على ذلك عاملان :

الأول : إسراف طبقة الثروات وغرق بعض أفرادها في الديون وأدى ذلك إلى تحول جزء من أملاك هذه الطبقة إلى الأجانب . وهذه حقيقة تؤكدتها حركة بيع الأراضي في النصف الثاني القرن التاسع عشر . فن أطيان عبد اللطيف باشا البالغ مساحتها ٢٠٥٠ فداناً في عهد إسماعيل والموزعة على مديريات الشرقية والمهيزة وأسيوط وجرجا اشترى الألماني كارلس بيرك من رعايا بروسيا ٣٨٥ فداناً من أطيان ناحية شنيط الحرايرة بالشرقية بمقد في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٠ واشترى كل من اليوناني اسكنديني استرابو والإنجليزي يوسف فستروا ٤٠٥ أفدنة من أطيان الشرقية ومن أطيان عثمان نجيب بك اشترى اليوناني جورجي بوليميدى التاجر بالزقازيق ١٠٠ فدان (٢) .

كما اشترى الكونت يوسف زغيب قنصل البرتغال بالإسكندرية ٧٩٧ فداناً سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩) من أطيان على حيدر باشا بالدمقولة (٣) .

(١) د . على البرزنجي المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والأبعاد المشهورة المحرر بها تخطيط جهوية جزء أولي عن القوات والرجل العام رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٢٩٨ ، ٢٢٢ .

(٣) سجل ١٠ زمام الأباديات المشهورة بالزقازيق رقم ٤٣٢٨ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص

والأمثلة كثيرة على ذلك تسجلها سجلات الأراضي المشورية (١) .

الثاني : بيع أطيان الميرى وبالذات الأراضي التي تركها للفلاحون وأعطى سعيد حق شرائها للأجانب ومن هذه الأراضي اشترى اليوناني سوتيري انطاسياري ٢٥٠ فدانا من أطيان نواحي ابشان وكفر الجرايدة بمديرية الغربية بنقبط في ٢٦ شبان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣) (٢) .

ومع نهاية عهد سعيد كان قد تجمع لدى بعض الأجانب عدد من الملكيات الكبيرة من الأراضي المشورية فالأجنبي زيرزانيا يملك ٦٣٧ فدانا من الأطيان المشورية بمديرية البحيرة والأجنبي توسيجة الذي عمل قنصلا لبلاد اليونان خلال عهد محمد علي يملك ١٠٠٠ فدان من الأراضي المشورية بالبحيرة أيضاً ويمتثل توسيجة الذي عمل قنصلا لليونان بالإسكندرية خلال عهد محمد علي وعباس يملك ١٦٠١ فدان من أراضي زاوية نعيم وسنجالي بالبحيرة من الأطيان المشورية (٣) .

وخلال حكم إسماعيل زاد عدد الأجانب من ملاك الأراضي المشورية فالأجنبي بولينود اربنت كان يملك ٤٧٦١ فدانا والأجنبي بنفور يملك ٦٥٠ فدانا بمديرية بني سويف والقيوم وادوار لا فيزون قنصل روسيا يملك ٦٧٨ فدانا من أطيان مديرية الغربية والجزيرة (٤) .

(١) سجل زمام أطيان الجناك الأبعاد المشورية المخرر بها تناهيط ديوانية جزء أول من القنات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ على سبيل المثال .

(٢) حول المزيد من مشتريات الميرى من قبل الأجانب انظر : دفتر زمام رابع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٣) سجل أول قديم من أطيان الأباديات المسج والمسلق وزقة بلامال بدون رقم عين ١١/٤٨ روزنامة س ١٩١ .

(٤) دار المخطوطات سجن ثاني قديم من أرباب الأباديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، س ١٣٠ ، ١٣٣ ، ٢٠٥ ، ٢٤٩ ، ١١٥ .

وكان تصفية أطيان الدائرة السنية فرصة أمام الأجانب لتوسيع ملكياتهم فالبيوناني ميجر يديس انترنيكيان اشترى ٦٤٢ فدانا من أطيان الدائرة بناحية فليشاه بالفيوم وفي ٤ يوليو سنة ١٩٠٠ (١). كما اشترى الفيكونت دى فوتتارس ٥٠٧٨ فدانا من أطيان الدائرة السنية بنفتيش ارمنت في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٥ (٢) واشترى اليوناني مازكو مينخالي ٥٥٤ فدانا من أطيان القطن بالمنيا (٣).

وفي ظل الاحتلال زكز الجزء الأكبر من نشاط الأجانب في شركات الأراضي وهي التي كانت تقوم باستصلاح الأراضي ويدها للأفراد كما سبق أن أشرنا.

ومن ناحية أخرى فإن الأجانب تمكنوا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من انتزاع جزء كبير من أراضي الفلاحين نظير القروض الربوية التي كانوا يمنحونها للفلاحين الذين غرقوا في الديون بسبب الضرائب للزيادة وخاصة خلال عصر إسماعيل (٤).

وقد ارتفعت ملكية الأجانب من ٢٢٥,١٨١ فدانا سنة ١٨٨٧ إلى ٥٥٠,٠٠٠ فدانا سنة ١٨٩٦ تمثل نسبة تتراوح ما بين ١١ إلى ١٢ ٪ من مجموع المساحة المزروعة في مصر تمثل للملكيات الكبيرة منها (أكثر من ٥٠ فدانا) أكثر من ٩٠ ٪.

(١) دار المحفوظات No. 92, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14 Store 2, File 1173

(٢) دار المحفوظات No. 10, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 5 Store 2, File 52

(٣) دار المحفوظات No. 53, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 10 Store 2, File 571

حول مزيد من حالات البيع للأجانب انظر ملحق رقم ٦ .

(٤) سوف نعرض لهذا الموضوع في الفصل التالي، بدءا من التفصيل .

وعلی هنا فالاجاب كانوا يملكون ما يقرب من ٢٣٪ من ملكية طبقة كبار الملاك تمثل ملكية شركات الاراضى جزءاً منها .

والدارس للملكية الاجاب وتوزيعها على المديریات ونسبتها إلى باقى الملكيات فى مطلع القرن العشرين (١٩٠١) يخرج بثلاث حقائق :

١ - أن ملكية الاجاب كانت تتركز فى المناطق الشمالية خاصة فى منطقة قناة السويس ومديرية البحيرة بالقرب من مركز تجمع الاجاب فى الإسكندرية وبور سعيد .

٢ - أن نسبة ملكيات الاجاب الكبيرة لباقي ملكيتهم أعلى من نسبة ملكيتهم إلى مجموع المساحة المملوكة للأفراد فى مصر فقد كانت نسبة ٩٢٪ من المساحة المملوكة للاجباب من الملكيات الكبيرة .

٣ - أن هناك علاقة اطرادية بين زيادة الملكيات الكبيرة وزيادة ملكية الاجاب فى توزيع الملكيات الكبيرة على المديریات حيث تزيد ملكية الاجاب فى مديرية من المديریات نلاحظ زيادة الملكيات الكبيرة بها ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى القليوبية والجيزة فعلى الرغم من زيادة ملكية الاجاب بهاتين المديریتين لقرىهما من القاهرة - نجد بهما زيادة فى نسبة الملكيات المتوسطة عن الكبيرة وكذلك مديرية الشرقية فعلى الرغم من زيادة نسبة الملكيات الكبيرة بها نجد أن نسبة الملكيات الكبيرة المملوكة للاجباب بها قليلة ولعل هذا يرجع إلى أن مديرية الشرقية ظلت حتى مطلع القرن العشرين لا تمثل عنصر جذب لرأس المال الاجنبى لبعدها عن المدن الكبرى حيث يتركز الاجاب^(١).

وفى الفترة التالية زادت ملكية الاجاب زيادة ملحوظة حين ارتفعت ملكيتهم من ٥٥٤٠٦ أفدنة سنة ١٩٠١ إلى ٧٢٠٢٣٠ فداناً سنة ١٩١٠ أى بنسبة تقرب من ١٠٠٪ من المساحة المملوكة ملكية خاصة وهى الفترة التى شهدت

قيام الكثير من شركات الاراضى التى حصلت على مساحات كبيرة من الاراضى
وهى زيادة ساعد عليها الرخاء الذى ساد البلاد قبل أزمة سنة ١٩٠٧^(١). وإلى
جانب الأوربيين شملت هذه الترخيم الاجتماعية عناصر من الأرمن والسوريين
واليهود .

الأرمن :

لعب الأرمن على قلة عديم دوراً بارزاً في الإدارة والاقتصاد المصرى
ابتداء من باغوص بك الذى عمل ناظراً للتجارة والأموال الخرجية في عهد محمد على
والمهندس يوسف حككيان الذى منح رتبة الاميرلاى وعمل ناظر المدرسة الهندسة
في عهد محمد على^(٢) إلى توبار الذى تولى رياسة الإدارة في نهاية عهد إسماعيل
(من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ إلى ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩) . وهناك منح من
الأرض أعطيت في نهاية عهد محمد على لعدد من الأرمن فيولوبك الذى عمل
صيدلانياً لمحمد على منح ٦٠٠ فدان من أبعادية بلفاس بالقرية سنة ١٢٦١
(١٨٤٥) وخسروبك الذى عمل مترجماً لمحمد على منحه ٥٠٠ فدان من أبعادية
البحيرة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) وغيطاني بك الذى كان طبيباً لمحمد على منحه
أيضاً ٥٠٠ فدان من أبعاديات البحيرة سنة ١٢٦٣^(٣) . كما منح عباس بنومة
تقوى زوجة يوسف حككيان ٣٠٠ فدان من أبعادية كفر أبو حمص بالبحيرة^(٤)
كما منح اسطوفان بك الذى عمل وكيلًا للأموال الخارجية ٥٠٠ فدان من أبعاديات

Ibid, P 122

(١)

(٢) أمين ساي ، تلوق النيل وعصر محمد على ، ص ٤٣٧ ، ٤٢٢ .

(٣) ص ١/١٥٦/٢ ، دار المحفوظات ، دفتر تقاسيم الأبعاد رقم ١٣٤٤ ، ج ٢ ،

ص ١٨ ، ١٦ ، ١٣ .

(٤) دفتر أرقام الأبعادية والتمور والمطى بمدة المرحوم عباس باشا إلى مصر كان ،

ولم ٤٣٥٩ عين ٤٩ محزن ١٨ .

النرية بأمر في ٢ محرم سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) (١).

وفي فترة مبكرة نشط اثنان من الأرمن في شراء الأراضي هما الكسان ويعقوب أبناء الأرمني اسطراجنى فقد اشترى من المدعو حسن حيدر ١١٢ فداناً من أبعديات ناحية ميت الفائد بالجيزة بتسيط في ١١ شعبان سنة ١٢٦٠ (أغسطس سنة ١٨٤٤) (٢). وآلت إليهما أطيان باغوص بك بعد وفاة مسداد الدينون اقرضها منهما ومساحتها ١٥٠ فداناً بمطررد والمطرية وذلك بتسيط في أول جمادى الأخرى سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) (٣). كما لإشترى من أطيان محمود افندى أمين الخزينة في عهد محمد علي ١٠٠ فدان من أبعادية عزبة أشمون بالمنوفية وذلك بتسيط في ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ (١٨٤٨) (٤). وثمة مشتريات من أراضي الميرى قام بها بعض الأرمن في بداية عهد إسماعيل من بينها ٣٠٠ فدان من أطيان زهرة وغيرها بنواحي مديرية المنيا بتسيط في ٢٩ صفر سنة ١٢٨١ (٥). وفي نهاية عهد سعيد كان من كبار ملاك الأراضي المشورة عدد من الأرمن من أمثال خسرو بك الذى أصبح يملك ٩٠٠ فدان من أطيان البحيرة ويعقوب والكسان المشار إليهما وكانا

(١) سجل زمام الأبعديات والجفالك القديمة لناية سنة ١٢٧٧ هـ ولاية رقم ٤٣٥٥

عين ٤٩ غزن ١٨ ، ص ١١٤

(٢) دار المحفوظات دفتر قيد تقييظ الرزق من ٢٩ شعبان سنة ١٢٥٨ هـ لناية ١٠

شعبان سنة ١٢٥٩ هـ رقم ٢٦٩٢ عين ٢٧ غزن ١٨ ، ص ٢٢

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقييظ الرزق سنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٥ عين ٢٧ غزن

١٨ ، ص ١٧

(٤) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقييظ الأبعديات من اجدى غرة شوال سنة ١٢٦٣

رقم ٢٦٩٧ عين ٢٧ غزن ١٨ ، ص ٥٤

(٥) ٢٢ (٢/١٥٣/٣٢) ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تقييظ الأبعاد المشورة

من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ص ٢٧

يملك ٣٠٨ أفدنة بنواحي النوفية والغليوية والبحيرة^(١) وخلال عهد إسماعيل كانت هناك عناصر جديدة من الأرمن من كبار ملاك الأراضي العشورية من أمثال دليوبك طيب الحدوي إسماعيل الذي أصبح يملك ٦٠٠ فدان من أباديات الدقمية وكرقول الأرمني الذي كان يعمل تزييا بالسكة الحديد وكان يملك ٤٣٣ فدانا من أطيان زاوية سالم بالبحيرة^(٢). وفي ظل الاحتلال نشط الأرمن في شراء الأراضي ويكنى أن شركة رى البحيرة وهي من أكبر شركات الأراضي كان يديرها نوبار باشا^(٣) ومن خلال مبيعات الدائرة الخفية يمكن تمييز أسماء عدد من الأرمن بين المشترين .

السوريون :

بدأت هجرة السوريين إلى مصر منذ عصر محمد علي وخاصة بعد فتح الشام غير أن عددهم أخذ في الزيادة إبتداء من عصر إسماعيل عندما دخل الأورويون الوظائف الحكومية وأصبحت هناك حاجة لعناصر تعرف العربية إلى جانب اللغات الاجنبية وبالذات الفرنسية وقد استطاع السوريون من أنجح لهم التعليم في مدارس البعثات (الارسابات) الفرنسية والامريكية في لبنان أن يشغلوا المواقع الوسطى بين الأوربيين والمصريين في خدمة الحكومة وزاد عددهم في ظل الاحتلال سواء في خدمة الحكومة أو في الصحافة أو في التجارة مما جعلهم موضع حنق للمصريين وخاصة الاقباط كما عمل بعضهم مرابين حيث نافسوا اليونانيين في الريف المصري كمرابين ومسلقي نفود وتفوقوا عليهم في القسوة والجشع في معاملة

(١) سجل أول تديم عن أطيان الأباديات والبيع والمضى رزقة بلا ماء ، بنون رقم عين ١١/٤٨ روزنامه ، س ١٩٣ ، ١٩٤

(٢) سجل تديم من زمم الأباديات العشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ عزن ١٨ ، س ١٢٩ ، ١٨٧ ، ٢٧٣

الفلاحين^(١) وحصل بعضهم على جنسيات أجنبية حتى يتمتعوا بالميزات التي تمنحها الامتيازات الأجنبية^(٢) وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت من السوريين قبة من الممولين من أمثال عائلة صغب التي نزح مؤسسها إلى المنصورة حوالي سنة ١٨٧٠ وعمل بالتجارة بعد أن صفى أعماله في بلده « بعيدة » من أعمال لبنان وكان بداية عمله المصرف شراء شونة على النيل لتخزين القطن وتليف العقود بضمائه وعندما أقبلت عليه الدنيا اشتغل بإصلاح الأراضي وبمها وقد ساهم في إنشاء شركة حلاجي الأقطان وشركة الغربية للأراضي^(٣).

ومنذ فترة مبكرة ترجع إلى عصر محمد علي حصل بعض السوريين على منح من أراضي الإبعادية وللمعمور ومن هؤلاء حنا بحري الذي ينتمي إلى عائلة بحري السورية بجمص وهي من العائلات التي تماونت مع إبراهيم باشا في فترة الحكم المصري لسوريا وقدم حنا بحري مع إبراهيم باشا حيث منحه محمد علي رتبة أمير اللواء^(٤). وفي سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) منحه محمد علي ١٠٠ فدان من معمور للطرية و ٥٠٠ فدان من أبعادية مديرية أسيوط^(٥). وفي عهد سعيد كان حنا بحري وأسرته يملكون ٦٠٤ أفدنة من أطيان مديريات الغلوية والجيزة وأسيوط^(٦). وإثناء

(١) Cromer, Op. Cit. II, Pp 214, 215 - Istawi, C, Op. (١) Cit, P 17.

(٢) Baer G Op Cit, P 115 (٢)

(٣) د. علي الجريلى ، المرجع السابق ، ص ٢١٧

(٤) الباس زخورا ، امرأة الصريف تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر ، المجلد

الثالث ، القاهرة ١٩١٦ ، ص ٨٦

(٥) ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دائرة تخطيط زمام أطيان الأبعاد رقم

١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٦ ، ١٢

(٦) سجل أول قدم عن أطيان الأبعاد والبيع والمطى رزقة بلا ماء ، عين ١١/٤٨

روزنامة ص ١٩٣

من عهد سعيد نشط السوريون في الحصول على الاراضى الزراعية وأصبح بعضهم من كبار ملاك الاراضى المشورية قلازية بنت باسلى تقوط الشاى المحصى. كانت تملك ٩٠٠ فدان من أبعاديات الغربية في عهد سعيد^(١) وكان يوسف مقصود الشاى يملك ٢٠٠ فدان من أبعاديات مديرية للنيا وكانت المدعوة تكلة إبنة ميخائيل فرعون الشاى تملك ١٢٠ فداناً من أطيان ناحية طهواى بالمتوفى^(٢) كما كان ميخائيل الدمشقى التاجر بالاسكندرية يملك ٢٠٠ فدان من أطيان الحردات بمديرية البحيرة^(٣).

وفى أوائل حكم إسماعيل اشترى البنانى موتيرى التاجر بطنطا ٢٤٤,٥ فدان من أطيان الميرى بناحية رزقة الشاوى بمديرية الغربية بقرية بيت في ٢٤ ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣)^(٤).

وفى ظل الاحتلال وضع السوريون أيديهم على مزيد من الاراضى الزراعية وظهرت منهم عائلات أصبحت من أكبر الملاك فى مصر مثل عائلات لطف افه وصيدناوى وشديد .

لحيب لطف افه المولود بمدينة بيروت ببلدان حضر إلى مصر فى حوالى منتصف القرن الماضى وعمل بالتجارة ثم عين قنصلاً لروسيا واستطاع أن يكون

(١) دفتر زم ناز الأطيان المشورية للملكة لأربابها بتاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ غزن ١٨ ، ص ٨

(٢) المصدر السابق ، ص ٩

(٣) سجل ثانى قديم عن زمام أرباب الأبعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ غزن ١٨ ، ص ٢٥٧

(٤) دفتر ثلاثة وثلاثون قيد بتاسيط الأبعاد المشورية من غرة ربيع آخر سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٥٧ عين ١٥ غزن ١٨ ، ص ١٩٠

ثروة كبيرة^(١). وفي مطلع القرن العشرين اشترى حبيب لطف الله الذي كان يتمتع بالجنسية الروسية ٤٠٣٤ فداناً من أطيان الدائرة السنية بتفتيش مطاى بمديرية النيا بعقد في ١٦ مارس سنة ١٩٠٣^(٢). وسليم سيدناوى الذى ولد في دمشق سنة ١٨٥٦ حضر إلى مصر سنة ١٨٧٩ - بعد أن سبقه أخوه سيمان إليها - واشتغل حائكاً ثم فتح حانوتا صغيراً بالموسكى مع أخيه باسم سليم وسيمان سيدناوى وما لبثت تجارتهما أن اتسعت^(٣). وفي يوليو سنة ١٩٠٠ اشترى الاخوان سيدناوى مساحة ١٠١١ فداناً من أطيان الدائرة السنية بمركز اطبا بمديرية القيوم^(٤) واشترى في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣ - ١٣٢١ فداناً من أطيان الدائرة السنية بناحيتى شديوه وتلون بالقيوم^(٥) كما اشترى أيضاً ٥٣٥ فداناً بعقد في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ من أطيان الدائرة بتفتيش مناغة^(٦) وبالإشتراك مع آخرين اشترى الاخوان سيدناوى ١٠٥٢ فداناً من أطيان الدائرة بالقيوم وذلك بعقد في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦^(٧).

(١) الياس زخورا ، المرجع السابق ، المجلد الثانى ، ص ٤٠٠ حول عائلة لطف الله
انظر صفحات ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤

(٢) دار المحفوظات No. 66, D. S. Purchases and Sales, P. Hole 11, Store 2, File 737

(٣) الياس زخورا ، المرجع السابق ، المجلد الثانى ، ص ٤١٩ ، ٤٢١

(٤) دار المحفوظات No. 87, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 989.

(٥) دار المحفوظات No. 89, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 1063.

(٦) دار المحفوظات No. 91, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File 1126.

(٧) دار المحفوظات No. 90, D S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File 1065

وسليم شديد الذي ينحدر من أسرة شديد البنائية والذي اشترى مساحات واسعة من الدومين والدايرة السنية بلغت ملكيته هو وأخوه رزق الله بك شديد عشرين ألف فدان تقريباً بمديرية الشرقية^(١).

ويقوم صروف مدير جريدة المصطفى اشترى ١٤١ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتفتيش الروضة بأسبوط وذلك بمقد في مايو سنة ١٩٠٣^(٢) إلى جانب ٧٨١ فداناً من أطيان الدايرة بالقيوم بالاشترار مع فارس نمر بمقد في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦^(٣).

كذلك اشترى أبناء اليابانيين التجار بمصر والمولودين بحلب ١٠١٠ أفدنة من أطيان الدايرة بالمطامنة بقنا^(٤) والذي يدرس مبيعات الدايرة السنية بمساحات كبيرة قد ذهبت إلى الكثير من العائلات السورية والبنائية مثل عائلة خوري بالدمشقية الأصل وغيرها.

اليهود :

عرف اليهود في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنهم رجال

(١) مراكز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشف باسم حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المتوطنين بدائرة بندر الزقازيق ، كشف محرر في أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٢) دار المحفوظات No. 90, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13, Store 2, File 1156

(٣) دار المحفوظات No. 76, D.S. Purchases and Sales P. Hole 12, File 867

(٤) دار المحفوظات No. 92, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14, Store 2, File 1172

أعمال ومستبدلو نفوذ وسماحة وهناك عدد من اليهود احتلوا جزءاً من التجارة الأوروبية وكان لهم محلاتهم إلى جانب غيرهم من التجار في أسواق للندن الكبرى.

وخلال حكم إسماعيل أبدي اليهود المقيمون بمصر اهتماماً باستثمار أموالهم في بعض المشروعات الحكومية التي تشجعها الدولة^(١) وطهر منهم عدد من الممولين كانوا ينتمون بالقرابة إلى كبار الممولين اليهود مثل روتشيلد وأبنهم وغيرهما مما أتاح لهم تسهيلات مالية ومصرفية كبيرة وقد لعبت هذه البنوك دوراً هاماً في تمويل الحكومة واستثمار الأموال الأجنبية في مصر من هؤلاء عائلات قطاوي ومنشة وسوارس وسرسق وأول إشارة لعائلة قطاوي في منتصف القرن التاسع عشر حيث أنشأ يعقوب قطاوي بنكاً في القاهرة مع أولاده الأربعة ويعتبر بنك سوارس من أهم البنوك التي أنشأها اليهود المحليون حيث كانت تربطه روابط وثيقة ببنك باريس والبلاد الواطنة (هولندا وبلجيكا) أحد بنوك الأعمال الفرنسية الكبرى . وقد تطورت أعمال هذه البيوت المالية تطوراً ملحوظاً بعد سنة ١٨٧٥ على أثر نزوب معين الأرباح والعمولات التي كانوا يحصلون عليها من إصدار الفروض والوساطة فيها ومن العمليات التجارية الحكومية فتحول البعض منهم إلى إقراض أصحاب الأراضي وتمويل الصادرات واستصلاح الأراضي وديما بالتنسيق بيننا ساهم البعض الآخر في تأسيس الشركات والبنوك وإدارتها فاشتركت عائلة هراري في إنشاء البنك العقاري والبنك الأهلي المصري وشركات السكر والمياه . وكان بنك -رسق ضمن مؤسسي شركة أقطان كفر الزيات كما لعب سوارس دوراً هاماً في إنشاء البنك الأهلي المصري مع سلفاجو وسيرارنست كاسل وكان الأخوان سوارس على رأس النقابة المالية التي أشرفت على تأسيس البنك العقاري المصري كما اشتركوا في تأسيس شركات أراضي كوم أمبو والشيخ

Landau, M.J. The jews in nineteenth century Egypt, (١)

Hole, P.M, Edit: Op, Civ, PP ٤01, 202

فضل وسام إخوان سوارس مع سيرارست كاسل أيضاً في تأسيس شركات أراضي كوم ابو والشيخ فضل وسام إخوان سوارس مع سيرارست كاسل أيضاً في تأسيس العناية للمالية التي اشترت أراضي الدائرة السنية. (١)

وعموماً فقد نشط الرأسماليون اليهود في المشاركة في النشاط الاقتصادي وساعدوا على ذلك الرخاء الاقتصادي الذي شهدته البلاد في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي وما قدمه الاحتلال من ضمانات لرأس المال الاجنبي هوماً ونتيجة لهذا فقد زاد عدد اليهود زيادة ملحوظة وفي سنة ١٨٩٧ كان نصف اليهود الموجودين في مصر من الاجانب وكانوا يقيمون بصفة أساسية في المدن الكبرى (٢)

وفي مجال ملكية الأراضي الزراعية فان اليهود قد نشطوا ابتداءً من عهد سعيد في شراء الأراضي وتشير سجلات الأراضي المشورية إلى عديد من حالات شراء الأراضي التي قام بها اليهود. فن أطيان المدعو حسين بك اشترى كل من نسيم نخشان الإسرائيلي وموسى ابراهيم من رعايا تسكانيا ٣٢٥ فدانا مناصفة بمديرية المنيا بتقسيط في ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٦٠) (٣). وأطيان حسن راسم باشا البالغ مساحتها ١٦٨٧ فدانا من أطيان السنبلون اشترها كل من ابراهيم الهدعي الإسرائيلي التاجر بالسنبلون وإيليا هواطوريل الإسرائيلي من رعايا فرنسا بالاسكندرية ورفائيل سوارس من رعايا إيطاليا ، البنكبير بمصر، وأخيه سعد سوارس وقد شملت هذه الاطيان وابوراً للياه ومبنى عربتين وبلغ ثمنها

(١) هـ . على الجيئيل ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ - ٢١٨

Ibid, PP 202 , 204

Ibid, PP 199 , 207

(٢)

(٣) سجل أول قدم عن أطيان الأباديات والمبيح والمطبخ رزقة بلا . آل ، عين ١١/٤٨

الروزنامة ، ص ٥٤

٢٠١٨٧٧٣٣ قرشاً إشتراها المذكورين مشاركة وذلك بمجتبى شرعيتين من
محكمة المنصورة الأولى محررة في ١٦ القعدة سنة ١٢٩٧ (١٨٨٠) والثانية في ٢١
ربيع آخر سنة ١٢٩٨ (١٨٨١)^(١) .

ومن أطيان سليم أفندي سرى بنى سويف إشتري الإسرائيلى ابراهيم لبنى
جربوع الصراف بحارة اليهود بالقاهرة ٢٠٠ فدان بثلاث حجج شرعية في ١٨
ذى الحجة سنة ١٢٩٧ (١٨٨٠)^(٢)

وإشتري الإسرائيلى إسحق روية بن مناحم التاجر المقيم بالمحروسة ، ٧١
فدانا من أطيان ناحية الخيس بمديرية الشرقية من ورثة حسين أفندي الذى كان
يعمل وكبلا لمديرية أسيوط وجرجا بمبلغ ١٤٢٠٠ قرش بتفريط في ١٢ ربيع آخر
سنة ١٣٠٢ (١٨٨٥)^(٣)

وفي نفس الوقت وقعت مساحات من أراضى كبار لللاك تحت الرهن نظير
القروض التى حصل عليها أصحابها من المرابين اليهود وتعطى سجلات الإطيان
المشورية نماذج من هذه الرهونات . فأمير اللواء أحمد شكرى بك الذى كان مديراً
لبنى سويف والضيوم في عهد سعيد رهن أطيانه بمديرية المنيا البالغ مساحتها ٦٠٠
فدان إلى يعقوب شالوم مقابل مبلغ ١٧٢٥ جنياً (بتنذهب) وجاء في شروط
الرهن أنه إذا عجز المذكور عن سداد المبلغ في موعده فن حق الدائن أن يبيع
من هذه الأرض ما يكفي لسداد دينه . وبنفس الشروط تقريباً رهن الشيخ حسن

(١) سجل ١٠ زمام الأبيادات المشورية بالرزنامة رقم ٤٣٢٨ هـ بن ٤٨ عزن ١٨ ،

س ١٨١ .

(٢) دار المحفوظات ، سجل ٢٨ زمام الأبيادات المشورية بالرزنامة ، رقم ٤٣٢٦

عين ٤٨ عزن ١٨ س ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) دار الوثائق س ٣/١٩٧/٢ ، وجدة دار المحفوظات ، الإطيان المشورية بمناق

أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٤٢ ساوس س ١٨٦ .

المرجوى من أطيانه بيت شهالة بمديرية النورية ٩٦ فدانا إلى نفس الإسرائيل المذكور مقابل مبلغ ١٥٠٠ جنيه (بنو ذهب) وجاء في شروط الرهن أنه إذا لم يتم السداد في الموعد المحدد ومدته تسعة شهور فإن الأرض تباع بالمزاد العلني . كما رهن ورثة إبراهيم باشا يمكن من أطيانم بالنورية والبحيرة ١٦٠١ فدان نظير مبلغ خمسة جنيهات لاندان إلى الاسرائيليين إخوان أجيون وتحرر عن ذلك حجة شرعية في ١٠ ذى الحجة ١٢٨٢ (١٨٦٦)^(١)

وخلال عهد إسماعيل كان هناك عدد من اليهود قد أصبحوا ضمن ملاك الاراضى المشورية من أمثلة بمقوب الياهو التاجر بمصر الذى أصبح سنة ١٨٦٩ يملك ٦٣١ فدانا من الاراضى المشورية بمديرية النورية^(٢) . والاسرائيل ليني جربوع المراف بحارة اليهود الذى أصبح يملك ٤٠٠ فدان من الاراضى المشورية بمديرية البحيرة^(٣) . وأبناء حاييم الدعى التاجر بالنبلون الذين أصبحوا يملكون ١٦٨٧ فدانا من أطيان النبلون في نهاية عهد إسماعيل وأوائل عصر توفيق^(٤) .

وكانت مبيعات الهايرة السنية فرصة أمام بعض اليهود للحصول على مزيد من الأرض فهارى باشا لشترى ٥٣٠ فدانا من أطيان الهايرة بنفثيش مغاغة وذلك

(١) سجل أول قدم من أطيان الابدات والمليح والمعل رزلة بلا مال، عين ١١/٤٨ الروزناجة ص ١٤ ، ١٦ ، ٥٧ .

(٢) ص ١/١٥٧/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، الاطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى بالروزناجة رقم ٤٣٤٠ رابع ، ص ٥٥ .

(٣) سجل ١٠ زمام الابدات المعقودة بالروزناجة رقم ٤٣٢٨ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٧٤ .

(٤) دار المحفوظات ، سجل جزء ثالث بحرى جديد بالاطيان المعقودة تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٣٩ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٩٤ .

بمقد مؤرخ في ٣١ مايو سنة ١٩٠١ ورهن مقابلها ٢٤٠٠ متر مربع يملكها بالقرب من قصر الديبارة بالقاهرة^(١).

وإشترى الإسرائيليان زاكي وليون حاييم بيبس وهم من أصحاب البنوك الذين يتمتعون بالرعية الإيطالية ٤٣٧ فدانا من أطيان الدائرة الثانية بتفتيش الروضة بأسبوط وذلك بمقد في مايو سنة ١٩٠٣^(٢) واشترى ف. س. أجيون مساحة ١٤٠٤ أفدنة من أطيان الدائرة بالمهصرة واشترى الاسرائيلي روهامين إسحق ليثع ٣١١ فدانا من أطيان الدائرة بالروضة كما اشترى أ. سرق مساحة ١٥٣٠ فدانا من أطيان الدائرة بالروضة^(٣) ومن أطيان الدائرة الثانية بتفتيش الروضة بمديرية أسبوط اشترى يوسف اصلان قطاري الذي كان من رعايا النمسا ٢٤٢ فدانا كجزء من مساحة ١١٦٤ فدانا اشتراها بالاشتراك مع بعض اليهود في أبريل سنة ١٩٠٣ من بينهم فلكس سوارس الذي كان يتمتع بالرعاية الإيطالية والذي اشترى ضمن مبيعة أخرى مساحة قدرها ٢٣٣ فدانا من أطيان الدائرة الثانية بني مزار كما اشترى ولداه ليون وجوستاف ٣٧ فدانا من أطيان نفس المنطقة^(٤) كما اشترى فلكس سوارس بالاشتراك مع آخر مساحة ثالثة قدرها ٣٦٦ فدانا من أطيان الدائرة بتفتيش الروضة بمقد في مايو سنة ١٩٠٣^(٥) وفي ١٩ مايو من نفس

(١) دالر المنوطات No 82, D. S. Purchases and Sales P. Hole 7 Store 2 File 239.

(٢) دار المنوطات No 67, D. S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2, File 739.

(٣) انظر ملحق رقم ١.

(٤) دار المنوطات No 66, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2. Files 725.

(٥) دار المنوطات No 67, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 Store 2, File 744.

العام اشترى يعقوب منشه وأولاده الذين كانوا يتمتعون بحفزية دولة النمسا والمجر مساحة قدرها ٣٥٧٧ فداناً من أطيان النابرة بتفتيش المعصرة بالنمسا وفي نفس التاريخ اشترى للذكورون ٦٥٦ فداناً من أطيان ناحيتي سمالوط وقلوصنا من أطيان النابرة بالنمسا^(١) كما اشترى يوسف وداود منى مساحة ١٠٠٣ أفدنة من أطيان النابرة بمعصرة داود بتفتيش الفيوم^(٢)

ومن ناحية أخرى تركز نشاط الرأسمالين اليهود في شركات الأراضي التي سيطروا على كثير منها فشركة أراضي البحيرة كان يشترك في مجلس إدارتها كل من أشيل عاذاة ويوسف عاذاة . والشركة المصرية للزراعة والصناعة كان من أعضاء مجلس إدارتها موسى عتبي وشركة كوم أمبو كان يتولى رئاسة مجلس إدارتها روبرولو ويشترك في عضوية المجلس كل من ليون سوارس وهنري فيكتور موصيري ورالف هواري ويتولى رينه قطاوي مهام مديرها العام . وشركة أراضي الشيخ فضل كان يوسف قطاوي يتولى رئاسة مجلس إدارتها وكان أعضاءه اصلاؤه قطاوي وروبير رولو وليون سوارس وهنري فيكتور موصيري وكان مديرها العام ابرامينو اشير أما شركة الاتحاد العقاري المصري فكان عضو مجلس الإدارة المنتدب بها اصلاؤه قطاوي وكان من بين أعضاء المجلس أميل نسيم حدس وشارل شالوم . أما شركة الغربية العقارية فكان من بين أعضاء مجلس إدارتها كل من يوسف عاذاة وهنري فيكتور موصيري وجويدى لبني^(٣)

No 81, D.S. Purchases and Sales, P.
Hole 13 Store 2, File 1613.

(١) دار المحفوظات

No 92, D.S. Purchases and Sales, P.
Hole 14 Store 2 File 1176.

(٢) دار المحفوظات

(٣) أحد قسم أجداد بوكيف، اليهود والحركة الصهيونية في مصر (١٨٩٧-١٩١٤)

كتاب الهلال عدد يونيو سنة ١٩٦٩ ص ٦٥، ٦٦.

أغنياء المدن المصريين

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تضافرت عدة عوامل لتغيير الوضع الاقتصادي في مصر تغييراً جوهرياً وأدت في النهاية إلى ظهور طبقة من أغنياء المدن جعلها من البورجوازية التجارية ولعل أبرز هذه العوامل هي :

١ - إنبهار نظام الاحتكار حيث أخذ نظام الاقتصاد الحر يعمل تدريجياً محل نظام محمد علي وذلك ابتداء من عصر سعيد وخلال عصر إسماعيل مما أتاح فرصاً واسعة للتجارة في ظروف إنفتاح مصر على الاقتصاد العالمي وتدفق رأس المال الأجنبي

٢ - إنبهار نظام الاقتصاد المعيشي القائم على التبادل وتحويل مصر إلى اقتصاد السوق القائم على التعامل النقدي وكان التحول إلى جباية الضرائب نمحداً في عهد سعيد خطوة كبيرة على هذا الطريق .

٣ - إلغاء ضريبة الدخولية في عهد إسماعيل التي كانت تمثل نوحاً من الجمارك الداخلية تشل حركة التجارة وقد أدى هذا إلى تنشيط التجارة وإنساع حجم السوق .

٤ - إنساع الرقعة الزراعية وإقبال الغزاليين الأوربيين على شراء القطن المصري وخاصة بعد الحرب الأهلية الأمريكية وازدياد التجارة تبعاً لذلك مما أدى إلى زيادة إنتاج البلاد من المحصولات القطنية وازدادت أرباح منتجى القطن وتجاره في الفترة من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٧٠ زيادة كبيرة حين ارتفع ثمن القطن المصري من ١١ ريالاً للقطنار سنة ١٨٦٠ إلى ٢٢ ريالاً سنة ١٨٦٢ ثم إلى ٥٢ ريالاً سنة ١٨٦٥ وزادت صادراته من نصف مليون سنة ١٨٦٠ إلى ١٨٠٠٠٠٠٠ قطنار سنة ١٨٦٤

٥ - إقبال الحكومة على الافتراض في مصر والمخرج في عهد سعيد وإسماعيل حيث بدأ الاستثمار الحكومي في المشروعات بإنشاء أول خط لاسلكية الحديد سنة ١٨٥١ وإصلاح النقل المائي وإنشاء المزارع والجسور والاشتراك في رأس مال قناة السويس التي طرحت أسهمها للاكتتاب العام سنة ١٨٥٨ وقد أحدثت زيادة الائتلاف الحكومي بعد سنة ١٨٦٠ بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات زيادة هائلة في الدخل الأهلي وأدى ذلك إلى إقبال المصريين والاجانب على استصلاح الأراضي للاستفادة من الارتفاع المطرد في أسعارها نتيجة لتنفيذ مشروعات الري والصرف وتحسين المواصلات وازدياد السكان . ولقد سار الاستثمار الفردي جنباً إلى جنب مع الاستثمار الحكومي ولتزويد سكان المدن التامية بالسلع الاوربية التي زاد الإقبال عليها ومستلزمات المدينة الحديثة كالمياه والغاز والتليفون والتلغراف (١)

كل هذه الظروف أدت في النهاية إلى ظهور طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال من سكان المدن المصريين الذين حصلوا على أرباح كبيرة من خلال هذه التحولات وكونوا لأنفسهم رؤوس أموال ما لبثوا أن استغلوا جزءاً منها في شراء الأراضي . فقد أدى ظهور الرأسمالية في الزراعة مصحوباً باستقرار الملكية الفردية وتحول مصر إلى مزرعة ضخمة للقطن بعد تنفيذ عدد من مشروعات الري الكبرى وربط مصر بالنظام الاستعماري العالمي في ظل الاحتلال البريطاني ثم ارتفاع أثمان المحاصيل وخاصة القطن . إلى زيادة قيمة الأراضي الزراعية باعتبارها سلعة منتجة وأصبح الاستثمار في الأراضي الزراعية وحيازتها عملاً مربحاً يستهوى أصحاب رؤوس الأموال وأغنياء المدن الذين راحوا يضعون أيديهم على مساحات واسعة من الأراضي التي أصبح الحصول عليها متساعاً عن طريق الشراء . سواء كانت من أراضي الدائرة السنية أو من أراضي الدومين أو من الأراضي المستصلحة ، وساعد على ذلك عامل اجتماعي

(١) د . د على المرزوقي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

جديد وهو أن حيازة مساحات واسعة من الاراضى أصبحت إحدى دلالات
الوضع الاجتماعى^(٢).

وتكشف وثائق دار المحفوظات عن مشتريات مبكرة قام بها التجار . فن
أطيان غيطاس أفندى الذى عمل أميناً للرزنامة فى عصر محمد على باع ورثته مساحة
٣٠٠ فدان من الابعادية بالمنيا إلى الحاج محمد أمين أغا من كبار تجار مصر
والمحروسة ، بحجة شرعية فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) وذلك سداداً
لديون غيطاس أفندى^(٣).

ومن أطيان ورثة محمود أفندى الذى عمل وكيلًا للدايرة الكنتخداوية فى عهد
محمد على اشترى الحاج عبد المقصود أغا التاجر بخان الحلبي ١٥٠ فداناً من أطيان
ناجبة طامية بالفيوم بحجة شرعية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧)^(٤).

ومن أطيان محمود أبو سلطان شيخ بدر المنادى اشترى محمود على النورى
التاجر بالفحامين ٢٠٠ فدان بمديرية الشرقية فى عهد سعيد^(٥).

وفى ٢٣ محرم سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) اشترى إبراهيم أفندى بركات التاجر

(١) Anwar Abd El-Malek, *Ideologie et renaissance nationale de l'Egypte Moderne*, Paris, 1969. PP 84, 85 - Baer. G. *Social change in Egypt, 1800-1914*, Harv. P. M, Edit: Op. Cit. P. 157.

(٢) دفتر قيد تناسيط الرزق لسنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٥ عين ٢٧ عزن ١٨ هـ
ص ١١ .

(٣) دفتر قيد تناسيط الأبياديات من ابندى نغرة شوال سنة ١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٧
عين ٢٧ عزن ١٨ هـ ص ٥١ .

(٤) دفتر زمم ثاى الاطيان المشورية الملوكة لاربابها بتناسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧
عزن ١٨ هـ ص ١٨ .

بحان الخليلي ٢٥٨ فدانا من أطيان إبراهيم صدق ناظر بوستة القلعة السميدية^(١).

وكانت مبيعات أراضي الميرى في نهاية عهد سعيد وأوائل عهد إسماعيل فرصة أخرى أمام بفض التجار للحصول على ملكيات كبيرة. فصطنى هارون من تجار المحروسة، اشترى ١٩٨ فدانا من أطيان الميرى بالدقيلية بتقيط في ١١ شعبان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣) واشترى حنا أديب التاجر بطنطا ٤٣٢ فدانا من أطيان الميرى بمديرية الغربية وذلك بتقيط في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(٢) كما اشترى بطرس جرس من تجار المحروسة، ٧٥ فدانا من أطيان الميرى بناحية أبشواى الرمان بمديرية الفيوم بتقيط في ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(٣). واشترى الشيخ على الغريق من تجار المنصورة ١٢٧ فدانا من أطيان الميرى بالدقيلية بتقسطين الأول في ٩ محرم سنة ٢٨٠ (١٨٦٣) والثاني في جمادى الأولى سنة ١٢٨١ (١٨٦٤)^(٤).

وابتداء من عصر سعيد أصبح من الممكن وجود أسماء من التجار بين كبار ملاك الأراضي المشورية فالهاج أحمد عيسى المغربي التاجر بالفحامين بمصر أصبح يملك في نهاية عهد سعيد ٢٤٢ فدانا من أبعاديات القليوبية^(٥).

(١) دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات والجنالك جزء ٦٨ سنة ١٢٨٧ رقم ١٢٩٢ عن ١٦ محزن ١٨، ص ١٦٦.

(٢) دفتر زم راجع الأطيان الباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عن ١٧ محزن ١٨. — دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩ رقم ١٢٥١ عن ١٥ محزن ١٨، ص ١٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٤) دفتر زم راجع الأطيان الباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عن ١٧ محزن ١٨.

(٥) دفتر زم ثاني الأطيان المشورية رقم ١٣٤٢ عن ١٧ محزن ١٨، ص ١٥.

وردفائيل نخلة التاجر بمصر كان يملك في بداية عهد إسماعيل (١٨٦٦) ٢٤٥ فداناً من أطيان بنى سويف والقيوم . وباسليوس اسحق التاجر بالمنيا كان يملك سنة ١٨٦٧ - ١٢٣ فداناً من أطيان ناحية أشروبة بمديرية المنيا (١).

وفي أواخر عهد إسماعيل كان السيد مصطفى أبو حديد من تجار الغورية بمصر يملك ١٩٧ فداناً من أطيان بنى خلف وبنى عامر بالمنيا (٢) ونعمان البكرى كبير تجار دباط كان يملك ١١٤ فداناً من أطيان الدقهلية (٣).

وحنا ميخائيل أديب التاجر بطنطا كان يملك ٤٣٢ فداناً من أطيان مديرية الغربية (٤) ومحمد سليط التاجر بالسنبلاوين بلغت ملكيته (١٨٧٥) ٢٩٦ فداناً من أطيان الدقهلية (٥).

وتردد المصادر أسماء عائلتين من التجار الذين أصبحوا من كبار الملاك في هذه الفترة المبكرة هما عائلة المهجين وعائلة الطرزي ويذكر على مبارك أن الحاج مصطفى المهجين كان من التجار المعتمدين في عهد محمد علي وأن حفيده حسن المهجين كان يملك رأس مال كبير وعقارات وأراضى زراعية (٦) ويقول بير أن أوقاف

(١) المصدر السابق .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والاباعد المشورية المحرر بها تناسيط ديوانية جزء ١٦ رقم ٤٣٤٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٧٥ .

(٣) دفتر يتضمن مربوط زمام الابداعات والجفالك المحرر بها تناسيط لناية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ الوجه البحرى .

(٤) سجل ثانى قديم عن زمام أرباب الابداعات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ١٧٩ .

(٥) دار المحفوظات سجل ١١ قديم زمام أرباب الابداعات المشورية بارزناجمة رقم ٤٣٢٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٦) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

حسن الهجين كانت تغطي مساحة ١٤٢٥ فداناً^(١) ونشير سجلات دار المحفوظات إلى أن حسن الهجين التاجر بالغورية قد اشترى في نهاية عهد محمد علي ٦٧٥ فداناً من أطيان العطف وكفر شماته بالجيزة^(٢). وفي عهد سعيد كانت ملكيته من الاراضي العشورية تبلغ ٧٧٥ فداناً بالجيزة^(٣). وفي أوائل عهد إسماعيل اشترى حسن الهجين بك ٣٤٥ فداناً من أطيان خورشيد باشا الذي كان يعمل محافظاً للاسكندرية بتفويض في ربيع آخر سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣)^(٤).

وفي نهاية عهد إسماعيل كانت أوقاف حسن الهجين تغطي ١٥٠٦ فداناً من الاطيان العشورية بمديرية الغربية والجيزة^(٥).

أما عائلة الطرزي فيذكر علي مبارك أن حسن الطرزي كان من كبار الملاك وأنه كان يملك تجارة كبيرة تركها له والده الذي كان من التجار المحترمين في منفوط^(٦).

وفي أوائل القرن العشرين كان حفي باشا الطرزي من كبار تجار منفوط

(١) Baer G.A. History of land ownership in modern Egypt, P 85

(٢) سجل زمامات الابدان والجناك القديمة لسنة ١٢٧٧ هـ ولاية رقم ٤٣٧٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١ .

(٣) سجل أول قديم عن أطيان الابدان والبيع والعلق رزقة بلا مال عين ١١/٤٨ روزنامه .

(٤) سجل زمام أطيان الجناك والاباعد العشورية المهر بها تفويض ديوانية جزء أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ١٥١ .

(٥) سجل الاطيان العشورية الماسة بالاوقاف الموقوفة من قبل المذكورين رقم ٤٣٣٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٦) علي مبارك ، الرجوع السابق ، ج ١ ، ص ٩٦ .

يملك ٧٠٠ فدان من أطيان مركز منفلوط^(١)

وثمة عائلة ثالثة من عائلات التجار أصبحت تملك مساحات كبيرة من الاطيان في عهد إسماعيل هي عائلة موسى العقاد . فالسيد موسى العقاد الذي كان من أبرز تجار القاهرة نشط في نهاية عهد سعيد في شراء الاراضى فاشترى ٥٠٣ أفدنة بين سويف والفيوم من أطيان زهرة هانم ابنة محمد حبيب أفندى الذى عمل مأموراً لديوان محمد على ثم اشترى ٨٦ فدانا من أطيان الهامى بن عباس باشا بتسقيط في ١٤ ربيع أول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)^(٢).

وفي عهد إسماعيل كان موسى بك العقاد يملك ١٢٤٩ فدانا من الاراضى العشورية بنواحي مديريات بنى سويف والفيوم والغربية والجيزة^(٣). غير أنه حتى أوائل عهد إسماعيل لم يكن التجار وأغنياء المدن يمثلون قطاعاً كبيراً من كبار الملاك سواء في العدد أو المساحة لكنه إبتداء من الثمانينات وبفضل الظروف السابق الإشارة إليها نشط أغنياء المدن في الحصول على الاراضى ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح هناك قطاع كبير من البورجوازية التجارية من المصريين يمثلون موقع الصدارة بين كبار الملاك فالسيد على خشبة كبير تجار أسبوط اشترى ٦١ فدانا من الحدائق بناحية بصرة بأسبوط وهى من أطيان والدة الخديوى إسماعيل التى توارثت عنها للبرى وذلك بحجة شرعية في ٧ محرم سنة ١٣٠٠

(١) مراكز واتى وتاريخ مصر العاصر ، مجموعة وثائق عابدين ، كشف باسماء أعيان البلاد من الوجهاء ، وذوى الحليقة المتوطنين بدائرة مديرية أسبوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مراكز منفلوط كشف رقم ١ .

(٢) سجل أول قديم من أطيان الابعاديات والبيع والمطى رزقة بلا مال عين ١٩/١١ روزنامه ، ص ١٦٦ .

(٣) سجل زمام أطيان الجمالك والابعاد العشورية المنعرج بها تمايط ديوانية ، جزء أول عن اقدوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٩٠ .

(١٨٨٢) بمبلغ ١٠٥,٠٠٠ قرش^(١)، وفي الفترة التالية استطاع محمد أفندي خشبة الحصول على مساحات من الاراضى من بينها ١٨ فداناً اشتراها المذكور من اراضى الفلاحين المباعة نظير متأخرات الضرائب بمديرية أسبوط^(٢).

وفي اوائل القرن العشرين كانت عائلة خشبة بأسبوط تانى في عداد كبار الملاك فالسيد بك خشبة عمدة بندر أسبوط كان يملك ١٠٠٠ فدان من أطيان مديرية أسبوط وإسماعيل بك خشبة من أعيان بندر أسبوط يملك ٢٠٠ فدان بمسيرة أسبوط وعمود بك خشبة من أعيان بندر أسبوط أيضاً يملك ٢٠٠ فدان بنواحي المديرية^(٣).

وتظهر عائلة الهلال أسبوط كواحدة من عائلات التجار التي أخذت طريقها إلى شراء الاراضى ففي نهاية عهد سعيد اشترت بثينة إبنة محمد الهلال كبير تجار أسبوط (مر تجار) ١٩٦ فداناً من أطيان المبرى بناحية الامابدة بمديرية أسبوط ثم اشتر مساحة أخرى من أطيان المبرى بناحية بني يحيى وذلك بحجة شرعية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢)^(٤).

وفي نفس العام اشترى أخوها عثمان محمد الهلال ١٦٨ فداناً من أطيان

(١) دار المحفوظات ، سجل ١٧ قديم زمام أرباب الأباديات المشورية بالرزناجة ، سنة ١٢٩٦ هـ رقم ٤٣٣٥ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٢٩

(٢) دار المحفوظات ، سجل مسج أطيان ونخيل الاهالى بمديرية أسبوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الاموال المطالبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل هموى / ١٦٢٠ حفظ نوعى / مخزن ١ تركى .

(٣) كشف باسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المشوطين بأثرة مديرية أسبوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٢٩١ ، أعيان بندر أسبوط كشف رقم ١ ، ٢ .

(٤) دفتر لبيد التفاسيط - حجة وهسرون ، رقم ١٢٥١ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ١٢٨

الميرى بنى شقير بأسويط بتقيط في ٧ شعبان سنة ١٣٧٩^(١) وفي أوائل القرن العشرين كانت عائلة الهلالى من بين كبار الملاك بمديرية أسويط وكان ثلاثة من أفرادها هم أمين بك الهلالى وإبراهيم بك الهلالى وسامد بك الهلالى من أعيان بندر أسويط يملكون ٢٢٠ فداناً بنواحي المديرية^(٢) وقد لعبت مبيعات النابرة المالية ورائى حصول بعض التجار على مساحات واسعة من الاراضى . والحقيقة البارزة حول جناح البورجوازية التجارية الذى تحول إلى كبار ملاك هي أن معظمهم من الأقباط المصريين الذين عملوا بالتجارة ثم نقلوا نشاطهم إلى مجالات اقتصادية أخرى من بينها شراء الاراضى الزراعية والنموذج المبكر لهذه الفئة الناجر جريس إسطفانوس أحد تجار الوجه القبلى فى عهد إسماعيل الذى كونه لفته ثروة من التجارة ثم إنتقل إلى الدقهلية وكونه لنفسه أطياناً تزيد مساحتها على ٢٠٠٠ فدان بقرية كفر اللاوندى بمركز أجا بالدقهلية وأقام كثير من طلبات الرى ويقول على مبارك أنه إشتري محالج للقطن ومعصرة لقصب السكر وشيد قصرأ وأثنأ حديقة فى قرينته^(٣)

كذلك فإن بعض الأقباط المصريين عملوا قناصل ووكلاء قناصل لبعض الدول الأجنبية أو وكلاء لبيوت مالية إلى جانب عملهم كتجار من أمثال ويصا بقطر الذى عمل قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية وهولاندا بأسويط وحناميناخيل عمل قنصلاً لروسيا وأندراوس بشارة الذى عمل قنصلاً لإيطاليا وبلجيكا بالقصر^(٤)

(١) دتر زم راج الأطيان الباعة من طرف البرى رقم ١٣٤٦ من ١٧ محز ١٨٠٠

(٢) كشوف باسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحقيبة المستوطنين بدائرة مديرية أسويط محررة لى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان بندرأسويط كشف رقم ١ ، ٢

(٣) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٩٢

Baer G. Op. Cit. P. 63

Mikhail, K. rziakos. Copts and Moslems under (٤)

'British Control Egypt', London, 1911, 27.

كما حصل بعضهم على جنسية بعض الدول الأجنبية حتى يستفيدوا من الإمتيازات الأجنبية من أمثال واصف خباط الذي كان سنة ١٨٨٢ يتمتع بجنسية الولايات المتحدة الأمريكية (١)

كما أن بعض الأقباط قد عملوا في المفاوضات من أمثال أنطون أبو طاقة الذي إختصته الحكومة بتوريد كل المهات اللازمة لمبايها فكون عن طريق ذلك ثروة كبيرة إستخدامها في تجارة الأقطان واقتنى عن طريقها أطيانا كثيرة (٢)

هذا بالإضافة إلى أن بعض الأقباط إستغلوا بأعمال الربا وتسليف النقود بفائدة منذ نهاية الثمانينات وإستطاع هؤلاء أن ينتزعوا بعض أطيان الفلاحين العاجزين من سداد ديونهم من أمثال واصف خباط أحد تجار أسيوط الذي تشير أوراق الثورة العراقية إلى أنه كان يقوم بتسليف النقود بفائدة للفلاحين وإستطاع أن ينتزع بعض الأطيان من الذين عجزوا عن السداد (٣) وهذه الخطوة كانت مقدمة لعمل بعض الأقباط في مجال الأعمال المصرفية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أمثال بشرى وسينوت حنا وطائلة ويصا بأسيوط الذين كانوا يقبلون الودائع ويقومون بتحويل الأموال قبل قيام البنوك المساهمة الكبرى (٤).

هكذا إستطاعت كثير من الأسر المسيحية مستفيدة من الظروف الإقتصادية التي حرت بها مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إرتياد كثير من مجالات

(١) دار الوثائق ، أوراق الثورة العراقية ، مخططة رقم ١٢ فضايا التهمين ملف رقم ٢٢٥/١٣ قضية مهناى حمدى لاطر قسم منفلوط .

(٢) رمزي نادرس ، الأقباط في القرن العشرين ، الجزء الرابع ، القاهرة سنة ١٩١١ ص ٩٤-٩٨ .

(٣) أوراق الثورة العراقية ، مخططة رقم ١٢ فضايا التهمين ، ملف رقم ٢٢٥/١٣ قضية مهناى حمدى لاطر قسم منفلوط .

(٤) د. طي الجريلى ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

النشاط الإقتصادي واستطاعت هذه الأسر أن تكون رؤوس أموال ضخمة سرعان ما استثمرت جزءاً كبيراً منها في شراء الأراضي ويكفي أن نذكر أمانة لبعض هذه العائلات ومعظمها يتركز في الصعيد . وتأتي عائلة وبصا على رأس هذه العائلات ومؤسسها وبصا بقطر وأخوه حنا بقطر والأول ولد بمدينة أسيوط سنة ١٨٣٧ من أبوين فقيرين وبدأ حياته ناجراً جوالاً للأقمشة في مدينة أسيوط وضواحيها ثم عمل مورداً للماشية والفلال والالبان للحكومة وما لبث أن كون رأس مال إستغله في تجارة الفلال وتسليف النقود^(١) ويقول صاحب مرآة العصر أن وبصا بقطر إستفاد من وجود الجالية الأمريكية ومقدّمها إلى أسيوط^(٢) . وعندما زاد رأس حاله شرع في شراء الأراضي وتشير سجلات دار المحفوظات أنه كان من بين الذين اشترتوا مساحات من أطيان الفلاحين التي بيعت في المزاد العلني نظير الضرائب المتأخره عليهم في الفترة من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٠ بمدينة أسيوط^(٣).

كما يشير رمزي نادرس إلى أنه إشتري أبعادية في بني قرة من الأمير حسين كامل بن إسماعيل وأن أطيانه بلغت ١٢ ألف فدان سنة ١٨٩٨ موزعة على ثمانين قرية بمدينة أسيوط وأن ملكيته إرتفعت إلى ٢٨ ألف فدان بعد شرائه مساحات كبيرة من أطيان الدائرة السنية بمدينة الفيوم^(٤) وتشير أوراق الدائرة السنية إلى أن وبصا بقطر قد اشترى ١٤٩٣٠ فدانا من أطيان الدائرة بناحيتي أبو قفاة

(١) رمزي نادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٧٣

(٢) الياس زخورا ، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكبر الرياء في مصر ، الجزء الأول ، القاهرة ١٨٩٧ ، ص ٤٩٩ .

(٣) سجل مبيع أطيان ونجبل الأهال بمدينة أسيوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للقبضى رقم ٣٧٢٥ سلسل محوى / ١٦٢٠ حفظ لوعى / مخزن ٦ ترك .

(٤) رمزي نادرس ، المرجع السابق ، ص ٧٤

وسنهور بتفتيش اليوم وذلك بمقد في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦ وقسما بين نجليه جورجى وزكى وأن أخاه حنا بقطر وإبنة قد اشترى من أطيان الدائرة السنية أيضاً بالناحيتين المذكورتين مساحة قدرها ٦١٢٣ فداناً في نفس التاريخ^(١)

كما اشترت كل من روز وروجينه وبصا ١٢٠ فدان من أطيان الدائرة السنية بناحية سنهور بتفتيش اليوم أيضاً^(٢)

وفي أوائل القرن العشرين كانت عائلة وبصا تملك مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فجورجى بك وبصا قنصل أمريكا ببندر أسبوط كان يملك ٥٠٠٠ فدان بمديرية أسبوط وحدها وأخوه زكى وبصا من أعيان بندر أسبوط يملك ٣٠٠٠ فدان بنواحي مديرية أسبوط وجندى وبصا قنصل لإيطاليا ببندر أسبوط يملك ١٥٠٠ فدان بنواحي مديرية أسبوط وكان كل من نصيف بك وبصا وفهمى بك وبصا ونجيب بك وبصا من أعيان بندر أسبوط يملك الواحد منهم ١٥٠٠ فدان بنواحي مديرية أسبوط^(٣).

ومن العائلات التى نشأت أساساً في اللدن وانهت لأن تصبح من كبار الملاك عائلة خياط التى أسسها المدعو خياط الذى نشأ تاجراً عصامياً ثم أصبح من كبار تجار أسبوط وخلفه إبنة واصف خياط فى التجارة^(٤) وقبيل الثورة الدراية كان واصف خياط يقرض الفلاحين بفوائد ربوية وقد استطاع انتزاع أراضى بعض الفلاحين

(١) دار المخطوطات No 90, D.S. Purchases and Sales P. Hols 13, Store 2, Files 1104, 1106.

(٢) دار المخطوطات No 91, D.S. Purchases and Sales, P. Hols 14, Store 2, File 1140.

(٣) ككوف باسما، أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميقاته المستوطنين بدائرة مديرية أسبوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦، أعيان بندر أسبوط كسف رقم ١، ٢

(٤) رمزى: درس المرجع السابق، ج ٣ ص ٧٧، ٧٨

بهذه الوسيلة (١). وفي ١٢ رمضان سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩) اشترى للذكور مع أخيه مشرق ١١٩ فداناً من أطيان محمد شريف - رئيس النظارة - بمديرية أسيوط (٢).

وفي عهد الاحتلال واصل بسطاوروس واصف خياط سياسة والده في شراء الأراضي ومرة أخرى كانت ملكية الفلاحين بجمال توسيع أسرة خياط لملكيتها ففي خلال خمس سنوات اشترى المذكور ٧٤ فداناً تمثل أراضي ١٦ من الفلاحين يمت بالمزاد بمديرية أسيوط فظير الضرائب المتأخرة (٣).

وكانت مبيعات الدائرة السنية فرصة أمام عائلة خياط لتوسيع ملكياتهم فقد اشترى بسطاوروس واصف خياط وجورجي حنين وتادرس فلنس خياط بالاشتراك مع آخرين من أقباط أسيوط ٢٥٦٠ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش الروضة بمديرية أسيوط وذلك في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ خص بسطاوروس منها ٧٤٧ فداناً بينما خص كل من جورجى وتادرس ٣٩٦ فداناً (٤) وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ اشترى بسطاوروس خياط لابنه أمين وبالاشتراك مع تادرس خياط ١٠٠٣ أفدنة من أطيان الدائرة بمصر داوود بالقيوم وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣ اشترى بسطاوروس خياط نيابة عن ابنه وبالاشتراك مع جورجى بك خياط ٢٥٥٤ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش

(١) أوراق الثورة العرابية. محفظه رقم ١٢ فنانا اللهم بن ملف رقم ٢٢٥/١٢ قضية عثمان حمدى ناصر قسم منقووط.

(٢) دار المحفوظات ، سجل ثانى جديد الأطيان المشورة تعلق أربابها بالوجه القبلى بالرزق رقم ٤٣٤٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٥٥.

(٣) سجل مبيع أطيان ونخيل الأهال بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الاموال المطالبة منهم العبرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموى / ١٦٢٠ حفظ نوعى / مخزن ١ تركى.

الروضة بسيوط (١)

وفي أوائل القرن العشرين كانت أسرة خياط تملك أكبر الملكيات من الأراضي الزراعية فشاكر بك خياط فتصل البرتغال بيندر بسيوط بملك ١٥٠٠ فدان بنواحي مديرية بسيوط وأمين خياط من أعيان بسيوط بملك ٣٠٠٠ بنواحي مديرية بسيوط وغيرها وكان شاكر بك خياط بملك ٢٠٠٠ فدان بنواحي مديرية بسيوط (٢).

وتشبه عائلة قلته وهي من مدينة أسبوط أيضاً عائلة خياط في نشأتها وفي مشترياتهما سواء في أراضي الملاحين الباعة بالمراد أو في المشتريات السابق الإشارة إليها من البائرة السنية في البايعة التي تمت في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ كان نصيب إفلاديوس قلته ٤٢٧ فدان من أراضي دلجا بأسيوط كما شارك في البايعة التي تمت في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣ والتي بلغت مساحتها ٢٥٥٤ من أراضي دلجا أيضاً. وفي أوائل القرن العشرين كان أحد أفراد هذه العائلة وهو روس قلته من أعيان بندر أسبوط بملك ٢٠٠٠ فدان بمديرية أسبوط (٣).

ولا تختلف عائلة حنا ميخائيل في نشأتها عن عائلات ويصا وخياط لحنا ميخائيل الذي ولد بمدينة أسبوط سنة ١٨٣٢ وعمل بالتجارة في بداية حياته حيث أنشأ عملاً تجارياً وعندما زاد رأس ماله أنشأ مع أبنائه بشرى وسينوت وراغب حنا مصرفاً مالياً عرف بإسمهم وبعد وفاته خلفه أبنائه في نشاطه الاقتصادي (٤).

(١) No 89, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13 (١)
Store 2, File, 1044

(٢) كثوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة بدائرة مديرية أسبوط عمدة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ أعيان بندر بسيوط كلف ٢٠١

(٣) للصدر السابق ، كلف رقم ١

(٤) رمزي تادرس ، الرجوع السابق ، ج ٣ ، ص ٩٦ ، ٧١

ثم اتجهوا إلى حيازة الاراضى الزراعية فاشترى مساحات كبيرة من أطيان الدائرة السنية ومن هذه المشتريات ١٢٠٧ أفدنة اشتراها بنرى حنا^(١). بينما اشترى سينوت حنا ٣٧٢,٥ فدان من أطيان الدائرة السنية بتفتيش الروضة بمدينة أسيوط من بينها ٢٩٩ فدان اشتراها في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٣^(٢).

ومن العائلات التي نشأت في المدن ثم أصبحت من كبار الملاك عائلة أندراوس بشارة التي ولد مؤسسها في مدينة قوص ثم انتقل إلى مدينة الأقصر حيث عمل قنصلا لإيطاليا^(٣) واشترى مساحات واسعة من أطيان الدائرة السنية بالوجه القبلي. ففي ١٩ سبتمبر ١٩٠٢ اشترى بمقتضى ثلاثة عقود مساحة قدرها ٤٠٢٠ فدانا من أطيان الدائرة بتفتيش المطاعنة وأرمنت^(٤). وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ اشترى مساحة أخرى قدرها ١٨٩٠ فدان من أطيان الدائرة بأرمنت^(٥) ثم اشترى مساحة ثالثة قدرها ١٨١٦ فدانا من أطيان الدائرة بالنيوم^(٦) كما اشترى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ - ١٨١٣ فدانا بالاشتراف مع آخرين من تفتيش أرمنت^(٧)

(١) انظر ملحق رقم ٦ مباحث أرقام ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٤٣

(٢) دار المحفوظات P. D.S. Purchases and Sales. No. 73, Hole 12 Store 2, File 823.

(٣) رمزي لادرس، الرجح السابق، ج ٣ ، ص ٨٧٧. يشير هذا المصدر إلى أن المذكور كان يعمل قنصلا للجيك كما يبينه تشيخ عقود البيع الموجودة ضمن أوراق الدائرة السنية إلا أنه كان يعمل قنصلا لإيطاليا.

(٤) دار المحفوظات P. D.S. Purchases and Sales. No. 91, Hole 14, Store 2, Files 1256, 1257, 1268.

(٥) دار المحفوظات P. D.S. Purchases and Sales. No. 84, Hole 13, Store 2, File 965.

(٦) انظر ملحق رقم ٦ مباحث رقم ١٣

(٧) P. D.S. Purchases and Sales. No 91, Hole 14, store 2, File 1137.

وبلغت الاطيان المباعة للذكور من الدائرة السنية حتى مايو سنة ١٩٠٤ - ١١٣٩٣ فداناً (١) كما اشترى ابنه يسي أندراوس مساحة قدرها ١٧٨ فداناً من فختيش أرمنت بالاشتراك مع آخر وذلك في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٢ (٢).

وفي الفترة التالية كانت عائلة أندراوس تضع يدها على مساحات كبيرة من الاطيان الزراعية فكان يسي بك أندراوس ابن أندراوس بشارة يملك ١٥٠ فدان بمديرية قنا وحدها (٣).

ومن بين عائلات قنا أيضاً عائلة بشارة عبيد الذي ولد في القرن الماضي في مدينة أسيوط ثم رحل إلى قنا حيث عمل بالتجارة ثم عين وكيلاً لتفصل فرنسا بقنا (٤) ونشط في فترة مبكرة في شراء الاراضي فاشترى في بداية عصر إسماعيل ١٣٩٨ فداناً من اراضي الميرى بمديرية قنا واسنا وذلك بتفريط في ٢٣ القعدة سنة ١٣٧٩ (١٨٦٣) (٥). وفي العام التالي اشترى مساحة أخرى قدرها ٢٨٣ فداناً بثلاث تفاسيط من نفس اطيان الميرى بالمديرية (٦). وفي أوائل القرن العشرين كان مكرم عبيد أحد أحفاد المذكور يملك ١٠٠٠ فدان من اطيان مديرية قنا (٧).

(١) دار المحفوظات No. 83, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 956.

(٢) دار المحفوظات No. 100, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File, 1580.

(٣) مركز وثائق واريخ مصر المعاصر ، دوعة وثائق مابدين ، كشوف بأسماء أميان البلاد من الوجهاء وذوى الميضية المتوطنين بمديرية قنا ، أميان مركز المنصر كشف رقم ١.

(٤) رمزي نادكس ، الرجوع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٥

(٥) دفتر زمام راجع الاطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ٢٧ عن ١٨

(٦) سجل نافي قديم عن زمام أبواب الابدان الشورية رقم ٤٠٢٠ عين ٤٧ عن ٢٠

١٨ ، ص ١٢٨

(٧) كشوف بأسماء أميان البلاد من الوجهاء وذوى الميضية المتوطنين بمديرية قنا ، أميان مركز المنصر كشف رقم ١.

وتشير السجلات إلى أن بعض الحرفيين امتلكوا مساحات كبيرة من الاراض
 خالد صو نادرس جرجس الذى كان يعمل ترزياً في نهاية عهد سعيد وبداية عهد
 إسماعيل اشترى في سنة ١٨٦٣ - ٦٠٠ فدان من أطيان الميرى بناحية كفر الجرايدة
 بمديرية الغربية إلى جانب ٢٨٩ فداناً أخرى من أطيان الميرى اشتراها بناحية
 بلقاس بالغربية أيضاً (١). ومن خلال مبيعات الدائرة السنية حصلت عناصر كثيرة
 من اصحاب المهن الحرة من المحامين والمهندسين والصحفيين على مساحات واسعة
 من الاراضى فمحمد بك يوسف الخامى بشارع محمد على بمصر اشترى ٣٧٣ فداناً
 من أطيان الدائرة السنية بتفتيش أبو قرقاص بالمانيا (٢) و خليل بك ابراهيم الخامى
 بمصر اشترى بالاشتراك مع آخر ٧٩٠ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش الفشن
 بالمانيا (٣) وعلى باشا فهمى المهندس بمصر اشترى في ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٢ مساحة
 قدرها ٧٨٨٤ فداناً من تفتيش أبا والفشن ومعاقبة بالمانيا من أطيان الدائرة
 السنية (٤) واشترى الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد المقيم بشارع محمد على
 بمصر ٦٧ فداناً من أطيان تفتيش الروضة بأسبوط في ٦ مايو سنة ١٩٠٣ (٥).

(١) دفتر قيد التناهيث المتشورية سنة ١٢٧٠ ج ٢٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ مخزن

٢٥٥ س ٢٨

— دفتر قيد الابعد المتشورية سنة ١٢٨١ ج ٢٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ مخزن ١٨

١٥

(٢) دار المحفوظات No 99, D.S. Purchases and Sales, P.
 Ho'e 14 Store 2, Fi'e 1551

(٣) دار المحفوظات No 101, D.S. Purchases and Sales, P.
 Hole 14 Store 2, Fi'e 1669

(٤) No 94, D.S. Purchases and Sales, P.
 Hole 14 store 2, Files 1287, 1289

(٥) دار المحفوظات No 53, D.S. Purchases and sales P.
 Hole 10 store 2, Fi'e 219

هكذا تحولت الطبقة البورجوازية المصرية والتمهرة بأجنحتها المختلفة سواء تلك التي نشأت من خلال مناصب الدولة أو التي نشأت من التجارة والمهن الحرة إلى كبار ملاك، أما البرجوازية الأخرى من كبار الملاك فأنها نشأت أساساً في الريف وإن كان قد انتقل معظم أفرادها في النهاية إلى المدن .

أعيان الريف

نشأت هذه الشريحة الاجتماعية أساساً من عمد ومشايخ القرى . وهي في نشأتها كانت تمثل موقفاً وسطاً بين كبار الملاك من الذوات الذين يقيمون في المدن ويحتلون المناصب الكبرى في العاصمة وعواصم المديرية وبين جموع الفلاحين للفقيرين ولا شك أن العامل الحاسم في ظهور هذه الطبقة كان منصب شيخ القرية ثم منصب العمدة بعد ذلك .

وتقرر بعض المصادر أن منصب العمدة لم يكن معروفاً قبل سنة ١٨٥٠ (١) لكن هناك إشارات إلى هذا المنصب قبل هذا التاريخ تكشف عنها وثائق دار المحفوظات ففي حجة شرعية يرجع تاريخها إلى سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) جاء فيها ذكر شيخ العرب محمد سالم الشواربي عمدة قلوب (٢).

وربما كان هذا المنصب هو تطور لمنصب كبير مشايخ القرية الذي تشير إليه الوثائق في النصف الأول من القرن التاسع عشر . ففي لائحة بقايا النواحي الصادرة سنة ١٢٤٦ (١٨٣١/٣٠) نجد إشارة إلى كبير مشايخ القرية (٣) . وفي تقارير أعمال المساحة التي كانت تقدم إلى محمد علي سنة ١٢٢٩ (١٨١٢) نجد إشارات إلى

(١) Baer, G. Studies In the Social History of Modern Egypt, P. 31

(٢) دار المحفوظات ، دفتر فرائد ، ملزمين باسم السيد علي صالح جواهرجي بناحية منية قاتك تاج إلهام المنصورة من إندى توفى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٦ عين ١٧ مخزن ١٨
(٣) دار المحفوظات لأئمة تحرير البقاي على النواحي من إندى سنة ١٢٤٠ هـ لناية سنة ١٢٤٤ هـ ، صادرة سنة ١٢٤٦ هـ ورقة رقم ٢

المشايخ الكبار والتي تطلق عليهم هذه التقارير لإسمه المقدم أو المقدمين،^(١).

ومهما يكن من خلاف حول نشأة منصب العمدة فالؤكد أن منصب شيخ البلد كان موجوداً قبل هذا التاريخ . وطوال القرن التاسع عشر . كان شيخ البلد ومن بعده العمدة يختار بواسطة السلطة المركزية أو من يمثلها من أكثر الأسر نفوذاً وغنى في القرية^(٢). وعندما بدأت التشريعات تتناول هذين المنصبين في ظل الاحتلال البريطاني كان شرط الفنى المعارى هو أول الشروط التي وضعت لشغل هذا المنصب ففى القانون الذى صدر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وهو أول قانون متكامل يصدر بخصوص عمد ومشايخ القرى اشترط أن يكون المرشح لشغل منصب العمدة يملك عشرة أفدنة على الأقل وأن يكون المرشح لشغل منصب شيخ البلدي يملك خمسة أفدنة على الأقل فإن لم يوجد من يملك هذا القدر فيختار العمدة أو الشيخ من أكثر الملاك فى القرية أو من يدفعون أعلى ضرائب ولم يستثن من هذه الشروط سوى البلاد التي لا يملك أهلها أطيانا مثل ما لطق الجفالك^(٣).

وفى القرية كان منصب الشيخ أو العمدة يستمر أحياناً فى عائلة واحدة لعدة أجيال مثل عائلة الشريف فى أيار بمديرية الغربية وأحياناً كان يوجد فى القرية الواحدة أكثر من عائلة من الأعيان تتنازع منصب العمدة أو شيخ البلد^(٤).

وعلى الرغم من أن هذا المنصب كان أدنى وظيفة فى سلك الوظائف المدنية

(١) سجل ديوان خميدوى ، ص ٢٣

(٢) Baer, G. Op. Cit. PP. 32, 33.

(٣) ظيب جلاذ ، قاموس العام للإدارة والنفاء من سنة ١٨٧٦ إلى ١٩٠٠ ،

المجلد الثانى ، الاسكندرية سنة ١٩٠٠ ، ص ٦٧٤

(٤) Bto: G, A. History of land ownership in Modern (٤)

إلا أنه خلال القرن التاسع عشر تجمعت عدة عوامل جعلت هذا المنصب من أخطر المناصب المؤثرة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في القرية وخاصة علاقات الملكية^(١)

ف عند سقوط الالتزام تحول شيخ البلد من ممثل للملزم إلى ممثل للحكومة المركزية وإلى جانب مسؤولية حفظ الأمن وإعادة الفارين من الفلاحين إلى قراهم أعطى مسؤوليات جديدة فبالنسبة للضرائب أصبح رأيه حاسما في توزيع الضرائب على أهالي القرية في الوقت الذي أصبحت فيه مسؤولية الضرائب جماعية وحتى بعد أن أصبحت الضرائب مسؤولية فردية في عهد سعيد ظل مشايخ القرى هم الذين يحددون فئات الضرائب التي تفرض على الأرض وهو وضع استمر حتى عهد اسماعيل فاللجان التي تشكلت لتعديل الضرائب بناء على قرار مجلس شورى النواب سنة ١٨٧١ كانت من العمدة أساسا^(٢). وبالتالي فهم الذين كانوا يحددون فئات الأراضي غير المنتجة (البور) والتي تعفى من الضرائب لفترة معينة. وكان المديرون بناء على رأي العمدة يقررون أي الأراضي تنتزع للنافع العامة^(٣). وحتى سنة ١٨٨١ كان العمدة هم الذين يقدرون الضرائب على أطيان الميرى المباعة، ففي المنشور الذي صدر في ٢٦ يونيو سنة ١٨٨١ كانت اللجان المشكلة من العمدة برئاسة المأمور هي التي تقدر الضرائب على أطيان الميرى المباعة وكان من بين هذه اللجان عمدة الناحية التي تقع في زمامها الأقطار^(٤).

وبالنسبة لأراضي القرية أصبح شيخ البلد هو الذي يحدد ان تؤول أراضي

Ib d. P 50.

(١)

(٢) الوثائق عدد ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧١.

(٣)

Baer Op. Cit, P 52

(٤) جرجس حنين المرجع السابق ، ص ١٢٣

الفلاح المتوفى بعد وفاته فلائحة الاراضى الاولى الصادرة سنة ١٨٤٦ لم تقرر مبدأ الوراثة على اراضى الفلاحين وتركت تقدير ذلك لشيخ البلد^(١). وحتى بعد أن تقرر مبدأ الوراثة فى الاراضى الخارجية فى لائحة سنة ١٨٥٤ و ١٨٥٨ كان مشايخ القرى لابرالون يتمتعون بقدر كبير من السلطة على اراضى القرية وبالذات بالنسبة لاراضى الفلاحين الذين توفوا دون وريثة^(٢).

ومن ناحية ثالثة فان المشايخ أصبحوا مسؤولين عن تقديم الفلاحين للتجنيد والسخرة . وخلال عهد محمد على كان كل الفلاحين القادرين على العمل مطلوبين للتجنيد أو للعمل فى المشروعات العامة وكانت الحكومة تلجأ أحياناً إلى القوة العسكرية لأخذ الفلاحين أما ابتداء من عهد عباس فقد ظهر دور المشايخ بوضوح حين توقفت الحروب الخارجية وإنخفضت المشروعات العامة وأصبح كل شيخ مسؤولاً عن تقديم عدد من الأتباع للمطلوبين من حصته فى القرية^(٣). وفى عهد إسماعيل بلغ نفوذ عمدة ومشايخ القرى ذروته لكنه ما لبث أن تدهور فى ظل الإحتلان البريطانى فع مزيد من تطبيق النظم الإدارية المتقدمة نقلت سلطات عمدة ومشايخ القرى فحق الملكية قد استقر نهائياً فى نهاية القرن التاسع عشر والضرائب أصبحت مسئولية فردية والأعداد المطلوبة للمشروعات العامة أخذت تنقل شيئاً فشيئاً وأصبحت السخرة واجبا فردياً وتحددت الفئات التى تطلب لها ثم ألغيت فى النهاية . وفى نهاية القرن الماضى إنحصرت سلطات مشايخ البلاد وحدها فى حفظ الأمن وإعداد كشوف للمطلوبين للخدمة العسكرية^(٤).

(١) بغير ارباب ، المرجع السابق ، ص ٥٧

Baer. Op. Cit. P. 52.

(٢)

(٣) كانت كل قرية تقسم إلى حصص بين لكل منها شيخ وتقدر كل حصة بعدد من القرابيط على أن يكون مجموع حصص القرية ٢٤ قيراط فى النهاية وكانت حصة بعض المشايخ تصل إلى ١٨ قيراطاً من مجموع القرية أحياناً.

Baer, G. Studies in the Social History of Modern (٤)

Egypt, P 40.

لكن تطور التشريعات ومواهب الساطة لم يكن ليحول دون إستغلال
 للشايع والعمد لتفوزهم في الريف ولا سيما أنه من الناحية الفعلية لم تكن هناك
 سلطة على مشايخ البلاد^(١).

وتؤكد معظم المصادر أن منصب العمدة وشيخ البلد قد مكن شاغله من
 زيادة أملاكهم التي تكونت أساساً على حساب أراضي الفلاحين وأن هذه
 للملكيات تكونت نتيجة للتميز الذي تمتع به العمدة والمشايخ داخل مجتمع القرية من
 خلال مركزهم الذي كان لا ينازع^(٢).

ففي البداية منح مشايخ القرى نسبة ٥ ٪ من مساحة المعمور في كل قرية في
 أول مساحة قام بها محمد علي لتظهير الأعباء الملقاة عليهم في إستضافة واستقبال عمال
 الحكومة عرفت بـ"سموح المشايخ" كما منح كبار المشايخ الذين أطلقت عليهم الوثائق
 إسم المقادم أو المقدمين نسبة ١٠ ٪ من أطيان المعمور في القرية كذلك فقد
 خصصت نسبة ٤ ٪ من أطيان القرية عرفت بـ"سموح المصاطب لبعض أسر
 الأعيان الذين كانوا يتضيفون المسافرين والدارين بالقرى . وظلت هذه الأرض
 معفاة من الضرائب حتى عصر سعيد حين فرضت عليها أعلى ضرائب في النواحي
 الوجودية بها^(٣) ومن للتأكد أن أراضي المسموح هي الأساس التي نشأت منه
 ملكية مشايخ وعمد القرى وأعيان الريف . فحين أصدر سعيد أمراً عالياً في ١٧
 يونيو سنة ١٨٥٨ يقضى بإضافة أراضي المسموح على تكليف واضع اليد عليها
 سواء أكانوا من مشايخ القرى أو من غيرهم^(٤). لم يكن ذلك يعنى سوى أن هذه

Cromer, Op Cit. 11. P 190 (١)

Baer, G.A. History of land ownership in Mofera (٢)
 Egypt. P 51, 53

(٣) انظر مسموح المشايخ التصل الأول .

(٤) مجموع قوانين ولوائح الأموال الفرقة ، ص ٦٩

الأرض قد أصبحت في حيازة مشايخ القرى بشكل نهائي وأصبح لهم عليها نفس الحقوق التي لهم على أراضيهم الخارجية الأخرى . وبمكس ما فهمه آرتين وأخذ عنه بيير Baer G. من أن هذا القرار كان يعني مصادرة هذا النوع من الأراضي لصالح الفلاحين (١) . فالتلاحون الذين كانوا حتى ذلك التاريخ يهربون من الأرض نتيجة ظلم مشايخ القرى وتعمسهم كما يقرر بيير نفسه في موضع آخر (٢) لم يكن من المعقول أن يضموا أيديهم على مموح المشايخ وحتى لو وجد من الفلاحين من كان يعمل في هذه الأرض لحساب المشايخ أو عن طريق المشاركة لم يكن يستطيع في مواجهة شيخ القرية أن يطالب بهذه الأرض أو أن يثبت حيازته لها في الفترة السابقة على صدور هذا القرار .

ولم يكن المشايخ الذين يوسعون ملكياتهم على حساب أراضي الملاحين يتنازلون عن أراضيهم حتى ولو كان ذلك بناء على أمر من السلطة المركزية أو أن يمتروا بملاحة قائمة بينهم وبين الفلاحين على أساس المشاركة أو الإيجار . فتقدم هذه الأرض .

وإل جانب أراضي الم. موح فإن أراضي للتوفين والمذسحين كانت مجالاً من مجالات توسيع ملكيات مشايخ القرى فلم يكن شيخ القرية أو الهمدة يخطر بمرت أولئك الذين توفروا من الفلاحين دون وريث والتي ستؤول حقوق ملكيتهم إلى الحكومة لتعيد توزيعها وكانوا يأخذون هذه الأاطيان لأنفسهم أو يكتنون أقربائهم منها ويؤكد آرتين أن هذه الأراضي كانت نهياً لمشايخ القرى وعائلاتهم (٣) .

وعلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت أراضي الميرى وزيادة

(١) يعقوب آرتين ، المرجع السابق ، ص ٦٩ Baer. G. Op. Cit, P 52

Ibid,

(٢)

(٣) يعقوب آرتين ، المرجع السابق ، Ibid. P. 53.

المساحة نهياً لمشايخ وعمد القرى . وفي بعض الأحيان كان مشايخ القرى يضطهدون الفلاحين حتى يهربوا من أراضيهم ثم يستولوا عليها المشايخ وفي أحيان أخرى كان مشايخ القرى يستولون حتى على أراضي الفلاحين الموجودين وتحفل الوثائق بالعديد من هذه الحالات .

وفي ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ قدم أهالي ناحية كفر المحطة بالقرية شكوى ضد عمدتها ابراهيم قنديل وشيخها الشاطر اسماعيل لأنهما إستوليا على مساحات من أراضي الجسر بالقرية وأدخلها ضمن أطيانها كما وضعا ايديهما على اطيان بعض المتوفين من الفلاحين وزرعها ولم يسدنا ما عليها من أمراة . وقد رفت كل من عمدة القرية وشيخها بعد أن ثبت صحة ما جاء بهذه الشكوى (١) .

وفي تقرير لظارة الداخلية عن ناحية صا الحجر بالقرية سنة ١٨٩٠ جاء به ان شيخها عبد الرحمن فايز قام بتجميع اطيانه المتفرقة في مساحه واحده على حساب أراضي الفلاحين واعطاهم بدل اطيانهم مساحات من اراضي الميرى غير المزروعة (٢) .

وفي قرية كفر الترة القديمة وضع مشايخها ايديهم على ١٠٠ فدان من اراضي زيادة للمساحات بالقرية وظلوا لا يدفعون عنها ضرائب طوال الفترة من سنة ١٨٥٩ عندما تم إستيلاء الحكومة على هذه المساحة بما عليها من محاصيل في ديسمبر سنة ١٨٨٩ (٣) .

(١) دفتر قيد العمدة والمشايخ بمديرية التربية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ١٧ ، ص ١٦٣

(٢) دفتر قيد العمدة والمشايخ بمديرية التربية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ١ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ١٧ ، ص ١٤٥

(٣) دفتر قيد العمدة والمشايخ بمديرية التربية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ١٧ ، ص ١٧١

وفي سنة ١٨٧٧ اشكى اهالى ناحية برنال بالقرية بأن مشايخها الأربعة قد إستولوا على أطيان الإبادية بهذه الناحية وعند تحقيق هذه الشكوى ثبت صحة ما جاء بها (١). وفي شكوى أخرى من أهالى ناحية ميت البر بالقرية سنة ١٨٧٠ جاء فيها ان مشايخ الناحية إستولوا على أطيان الفلاحين المذبحين وقاموا بزراعتها لأنفسهم (٢).

وفي شكوى مقدمة للمعية من المدعو عبدالرحمن أبوالمز من ناحية من ميت شهالة بمديرية اللطيفة جاء بها أن مشايخ الناحية تعدوا على الأهالى حتى تحب منهم جملة عائلات واستحوذوا على أطيانهم وانهم امتلكوا عقارات تعلق اشخاص متوفين لا وارث لهم وبعدهم بنى محلات في فناء الميرى (٣).

وفي شكوى اخرى مقدمة من يوسف حناوى من اهالى الطوفية بمديرية الشرقية إلى المعية جاء بها ان مشايخ الناحية واقاربهم تجاروا على زراعة اطيان من حق الميرى، (٤).

وفي شكوى ثالثة مقدمة من محمد شحاته من ناحية الهجارسه بمديرية الشرقية أيضا جاء بها أن أحد مشايخ الناحية واضع يده على أطيانه من عدة سنوات

١ — دار المحفوظات، ملف خدمة إبراهيم باشا حليم مدير البحيرة، رقم ٢٨٢٩٣ عين ١
دولاب ٦٤

خطاب من مدير القرية إلى ناظر الداخلية في ٢٣ مارس سنة ١٨٩٠

(١) دفتر قيد العدد والمشايع بمديرية القرية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤، ج ١ رقم

٢٧٠٨ عين ٥٥ مغزول ٧، ص ٥٢

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٢

(٣) دار الوثائق، دفتر رقم ١٢ صادر معية عربى، خطاب رقم ٢٣ من المعية إلى

مديرية الدقهلية في ١٥ جاد آخر سنة ١٢٩٤ هـ ص ١١٥.

(٤) المصدر السابق، خطاب من المعية إلى مديرية الشرقية رقم ٣٤ في ١٨ رجب

سنة ١٢٩٤ هـ، ص ١٢٥

وأنه استنزل منها فداناً وكسوراً وإضافه على شخص آخر،^(١).

وإلى جانب استخدام العمد والمشايخ لنفوذهم في الاستيلاء على أراضي الفلاحين فانهم استطاعوا أن ينتزعوا من الفلاحين مساحات أخرى عن طريق رهونات الأرض حين أصبح مشايخ القرى في وضع اقتصادي يمكنهم من إقراض الفلاحين الذين زادت حاجتهم إلى المال. وفي حالة مجز الملاحين عن الدفع كان للمشايخ ينتزعون أراضيهم التي قدموها ضماناً للدين^(٢).

كما أن بعض العمد قد عملوا كتمهدين في عهد إسماعيل من أمثال ميخائيل أناسيسوس عمدة ناحية أشروبة بالمنيا^(٣) والشيخ عبد المنعال على عمدة سمندو الذي كان متهدداً لناحية الحامول بالقرية ومنحه الخديوي إسماعيل ٤٠٠ فدان من بينها ١٧٧ فداناً من أبعادية هذه الناحية سنة ١٢٨٢ (١٨٦٦/١٨٦٥)^(٤).

وفي عهد إسماعيل حين زاد نفوذ أعيان الريف زيادة ملحوظة وتعاظم دورهم من خلال مجلس شورى النواب صدرت بمجموعة قرارات هدفت في النهاية إلى خدمة مصالح هذه الفئة ولعل أبرزها قرار مجلس شورى النواب الصادر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) والخاص بإعطاء الأراضي البور والبراري والمستبعديات لمن يرغب بشرط إصلاحها على أن تعفى من الضرائب لمدة متفاوتة كما سبق

(١) المصدر السابق ، خطاب من الية الدنية إل مديرية الدرقية رقم ٣٦ في ١١

شعبان سنة ١٢٩٤ هـ ، ص ١٣٥

Baer. G. Studies in the Social History of Modern (٢)

Egypt, P 15

(٣) ص ٢/١٥٥/٣ ، وحسب دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرت القاسط

والأبياديات ، ص ٧

(٤) دار المحفوظات ، دفتر تجديد وقوائم مسحة ٤٠٠ فدان منسوم بها على الشيخ

عبد المنعال ، ص ١٤٠٠٦٦٢٨٢ هـ ، رقم ٤٥٥٦٦٢٨٢ هـ ، ص ٢٢ مخزن ١٨

أن أشرنا^(١).

وبمقتضى هذا القرار حصل بعض العمد على مساحات واسعة من هذه الاراضى من بينهم البدر اوى عاشور عمدة جهوت الذى حصل على ١١٩ فدانا من مستعبدات برية جهوت^(٢) والشيخ محرم على عمدة السبلاوين الذى حصل على ٥٨ فدانا من الاطيان الحرس والسبخة بناحية السبلاوين^(٣). ولعل من أكبر المساحات التى حصل عليها العمد بمقتضى هذا القرار تلك التى حصل عليها الحاج شتا يوسف عمدة أبو مندور الذى كان أحد أعضاء المجلس الثيابى الاول سنة ١٨٦٦ ثم أصبح فيما بعد مفتشا لبرارى المندورة فقد حصل بمقتضى هذا القرار على ٢٩٣٤ فدانا بمديرية الغربية بتقسيم في ١٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١)^(٤).

ولقد استطاع بعض افراد طبقة الاعيان أن يتوسعوا نشاطهم الإقتصادى مستفيدين من التطورات الإقتصادية التى شهدتها البلاد في تلك الفترة. فقد مكنت هذه التطورات بعض الاعيان من استغلال الفلاحين في مجالات جديدة وذلك بالعمل كوسطاء في تسويق إنتاج الفلاحين من المحصولات وأحيانا في بيع قوة عملهم سواء في مآصر القصب أو في مزارع كبار الملاك وكانوا يحتفظون بجزء من الثمن أو من الاجور لانفسهم مستغلين بذلك جهل الفلاحين. كما أن بعض

(١) انظر الفصل الثامن

(٢) دفتر قيد التقاسيم الأبعاد المشورية جزء ٥٣ من ١٣ ربيع أول سنة ١٢٨٤ هـ
ورقم ١٢٧٧ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٦٧

(٣) دفتر قيد تقاسيم الأبعاد المشورية سنة ١٢٨٩ هـ ، ج ٧٧ ، رقم ١٣٠١ عين
١٦ مخزن ١٨ ، ص ٥ - المرحوم الأراضى الصفاء غير جيدة الصروف.

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك والأبعاد المشورية المهر بها تقاسيم ديوانية جزء أول
من القدرات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٧٠

الايان قد امتك وابورات للرى وأحياناً معاصر للنصب أو الزيتون أو محالج للقطن^(١). وإلى جانب هذه الاثشطة الاقتصادية لشط عمد ومشايخ القرى في شراء الاراضى سواء من الميرى أو من الافراد. وخاصة في فترة ارتفاع أسعار للقطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية فالبدراوى أحد عمدة لنا بمديرية الغربية اشترى ٦٩٦ فداناً من أطيان الميرى بالغربية في ٢٩ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) ثم اشترى بالاشترار مع أخيه حماد ٤٥٧ فداناً في نفس العام^(٢) وحسانين حمزة عمدة ناحية البريجان اشترى ١٠٠ فدان من أطيان الميرى بناحية البلاكوش بمديرية البحيرة وذلك بتقسيط في ١١ صفر سنة ١٢٨١ (١٨٦٤)^(٣) واشترى عمد أغا أبو دقن عمدة الابراهيمية ٧٤ فداناً بنواحي كفر شرين وغيرها بالشرقية من مجموعة أشخاص بتقسيط في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩ (١٨٧٣)^(٤) وفي قرية سمخراط اشترى محمد عبد العزيز الوكيل ١٤٢ فداناً من الاراضى الخراجية من ٢٥ من الفلاحين في المدة من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٨ وارتفعت بذلك ملكيته من ١٦ فداناً إلى ١٥٨ فداناً^(٥)

وهكذا استطاع عمد ومشايخ القرى بوسيلة أو بأخرى أن يضعوا أيديهم على مساحات كبيرة من الاطيان معظمها من الاراضى الخراجية وسرعان ما اكتسبوا عليها حقوقاً متزايدة نتيجة للتطورات التي حدثت في تشريعات الملكية.

Baer G. Op. Cit, PP 50, 51 (١)

(٢) دقن زهم راج الأطيان المباعه من طرف الميرى ولم ١٣٤٦ هـ ٤٧ عزن ١٨

(٣) س ٣٢/١٥٣/٢ ، وحدة دار المسفونات ، دقن قيد تناسيط الأبعاد المشورية من ٧ صفر سنة ١٢٨١ ، س ٩

(٤) دقن قيد تناسيط الأبعاد المشورية سنة ١٢٨٩ هـ ٧٧ ، رقم ١٣٠١ عزن ١٦ عزن ١٨ ، س ٢٧٣

(٥) دار المسفونات ، مكلفه الأطيان بناحية سمخراط بمديرية البحيرة سنة ١٨٧٨ رقم ٨٢٣٠ عزن ٩١ عزن ٢٩ ، س ٢٧٣

وفي نهاية عصر إسماعيل أصبحت هناك أسر تنتمي إلى عمد ومشايخ القرى وأعيان الريف عموماً تنزع يدماً على قدر كبير من ملكية القرية الواحدة ففى أيار أصبحت عائلة الشريف تملك ٨٧٩ فداناً من أطيان هذه الناحية من بينها ٧٩٤ فداناً كان يملكها أحمد بك الشريف عمدة الناحية وحده (١).

وفي سمخراط أصبحت عائلة الوكيل تملك ٨٢٩ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٧٨ من إجمالى زمام الناحية البالغ ١٥٨٢ فداناً ومن بين مشايخ الناحية البالغ عددهم خمسة كان إثنان من عائلة الوكيل وحدها (٢).

وفي ناحية كفر الجرايدة كان سراج الدين جاهين شيخ الناحية يملك ١٢٥ فداناً وكان أخوه جاهين جاهين يملك ٤٨ فداناً من الأطيان الخراجية بهذه الناحية (٣)، وفي أعطاب دقهلية أصبحت عائلة الأربى تملك ٤٨٤ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٧٥ (٤).

وفي ناحية المدرس بمديرية جرجا كانت عائلة عميرة تلتى منها عمدة الناحية تملك ٢٢٥ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٦٨ (٥).

-
- (١) دار المحفوظات ، مكاة الأطيان بناحية أيار ، مديرية الغربية سنة ١٨٧٨ رقم ٢٩٣٩ عين ١٢٢ مخزن ٢٢ ، ص ١٥ ، ٨٦ ، ٩١
- (٢) مكاة الأطيان بناحية سمخراط بمديرية البحيرة سنة ١٨٧٨ رقم ٨٢٣٠ عين ٩١ مخزن ٢٩ ، ص ١٢ ، ١٨ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٣٩
- (٣) دار المحفوظات ، مكاة الأطيان بناحية كفر الجرايدة بمديرية الغربية من ١٨٧٨ لثاية سنة ١٨٨٠ رقم ١٧٠٢٤ عين ٣٠٥ مخزن ٢٢ ، ص ٢٢
- (٤) دار المحفوظات ، مكاة ناحية أعطاب بمركز ميت سمود بمديرية الدقهلية من سنة ١٨٧٥ لثاية سنة ١٨٧٨ رقم ٩٩٣ عين ١٩٢ مخزن ٢١ ، ص ٢٤١ ، ٧٠٥
- (٥) دار المحفوظات ، سجل تملك المنفعة بناحية المدرس بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٨ مخزن ٦٨ ، ص ٢٩ - ٣١

وفي قلوب كانت عائلة الشواربي التي ظلت تحتكر منسب العمدة منذ عهد محمد علي تمتلك سنة ١٨٧٧ مساحة ١٨٩٠ فداناً من أطيان الناحية البالغ زمامها ٥٦٨٢ فداناً وكان ثلاثة من مشايخها الخمسة من عائلة الشواربي (١).

وفي ناحية أولاد حمزة بمديرية جرجا كانت عائلة عبد الله فواز تمتلك ١٩٥٦ فداناً من أطيان هذه الناحية من بينها ٧٠٦ فداناً لمولكة لاسماعيل أبو رحاب ابن عبد الله فواز (٢).

وفي ناحية بمديرية الجيزة بلغت ملكية عائلة الزمر ١٣٥٣ فداناً من مجموع زمام الناحية البالغ ٢٤٧٥ فداناً وكانت هذه العائلة تشغل منسب العمدة واثنين من مشايخها (٣).

وفي بعض الأحيان كانت عائلة واحدة تحتكر لنفسها كل مناصب العمدة ومشايخ الناحية وتمتلك الجزء الأكبر من ملكيتها كما في ناحية كثر أولاد سالم الهباب بالغربية حيث كان العمدة ووكيله ومشايخ الناحية الاثنان من عائلة - الم

(١) دار المحفوظات ، مكانة الأطيان بناحية قلوب عن المادة من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٧٧ رقم ٧٥٩٦ عين ١٠٣ مخزن ٢٠ ، س ١ ، ٢ ، ٤ ، ٤٣ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١١٠ ، ١١٣ - يذكر على مبارك ، أن ملكية عائلة الشواربي باقت في عهد اسماعيل ٤٠٠٠ فدان من زمام قلوب البالغ ٧٠٠٠ فدان في حين أن زمام قلوب من واقع الكلافة لم يتعد ٥٦٨٢ فدان - على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، س ١١٧

(٢) دار المحفوظات ، جزء أول ملكة أطيان ناحية أولاد حمزة باسم جرجا بمديرية جرجا سنة ١٨٧٨ رقم ١١١١٧ عين ٣٠١ مخزن ٦ ، س ١ - ٤

- جزء ثاني ملكة أطيان ناحية أولاد حمزة باسم جرجا بمديرية جرجا سنة ١٨٧٨ رقم ١١١١٨ عين ٣٠١ مخزن ٦ ، س ٢٢٨ ، ٢١١

(٣) دار المحفوظات ، ملكة أطيان ناحية ناحية بمديرية الجيزة والبلدج سنة ١٨٧٨ رقم ١١٠١٨ عين ١٤٦ مخزن ١ ، س ١ ، ٣ ، ٤ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢١ ، ٤٨ ، ٦٣١ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٠ ، ٨١ ، ٦٦ ، ٦٥

وبلغت ملكيتهم ٤٢٥ فداناً من مجموع زمام الناحية البالغ ٧١٢ فداناً من بينها ٣١٠ أفدنة ملكها العمدة بسيوني سالم وكانت باقي المساحة موزعة على ٤٧٥ من فلاحى القرية (١) وفي نزلة الفلاحين بالمثيا كانت عائلة يوسف عبد الشهيد الذى يتحدر منها قلبنى فهمى ومرقص حنا (٢) تملك كل أطيان الناحية البالغ زمامها ٧٠٧ أفدنة سنة ١٨٦٥ باستثناء ٩٥ فدان كانت مملوكة لأحد المزارعين (٣).

وإلى جانب هذه المجموعة التى تكونت ملكيتها من الأراضى الحراجية كانت هناك مجموعة من أسر الأعيان جمعت إلى جانب ملكيتها الحراجية مساحات من الأراضى المشورية فالشيخ عبد النعمال عمدة سمند حتى أواخر عهد سعيد كانت أسرته فى عهد إسماعيل تملك ٣٠١٦ فداناً من الأراضى المشورية (٤) إلى جانب ٦٠٥ أفدنة من الأطيان الحراجية بناحية سمند (٥).

والبدراوى عاشور عمدة جهوت الذى لم يكن يملك أية أطيان زراعية بناحية جهوت التى كانت ضمن الجنالك. اشترى ١١٦ فداناً من أطيان محمد سعيد باشا بهذه الناحية بتقسيط فى ١٣ رجب سنة ١٢٧٩. ثم اشترى مساحات أخرى من

(١) دتريد الصمد والمشايع بمديرية النرية من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ، ج ٢ ، رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٥٦

(٢) رمزي تادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٦٢ - ٦٨

(٣) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية نزلة الفلاحين بدم تلا بمديرية المثيا وبني مزار سنة ١٠٨٦ هـ (١٨٦٥) رقم ١١٥٤٨ عين ٢٨٧ مخزن ٢ ، ص ٢٠١

(٤) سجل ١١ قديم زمام أرباب الأبهديات المشورية بالرزناجة رقم ٤٣٢٩. عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٥٤

(٥) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بيستدر سمند بمديرية النرية من ابتدى ٩١ - ١٨٢٥ سنة ١٨٢٥ رقم ١١٨٢٥ : عين ٢٣٨ مخزن ٢٢ ، ص ٢٠١

يعض لللاك بهذه الناحية أيضاً إلى جانب المساحة التي اشتراها من الميرى (١).

وفي سنة ١٨٨١ كان البدر اوى عاشور يملك ١١٣٧ فداناً جميعها من الاراضى المشورية بمديرية للفرية بنواحي هوت وديرين ونشا (٢).

أما ميخائيل أتنايوس عمدة أشروبة بالنبا والذي أصبح متعهداً لهذه الناحية في عهد إسماعيل فقد أصبح يملك ٤٣٩ فداناً من الاراضى المشورية بناحيتي دير السنورية وأشروبة إلى جانب ٥٠٣ أفدنة من الاراضى الخراجية بناحية أشروبة (٣).

أما السيد الفتى عمدة كمشيش فقد كان يملك ١٨٨٠ - ٣٥٢ فداناً من الاراضى الخراجية بناحية كمشيش (٤) إلى جانب ٩٦ فداناً اشتراها لابنه القاصر عبد الله من أطيان الشيخ حسن الجرجارى بناحية ميت شهاالة في ٣ ذى الحجة

(١) دفتر زوم ثاى الأطيان المشورية المملوكة لاربابها بتفاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ محزن ١٨ ، ص ٢٢

- دفتر قيدتفاسيط الأبدان والجفالك سنة ١٢٨٧ ج ٦٨ رقم ١٢٩٢ ، عين ١٦ محزن ١٨ ، ص ١٠٤

(٢) ص ٢/١٥٧/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، الأطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه لبحرى رقم ٤٣٤٢ سادس ، ص ٦٧

(٣) ص ٢/١٥٧/٢ وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرات التفاسيط والأبدان ، ص ٧

- دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية أشروبة بمديرية النياوبى مزار سنة ١٨٨١ رقم ١٥٨١ عين ١٣٨ محزن ٢ ، ص ٢٠

- حول عائلة الأشروى انظر ، رمزى نادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٦٠

(٤) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية كمشيش منوفية من ابدى سنة ١٨٨٠ رقم ٣٦٥٥ عين ٨١ محزن ٢٨ ، ص ٢٠١

سنة ١٢٨٩ (١٨٧٣) (١).

وفي عهد إسماعيل كانت عائلة عبده زغلول عمدة إبيانه تمتلك ٢٢٩ فداناً من أطيان هذه الناحية من إجمالى زمامها البالغ ٦٣٨ فداناً من الأراضى الخراجية (٢) وواصلت عائلة عبده زغلول توسيع ملكيتها فالسيد أحمد زغلول الذى أصبح عمدة للناحية بعد والده عبده زغلول اشترى ٢٣٠ فداناً من أطيان فاضل باشا مدير الغربية بناحيى عزبة الخليج وبرمبال بتفسيط فى ٢١ رمضان سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) وفى ١٨٨٠ كان السيد أحمد زغلول عمدة أيبانه يملك ٤٩٠ فداناً من الأراضى المشورية جميعها بمديرية الغربية إلى جانب ملكية الأسرة من الأراضى الخراجية (٣).

ومجموعة ثالثة من عمد ومشايخ القرى الذين أتاحت لهم الفرصة لشغل بعض المناصب الإدارية العليا خلال محاولة أسرة عمده على الاستعانة ببعض المصريين فى الإدارة وهى الظاهرة التى بدأها عمده على واتسعت خلال حكم سعيد وإسماعيل وهذه المجموعة استطاعت أن تضع يدها على مساحات كبيرة من الأراضى المشورية والخراجية سواء عن طريق شغلها لمناصب عمد ومشايخ القرى فى البداية أو للوظائف الإدارية الأعلى بعد ذلك وهذه العناصر أصبحت خلال حكم إسماعيل ضمن الطبقة العليا من القوادى (٤). ومن هذه العائلات عائلة أبانلة التى تنحدر من

(١) دفتر قيد تقييد الأبعاد المشورية سنة ١٢٨٩ هـ ج ٧٧ ، رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٢٩٧ .

(٢) سجل تسليم أطيان ذوى العائلات بمديرية الغربية من سنة ١٢٧٦ هـ رقم ٢٦٠٤٥ عين ٢٠٠ مخزن ٣٠ ، ص ٢٠ ، ٢٢ خمس سعد زغلول ١٤ فداناً من ميران والده إبراهيم زغلول من الأراضى الخراجية .

(٣) سجل ١١ قديم زمام أرياب الأبدان المشورية بالرزناجة رقم ٤٣٢٩ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٢٨٨ .

(٤) انظر ملحق رقم ٦ كشف بأسماء القوادى من ملاك الأراضى المشورية .

أصول عربية وكان أبرز أفرادها في عهد محمد علي حسن أباطة رغبداى أباطة وكلاهما كان شيخاً لتاجية شيعه بالشرقية ومن بين الأعيان الذين اختارهم محمد علي في مجلس المشورة سنة ١٨٢٩ (١). والأول توفي سنة ١٨٤٩ بعد أن شغل عدة مناصب وبلغت أطيانه ٤٠٠٠ فدان ثم عمل إبنه سيد باشا أباطة مأموراً لقسم لعائد وتمهد بنحو عشرين قرية في أواخر عهد محمد علي (٢). ثم عين خلال حكم سعيد مديراً للبحيرة (٣).

وخلال حكم إسماعيل شغل السيد باشا أباطة أكثر من منصب من بينها منصب وكيل تنفيذ عوم الاقاليم ومنحه الحدبوى اسماعيل ٥٠٠ فدان من أطيان الميرى والمتروك بالشرقية بأمر عال في ٧ محرم سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) (٤). ويذكر مبارك أن أملاك السيد باشا أباطة بلغت ٦٠٠٠ فدان موزعة على نحو ١٥ قرية (٥).

أما سليمان باشا أباطة أخو سيد باشا أباطة الذى عين مديراً للقلبوية ثم الشرقية ثم ناظراً للمعارف سنة ١٨٨٢ في نظارة اسماعيل راغب باشا فيذكر مبارك أن ملكيته بلغت ٢٠٠٠ فدان موزعة على نحو ١٥ قرية وأنه كان يملك وابوراً للخليج الاقطان (٦) وتسير سجلات الاراضى المشورية إلى أنه كان يملك ١١٦ فداناً من الاراضى المشورية بالشرقية (٧) ومثل عائلة أباطة عائلة الشريعى التي

(١) عبد الرحمن الرافى ، عصر محمد على ، ص ٦١٢ .

(٢) هل مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٣ .

(٣) أمين - اى ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٤) دار المحفوظات ، دفتر بيان الأطيان للنعوم بها على مذكورين من شوال سنة ١٢٨٦ هـ رقم ٤٣٦٠ عين ٤٩ غزن ١٨ ، ص ١ .

(٥) هل مبارك ، المرجع السابق ، ص ٣ ، ٤ .

(٦) للرجع السابق ص ٤ .

(٧) سجل أول الأطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٢٧ عين ٤٨

غزن ١٨ ، ص ١٦٨ .

تحدث من أصل عربي^(١). وفي عصر محمد علي كان أبرز أفرادها على الشريفى وأخوه عبد الله الشريفى والأول كان شيخاً لناحية سمالوط في عهد محمد علي وكان من بين الايمان الذين اختارهم محمد علي في مجلس المشورة^(٢) وما لبث أن منحه محمد علي ٥٠٠ فدان من أبعاديات النيا بأمر في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤)^(٣).

وفي نهاية عهد عباس وأوائل عهد سعيد كان حسن الشريفى ابن المذكور عمدة لسمالوط وما لبث أن عينه سعيد ناظراً لقسم قلعنا بمديرية النيا وبني مزار ثم مديراً للدقيلية ثم الجيزة^(٤). وفي عهد إسماعيل أنعم عليه برتبة التمايز وعين مديراً لمديرية بني سويف^(٥).

وفي عهد إسماعيل كان أخوه ابراهيم الشريفى عمدة لسمالوط ونائباً عنها في أول مجلس نيا سنة ١٨٦٦ ثم عين وكيلاً لمديرية الجيزة سنة ١٨٦٩^(٦).

وفي نهاية حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق كانت عائلة الشريفى تملك ٩٢٣ فداناً من الاراضى الخراجية بناحية سمالوط وحدها من بينها ٤٣٨ فداناً يملكها

(١) الياس زخوة ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨ - يذكر المؤلف أن نسب عائلة الشريفى يرجع إلى قبيلة هواة التي جاءت إلى مصر في القرن ١٧ واستوطن جزء منها في ناحية سمالوط .

(٢) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ص ٦١٢ .

(٣) دقة بيان مدار الأيمان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ وتم ١٦٥٢ عين ١٩ مغزى ١٨

(٤) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، ٢٣٤

(٥) الوقائع الرسمية ، عدد ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٦٧ .

(٦) عبد الرحمن الرافى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، ١٠٧ .

حسن بك الشريمى وحده^(١) إلى جانب ١٤١ فدناً من الاراضى العشورية كان يملكها المذكور و٤٨١ فدناً أخرى من الاراضى العشورية بمديرية النيا يملكها ورثة على باشا الشريمى^(٢).

وخلال حكم سعيد وإسماعيل أتاحت فرص أكبر لبعض عمد ومشايخ القرى للاشتراك فى الإدارة وشغل بعض المناصب ومن هؤلاء سلطان باشا الذى ينحدر من أسرة غير مشهورة وبدأ حياته عمدة لقرية زاوية الاموات بالنيا ثم عينه سعيد ناظراً لقسم قلوصنا خلفاً لحسن باشا الشريمى ثم مديراً لبنى سويف (١٨٦٣) وشغل عدة مناصب بعد ذلك حتى عين مفتشاً عاماً للوجه القبلى^(٣). وقد أتاحت له هذه المناصب فرصة توسيع أطيانه فبلغت ملكيته من الاراضى العشورية وحدها ١٥٣٦ فدناً من أطيان مديرية النيا فى نهاية عهد إسماعيل^(٤).

وفى الفترة من فبراير سنة ١٨٨٢ حتى نهاية مارس سنة ١٨٨٣ اشترى ٧١٩ فدناً من أطيان الميرى بنواحي الحوارته والداودية ونزلة حسين وذهرة ومغاغة بالنيا^(٥) ويقول الراقمى أن ملكيته بلغت حوالى ١٣ الف فدان^(٦).

(١) دار المحفوظات ، مكلفه الأطيان بناحية سالوط بمديرية النيا وبنى مزار سنة ١٨٨١ الجزء الأول ٧٥٩٦ عين ٢٢٨ مخزن ٢ ، س ١ ، ٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٥٤٠ .

(٢) دفتر مرسوم زمام الأباديات والجنفـالك المهرجها تناـيط لاية شهر الحجـة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٦٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ الوجه القبلى .

(٣) أحمد تيمور ، المرجع السابق ، س ٣١ - ٣٣ .

(٤) سجل ١٣ قديم زمام الأباديات العشورية إنزناجة رقم ٤٣٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ٢١٣ .

(٥) دفتر قيد قرارات جلسات قومسيون بيع عقارات الميرى بمديرية النيا من ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ، رقم ٢٧ مخزن ٦٨ ، س ١٨ ، ٢٠ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٦) عبد الرحمن الراقمى ، الثورة العرابية والاحتلال الأنجليزى ، القاهرة ١٩٤٩ ، س ٥٣١ .

وسليمان عبد العال الذي ينحدر هو الآخر من أصل عربي كان عمدة لقرية ساحل سليم في أوائل حكم إسماعيل ثم أختير عضواً في المجلس التياري الأول سنة ١٨٦٦ وعين مديراً لقنا بعد أن منحه إسماعيل رتبة البكوية^(١). وكانت أسرته تمتلك ٥٢٨ فداناً من الاطيان الحراجية بناحية الساحل سنة ١٨٧٩^(٢). أما ابنه محمود سايجان الذي خلفه في منصب عمدة القرية فقد عين وكيلًا لمديرية أسبوط في عهد توفيق^(٣). واستطاع أن يضيف إلى أملاكه ٢٠٠ فدان من الاراضى العشورية بناحية تاسا بمديرية أسبوط^(٤).

أما حميد أبو ستيت الذي كان عمدة لناحية أولاد عليو بجرجا في عهد إسماعيل وأنتخب نائباً في المجلس التياري الأول سنة ١٨٦٦^(٥) ثم عينه الخديوي إسماعيل مديراً لجرجا في نهاية سنة ١٨٧١ بلغت ملكيته سنة ١٨٨١ - ١٣٩٠ فداناً من الاراضى الحراجية بناحية أولاد عليو البالغ زمامها ٣٨٨١ فداناً^(٦) بالإضافة

(١) زكي مجاهد ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ - ١٦٧ .

- عبد الرحمن الرافعي ، مصر - إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٤ .

- أمين سامي ، تقويم النيل ، مصر - إسماعيل باشا ، المجلد الثاني . من الجزء الثالث القاهرة سنة ١٩٣٦ ، ص ٨٩ .

(٢) دار المحفوظات ، مكلفه الاطيان بناحية الساحل بمديرية أسبوط سنة ١٨٧٩ رقم

٥٠٤٤ عين ٣٢٦ مخزن ، ١٠ ، ١٢ .

(٤) دكتور محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة - بدون تاريخ

ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٤) سجل زمام اطيان الجفالك الأبعاد العشورية المحرر بها تنا - بط ديوانية ج ١٦ ،

رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ . ص ١٧ .

(٥) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ص ٨٤

- أمين سامي ، المرجع السابق ص ٩٠٩

(٦) دار المحفوظات ، مكلفه الاطيان بناحية أولاد عليو بقمم برديس بمديرية جرجا

سنة ١٨٨١ رقم ١١٩١٥ عين ١٥ مخزن ٦ ، ص ١٣٨ ، ٨٠ .

إلى ٤٠٤ أفدنة من الاراضى العشورية بناحية اولاد طوق وغيرها بمديرية جرجا (١).

وفي ظل الاحتلال واصلت بعض أسر الاعيان تنمية ملكياتها وخاصة أولئك الذين غاثوا قضية وظنهم من أمثال سلطان وغيره أو رحبوا بقدمه من أمثال محمود سليمان وعبد الشهيد بطرس وغيرهم (٢).

وعموما فقد زادت ملكية كبار الاعيان في ظل الاحتلال بفضل التسهيلات الكبيرة التي أعطيت لهم للحصول على المزيد من الاراضى وكان يمكن لشراء أية مساحة من أراضى الدائرة السنية أن يدفع للمشتري ٣٠٪ من ثمنها لكي يقسم الارض على أن يقسط الباقى على خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٥٪ أو على عشرين عاما بفائدة قدرها ٥,٥٪ كما نص على ذلك البند الرابع من عقود البيع المحررة بين الشركة والمشتريين (٣) وعلى سبيل المثال فقد اشترى عمر سلطان ٣٢٥٢ فدانا من أطيان الدائرة بتفئيش الفشن بالثمن ٢٠٥٣٣٠ جنيا لم يدفع عند استلامها سوى مبلغ ٦٥٥٩٩ جنيا والباقي تمهد بدفعه على أقساط خلال خمس عشرة سنة (٤).

(١) دار الوثائق ، ص ١٥٧/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، سجل الأعيان العشورية
تعلق أربابها بالوجه القبلى بالرزقاجه ٤٤٧٣ ج ٣ ص ١٧٥ .

(٢) عبد الرحمن الزاهر ، الثورة الدراية ، والاحتلال البريطانى ص ٤٥٦ .

(٣) كانت صيغة عقود البيع موحدة Model No 6B . الخطر على سبيل المثال عقد البيع المحرر بين شركة الدائرة السنية وأحمد شفيق - كرتير المدبرى وأخيه محمد توفيق ل ٢٧ مايو سنة ١٩٠٣ بمساحة ٩٨٥ فدانا بتفئيش أبو فراس بمديرية النجا .

دار المحفوظات No 68, D.S. Purchases and Sales P.

Hole 11 Store 2, File 750.

(٤) دار المحفوظات No. 30, D.S. Purchases and Sales, P.

Hole 7 Store 2, File 275.

وهذه الطريقة بيع من أطيان الدائرة السنية مساحات بلغت جملتها ١٦٢٢٦٣ فدان منها ٨٢٤٠٣٢٤ر٥ جنيه دفع منها حسب هذه الشروط ٢٤٧٢٠٩٧ جنيه تمثل ٣٠٪ من قيمة الثمن^(١).

ومن الأسر التي واصلت تنمية ملكياتها في ظل الاحتلال عائلة الشريمى فحمد بك الشريمى عمدة سمالوط اشترى في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠ - ٣٤٧ فداناً من أطيان الدائرة بمزبة القنادير والطيبة بتفتيش المعصرة بالمنايا^(٢). ثم اشترى ٣٧٩ فداناً من أطيان تفتيش المعصرة أيضاً بعقد في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٢ بالاشتراك مع أحمد الشريمى^(٣). وفي ١٤ أكتوبر من نفس العام اشترى ٣٤٤ فداناً من أطيان الدائرة بنفس المنطقة^(٤) وفي الفترة التالية كان محمد باشا الشريمى من أعيان سمالوط يملك ٢٠٠٠ فدان بنواحي مديرية المنايا^(٥).

ولإسماعيل أبو رحاب الذى ينحدر من أسرة عبدالله فواز اشترى في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - ٦٤٦ فداناً من أطيان الدائرة بتفتيش الروضة بأسبوط^(٦).

(١) دار المحفوظات No 241, Daira Sanieh Statment of Sales effected since the 1 st January 1898 , 238 , 11 , 42.

(٢) دار المحفوظات No 166, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14. Store 2, File 1580.

(٣) دار المحفوظات No 94, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13, File 1273

(٤) دار المحفوظات No, 90, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 1107

(٥) مسكر وثائق وتاريخ مصر المعاصرة ، مجموعة وثائق عابدين ، كشف بأسماء العمد والأعيان الذين يستحقون الانعام برتب ولباسين بمديرية المنايا ، محرر سنة ١٩١٨ كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٦) دار المحفوظات No. 66, D. S. Purchases and Saler, P. Hole 11, Store 2, File 733

وفي الفترة التالية كان ابراهيم باشا اسماعيل أبو رحاب المزارع بأولاد حمزة يملك ٢٠٠٠ فدان وكان مصطفى باشا أبو رحاب يملك أيضاً ٢٠٠٠ فدان من أطيان مديرية جرجا^(١).

وهناك عائلات نمت ملكياتها نمواً واضحاً في ظل الاحتلال لحسن أغاشراوى عمدة المطاهرة الذى أنتخب عضواً في مجلس شورى النواب الأول سنة ١٨٦٦ عن النيا^(٢) لم يكن يملك في ذلك الوقت سوى ٧٠ فداناً من أطيان ناحية المطاهرة^(٣) اشترى ابنه على بك حسن شرراوى في ١٣ يونيو سنة ١٩٠١ - ٢٩٧٠ فداناً من نفيش النيا وأبو قرقاص بالتقسيم على خمس عشرة سنة^(٤) وفي الفترة التالية كان على باشا شرراوى يملك ٧٣٩١ فداناً بمديرية النيا^(٥).

وعائلة جلال التى لم تكن تملك في أوائل عهد توفيق سوى ١٣٨ فداناً من أطيان ناحية النفيس يملكها زايد جلال ومحمد جلال^(٦) لشط في شراء الأراضى

(١) مراكز وثائق وتاريخ مصر الماصر، كشف بأسماء - ضمرات أعيان البلاد من الوجهاء، وذوى الحقيبة بمديرية جرجا محررة في ٥ يناير سنة ١٩٢١، كشف رقم ١ أعيان مراكز جرجا.

(٢) عبد الرحمن الرافى، الرجح السابق، ص ٨٤.

(٣) دار المحفوظات، مكلفه الاطيان ناحية المطاهرة بمديرية المنيا وبني مزار سنة ١٨٨١، رقم ٣٩٦٨، عين ١٥٢ مخزن ٢، ص ٤٣.

(٤) دار المحفوظات No. 28, D.S. Purchases and Sales, P. Ho'e 7, Stereo 2, File 263.

(٥) مراكز وثائق وتاريخ مصر الماصر، كشف بأسماء العدد والاعيان الذين يستعملون الانعام برتب ونباشين بمديرية المنيا محررة سنة ١٩١٨، أعضاء الجمعية التشريعية كشف رقم ١.

(٦) دار المحفوظات، مكلفه الاطيان ناحية النفيس بمديرية المنيا وبني مزار سنة ١٨٨١ رقم ٣٧٨١ عين ١٧٠ مخزن ٢، ص ٢٠٢٠١.

من الدائرة السنية فاشترى محمد بك جلال ١٩١ فداناً من أطيان تفتيش مطاي بالمنيا (١) واشترى زايد بك جلال ١٢٩٧ فدان بنواحي مطاي (٢).

وفي الفترة التالية كان إثنان من عائلة جلال هما كامل باشا جلال المزارع بالفيس وعمود افندي جلال عمدتها يملكان ٢١٠٠٠ فدان بالمطاعة بمديرية قنا والشيخ فضل والفيس وبني علي وسالموط وغيرها بمديرية المنيا (٣).

وعائلة عبد الرازق الذي لم يكن مؤسسها احمد عبد الرازق يملك سوى ٦١ فداناً بناحية المطاهرة سنة ١٨٧٦ (٤). اشترى بعض أفرادها مساحات من أراضي الدائرة السنية بالمنيا لحن عبد الرازق وأخوته اشتروا ٨٥٦ فداناً من أطيان تفتيش أبا (٥) كما اشترى محمد بك عبد الرازق ٣٧٤ فداناً من أطيان تفتيش أبا (٦) وفي الفترة التالية بلغت ملكية خمسة أفراد من هذه العائلة ٢١٠٠ فدان بالمنيا (٧).

(١) دار المحفوظات No. 67, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11, Store 2, File 738.

(٢) انظر ١٠٠٠ رقم ٦ بباية رقم ٢٥٥ و ٢٦٦ .

(٣) مراكز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة السوطنة بدائرة مديرية المنيا أعيان مراكز بني مزار . كشف رقم ١ (٤) دار المحفوظات ، مكلفه الاطيان بناحية أبو حرج بمديرية المنيا وبني مزار سنة ١٨٧٦ رقم ١٠٣٠ عين ١٣٠ مخزن ٢ ، مر ١٤ .

(٥) دار المحفوظات No. 87, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 988

(٦) انظر ملحق رقم ٦ بباية رقم ٣ أ .

(٧) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة السوطنة بدائرة مديرية المنيا بدون تاريخ ، أعيان مركز بني مزار ، كشف رقم ١ .

كما بلغت ملكية إثنين من أبناء محمود باشا سليمان هما علي بك وحفني بك ٢٥٥٠ فدان بمديرية أسيوط (١). بينما بلغت ملكية محمد محمود سليمان سنة ١٩١٤-١٥٠٨ فداناً بمديرتي أسيوط وجرجا (٢).

وبلغت ملكية محمد باشا البدر اوى ٦ البدر اوى عاشور المزارع بدير بين ٣٥٠٠ فدان بالدقهلية وبالغربية (٣).

كما بلغت ملكية شاهين بك سراج الدين المزارع بكفر الجرايدة في أوائل القرن العشرين ٦٥٠ فداناً من أطيان كفر الجرايدة (٤)

وإلى جانب هذه العائلات التي عيضا لها كان هناك العديد من أسر الاعيان قد برزت كبار ملاك خلال نفس العوامل والظروف التي سبق أن اشترت اليها ففي اليوم كانت عائلة الجمال ومنها عبد العزيز بك الجمال يملك ١٢٦٥ فداناً بمديرية الفيوم (٥).

وفي بني سويف كانت عائلة إسلام ومنها علي إسلام من اعيان بني سويف

(١) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مراكز البدر اوى ، كشف رقم ١ .

(٢) دار المحفوظات ، مات خدمة عمر محمود باشا رقم ٤٥٣٣٠ مخططة رقم ٣٨٥٨ .
دولاب رقم ٣٧٦ رف رقم ٤ . من واقع إقرار القصة المالية المحرر في ٨ يونيو ١٩١٤ .

(٣) مراكز وثائق وتاريخ مصر الناصر ، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المتوطنين بدائرة مديرية الغربية محررة في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، أعضاء مجلس المديرية كشف رقم ١ .

(٤) العدد السابق

(٥) مراكز وثائق وتاريخ مصر الناصر ، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المتوطنين بدائرة مديرية الفيوم ،

أعيان مراكز سنورس كشف رقم ٣ .

يملك ١٠٠٠ فدان بمديرية بنى سويف (١) وفي المنيا كان محمد بك موسى همدة
 الفقاعى بمركز أبو قرقاص يملك ١٢٠٠ فدان بمديرية (٢) المنيا وفي مديرية
 أسيوط كانت عائلة خليفة ومنها مصطفى باشا خليفة يملك ١٠٠٠ فدان بالتخيلة
 وعائلة أبو عمرو ومنها محمود على عمرو من أعيان أبو تيج ويملك ١٢٠٠ فدان
 بمديرية أسيوط (٣) وفي مديرية جرجا كانت عائلة الشندويلي يملك أحد أفرادها
 ١٠٠٠ فدان بالمديرية وعائلة بطرس ومنها جرجس بك بطرس المزارع بالبلينا
 ويملك ١٧٠٢ فدان بمركز البلينا ونجع حمادى وعائلة عبيداته ومنها نخوخ عبيداته
 المزارع بالبلينا ويملك ١٢٠٠ فدان بنواحي مديرية جرجا (٤)

وفي مديرية قنا كانت عائلة يوسف ومنها داود يوسف المزارع بقوص يملك
 ٢٥٠٠ فدان بنواحي قنا وعائلة حنا ومنها بولس بك حنا المزارع بالضبعة ويملك
 ٤٠٠٠ فدان بنواحي مديرية قنا (٥)

وفي الشرقية كانت عائلة واكد ومنها عبد اللطيف بك واكد من أعيان سنجها

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، بيان أعضاء الهيئات النيابية وأعيان بمديرية
 بنى سويف ، محرر ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، أعيان مركز بنى سويف .

(٢) كشف بأسماء الدمى والأعيان الذين يستعملون الألقاب برتب ونيابتهن بمديرية المنيا
 محرر سنة ١٩١٨ ، أعضاء المديرية .

(٣) كشف بأسماء البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط ،
 محرر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ أعيان مركز أبو تيج كشف رقم ١

(٤) كشف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة المستوطنين بدائرة مديرية
 جرجا محرر فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز سوحاج كشف رقم ١ ، أعيان مركز
 البلينا كشف رقم ١ .

(٥) كشف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة المستوطنين بدائرة مديرية
 قنا ، أعيان مراكز قوص كشف رقم ٤ ، أعيان مركز الأنصر ، كشف رقم ١ .

ويملك ١٥٠٠ فدان بنواحي مديرية الشرقية^(١) وفي الغربية كانت عائلة أبو جازية ومنها مرسى باشا أبو جازية من أعيان ميت أبو المز ويملك ١٩٠٠ فدان بالغربية والمنوفية ومحمد بك حسن أبو جازية ويملك ١٩٠ فدان بنواحي الغربية والمنوفية أيضاً وعائلة للنشاوي ومنها محمد بك فؤاد المنشاوي ويملك ١٠٠٠ فدان بمديرية الغربية وعائلة القصبى ومنها السيد حسين القصبى ويملك ١٠٠٠ فدان بنواحي للمديرية^(٢)

وفي البحيرة كانت أكبر الملكيات تمتلكها عائلات نوار بمركز دمنهور وعائلات بلبع والوكيل ببندر دمنهور وعائلات محمود بالرحمانية بمركز شبراخيت وعائلات الجبار والشوربجى في مركز كوم حمادة^(٣)

وهكذا أصبحت بعض عائلات الأعيان على إمتداد مصر كلها تضع يدها على أكبر الملكيات . وبينما استطاعت هذه العائلات أن تضع يدها على هذه الملكيات الكبيرة فإن الغالبية العظمى من أعيان الريف ظلت تنتمى إلى شريحة متوسطة الملاك .

ويمثل ظهور الأعيان نشأة الطبقة الوسطى المصرية الزراعية وحتى الثورة البريانية كانت طبقة الأعيان تحتل موقعاً وسطاً بين الأرستقراطية البريانية من كبار

(١) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميمنة المتوطنين بمركز كفر صفر بمديرية الشرقية ، محرر في أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٢) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحليفة المتوطنين بدائرة مديرية الغربية محرر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، أعيان مراكز كفر الزيات كشف رقم ٤ ، أعيان مركز طنطا ، كشف رقم ١٢ .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر الناصر ، كشف كبار العائلات بالبحيرة ، بدون تاريخ .

الملاك وبين جماهير الفلاحين المطحونين في القاع وعلى الرغم من أن هذه الطبقة كانت تضم مستويات مختلفة من حيث حجم الملكية لكنهم كطبقة إجتماعية كانت لهم مميزاتهم . فهم منفصلون بشكل واضح عن طبقة الباشوات من الأتراك باستثناء بعض أسر من الأعيان أصبحت تنتمي إلى طبقة الذرات قبل الثورة المرابية من أمثال عائلات أباطة وسلطان وغيرهم وكانت الغالبية العظمى من الأعيان تقيم في منازل كبيرة في القرى أو في المدن الصغرى وهم إلى جانب ميلهم للحفاظ والتدين نجدهم غير ميالين لإعتناق الأفكار والمادات الأوربية أو الأخذ بأنماط الحياة الأوربية عموماً ولهم زهم الوطنى الذى يحرصون عليه . غير أن هذه الطبقة كانت حريصة على توفير قدر كبير من التعليم لابنائها حتى يعوض أفرادها ما يحسون به من نقص في مواجهة موظفى الحكومة الذين تلقوا قديراً من التعليم (١)

وقد استطاع بعض أبناء هذه الطبقة أن يشقوا طريقهم إلى بعض المناصب حيث شغل عدد منهم وظيفة المدير في عهد اسماعيل على الرغم من معارضة الأرستقراطية التركية الألبانية . وكان طبيعياً أن تقف طبقة الأعيان وراء الثورة المرابية في محارول لتتبع تلك الطبقة من السلطة لتصبح خالصة لهم ويرجع لصغار الأعيان الفضل في ربط الفلاح المصرى بالقضية الوطنية خلال الثورة وبعدها . وإذا كانت الشريعة العليا من هذه الطبقة قد خانت القضية الوطنية في بعض مراحلها فإن الشريعة الصغرى - من حيث حجم الملكية - من الأعيان كانت دعامة الحركة الوطنية في الريف ويكفى أنها قدمت للحركة الوطنية في هذه الفترة أبرز قادتها من أمثال أحمد عرابى وسعد زغلول . وقد عمل البريطانيون على تقييد النموذ الكبير الذى كان يتمتع به أعيان الريف من عهد ومشايخ القرى ووجد هؤلاء أنفسهم

مكلفين بمهام إدارية من كل نوع تنقل كأهلهم تحت رقابة وإشراف مديري متعاونين مع المحتل ومفتشين بريطانيين .

ويرجع أنور عبد الملك لهذا العامل سبب هجرة عدد كبير من أعيان الريف للندن ليحتموا بالحياة السياسية بعد أن أجروا أراضيهم إلى شركاء أقل ثراء من المقيمين بالريف . وسوف يشكل أبناء هذه الطبقة في الفترة التالية النسبة الكبرى من موظفي الدولة ومثقفى المجتمع المصرى وقادة الحركة الوطنية^(١)

ومع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين طرأ عدد من التغييرات على التركيب الاجتماعى لهذه الطبقة لعل أبرزها :

١ - أنها لم تعد طبقة ريفية بحتة كما كانت عند نشأتها فقد انتقل عدد كبير من أفرادها وبالذات أصحاب الملكيات الكبيرة منهم إلى المدن بعد أن أصبحوا في وضع اجتماعى يتيح لهم الإقامة في المدن والمشاركة في الحياة العامة والحركة السياسية . وليتحوا لأبنائهم قدرا أكبر من التعليم . وأصبح هؤلاء يملكون منازل في القاهرة أو الإسكندرية أو في عواصم الأقاليم فعمر سلطان كان يقيم بالقاهرة بشارع الإسماعيلية وكانت دائرة والده سلطان باشا بشارع شرکس^(٢) ومحمد بك جلال المزارع بناحية القيس بالمنيا والمولود بها كان في مطلع القرن العشرين يملك منزلا ويقوم به بشارع الدواوين^(٣) . ومحمد محمود سليمان كان يملك في نفس الفترة منزلا مساحته ٤٠٠٠ متر بشارع الفلكى بالقاهرة^(٤) . وجرجس بك

Anowr Abdel - Malok, Op. Cit, P 87. (١).

No 30, D.S Purchases and Sales, P. (٢) دار المحفوظات.
Hole 7, Store 2, File 275.

No 67, D S. Purchases and Sales, P. (٣) دار المحفوظات.
Hole 11, Store 2, File 738.

(٤) ملف خدمة محمد محمود باشا سليمان رقم ٤٠٣٢٠ محظفة رقم ٣٨٥٧ دولا ب رقم

بطرس الذي كان يملك ٧٩٩ فدانا بمديرية جرجا كان قبل الحرب الأولى يقم بالقاهرة (١)

٢ - أن بعض أبناء هذه الطبقة أصهروا إلى الطبقة القديمة من الفئات وهي ظاهرة بدأت على نطاق ضيق ثم ما لبثت أن اتسعت في ظل الاحتلال نتيجة للتغيرات التي سبق أن أشرنا إليها وأبرزها مزاحمة الأعيان للفئات بترائهم وثقافتهم وبما نالوه من مناصب الأمر الذي حدا بهذه الطبقة التركية أن تهجد دماءها بالاصهار إلى هذه العناصر العاصدة في المجتمع وخاصة بعد أن فقدت الفئات الكثير من عضويتهم وأسباب وجاهتهم (٢). وهو أمر طبيعي أن تصهر الطبقات الجديدة العاصدة إلى الطبقات القديمة المنتجة والتي تدعى أنها أشرف عتداً على أن تضمن لنفسها الإستمرار والتجدد وتحصل الطبقات الجديدة على ما تعتقد أنها تفترق إليه من عرافة النسب .

(١) دنا المحفوظات ، دفتر قيد الأموال التي كان يدهنها المرشعون لضوية الجبسية التشريعية بمركز البلينا بمديرية جرجا رقم ١٤٠ مخزن ٦٨ .

(٢) عبد الحائق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، دار المعارف سنة ١٩٦٩ ، ص ٢٢٣ .

مشايخ البدو

لم يعتمد محمد على على القوة وحدها في توطين البدو وإرغامهم على الاستقرار من أجل تحقيق أهدافه في زيادة الدخل من ناحية وتحقيق الاستقرار والامن الداخلى من ناحية أخرى وإنما اتبع طريقة لاقت بعض التجاح لحل مشكلة استقرار البدو وتوطينهم . وكان لابد من مفرجات حتى يتخلى البدو عن عاداتهم وذلك بمنحهم مساحات من الارض في المناطق التي استقروا فيها .

غير أن سلطات مشايخ القبائل والنفوذ الذي كانوا يتمتعون به على أفراد القبيلة جعلت هؤلاء المشيوخ يخرجون في النهاية بنصيب الأسد من هذه الاراضى . وإلى جانب هذا العامل وجدت خلال النصف الثاني من القرن ١٩ عوامل أخرى ساعدت في النهاية على استقرار البدو فتطور المواصلات إلى جانب التطور العام الذى حدث في الزراعة والتوسع في المحاصيل النقدية المخصصة للأسواق الاجنبية وما ترتب عليها من احتمالات زيادة الدخل النقدي للتجار لهذه المحاصيل إلى جانب الرغبة في الحصول على السلع الكيالية التي كثر ورودها نتيجة لزيادة الروابط مع أوروبا . والتي لم يكن الحصول عليها ممكناً إلا بوجود فائض نقدي لدى الأفراد.

هذه العوامل لم تؤثر فقط على السكان المستقرين بل أثرت أيضاً على قبائل البدو وخاصة مشايخهم ليقوموا بالإنتاج الزراعى وليستقروا في النهاية على الارض التي يستغلونها^(١).

وهنا لا بد أن نميز بين القبائل التي كانت قد وصلت إلى مرحلة الاستقرار مع بداية القرن التاسع عشر وهؤلاء أصبحوا في عداد المزارعين فقبيلة العايد التي تنحدر منها عائلة أباطة استقرت منذ أجيال في منطقة العايد من بلبس . وفي مطلع القرن التاسع عشر كان أفراد هذه القبيلة يقومون بنشاط زراعي مثلهم مثل المزارعين . ويذكر مبارك أنهم خيروا بين الالتزامات التي يخضع لها الفلاحون أو مصادرة أراضيهم في عهد محمد علي وأنهم قبلوا دفع التزامات الفلاحين^(١) . ومن أمثلة عائلة أباطة التي تنحدر أصلاً من قبائل عربية عائلة الشريمي في سمالوط بالمنيا والشواربي في قلوب وهؤلاء اكتسبوا ملكياتهم من خلال شغلهم مناصب محمد ومشايخ التواحي التي استقروا بها . وقد شغل بعضهم وظائف إدارية أعلى كما عمل بعضهم متهادين وهؤلاء كانت ظروف تكوين ملكياتهم هي نفس ظروف تكوين ملكية كبار الأعيان . وهي تختلف تماماً عن ظروف القبائل التي كانت حتى بداية حكم محمد علي لا تزال في مرحلة البداوة وعدم الاستقرار وهؤلاء أعطوا منحا من الأرض مساعدة لهم على الاستقرار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من أمثال قبائل الهنادي والفوايد من بدو الصحراء الغربية الذين جاؤوا إلى مصر من ليبيا في القرن الثامن عشر . وقد خلط بيير خالطا واضعاً بين العناصر التي كانت قد استقرت بالفعل عند وصول محمد علي للسلطة وبين تلك التي كانت لا تزال في مرحلة البداوة وعدم الاستقرار عند كلامه عن ظروف تكوين ملكيات مشايخ البدو^(٢) .. ويبدو أن الأراضي التي أعطيت للبدو كانت على ثلاثة أنواع :

(١) علي مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٣

النوع الأول :

الأراضي التي منحت للبدو مع بعض الأهالي بنصف الضريبة الخراجية والمعلومات عنها غير كافية وليس هناك سبب إشارة وحيدة لهذا النوع من الأراضي وردت في الأمر العالي الذي صدر في عهد سعيد في ٨ جماد الأولى سنة ١٢٧١ (٧ يناير سنة ١٨٥٥) والذي تقرر بمقتضاه فرض ضرائب كاملة على هذا النوع من الأراضي حسب ضريبة الحوض والبلد الموجود به^(١). ويذكر جرجس حنين أن البدو لجأوا إلى استبدال هذا النوع من الأراضي الذي يبدو أنه لم يكن جيداً بأراضي الفلاحين في عهد محمد علي مما جعل الحكومة تتردد جزماً من هذه الأرض من أصحابها^(٢).

النوع الثاني :

الأراضي التي منحت للبدو في عهد محمد علي معفاة من الضرائب دون سند تملك (تفريط) ونتيجة لتعال البدو على العمل اليدوي وعدم خبرتهم في الزراعة شاركوا الفلاحين على زراعة هذه الأرض كما أجروا بعضها للفلاحين فصدرت ثلاثة أوامر آخرها سنة ١٨٥١ تلزم البدو بزراعة هذه الأرض. ولكن على الرغم من أن البدو كانوا حتى سنة ١٨٥٥ لا يزالون يؤجرون هذه الأرض وبشاركون الفلاحين في زراعتها فإن الحكومة لم تتخذ أي إجراء جاد في تنفيذ أوامرها السابقة. وفي عهد سعيد تمولت هذه الابداعات إلى أراض خراجية وفرضت عليها ضرائب الاحواض الموجودة بها^(٣).

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٥١ .

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٣) مطوب ارتين ، المرجع السابق ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

وفي أوائل عهد إسماعيل ، وعقب التمرد الذى قامت به بعض قبائل البدو ومن بينهم بدو الهنادى بقيادة عمر المصرى فى عهد سعيد وصدورت أطيانتهم نتيجة لذلك - صدر أمر عال فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣ برد تخيل وأطيانت البدو الذين تمردوا وإعطائهم بدلها إذا كان قد تم التصرف فيها . على أن تعطى أطيانت جديدة من الميرى للذين ليس لديهم أطيانت بواقع فدانين لكل أسرة لا يزيد عدد أفرادها على خمسة أفراد وأعطيت الأمر الاكثر عدداً فدانين لكل خمسة أفراد زيادة بعد ذلك . كما أعطى مشايخ الفرق ومشايخ القبائل الصغيرة مساحة تراوح بين ٥٠ ، ١٠٠ فدان حسب حجم القبيلة أو الفرقة كما أعطى الأشخاص البارزون من البدو مساحات تراوح بين ١٠٠ فدان إلى ١٥٠ فداناً حسب أهمية الشخص^(١).

وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦ صدر أمر آخر بمثل دقائر رسمية بإحصاء البدو وتحديد مناطق إقامتهم ومنحهم أطيانتاً على أن يفرغوا على هذه الأطيانت الضرائب العشورية مع عدم جواز التصرف فيها وتحويل أطيانت للتوفى منهم دون ورثة إلى الحكومة وبلغت الأطيانت التى أعطيت لهم بمقتضى هذا الأمر ٢٥ ألف فدان بمديرية الشرقية^(٢).

وفي ٢١ مايو سنة ١٨٦٧ صدر أمر عال ثالث بالتصريح للبدو بأخذ أطيانت من البرارى حسب قرار مجلس شورى النواب الصادر فى هذا الشأن ولم يعطوا حق التصرف فيها أيضاً وظل البدو ممنوعين من التصرف فى هذه الأراضى حتى أعطيت لهم حقوق الملكية الكاملة عليها سنة ١٨٩٤ .

(١) القوانين النفازية فى الديار المصرية ، ص ١١٧

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ - القوانين النفازية فى الديار المصرية ،

النوع الثالث :

أما النوع الثالث من الاراضى وهو الامم في تكوين ملكيات البدو فهو الابعاديات التى منحت للبدو وتتسايط ، وكونت ملكياتهم من الاراضى العشورية فيما بعد . وقد أعطى عدد من المنح من هذا النوع في عهد محمد على لكن عباس الذى كان يخشى قيام تحالف بين مشايخ القرى ومشايخ البدو قد استمال البدو عن طريق منحهم أبعاديات من هذا النوع (١).

فبدو الفوايد الذين جاؤوا إلى مصر خلال فترة الاضطراب التى شهدها القرن الثامن عشر ثم أغاروا على مديرية الجيزة في أوائل حكم محمد على سنة ١٨١٣ واستقروا بعد ذلك في مديريات المنيا وبنى سويف والفيوم (٢) منح محمد على أحد مشايخهم محبوب بن عمر كيشار ٥٠٠ فدان من أبعادية بنى وركان وغيرها بمديرية المنيا وبنى مزار (٣).

وفي عهد عباس منح عدد من شيوخ هذه القبيلة مساحات من الابعادية بمديريات المنيا وبنى مزار وبنى سويف فقد منح شيخ هذه القبيلة مقرب العلوانى ٥٠٠ فدان من أبعاديات الفرق السلطاني بمديرية بنى سويف والفيوم كما منح أبو رقة خليل من مشايخ الفوايد ٣٠٠ فدان من أبعادية المنيا وبنى مزار كما منح محبوب

Anowr Abd El-Malek, Op. Cit, P 87. (١)

Baer G. Social Change in Egypt, 1800-1914, Holt (٢)
P.M. Edit, Cit, P 138.

(٣) ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة فار المحفوظات ، دفتر تتاسيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ، ج ٢ ، ص ٨ .

— دفتر قيد تتاسيط سنة ١٢٥٨ هـ جزء ٨ ، رقم ١٢٢١ عين ١٤ عزن ١٨ ،

كيشار ٤٠٠ فدان أخرى من أبعاديات المنيا^(١). وفي نهاية عهد سعيد وأوائل عهد إسماعيل كان شيخ العرب محبوب بن عمر كيشار من مشايخ القوادى يملك ٩٠٠ فدان من الأراضى العشورية بنواحى المنيا وبني مزار^(٢)

أما بدو الجوازى الذين استقروا بالأقاليم الوسطى (المنيا وبني مزار والقويسم وبني سويف) فقد منح شيخهم على باسل ٥٠٠ فدان و ٦٥٠ فداناً من أبعادية أشروبة وشوشة بالمنيا في عهد محمد على^(٣).

كما منح فرجاني عبد الرحمن شيخ نصف عرب الجوازى ٥٠٠ فدان من أبعادية ناحية طوخ الجبل بأمر في سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) .

كما منح في نفس العام أولاد أبو غرارة من بدو الجوازى ٥٠٠ فدان من أبعاديات نفس الناحية^(٤).

وفي عهد عباس منح عمر المصرى شيخ عرب الجوازى ١٠٠٠ فدان من أبعادية بني سموح وهما وعزبة القهادير بالمنيا ومنح شيخ العرب يوسف الضبع من بدو الجوازى أيضا ٣٠٠ فدان من أطيان إنجاح الحطب بالمنيا^(٥).

(١) دفتر أرقام الأبعادية والمهور العلى بمدة المرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٢٧ مخزن ١٨ .

(٢) سجل أول قديم عن أطيان الأبعاديات والمبيع والمطلى رزقة بلا مال عين ١١/٤٨ روزنامه ، س ١٧٥ .

(٣) دفتر زعم قديم ببيان ملادير الأطيان النعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلى والوجه البحرى من سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) س ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المخطوطات ، دفتر تخاسيط زمام أطيان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، س ٨ ، ٩ .

(٥) دفتر أرقام الأبعادية والمهور العلى بمدة المرحوم عباس باشا وال مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

غير أن عرب الجوازي قد تمردوا مع غيرهم من القبائل في أوائل عهد سعيد بقيادة شيخهم عمر المصرى وصدورت أبعاديانهم ومن بينها أبعادية عمر المصرى الذى صدر أمر من المعية بمصادرتها لحساب الميرى في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) (١). غير أن الحكومة عفت عنهم في بداية عهد إسماعيل وأعيدت إليهم الأبعاديات التى صدورت منهم وأعطى عمر المصرى ١٠٠٠ فدان جديدة من أبعادية النيا بتسيط في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) (٢)

وقبيلة الحرابى التى استقرت بمنطقة الفيوم في بداية القرن الماضى (٣) منح أحد مشايخها مصطفى كليب وأقاربه ٣٥٠ فداناً من أبعادية سرسنا بالفيوم في عهد عباس وقيدت المساحة في التسيط باسم المذكور (٤)

أما قبيلة البراعمة التى أقامت في منطقة سنورس بالفيوم (٥) فقد منح شيخها عبد الله بياض ٤٠٠ فدان من أبعادية مديرية بنى سويف والفيوم في عهد عباس (٦) وقبيلة أولاد على التى استقرت بمديرية البحيرة منح عباس باشا أولاد خير الله أحد مشايخ هذه القبيلة ٦٠٠ فدان من أبعادية جزابر عيسى وزاوية مسلم بمديرية

(١) سجل أول تدبير عن أطميان الأبعاديات والبيع والمعلى بوزقة بلا مال، عين ١١/٤٨ روزنامه، ص ١٨٧.

(٢) سجل ثانى تدبير عن زمام أرباب الأبعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨، ص ٦٠.

(٣) Baer G.A. History of land Ownership in Modern Egypt, P 59

(٤) دفتر أرقام الأبعادية والمهور المعلى بمدة المرحوم عباس باشا وإله مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨.

(٥) Baer G. Op. Cit, P 59

(٦) دفتر أرقام الأبعادية والمهور المعلى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨.

البحيرة^(١).

أما بدو الهنادى الذين جاءوا إلى الصحراء الغربية من ليبيا في القرن الثامن عشر مع الفوايد ثم استقروا بالشرقية^(٢) منح شيخهم محمود سلطان ٤٠٥٠ فداناً بالاسدية وسواده وغيرها في عهد عباس باشا^(٣) كما منج عرب الطحاوى وهم فرع من الهنادى^(٤) ٥٥٠٠ فدان بنواحي الشرقية في عهد عباس بأمر في ٢٢ صفر سنة ١٢٦٧ (ديسمبر سنة ١٨٥٠) وتحرر بها عدد من التماسيط ذهب الجزء الأكبر منها إلى رؤساء الأسر^(٥).

ومن بين القبائل التي استقرت في الشرقية أيضاً في القرن الماضي قبيلة الفرجان ومنح شيخهم محمد النيشى وأولاده ١٠٥٠ فداناً في عهد عباس باشا من بينها ٧٥٠ فدان من أبعاديات الشرقية والباقي من أبعاديات المنيا^(٦).

وفي عهد إسماعيل كان عدد من مشايخ البدو من كبار ملاك الأراضي العشورية فعلى باسل شيخ عرب الجوازي كان يملك ٥١٦ فداناً من الأراضي العشورية بالمنيا وعمر المصرى كان يملك ٩٤٠ فداناً من الاطيان العشورية ومحمود أبو سلطان

(١) المصدر السابق .

(٢) Beer, G. Social Change in Egypt, 1800 - 1914, P 138

(٣) دفتر أرقام الأبدية والمسور المطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٢٥٥٠ عين ٤٩ محزن ١٨ .

(٤) أمين سامى ، تلوم النيل وعصر عباس حلى باشا الأول ، وعهد سيد باشا ، ص ١٢٠ .

(٥) دار المحفوظات ، قائمة مساحة أطياف ، ٥٥٠٠ فدان باسم عربان الطحاوى لإمام من حضرة المندوبية بنواحي مديرية الغربية سنة ١٢٦٨ هـ رقم ٤٧٥٠ عين ٤٧ محزن ١٨ .

(٦) دفتر أرقام الأبدية والمسور المطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩٠ عين ٤٩ محزن ١٨ .

شيخ عموم الهنادى الذى باع معظم الاطيان التى منحت له فى عهد عباس كان لا يزال يملك ٦٤٨ فداناً من الاراضى العشورية^(١) وبلغ عدد ملاك الاراضى العشورية من البدو فى عهد الحديوى إسماعيل ٢٠٧ من الملاك^(٢).

وفى عهد الاحتلال واصل مشايخ البدو الحصول على الاراضى فلولم السعدى الذى أصبح عمدة قبيلة الفوايد اشترى بالاشتراك مع أخويه محمد السعدى والمصرى السعدى ٢٤٠٦ أفدنة من اطيان النابرة السنية بتفتيس مغاغة بالنيا فى ٨ يونيو سنة ١٩٠١^(٣) ثم اشترى ٧٨٤ فداناً مرة أخرى من تفتيس النيا فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٢^(٤). وفى الفترة التالية كان للموم بك السعدى عمدة قبيلة الفوايد بالمسيد بمغاغة يملك ٤٠٠٠ فدان من اطيان مديرية النيا بينما كان محمد بك السعدى وكيل قبيلة الفوايد بصفاية بالفن يملك ٣٠٠٠ فدان من اطيان مديرية النيا^(٥).

ومن اطيان النابرة السنية اشترى محمد عمود الباسل عمدة عرب الرماح بأرض تلون بالقبوم ٨٨٢ فداناً بالاشتراك مع آخرين فى ٦ يناير سنة ١٩٠٣^(٦)

(١) سجل ثانى قسم عن زمام أرباب الابداعات العشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٢) فهرست عن اسم الحضرة المدبوبة والتاملية وكافة المرتبات والأوقاف والنفوس والهربان والديسين والشركين رقم ٤٣٦٣ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات No 89, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13 Store 2 File 1043.

(٤) دار المحفوظات No 49, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2, File 1269.

(٥) كشف بأسماء العمدة والأعيان الذين يستحقون الامام برب ونياشين بمديرية النيا محرر سنة ١٩١٨ وجهاء قبائل الهربان ذوى الميمنة كشف رقم ١١ .

(٦) دار المحفوظات No 92, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 Store 2, File 1169.

وفي الفترة التالية كان حمد الباسل من أعيان الفيوم يلد قصر الباسل يملك
١٢٣٩ فداناً بمديرية الفيوم بينما كان عبدالستار بك الباسل عمدة قصر الباسل
يملك ٣٨٠ فداناً (١).

وقد نتج عن استقرار قبائل البدو نوعان من التغيرات الاجتماعية في بناء
القبيلة فمن ناحية منعت الرابطة القبلية التي كانت تربط أفراد القبيلة الواحدة كما
انقسمت القبيلة إلى متساويين إجتماعيين فمظم مشايخ القبائل أصبحوا في عداد كبار
الملك ورحل معظمهم إلى المدن وأصبح البعض موظفين حكوميين بينما أصبح باقي
أفراد القبيلة جزءاً من الطبقات الاجتماعية الدنيا. ويؤكد بيير أن معظم عمال
السكة الحديد في البداية كانوا من البدو كما أن الذين استقروا في الريف أصبحوا
في عداد الفلاحين (٢)

وهكذا تعرضت قبائل البدو التي استقرت في الريف إلى عملية الانقسام الطبقي
التي حدثت في المجتمع الريفي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين أصبح
مشايخ البدو من كبار الملك وامتلكوا القصور الكبيرة في عزهم أو في المدن من
أمثال الملوم السعدى الذى كان في مطلع القرن العشرين يملك قصرأ بمركزه بأرض
المسيد الوقف بمركز العشن ومنزلاً في القاهرة بشارع المنسى (٣). بينما أصبح باقي
أفراد القبيلة في عداد الفلاحين

وهكذا أصبحت طبقة كبار الملك في أوائل القرن العشرين تضم الفئات
الاجتماعية الآتية :

(١) كتوف بأسا، أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الجنية المتوطنين بدائرة مديرية
الفيوم أعيان مراكز امطا كشف ولم ٢ .

Baer. G. Op. Cit, PP 139, 140. (٢)

(٣) دار الشؤون . No 66, D.S. Purchases and Sales, P. دار الشؤون
Hole 11 Store 2, File 732.

١ - أسرة محمد علي والبورجوازية الادارية والمصرية التي تكوّنت حولها وهذه كان يغلب عليها حتى الثورة العرابية العنصر التركي والشركسي . ويدخل في عداد هذه المجموعة بعض العلماء الذين احتفظوا لانفسهم ببعض الملكيات .

٢ - البورجوازية للمالية والتجارية وهذه غلب عليها الاجانب والتمصرين كما ضمت أعداد من أغنياء المدن للمصريين معظمهم من الاقباط .

٣ - اعيان الريف ومشايخ البدر وهؤلاء أصبح معظمهم ضمن طبقات المدن

وهكذا أصبح التزاوج واضحاً بين الطبقة البورجوازية وبين كبار الملاك . وفي سنة ١٨٩٦ كانت طبقة كبار الملاك بتركيبها الإجتماعي السابق تضم ١١٢٢٠ مالكا يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فداناً يمثلون ١.٧٪ من مجموع السكان . وبلغ جملة ما يملكون من الاراضي الزراعية ١٩٩٧٥٠٠ فدان .

وفي العشرين سنة التالية ارتفع عددها إلى ١٢٤٨٠ مالكا يمثلون ٠.٨٪ من مجموع السكان وارتفعت ملكيتهم إلى ٢٣٩٦٩٤٠ فداناً .

ويلاحظ أنه الى جانب زيادة عدد الملاك من هذه الطبقة زادت المساحة المملوكة لها فحسب البيانات السابقة زاد متوسط ما يملكه الفرد الواحد من كبار الملاك من ٨٨ فداناً الى ١٩٢ فداناً وهو اتجاه واضح نحو تركيز الملكية في يد أفراد هذه الطبقة (١)

والملاحظة الثانية هي أن نسبة ما يملكه الاقباط من ملكية هذه الطبقة يزيد على نسبتهم العددية بها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كشف الاعيان . ويذكر ميخائيل كريا كوس أن الاقباط في مطلع القرن العشرين كانوا يديفون ١٦٪ من

(١) د . راشد البراوي ومحمد ززة عيش ، المرجع السابق ، ١٤٤ ، ١٤٦ .

ضرائب الاطيان بينما لم تزد نسبتهم العددية عن ٦ / ١ من مجموع السكان^(١)

واللاحظة الثالثة هي أن معظم كبار الملاك كانوا من الملاك المتغيين سواء في ذلك أفراد أسرة محمد علي والبورجوازية الادارية والبورجوازية المالية والتجارية وهذه الطبقات تنتمي بطبيعة نشأتها الى المدن . وحتى أعيان الريف ومشايخ البدو الذين أصبحوا من كبار الملاك إنتقلوا بدورهم الى المدن التي أصبحت مرا كز جذب سياسى وإقتصادى وخاصة القاهرة حيث مقر الهيئات النيابية التي ذهب الأعيان كوفود في هذه الهيئات كما أن أبنائهم الذين تلقوا تعليماً عالياً أصبح عليهم أن يعملوا في المدن حيث دواوين الحكومة وحيث المساهمة في الحياة العامة . وكان طبيعياً أن يساهم كبار الملاك الذين يقيمون في المدن في النشاط الاقتصادي للدينة ذو السمة الرأسمالية سواء في الصناعة أو التجارة أو النغل وخاصة الأسر القديمة منهم^(٢)

Kyriacos, Op. Cit, P 29

(١)

Baer G.A. History of Land Ownership in Modern

(٢)

Egypt, PP 138 , 139.

النشاط الاقتصادي لكبار الملاك

حدد الاستعمار مجال تطور مصر ودورها في الإقتصاد العالمى المعاصر فبدأ بالقضاء على الصناعات الوطنية وأعطى ما تبقى منها للإحتكارات الأجنبية ولم تساعد هذه الإحتكارات على تطوير الإقتصاد المصرى . لكنها دفعت التطور الرأسمالى فى مصر فى بعض المجالات وبالذات التوسع فى إنتاج القطن كحصول نقدى فحول الاستثمار مصر إلى مزرعة للقطن مرتفعاً بمساحته إلى ١٧٢٧٠٠٠ فدان وارتفع إنتاجه من ٣١٠٠٠٠٠ قنطار سنة ١٨٧٩ إلى ٧٧٧٠٠٠٠ قنطار سنة ١٩١٣^(١) . وأصبح القطن وبذرتة يمثل ٩٤ ٪ من قيمة صادرات مصر عام ١٩١٤/١٣^(٢) . وساهمت الإستثمارات الأجنبية فى تطور الشركات التجارية (والنقل والمواصلات وكل ما يتعلق بتوفير الظروف للملائمة لتصدير القطن إلى المصانع الإنجليزية وأعطيت الأولوية فى مد الخطوط الحديدية لما يخدم أهداف التصدير وتجارة المرور^(٣) . وقد التفت هذه الأهداف العامة مع أهداف كبار الملاك التى إتجهت إلى مزيد من الاستثمارات فى شراء الأراضى . وساعد على ذلك أن طبقة كبار الملاك كانت تحمل بعض الفكر الانقطاعى الذى يتجلى فى الخوف من المخاطرة فى المشروعات الصناعية والتجارية^(٤) . وعلى هذا فقد ركز النشاط الرأسمالى لهذه الطبقة فى مجالين أساسيين :

Isawi G. Op. Cit, PP 26, 27 (١)

(٢) البنك الأهلى لى عشرين عاماً (١٨٩٨ - ١٩٤٨) القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٢٤

(٣) د . جمال مجدى حسين ، المميزات العامة لتكوين الطبقة فى مصر عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مجلة الطلبة عدد إبريل سنة ١٩٧١ ، ص ٥٢ .

Baer G. Op. Cit, P 139. (٤)

١ - إنتاج محاصيل نقدية للتصدير مثل القطن وقصب السكر .

٢ - الصناعات الاستخراجية والتحويلية التي تعتمد أساساً على الإنتاج الزراعي مثل مصانع السكر والتكرير ومصانع حلج القطن وعصر الزيوت والنمذج الواضح لهذه الطبقة في فترة مبكرة كان الحديوي -إجماعيل الذي أقام مصانع لإنتاج السكر بلغ إنتاجها سنة ١٨٧٩ - ٦٩٤٣٧٤٣ قنطاراً من السكر و١٧٩٣٢٢٢ قنطاراً من العسل الأسود إلى جانب ١٢٣٩١٦٧١ راقعة من الكحول (١)

ويشير على مبارك إلى عدد من فابريقات حلج القطن وعصر القصب كان يمتلكها أفراد من هذه الطبقة ففي كفر اللاوندى بالدقهلية كان التاجر المسيحي جريس اسطفانوس يمتلك فابريقة لحلج القطن وأخرى لعصر القصب وفي المحلة الكبرى كان حسين يكن يملك وابورا لحلج القطن (٢)

وفي فترة مبكرة جداً ترجع إلى أواخر عهد عباس حصل عبد الحلیم باشا بن محمد على على إمتياز لمدة خمس عشر سنة باستخراج الزيت من بذرة القطن وصناعة الصابون (٣) . ومن المحاولات المبكرة أيضاً لإرتياد مجالات النشاط الرأسمالي من قبل كبار الملاك تلك التي قام بها إسماعيل راغب باشا ومحمد شريف باشا ونوبار باشا وطلعت باشا وشربين حين حصلوا على إمتياز تشغيل شركة سفن تجارية في البحر الأحمر أطلق عليها اسم القومبانية للمصرية ، بالاشتراك مع بعض البيوت الأجنبية من بينهم أوبنهايم وأعطيت لإمتياز نقل البضائع الحكومية والحجاج لمدة ثلاثين عاماً (٤) .

(١) A. Bonet Bey, Essi Destatistique A. Gricolo 1887, (١) Cairo 1888.

(٢) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٧ ، ١٣ .

(٣) دار الوثائق ، مخطوطة ٤٢ ، دفتر ٤٩٢ مينة تركي ، ترجمة الوثيقة رقم ٧٧٦ خطاب من الجناب العالي إلى رئيس مجلس الأحكام في ٢٩ جاد الآخر سنة ١٢٧١ هـ .

(٤) د . على الجريتل ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

- أمين سامي ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣ - ٤٨٩ .

ومع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت بعض الأسر القديمة من كبار الملاك ترناد مجالات اقتصادية جديدة وهنا لابد أن نميز بين الأسر التي نشأت كبورجوازية تجارية ومالية من أمثال عائلات ويصا وحنا وغيرها فهؤلاء كان لهم نشاط تجارى ومالى من قبل أن يصبخوا ضمن كبار الملاك واستمر هنا النشاط رغم تحولهم إلى ملاك زراعيين وبين أسر كبار الملاك التي نشأت أساساً كبورجوازية زراعية فهذه استطاعت عن طريق التراكمات التي تكونت لديها في الزراعة أن تنقل نشاطها إلى مجالات اقتصادية جديدة . ويحدد بير أسماء عدد من أسر كبار الأعيان الذين بدأوا حياتهم كلاك زراعيين ثم ارتادوا نشاطات اقتصادية جديدة في الفترة التالية مثل عائلات سراج الدين والبداوى الذين عملوا في الصناعة ويشير إلى أن عدداً من كبار الملاك الذين عملوا في الصناعة تعددت نشاطاتهم الاقتصادية من أمثال عمر سلطان الذى كانت له أعمال تجارية ومقاولات وملاحة وغيرها (١)

لكن يمكن القول أنه حتى بداية الحرب الأولى لم تكن هذه الطبقة قد استطاعت أن تنقل نشاطها الاقتصادى بشكل حاسم إلى الصناعة أو أن تتجاوز الخطوط التي وضعها مخططو السياسة البريطانية في جعل مصر مزرعة للقطن ومستوردة للمنتوجات البريطانية .

أما في مجال الاستغلال الزراعى فان استغلال كبار الملاك لأراضيهم اتخذ عدداً من الأشكال ذات الطابع الرأسمالى :

١ - المزارع التي أصبحت تكون وحدة إنتاجية كبيرة يديرها المالك بنفسه بقصد الزراعة الرأسمالية عن طريق زراعة المحصولات النقدية والبساتين والحضر حرثية للماشية وهي التي عرفت بالتغائيش والدوائر وهي وحدات تعتمد في زراعتها على عمال زراعة مقيمين أو (تملية) .

٢ - الاستغلال عن طريق تأجير للزارع الكبيرة وقد اتخذ شكلين :

أ - تأجير المزرعة الكبيرة دفعة واحدة لأحد للزارعين الأغنياء أو لمجموعة من المزارعين المتوسطين وهؤلاء يتولون بدورهم تأجيرها لصغار الفلاحين بإيجار أعلى وقد نشأ عن هذا نظام الوسطاء الذي زاد من عملية استغلال الفلاحين .

ب - تقسيم المزرعة الكبيرة الى وحدات صغيرة وتأجيرها الى صغار الفلاحين .

٣ - الاستغلال عن طريق المشاركة في المحصول وهو ما يعرف بنظام المزارعة وفيها يقدم الفلاح قوة عمله وادواته لصاحب الأرض نظير جزء من المحصول وهو من أقدم أنواع الاستغلال .

٤ - للزارع التي يقوم المالك بزراعتها بنفسه عن طريق استخدام العمل للأجور وهي عادة من الحجم المتوسط (١)

وعلى الرغم من أن طرق الاستغلال السابقة كانت ذات طابع رأسمالي إلا أنها كانت تعمل كثيراً من العلاقات الإقطاعية نتيجة للتدخل في مراحل التطور من الإقطاع للرأسمالية والتي استمرت طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فقد عاشت الأشكال القديمة للاستغلال جنباً إلى جنب مع العلاقات الرأسمالية .

ففي الوقت الذي كان الشكل القانوني للاستغلال رأسمالياً يقوم على العلاقة التعاقدية كان جوهر الاستغلال وواقعه إقطاعياً يقوم على القهر السياسي والاجبار الاجتماعي وخاصة في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك حيث بقيت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية دون تغيير كبير ممثلة في القهر البدني وإنهاء الحرية الشخصية لطبقة الفلاحين .

التركيب الاجتماعي لمتوسطي الملاك

إننا كان من الصعب وضع حد فاصل بين كبار الملاك ومتوسطيهم باعتبارهم شرائح اجتماعية تنتمي إلى طبقة واحدة فإن المصادر المصرية قد انفقت على تحديد الملكيات المتوسطة بأنها تراوح بين ٥ أفدنة - ٥٠ فدانا .

وعلى هذا فنوسطو الملاك يمثلون الشريحة الصغرى - من حيث حجم الملكية من الملاك الزراعيين وهذه الشريحة نشأت من خلال نفس الظروف التاريخية التي نشأت فيها فئة كبار الملاك وتكاد تتشابه معها من حيث التركيب الاجتماعي وإن كانت تختلف من حيث كثافة الفئات الاجتماعية بداخلها ففي الوقت الذي يتخفى فيه أفراد أسرة محمد على داخل هذه الفئة يقل الأجانب بدرجة كبيرة بينما تزيد كثافة فئة أعيان الريف حتى تصبح الفئة الغالبة بين متوسطي الملاك وإن كنا نجد إلى جانبهم عدداً من مشايخ قبائل البدو الصغيرة إلى جانب مجموعات البورجوازية الصغيرة من سكان المدن من التجار والموظفين وأصحاب المهن الحرة من أمثال المحامين والأطباء وغيرهم وهم الذين يمثلون قطاع الملاك المتغيين بين هذه الفئة . وتقدم كشوف الأعيان الكثير من الأمثلة لهذه الفئات في أوائل القرن العشرين .

فبالنسبة لأعيان الريف نجد مئات الأسر من بين أفراد هذه الشريحة ففي البدرشين بالجيزة كان الشيخ محمد منصور الدال عمدتها يملك ٢٤ فدانا بالبدرشين والحوامدية . وفي ناهيا بمركز امبايه كانت ملكية سبعة أفراد من عائلة الزمر تراوح بين ٥٠ و٢٠ فدانا من بينهم حسين بك الزمر رئيس محكمة الخط يملك

وفي مديرية المنيا كان أحد أفراد عائلة عامر باسطل يملك ٥٨ فدانا باسطل(٢) وفي مديرية أسيوط كان الشيخ ممام عثمان من أعيان الفنايم بحرى وعمدة الناحية يملك ٣٦ فدانا وعبد المال حسن من أعيان المشايخ يملك ٥١ فدانا بها وفي القرشية كان محمد بك قرشى من أعيان ديروط يملك ٥٠ فدانا بالقرشية وعضو مجلس المديرية وفي مركز أسيوط كان تمام أحمد عمدة موشا يملك ٥٨ فدانا بها وثابت أبو زيد كدوانى عمدة شطب يملك ٣٧ فدانا بالناحية(٣).

وفي مديرية جرجا كان إثنان من عائلة الضيغ بجمينة هما عبد الرؤوف الضيغ وعبد الجواد الضيغ المزارعان بالناحية يملك الواحد منهما ٤ فدانا بجمينة وفي ناحية الجبيرات كان إثنان من عائلة عبد الرحمن يملك الواحد منهما ٥٠ فدانا وفي القرعان كان عمدتها الشيخ محمد رضوان يملك ٥٠ فدانا من أطيان هذه الناحية . وفي المراغة كان بشاى جريس المزارع بهذه الناحية يملك ٤ فدانا وفي المعامدة كان عمدتها يملك ٣٤ فدانا وكان على تمام المزارع بها يملك ٥٠ فدانا وكان ساديرس بسطال للمزارع بسوهاج يملك ٤٥ فدانا بها إلى جانب مساحات كبيرة كان يتأجرها وفي أولاد عليو كان أحمد أبو ستيت عمدتها يملك ٥٢ فدانا . وفي

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الخبئية بدائرة مديرية الجيزة ، أعيان مراكز الجيزة ومركز إلبابة ، كشف رقم ٤ .

(٢) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الخبئية المستوطنين بدائرة مديرية المنيا ، أعيان مركز سهلوط كشف رقم ٢ من ٥٣٦ عامر كان الشيخ محمد عامر عمدة اسطل يملك ٢٥٦ فدان بمركز سهلوط وعلى عامر من اعيان اسطلال يملك ٨٩ فدان بها .

(٣) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الخبئية المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط ، عمدة لى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مراكز أبو نيج وديروط وأسيوط .

ناحية أولاد سالم كان أحد أفراد عائلة عبد النور يملك . ٤ فدانا بالناحية (١) .

وبالنسبة لمشاخ قبائل البدو نجد الكثير من الامثلة في نزلة البطران بمديرية الجيزة نجد رحيم علي منسى عمدة قبيلة النجمة بنزلة البطران يملك ٢٢ فدانا بالجيزة ونزلة البطران إلى جانب أحد عشر منزلا وفي مركز الصف كان محمد منصور بسونى من أعيان قبيلة مطير بالحى والمثنى يملك ٤٩ فدانا بهذه الناحية . وفرجان سلام من أعيان قبيلة الدايدة بناحية الودى يملك ٤٦ فدانا بهذه الناحية (٢) .

وفي مديرية الفيوم كان مصطفي عمار بياض عمدة قبيلة البراءمة بناحية شترو يملك ٥٠ فدانا من أطيان هذه الناحية (٣) وبالنسبة لبورجوازية المدن تحفل شريحة متوسطى الملاك بهذه النوعية . ففي بندر بنى سويف كان محمد بديع وكيل بنك دى روما بنى سويف يملك ٢٣ فدانا من أطيان بنى سويف وكان الدكتور محمد خليل طيب العيون بنى سويف يملك ٢٣ فدانا والدكتور وبصا عبد الملك يملك أيضا ٢٣ فدانا من أطيان بنى سويف (٤) .

(١) كشوف بأسماء - حضرات أعيان البلاد من الوجهاء ، وذوى الهيبة المستوطنين بمديرية جرجا محردة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز طهطا كشف رقم ١ ، ٢ ، أعيان مركز مركز جرجا كشف رقم ٢ ، أعيان مركز سرحاج كشف رقم ٢ ، ٣ ، أعيان مركز الجيا كشف رقم ١ ، ٢ .

(٢) كشوف بأسماء الأطيان والوجهاء ، وذوى الهيبة المستوطنين بدائرة مديرية الجيزة وأعيان مركز الجيزة من العريين ، كشف رقم ٤ ، أعيان مركز الدف من العريين ، كشف ١١ .

(٣) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء ، وذوى الهيبة المستوطنين بدائرة مديرية الفيوم ، أعيان بندر الفيوم كشف رقم ٢ .

(٤) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء ، وذوى الهيبة المستوطنين بدائرة بنى سويف محردة فى ١٣ يناير سنة ١٩٢١ ، كشف رقم ٢ .

وفي طهطا بمديرية جرجا كان شاكر المصرى المحامى يملك ٥٠ فدانا بهذه الناحية وثابت للمصرى المحامى بطهطا يملك ٤٠ فدانا بناحية الطليعات وفي سوهاج كان عبد الله شحاته التاجر ببندر سوهاج يملك ٥٠ فدانا بسوهاج^(١). وفي بندر قنا كان التاجر نادرس تكلا يملك ٥٠ فدانا من أطيانها^(٢).

ويمثل متوسطو الملاك مرحلة انتقال بين كبار الملاك والفلاحين فالشريحة العليا منهم أقرب إلى كبار الملاك بينما الشريحة الدنيا أقرب إلى الفلاحين وعلى هذا فشريحة متوسطى الملاك تجمع بين صفات الفلاحين وصفات كبار الملاك فهى تلتقى مع الفلاحين من حيث أنها تنحدر من أصول مصرية ويقوم معظمهم فى القرى ويشاركون فى حياتها اليومية وليسوا بمزول عما يحدث فى الريف^(٣). وهم يقومون باستغلال أراضيهم بأنفسهم وبالذات الشرائخ الدنيا من متوسطى الملاك الذين يصبح بعضهم بمرور الوقت فى عداد الفلاحين نتيجة لتفتت ملكياتهم بالإرث.

وهم من ناحية أخرى يقتضبون مع كبار الملاك وبالذات الشرائخ العليا من متوسطى الملاك سواء فى استخدامهم للعمل المأجور بالنسبة للقطاع الذى يقيم منهم فى الريف من عمد ومشايخ القرى وكبار المزارعين. أو عن طريق تأجير أراضيهم لصغار الفلاحين بالنسبة لللاك المتغيين منهم وفى كلتا الحالتين كانوا يشاركون كبار الملاك فى استغلال الفلاحين وبعد بعضهم عن العملية الانتاجية^(٤).

(١) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميثة المستوطنين بمديرية جرجا، محررة لى ٥ يناير سنة ١٩٢١، أعيان مركز طهطا كشف رقم ١، أعيان مركز سوهاج، كشف رقم ٣

(٢) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميثة المستوطنين بدائرة مديرية قنا، أعيان مركز قنا، كشف رقم ١

(٣) الأب هنرى عبوط، الفلاحون، مترجم، ص ٣٤.

(٤) إبراهيم طاهر، المرجع السابق، ص ٩٤.

كما أن الشريحة العليا من متوسطى الملاك (٣٠ - ٥٠) كان في إمكانهم تطوير ملكياتهم ليصبحوا من كبار الملاك ، وقد وقع متوسطو الملاك في تناقض مزدوج فهم يتناقضون مع كبار الملاك ومع الفلاحين في نفس الوقت . فهم يعتبرون أن من حقهم زراعة المساحات التي يمتلكها الباشوات والبكوات وحتى الافندية الذين يقيمون في المدن . وهم من ناحية أخرى يتناقضون مع جموع الفلاحين من حيث تمنعهم بالمركز المتنازع في القرى واحتلالهم مواقع السلطة في القرى حيث يعمل معظمهم عمداً ومشايخ للقرى وهم المناصب المؤثرة في حياة القرية ، وهم من ناحية أخرى يشاركون كبار الملاك - بدرجة أقل - في استغلال الفلاحين ولجوئهم إلى أساليب تمسقية في التعامل معهم واستغلالهم كعمال زراعيين في أراضيهم أو من خلال العلاقات الإيجارية وهم يتجنبون الفرص لزيادة ملكياتهم على حساب الملاحين .

لكن ملكية هذه الطبقة وعددها كان في هبوط مطرد خلال العشرين سنة السابقة للحرب الأولى ففي سنة ١٨٩٦ كان عدد متوسطى الملاك يبلغ ١٣٦٠٦٢٠ مالكا يمثلون ٢٠٪ من مجموع الملاك يملكون مساحة قدرها ١٩٠٠٠٠٠٠ فدان تمثل ٣٧٪ من المساحة المزروعة في مصر ، وفي سنة ١٩١٤ انخفض عددهم إلى ١٣٢٦٠٠ مالكا يمثلون ٨٥٪ من مجموع الملاك وانخفضت ملكيتهم إلى ١٦٣٨٠٠٠ فدان تمثل ٣٠٪ من المساحة المزروعة (١) .

ويرجع ذلك إلى أن بعض الشرائح العليا من متوسطى الملاك قد انضمت إلى كبارهم كما أن الشرائح الدنيا قد انضمت بسبب تفنت ملكياتها إلى صغار الفلاحين .

والصفة البارزة لأعيان الريف وهم الفئة الغالبة داخل هذه الشريحة من

الملاك أنهم أكثر تديننا وأكثر حرصاً على تعليم أبنائهم لتعويض ما يشعرون به من نقص في مواجهة كبار الملوك وموظفي الحكومة . وقد لعب هؤلاء الأعيان دور القيادات الفعلية للفلاحين في الثورة العرابية وفي التحركات الثورية التي شهدتها الريف المصري بعد ذلك . كما لعب أبنائهم دوراً بارزاً في الحركة الوطنية (١).

(١) الأب هنري عبوط ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

الفلاحون في خريطة القوى الاجتماعية

قيام المسكنات الكبيرة على انقاض ملكية الفلاحين - فقد
الفلاحين لأراضيهم بسبب الضرائب المتزايدة والفاوهر التي نتجت
عنها - السخرة واستغلال الفلاحين في المشروعات العامة - نشأة
الفلاحين المدمين - القرية المصرية على ضوء التطورات التي حدثت
في توزيع الملكية .

من الصعب وضع تعريف نهائي للفلاحين وخاصة أولئك الذين يملكون أرضا منهم وإذا جاز لنا وضع تعريف للفلاحين فإن هذا التعريف يمكن أن يسير حسب القياسين السابقين وهما حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض وحيث تتقني الحاجة إلى عمل الآخرين ويصبح المالك وأولاده هم العاملين وحدهم في زراعتهم وهذا لا يتأتى إلا في الملكيات الصغيرة فإنا نجد أنفسنا أمام طبقة الفلاحين وتتفق المصادر المصرية على تعريف الملكيات الصغيرة بأنها التي نقل عن خمسة أفدنة وهي ملكية يمكن اعتبار أصحابها من الفلاحين إذا توفر لهم شرط استغلالها بأنفسهم دون الحاجة إلى عمل الآخرين . وهناك شريحة أخرى من الفلاحين لا تملك أرضا وهم قطاع الفلاحين المعدمين والعامل الحاسم في تعريف هذه الشريحة هو أن عملهم الوحيد هو فلاحة الأرض وليس لهم حرفة أخرى سوى الزراعة ويتساوى في ذلك عمال الزراعة والفلاحون الذين يستأجرون مساحات صغيرة من الأرض يقومون بفلاحتها بأنفسهم . وعلى هذا فإن التعريف الشامل للفلاحين يقوم على أساس أنهم الفئة التي لا عمل لها سوى الزراعة ولا يحتاج في أدائها لهذا العمل إلى جهد الآخرين ويتساوى في هذا التعريف الملاك منهم وغير الملاك .

وحسب رواية أرتين فان محمد علي قد وزع الأرض على الفلاحين في مساحات تتراوح بين ٣ و ٥ أفدنة لكل أسرة ونشير وثائق دار المحفوظات إلى أن مساحة الأراضي التي فرضت عليها الضرائب من هذا النوع بلغت ٣٢١٨٠٧١٥ فدانا في الوجهين القبلي والبحري (١) غير أنه مع بداية الحرب الأولى كانت ملكية الفلاحين التي تبلغ خمسة أفدنة فأقل قد وصلت إلى

١٤٢٥٠٦٠٠ فدانا تمثل نسبة ٢٦١٪ من مجموع المساحة المزروعة في مصر
 يملكها ١٤١٤٩٢٠٠ فلاحا يمثلون نسبة عديدة تصل إلى ٩٠٧٪ من عدد
 الملاك (١) وإلى جانب هؤلاء كان هناك قطاع من الفلاحين قد أصبحوا معدمين
 لا يملكون أية مساحة من الأراضي الزراعية . وهنا يعني أن الفلاحين قد
 تعرضوا لعملية افقار استمرت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل
 القرن العشرين يمكن أن نجد وراءها ثلاثة عوامل رئيسية . فالملكيات الكبيرة
 قامت من البداية على انقراض ملكية الفلاحين والضرائب المتزايدة خلال النصف
 الثاني من القرن التاسع عشر أدت إلى أن يفقد الفلاحون جزءا آخر من أراضيهم
 أما السخرة فالجانب أنها تسببت في هرب الفلاحين من الأرض فانها كانت من
 أبرز عوامل استغلال الفلاحين طوال القرن التاسع عشر لحساب السلطات
 الحكومية وكبار الملاك .

(١) د . د . واشد البراوى وعبد حزة هليش ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

قيام الملكيات الكبيرة على أنقاض ملكية الفلاحين

يمثل قيام الجفالك أول عملية تجريد للفلاحين من أراضيهم . ففي جفالك تبروه وبشيش وطنبارة وبسنديلة بالغربية الذى خصصه محمد على لنفسه بأمر فى ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) بلغت مساحة أراضى الفلاحة (أراضى الفلاحين) ٣٤٤٢٥ فداناً من اجمالى المعمور الذى شتمته الجفالك البالغ مساحته ٣٦٦٩٣ فداناً بينما كان الباقى من أراضى الأوسية والرزق (١)

أما جفالك كفر الشيخ ومحلة إسحق وزوينة التى خصصها محمد على لنفسه بأمر أصدره فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ فقد ضمت ٢٩٢٠٧ أفدنة من أراضى الفلاحة من اجمالى أراضى المعمور الذى شتمته الجفالك الثلاثة وقدرها ٣٤٠٧٣ فداناً بينما كان الباقى من أراضى الأوسية والرزق (٢)

وفى الفيوم حيث تم تحديد جفالك معصرة داودة بأمر من محمد على فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) . وخصصه لنفسه بلغت أراضى الفلاحة التى شتمها الجفالك ٢٤٦٧ فداناً من اجمالى مساحة المعمور بالجفالك البالغ ٣٢٤٤ فداناً وكان

(١) دقت حدود وزمام نواحي جفالك تبروه وجفالك بشيش وجفالك طنبارة وجفالك بسنديلة التى صاروا رزلة بلامك باسم سعادة ولى النعم أئندبتنا المديوى الأكرم من اجدى تولى سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عن ١٧ غزن ١٨ .

(٢) دقت حدود ألبان نواحي جفالك كفر الشيخ وجفالك عكتاسحق وجفالك رونه بالليم الثرية تمانى حضرة أئندبتنا ولى النعم المديوى الأعظم من اجدى تولى سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٥ عن ١٧ غزن ١٨ .

الباقى من الاوسية والرزق (١)

وفى جفلك الدقهلية الصادر به أمر من محمد على فى ٩ رجب سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) بلغت مساحة أراضى الفلاحة ١٣٣٩٧ فداناً من اجمالى مساحة للمعمور التى شملها الجفلك وبلغت ١٣٦٤٤ فداناً وكان الباقى من أراضى الرزق والاوسية (٢).

وفى جفلك المعتمدية بالغربية الصادر به أمر من محمد على فى ٩ جمادى الثانى سنة ١٢٥٨ وخص به ابن أخته إبراهيم باشا بكن بلغت أراضى الفلاحة ٨٠٩٢ فداناً من اجمالى للمعمور الذى شمله الجفلك وقدره ٩٩٦١ فداناً والباقى من الاوسية والرزق (٣)

وفى جفلك الشرقية الذى خصه محمد على لنفسه بأمر عال فى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) بلغت مساحة أراضى الفلاحة ٤٣٦١١ فداناً من اجمالى مساحة للمعمور التى شملها الجفلك والى تبلغ ٤٨٦٧٦ فداناً بينما كان الباقى من أراضى الرزق والاوسية (٤)

وهكذا يظهر بوضوح أن أراضى الجفالك تكونت أساساً من أراضى الفلاحة وهى أراضى الفلاحين .

- (١) دفتر حدود جفلك معصرة داوود سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٧٩ عين ١٧ مخزن ١٨ .
 (٢) دفتر حدود وانراز نواحي جفلك الدقهلية تعلق العهد السنية من ابتدئ سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .
 (٣) دفتر حدود أميان نواحي بجهة المعتمدية بمديرية الغربية تعلق سعادة أفندينا إبراهيم باشا بكن من ابتدئ نونى سنة ١٢٥٧ هـ ، رقم ١٣٦٩ عين ١٧ مخزن ١٨ .
 (٤) دفتر حدود أطيان جفلك الليم الشرقية لتعلق المديوى الأكرم سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٧٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

وتشير بمجموعة من السجلات بدار المحفوظات تحمل اسم فراغات ملتزمين عن المناطق التي تحولت إلى جفالك إلى أن عملية تعويض قد تمت للذين انتزعت أراضيهم للجفالك وأن بعضهم قد أعطوا مساحات مساوية لها في القيمة في نواح أخرى ويستفاد من هذه السجلات بمجموعة حقائق :

(١) إن هذا التعويض كان نوعاً من البيع الشكلي تم بين محمد علي وأفراد أسرته وبين العناصر التي انتزعت منها الأرض فالسجلات تحوى بمجموعتين من الحجج : الأولى توضح أن أصحاب الأرض التي تحولت إلى جفالك قد باعوا واسقطوا حقمهم فيها لمحمد علي وأفراد أسرته الذين صدرت باسمهم الجفالك نظير مبالغ من المال تعددها الحجج . والمجموعة الثانية من الحجج توضح أن أصحاب الأرض الوارد أسماؤهم في مجموعة الحجج الأولى قد اشترت مساحات مساوية لها في الثمن تقريباً في مناطق أخرى من محمد علي وأفراد أسرته .

ففي حجة محررة في ١٥ شعبان سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) من محكمة المحلة الكبرى عن مساحة من المساحات التي شملها جفالك المنشأة الكبرى بكفر الشيخ الذي أعطاه محمد علي لابنه حسين جاء فيها ما نصه ، لدى الحاكم الشرعي لمدينة المحلة الكبرى بالقرية أشهد على نفسه الحاج إبراهيم جلي بن المرحوم الحاج محمد البناجي الغلبي أحد ملتزمين ناحية شنوا بولاية الغربية الحاضر بالجلس أنه فرغ ونزل وأسقط حقه في جميع الحصة التي قدرها ثمانية قراربط ونصف وربع وثمن من قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً على الشيوخ في كامل أراضى وأطيان ناحية شنوا المذكورة لسعادة أفندينا حسين بك مخدوم سعادة ولي النعم الحديوي الأظم المشمول بوكالة أمير اللواء حسين بك مدير الغربية من ابتدئ تولى سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) خمسة وخمسين ومائتين وألف . وقبل ذلك حضرة الوكيل الموصى إليه عن حضرة (عن حضرة) سيده الموصى إليه الزاغ في الحصة المذكورة من إبراهيم جلي المسقط المذكور القبول الشرعي وذلك في نظير مبلغ أربعة آلاف ريال معاملة اعتراف بقبضها المسقط المذكور فراغاً ونزولاً واسقاطاً شرعياً .

وفي نفس التاريخ نجد حجة أخرى من محكمة المحلة الكبرى أيضا أسقطت بمقتضاها إلى إبراهيم جلبي للذكور حصّة أخرى بناحية سرت بولاية الغربية من أراضي حسين بك مقابل مبلغ ٤١٠٠ ريال (١)

(٢) أن هذا البيع الشكلي كان يتم دون أخذ رأى أصحاب الأراضي التي شملها الجناك فقد صدر عدد من الحجج بهذا البيع حتى للذين لم يحضروا ولم يوقعوا على الحجج . وأن ماتم كان عملية إغتيال لأراضي الفلاحين أعطيت شكلا قانونيا .

ففي نهاية السجل الذي ضم مجموعة حجج الإسقاط التي شملها الجناك المذكور والذي يحمل أمرا عاليا من محمد علي في ٤ شعبان سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) جاء في نهاية ما نصه ، وقد تحرر هذا الدفتر عن بيان ميرى وفايض وبراني وأطيان أوسية وحصص بنواحي جنفلك المنشأة الكبرى غربية صاروا أفرع وإسقاط من ملتزمين من الحصص المرقومين إلى حسين بك وعن بيان ميرى وفايض براني وأطيان أوسية حصص بنواحي باقليم الغربية صار فرائضهم إلى ملتزمين والملتزمين الذين لم حضروا وجب درج حصصهم بهذا الدفتر . . .

ومن بين الذين صدرت عنهم حجج إسقاط دون حضورهم المدعى حسن أغا وللدعوة سلسن والمدعوة زهرة من أهالي ناحية كوم التجار والمدعى محمد عكاشة وللدعوة بهانة غانون وفاطمة البيسوي من ناحية منية كوم التجار (٣) .

وفي الأمر الذي صدر بتاريخ محمد علي في ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) على دفتر الفراغات الخاص بجنفلك كفر الشيخ جاء فيه . . .

(١) دار المحفوظات ، دفتر فراغات ملتزمين بنواحي باقليم الغربية بجنفلك المنشأة الكبرى إلى سعادة أقدربنا حسين بك وعن بيان فراغات حصص بنواحي غربية لأن الملتزمين من سعادة أقدربنا المشار إليه وذلك جمية من اجدى سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٩٧ عين ١٧ محزن ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

و أولا : يجرى تحرير تقاسيط ديوانية بالحصص الممطية إلى المتزمين بحالة الحياة كالموضح بهذا الدفتر من حصص أوقاف وخلافها .

ثانيا : يجرى تحرير تقاسيط ديوانية باسمنا بالحصص المأخوذة من المذكورين وكذلك المتزمين الذين لم حضروا .. ، (١) .

٣) أن الاراضى التى أعطيت بهذه الطريقة للفلاحين وغيرهم من أصحاب الاراضى كانت تبعد كثيرا عن المناطق التى يقيمون فيها بل تجاوزت في بعض الأحيان نطاق المديرية التى يقيمون فيها إلى مديريات أخرى كما يتضح من الأمر الذى أصدره محمد على فى ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) بخصوص الأتليان التى انتزعتها من أهالى منية فانك التى أصبحت ضمن جفالك الدقهلية وقد صار مناظورنا هذا الدفتر المحتوى ببيان فايز وبرانى وأتليان أواسى وحصص ملتزمين المذكورين بنواحى مذكورة بأقليم المنصورة بمديرية الدقهلية الذى صار استبدالمم من المتزمين المذكورين بهذا الدفتر باسمنا وأتليان الحمص المفروغة منا إلى المتزمين المذكورين بناحية بهواش بأقليم المنوفية مقابلة الحمص المأخوذة منهم باسمنا ، (٢) .

كما حصلت و فاطمة خانون بنت عبد الله ، بدل أطيابها بنى نفا التى أضيفت إلى جفالك كفر الشيخ أطيانا أخرى بأجهور الصغرى وجزيرة لانيل المعروفة

(١) دار المحفوظات ، دفتر فرانات المتزمين بنواحى جفالك كفر الشيخ وعلت اسحق وجفالك روينه بأقليم الترية إلى سعادة أئدينا ولى التعم المدبوى الأعظم وعن فرانات حصص بنواحى إقليم الترية إلى المتزمين من سعادة أئدينا الشار إليه من ابدى توى سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٤٠١ هـ من ١٧ عزن ١٨ .

(٢) دفتر فرانات ملتزمين باسم السيد على صالح جواهرجى بناحية منية فانك تابع لإقليم المنصورة من ابدى توى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١١٠٦ هـ من ١٧ عزن ١٨ .

بجزيرة بدران بالفلبينية سنة ١٣٦١ (١) .

ومن أطيان الجزيرة حصل أتباع خليل بك طوقان على مساحات من الأراضي بدل أطيانهم التي سُمّتها جفالك كفر الشيخ (٢) .

كما حصل البعض بدل أطيانهم بناحية صندوق غربية على أراضي وأطيان بناحية أوسيم والزندية بولاية الجزيرة في شعبان سنة ١٣٦١ (١٨٤٥) (٣) .

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا هو هل تم تمريض كل الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم بهذه الطريقة ؟ أم أن التعويض تم لعناصر من الأتباع وأتباعهم وأصحاب الرزق والأوامر (٤) .

(١) دار المحفوظات ، دفتر استبدال حصص بنواحي الشرقية باسم فاطمة خانوم زوجة أحمد آغا أودة باشي ذو القطار من ابتدى توتى سنة ١٣٥٨ هـ رقم ١٤١٩ عين ١٧ محزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر فرانات مقترعين منهم ولهم نواب خليل بك طوقان بالفلبينية من ابتدى توتى سنة ١٣٥٨ هـ رقم ١٤١٨ عين ١٧ محزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر استبدال حصص بنواحي مذكورين بالفلبينية باسم عثمان أقدى وباسم نواب حسن أوزونكابل من ابتدى توتى سنة ١٣٥٧ هـ رقم ١٤٠٥ عين ١٧ محزن ١٨ .

(٤) ثلاثة مصادر السابقة - انظر أيضاً :

— دار المحفوظات ، دفتر استبدال وقف الأستانا الشيخ مبداهة الشراوى نظارة حضرة الشيخ محمد الشراوى بناحية طوخ الفراموس من ابتدى توتى سنة ١٣٥٨ هـ رقم ١٤١٢ عين ١٧ محزن ١٨ — أطيان هذا الوقف اشيفت إلى جنالك الشرقية وأعطى أصحاب الوقف بدلها أطيان بناحية شين الفامر وكرها بالفلبينية .

— دفتر استبدال وقف عثمان كرخدا نظارة أمنة خانوم بناحية الاحين وغيره من ناحية المرغاية بالفلبينية من ابتدى توتى سنة ١٣٥٧ هـ رقم ١٤٠٩ عين ١٧ محزن ١٨ —
وقد أعطى أصحاب هذا الوقف بدلها من أطيان ناحية أجهور الصغرى بالفلبينية .

والحقيقة أنني لا أستطيع أن أقدم اجابة نهائية على هذا السؤال فنفس الوقت الذى أوضحت سجلات تحديد الجفالك المساحة الاجالية التى شملها كل جفلك فان سجلات الفراغات لا توضح اجمال المساحات التى تم تعويض أصحابها فهى لا تشمل سوى مجموعة حجج باسماء الذين اسقط منهم محمد على وأفراد أسرته أصحاب الجفالك أو اسقط اليهم موضحة بشن الأرض ولسبة مساحتها إلى مساحة القرية الموجودة فيها مقدرة بالفيراط أحيانا أخرى .

وعلى ضوء هذا يمكن القول أن عملية التعويض كانت جزئية ولم تشمل كل الذين انتزعت أراضيهم وإن التعويض شمل بالدرجة الأولى أصحاب الرزق والأواصي والعناصر التى رأى محمد على تعويضها وإلا فن أن جاءت أعداد الفلاحين التى لم تكن تملك أرضا فى مناطق الجفالك فى الفترة التالية . ففى تقرير عن ناحية مشال التابعة لجفالك الغربية فى أواخر القرن التاسع عشر جاء به إن أهالى الناحية ومشايخها لا يمتلكون أطيانا لكون البلد جفلك وأن معاشهم من الاطيان التى يستأجرونها . وفى تقرير آخر عن ناحية نبروه بمركز بسندلة جاء فيه فى نفس الفترة أن أهل الناحية لا يمتلكون أطيانا لوكن الناحية جفلك ، وهو تقرير يتكرر فى كل النواحي التى تحولت إلى جفالك فى مديرية الغربية (١) .

١٧ — دفتر ابدال حصص ملتزمين بنواحي مذكورين بإقليم الدقهلية مما صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة المديوبى الأعظم من إندى فوت سنة ١٢٦٠ هـ رقم ١٤٢٤ عين ١٧ غزن ١٨ . من هذه النواحي ناحية درب بطارس التى كانت وقف الأستاذ أبو عمود المنفى نظارة السيد أحمد البكرى .

— دفتر فرانات ملتزمين باسم أحمد جلبي ذكرى بناحية حلية بنى هلال بإقليم الغربية من إندى توفى سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٧ عين ١٧ غزن ١٨ . وحى أطيان أويسية لقرها ٤١ فدائاً أخذ منها للجفالك ٣٩ فدائاً .

(١) دفتر قيد المدد والفاغ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ غزن ٧ ، ص ١٨٦ ، ٢٧١ .

— المصدر السابق ، رقم ٢٢٠٨ عين ٥٥ غزن ٥ ، ص ١١ والأشكال كثيرة فى حديثين السجلين .

فن ابن جاء هؤلاء الفلاحون إذ لم يكونوا أبناء وحفدة الفلاحين الذين أخذت أراضهم للجفالك . أم أنهم انتزعوها من مناطق أخرى للعمل في الجفالك عند تحديدها فليس من المعقول أن يحصل محمد علي على الأرض دون الفلاحين اللذين لزراعتها وكلا الاحتمالين يضعنا أمام نتيجة واحدة وهي أن أعداداً من الفلاحين فقدوا بصورة أو بأخرى أراضيهم خلال عملية قيام الجفالك . ثم من ابن جاء أبناء محمد علي بالأراضي التي أعطوها للفلاحين وغيرهم في عملية البيع الشكلية التي أشرت إليها إذ لم تكن انتزعت من فلاحين آخرين أو هجرها الفلاحون في ظروف الظلم الاجتماعي الذي تعرضوا له في عصر محمد علي . ومن ناحية أخرى فإن قيام الأبعاديات كان مصحوباً بعملية اغتيال لأراضي الفلاحين فقد شملت أبعاديات كبار الموظفين عند تحديدها مساحات من المعمور وأحياناً كانت المساحات المنوحة على أنها أبعادية يتم تحديدها من أراضي المعمور كلية وتكشف شكوى مشايخ القرى والفلاحون عن عديد من هذه الحالات ففي شكوى مقدمة سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) من مشايخ ناحيتي طهنا وجبل الطير بالنيا جاء بهما أن سامي باشا - كان معارناً لمحمد علي - قد أخذ أبعاديته التي منحت له بأمر سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) من أراضي معمور الناحيتين .

ويبحث هذه الشكوى بواسطة المعبية انضح أن محمد علي أصدر أمراً في ١٨ شعبان سنة ١٢٥٢ إلى مديرية نصف ثاني وسطى بالتنيه على سامي باشا بزراعة ١٠٠ فدان قصب سكر من أراضي أبعاديته بالنيا وهي ألف فدان أعطيت له في رجب سنة ١٢٥١ (١٨٣٥) . فما كان من سامي باشا إلا أنه استخدم هذا الأمر في تحديد مساحة جديدة قدرها ١٠٠ فدان من معمور الناحيتين المذكورتين علاوة على أبعاديته وظل يزرعها حتى سنة ١٨٥١ تاريخ تقديم هذه الشكوى بينما كان

الاهالى يقومون بدفع ضرائبها^(١).

وفي شكوى ثانية مقدمة من مشايخ ناحيتى أبو الحسن ودروة بالدقهلية إلى مجلس الأحكام فى سنة ١٢٦٧ هـ جاء فيها أن صبحى بك أدخل فى أبعادته عند تحديدها ١٣٩ فداناً من معمور الناحيتين وترك بدلاً من هذه المساحة ١١٣ فداناً من الأبعادية ظلت لا تزرع حتى تاريخ تقديم الشكوى . وفى نفس الوقت قدم عويضة ناصر عمدة ناحية الانشاصية شكوى مماثلة لمديرية الدقهلية جاء بها أن صبحى بك المذكور أدخل فى أبعادته ١٠٢ فدان من معمور الناحية المذكورة من بينها ٥٠ فداناً ظل الفلاحون يدفعون ضرائبها منذ تحديد الأبعادية سنة ١٢٥٢ هـ ويبحث للشكوى الأولى انضح أن المذكور عند تحديد الأبعادية أخذ ضمنها ٨٨ فداناً من معمور ناحيتى أبو الحسن ودروة وترك بدلها مساحة مساوية من الأبعادية وحرر بذلك حجتين فى سنة ١٢٥٢ هـ بفتح مشايخ الناحيتين مستغلاً جهلهم بالقراءة والكتابة . وعند مسح أبعادية المذكور بناء على الشكوى الثانية وجد بها زيادة قدرها ١١٧ فداناً مأخوذة من أراضي المعمور بناحية الانشاصية^(٢).

وفى تحقيق آخر عمل بمعرفة المالية سنة ١٢٦٧ عن أبعادية المدعو مختار بك وجد بها مساحات كبيرة من المعمور أيضاً^(٣).

(١) دار الوثائق ، ص ٤/٥/١ ، صادر ، وحدة ديوان المية السنية عربى رقم ٥٩ ، من ٢٢ جاد أول سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، خطاب رقم ٦٤٥ فى ٢٧ جاد أول سنة ١٢٦٧ هـ إلى خيرة بك ، ص ٦٠٦ ، خطاب آخر صادر إلى ديوان المالية رقم ٦٩٣ فى ١٨ جاد ثانى سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٦٦٦ .

(٢) المصدر السابق ، خطاب رقم ٧٣٥ صادر فى ٢٧ جاد الثانى سنة ١٢٦٧ هـ إلى خيرة بك ، ص ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

(٣) المصدر السابق ، خطاب صادر المالية فى ٢٧ جاد ثانى سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٦٩٣ .

وفي الشرقية ضمت أبعادية أخرى لسامى باشا ١٩ فدانا من معمور ناحية المهديّة^(١). وفي الدقهلية اغتصب صبحى بك ٥٢ فدانا من أطيان أهالي ناحية برهمنوش بدعوى أنها ضرورية لرى أبعادته ولم يدفع شيئا من ضرائبها طوال اثنتى عشرة سنة وعندما اشتكى أهالي ناحية برهمنوش إلى مديرية الدقهلية التي رفعت الأمر إلى المية سنة ١٢٦٧ اتضح أن أهالي هذه الناحية هم أصحاب الحق في هذه الأرض^(٢). ويصف أحد عرابى في مذكراته كيف أن الأراضى التي منحت إلى كبار الضباط في عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديرتى الغربية والمنوفية انتزعت من أجداد الأراضى على حساب ملكية الفلاحين فيقول: وخرجت الاوامر من المية الخديوية إلى اللدبريتين المذكورتين بتدليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة واسكن عند الشروع في إستلام تلك الاطيان ظهر الظلم ونجس باكل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من اللدوبرين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة في أخصب حوض . الأراضى المملوكة لأربابها فيجانب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التي توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذة منهم على جميع الأفدنة الموجودة في البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع في جهة وتعطى لأوائك المساكين بدلا من أراضيهم التي

(١) س ٥/٥/١ ، المطالبات الصادرة إلى الوعاين ج ٥ ، وحدة ديوان كنفخداوى رقم ٦١ أ ، من ٢٤ رجب سنة ١٢٦٧ هـ إلى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٢٠٦ في ٢٤ شعبان سنة ١٢٦٧ صادر إلى مجلس الأحكام ، س ٩١١ .

(٢) دار الوثائق ، س ٢/٥/١ ، صادر جناح ج ٢ ، وحدة ديوان كنفخداوى عربى رقم ٥٦ ، من ١٦ محرم سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٢٨٧ صادر في ١٤ صفر سنة ١٢٦٧ هـ إلى سعادة كنفخداوى باشا ، س ٢٨٧ .

كانوا يملكونها وقد تكون هذه الاراضى من أردنا أنواع الارض،^(١) إن هذه الصورة التى يصورها أحد عرابى فى مذكراته لما حدث عند تحديد أطيان هذه المجموعة من المسكرين تكاد تكون نموذجاً لما حدث طوال الفترة من بدء منح الإبعديات وحتى أولئك الذين كانت الاراضى التى حصلوا عليها من الإبدادية فعلا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضى من المعمور فى عهد سعيد الذى أصدر أمرين فى سنى ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ أجاز لأصحاب الإبعديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضى من المعمور الذى تركه الفلاحون^(٢).

وفى عهد اسماعيل استمرت عملية استبدال الإبعديات بمعمور من أراضى الفلاحين واتخذ ذلك شكل مبادلات بين أصحاب الإبعديات والفلاحين وفى محاولة لا كساب هذه العملية شكلا قانونيا كان ينص فى تفاصيله بأنه تم التراضى بين الأطراف المختلفة رغم أنه توفرت فيه كل أساليب القهر واستغلال النفوذ. وكان الهدف من عملية البديل هذه تخلى أصحاب الإبعديات عن أبعاديتهم والحصول بدلا منها على أطيان أكثر خصوبة وفى نفس الوقت استبدال المساحات للجرأة بمساحات واحدة من أراضى الفلاحين .

ففى تفصيل باسم حسن باشا راسم مؤرخ ٢٠ شوال سنة ١٢٨٩ (١٨٧٢) استبدل حسن باشا راسم بأطيانه العشورية البالغ مساحتها ٣٠٩ أفدنة والموجودة فى أربعة مناطق بناحية السبلاوين مساحة واحدة من أراضى الفلاحين الحراجية على أن تصبح الأطيان التى أخذها من الفلاحين عشورية وتحول أراضيه التى

(١) مذكرات أحد عرابى . كيف السار من سر الأمر فى المهفة المصرية المشهورة بالثورة البرابية عامى سنة ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ الهجرين ، كتاب الهلال الجزء الأول عدد فبراير سنة ١٩٥٣ ، ص ١٩ :

(٢) يعقوب ارزين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

أخذها الفلاحون إلى أراضي خراجية (١).

كما استبدلت السيدة هـ دولارام حرم محمد رانب باشا سردار العاكر المصرية سنة ١٢٨٩ باطيانها العشورية البالغ مساحتها ١٢٨ فداناً بجزأة بناحية شبرا الخيم أراضي خراجية مساوية لها من إطيان الفلاحين قطعة واحدة بالناحية المذكورة واستبدلت باطيانها العشورية البالغ مساحتها ١٢٣ فداناً بجزأة بناحية ميت بدر حلاوة مساحة بمائة قطعة واحدة من أراضي الفلاحين الخراجية . وفي ناحية العجزية استبدلت بمساحة ١٩ فداناً بجزأة من الأراضي العشورية قطعة واحدة من أراضي الفلاحين الخراجية وجميعها بمديرية الغربية (٢).

وقبل هذا التاريخ استبدل شاهين باشا كنج الذي كان ناظراً للجهادية سنة ١٢٨٦ (١٨٧٠/٦٩) باطيانه العشورية البالغ مساحتها ٢٢٩ فداناً بجزأة بنواحي البتانون وكفرها ونجماي وساحل الجواير وكفر السوالية بالتموية أراضي خراجية مساوية لهذه المساحة من أطيان الفلاحين بمجمعة في خمس قطع بالنواحي المذكورة . والملفت للنظر أن جميع حالات البدل هذه كانت مصحوبة دائماً بكلمة إن هـ البدل تم دون اكراه (٣) ، وتحتوى سجلال التقاسيط على عشرات الحالات من البدل

(١) دفتر تقاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن باشا راسم مدير مرسوم جناك سنية بناحية السبلون دقهلية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٣ مخزن ١٨ .

— دفتر قيد تقاسيط الأبعاد العشورية سنة ١٢٨٩ هـ ج ٧٧ رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ١٢٣ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قوائم مساحة باطيان بنواحي مديرية الغربية باسم الست دولارام حرم سعادة محمد رانب باشا سردار العاكر المصرية سنة ١٢٨٩ هـ رقم ٤٤٨١ عين ٥١ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قوائم مساحة أطيان بنواحي البتانون وساحل الجسواير والسوالية وغيرها بمديرية التموية باسم سعادة شاهين باشا ناظر الجهادية سنة ١٢٨٦ هـ رقم ٤٧٣٨ عين ٥٣ مخزن ١٨ .

من هذا النوع تم بين الحايوى إسماعيل وعشرات الفلاحين عند تكوين الدائرة السنية (١). إن عملية إغتيال ملكيات الفلاحين من قبل أسرة محمد على وكبار الملاك قد استمرت حتى نهاية عهد إسماعيل وعلى الرغم من أن هذه الظواهر أخذت تختفي في الفترة التالية فإن عملية توسيع كبار الملاك لا راضيههم قد استمرت على حساب ملكيات الفلاحين التي تركت دون حماية في مواجهة نمو الملكيات الكبيرة ونوسمها في ظروف سيادة نظام الاقتصاد الحر ونهم كبار الملاك الأرض وسوف اكتفى بعرض ثلاث حالات نمت فيها ملكية بعض كبار الملاك على حساب ملكية الفلاحين الصغيرة. ففي فترة مبكرة اشترى محمد سلطان باشا بتفريط في ١٥ ربيع أول سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) تسعة أفدنة من أطيان ناحية زهرة مملوكة إلى ١٧ فلاحاً من أهالي ناحية طهنا الجبل بالانيا (٢).

كما اشترى بسط، طوروس واصف خياط ٧٤ فداناً انتزعت من ١٦ فلاحاً بمديرية أسيوط نظير متأخرات الضرائب في الفترة من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٨٩٠ (٣). وخلال سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ اشترى أحمد مظلوم باشا الذي كان ناظرًا للدالية ٣١ فداناً مملوكة إلى ١٤ فلاحاً من فلاحى ناحية أبو عوام بالديقيلية (٤).

(١) دفتر قيد تفاسيط الأبدابات والجنالك من سنة ١٢٨٧ هـ جزء ٦٨ رقم ١٢٩٢ عين ١٦ مخزن ١٨ ، س ٥٢ ، ١٠٢ ، على سبيل المثال .

(٢) المصدر السابق ، س ٢٩٨ .

(٣) سجل مبيع أطيان ونخيل الأهالي بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال الطلوية منهم للعبى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموى / ١٦٢٠ حفظ نوعى ، مخزن ١ تركى .

(٤) دار المحفوظات No 99, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14, Store 2, Files 1229.

عن كشف مأخوذ من مكلفه ناحية أبو عوام من السنة ١٨٩٢ - ١٨٩٨ الجزء الأول باسم أحمد مظلوم باشا .

وتمكنت الدائرة السنوية نتيجة لارتفاع الإيجارات وعجز الفلاحين
للسأجرين عن سدادها من انتزاع المساحات الصغيرة للملوك لهم أو للذين تضامنوا
معهم في هذا الإيجار ويكنى إن نذكر إن الدائرة انتزعت في يوم ٢٠ ديسمبر
سنة ١٨٩٨ ٢٢ فداناً ملوكة لعشرة من الفلاحين بناحية الروديبية بالقيوم (١).
وهكذا كان قيام الملكيات الكبيرة ونموها على حساب تدهور ملكية الفلاحين.

(١) الدائرة السنوية أوراق بيع وخلاته محفوظة بدون رقم عين ٣٥٥ غزن ٦١ عن
الزهد من الحالات التي انتزعت من الفلاحين لصالح الدائرة

انظر أيضاً No 1, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 5, Store 2, File 1-4.

No 3, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 5 Store 2,
Files 8-21.

فقد الفلاحين لأراضيهم بسبب الضرائب المتزايدة والظواهر التي نتجت عنها

في الفترة منذ نهاية حكم محمد علي وحتى نهاية عهد إسماعيل زادت - الضرائب زيادة كبيرة . ففي أواخر عهد محمد علي (١٨٤٥) تقرر زيادة الضرائب بنسبة ١٢.٥٠ ٪ من أصل الضرائب المقررة على الأراضي ثم مالبت أن ارتفعت هذه النسبة إلى السدس في عهد عباس بمقتضى أمر عال صدر في ١٣ صفر سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) وفي مقابل ذلك تنازلت الحكومة عن متأخرات الضرائب ثم مالبت أن صدر أمر عال في ٧ يناير سنة ١٨٥٥ في عهد سعيد بأن تقداوى ضرائب الاطيان الخراجية بأن يدفع عنها جميعا أعلى ضريبة خراجية وفي ٣ مارس سنة ١٨٥٨ صدر أمر عال بأن الاطيان الحكومية التي تباع بالمازاد تكون بقيمة الضريبة على أن تقدم العطاءات في مظروف خاص وهي التي عرفت بعد ذلك بأراضي المظروف وبلغت ضريبتها في بعض الجهات ستة جنيهات للفدان الواحد (١) .

ويقول بيبير أن الضرائب على الأراضي المتوسطة والضعيفة (الدون) قد ارتفعت إلى ما يوازي ١٠ محصولها بمقتضى القرار الأول الصادر في عهد سعيد (٢) وواصلت الضرائب زيادتها في عهد إسماعيل . وإلى جانب الضرائب المقررة استحدثت ضرائب إضافية جديدة مثل ضريبة الإعانة وضريبة السدس وضريبة

(١) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

Baer G. Op. Cit, P 29

(٢)

خمسة عشر مليوناً من الجنيهات من الضرائب (١). وفي مديرية الجيزة ارتفعت الضرائب المطلوبة في الفترة من سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣/٥٢) إلى سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣/٦٢) من ٢٥ ألف كيس إلى ٧٥ ألف كيس (٢). وتؤكد المصادر أنه لم تكن هناك قاعدة لجباية الضرائب التي كانت تخضع لرغبات الحاكم وأهوائه (٣). ولقد ضاعف من وطأة الضرائب على الفلاحين النظام التضامني الذي لجأت إليه سلطات محمد علي لمواجهة العجز الناتج عن تجنيد الفلاحين والحرب من الأرض وهذا النظام نقل عبء الضرائب كله على الفلاحين الذين استمروا في أراضيهم وكان فلاحو القرية الواحدة مسئولين عن ضرائبها بالتضامن كما أن القرية كانت مسئولة عن ضرائب جيرانها من القرى ففي مديرية الجيزة كان أهالي ناحية ناهياً في أواخر عصر عباس (١٨٥٣) يدفعون ضرائب حوض مساحته ٨٠٠ فدان من أراضي ناحية ترسا التي تبعد عنها عشرات الكيلومترات ولم يكن فلاحو قرية ناهياً ينتفون بزراعة هذا الحوض. كما كان فلاحو قرى غرب أطنيح يدفعون ضرائب عدة قرى في شرقها (٤).

وقد فتح هذا النظام الباب واسعا لاستبداد السلطات المحلية وخاصة مشايخ القرى الذين زاد تلاعبهم بأفئدة الملاحين حيث أصبح في إمكانهم تخفيف الضرائب عن بعض الفلاحين وزيادتها على البعض الآخر وهي ظاهرة حذرت منها التشريعات الصادرة في فترة مبكرة من حكم محمد علي فقد جاء في المادة ٢٠ من قانون نامه السلطاني الصادر في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أنه «إذا كان المأمور

Groucbely. A/E. Op. Cit. P 121. (١)

(٢) الوقائع عدد الاتين • يناير سنة ١٨٩١ - الكيسة تساوي ٥٠٠ قرش .

(٣) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - جرجس حنين المصدر السابق ،

ص ٢٧٦ .

(٤) الوقائع عدد الاتين • يناير سنة ١٨٩١ • بيان رئيس مجلس النظام أمام مجلس

شورى التواخين في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠ .

بتحصيل المال يطلب مقداراً معيناً مما هو مضروب على بلد من البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بمناسبة ما هو مطلوب منه بل تركها أفرادهم بدون توزيع شيء عليهم من ذلك أو وزعوا عليهم شيئاً قليلاً لا يناسب المطلوب ووزعوا على سائر الانفار شيئاً زائداً فيلزم بمتنضي هذا النظام أن يؤدب مثل هؤلاء المشايخ اصحاب الاغراض، (١)

وإلى جانب النظام النضامى الذى ظل معمولاً به حتى بداية عهد سعيد كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك وأصحاب النفوذ فبذ اللحظة الأولى أعنى أصحاب الابدانيات والجفالك من أية ضريبة وظلت هذه الاراضى تمتنع بالاعفاء حتى عصر سعيد حين فرضت عليها ضريبة المشر وهى ضريبة رمزية فرضها سعيد باشا على هذا النوع من الاراضى وقدرت بعشر المحصول . ومنذ ذلك التاريخ عرفت مصر التمييز فى التثريب الضريبى فيما عرف بالضرائب العشورية والضرائب الحراجية . ومع اتساع شريحة الاراضى المشورية التى زادت عن مليون ونصف مليون فدان فى نهاية عهد اسماعيل اتسع الظلم الواقع على اصحاب الاراضى الحراجية وجلبهم من الفلاحين الذين كان التمييز موضع شكواهم طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر (٢). وفى الوقت الذى كانت فيه الضريبة العشورية على الابدان تتراوح بين ٨ فروش و ٢٦ قرشا كانت الضريبة الحراجية تتراوح بين ١٠٠ و ٢٥٠ قرش فى أوائل عهد سعيد (٣). واستمر هذا التمييز طوال القرن التاسع عشر ولم يبلغ إلا بعد صدور مشروع تعديل الضرائب سنة ١٨٩٤ حين تم تقدير الضريبة على أساس ٢٨٦٤ / من فئات الايجار ما عدا فئتي الايجار ٦٥٠ قرشاً و ٦٠٠ قرشاً اللذين تقرر بطبقهما بأعلى ضريبة وهى ١٦٤ قرشاً للفدان (٤).

(١) قانون تأمة السطافى الصادر فى ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ ، الفصل الرابع ، ص ٢٣ .

(٢) ياقوت أرئين ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٣) مجموع قوانين ولوائح الاموال الفرقة . ص ١٤٤ ، ١٥١ .

(٤) نظارة المالية ، مشروع تعديل ضرائب اطيان القطر المصرى ، الطبعة الاميرية

وبذكر جورست في تقرير سنة ١٩٠٧ أن التفاوت كان عظيما بين ضرائب الأقطان العشورية وضرائب الأقطان الخراجية ففي البلدة الواحدة أقطان عشورية يؤجر فدانها بخمسة جنيهات وتدفع ضريبة قدرها ١٨ قرشا وأراض خراجية إيجار فدانها جنيهان وضريبتها ١٦٤ قرشا^(١)

وإلى جانب التمييز في الضرائب فإن توزيعها لم يكن عادلا لسببين :

(١) أن أراضي كبار الملاك الخراجية كانت مرة أخرى موضع تمييز عن أراضي الفلاحين الخراجية . فتعديل الضرائب الذي صدر سنة ١٨٦٨ واضطلعت به لجان مشكلة من عمد ومشايخ القرى كان أبعد ما يكون عن العدل^(٢).

ويعترف ديفرين في تقريره سنة ١٨٨٣ بأن الضرائب باهظة وأن توزيعها غير عادل وأن الموظفين راعوا خواطر الاغنياء الذين رشوم سواء أكان ذلك في مساحة ١٨١٣ أو في التغييرات التي تمت بعد ذلك في تحديد قيمت الضرائب التي تربط على الاراضي ومليمي أن توضع أراض الاغنياء رغم جودتها في الفئات الأقل^(٣).

ويشير جورست إلى أن لجان تقدير الضرائب التي شكلت سنة ١٩٠٧ وجدت أن ضرائب بعض القرى تكاد تساوى إيجارها وأن تلك الأقطان آخذة في الانحطاط وأن أصحابها في فقر مدقع^(٤).

(٢) أن التغييرات الهائلة التي حدثت في توزيع الملكية في القرن التاسع عشر

(١) تقرير جورست سنة ١٩٠٧ ، ص ٢٣ .

(٢) الرضى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٣) التقرير العام للرنوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جراتيل وزير خارجيه إنجلترا شأن إصلاح مصر ، مترجم ، مطبعة الامرام بالأسكندرية سنة ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .

(٤) تقرير جورست سنة ١٩٠٧ ، ص ٢٣ .

لم تواكبها تغييرات مماثلة في توزيع الضرائب . فالضرائب وضعت على أساس مساحة سنة ١٨١٢ ورغم أن هناك أراضى أكلها النيل وأخرى أخذت للقرع والجسور ومشروعات السكك الحديدية خلال النصف الثاني من القرن ١٩ فإن هذه الاراضى لم تسقط من مساحة الزمام وبالتالي لم تسقط عنها الضرائب وكلما طالب أصحابها بذلك كانت تقام أمامهم المرافيل ويذكر دوفرين أن رجلا ظل يدفع ضريبة ١٧ فدانا أخذت لمشروعات السكة الحديد لمدة إثنى عشرة سنة ، وفي بعض قرى كفر الزيات وسمنود كان يوجد سنة (١٨٨٢) ٩١٤ مالكا من بينهم ١٨٥ شخصا يصفون أيديهم على أراضى تبلغ مساحتها ٣٤٠ فدانا لا يدفعون عنها ضرائب والباقيون يدفعون ضرائب عن أرض لا يمتلكونها^(١).

وعلى الرغم من أن الأمر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نص على تعيين لجان للاراضى الثالثة لرفع الضرائب عن أصحابها فإنه لم يتعرض الممولين الذين يمتلكون أطيانا أقل مما هو مقيد عليهم في دفانر الاطيان^(٢).

وإلى جانب التمايز في الضرائب وسوء توزيعها فإن الفلاحين كانوا عرضة لاستغلال مشايخ القرى وتلاعب الصيارف في الضرائب والاموال الاميرية ووصل الأمر إلى حد فرض ضرائب على الفلاحين لم تكن مقررة أحيانا ففى خطاب من المية إلى مديرية الدقهلية في ١٥ جماد الآخر سنة ١٢٩٤ (١٨٧٧) جاء فيه أن مشايخ ناحية شها يحصلون من الاهالى على أموال لانفسهم^(٣) . وفي تقرير مؤرخ ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ عن مشايخ كفر الخطية بمديرية الغربية جاء فيه أن

(١) تقرير دوفرين ، ص ٣٠ .

(٢) تقرير انجلين تاريخ عن أحوال القطر المصرى ونجاح الإصلاحات فيه رفته إلى الركيذ سالبورى سنة ١٨٩٠ ، طبع وترجم ، بالنظم سنة ١٨٩١ ، ص ٩

(٣) دار الوثائق ، دفتر رقم ١٢ صادر مية عربى ، خطاب رقم ٢٣ فى جماد الآخر

مشايخ القرية فرضوا على كل فرد من الفقراء منها ضريبة قدرها خمسة فروش كما تفاوضوا مبالغ أخرى من الاهالي بدعوى أنها مصاريف أميرية^(١).

ويفهم من قرار مجلس شورى النواب الصادر في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ (١٨٧٠) أن بعض صيارف القرى كانوا يتلاعبون بدورهم في تحصيل الاموال الاميرية من الفلاحين ويأخذون منهم أموالا أكثر من المقرر^(٢).

ويبدو أن ظلم بعض مشايخ القرى للفلاحين في نهاية عهد إسماعيل أصبح لا يطلق لدرجة أن بعض الفلاحين كانوا يتركون ملكياتهم الصغيرة ليصبحوا عمالا زراعيين لدى الذوات أو الأوربيين هربا من ظلم مشايخ قراهم^(٣).

وفي ظل كل هذه الظروف جميعها كانت أساليب جباية الضرائب غاية في الفسوة والوحشية وأرغها العقوبات البدنية التي وصلت إلى حد الإعدام في عهد محمد علي كما يذكر «وليم لين»^(٤).

وفي بعض الاحيان كانت عقوبة التأخير في الضرائب تصل إلى حد هدم قرية كاملة وتشريد أهلها مثلما حدث في عهد سعيد الذي أصدر أمرا في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) للبالية بإزالة كفر سنجل بمديرية الغليوبية على أن توزع أطيان هذا الكفر على التواحي المجاورة وذلك لتأخرهم في دفع الضرائب^(٥).

(١) دتر قيد المدد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩١ ج ١ رقم ٢٧٠٨

حين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٦٣ .

(٢) الوثائق عدد أول سبتمبر سنة ١٨٧٠ .

Baer G. Op. Cit. P 53 (٣)

Lane, E.W., Manners and Customs of the Modern Egyptians, London, 1842, PP 114, 115. (٤)

(٥) أمين سامي تلويح النيل وعصر عباس - لمسى باشا الأول وعهد سعيد باشا ، ص ٣١١

ويصور عبده نديم في الطائف بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم في معاملة الفلاحين فيقول ، وكانت طرق تحصيل الضرائب تقشع لها الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام فإذا هبط المأمور قرية للاشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحداً بعد واحد فن دفع نجما من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض السياط ليثبنتهم للمأمور للضرب ومن قصرت يداه ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسياط فإذا نجما من الموت أودع السجن... ويعرض لأحد للمواقف التي رآها بنفسه فيقول ،... وقد شاهدت القواصين وجباة الضرائب يعترضون جنازة في أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإزالة النعش من فوق أكف المشيعين حتى تدفع الضريبة التي كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعين لعنة الله على الخديوي في كل كتاب وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاه الضريبة وكانت ستة قروش (١) .

وفي الوقت الذي كان الفلاحون المتأخرون في الضرائب يعاملون بهذه القسوة لم يكن لإجراء ما يتخذ ضد المتأخرين في الضرائب من كبار الملاك (٢) .

ففي سنة ١٨٨٥ كان هناك ٢١٦ من كبار الملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٢٠٠ فدان عليهم متأخرات بلغت ١٢٣٧١٢٣٣٠٢٣ قرشاً من أمثال محمد شريف باشا وبعض أمراء أسرة محمد علي وعمر لطفى وورثة سليمان باشا الفرنساوي وغيرهم (٣) ولم يتخذ ضد أي إجراء في الوقت الذي كانت فيه أراضي الفلاحين تباع بالمراد

(١) الطائف عدد ٢٩ أبريل .

(٢) أمين سامي تقويم النيل وعصر اسماعيل الجزء الثالث المجلد الثاني ، ص ٥٢٢ .

(٣) دار المحفوظات ، كنف من المطلوب من المولين الذين أطيأتهم تبلغ مئتان فدان فاقوا ومتأخر عليهم الأموال لغاية شهر فبراير سنة ١٨٨٥ من مبلغ مائتين جنبه فما فوق ما عدا الذين تأخر عليهم أقل من هذا المبلغ وفي ١٠/١٠/١٨٨٣ عزن ٢١٧ مسلسل

المدنى نتيجة لتأخر الضرائب (١)

وقد تسبب عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها في تلك الفترة ثلاث لواهر أدت في النهاية لأن يفقد الفلاحون الجزء الأكبر من أراضيهم وهي نظام العهد وأراضي المنزرك ثم ديون الفلاحين .

العهد ووضع اليد على أراضي الفلاحين :

تسبب نظام العهد الذى نشأ من خلال تزايد الضرائب في نهاية عهد محمد على وعجز الفلاحين عن سداد الجزء الأكبر منها تسبب في فقد الفلاحين للجزء الأكبر من أراضيهم . وإذا كانت بعض المصادر قد أشارت إلى المساحات التى تحولت إلى عهد في عهد محمد على . فإنه ليس هناك أرقام محددة عن المساحات الاجمالية التى تحولت إلى ملكية خاصة من هذه العهد وإن كانت بعض المكلفات تشير إلى أن معظم الأراضي التى زرعا للمتمهدون في مناطق العهد تحولت فيما بعد إلى ملكية خاصة لهم (٢) .

ومن ناحية أخرى تشير المصادر إلى حالات اغتصاب قام بها المتمهدون لأراضي الفلاحين ففى خطاب صادر في ٢٠ صفر سنة ١٢٦٧ (١٨٥٠) من ديوان كئخذنا إلى ديوان المالية جاء فيه أن عبد السيد البسيس الذى كان متعبدا بناحية حصفا بالدمهلية قد انتزع ١٧٤ فداناً من أراضي الناحية وجعلها كفراً منفصلاً ابتداء من سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) وحصل على ختم مشايخ القرية على دفتر فرز هذه المساحة مستغلاً عدم معرفتهم بالقراءة والكتابة (٣) .

(١) سجل مبيع أطيان ونخيل الأهالى بمديرية أسهوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال الطلوية منهم للبرى رقم الحفظ النوعى ١٦٢٠ حفظ بين ٤٩ مخزن ١ تركه عموى ٣٧٢٥ رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموى ١٣٢٠ / حفظ نوعى / مخزن ١ تركه *
(٢) أنظر الفصل الثانى . نظام العهد .

(٣) دار الوثائق ، س/١/٥/١ صادر جفاك ج ٢ ، وحدة ديوان كئخذواوى عموى رقم ٥٦ ، خطاب رقم ٣٥٠ لى ٢٠ صفر سنة ١٢٧٧ هـ ، س ٣١١ .

ومن ناحية أخرى تعرض الفلاحون الذين استمروا يزرعون أراضيهم في إطار نظام المهد في نهاية عهد محمد علي وخلال حكم إبراهيم إلى عملية ابتزاز من قبل المتعدين الذين فرضوا عليهم أموالاً أزيد من الأموال المقررة عليهم من قبل الحكومة (١).

كما أن بعض المتعدين كانوا يزرعون جزءاً من أطيان القرى التي عليها بقايا قديمة ولا يتحملوا شيئاً من بقاياها بل وزعوها على أطيان الفلاحين الذين أصبح عليهم أن يدفعوا ضرائب أطيانهم إلى جانب متأخرات أطيان صاحب المهد (٢).

ويبدو أن معاصيل الفلاحين في المهد كانت هي أيضاً عرضة للمصادرة من قبل المتعدين ففي الفصل الثالث من القانون الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) في بداية عهد عباس نص في البند ١٨ على أن جميع المتعدين لا ينبغي لهم أن يأخذوا شيئاً من محصولات الأهالي التي بهمدهم بدون رضاهم (٣).

ولعل هذه الأنواع من المظالم التي تعرض لها الفلاحون في المهد كانت وراء الغاء عباس باشا لبعض المهد.

التسحب من الأرض ومصير أراضي المتروك :

تسببت الضرائب المتزايدة إلى جانب السخرة في هروب الفلاحين من الأرض وهي الظاهرة التي بدأت في عهد محمد علي واستمرت في الفترة التالية، ويقول بير أن من بين أسباب ترك الأرض في عهد عباس التدهور الاقتصادي المتزايد الذي حل بالبلاد مع نهاية حكم محمد علي وسقوط نظام المهد الجزئي مما جعل الفلاحين

(١) أمين سامي، تقويم النيل وعصر عباس حلمي باشا الأول وعهد سعيد باشا، زيادة موجهة إلى مديرية الجيزة وبالق المديرية، ص ١٠.

(٢) الوثائق عدد الاثنى ٢٦ ذي القعدة سنة ١٢٦٤ هـ، صورة قرار مجلس الزراعة بتمسوس تنظيم بقايا القرى التي في المهد.

(٣) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ، الفصل الثالث بند ١٨ ص ٩.

يدفعون المترامكات من الضرائب التي خدعت بسبب إهمال بعض المتعهدين أو عجزهم عن جمعها ثم ما تلى ذلك من ارتفاع في الضرائب في عهد سعيد وخاصة في الأراضي المتوسطة والضعيفة (١).

وفي عهد سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية في سنة ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، (٥٤/٥٥/٥٥) بالتحريح لمن يريد أن يترك أطيانه الخراجية من الفلاحين غير الفلادين على زراعتها وأداء أموالها . وبناء على هذه الأوامر ترك الأهالي مساحات كبيرة من الأراضي يقدرها جرجس حنين وعزيز خانكي بمساحة ٦٦٨٦٦ فداناً في مديرية الشرقية والدقهلية وجمعهما وقد عرفت هذه الأطيان باسم « متروك » كما عرفت بقية الأطيان التي بقيت لدى الأهالي باسم « مرغوب » (٢)

وفي إرادة صادرة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ لمدير الشرقية يفهم منها أن الأراضي التي تركها الفلاحون في هذه المديرية بلغت ٤٠ ألف فدان (٣) وفي النجوم طلب أهالي ناحيتي أبو كساء وأبشواي ترك مساحة ٨١٣٩ فداناً في نفس السنة من مجموع زمامها البالغ ٩٦٩٦ فداناً (٤) . وأن كان من الصعب تحديد المساحات الاجمالية للأراضي التي تركها الفلاحون بمقتضى هذه الأوامر . وحدد الأمر الصادر في ١٥ جماد الأولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) العناصر التي ذهبت إليها أراضي المتروك فأوضح أن جزءاً منها أعطى لموظفي الحكومة حسب لائحة المعاشات

Baer. G. Op. Cit P 29

(١)

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ - عزيز خانكي ، المصدر السابق ، ص ٦٦١ - لكن أرزين يقدر هذه المساحة بـ ٤٦٨٦٦ فدان وعنه أخذ بيير يتقوب أرزين ، المصدر السابق ، ص ١٧٥

Baer. G. Op. Cit. P. 29

(٣) أمين سامي ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٤) د . الوائلي ، مخطوطة رقم ٤٢ ، مخطوطة رقم ٢٠ مئة تركي ، صورة الوثيقة

العمية رقم ٥٠ بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٧٤ .

والبعض الآخر أعطى كإعامات ومنع والبعض الثالث أعطى بدل الإبعاديات قليلة الإيراد وبعضها أعطى بدلا من سندات مالية كانت على حكومة سعيد للأهالي ووجدت نفس الأمر مستقبل أراضي المتروك الباقية أو التي ستؤول للحكومة في المستقبل فنص على بيعها للذوات أو للاوربيين أو للأهالي بموجب تقاسيط من الرزنامة على أن تصحح أراضي عشورية (١).

ويقول جرجس حنين أنه نشأ عن أراضي المتروك نفس في مجموع الضرائب الخراجية بالإضافة إلى نقص ملكية صغار الممولين الذين تركوها (٢).

وحتى سنة ١٨٧٨ كانت أطيان المنسحبين لا تزال تمثل مشكلة وحين عرضت على مجلس شورى النواب قرر أن تعطى أطيان المنسحب لذوي قرياه الذين يحق لهم وراثته وأن تكلف باسمائهم بصفة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء عن الغائب فإذا حضر قبل انتهاء المدة تماد له أطيانه وإن لم يرجع خلال ثلاث سنوات تعتبر الأطيان ملكا نهائيا لمن يزرعها من أقاربه أما الذين ليس لهم وريثة فتعطى أطيانهم بالإيجار لمن يطلبها وتسلم المديرية الإيجار وتستوفى منه الضرائب والباقي يودع في خزينتها حتى تنتهي السنوات الثلاث فإذا حضر المنسحب قبل نهاية المدة يعطى له الباقي من الإيجار وترد له أرضه فإن لم يحضر يضاف الفائض للحكومة وتعطى الأرض بلا مقابل للذين ليس لديهم أطيان من أهل الناحية (٣). وقد كان هذا القرار نهاية سلسلة من التشريعات ضيفت المدة التي يعود بعدها المنسحب إلى أرضه كما سبق أن أشرنا (٤).

(١) بطوب أربين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ - جرجس حنين ، المرجع

السابق ، ص ١١٣

(٢) للرجع السابق ، ص ١١٣

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٨

(٤) أنظر التمثل الأول .

ويؤكد جرجس حنين أن أراضي المتروك ذهبت إلى أملاك أسرة محمد علي وعلية القوم من الاطيان والاجانب بالبيع والانعام وتحولت إلى اطيان عشوية (١).

غير أن جزما لا بد . قد ذهب إلى عمد ومشايخ القرى وحتى سنة ١٨٩٠ تسمع عن عمدة يعيش كلية على أراضي أشخاص من المنسحبين (٢).

ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات ونزع للملكية :

لم يكن نزع ملكية الفلاحين بسبب الديون يمثل مشكلة قبل عصر سعيد فالملكيات التي انتزعت من الفلاحين حتى بداية عهده كانت تحت الظروف السابق الاشارة اليها ولعل أول الاخطار التي تهددت ملكية الفلاحين كان صدور اللائحة السعيدية بعكس ما يتوهم البعض فقد نصت اللائحة في البند الثامن منها على أن الاطيان التي مضى على رهنها خمسة عشر عاما ولا يزال موضوع اليد عليها تصبح منفعتها من حق الدائن المرهن . وكان هذا النص أول محاولة لتجريد الفلاحين المدنيين من أراضيهم لحساب أصحاب الديون . وسبق أن ناقشت كيف كان هذا البند يحمل تمييزا واضحا للدائنين المرتهنين على حساب الفلاحين أصحاب الارض (٣).

ولا تعطى المصادر بيانات حول ديون الفلاحين في هذه الفترة ولا عن مساحة الاراضي التي فقدوها بمقتضى هذا البند من اللائحة السعيدية .

ويمكن القول أن ديون الفلاحين كانت لا تزال محدودة حتى ذلك التاريخ لكن سرعان ما تجمعت الظروف التي أدت إلى استئانة الفلاحين بشكل خطير فالضرائب أصبحت تجبي نقداً ابتداء من عهد سعيد وبدأت بالوجه البحري ثم

(١) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

Baer. G. Op. Cit, P 31.

(٢)

(٣) القوانين المالية في الديار المصرية ، ص ١٤٥ - أنظر أيضاً النمل الأول .

امتدت إلى الوجه القبلي في الفترة التالية وفي مارس سنة ١٨٨٠ كان جباية الضرائب نقداً هو الوسيلة الوحيدة التي يعترف بها القانون الذي صدر في هذا التاريخ (١). وفي ظل سيادة اقتصاد السوق وما ترسب عليه من سيادة التعامل النقدي أمكن للفلاح أن يقرض على الأقل لمواجهة السنوات العجاف ليشتري القوت الضروري وهو أمر لم يكن متاحاً في الماضي حين كان على الفلاح في سنوات الجفاف أو القح أن يهجر أو أن يموت جوعاً. كما تسببت الاحتياجات المتزايدة للسال من قبل حكام أسرة محمد علي والمشروعات التي أنجزتها الدولة في عهدي سعيد وإسماعيل وسفه الأخير وتبذيره في ارتفاع الدين العام من ١٥ مليون جنيه في نهاية عصر سعيد إلى ٩٠ مليون جنيه عند عزل إسماعيل كما تضاعفت الميزانية خمسة أضعاف خلال القرن التاسع عشر (٢). ونتيجة لهذا زادت الضرائب زيادة لا تحتمل واستحدثت أنواع جديدة منها ولم يكن أمام الفلاحين الذين لم يتركوا أراضيهم سوى الاستدانة لدفع المطالب المالية التي لا تتوقف لحكام أسرة محمد علي وخاصة الخديوي إسماعيل وقرق فطاح من الفلاحين في الديون وبالذات أصحاب الملكيات الصغيرة وأصبحت الاستدانة بضمان الأرض ممكنة بفعل الحقوق المتزايدة التي حصل عليها الفلاحون على أراضيهم، وفي نفس الوقت جد عاملاً ساعداً للفلاحين على الاستدانة والاغراق في الديون أولهما: وجود الأجانب وتغلغلهم في الريف كصادر للاقراض مزودين بالامتيازات الأجنبية ثم سلطة المحاكم المختلطة.

فالأجانب الذين توقع تدفقهم لسيايا في عهد عباس عادوا مرة أخرى بأشد من ذي قبل في عهد سعيد وخلال عهد إسماعيل ويصف «دافيد لاندز» هذه النوعيات من الأجانب بأنها من حثالة البحر الأبيض المتوسط فالموافي المزدحمة وقرى مالطة وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت الفائضين من أطفالها الفقراء

(١) يعقوب، أرزين، المرجع السابق، ص ١٣٧، ١٣٨.

Baer G. Op. Cit., P 34

(٢)

والعاطلين والساخطين إلى أرض المال الوفير ، وباستثناءات قليلة جدا كان القادة ون جميعا بمجموعة انتهازية شديدة المراس خرجت تبحث عن الثروة بصرف النظر عن وسيلة جمعها فراحوا يشرفون على أعمال الخدمة المحلية ويجلبون احتياجات وملذات الرواد ويديرون المحلات والحانات والمطاعم ونوادى القمار ويوتو الدماره وبدأوا بمدينة الاسكندرية ثم تطرقوا منها إلى المدن الإقليمية ثم تغفلوا في الريف،^(١) وأصبحوا يمتلكون وابورات لخليج الاقطان ويذكر على مبارك أمثلة كثيرة لأجانب امتلكوا وابورات لخليج الاقطان في القرى مثل صا الحجر وطلخا بالقرية والاخيرة كان بها وابوران لإثنين من الأجانب أحدهما يوناني^(٢).

وهكذا تغفل الأجانب وأكثرهم من اليونانيين في الريف وعملوا بالتجارة وإفراض الفلاحين بالربا .

ويصور يوسف نحاس طريقة دخول المرابي الاجنبي للقرية ، فيقول :
 « يفتد إلى القرية رجل فقير البزة لافتتاح حانوت فيبدأ بأن يبيع للسذج أصنافا معشوشة وبضائع من أردا الأصناف بأفدح الاثمان وهو إلى جانب ذلك يبدأ بالمراباة الجزئية معطبا عشرة قروش لياخذ ١٥ قرشا في نهاية الاسبوع أى في يوم السوق الذى يستطيع فيه مدينه أن يبيع شيئا مما عنده ليقضى ما عليه فاذا حال الحول (مرطام) يكون قدر ربح ما يمكنه من توسيع تجارته ومنها التليف فلا يلبث هذا الرجل الحامل أن يصبح نابها معروفا وأن يتلقب بلقب الصيرنى وعندئذ يجرى على الحطة الآتية : يحتاج الفلاح إلى نقود فيعطيه الجنيه الانكليزى بـ ١٢٥ قرش أى بفائدة قدرها ٢٧٪ وأحيانا ٣٠٪ وهو نفسه يجرر سندا بالمبلغ فيوقع عليه الفلاح بجمته جاهلا ما يجتبه له الصك لانه لا يقرأ على أن هذه

Lands D.S. Op. Cit, PP 88, 89.

(١)

(٢) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١

الفائدة لم تكن في الحقيقة إلا جزءاً من الربح الذى يطمع فيه المرابى أما مكاسبه الاخرى فهو أنه يحمل ميعاد الدفع شهر أكتوبر وهو الشهر الذى يبيع فيه الفلاح قطئه والفائدة محسوبة على سنة كاملة . والنلاح الذى لا يستمد للدفع يبيع المرابى قطئه بثمان بخس لاضطراره من جهة وجهه بالاسمار من جهة أخرى هذا إلى جانب السرقة فى الميزان،^(١).

ويقدر يوسف نحاس أرباح المرابين بأنها كانت تتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ ٪ . وعلى هذا فلا يمضى وقت طويل حتى يكون المرابى قد كون ثروة كبيرة^(٢) وساعد المرابين الاجانب على هذه الطريقة المخربة التى كانت تجبى بها الضرائب مقدما . وفى بعض الاحيان كانت الحكومة تقترض من المرابين مبلغا من المال على أن تكل اليهم الرجوع إلى الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويحصلون من الفلاحين أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة^(٣).

وراح الاجانب يعربدون فى الريف المصرى فى حماية الامتيازات الاجنبية التى كانت تحول دون فرض ضرائب عليهم إلا بأذن من حكوماتهم^(٤) . وكان من المعيب على الفلاحين الحصول على حقوقهم فى ظل نظام التذناء التفضلى حيث استأثرت المحاكم الفضلية ابتداء من سنة ١٨٥٠ بنظر جميع المنازعات الخاصة بالاطيان ومنها الرهن وبيع الملكية فكانت اطيان الفطر المصرى يدرى عليها ١٧ قانونا اجنياً تطبقها ١٧ فضلية وكان الفلاح المصرى إذا خسر دعواه ضد

(١) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٢ ، ٩٣

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٥

(٣) عبد الرحمن الزانى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٤) فيودور رودزئين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبدءه ، ترجمة على أحمد

شكرى القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٠٩

أجنبي وأراد استئناف الحكم فعليه أن يستأنفه أمام محاكم البلد التابع لها الخصم .
 وإذا صدر على الأجنبي حكم نهائي باخلاء أرض أو عقار لأحد الوطنيين كان
 بمقتضى ذلك الحكم بالتنازل عن هذه الأرض لأجنبي آخر ويصبح على الوطنى
 أن يقدم دعوة جديدة على الخصم الجديد وأمام هذه الدورية كان الفلاح المصرى
 كثيراً ما يضطر إلى ترك حقه .

وأكثر من هذا فإن بعض القنصليات أنشأت لها مكاتب لتسجيل العقود
 الناقلة للملكية وعقود الرهن تطبق عليها قوانين الدول التى تنتمى إليها (١) ،
 وتصور مذكرة محفوظة ضمن أوراق الثورة العرابية مدى ما وصلت إليه الحالة من
 فوضى فى القضاء جاء فيها وصلت الحالة إلى الاكتماء بتسليم الجاني إلى قنصله
 وإخباريته بما فعل الأجنبي من التعديت على الوطنى . فالوطنى المسكين إما أن
 يريد إقامة دعوة عند القنصل أو لا يريد فإن أراد فعليه أن يحضر أفواكاً
 ويصرف ماله ووقته وإن لم يرد إقامة دعوة فلا يعلم ولا تعلم الحكومة المحلية
 ماذا حصل مع الأجنبي هل عوقب أو لم يعاقب وإذا تصادف وسألت الحكومة
 من جناب القنصل بواسطة الخارجية عما تم فى شأن الجاني لجناب القنصل إذا لم
 يفد بأن الفرار هارباً من السجن فقد يفيد بأنه صار نفيه إلى بلاده ثم بعد عدة
 شهور يشاهد الجاني الذى كان حليقاً وإسمه بولص صار ملتجياً وإسمه جورجى
 أو العكس (٢) .

وفى ظل هذه الظروف بلغت الجماليات الاجنبية حد الارهاب وأصبحت
 الامتيازات الاجنبية فى مصر تعود بالفائدة على أسفل نوع من الاوربيين فى

(١) عزير خانكي ، المحاكم المتلطفة والمحاكم لأهلية ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها
 المطبعة المصرية بمصر سنة ١٩٣٩ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، مخطوطة رقم ١٧ فباي التمهين ، ملف رقم
 ٤٠٨/١٧ ج ، مطوب ساسى ، مذكرة مؤرخة فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢

أواخر عهد إسماعيل فالأوروبي الساعى للامتيازات أو للاشتغال بالربا الفاحش واليوناني الفندق أو الخنزار أو الحمار واليهودى والمرابى والسورى الممتلك تماعفوا كلهم فى ظل الامتيازات والغرضى القضائية السائدة على نهب الفلاح المصرى إلى حد غير قابل للتصديق^(١) وتمكن الاجانب من الاستيلاء على مساحات كبيرة من أطميان الفلاحين دون وجه حق .

فى قرية ناي التابعة للقبليوية وضع اليونانى نقولا وسبلى يده على مساحة قدرها ٤٨ فداناً من أطميان المتروك بالناحية سنة ١٢٦٨ (١٨٤٩) فى عهد عباس وزرعهم وعند عودة الفلاحين أصحاب الارض رفض المذكور إعطائهم أراضهم بدعى أنه اشتراها .

وفى موضع آخر استولى نفس اليونانى على نخلة أفدنة ونصف ساقية كانت لفلاح توفى وأدعى أنه اشترى هذه المساحة ومنع الفلاحين من زراعتها وثبت من تحقيق الموضوعين أن اليونانى المذكور ليس له حق فى هذه الأطميان^(٢).

وفى موضع آخر قامت الفرنسية ، مدام كالوم ، عن طريق اتباع لها بالاستيلاء على أراضى أحد المزارعين وقام اتباعها بحرق الزراعة القائمة فيها^(٣).

ولم يكن إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ يقلل من امتيازات الاجانب

(١) بىر كرايتسى ، اسماعيل القنزى عليه ، ترجمة فؤاد ساروف ، القاهرة سنة ١٩٣٧ ،

ص ٢٢٦ .

(٢) دار الوثائق ، س ١/٥/٧ صادر ج ٢ وحدة ديوان المية السنية ، عربى رقم ٦٦ من ٧ صفر سنة ١٢٦٨ هـ إلى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٢٦٨ هـ خطاب رقم ٢٢١ فى ١٤ ربيع أول سنة ١٢٦٨ هـ من المية إلى فصل اليونان س ٢٨٤ ، خطاب آخر رقم ٢٤٦ فى ١ محرم سنة ١٢٦٨ هـ من كنفداى باشا إلى فصل اليونان ص ٣٠٩ .

(٣) دار الوثائق ، س ١/٥/١٣ . الخطابات العائدة إلى الدواوين والجنالك ، وحدة ديوان كنفداى رقم ٨١ أ من ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦٩ هـ إلى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٦٩ هـ ، خطاب رقم ٣٨٠ فى ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٦٩ هـ س ٤٨٠ .

بل كان اعترافاً بما ادعاه قناصلهم من امتيازات ليست لهم (١). لقد كانت هذه المحاكم أداة مروعة لاستبعاد الفلاحين من الناحية الاقتصادية وتحقيق أهداف المرابين في الاستيلاء على أراضيهم (٢).

أما العامل الثاني الذى شجع الفلاحين على الاستدانة والاغراق فى الرهونات فهو ما طرأ من تغيير على التشريع فى مصر فالقانون المدنى المختلط أدخل تغييراً هاماً فى نظام الرهن فالتشريع الإسلامى لم يكن يعرف من الرهن سوى نظام الرهن الحيازى أو الرهن العقارى وهو المعروف بالفاروقه وفيه يستولى المدين على الأرض المرهونة طوال مدة الدين (٣).

ولم يكن الفلاح المصرى يقبل على هذا النوع من الرهونات لأنه كان يرى فيه من البداية وسيلة لتجريدته من أرضه بمجرد حصول الرهن. أما النوع الآخر من الرهونات الذى جاء به التشريع المدنى المختلط فهو ما يعرف ببيع الوفاء، وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين وفى نفس الوقت يكون للدائن حق الاستيلاء على الأرض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع.

وبمقتضى البيع التهاى كان المدين يترك للفلاح المدين الأرض. بتأجيرها له تأجيراً صورياً. والفلاح الذى يرغب دائماً فى الاحتفاظ بأرضه يفضل طريقة البيع الوفاى ابتغاء المال وهو دائماً يأمل دفع ما عليه فى حينه وهو حين يلجأ إلى

(١) بيير كراينس، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٢) البنك العقارى المصرى من ١٨٨٠ - ١٩٣٠، القاهرة سنة ١٩٣٠، ص ١٣.

(٣) عرفت المادة ٥٥٣ من القانون المدنى الأهل الناروقه بأنها عقد يعطى به للمدين عقاره للمدين ويكون للمدين المذكور الحق فى استئثاره لنفسه والانتفاع به لغير تمام وقائه المدين وأصحاب الألبان المرابية هم الجائز لم دون غيرهم عقد مشاركة الناروقه - القوانين العقارية فى الديار المصرية، ص ٤٥ هامش.

هذه الطريقة للحصول على المال لا يكون في نيتهم بيع أرضه لكن لاحتياجه للمال وعجزه في النهاية عن السداد يصبح للدائن سلطة تجريدته من أرضه (١).

لقد رحب الفلاحون بهذا النوع من الرهن الذي رأوا فيه وسيلة للحصول على المال الذي يحتاجونه مع احتفاظهم بأراضيهم لكن هذا النوع من الرهن أدى في النهاية إلى خروج الجزء الأكبر من أراضي الفلاحين إلى أيدي غيرهم من المرابين الأجانب (٢). وتظهر خطورة هذا النوع من الرهن إذا رجعنا للعقود التي كانت تتم بين المرابين الأجانب وبين الفلاحين ففي إثني عشر عقداً موقعة بين أحد المرابين اليونانيين المقيمين بينها وبين إثني عشر فلاحاً من مركز طوخ بالقلوبية سنة ١٨٩٥ نص في جميع هذه العقود على أنه، في حالة تأخير المدين عن السداد في الموعد المحدد ولو ليوم واحد تصبح الأرض ملكاً للأجنبي المذكور دون منازع. كذلك فقد نص في جميع هذه العقود على أن المدين ليس لديه مانع من أن يقوم الأجنبي المذكور بتسجيل الأرض باسمه ابتداءً من توقيع الرهن. وإذا استطاع المدين تسديد ما عليه من دين أن يدفع مصاريف التسجيل التي تحملها الأجنبي الدائن ومصاريف فك الرهن (٣).

وهكذا كان وجود المرابين الأجانب وتغلغلهم في الريف وأسلوب الرهن الجديد من أكبر العوامل التي أدت إلى زيادة ديون الفلاحين وزيادة رهونات الأراضي وهي المشكلة التي أصبحت واضحة مع نهاية عصر سعيد.

(١) يوسف نحاس، المرجع السابق، ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٦٦.

(٣) دار المحنوثات، دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمسكنة مركز طوخ

القرية سنة ١٨٩٥، جزء ثاني رقم ٢٧٠٨، عين ٧٥ عزن ٤٦، عقود أرقام من ٢٥٥ - ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٤ صفحات من

ففي الاجتماع الذي عقده مدير القليوبية مع عمد ومشايخ المديرية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) لبحث هذه المشكلة أشار مدير القليوبية إلى أن أهل القرى قد وقعوا تحت ضرر الاستقراض لتسديد ما عليهم فاتقلت خيرات محصولاتهم ومنافعها التي جنوها بالشفقة إلى غيرهم وبسبب ذلك أصاب أهلها الضرر والحسارة والشدة والاضطرار مستحكمة فيهم ما لا حاجة معه للتعريف،^(١) وفي الفترة التالية أصبحت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة حادة فالازدهار الذي بدأ مع سنة ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية أغرى كثيراً من الفلاحين في التوسع في زراعة محصول القطن على أساس القروض التي حصلوا عليها بصنفة رئيسية من التجار اليونانيين وغيرهم من الليفانتين والاجانب الذين امتلكوا محالج قطن في القرى ، ولقد أدى الانخفاض المفاجيء في أسعار القطن مع ارتفاع الضرائب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وبالتالي انتقال كثير من أراضيهم للذاتيين والمرابين^(٢)

فشركة التجارة المصرية وهي شركة انجليزية أسلفت وحدها ما يزيد على ٣٠ ألف جنيه في مقابل أطميان أرتهنتها بتسديد مديرية البحيرة وعكمتها سنة ١٢٨١ (١٨٦٥/٦٤)^(٣). وبلغت ديون الفلاحين في مديرية الغربية وحدها في تلك الفترة ٤٠٠ ألف جنيه رهن نظيرها ١٣ ألف فدان لبنك السودان^(٤). وفي سنة ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعي تدخل الحكومة وإلا فإن

(١) دار الوثائق ، مخطوطة رقم ٤٢ ، مخطوطة رقم ٤٩ مية تركي ، ترجمة الوثيقة رقم ١٤٧ بتاريخ ٢٤ أول سنة ١٢٧٩ .

Baer, G. Op. Cit, P 35. (٢)

(٣) دار الوثائق ، مخطوطة رقم ٤٢ ، مخطوطة رقم ٣٢ تركي وثيقة ١١٣ تركي بتاريخ ذي القعدة سنة ١٢٨١ . خطاب من إسماعيل راجب باشا رئيس معاون المديوي إلى الهردار .

(٤) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

مساحات واسعة من الاراضى سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الاجانب فتتقدم درفيو إلى إسماعيل باقتراح مؤداه أن تتولى الحكومة هذه الديون عن الفلاحين وتدفع لأصحاب الديون سندات من الخزانة بغائدة قدرها ٧/١ وتولى الخزانة بدورها تحصيل هذه المبالغ من الفلاحين خلال سبع سنوات وتعفى الدولة نفسها من المشاكل التى قد تترتب على أية مصادرة عامة للارض (١) . وعلى هذا فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً عالياً سنة ١٨٦٥ تحملت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وتسلم الدائتون من الحكومة ما عرف « بسندات القرى ، وأصبحت أراضى الفلاحين هذه البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة (٢) .

وبلغت الاموال التى خصصت لهذه العملية ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه دفعتها حكومة إسماعيل من القرض الذى عقده سنة ١٨٦٥ وعرف بقرض المائة السنية الاول (٣) وقد ظلت هذه الاراضى مرهونة للحكومة حتى سنة ١٨٩١ حين صدر فى ٣ يناير من نفس العام أمراً عالياً بفرض ناطر للمالية بالتصرف فى ديون الفلاحين حسب ظروف كل منهم سواء بأخذ جزء من أطيانهم أو سداد جزء من الديون للحكومة أو التنازل عن كل الدين حسب حالة كل مدين . على أن يفك الرهن فى النهاية عن هذه الاطيان (٤) .

وعلى الرغم من تدخل الحكومة على هذا النحو فإن ديون الفلاحين الناجمة عن الضرائب الباهظة وما ترتب عليها من رهونات قد استمرت خلال حكم إسماعيل وأصبحت ضررتها مخزنة فى النهاية وقد عرض عدد من المعاصرين للحالة التى وصل إليها الفلاحون فى نهاية عهد إسماعيل وبداية عهد توفيق .

Lands. D.S. Op. Cit, P 240. (١)

(٢) د . د . على البرينلى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣

Becc. G. Op. Cit. P 35.

(٣) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٤) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول ، ملف رقم ١٤ ، ص ٥ .

ففي سنة ١٨٧٨ كتب « مستر فيان Mr. Vivian » القنصل البريطاني في القاهرة إلى لورد سالسبوري ، أنه نتيجة للطالب الجائرة وغير المحددة من جانب الحكومة التي تفرض في أوقات غير أوقات المحصول فإن الفلاحين غالباً يضطرون إلى اقتراض الأموال بفائدة ربوية يصل سعرها إلى ٧ ٪ أو يبيعون حاشيتهم أو أرضهم . أن أكبر الشرور الاقتصادية الناتجة عن غيبة النظام التي تدعو للإسي أن طبقة الملاك الصغار قد أوشكت على الاختفاء ،^(١).

وفي حديث مع ستيوارث فاليري الذي رافق دوغريين في بعثته شرح فلاح من إسنا الظروف التي فقد فيها هو وأسرته أراضيهم قال ، لقد كان لنا جميعاً يوماً أرضاً نملكها . . . لقد فقدنا أرضنا زمن إسماعيل باشا فقد كانت الضرائب والظلم ساحقاً في بداية عصره بحيث لم يكن في طاقتنا دفعها وتراكت المتأخرات لمدة أربع أو خمس سنين وكان في استطاعة أي شخص أن يتقدم ليدفع المتأخرات التي علينا ، كان يستولى على أرضنا دون أن يدفع أكثر من ذلك . لقد فقدنا أرضنا منذ ١٥ سنة مضت ومنذ ذلك الوقت ونحن نستأجر أرضاً أبنها نجددها ،^(٢).

ولقد زاد من سوء الحالة في ذلك الوقت الانيضان المنخفض سنة ١٨٧٧ والانيضان العالي الذي حدث في العام التالي ويذكر البعض أنه في سنة ١٨٦٩ أصبح معظم الفلاحين لا يملكون الأرض التي يزرعونها وأن ٩٠ ٪ من أراضيهم أصبحت في حيازة طبقات أخرى^(٣) . ويصف شاهد عيان الموقف في نفس العام بقوله ، أن الحالة التي تسترعى النظر هي مسألة الملكية الزراعية فإن الأفيان والناجر أخذت تنقل من عدة سنوات إلى أيدي الأوربيين ذلك أن الارهاق في

Bacr. G. Op, Cit, P 36.

(١)

Ibid, P 16

(٢)

(٣) بيدور وودسين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الارض في ايديهم أمراً بعيداً عن الإمكان،^(١).

وفي أغسطس سنة ١٨٨٠ كتب مراسل النايمز في الاسكندرية يقول « ينبغي أن نذكر أن الملاح اليوم أصبح غارقاً في الدين أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى فهبوط النيل وعجز المحصول يؤديان إلى انتقال قسم كبير من الاراضى إلى الاجانب»^(٢).

وقد تمكنت فئات اجتماعية متعددة من انتزاع أراضى الفلاحين عن طريق الرهونات من اليونانيين والسوريين ومسيحيي اليغانت ، عموماً إلى جانب بعض الاقباط المصريين وبعض مشايخ القرى . ويذكر فاليري استيوارت :

« إن إحدى القرى كان لأحد اليونانيين فيها ٢٠٠ فدان بينما لم يكن أحد من سكانها يملك أكثر من بضعة أقدنة حتى شيخ القرية لم يكن يملك سوى ١٢ فدانا أما ضيعة اليوناني فقد تكومت كلها من الاراضى التي انتزعت من الفلاحين .

إن العجز والجهل في مواجهة الاساليب غير الشريفة التي لا تعرف الرحمة التي اتبعها المرابون إلى جانب مناعب الفلاحين الاقتصادية جعلت للرايين يحصلون على الفدان الذي قيمته ٥٠ جنهما بعشرة جنيهات أو أقل وكان الهاتون يستولون على الارض قبل أن تطرح للبيع»^(٣).

وفي الفترة من سنة ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات المحاكم المختلطة من ٥٠٠ الف جنيه إلى ٧ ملايين جنيه منها ٥ ملايين جنيه ديون.

(١) عبد الرحمن الزاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٢) تيمور رودسين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

وبلغت الأراضي التي انتزعتها المحاكم المختلطة سنة (١٨٨٣) ٢٣٠٤٧ فدانا
و١٨١٤٨٨ فدانا سنة ١٨٨٤ و١٧٨٢٨ فدانا سنة ١٨٨٥ و١٢٩٦٩ فدانا
سنة ١٨٨٦^(١).

وقد انعكست عملية تدهور الملكيات الصغيرة بسبب الديون بدورها على
أصحاب الملكيات الصغيرة من مشايخ القرى ففي مركز زفنى بمديرية الغربية فقد
عدد من مشايخ القرى ملكياتهم الصغيرة بسبب الديون في الفترة من بداية الاحتلال
حتى سنة ١٨٩٣ .

ففي تقرير عن ناحية كفر الشهيد في مايو سنة ١٨٩٢ جاء فيه ، أن أ-د
مشايخها صار لا يملك سوى فدان وثلث وهذه المساحة مرهونة للبارون دى منشا
في نظير مبلغ ١٨٠ ٣٠٠ فيها .

وفي تقرير آخر عن ناحية ميت الحارون مؤرخ سنة ١٨٩١ جاء فيه ، أن بها
أربعة مشايخ أحدهما عبد الناح سليم تجرد من أطيانه لارتكابه الديون ، والثاني
وهو محمد العزب شيخ الناحية قد باع أطيانه ورهنها البالغ مساحتها ٥ أفدنة في
الفترة من ١٨ أبريل سنة ١٨٩١ إلى ١٨ مايو سنة ١٨٩٣ ولم يبق منها سوى
ربع فدان .

وفي تقرير ثالث عن ناحية أيار بقسم بيون بالغربية في يوليو سنة ١٨٩٠
جاء فيه أن ، مصطفى شعبة شيخ الناحية ، الك ، أفدنة مرهونة نظير مبلغ ١١١
جنيهاً . وتحفل سجلات العمد والمشايخ بالعديد من أسماء مشايخ القرى من ذرى
الملكيات الصغيرة التي اختفت بسبب الرهن^(٢) . ومنها يظهر حقيقة الدور الذي

Ibid. PP 37, 38

(١)

(٢) دقة قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية ج ١ من سنة ١٨٦٥ - ١٨٩٤ رقم
٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ . حول مزيد من حالات بيع ورهن
الملكيات الصغيرة لمشايخ القرى انظر صفحات ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ،
٢٤٢ ، ٢٤١ .

لعبه الاجانب في الريف في انتزاع اراضي الفلاحين في ظل الاحتلال وهي حقيقة تؤكدتها أيضا سجلات المحاكم الشرعية . ويكفي أن نتابع حالات الرهن التي قام بها واحد من المرابين اليونانيين في عام من خلال سجلات محكمة طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ .

فقد استطاع اليوناني تادرس جورجى جلانوه المقيم ببندر بنا أن يضع يده خلال سنة ١٨٩٥ على مساحة ١٦ فدانا عن طريق الرهن بملوكة لثلاثة عشر من الفلاحين بنواحي كفر العرب والحصة وكفر أحمد حشيش وكفر فرليس وزاوية بلقان وجميعهم بمركز طوخ . وكانت آخر هذه الحالات سنة قرار يربط باعها الفلاح الصغير محمد عبد الدايم من زاوية البلقان يمعا وفانيا للرابي المذكور نظير مبلغ ١٠٩٩ فرشاً . وجاء في شروط الرهن أن هذا المبلغ يسدد على قسطين تنتهى مع نهاية شهر أكتوبر سنة ١٨٩٦ ، وإذا تأخر في سداد القسط الأول يضاف ما تبقى منه بالارباخ على القسط الثاني وإذا تأخر في دفع القسط الثاني عن موعده ولو بيوم واحد تصبح الارض ملكا للاجنبي المذكور وأنه لا بأس من تسجيل الارض باسم الدائن المرتهن . وفي حالة تمكن المدين من دفع الدين فان عليه أن يدفع مصاريف التسجيل التي تحملها الدائن ومصاريف فك الرهن (١) .

وفي الفترة التالية زادت ديون الرهن العقاري زيادة كبيرة على الفلاحين فبلغت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التي تقل عن ٥ أفدنة سنة ١٩١٣ ٦١٩٢١٠٦٦٠ جنيتها وبلغت مساحة الاراضي التي رهنت نظير هذه المبالغ ٦١٩٢١٤

(١) دقة تسجيل العقود والأحكام والرهون بمحكمة مراكز طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ ج ٢ رقم ٢٠٧٨ عين ٧٥ مخزن ٤٦ ، ص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ ، ٧٨ . حصول مزيد من حالات الرهن التي تمت لحساب الأجانب من اراضي الفلاحين بمركز طوخ انظر : أيضاً سجل المتوفى والرهن والأحكام بمحكمة طوخ الشرعية سنة ١٨٩٨ رقم ٢٠٩٢ عين ٧٥ مخزن ٤٦ ، ص ١ وما بعدها .

فداناً يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين وكان متوسط الدين على الفلاح الواحد ^{منه} ٢٥٨٢٨ ^{منه} ومتوسط الدين على الفدان الواحد مبلغ ٨٢٤ر٢٥^(١). وهو وضع كان يهدد عدداً كبيراً من الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة بما دعا الحكومة للتدخل فيما عرف بقانون الخمسة أفدنة والذي يقضى بعدم جواز الحجز على أراضي الفلاحين الذين لا تزيد ملكياتهم عن خمس أفدنة. وشمل القانون عدم الحجز أيضاً على مساكن هؤلاء الفلاحين وملحقاتها ودابتين من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لزراعة الأقطان المذكورة^(٢). ومهما كانت الأسباب التي دفعت الانجليز لإصدار هذا القانون فإنه زاد من متاعب صغار الفلاحين حين زاد اعتمادهم على مرابي الفري بعد أن رفض البنك العقارى إعطائهم سلفاً.

وقبل صدور هذا القرار كانت مساحات ليست قليلة من أراضي الفلاحين قد انتزعت وبيعت بالمازاد بسبب عجز أصحابها عن دفع متأخرات الضرائب ففي الفترة من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ تمت ١٢٦ حالة بيع لأراضي صغار الفلاحين في مديرية أسيوط وهدما بسبب الضرائب المتأخرة عليهم كانت معظمها بنواحي أم القصور وبنى شقير وبنى زيد وبنى قرية ذهب الجزء الأكبر منها إلى عائلات كبار الملاك بأسيوط^(٣).

وفي قرية الطرفاية بمديرية الجيزة وقعت ست حالات من الحجز العقارى

(١) تقرير كلفن عن المالية والإدارة والحالة العمومية لمصر والسودان سنة ١٩١٣، ترجم وطبع في النعام سنة ١٩١٤، ص ٢٥.

(٢) تقرير كلفن عن المالية والإدارة والحالة العمومية لمصر والسودان سنة ١٩١٢، ص ٩٦.

(٣) سجل مبيع أقطان ونخيل الأهالي بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ تخليد الأموال المطلوبة منهم للديرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل حم. ومى ١٦٢٠ حفظ نومي / مخزن ١ تركي.

خلال الشهور الخمس الأخيرة سنة ١٨٩٨^(١).

وفي الفترة من سنة ١٨٩٣ إلى سنة ١٩٠٣ بلغ عدد الحجوزات ٢٣٢٥٩ حوزة وقمت على الفلاحين نظير متأخرات ضرائب قدرها ٢٩٥٦٨٦ جنبها على مساحة قدرها ٢٩٠٠٦٣٨ فداناً نفذ البيع في ٢٦٤٠ حالة منها وبلغت المساحة التي شملها البيع ٥٣٨٨٠ فداناً معظمها في مديرتي الغربية والشرقية حيث بيع في الغربية ٢١٥٩٧ فداناً وبيع في مديرية الشرقية ١٣٦٥٨ فدان^(٢).

وبلغت مساحة الأراضي التي بيعت بسبب عدم سداد الاموال الاميرية خلال سنتي ١٩٠٤، سنة ١٩٠٥ - ١٤٩ فداناً مملوكة إلى ٢٢٢ فلاحاً وهي تشير إلى حقيقة هامة هي أن حالات نزع الملكية التي كانت تتم نظير متأخرات الضرائب راح ضحيتها صغار الفلاحين^(٣).

هكذا كانت الديون الناجمة بصفة أساسية عن الضرائب هي الخطر الرئيسي الذي يهدد ملكيات الفلاحين الصغيرة إبتداء من عهد اسماعيل.

ولم تقدم البنوك العقارية أية مساعدة لحل مشكلة ديون الفلاحين أو الحلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة فالبنك العقاري وهو أقدم البنوك العقارية التي أنشئت في مصر كان أقل مبلغ يقرضه هو ١٠٠ جنبه وهو مبلغ يزيد كثيراً عما يستدينه الفلاح الصغير^(٤).

(١) دار المحفوظات ، سجل لبدء الاجراءات القانونية المتخذة ضد المتأخرين في سداد الأموال بمديرية الجيزة من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٠ رقم ٦٦ مخزن ٦٨ .

(٢) جرجس حنين ، الرجوع السابق . ص ٦٢٧ .

(٣) تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٥ ، ص ٧٣ .

(٤) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٠ ، طبع وترجم في جريدة المظلم سنة ١٩٠١ ، ص ٩ .

فالبنوك وشركات الرهن العقارية كانت ترى في تسليف الفلاحين مخاطرة غير مضمونة إلى جانب أنها غير مربحة وعندما أنشئ البنك الاهلى المصرى بدأ القورد كرومر مشروعا شرع بمقتضاء البنك سنة ١٨٩٩ بإعطاء قروض صغيرة على سبيل التجربة ما لبثت أن اتسعت خلال السنتين التاليتين^(١) ففي أواخر سنة ١٩٠١ كان للبنك أكثر من ١٥ الف سلفة تبلغ مجموعها حوالى ٤٠٢٠٠٠ جنيه^(٢).

وفي هذا الظروف أنشئ البنك الزراعى المصرى سنة ١٩٠٢ لتسليف صغار الفلاحين ويقول كرومر أن الهدف من إنشاء البنك الزراعى هو حماية الملكيات الصغيرة وزيادتها إن أمكن . وأن العطور في أهداف البنك سوف يمكن الفلاحين من المحافظة على أنفسهم في مواجهة مرابى القرى وأن يزودهم برأس المال اللازم لتطوير زراعتهم والتوسع في ملكياتهم . وبلغت ديون صغار الفلاحين للبنك سنة ١٩٠٦ ٨٠ ملايين جنيه وبشير كرومر إلى أن الزيادة الجوهرية في عدد صغار الملاك خلال السنوات الأولى من القرن العشرين هي نتيجة مباشرة لأعمال البنك . لكن خليفة جورست يناقض هذا الرأى تماما في تقريره سنة ١٩٠٩ حين يذكر أن البنك لم يفرض أموالا للفلاحين الذين لا يملكون أرضا . وعلى هذا فهو لم يخلق ملاكا جديدا وهو قول أقرب إلى الحقيقة . فالبنك حتى لو كان في إمكانية أن يحول بعض الفلاحين الذين يملكون أقل من فدان إلى الشريحة التالية وهم الفلاحون الذين يملكون مساحات تتراوح بين ٣ و٥ أفدنة وأن يحول بعض صغار الملاك من الفلاحين إلى متوسطيهم فإن هناك شكاً في أن المبالغ التى أقرضت للفلاحين قد وجهت لشراء الأراضى ولا توضح الإحصائيات في تلك الفترة ما إذا كان هناك فلاحون يملكون أقل من فدان قد زادت ملكياتهم وانضموا إلى شريحة الفلاحين الذين يملكون ما بين ٣ و٥ أفدنة لأن النوعيتين لم يكن من

Baer G. Op. Cit, P 87.

(١)

(٢) تقرير القورد كرومر سنة ١٩٠٣ ، ص ٢٢ .

الانتطاع تمييزها قبل سنة ١٩١٠. أو أن هناك فلاحين من صغار الملاك قد انضموا إلى متوسطى الملاك. وتوضح الفترة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٧ ليس فقط زيادة المساحة المملوكة للفلاحين وهي من خمسة أفدنة فأقل بل نقص مساحة الملكيات المتوسطة بأكثر من ٨٠ ألف فدان أيضاً^(١).

وإذا كان على البنك أن يمنع فقدان الفلاحين للملكياتهم فإن تأثيره كان محدوداً جداً وكانت سنوات نشاطه هي سنوات الرخاء وعندما جاء الاختيار سنة ١٩٠٧ حيث الإلزامية الشالبة والسنوات التي أنقبتها لم يكن البنك عاجزاً عن انقاذ الملكيات الصغيرة من المصادرة لحسب بل كان هو نفسه أداة نزع هذه الملكيات^(٢).

ويكفي أن نعلم أنه في قرية أولاد سلامة في مديرية جرجا وحدها حدثت ١٤٠ حالة بيع الملكيات نقل عن خمس أفدنة لحساب البنك في الفترة من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٢ ومن بين هذه الحالات ١١١ حالة نقل عن فدان^(٣).

وخلال النصف الثاني من سنة ١٩٠٩ ظلت الأهرام تنشر يومياً ما لا يقل عن ٤٠ إعلاناً من البنك بتوقيع الحجز على مدينتيه وطلب بيع ما يمتلكونه من أطيان إيفاء لما عليهم من ديون وكان أغلب الملكيات المعلن عن بيعها قطعاً صغيرة وأن بعضها لم يكن يتجاوز ١٢ قيراطاً وهذه الأرض كانت تنقل من أيدي أصحابها إلى أيدي كبار الملاك^(٤).

Baer, G Op. Cit, PP 87, 88

(١)

Ibid.

(٢)

(٣) دار المحفوظات ، دفتر فهرست ١٣١٠ ، مشترى أطيان مرهونه لبنك من ١٩٠٩ إلى سنة ١٩١١ بمديرية جرجا ورقم ٨٤ مخزن ٦٨ .

(٤) د . د . لبيب يونان رزق ، الحياة المزلية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني.

(١٩٨٢ - ١٩١٤) القاهرة سنة ١٩٧٠ ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

وفي سنة ١٩١٠ بلغت حالات نزع الملكية التي قام بها البنك ٣١٩ حالة وبلغت مساحة الاراضي التي بيعت بمقتضاها ١٠٣٥ فداناً اشترى البنك نفسه منها ٦٨٠ (١) فداناً ، ومن الواضح أن قانون الخمر، أفدنة وضع أساساً في مواجهة البنك الزراعي .

(١) تقرير سير العدون جورست عن النسالية والإدارة والحلقة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٠ ، طبع وترجم في جريدة العلم سنة ١٩١١ ، ص ٢٩ .

السخرة واستغلال الفلاحين في المشروعات العامة

تمثل السخرة عنصراً من أبرز عناصر المسألة التي عاشها الفلاحون في القرن التاسع عشر والتي تدرت إلى جانب الضرائب في هجرة الفلاحين لأراضهم ، وعلى الرغم من أن السخرة هي أحد ملامح العلاقات الاقطاعية في مصر إلا أنها استمرت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأقيمت عن طريقها كل مشروعات الري التي تمت خلال تلك الفترة ونفذت في المحل الأول لمصلحة كبار الملاك^(١). كذلك فإن عمية تطهير الترع التي كانت تتم كل عام بالسخرة كانت نتائجها تذهب بطريقة غير مشروعة إلى كبار الملاك ويقول دوفرين في تقريره ، وبهم أرباب السلطه أحياناً ينظرون للمديرية التي لم فيها إملاك ، أن مسألة العمونة هي الطريقة المضنية التي يستغل بها الحجج المنقير من الفلاحين لأن السواد الأعظم منهم يجبرون على العمل بأيديهم^(٢).

ولست هناك بيانات إحصائية متاحة حتى الآن عن عدد الفلاحين الذين تم تسخيرهم في المشروعات العامة وأن كان هناك إشارات متفرقة عن ذلك في بعض المصادر ففي سنة ١٨٤٧ كان عدد الفلاحين المعالوين لحفر ثلاث ترع في الدلتا يبلغ ١٨٢٠٧٧ شخصاً تم توزيعهم على مديريات الوجه البحري لأن أهالي الصعيد كان قد تم تجنيدهم في مشروعات مماثلة في الوجه القبلي^(٣).

(١) Trait, H.S. England Egypt, and the Sudan, London (١) 1905, P 100- Baer G. Op. Cit. P 32.

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ١٨ .

(٣) الواقع عدد الالفين ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٦٤ .

ويذكر بيير - اعتماداً على أوراق حككيان بأنه في بداية حكم سعيد (١٨٤٤) كان ما يقرب من ألف من فلاحى قرية المنصورة الذكور بمديرية الحيزة يعملون بصفة مستمرة في المشروعات العامة بعيداً عن قريتهم من بين مجموع سكانها البالغ ٢٦٥٢ نسمة^(١).

وفي الفترة من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٦٣ كانت العمالة في الريف تواجه نكصاً خطيراً وهي فترة تسخير الفلاحين للعمل في حفر قناة السويس حيث كان يخصص ما بين ٢٥ ألف إلى ٣٠ ألف من الفلاحين للعمل في حفر القناة وبينما هم يعملون كان مثل هذا العدد في الطريق إلى منطقة الحفر وهذا يعني أن حوالى ستين ألف من الفلاحين كانوا بصفة مستمرة بعيداً عن قراهم^(٢). هذا إلى جانب السخرة في المشروعات العامة الأخرى وقد بلغ عدد الذين تم تسخيرهم في تطهير الترع في عهد سعيد ٣٠٠ ألف فلاح، كما نفذ عدد آخر من المشروعات عن طريق السخرة.

فقد تم مد الخط الحديدى من كفر الزيات إلى القاهرة ثم عبر الصحراء إلى السويس عن طريق تسخير الفلاحين كما بنيت القلعة السعيدية عن طريق السخرة أيضاً^(٣). وفي سنة ١٨٦٧ في عهد إسماعيل كان المطلوب حفره من المشروعات العامة يبلغ ٣٠٠٠٠٠ قسبة مكعبة بالوجه البحرى وكان عدد المطلوبين لهذا العمل من الفلاحين يبلغ ٣٠ ألف شخص لمدة ثمانية شهور وفي الوجه القبلى كان المطلوب حفره ٣١٩٠٠٠ قسبة مكعبة وكان عدد المطلوبين لهذا العمل ٢٧ ألف فلاح لمدة ستة شهور^(٤).

Baer G. Op. Cit, P 32 (١)

Crouchly, Op. Cit, P 125 (٢)

(٣) د. عبد العزيز التناوى، السخرة في قناة السويس، القاهرة سنة ١٩٦٥، ص ٣٠٤، ٣٠٤.

(٤) الوثائق عدد ٢٨ يناير سنة ١٨٦٧، إقرار مجلس شورى النواب بخصوص السليبات.

وبلغت أطوال الترع والقنوات التي حفرت عن طريق السخرة في عهدى سعيد وإسماعيل ٨٤٠٠ ميل^(١).

وفي سنة ١٨٨٣ ذكر دوفرين أن السخرة تقتضى إستخدام ١٠٠ ألف من الفلاحين لمدة تراوح بين شهر وشهرين^(٢).

وفي سنة ١٨٨٤ بلغ عدد المسخرين ٨٥ ألفين الفلاحين كان عليهم أى يعملوا لمدة ٦٠ يوماً^(٣).

وتحدث المصادر المختلفة عن الظروف التي كان يعمل فيها الفلاحون المسخرون ففي بداية الاحتلال يصف فاليرى ستيوارت الظروف التي كان يعمل فيها الفلاحون المسخرون فيقول ، أن رغبتى مشاهدة طريقة العودة بعينى دعنى إلى الذهاب حيث كانوا يحررون حمر ترعة جديدة وقال لى الناظر أن عدد المسخرين من تلك المديرية الذين كانوا يشتغلون تحت نظارته يبلغ ٤٠ ألف نفر كلهم يعملون من الشروق حتى الغروب دين انقطاع ما خلا فترة قليلا عند الظهر كانوا يأكلون فيها خبزهم الذى يجلبه لهم أهلهم مذبأ بماء النيل وهو نفس طعامهم قبل بدايتهم فى العمل ، وهؤلاء كانوا العديدة من التراب الذى يحفرونه ويجمعونه بأيديهم وكان بعضهم معهم فؤوس للحفر وإما الفريق الأكبر فكانت آلتهم أيديهم وهم أنفسهم يقتنون تلك الآلات والمخاطف وأما ذلك اليوم فكان شديد الحر إذ بلغت درجته فى الظل ٨٢ درجة فهرنهايت ولعلها لم تكن أسفل التربة أقل من ٩٥ درجة، وقد وجدت بيدهم نظاراً يقبضون على العصي الذى يضربون بها الأنفار فى الغالب دون سبب ظاهر وترى كثيراً منهم مشققى الأكف والأيدي على

Lasawi. C. Op. Cit, P 14

(١)

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ١٩ .

(٣) تقرير اينلن بارنج عن أحوال القطر المصرى ونجاح الإصلاحات فيه سنة ١٨٩٠

طبع وترجم لى جريدة التعليم سنة ١٨٩١ . ص ٥ .

حين كان يوجد بين فضلات ذلك الردم حجارة حادة من الصوان وكان الرمد منتشراً جداً بينهم ، فإذا تذكرنا أن هؤلاء الانفار كانوا يؤخذون قسراً من قرامم التي أكرهوا على زكها عقوبة غير محروثة وأن قات منهم كانوا بشمرون أنهم قادرين اغتصاباً وأن جيرانهم يتخلصون من تلك الاعمال أما بالقوة أو بمراعاة الحاضر وان المكان الذي يشلون فيه بعيداً عن منازلهم وغير مجد نفعاً لهم ،^(١).

وهذه الصورة لا تختلف عن تلك التي رسمها عبد الله نديم في الطائف قبل ذلك بشهور سنة ١٨٨٢ حين كتب يقول « ورأيت الوفا من الاهالي جمعوا من كل المديرات لحفر رياح الخطاطبة كي يسقوا مزارع الحدبوى وكان البرنس حسين باشا مفتشاً للوجه البحرى ، مر الفواص على واده معلنا أن البرنس سيفاجتهم للفتيش فخرج الملاحظون إلى قطع الاغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على جسم الفعلة الماربة فلا تسمع إلا الأناث والصراخ والنحيب ولا يظهر من هذه الأجسام للمطخة بالطين سوى مواضع السياط ، وكلما مر البرنس على مدبر ورأى الانفار تقع على الصحور وتفرق في الوحل وتضرب على الوجوه قال للمدير (أفربن برافو برافو) فإنتهت زيارته إلا وددد للوقت قدبلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط غربق في الوحل ،^(٢).

ومرة ثالثة يصف أدولر كيبسى ظروف عمل الفلاحين المسخرين فيقول : « رأيت رجالاً ونساء وأطفالاً يعملون تحت إجبار السوط على كل عشرة منهم خولى بمسك عصا ليضربهم بها باستمرار بدون انقطاع بالرغم من أنهم منهمكون في عملهم ورئيس الانفار يعمل سوطاً يلعب به ظهر الخولى والمهندس يعمل كراباجا يعاقب به رؤساء الانفار ، كان المنظر نموذجاً مصغراً للحياة الاجتماعية في مصر كلها ، وابشع ما في الموضوع أن الجميع كانوا ينظرون إليه على أنه مسألة طبيعية ،^(٣).

(١) تقرير دوروين سنة ١٨٨٣ ، ص ١٩ .

(٢) الطائف عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

Edward Dacey, England and Egypt, Loudon, 1881, P 64(٣)

ولقد ضاعف من عبء السخرة أنها وقعت على بعض الفلاحين دون غيرهم ففي الوقت الذي كان الفلاحون يتركون أراضيهم لمدد طويلة كان الفلاحون العاملون لدى كبار الملاك يعفون من السخرة وهو وضع كان ينرى الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة بترك أراضيهم والهجرة في إعداد كبيرة إلى إبعاديات كبار الملاك وحتى سنة ١٨٧٩ لم يكن الحدوي إسماعيل وكبار الملاك الذوات يرسلون أتباعهم من الفلاحين إلى السخرة أو حتى يدفعون للمقابل التقدي عنهم في حالة عدم الذهاب (١) وفي سنة ١٨٨٢ ذكر أحد الفلاحين في الوجه القبلي من الذين يستأجرون أرضاً أن كبار الملاك أصحاب الأرض يجمعونهم من السخرة لأنهم لو أخذوا للسخرة فإنهم لا يستطيعون دفع الإيجار الذي عليهم ، وفي نفس الوقت كان الأجانب يستخدمون الامتيازات لمنع الفلاحين العاملين لديهم من السخرة (٢) كما كان مشايخ القرى يستطيعون إعفاء من يدفع لهم رشوة من الفلاحين (٣).

ويذكر كرومر أنه في سنة ١٨٨٥ كان تطهير الترع يحتاج إلى جهد $\frac{1}{x}$ من السكان لمدة تسعين يوماً وأن هذا المدد كان كافياً لكن طبقاً للحقيقة وهي أن الجزء الأكبر من كبار الملاك لا يرسلون أحد للسخرة فقد وقع العبء كله على الباقين من السكان بقسوة بالغة فبدلاً من النسبة المذكورة خصص عدد أكبر من الفلاحين كان عليهم أن يعملوا ضعف المدة المشار إليها يذكر أن أراضي الوقف بمديرية الغربية التي تبلغ مساحتها ١٩٠٢٤ فداناً وأراضي كبار الملاك البالغ مساحتها ٨٢٢٠٠ فدان لم يكن أحد من الفلاحين العاملين فيها يذهب إلى السخرة أو يدفع أي بدل مالي (٤).

Baer. G. Op. Cit. PP 32, 33 (١)

Ibid, (٢)

Baer G., Studies in the Social History of Mon'era (٣) Egypt. P 27.

Cromer, II, Op. Cit, P 409. (٤)

وإلى جانب السخرة العامة كانت هناك سخرة خاصة استخدم فيها الفلاحون في زراعة واستصلاح أراضي الحدبوى لإسماعيل الخاصة وأراضي كبار الملاك^(١).

وكان عدد مشايخ القرى يقومون بدورهم بتسخير الفلاحين للعمل في أراضيهم ففي فترة مبكرة ترجع إلى أوائل حكم عباس - حذرت التشريعات مشايخ القرى من تشغيل الفلاحين بالسخرة فقد جاء في البند ٦ من الفصل الأول من قانون رجب الصادر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) جاء فيه « إذا كان شيخ بلد أو خلافه يشغل فلاحاً في أشغال نفسه سواء كان في مجال زراعة أو في قلعة أو في سائر الاعمال بدون أجره فتل ذلك تحصل منه الأجرة الطاق اثنين وتعطى للفلاح المذكور»^(٢).

وحتى سنة ١٨٨٠ كانت ظاهرة تشغيل مشايخ القرى للفلاحين في أعمالهم الخاصة لا تزال قائمة ففي تقرير عن ناحية صالحجر بمديرية الغربية يرجع تاريخه إلى غرة رجب سنة ١٢٩٧ جاء فيه أن شيخ الناحية عبد الرحمن فايز قد استخدم أنفار السخرة الذين يعملون في ترعة القصابة في جمع السباخ البلدى اللازم لزراعته من مغارة موجودة بجبل البلدة كما قام بتشغيل جزء آخر منهم في زراعة أطيانه الخاصة^(٣).

وحتى سنة ١٨٨٥ تشير المصادر إلى فلاحين عملوا بالسخرة في أراضي عمد ومشايخ القرى^(٤).

(١) د. محمد فهمي، لمبيطة، المرجع السابق، ص ٢٧٣ - عبد الرحمن الرامسى، عصر إسماعيل، للرجع السابق ج ٢، ص ٢٨.

(٢) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥، الفصل الأول ص ٣

(٣) دفتر قيد العمدة والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢ رقم ١٧٠٩ عين
•• مخزن ٧، ص ١٤٥.

ولم يكن معنى من السخرة في عهد محمد علي سوى الأطفال الذين يقل عمرهم عن ثمانى سنوات والشيوخ الذين يزيد سنهم عن سبعين سنة والعلماء والمعجزة^(١).

وفي عهد إسماعيل كان معنى من السخرة الذين يقل سنهم عن ١٥ سنة والذين يزيد سنهم عن ٥٠ سنة وأصحاب الحرف والمعجزة والعلماء والفقهاء وخلم الاضرحة والمساجد والقسس وخدم الكنائس والخبراء^(٢). وقد أجاز الأمر المالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٨٧٩ لتفلاحين الذين لا يرغبون فى أداؤها دفع بدل تقضى يعادل أجر الايام المطلوب عملها^(٣).

ومرة أخرى حدد الأمر المالى الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ الفئات التى تطلب للعمل فى السخرة والفئات التى تعفى منها ، حيث جاء فيه أن ، للمعونة واجبة على كافة أهالى القطر من المذكور سلىمى البنية الذى يتراوح سنهم بين ١٥ و٥٠ سنة على أن يعنى منها العلماء والفقهاء والمختصون بالتعليم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن بالمحلات الخيرية كالتكايا والاديرة والمستشفيات وخدمة المساجد والمقابر والاضرحة والقسس والرهبان والمخاضات وخدمة الكنائس والمعابد والجبانات من سائر الأديان وأرباب الصنائع والحرف وصيادو الاسماك وللراكية^(٤).

وفى الأمر المالى الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ أضيف إلى أعمال السخرة حراسة وحفظ الجسور مدة الفيضان . غير أن السخرة ما لبثت أن ألغيت بمقتضى

(١) دوتون نامه السلطان الصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٠ ، البند الرابع فى نظام الزراعة فى الولاية المصرية ، ص ٤٤ .

(٢) الولايع الرسمية فى ٢٨ يناير سنة ١٨٦٧ ، تقرير لجنة شورى النواب الخامس بالتمداد .

(٣) بيوب اربين ، للرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٤) القوانين الطارية فى الديار المصرية ، ٣١٣ .

أمر عال صادر في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ ولم يبق منها سوى حراسة وحفظ الجمرور في وقت الفيضان ومخاربة الجراد (١).

ومهما قبل عن الأسباب والدوافع الإنسانية التي أدت إلى الغناء السخرة فإن إلغاءها كان وراءه معارضة كبار الملاك للجلولة دون هجرة الفلاحين للندن للاستفادة بهم في مزارعهم (٢).

وهكذا ساهمت هذه العوامل في تشكيل مستقبل طبقة الفلاحين وتحول الجزء الأكبر من ملكيتهم إلى غيرهم من الثقات الاجتماعية الأخرى. وحتى الجزء الذي تبقى من الملكية في حيازة الفلاحين تفتت إلى مساحات صغيرة بفعل عامل الوراثة وعلى الرغم من أن الفلاحين لم يحصلوا على حق توريث أراضيهم إلا في وقت متأخر لسيا بهندور اللاتحة السعيدية سنة ١٨٥٨ (٣). فإن تفتت هذه الأراضي بالوراثة كان سريماً لثلاثة أسباب .

أولاً : لأنها كانت من الملكيات الصغيرة . ثانياً : أنه لم يكن من الجائز وقفها قبل نهاية القرن التاسع عشر وهو العامل الذي حمى بعض الملكيات العشورية من التفتت ثالثاً : الزيادة السريعة في عدد السكان الذين ارتفع عددهم من ٥٢٧٥٠٠٠ سنة ١٨٦٠ إلى ١٢٢٩٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩١٤ (٤) . وفي سنة ١٨٩٤ بلغت ملكية الفلاحين (أقل من خمسة أفدنة) ٩٣٠٦٠٠ فدان تمثل ١٩٠٨٪ من المساحة المزروعة يملكها ٥١٢١٦٠ من الفلاحين يمثلون ٧٧٪ من مجموع الملاك وتشير

(١) المرجع السابق ، ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) Zolaed, (The Marquis of), The life of Lord Cromer, London 1932, P 177.

(٣) حصل ملاك الأجداديات على حق توريث أراضيهم سنة ١٨٣٧ .

(٤) فوزى جرجس ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

المصادر إلى أن ملكية الفلاحين ارتفعت في العشرين سنة التالية فبلغت سنة ١٩١٤
 ١٤٣٥١٦٠ فداناً تمثل ٢٦.١٪ من المساحة المزروعة كما زاد عدد الفلاحين
 الملاك إلى ١٤١٤٩٢٠ يمثلون ٩٠.٧٪ من عدد الملاك (١) لكن هذه الزيادة
 كانت زيادة ظاهرية ويمكن تفسيرها على ضوء الحقائق الآتية :

(١) أن عدداً كبيراً من الملكيات الصغيرة تم تسجيله بعد سنة ١٨٩٦
 نتيجة لتخفيض رسوم التسجيل (٢).

(٢) التفتت في الشريحة الدنيا من الملكيات المتوسطة قد أضاف مساحات
جديدة للملكيات الصغيرة هنا إلى أن التفتت في الملكيات الصغيرة قد زاد من
 أعداد الفلاحين المالكين (٣). ولم تتلق ملكية الفلاحين زيادات حقيقية سوى
 ١٢٣٧٢ فداناً اشتراها فلاحو نواحي أرمنت والزيبقات والريانية والمريس من
 أراضى العابرة السنية في هذه المناطق التي كانوا يستأجرونها وذلك عن طريق
 نظارة المالية التي توات دفع ثمن هذه المساحة لشركة الدائرة السنية على أن تتولى
 تحصيله من الأهالي على أقساط لمدة عشرين سنة بفائدة قدرها ٥٪ وبلغ ثمن هذه
 المساحة ٢١٢٩١٨ جنيهًا وتسلمها وكيل مديرية قنا نيابة عن نظارة المالية في ٢٥
 يوليو سنة ١٩٠٥ (٤).

(١) د. راشد البرلوى وعبد حمزة علبش، المرجع السابق، ١٤٤.

(٢) تقرير الورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان
 سنة ١٩٠٦، ترجمة وطبع في جريدة المنظم سنة ١٩٠٧، ص ٨٢.

(٣) د. راشد البرلوى وعبد حمزة علبش، المرجع السابق، ص ١٤٧.

Baer G.A, History of Land Ownership in Modern
 Egypt pp 39, 82.

(٤) دار المخطوطات No 9, D.S. Purchases and Sales P.
 Hole 5 Store 2, File 47.

وباستثناء هذه المساحة فليس هناك ما يؤكد أن أحداً من الفلاحين غير الملاك أصبح يمتلك أرضاً بل العكس هو المؤكد وهو أن طبقة الفلاحين كانت تتعرض لعملية افقار مستمرة حيث انخفض متوسط ما يملكه الفرد خلال الفترة من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩١٤ من فدانين إلى فدان واحد تقريباً^(١). كما أنه من بين عدد الفلاحين للملاك كان هناك ١٢٧٧٥٣٦ فلاحاً يملك الواحد منهم أقل من فدان وأن متوسط ما يملكه الواحد منهم يبلغ ٤١ ر./ من الفدان^(٢) وأن نسبة ما يملكونه من المساحة يبلغ ٧٦٪. وهم أشباه العمال الزراعيين^(٣) وفي نفس الوقت فإن طبقة الفلاحين المعدمين التي نشأت خلال القرن التاسع عشر كانت آخذة في الاتساع.

(١) د. د. واشد البراوى ، محمد حزة عليش ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) د. د. محمد فهم لميطة ، المرجع السابق ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

نشأة الفلاحين المعدمين

أدت العوامل الثلاثة التي أشرنا إليها لأن يفقد قطاع من الفلاحين أرضهم ويصبحوا معدمين وقد ارتبط ظهور هذه الفئة من البداية بنشأة الملكيات الكبيرة وقد رأينا كيف انتزعت مساحات كبيرة من أراضي الفلاحين في ظروف تكوين الجفالك كما تدفقت أعداد أخرى من الفلاحين إلى أبعاديات كبار الملاك هرباً من الظلم الاجتماعي المتمثل في الضرائب والسخرة . وفي فترة مبكرة ترجع إلى عهد محمد علي نجد إشارة إلى وجود هذه الفئة من الفلاحين المعدمين في أول لائحة صدرت للجفالك سنة ١٨٣٧ ونجدها تتحدث عن طريقة تنظيم علاقة هذه الفئة من الفلاحين بإدارة الجفالك . ويستفاد من هذه اللائحة أنه كان هناك نوع من الفلاحين المقيمين بالجفالك وهؤلاء كانوا يزرعون الأرض نظير جزء من المحصول يتفاوت باختلاف نوع المحصول وتتراوح بين سدس المحصول ونصفه وفي حالة إهمال أحد هؤلاء الفلاحين كانت تأخذ منه الأرض ليتحول إلى عامل أجير .

والنوع الثاني كان يعمل بالأجرة ويبدو أن بعضهم كان مستديماً والبعض الآخر كان يتم الاستمارة بهم في وقت المحصول وهؤلاء كانت أجرتهم تخصم من نصيب النوع الأول من الفلاحين .

فقد جاء في هذه اللائحة ما نصه : بخصوص المزارعين المستخدمين في الجفالك ومرتب لهم للسدس تقرر أن تعطى لهم نفقة تصرف كل ١٥ يوماً أو كل شهر وما يصرف لهم من مئونة يصرف من أصل الأجرة وقد اقتضت إرادة الحدبوى أن النى يتحصل من محصول الذرة المسينى يعطى لهم الربع . وأما الذرة الشبلى فيعطى لهم فيها النصف وفي آخر كل سنة يعمل معهم حساب كل واحد عن محصول

زراعته وعن مقدار ما خصه من السدس والربع والنصف في الذرة ويخصم عليهم ما تعاطوه من الدوام أجرة وأصناف متونة وكل مزارع إذا كان يبق له شيء يصرف له في يده . والمزارع الذي يحصل منه تكاسل يرفع من خدمته ويرتب كأحد الاجرية وتعطى الارض لغيره ممن عندهم رغبة واجتهاد . . . وفي حالة جمع أنظار وقت الضم تخصم أجرتهم من المقرر للمزارعين،^(١)

وعلى هذا فإن قطاع الفلاحين المدمين وجد منذ عهد محمد علي وتذكر هيلين ريفلين أنه بعد الاستيلاء على القرى عند تحديد الجفالك كان يجرى حصر لكل رجلها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ويعين الديوان مديرا (ناظرا) يكون عادة ضابطا سابقا في الجيش أو الاسطول وكان من سلطة المديرين ومشايخ القرى تفنيش القرى بحثا عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم وإجبارهم على العودة^(٢).

وفي الفترة التالية زاد قطاع الفلاحين المدمين مع ازدياد هرب الفلاحين من الارض ولم يستمر الهرب إلى سوريا طويلا كما أن الفلاحين الهاربين إلى المدن كان يتم اكتشافهم ويمادوا إلى قراهم مرة أخرى ففي ربيع الأول سنة ١٢٦٤ (١٨٤٧) على سبيل المثال وجد في القاهرة ٢٣ فلاحا هربوا من أراضيهم من بينهم ١١ فلاحا من الشرقية وواحد من المنيا وتسعة من شبرا وواحد من الغربية وواحد من الجيزة وسرعان ما قبض عليهم وأعيدوا إلى قراهم^(٣).

وكان من الطبيعي أن يتجه هرب الفلاحين إلى أماكن يحدون فيها الحماية

(١) دار الوثائق ، ج ١٦/٧ ، لوائح ، وحدة ديوان الجفالك عربى ، لأئمة تنظيم القسطنطينية سنة ١٢٥٢ ، ١٨٣٧ ، ص ١٠١ .

(٢) د . د هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٣) الوثائق عدد ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٦٤ ، ص ٥ .

وكانت هذه هي أبعاديات كبار الملاك ومن البداية اعترفت سلطات محمد علي بهذه الظاهرة وأقرتها حين رفض محمد علي إعطاء أراضي أثرية للفلاحين الذين يعملون لدى كبار الملاك ففي خلاصة صادرة من مجلس ملكية في ١٣ ربيع أول سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩) جاء فيها ، يقتضى توزيع أطيان على الفلاحين الذين لا أثر لهم ولا طلب للميرى عليهم ليكونوا أصحاب أثر ولكي لا يزعموا أنهم يرسلون إلى الاشغال الاميرية بسبب بطلانهم أما ما يوجد في بعض البلاد من المزارعين الذين لهم خمسية واثق فدان وزيادة وعندهم فلاحون بالأجرة أو بالشركة فيقتضى تقديم عند المأمور وناظر القسم بأنهم ليسوا خاليين من الاشغال ، (١). وفي الاجتماع الذي عقد سنة ١٨٣٧ لوضع لائحة تنظيم العمل بالجفالك كان بين الموضوعات التي طرحت للنقاش في هذا الاجتماع طريقة تدبير الاعداد اللازمة من الملاحين لزراعة أبعاديات كبار الملاك ومعالجة ظاهرة استمرار هرب الفلاحين من الارض ومن خلال المناقشة يظهر بوضوح وجود قطاع من الفلاحين للمدعين الذين لا يملكون أرضاً فقد جاء في حديث علي أغا البدرأوى مدير تبروه ، أنه موجود بالمديريات أبعاديات تعلق ذرات كرام وأبعاديات تعلق الميرى وبعض من هؤلاء مرتب إليه أنفار من المديرية التي هم بها وبعضهم ليس مرتب لهم وكثيراً من الانفار وبعض مشايخ البلاد يتركون زراعتهم ويأخذون مواشيهم وعيالهم ويتوجهون لينتدموا بالجهات المذكورة بقصد الحماية فإذا كان يرى موافقاً أن يرتب لهم أنفار حسب لزومهم من المديريات الذي هم منهم من الانفار الذي بنير أطيان وكل بلد كالم نفر فإنه أولاً يصير التنبيه على نظارهم يسلبوا المستحيين بهم يعمرون في بلادهم حيث عليهم أطيان وأموال وبقايا بكثرة وترك أطيانهم بلا تخضير وأموالهم بلا تحصيل ليس جائزاً فإذا روى موافق يكون ترتيب الانفار لزومهم وجمع الانفار المستحيين منهم بمعرفة حضرة مفتش الاقاليم البحرية ، (٢) .

(١) سجل مجلس ملكية ، ص ٣٦ .

(٢) دلو . الوثائق ، ج ١/١٦٧ ، لوائح وحدة ديوان الجفالك عربي ، لأهنة تنظيم

العمل بالجفالك سنة ١٢٥٢ / ١٨٣٧ ، ص ٤ .

وتشير الوثيقة السابقة إلى أن أراضي الميرى كان يوجد بها قطاع آخر من الفلاحين غير الملاك وفي ٢٦ القعدة سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) صدرت أول لائحة تنظم علاقة هؤلاء الفلاحين الذين يزرعون أراضي الميرى عن طريق المشاركة وجماعات في خمسة بنود حددت طريقة زراعة الفلاحين لهذه الارض بأن تكون محصولات الحبوب مناصفة بين الميرى والفلاحين ويقدم الميرى التقاوى اللازمة للزراعة بينما يقوم الفلاحون بكل الخدمات اللازمة للزراعة بما فيها درس المحصول على أن يخصم من نصيب الفلاحين ما يصرف لهم أثناء الزراعة وأن يجري تقسيم ثمن محاصيل الحضر مناصفة بعد يديها وحددت اللائحة مدة المشاركة بين الفلاحين والميرى بأربع سنوات (١).

وفي عهد عباس أصبحت الدولة هي التي تتولى تدبير الفلاحين للعمل في أبعاديات كبار الملاك ففي خطاب مؤرخ ١٠ شوال سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) إلى وكيل مجلس التجار وصادر من العمية جاء فيه « بناء على مقتضى إرادة حضرتكم رقم ٩ رمضان سنة ١٢٦٨ الواردة بخصوص مخاطبة مديرية المنيا وبني مزار باعطاء الانفار المتفضية لزراعة أبعادية حضرتكم بواقع التخصيص قد تحمرد المديرية المذكورة عن ذلك والآن وردت الافادة رقم ٣ شوال سنة ١٢٦٨ نمرة ١٣١ حاصلها أنه أعطى الانفار اللازمة بواقع التخصيص لوكيل الابعادية ولزم تحميره بالاحاطة (٢) وطوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان هرب الفلاحين مستمرا إلى أراضي كبار الملاك وهكذا حيث وجدت الملكيات الكبيرة من الابعاديات والجنالك وجدت طبقة من الفلاحين المعدمين .

(١) أمين سامي ، علوم النيل وعصر محمد علي ، ص ٥٤٠ .

(٢) دار الوثائق ، ص ١٠/٥/١ صادر ج ٦ ، وحدة ديوان العمية السنية عربي رقم ٢٣ أ ، من ٢٤ رمضان سنة ١٢٦٨ هـ إلى ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٦٨ هـ ، خطاب رقم ١٠٢١ في ١٠ شوال سنة ١٢٦٨ هـ صادر إلى وكيل مجلس التجار ، ص ١٠٤٢ .

وهناك قطاع آخر من الفلاحين المدمرين تكون في إطار نظام العهد فقد أرغم الفلاحون المدينون للحكومة على البقاء في قراهم على أن يعملوا لدى المتعهدين في أراضي المهدة وهي التي يعجز أصحابها عن زراعتها كعمال مياومة أو على أساس المشاركة على أن يقدم المتعهد البنود ورأس المال بينما يزرع الفلاحون الأرض نظير جزء من المحصول (١).

وفي ظل هذا النظام فقد الفلاحون حريتهم بعد أن فقدوا أراضيهم وانحدروا إلى مرتبة الاتباع ويقول أرزين ، أنه كان للمتعهدين بهفنتهم دائنين لواضع اليد على الأمليان التي دخلت في عهدهم أن يجبروا مدينيهم وهم واضمو اليد المذكورون على العمل لحسابهم والاشتغال لذمتهم وحيث أن الحبس على دفع الدين كان ساريا وقتئذ فقد تمهدت الحكومة ضمنا للمتعهدين بأن تسلم إليهم الفلاحين المزارعين الذين يزارحون أراضيهم لـبب من الاسباب فكانت حالة الفلاح يومئذ مشابهة لحالة الفلاح في أوروبا في القرون المتوسطة (٢). بل أبعد من هذا فان أرباب الابعاديات والعهد كانوا يقومون بجمع الفلاحين من مناطق مختلفة وبرغمهم على العمل في أراضيهم .

ويبدو أن ذلك كان جزءا من حركة واسعة يقوم بها المتعهدون وكبار الملاك لنقل الأيدي العاملة من الفلاحين إلى عهدهم وأبعادياتهم وهو أمر خشي معه محمد علي من احتمال حدوث أضرار اقتصادية فقد جاء في أمر أصدره إلى شريف باشا في ٤ جماد الأول سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) د صار مندور شتكم الواردة إلى وأيديتم بها أن أرباب الابعاديات والعهد جارين جمع عمال من أهالي القرى البعيدة عن الجهات للكاتنة بها تلك العهد والابعاديات وهذا ما يوجب تشتيت أموال الأهالي فضلا عن ذلك أن بعض أرباب تلك المزارع حاصل منه أخذ عمال من مديريته

(١) د . هيلين وينلين ، المرجع السابق ص ٩٢ .

(٢) يطوب أرزين ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

و تشغيلهم في مديرية أخرى،^(١) ومن الواضح أن الفلاحين في عهد إسماعيل كانوا قد فقدوا حريتهم في ظل نظام المهد وأولها حرية العمل وهي حقيقة تبرز من خلال المناقشات التي دارت في مجلس شورى النواب في جلسة ٢ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) وهي التي تقرر بعدها إلغاء نظام المهد فقد جاء في كلام العضو يوسف عبد الناح من نواب القاهرة أن « بعض المتعدين تعهدوا بنواحي لم يكن لهم بها زرع وإنما تعهدوا بها لأجل تشغيل أهاليها في زراعتهم الخاصة بمجتمعات أخرى » .

وجاء في كلام العضو عمر يحيى « بصير فك المهد واستخدام الأهالي في زراعة المتعدين يكون برغبتهم بالأجرة كالجاري بين الأهالي وبعضها ، وهي حقيقة يؤكد ما للرة الثالثة كلام العضو محمد أغا شعير الذي جاء في كلامه « بصير فك المهد وأما الأطنان زراعة المتعدين بصير زراعتها بالأجرة برغبة الأهالي أسوة بباقي مزارعي النواحي »^(٢).

وعرما فإنه حيث وجدت للملكيات الكبيرة وجدت طبقة من الفلاحين المعدمين يعيشون على أراضي ليست ملكا لهم وأصبح من الممكن أن نجد فرى بأكلها يملكها مالك واحد وبصفة ملاك وكل سكانها إما مستأجرون أو عمال زراعة مقيمين فتاحية مشال بمديرية الغربية البالغ زمامها ١٩١٥ فدانا كانت كلها مملوكة لعلى باشا شريف وكان عدد الفلاحين الموجودين بها يبلغ ٩٨٥ نسمة من الذكور^(٣).

(١) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٥٣٩ .

(٢) الوقائع - عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦ ، مناقشة مجلس شورى النواب حول موضوع إلغاء المهد .

(٣) متر قيد المدد والمقايغ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٢٧١ .

ويذكر كرومر أن عدد الفلاحين العاملين في أراضي كبار الملاك في مديرية الغربية سنة ١٨٨٥ بلغ ١٧ ألف إلى جانب ٤٠٠٠ آلاف فلاح كانوا يعملون في أراضي الاوقاف^(١).

وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت العزب تغص بأعداد كبيرة من الفلاحين للمدعين يقومون على زراعتها في مركز قوبينا بمديرية المنوفية كان عدد الفلاحين الذين يقيمون بعزبة محمد بك الشوائى البالغ مساحتها ٢٥٠ فدان يبلغ ٣٥٥ فلاح وفي عزبة ابراهيم عمر اللوائى البالغ مساحتها ٤٣٠ فدان كان عدد الفلاحين العاملين عليها ٤٩٠ وفي عزبة القمص يوحنا غطاس البالغ مساحتها ٢٤٨ فدان بلغ عدد الفلاحين العاملين فيها ٤٢٤ وفي عزبة راتب باشا البالغ مساحتها ٤٢٠ فدان بلغ عدد الفلاحين بها ٣٨٠ نسمة وفي عزبة محمود بك عبد الغفار البالغ مساحتها ٥٩٤ فدان يبلغ عدد الفلاحين بها ٣٦٦ نسمة وفي عزبة أحمد يوسف علما البالغ مساحتها ٥٩٨ فدان بلغ عدد العاملين بها ٨٢٢ نسمة^(٢).

وداخل قطاع الفلاحين المدعين وجدت شريحة أخرى من عمال الزراعة الرحل أو عمال التراحيل ، وهذه الشريحة الاجتماعية تكونت من خلال عمليات نقل الممال الزراعيين التي كان يقوم بها كبار الملاك من مكان إلى آخر .

وهذه الشريحة كانت أسوأ حالا من الفلاحين المدعين المقيمين فهؤلاء لم يكن أمامهم عمل محدد فهم ينتقلون من مكان لآخر سعيا وراء الرزق ويشير البرت فارمان في فترة مبكرة ترجع إلى سنة ١٨٧٣ إلى أن عدد عمال الزراعة في أربع مديريات كان يبلغ ٨٠٥٣٦ عاملا وأنهم كانوا أكثر الفلاحين تماسة قال جانب انخفاض أجورهم لم يكن الواحد منهم أمام عمل مستديم فهو يعمل باليومية بحسب

Cromer, Op. Cit, II, P 409

(١)

(٢) دةز حوادث وأحوال البلاد والنزب ، مركز قوبينا بمديرية المنوفية ١٨٩٥ —

١٩١٦ رقم ١٠٤٠ عين ١٥ مخزن ١٠ . كشف ملحق بالجلد .

ما يتطلبه العمل كما كانت تفرض عليهم ضريبة شخصية تتراوح قيمتها ما بين أجر عشرة أيام و٢٥ يوماً في العام^(١).

وواضح أن بعض الملاك كانت أراضيهم تعتمد على هذا النوع من العمال الزراعيين ففي تقرير عن ناحية خلوة الغلبان يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر جاء فيه أن أراضي هذه الناحية يملكها ثلاثة ملاك هم اليوناني بن الذي يملك من أرضها ٤٥١ فدان أو المدعوة كاندان وتملك ٦٦ فدان أو المدعو أحمد إبراهيم البدري ويملك ٥٩ فدان وجاء في هذا التقرير أن السكان بها أجرية وجارى إحضارهم بمعرفة الملاك من جهات متفرقة لتأدية شئون الزراعة وبعضهم يقيم شهر أو أكثر ويستغل لجهة أخرى،^(٢).

ولست هناك إحصائيات توضح عدد هذه الفئة من عمال الزراعة الرحل وإن كانت هناك اجتهادات حول تقدير عدد الفلاحين المعدمين عموماً في أوائل القرن العشرين فيذكر الدكتور لهيطة أن عدد عمال الزراعة كان في مطلع القرن العشرين يبلغ ٦٥٩٨٨٢ عاملاً زراعياً متوسط أجر الواحد منهم ثلاثة قروش وإلى جانبهم يوجد ٦١٢٥٧٢ فلاحاً آخرين لا يشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم وأن عدد الرعاة يبلغ ٥٢٢٥٣ راعي^(٣). أما أنور عبد الملك فيقرر أن عدد الفلاحين الذين يعملون في الزراعة ولا يملكون أرضاً كان يتراوح بين ٧٥٥١٤٩ فلاحاً و١,٤٠٠,٨٧٩ فلاحاً من بين أجراء وعمال مستخدمين وعمال

(١) البروت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنایت ، القاهرة سنة ١٩٦٤ ، ص ٣٣

(٢) دفتر قيد السد والنسيج بمدرسة التربية ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢ ، رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٦٧ .

(٣) د. محمد تهمس لمبلة ، المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .

تراجيل وأن مشكلتهم لمي البطالة التي يخضع لها كل عمال التراجيل^(١). أما مير فيذكر أنه في نهاية القرن التاسع عشر، كان ما بين مليون ومليونين من الفلاحين أصبحوا لا يملكون أرضاً^(٢). ومهما قيل عن حياة هذا القطاع من الفلاحين فإنها كانت تقسم بالقلق وعدم الاستقرار سواء الذين يتأجرون أرضاً منهم أو الذين يعيشون من قوة عملهم.

ففى مطلع القرن العشرين واجه الفلاحون العاملون في أراضي الهيايرة السنية بالمنيا وبني سويف وأسيوط حالات طرد جماعية من قبل الملك الجديد بعد أن باعت الهيايرة السنية الاراضى التي كانوا يتأجرونها ويقيمون عليها. وتحفل المحفظلة رقم ٨٤ من أوراق الهيايرة السنية بدار المحفوظات بعشرات الاتفاقيات المقدمة من الفلاحين في المناطق المباعة حيث بيعت حتى المنازل التي يقيمون عليها^(٣).

ففى الثمانينيات من فلاحى عزبة حرب حسانين بمركز بني مزار بالمنيا إلى مدير الهيايرة السنية في ١٢ فبراير سنة ١٩٠٦ جاء فيه، حيث أنا متوطنين بالابادية المذكورة وأن تلك الابادية هي كانت للهيايرة السنية ونحن قاطنين بها من مدة مديدة ومتخذين بها مساكن بعضها مبنى بالبنا المصرى وبعضها بالطوف والآن الهيايرة باعت تلك الاطيان للشركة والشركة باعت الاطيان لسعادة حسن باشا عبد الرزاق وأجرت مقياس الاطيان بعيداً عن السكن وقد تظاهر لنا الآن

Abdel Malek, A, Op. Cit. P 88. (١)

Baer. G. Social Change in Egypt 1800-1914, Holt. (٢)

P. M. Edit, Op. Cit. P 141

(٣) بلغ عدد التزب والتواشى التي قدم فلاحوها هذه الاتفاقيات أكثر من ٢٣ ناحية وعربية موزعة على مديريات بني سويف والنيا وأسيوط وتحمل هذه التراخيص عشرات التوقيعات من فلاحى هذه التزب والتواشى.

خروجنا من الإبعادية عنوة بما أننا ناس فقراء وليس لنا أملاك سوى تلك القرية التي نحن مقيمين بها عن والدنا، وبتحسبون في النهاية بقائم على الأرض التي يقيمون عليها^(١). وفي التماس آخر مقدم من فلاح ناحية العباسية الجديدة بمركز مغاغة بمديرية النيا إلى رئيس مجلس شورى القوانين جاء فيه : أن شركة الدائرة السنية أدخلت المحلات سكناً ضمن الأطنان المباعة لسعادة على باشا فهمي وسعادته يستبدنا دين الحكومة ويبدد ثمننا كما هو حاصل لنا الآن وحيث أن العدالة لا يرضيها أن بلداً جسيمة مثل هذه البلدة يبلغ تعداد سكانها ما يقرب من الأربعة آلاف نسمة وزيادة مقيمين بها من مدة الخطة وثلاثون سنة ومعين لها عمدة وإثنين مشايخ وإثنين حلاقين صحة ومأذون شرعي وأرباب حفظ وجميعنا ميلاده بها وأبائنا وأجدادنا متوفين بها ومدفونين بجبانته التي قررتها الحكومة وصار لا يكون لنا محلات ولا مأوى خلافاً ويبيع ملكها لأحد الأغنياء وهو سعادة الباشا المشار إليه وحيث أننا من رعايا الحكومة وليس بخارجين عنها وفائمين بما هو مفروض علينا من قبلها ولا عند الحكومة فرق في رصبتها ومن عدلها يتحدث جبانته لأموالنا وتدفع الثمن من طرفها ونحن أحياء وأولى بذلك وقوانين الحكومة تثبت لنا الاحقية عن الغير . وفي نهاية التماس بطلبون بقاءهم بمنزلم ويبرها لم^(٢) . وقد انمكست التطورات التي مر بها الفلاحون على القرية المصرية .

No 84, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13. (١)

Store 2, File .963

(٢) المصدر السابق ، هذا التماس من ثلاث صور أحدها لمدير شركة الدائرة السنية والآخر لمستشار الداخلية .

ملكته هو وأخوه ١٧٣ فداناً وكانت عائلة الشافعي ومنها أحد مشايخ القرية عثمان علي شافعي تملك ١٦١ فداناً وكان محمد عرفة أحد مشايخ هذه الناحية أيضاً يملك ١١٨ فداناً بينما كان شيخها الثالث علي هويدي يملك ١١٠ أفدنة من أطيان هذه الناحية (١).

وفي ناحية المدر حيث كانت عائلة العمدة تملك ٢٦٥ فداناً من أطيان الناحية بلغت ملكية أحد الفلاحين ١٦ سهماً (أقل من قيراط) (٢).

وحيث شهدت القرية ملاحاً غرباء من الذين حصلوا على الأراضي عن طريق المنح أو في ظروف نظالم العهد كان التناقض في توزيع الملكية أكثر حدة .

ففي ناحية أشروبة بالمنايا كانت أكبر الملكيات سنة ١٨٨١ يملكها عمدتها ميخائيل أناسيوس الذي عمل متعمداً لهذه الناحية وبلغت ملكيته ٥٩٥ فداناً من أطيان الناحية الحراجية والعشورية بينما بلغت أبعادية ورنه سليم باشا السلحدار ٦٧٣ فداناً من أطيان القرية العشورية وهي أبعادية منحها المذكور في عهد محمد علي . وبلغت ملكية أحمد أفندي عبد الرزاق ٨٧ فداناً من الأطيان العشورية بينما كانت هناك أعداداً كبيرة من الفلاحين يملك الواحد منهم أقل من فدان (٣).

وفي قرية قلوب حيث كانت القرية عهداً لعائلة الشواربي بلغت ملكية هذه العائلة ١٨٩٠ فداناً بينما كان الحديوي إسماعيل يملك ٧٠٣ أفدنة من أطيان القرية وأحمد طلعت باشا كاتبه يملك ٥٦ فداناً وحسن راسم باشا يملك ٥٣ فداناً

(١) ملكة الأطيان بناحية كفر الجرايدة بمديرية الغربية من سنة ١٨٧٨ لغاية سنة ١٨٨٠ رقم ١٧٠٢٤ عين ٣٠٥ مخزن ٢٢ ، ص ١٠٤ ، ٧٤ ، ١٠٤ ، ١٤ .
 (٢) سجل تملك النعمة ببخية المدر بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٨ مخزن ٦٨ ص ٢٩ - ٣٢ ، ٥٤ .
 (٣) ملكة الأطيان بناحية أشروبة بمديرية المنايا من سنة ١٨٨١ رقم ١٥٨١ عين ١٣٨ مخزن ٢ ، ص ٢٠ ، ٧٨ .

(٣) ٢١٢ هكتاراً تقل حيازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة وجملة حيازتهم ٥٥٠ فداناً وبلغت حيازة بعضهم ١٠ فدان .

وفي هذه الفترة المبكرة يمكن تسجيل ملاحظتين على توزيع الملكية في هذه القرية الأولى : هي أن التفاوت في توزيع الحيازة أصبح واضحاً والثانية : أن العناصر الأقل حيازة كانت تترك أراضيها وأن الجزء الأكبر منها كان يذهب لكبار الحائزين أو للتعمد .

أما الضرائب في هذه الناحية فكانت مقسمة إلى ست فئات أدناها ١٠ بارة ٣٨ قرش وأعلىها ٢٠ بارة ٦٧ قرشاً وبلغت جملتها ٢٣٩٠٤ قرش (١).

وفي أواخر عهد سعيد (١٨٦٠) حيث زادت حقوق الفلاحين على أراضيهم بعد صدور اللائحة السعيدية كان أبرز التغييرات التي حدثت في توزيع الملكية في قرية سمندود هي .

ارتفعت مساحة العمدة إلى ١٩٢٥ فداناً بينما انخفضت حيازة الفلاحين إلى ١٢٦٣ فداناً وانخفض عدد الحائزين منهم إلى ١٧١ حائزاً كما انخفض إجمالي الأراضي المفروضة عليها الضرائب إلى ٢٢٦٥ فدان .

— وبينما اخفت أراضي المسموح زادت ملكية عمدة القرية الشيخ عبد العال على إلى ١٣٠ فداناً بعد أن كانت ٢١ فداناً سنة ١٨٤٢ كما زادت ملكية عمدة كفر الشعاية بدوى غنيم فبلغت ٨٣ فداناً كما زادت حيازة ثلاثة من الحائزين على خمسين

(١) تكلفة الامتياز بناحية سمندود وكفر الشعاية سنة ١٨٥٩ هـ رقم ١١٨٢٥ عين ٢٣٨ عزن ٢٢٢ ، ص ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، من بين أطياف هذه الناحية هناك ٨٣ فدان كانت مخصصة لتأريفة سمندود .

روعي في اختيار قرية سمندود كنموذج لتطور القرية المصرية في [الوجه البحري] لأنها مرت بكل التطورات التي مرت بها الملكية الزراعية في مصر خلال فترة البحث وأبرزها نظام العهد ، وهو نفس الآليات التي روعي في قرية العراية المدفونة بالنسبة للوجه القبلي

فداناً هم الحسيني شحانه وأصبح يملك ٧٨ فداناً ومحمد الرقبة وأصبح يملك ٨٥ فداناً
ومحمد البدرارى وأصبح يملك ٦٧ فداناً والثلاثة غالباً هم مشايخ الناحية وأصبح
توزيع الجبازة على النحو التالي في القرية .

— خمسة من الحائزين تزيد جبازة الواحد منهم عن ٥٠ فداناً وبمجموع حيازتهم
٤٤٣ فداناً بزيادة في عدد الحائزين وزيادة في إجمالى المساحة وإن كان متوسط
جبازة الواحد منهم قد انخفضت عن سنة ١٨٤٢ .

— ١٩ حائزاً يمثلون متوسطى الحائزين وتتراوح حيازتهم ما بين ١٠ و ٥٠
فداناً وجملة حيازتهم ٣٢١ فداناً .

— ١٤٧ حائزاً جبازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة وإجمالى حيازتهم
٤٩٩ فداناً ومن بينهم ١١ فلاحاً تغل جبازة الواحد منهم عن فدان (١).

وفي عهد إسماعيل (١٨٧٥) حيث تحولت قرية سمندو إلى مدينة (بندر سمندو)
وبعد أن ألغى نظام المهد كان توزيع الملكية على النحو التالي :

— عشرة من الملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فداناً وجملة
ما يملكون ٢٠٣٥ فداناً .

— ٢٧ من متوسطى الملاك تتراوح ملكيتهم بين ١٠ و ٥٠ فداناً وبمجموع
ما يملكون ٤٨٢ فداناً .

— ١٨٥ من الملاك تغل ملكية الواحد منهم عن عشرة أفدنة وبمجموع
ما يملكون ٦٧٩ فداناً والثغالبية تغل ملكية الواحد منهم عن فدان ، وبلغ زمام
الناحية ٣١٩٦ فداناً بينما ارتفعت الضرائب إلى ٣٥٤٥٣٦ قرشاً ، والحقيقة التى

(١) دار المحفوظات ، مكلفة ناحية سمندو سنة ١٢٧٧ هـ ، ولم ١١٨٤٢ عين ٢٣٨ هـ

يمكن الوصول إليها من خلال التطور الذي شهدته قرية سمندو هو أن للملكيات الكبيرة بها تكونت من خلال نظام المهدة وأراضى الموح فالسيد أفندى عبد المتعال الذى كان والده عمدة لناحية أصبح يملك ١٣٧ فداناً وحرّم عبد المتعال بك يملك ٤٦٨ فداناً وكريمة على بك البدروى متعهد الناحية الذى توفى فى عهد إسماعيل يملك ٤٣٩ فداناً وأحمد البدروى ابنه يملك ٤٣٢ فداناً^(١) وهكذا انعكس النظام الاقتصادى الذى أوجد أساسه محمد على على توزيع الملكية والقوى الاجتماعية فى القرية المصرية وأصبح التفاوت الاجتماعى واضحاً ابتداءً من عصر إسماعيل .

أما النموذج الثانى الذى يمكن أن نستعين به فى توضيح التطورات التى طرأت على خريطة القوى الاجتماعية فى القرية المصرية وتطور توزيع الملكية فيها فلا بد أن يكون لإحدى قرى الوجه القبلى وإذا أخذنا قرية المراة المدفونة بمديرية جرجا التى تحولت إلى عهدة وأعطيت لسليم باشا الذى عمل ناظرأ للسالية فى نهاية عهد محمد على وأوائل عهد عباس مثال لذلك فإن أراضى هذه القرية كانت سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) موزعة على ثلاثة قطاعات أساسية هم المهدة وتغطى ٩٠٨ فداناً وأراضى المسوح وبناب ٩٩ فداناً والباقي وقدره ١٥٨٦ فداناً تمثل زراعة الفلاحين بينما بلغ زمام الناحية ٢٥٩٣ فداناً إلى جانب مساحة كان يملكها الميرى ولم تفرض عليها الضرائب وبلغت الضرائب ١٣٧١٧١ قرشاً (حسب المقرر سنة ١٢٦٩) (١٨٥٣/٥٢) وكانت أراضى الحائزين موزعة على ٢٦٨ حائراً على النحو التالى .

— ٦ من الحائزين تزيد حيازة الواحد منهم عن ٥٠ فداناً وبمجموع حيازتهم ٥٧٢ فدان .

(١) مكلفه الاطيان ينتر سمندو بمديرية النرية من ابتدى ١١ - جمبر سنة ١٨٧٥

عين ٢٣٨ مخزن ٢٢٢

— ولى هذه الفترة هذه كان من الممكن اعتبار ملكية الفلاحين أقل من عشرة أفدنة نظراً لثقل عدد السكان مع عدم الاخلال بشرط استئلال الفلاح لهذه الأرض بنفسه وأفراد أسرته .

٢٦ - حائزاً تتراوح حيازتهم بين ١٠ و ٥٠ فدانا وبمجموع حيازتهم ٤٨٤ فدان .

٢٣٦ - حائزاً نقل حيازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة وبمجموع حيازتهم ٦٢٩ فدان من بينهم ٥٣ حائزاً نقل حيازة الواحد منهم عن فدان ، وخلال الخمس سنين التالية كانت أبرز التغيرات التي طرأت على توزيع الحيازة في القرية هي :

(١) أن هناك ٩٩ من الحائزين تخلوا عن حيازتهم وإن كان من الصعب تحديد سبب ذلك وأن جزءاً من حيازتهم قد ذهب لبعض كبار الحائزين .

(٢) أن المهددة انخفضت من ٩٠٨ أفدنة إلى ٨٧٥ حيث أعطى منها ٣٣ فدانا لبعض الفلاحين .

(٣) أن بعض الحائزين وسعوا حيازتهم من أطيان الميرى حيث بلغت المساحة التي زرعتها الأفراد من الميرى ٢٩٥ فدانا ، والملاحظة الواضحة أيضاً خلال هذه الفترة المبكرة هو التفاوت في توزيع الحيازة في هذه القرية^(١).

وفي الفترة التالية التي شهدت إضافة أطيان المسموح على حيازة واضع اليد عليها وصدور الابعدة السعيدية التي أعطت مزيداً من الحقوق لواضع اليد على الأراضي الخراجية وسقوط نظام المهدد أصبح توزيع الملكية في قرية العرابة المدفونة سنة ١٨٦٨ على النحو التالي :

(١) ثلاثة ملاك يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فدانا وبمجموع ملكيتهم يبلغ ١٠٦٤ فدانا ومن بين هذه المساحة ٨٤٨ فدانا أصبحت مملوكة لسليم باشا صاحب المهددة .

(١) مكتبة الاطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩ رقم ٧٠٥٩ بين ٩٢٧

(٢) ٣٣ مالكا تراوح ملكيتهم بين ١٠ و ٥٠ فدانا و مجموع ملكيتهم يبلغ ٦٤٠ فدانا .

(٣) ٤٦١ مالكا يملك الواحد منهم اقل من عشرة و مجموع ملكيتهم ١٠١٣ فدانا من بينهم ١٥٩ مالكا لا تزيد ملكية الواحد منهم على فدان و من بين هؤلاء ثلاثة من الفلاحين يملك الواحد منهم ٤ اسهم ($\frac{1}{4}$ قيراط) .

والحقيقة البارزة في توزيع الملكية في قرية العرابة المدفونة في هذه الفترة هو التفاوت الحاد في توزيع الملكية ففي الوقت الذي يوجد في هذه القرية ٢٨ مالكا يملكون ١٦ - ١٦ فدانا من أطيائها نجد في مقابلهم ٢٨ مالكا من الفلاحين مجموع ملكيتهم ١٦ س ٨ ط ١ ف ، إلى جانب الأعداد التي تحولت إلى قطاع من المدممين من الفلاحين والتي لا تقدم للمكلفات بيانات بها ، وبلغ إجمالي زمام التاجية ٢٧١٧ فدانا كما ارتفعت الضرائب إلى ٢٤٢٣٧٨ قرشاً بالإضافة إلى ضريبة منقمة التملك البالغ قدرها ٤٨٤٧٥ قرش (١) .

وكان طبيعياً أن تنعكس التغيرات التي طرأت على خريطة القوى الاجتماعية في ظل الاحتلال على القرية المصرية التي كان أبرزها تدهور الذوات ككبار ملاك لتحل عليهم طبقة أغنياء المدن من المصريين ومعظمهم من الأقباط ، ثم بروأعيان الريف ككبار ملاك وتدهور ملكية الفلاحين و انضمام أعداد منهم إلى شريحة الفلاحين المدممين ففي توزيع الملكية بقرية العرابة المدفونة في الفترة من سنة ١٩٠٥ إلى ١٩١٠ يلاحظ الآتي :

(١) ٥ ملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فدانا و مجموع ملكيتهم ٣٦٩ فدانا جميعهم من الأقباط .

(١) دفتر أسول وخصوم رسم منظمة الأطميان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٦ عزن ٦٨

(٢) ٧٦ مالكا من متوسطى الملاك تراوح ملكيتهم بين ٥ و ٥٠ فداناً
وبمجموع ملكيتهم ١٠٣٧ فداناً .

(٣) ١٢٤٩ فلاحاً تفصل ملكية الواحد منهم عن خمسة أفدنة وبمجموع
ملكيتهم ٧٤٥ فدان من بينهم ٩٢٣ فلاحاً يملك الواحد منهم أقل من فدان ومن
بين الآخرين ١٥٤ فلاحاً يعتبر في عداد المعدمين حيث نقل ملكية الواحد منهم
عن قيراط وبمجموع ما يملكون ٢٣ س ١٠ ط ٣ ف .

وإلى جانب هذا التوزيع فإن هناك ٤٧ من الفلاحين الذين نقل ملكية الواحد
منهم عن فدان فقدوا ملكياتهم خلال هذه الفترة بالبيع والرهن وانضموا إلى ركب
المعدمين ، وعلى هذا فإن أبرز التغيرات التي انعكست على توزيع الملكية وبالتالي
على خريطة القوى الاجتماعية بالقرية خلال هذه الفترة هي :

(١) بروز بعض العناصر من أضياء الأقباط كبار ملاك كبديل لطبقة
النوات فلكية سليم باشا اخفت نهائياً ليحل محلها خمسة ملاك من الأقباط تزيد
ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فداناً من بينهم إثنان من عائلة تفاد بلغت ملكيتهم
١١٩ فداناً كما بلغت ملكية عائلة البطارسة ١٣٩ فداناً وملكية عائلة عبد النور
٧٩ فداناً بهذه الناحية .

(٢) تدهور ملكية الفلاحين عموماً وظهور شريحة الفلاحين شبه المعدمين
وإتساعها وانضمام أعداد منهم إلى قطاع الفلاحين المعدمين بعكس ما تشير إليه
الاحصائيات في هذه الفترة من زيادة ظاهرية في أعداد هذه الطبقة وملكيتها(١).

وعلى ضوء هذا التطور يمكن تقسيم الفلاحين من حيث حجم الملكية
علاقات الإنتاج في القرية المصرية في مطلع القرن العشرين إلى ثلاثة نوعيات :

(١) دار المحفوظات، مكتبة الرابطة المدفونة مركز البينا بمديرية بوجا (ثلاثين جزء)
الأرقام من ٧١٥٤ - ٧١٨٢ عن ١٢٩ ، ١٣٠ مخزن ٦

(١) الفلاحون الملاك : وهؤلاء كانوا يزرعون أراضيهم بأنفسهم بمساعدة أسرهم وأبنائهم وقد يستعينون ببعض العمل للأجور في فترات جمع المحصول .

(٢) الفلاحون شبه للمدمنين : وهؤلاء كانوا يزرعون مساحاتهم الصغيرة ثم يعملون بعض الوقت لدى كبار الملاك أو أغنياء للزارعين (١) . أو يتأجرون مساحات أخرى صغيرة يزرعونها إلى جانب ملكياتهم القومية .

(٣) الفلاحون للمدمنين وهم الذين لا يملكون أرضاً على الإطلاق ويمكن أن يميز فيهم أيضاً ثلاث فئات هي .

(أ) الفلاحون للتأجير وهم الذين اعتادوا تأجير مساحات صغيرة من الأرض قد تكون ثابتة ويدفون إيجارها نقداً مقدماً أو عند جمع المحصول .

(ب) الممال المرتبطون بزراع كبار الملاك : وهؤلاء يعملون بصفة دائمة في الملكيات الكبيرة ويقومون في المساكن المبنية في الضياع والعزب وهم يعملون بالحصّة أو باليومية .

فالممال المشتغلون بالحصّة يعملون في الأرض نظير جزء من المحصول قد يقدر بالربع أو الخمس أو السدس حسب خصوبة الأرض ونوع المحصول وعادة ما تتم القسمة في المحاصيل الغذائية أما الفطن فيستولى عليه المالك ويبيعه بالسر الذي يراه مناسباً وبمحاسب عماله على نصيبهم في الثمن الذين لا يقبضون منه شيئاً في الغالب لأن الفلاح يستلف من صاحب الأرض عادة كل ما يحتاج إليه وغالباً ما يكون الفلاح مديناً في نهاية العام ويرحل دينه للعام التالي . وكثير من الفلاحين

(١) يهتج البعض التسمية الدنيا من متوسطي الملاك أغنياء فلاحين وهم أصحاب الملكية من • إل • ٢٠ فدان .

عملوا بالحصة أربع أو خمس سنوات لدى كبار الملاك ثم عادوا في نهاية المدة مدينين بمبالغ طائلة لأصحاب الأرض .

أما أعمال اليومية المقيمون في الضياع فهؤلاء كانوا يقيمون بصفة دائمة في مزارع كبار الملاك ويعرفون بالتملية وهم عادة يستأجرون مساحات من الأرض . وفي مقابل ذلك توضع كل عائلة تحت تصرف صاحب الأرض عدداً معيناً من العمال من أفرادها ليستخدمهم في الزراعة نظير أجر يوسى يتفق عليه لا يتغير طوال العام وهذا الأجر يختم على مدى السنة من الأيجار المطلوب للمالك ومن الديون الأخرى التي قد تكون العائلة قد حصلت عليها خلال العام (١) .

ويمرض كرومر في ملحق تقريره عن سنة ١٩٠٣ لحالة فلاح من هذه النوعية لا يملك أطياناً ويعمل في أطيان غيره فهو يستأجر فداناً ونصف فدان ويدفع إيجار الفدان ١٧٠ قرشاً من أجره اليومي لدى المالك الذي يعطيه ٢٥ قرشاً في الشهر نظير ٢٥ يوماً من العمل ويعمل الفلاح خمسة أيام الباقية في زراعته وله زوجة وابن ويملك بقرة وحميراً وينتهي كرومر بعد تحبيله لدخول هذا الفلاح ومصاريفه إلى أن إرادته يقل عن نفقاته وهذا يعني أن هذا الفلاح سوف يظل مديناً كل عام (٢) .

(ج) عمال المياومة الرحل وهم الذين يعرفون بعالم «الزراجيل» وهم أتمس هذه الفئات جميعاً فهم يحصلون على قوتهم خلال عملهم اليومي بأجور تختلف باختلاف الجهات التي يعملون فيها وكثرة عدد العمال وقتلهم في سوق العمالة وهم يقضون عمرهم كله متغلبين بجنا عن العمل . ويكثر هذا النوع من العمال الزراعيين في الوجه القبلي حيث الرقعة الزراعية محدودة (٣) .

(١) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ - ١١٣

(٢) تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٣ ، ص ١٠٩ ، ١١٠

(٣) يوسف نحاس المرجع السابق ، ص ١١٣

وطبيعى أن توجه أجور العمال الزراعيين عموماً إلى الانخفاض في سوق العمل نظراً للزيادة المستمرة في أعدادهم وتنافسهم أمام وحدة المنتجين من كبار الملاك وتحول المنافسة لنير مصلحتهم وهي حقيقة يعبّر عنها رفاعه الطهطاوى في فترة مبكرة فيقول «أن كل من يريد من الأهل أن يتميش من الخدمة التي هي العمل يصير مضطراً لأن يخدم بالمقدار الذي يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا المقدار يسيراً جداً لا يساوى العمل لاسيما إذا وجد بالجهة كثيراً من الشغالين فانهم يتنافسون في الأجر ويتنافسون في ذلك لمصلحة صاحب الأرض مع أن الأرض يتعفن محصولها بالعمل» (١).

ومع وجود أعداد هائلة من العمال الزراعيين في مواجهة عدد ضيق من المنتجين واستحالة التوسع الأفقي في العمالة الزراعية يختنق التحديد بين العمل والعمل الأدنى وتنقل العمالة إلى أنشطة جانبية كالحرف الصنيرة والمهن الدنيا مثل الخدمة في المنازل ومسح الأحذية وغيرها (٢).

ولقد ضاعف من قسوة هذه الصورة أنه نشأت داخل قطاع العمل الزراعى علاقات اجتماعية ونظم خاصة وظهرت فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعى تجمع رؤسها على حساب أجر العامل الزراعى وهم قسوة مغاول ومتعهدى الانفجار والأنواع المختلفة من الوسطاء التي تقوم بالتحكم في سوق العمل الزراعى وتورده إلى الأماكن المظلمة لها وتنقله من مديرية لأخرى في ظل أسوأ ظروف الهجرة والحياة .

وطبيعى أن تزدى هذه الظروف البالغة في قسوتها إلى هجرة الفلاحين من العمل الزراعى إلى المدن حيث يعملون الأعمال التافهة التي لا تحتاج إلى تدريب

(١) رفاعه، رافع، مناهج الابواب المصرية في مناهج الآداب المصرية، مطبعة رافع

بمصر سنة ١٩١٢، ص ٩٤

Anwar Abdel - Malok, Op. Cit, P 91 - 93. (٢)

كعمال بناء وباعة متجولين وحاملين وما سعى أحذية وخدم في المنازل وحيث يعيشون على هامش الحياة في المدن في عيش ومنازل من الصفيح في ظروف أسوأ كثيراً من تلك التي تزكوها في قراهم ويذكر بيير أن معظم الزيادة في سكان المدن في مطلع القرن العشرين سببها الهجرة من الريف حيث يشكل المهاجرون طبقة من العمال ليس لها مهنة محددة . وكان يحدث أن نرى سكان قرية معينة يهاجرون إلى مدينة بعينها حيث يمارسون مهنة واحدة .

ففي القاهرة كان يوجد سنة (١٩٠٧) ٣٠ ألف من هذه العناصر جاءوا من مديرية أسيوط وحدثا بينما كان عدد من الموجودين في مدن القنال قادمين من مديرية قنا . وكان كثيراً من الحمالين في القاهرة من قرية موشا بمديرية أسيوط بينما كان عدد كبير من السائقين من قرية دار البقر بمديرية الغربية في الوقت الذي كان العدد الأكبر من عمال البناء يأتي بهم متعهدوا الأنهار من قرية ترسا بالجيزة .

ومع نهاية العقد الأول من القرن الحالى كان نواة الطبقة العاملة من البناء والنقل وعمال الصناعات التي نشأت مثل صناعة السكر والسجاير وحليج الأقطان قد تكوالت من هذه العناصر النازحة من الريف^(١) . وهكذا شكل المهاجرون من الريف نواة الطبقة العاملة في المدينة .

الملاك الزراعيون والحركة السياسية

سيطره الأتراك والنراكمة على السلطة حتى الثورة العراقية
- الأعيان والمشاركة في السلطة - القوى الاجتماعية في الثورة
العراقية - موقف كبار الملك الأتراك - موقف الأعيان في الثورة
العراقية - الفلاحين وصغار الملك في الثورة العراقية - سيطرة
ملاك الزراعيين على السلطة في ظل الاحتلال - الفلاحون في مواجهة
الاحتلال وكبار الملك .

يستطيع الدارس لهذه الفترة أن يميز بين ثلاث مراحل لكل منها ملامحها الخاصة .

ففى المرحلة الأولى التى تنتهى مع نهاية حكم إسماعيل سيطر الاتراك والشراكسة من كبار الملاك على جهاز الدولة الإدارى والسياسى وفى نفس الوقت لم تتوقف محاولة الاعيان المصريين الذين وضعوا أيديهم على مساحات من الاراضى الزراعية للمشاركة فى السلطة واتخذت فى نهاية عهد إسماعيل شكل حركة سياسية لها جناحان أحدهما مدنى عبر عن نفسه داخل مجلس شورى النواب والآخر عسكري يقوده مجموعة الضباط الفلاحين داخل الجيش كذلك فإن الفلاحين قد بلغوا فى نهاية هذه الفترة مرحلة الفلق فى مواجهة الظلم الاجتماعى والاستغلال .

أما المرحلة الثانية التى تبدأ بعزل إسماعيل وتنتهى بنهاية الثورة العربية فقد شهدت محاولة الطبقة الوسطى المصرية بمخاضها التجارى والزراعى - بقيادة مجموعة الضباط المصريين ومشاركة الفلاحين وقف التدخل الاجنبى ووضع حد لسيطرة كبار الملاك من الاتراك والشراكسة .

وفى المرحلة الاخيرة التى تبدأ بالاحتلال سيطر كبار الملاك سواء كانوا من بقايا الاتراك الشراكسة أو من الاعيان المصريين على السلطين التنفيذية والتشريعية والتنظيمات الحزبية فى ظل سيادة الاحتلال .

سيطرة الأتراك والشراكسة على السلطة حتى الثورة العربية

خلال الفترة من سقوط الالتزام وحتى عزل إسماعيل لم يكن الحاكم في مصر صاحب أكبر ملكية ثغب بل كان مصدر ما حصل عليه الآخرون من ملكيات وحتى نهاية حكم إسماعيل كانت للملكيات الكبيرة قد تكونت بفعل المنح التي تمت من أراضي الديرة من الإبعديات والشغالك .

وكما كان الحاكم يملك منح الأرض فإنه كان يملك أيضاً مصادرتها وحرمان أصحابها منها . وكانت مصادرة الملكية همأول إجراء يلجأ إليه الحاكم في مواجهة خصومه أو المعارضين له ، وعلى هذا فقد ارتبطت الملكية من البداية للنهاية بقضية السلطة والنزاع السياسي منها ولما كان عدد كبير من الملاك خلال هذه الفترة يعملون بالسياسة فإن مصير ملكياتهم واستمرارها كان مرتبطاً بموقفهم السياسي وصلتهم بالحاكم (١).

وهناك أكثر من حالة يمكن أن نورد لها دليلاً على ذلك لجأ فيها الحكام من أسرة محمد علي إلى تجريد معارضتهم من أملاكهم فأحمد باشا طاهر الذي كان حاكماً على الوجه القبلي في بداية حكم محمد علي ما لبث أن غضب عليه في نهاية حكمه وصادر من أطيانه مساحة قدرها ٩٤٢٢ فداناً بأمر أصدره في ١٥ صفر سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) ولم يبق من ملكيته سوى الأطيان التي كان قد وزعها على أتباعه (٢).

(١) Baer G. A. History of Land Ownership in Modern (١)

Egypt, PP 26 , 45

(٢) ص ١/١٥٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الإبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٧ ،

وإسماعيل حديق وزير مالية الخديوى إسماعيل المعروف بالمفتش صودرت أملاكه التى يقدرها البعض بمساحة ٣٠ ألف فدان بعد أن قله الخديوى إسماعيل فى ظروف غامضة ولم ينبج من المصادر سوى الأراضى التى كان قد وقفها (١).

أما النموذج الأكثر دلالة فهو مصادرة أطيان ضباط الثورة العراقية عقب معركة التل الكبير حيث أصدر الخديوى توفيق أمراً فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمصادرة أملاك كل من أحمد عرابى وطلبة عصمت وعبد العال حلى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى ، على أن تباع هذه الأمايان بالمزاد العلنى وتخصص حصيلة المباع منها لسداد التعويضات لمن أصيبوا فى حوادث الثورة كما حذر عليهم بمتضى هذا الأمر إمتلاك أية أملاك فى الأراضى المصرية .

وقد بلغت مساحة الأراضى المصادرة من أحمد عرابى ١٦٦ فدناً جميعها بالشرقية ما عدا عشرة أفدنة بالقرية (٢). كما بلغت الأراضى المصادرة من محمود سامى البارودى ١٧٠٥ أفدنة بمديريات القليوبية والدقهلية والمنوفية والجيزة وبني سويف من بينها ٩٠٤ أفدنة من الأراضى العشورية مملوكة لزوجته بالميراث عن والدها أحمد باشا يكن بمديرية الدقهلية .

وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من عبد العال حلى ٥٤ فدناً بمديرية المنوفية والقرية ، وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من يعقوب سامى ٧٦ فدناً بمديرية الدقهلية ، وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من على فهمى ٢٤٠ فدناً بمديرتى الشرقية والجيزة منها ٩٥ فدناً باسم زوجته وبلغت مساحة

Baer G. Op. Cit, P 26

(١)

(٢) إلى جانب هذه المساحة كانت هناك مساحة أخرى قدرها ٨١٠ أفدنة اشتراها أحمد عرابى من أطيان الميرى بمديرية الشرقية لكن هذا البيع قد أُلغى فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ (١٨٨٢) لأن الأطيان منذ توليها صار يمددها سن العصور بخلاف المباع.

الاطيان التي صودرت من طلبه عصمت ١٠ أفدنة بناحية جرزة بمديرية الجزيرة
 وبلغ بمجموع هذه الاطيان ٣٠٦٣ فدانا^(١). وقد بيعت هذه الاطيان بالميزاد
 واشترى الخديوي توفيق منها ٣٠ فدانا من أملاك عبد العال حلى كما اشترى
 افلاطون باشا ٩٢ فدانا من اطيان أحمد عرابي بالشرقية^(٢). وحتى مايو سنة ١٨٨٤
 كان المباع من أملاك أحمد عرابي يبلغ قيمته ٣٦٩٣٨٨ قرشاً وبلغت قيمة المباع من
 أملاك محمود سامي حتى أغسطس سنة (١٨٨٤) ١٧١٨٤٩٩ قرشاً وبلغت قيمة
 المباع من أملاك محمود فهمي حتى يوليو سنة (١٨٨٤) ٣٧١١٤ قرشاً وبلغت
 قيمة المباع من أملاك يعقوب سامي حتى ديسمبر سنة (١٨٨٣) ٨١٩٩ قرشاً وبلغت
 قيمة المباع من أملاك علي فهمي حتى مايو سنة (١٨٨٤) ١٩٢٠٢٧ قرشاً كما بلغت
 قيمة المباع من أملاك عبد العال حلى ١٧٢١٢ قرشاً بينما بلغت قيمة المباع من
 أملاك طلبه عصمت حتى ديسمبر سنة (١٨٨٣) ٩٣٢٩ قرشاً^(٣).

من هذا يتضح أن قضية الملكية ارتبطت ارتباطاً لا يقبل الجدل بقضية السلطة
 والنظام السياسي القائم في مصر ، وهي حقيقة يلتصقها الدكتور جمال حمدان بقوله
 « وما كان أبسر على من يتحكمون في الماء باسم المجموع ومن ثم يملكون القوة المسبقة
 أن يتحكموا في الارض أيضاً بالإملاك والاحتكار ، وبوضوح إنعكاس توزيع
 الملكية على النظام السياسي بقوله « كان بناء النظام يلمنح في الأوتوقراطية بقهرها
 الطبقي وطفانها السياسي تقوم على ساقين من اللاندوقراطية الثقلية والبنكوقراطية

(١) دار الوثائق ، الدورة الثمانية ، مخطوطة رقم ٣٨ أعمال فرانسيسون الحصر ، ملف
 رقم ١٧٣/٣٨ كشف بالأطيان الموجودة بالديريات ملك أحمد عرابي ورقاء .
 (٢) المصدر السابق ، ملف رقم ١٧٤/٣٨ قوائم مزاد مبيع ممتلكات أحمد عرابي
 باشا والسنة .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأشياء المباعه من أملاك التمهين أحمد عرابي باشا
 ومحمد سامي وعمود فهمي ويعقوب سامي وعلي فهمي وعبد العال حلى وطلبه عصمت رقم ٤١٣
 مسلسل عمري / ١٢٠ رقم حفظ نوعي / مخزن ١ تركو .

الرأسمالية البازغة .. (١). لقد كان ظهور طبقة الملاك من الأتراك والشراكية مرتبط بساطة الدولة وجهازها الإداري والعسكري وظلت هذه الطبقة تحتكر المناصب في الإدارة والجيش حتى نهاية عصر إسماعيل ، فقد ظل الأتراك يحتكرون المناصب الأعلى من وظيفة شيخ البلد حتى بداية عهد سعيد وحتى محاولة محمد علي الاستمارة ببعض المصريين من مشايخ القرى للعمل كمنظاري أقسام بعد سنة ١٨٣٠ (٢). ووجهت بانتكاسة في عصر عباس الذي كان قليل الثقة في مقدرة المصريين وكفائتهم فعاد العنصر التركي والشركسي لسكامل سيطرته (٣).

وعلى كل فقد ظل منصب مدير المديرية حكراً على الأتراك حتى الفترة الأولى من حكم سعيد الذي عين أول مصري في هذه الوظيفة في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) (٤). وعلى الرغم من أن إسماعيل واصل عملية إسناد بعض الوظائف الإدارية العليا للمصريين لكن هذه العملية ظلت جزئية وبقيت السيطرة على الوظائف العليا في يد الأتراك والشراكية (٥).

فمن بين ١٤ شخصاً تولوا منصب الناظر ورئيس الظنار خلال حكم إسماعيل الذي شهد أيام أول نظارة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لامتجد سوى مصري واحد هو علي مبارك وحتى هنا كان قد أصبح في عداد طبقة النديات من قبل توليه هذا المنصب (٦).

١٩٠

(١) د . جمال حمدان . المرجع السابق ، ص ١٤٣٢-١٤٣٣ .

(٢) Baer G. Op. Cit. P 50

(٣) د . راشد البراوي محمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٤) أمين سامي ، نخوع النيل ومصر عباس حلمي باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، ص ١٣٠

Baer G. Soical Gchange in Egypt. 1800 - 1914, Holt (٥)

P. M. Edit: Op. Cit, P 149

(٦) عزاد كرم ، المرجع السابق ، ص ٦١٤ .

أما في الجيش فقد نجح الأتراك والشراكسة في الاحتفاظ باحتكارهم للراكز القيادية فيه حتى قيام الثورة المرابية^(١).

وفي أحيان كثيرة كان الواحد من أفراد هذه الطبقة يشغل أكثر من منصب في وقت واحد فحين باشا الماسترلى كان يشغل في نهاية عهد عباس أخضر منصبين بعد منصب الوالى في وقت واحد وهما منصب « الكنخدا » ورئاسة مجلس الأحكام ومحمد شريف باشا الذى كان يشغل منصب « الكنخدا » في بداية عهد عباس كان يرأس في نفس الوقت المجلس المحصى (أقرب إلى مجلس الدولة) وأحمد باشا المبانكى الذى كان رئيساً للمجلس العسكرى في تلك الفترة كان عضواً بالمجلس المحصى أيضاً^(٢).

وخورشيد باشا الذى كان وكيلاً للجهادية في عهد سعيد كان في نفس الوقت يشغل منصب مدير الدفيلية^(٣). وعمر بك الذى كان أمير لواء بالجهادية في عهد إسماعيل كان يشغل في نفس الوقت وظيفة مأمور تحقيق بالرزناجحة وأيضاً وظيفة مدير النجوم^(٤).

وفي نهاية عصر إسماعيل كان قطاع من هذه الطبقة وبالذات الذين تلقوا قسراً من الثقافة الأوروبية قد ضاقت ذرعاً باستبداد إسماعيل وتزايد النفوذ الأجنبي وما ترتب على ذلك كالأزمة المالية والزيادة في الضرائب وهذه المجموعة كانت تحاول الحد من استبداد الخديوى إسماعيل ووقف التدخل الأجنبي وبالذات في

Baer G. Op. Cit, P 149

(١)

(٢) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، ٢٧ .

(٣) سجل أول تديم عن أطميان الأبدان والمبيع والعطرية رزقة بلا مال عين ١٣٠٤ روزناجحة ،

ص ١٣

(٤) سجل زمام أطميان الجفالك والأبادة المشورية المحورها نقا - يط ديوانية جزء أول عن القوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ٢٠٢

عهد وزارة نوبار التي شهدت وزيرين أوريين^(١). وهجرت عن نفسها في شكل حزب سياسي هو الحزب الوطني الذي بدأ في شكل جمعية سرية في حلوان وضم ٣٧٥ عضو من أمثال محمد شريف باشا وعمر لطفى باشا وحسن راسم باشا وراغب باشا وشاهين باشا والذي أصدر منشوراً في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ يذكر فيه أنه يريد أن يعلن عن وجوده كما يريد إنقاذ مصر من الاستغلال الأجنبي ، كما ضم الحزب بعض كبار الأعيان الذين أصبحوا في عداد الثورات من أمثال سلطان باشا^(٢).

(١) عبد الرحمن الرافعي المرجع السابق ج ٢ ص ١٦٨

(٢) د. محمد أنيس الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار الأوربي مقال في مجلة الكتاب

عدد مارس سنة ١٩٦٦ ص ١٧

الأعيان والمشاركة في السلطة

ترجع فكرة الاستعانة بالمصريين في الإدارة إلى عهد محمد علي ويذكر علي مبارك أن أول تعيين لأولاد العرب في وظيفة ناظر قسم كان سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤/٣٣) . من بين مشايخ القرى^(١) وظلت أعلى وظيفة يصل إليها المصريون حتى بداية عصر سعيد هي وظيفة ناظر قسم^(٢) .

وفي عهد سعيد حدث تطور كبير في هذا المجال حين عين السيد بك أبانقة مديراً للبحيرة في ٢٥ جماد الآخرة سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) وكان أول مصري يشغل هذا المنصب^(٣) وواصل سعيد تجربة إشراك المصريين من مشايخ القرى في الإدارة فأمر بأن يكون لم نظار الأقسام وحكام الاخطاط من المصريين (أولاد العرب) ومن أول نظار الأقسام الذين عينوا بمقتضى هذا القرار حسن الشريعى الذى عين ناظراً لقسم قلو صنا بمديرية المنيا وبني مزار بأمر صدر في ٨ صفر سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦)^(٤) .

وفي خطاب سعيد إلى مديرية روض البحرين (المنيفية والغربية) والذى أرسلت على غراره خطابات لكل المديرات جاء فيه : « سنح لحاظرنا أن أجعل المحكام بمن يوثق باعتمادهم في الامور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحي المديرات

(١) علي مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ص ٣٨ .

(٢) Baer, G. Studies in the Social History of Modern Egypt P 23*

(٣) أمين ساي . المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

مع أبناء الترك على سبيل التجربة . . وترتبوا نظار أقسام مديريتك على الثلث منهم بأن يكون إثنان نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب كما أن أحكام الاخطاط يكون منهم ثلاثة من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، (١) .
وبمقتضى هذا الأمر تعين في مديرية الدقهلية كل من هلال أفندى عمدة كوم النور ناظراً لقسم ميت غمر كما تعين محمد أغا سعيد عمدة نوس البحر ناظراً لقسم المنصورة وتعين عبد الرحمن أغا عبد الجيد عمدة لنيطة ناظراً لقسم أجا وأحد أغا أبو نصير عمدة ميت راضى ناظراً لقسم العزيزية .

واستمرراً لهذه السياسة عين محمد سلطان ناظراً لقسم قلو صنا خلفاً لحسن الشريمى ثم عين وكيلاً لمديرية بنى سويف في ٢٦ جماد الأول سنة ١٢٧٥ (١٨٥٩) ثم مديراً لها في العام التالى (٢) .

وواصل إسماعيل سياسة سلفه سعيد فا كادت تانى سنة ١٨٧٠ حتى كانت الوظائف الأقل من مدير مديرية قد مصرت تماماً (٣) .

وواصل بعض الأعيان ترقيهم في المناصب ففي سنة ١٨٧٠ كان السيد باشا أباطة مديراً لعموم الوجه البحرى بينما كان سلطان باشا مديراً لعموم الوجه القبلى وفى نفس العام تعين أنربى أبو المز مديراً للفرية وسليمان أباطة مديراً للقبليوية فى أوائل العام التالى (٤) .

كما تعين عدد من أعضاء مجلس شورى النواب فى بعض الوظائف خلال عام ١٨٦٨ تعين الشيخ محمد الصيرفى عمدة ناحية قليشان بالبحيرة وكيلاً لمديرية المنوفية

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ٣١٠ ، ٢٢٣ .

(٣) Baer G. Social Change in Egypt 1800 — 1914. (٤)

Holt P. M. Edit : Op. Cit P 149.

(٤) أمين سامى ، تنوير النيل وعصر إسماعيل ، المجلد الثانى من الجزء الثالث ، ص ٨٥٦ .

ومنح لقب بك وتعين أحمد أفندي أبانلة نائب منيا القمح وكيلاً لمديرية البحيرة وعين محمد عفيفي عمدة الزوامل وكيلاً لمديرية الشرقية وعين إبراهيم الشريمي عمدة سمالوط وكيلاً لمديرية الجيزة (١).

وخلال سنة ١٨٧٠ عين سالم الشواربي عمدة قلوب مأموراً لضواحي مصر وفي يناير سنة ١٨٧٣ عين السيد الفقي عمدة كشيخ مأموراً لمركز منوف وعين أحمد عبد الغفار عمدة تلا رئيساً لمجلس دعاوى مركز أشمون (٢).

وفي أواخر حكم إسماعيل تبلورت حركة الأعيان المطالبة بالمشاركة في السلطة في شكل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدني وهؤلاء عبروا عن أنفسهم داخل مجلس شورى الثواب الذي أنشأه إسماعيل سنة ١٨٦٦ في محاولة منه للاستعانة بالأعيان في مواجهة الضغط السياسي من جانب إنجلترا وفرنسا (٣).

ومن ناحية أخرى يبدو أن إسماعيل كان يريد الإعتماد على هذه الطبقة ليوازن بها نفوذ الأتراك والنشراكية (٤).

(١) عبد الرحمن الزاوي ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، ١٠٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٣ ، ١١٨ .

(٣) د . محمد أنيس ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٤) Baer G. Studies in the Social History of Modern

Egypt, P 57

— ترجع فكرة الاستعانة بالأعيان لمتنب على بعض المشكلات التي تواجه نظام الحكم إلى المهويان الذي أنشأه نابليون في القاهرة والديربان والذي كان يتكون من العلماء ومتابعي البلاد والتجار (١). وقد حاول محمد علي هذه الفكرة مرة أخرى عندما أنشأ سنة ١٨٢٩ ما عرف بمجلس الشورى لمساعدته في الشؤون الداخلية وكان أقرب إلى جمعية عمومية مؤلفة من ١٥٦ عضواً جميعهم معينون ينتخبون جميع الطبقات ومن بينهم ٩٩ عضواً من كبار الأعيان من متابعي القرى من أمثال الشيخ حسن أبانلة والشيخ بندلدي أبانلة عن ناحية شعبة بالشرقية ، والشيخ أحمد المناوي عن طعنا ، والشيخ محمد الشواربي عن قلوب ، والشيخ علي الشريمي عن القشن ورأس المجلس إبراهيم باشا ، وكان المجلس يتقدم مرة واحدة في السنة وكانت

وكان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للاعيان ، وهي حقيقة تؤكدهما اللامحة النظامية التي صدرت في هذا الشأن والتي قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى . كما تؤكدهما التركيب الإجتماعي للمعضوية في المجالس الثلاث التي شهدها حكم إسماعيل والتي تبرز مدى النفوذ الذي وصلت إليه طبقة أعيان الريف من عمد ومشايخ القرى .

ففي المجلس الأول الذي انتخب سنة ١٨٦٦ بلغ عدد العمدة ٥٨ عضواً من بين عدد الأعضاء البالغ ٧٥ عضواً وكانت هناك مديريات جميع أعضائها من العمدة المنوفية والبحيرة والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وبنى مزار وضم هذا المجلس أعضاء من كبار البيوتات من الأعيان من أمثال أزبى أبو العز عن الغربية ونصر الشواربي عن قليوب وعامر الزمر عن ناهيا بالجيزة وإبراهيم الشريم عن سها لوط ومينائيل اتناسيوس عن أشروبة بالمنيا وحسن شعراوي عن المطاهرة بالمنيا وسليمان عبد العال عن الساحل ، بأسبوط وحيد أبو سنيت عن أولاد طليو بمرجا وأحمد الوكيل عن سمخراط بالبحيرة (١) .

وفي الهيئة الثانية التي انتخبت سنة ١٨٧٠ كان عدد نواب المجلس ٧٥ عضواً من بينهم ٦٣ عضواً من العمدة والمشايخ وكانت هناك تسع مديريات جميع أعضائها من العمدة البحيرة والشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية والمنيا وبنى مزار

مشرورته ، مسورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العامة وكما تلحق بالسياسة الداخلية وكان عليه أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه ويضع الاتهامات بشأنها وفي أول جلسة علما نظر بين مسائل الزراعة والتعليم والضرائب (ب) .
(أ) عبد الرحمن الرافى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر الجزء الأول ، ص ١٠٧ .

(ب) عبد الرحمن الرافى ، مصر محمد على ، ص ٦٠٨ .

(١) عبد الرحمن الرافى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٢ - ٨٤ .

و بنى سويف والفيوم والجيزة وقنا وشهد المجلس نواب جدد من أمثال السيد عيسوى الشريف عن أيار بالقرية ومحمد الأزبى عمدة أخطاب دقهلية والسيد الفقى عمدة كشيخ بالمنوفية وأحمد عبد الغفار عمدة تلا بالمنوفية أيضاً ومحموظ رشوان عمدة الحوانسكة بأسىوط وحسن عبد الرازق عمدة أبو جرج بالمتيا وأحمد على محمود عمدة الرحمانية بالبحيرة (١) .

وبلغ عدد نواب الهيئة النيابية الثالثة التى انتخبت سنة ١٨٧٦ بلغ ٧٤ عضواً من بينهم ٦٠ عضواً من عمد ومشايخ القرى بينما كانت هناك مديريات كل أعينائها من العمد مثل المنوفية والبحيرة والدقهلية والشرقية والجيزة والفيوم وأسىوط وقنا (٢) .

وكان طبيعياً أن يعكس التركيب الاجتماعى لهذه المجالس مصالح طبقة الأعيان. فقد كانت أبرز القرارات التى اتخذت فى دورات الانعقاد الست للمجلسين الأول والثانى (٣) . والى دارت حولها المناقشات هى :

١ - إلغاء نظام الامـد : وذلك بقرار المجلس الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦ الذى هدف إلى تحرير الفلاحين العاملين فى المهد وإعطائهم حق العمل بأجر خارج المهد وهو قرار كان يهدف إلى خدمة مصالح طبقة الأعيان التى أصبحت فى حاجة إلى عمل هؤلاء الفلاحين فى حقولهم بأجر كمهال زراعة .

٢ - قرار مجلس شورى النواب فى ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ بإعطاء الأفيان

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١١ .

(٢) للمرجع السابق ، ص ١٤٩ ، ١٥١ .

(٣) استمر المجلس النيابى الأول خلال الفترة من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ إلى ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ أما المجلس الثانى فاستمر طوال الفترة من أول ابريل سنة ١٨٧٠ إلى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ .

زيادة المساحة والبور والبرارى وغيرها لمن يرغب فى استصلاحها وقد هدف هنا القرار إلى تدعيم ملكية هؤلاء الأعيان .

٣ — تنظيم مواعيد جباية الضرائب بما يتفق مع مواعيد جمع المحاصيل وتقسيم للتأخرات منها والحد من سلطة ونلاعب العيارف وصدر سنة ١٨٦٧ .

٤ — إنشاء مجالس تنظيم الزراعة بكل مديرية (صدر سنة ١٨٦٨) ومجالس تفتيش الزراعة (صدر سنة ١٨٦٩) بهدف النهوض بالزراعة وتطويرها .

٥ — عدم تقسيم أطيان ذوى العائلات وتكليف الأطيان باسم أكبر أبناء للتوفى وصدر فى ٧ أبريل سنة ١٨٦٩ ويبدو الهدف واضحاً من هذا القرار فى رغبة الأعيان فى الجبولة دون تفتت ملكيات أسرهم عن طريق الميراث .

٦ — إصلاح شبكات الري والجسور بهدف توفير مياه الري اللازمة لأراضيهم وقد توفرت هنا الموضوع فى معظم الجلسات تقريباً .

٧ — معارضة إلغاء قانون المقابلة فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ لأن ذلك كان يضر بمصالحهم ويقتدم الأموال التى دفعوها ويمرهم من تخفيض نصف الضرائب التى نص عليها القانون^(١) .

لقد كانت هذه القرارات تخدم بصورة مباشرة مصالح طبقة الأعيان كطبقة زراعية غير أن هذه الطبقة استطاعت تحت ضغط الظروف ان تنقل اهتمامها من مصالحها المباشرة إلى المشكلات التى كانت تعاني منها البلاد فى تلك الفترة حيث امتدت منافسات مجلس شورى التواب الثالث إلى الأزمات المالية والتدخل الأجنبي وفداحة

(١) للرجع السابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ،

١١٧ ، ١١٩ ، ١٥١ ، ١٥٢

الضرائب وحق مناقشة الميزانية وهي المواقف التي انتهت بالصدام مع حكومة نو بار ثم مع رياض في حكومة توفيق حين رفض الاعضاء فض المجلس قبل مناقشة الميزانية وما تلا ذلك من أحداث تدخل في نطاق الثورة العراقية (١).

أما الجناح الآخر لحركة الأعيان فيتمثله مجموعة الضباط المصريين الذين قادوا التحرك في الجيش ضد كبار الضباط الأتراك والنراكسة وهؤلاء ينحدرون من أصول فلاحية بوجه عام تنتمي إلى النريحة الصغرى من الأعيان من أمثال أحمد عرابي ابن أحد مشايخ قرية هربة رزنة بالشرقية (٢). وعلى الروي ابن أحد مزارعي قرية دفنو بمديرية الفيوم وعلى فهمي وعبد العال حلبي وكلاهما رقي ضابطا من تحت السلاح (٣) وطلبة عصمت بن عيسوي سلام أحد فلاحي قرية كفر جرزة بمديرية الجيزة الذي التحق بالجيش عقب حادثة غابدين (٤). وهم مجموعة الضباط الذين أتت لهم الفرصة لدخول الجيش في عهد سعيد الذي جند أبناء عمه ومشايخ القرى والأعيان في الجيش وسمح لهم بالتقدم حتى وصل بعضهم إلى رتبة قائم الذي كان أول مصري يصل إليها هو أحمد عرابي (٥). وكان سعيد يهدف إلى خلق طبقة من الضباط المصريين داخل الجيش للاستعانة بها في صراعه مع السلطان العثماني إذا اقتضى الأمر (٦).

وخلال حكم اسماعيل كانت مجموعة الضباط المصريين تشعر بسخط كبير لأسباب منها :

-
- (١) المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ .
 (٢) مذكرات أحمد عرابي ، ج ١ ، ص ١٠ .
 (٣) عبد الرحمن الزاوي ، الثورة العراقية والاحتلال البريطاني ، ص ٥١٠ ، ٥٢٨ .
 (٤) د. الوناني ، الثورة العراقية ، محظية رقم ٣٧ أعمال قوميون مصر ، ملف رقم ١٥٥/٣٧ أوراق ومكتابات خاصة بمصادرة أملاك طلحة عصمت .
 (٥) مذكرات أحمد عرابي ، ج ١ ، ص ١٢ .
 (٦) Baor G. Social Change in Egypt 1800-1914 Holt
 P. M Edit : Op. Cit, 148.
 — د. محمد خلف ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

١ - إن إسماعيل عاد لتعزير أقدام الأتراك والشراكسة في الجيش في مواجهة زحف الضباط المصريين على المراكز القيادية ويذكر أحمد عرابي في مذكراته أنه ظل طوال تسعة عشر عاماً في رتبة الأدميرال لم يحصل على أية ترقية في عهد إسماعيل بينما تجاوزه الذين كانوا تحت إمرته من الأتراك والشراكسة حيث وصل بعضهم إلى رتبة فريق ويذكر أن عثمان رفقي الشركسي الأصل الذي كان ناظراً للجهادية في نظارة رياض (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) كان بصدد سن قانون يمنع الترقية من تحت السلاح ولعل هذه كانت آخر المحاولات في سد الطريق أمام الضباط المصريين للترقى للمراكز القيادية (١) .

وهكذا نجح الأتراك والشراكسة في عهد إسماعيل وبناييده في وقف تقدم الضباط المصريين إلى المناصب العليا في الجيش والاحتفاظ باحتكارهم للمراكز القيادية وكان ذلك جزءاً من السخط العام الذي لجر الثورة العرابية ضد هذه الطبقة وعند التدخل الأجنبي (٢) .

٢ - الحملة المصرية على الحبشة (١٨٧٥ - ١٨٧٦) التي قامت أصلاً بناء على رأى الحزب التركي الشركسي في الجيش وأيدت في أنائها فرق بأكملها بسبب الخلاف بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين وما وقع فيها من خيانة قد أغضبت هذه الحرب الضباط المصريين الذين اشتركوا فيها وهالهم ما وقع خلالها من خيانة وإهمال وكان في مقدمة الضباط الساخطين أحمد عرابي الذي ألحق بالحملة الحبشية كأمور مهمات وراح يتدد بالحدوبى لعدم اهتمامه بتوفير السلاح والذخيرة والمؤن الغذائية والقيادة الصالحة .

وعند عودة هؤلاء الضباط المصريين عبروا عن سخطهم بتأسيس جمعية مصر

(١) مذكرات أحمد عرابي ، ج ١ ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

Issawi G. Cit.P 21-Baer G. Op. Cit. P149

(٢)

القناة السرية عام ١٨٧٦ وهي الجمعية التي أنشأها أصلاً على الروي وانضم إليها على
فهمي واحمد عرابي وانضم إليها بعض الطلبة والادباء وكان هدفها عند تأسيسها
التخلص من الأتراك والنراكية في الجيش وفتح باب الترقى أمام المسريين والقضاء
على حكومة إسماعيل وعزل الخديوي نفسه برفته مصدر الفساد . وكان لسان حال
هذه الجمعية السرية جريدته أبو نظارة لصاحبها ومحررها يعقوب صنوع الذي كان يكتب
بالعامية بأسلوب ساخر . ولقد ضاعف من نشاط هذه الجمعية ما لجأت إليه وزارة نوبار في
فبراير سنة ١٨٧٩ من إحالة ٢٥٠٠ من الضباط إلى المعاش بنصف مرتباتهم
بدعوى الاقتصاد في ميزانية الدولة الأمر الذي تسبب في مظاهرة الضباط في ١٨
فبراير سنة ١٧٨٩ حيث هاجم ٤٠٠ ضابط نوبار وريفيرز ويلسون العضو الإنجليزي
في الوزارة واعتدوا عليهم وحاصروهما حتى جاء الخديوي وأنقذهما (١) . ثم
تطورت الحوادث لتقود هذه المجموعة من الضباط في النهاية الثورة العراقية .

وهنا لا بد من ذكر حقيقة هامة حول الانتماء الاجتماعي لهذه المجموعة التي
قادها أحمد عرابي وهي أنها ظلت تنتمى إلى الفلاحين وصغار الأعيان حتى بعد قيام
وزارة الثورة التي شغل فيها أحمد عرابي منصب ناظر الجهادية ففي خطاب أرسله
أحمد عرابي إلى حكمدار أحد الأليات بمناسبة زقية بعض الضباط في ربيع الثاني
سنة ١٢٩٩ (فبراير سنة ١٨٨٢) جاء فيه « وليعدوا أيضاً - ضباط الألاي -
أن فقراء أهالينا صار عندهم أمل في أن أولادهم يتقدمون ويصيرون حكاما على
بلادهم بعد أن كانوا يتوهمون أن ذلك من المستحيل عليهم ولا كان يخطر ذلك في
أفكارهم ولتضرب مثلا لحضرات الضباط بنفسى لاني لست من بيت غنى بل من
بيت متوسط الحال وها أنا بين أيديكم الآن ناظراً على جهاديتكم . . . » (٢) .

(١) د . محمد أنيس ، المرجع السابق ، ١٨ ، ١٩ - عبد الرحمن الرافعي ، المرجع
السابق ج ٢ ، ص ١٢٠ ، ١٢١

— د . محمد أنيس و د . وجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) دار الوثائق ، الثورة العراقية ، مخطوطة رقم ٨ قضايا التهمين ، ملف رقم ٨ / ٥٣ /

الفلاحون في مواجهة النظم الاجتماعية

من الصعب القول بأن انتفاضات الفلاحين ضد السلطة في الفترة السابقة لشورة
الراية كانت تعمل مضموناً اجتماعياً أو حتى طابعا سياسياً وإنما كانت نوعاً من
المقاومة التلقائية وغير المنظمة في مواجهة المظالم المتعددة التي وقعت عليهم في تلك
الفترة وامتدت على جبهة عريضة شاركت فيها أسرة محمد علي والطبقة الحاكمة من
الأثراك والشرائكة والأجانب وبعض عمد ومشايخ القرى .

وقد تركزت مقاومة الفلاحين خلال هذه الفترة بصفة رئيسية حول السخرة
والضرائب .

واتخذت في عهد محمد علي ثلاثة مظاهر عديدة :

١ - **الهرب من الأرض** : نتج عن العوامل السابقة والأعباء المترتبة عليها
أن أصبح استمرار حيازة الفلاح للأرض عبثاً يصعب احتماله وأضحى الهرب من
الأرض إحدى السمات المميزة لعصر محمد علي ففي سنة ١٨٢٧ أصبحت هذه
الظاهرة تفلت على نفسه الذي طاف بأنحاء البلاد بحثاً عن علاج لهجرة
الفلاحين للسخرة (١) ، وما لبثت الاتريعات أن تناولت هذه الظاهرة
التي أصبحت عامة في سنة ١٢٤٥ (١٨٣٠/٢٩) صدر قانون الفلاحة وجاء في
إحدى موادها : إذا هرب أحد المشايخ أو الفلاحين من بلده إلى بلدة أخرى فعلى
مأمور الجهة أو ناظر القسم أن يرسل بحضورهم ويسألهم عن الأسباب التي دفعهم
للهرب من بلادهم فإن احتجوا أن أسباب هربهم هو إغراء القانمقام أو الشيخ لهم
بذلك فيضرب كل منهم ٥٠ كراباجا جزاء انقياده للقرى ، وفي المادة التالية ، إذا

(١) د هيلن رينلن ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

هرب القاطن أو الشيخ مفرداً أو مع غيره من الفلاحين عند طلب المال ففي المرة الأولى يضرب القاطن ٢٠٠ كرواج وفي الثانية ٥٠٠ كرواج وفي الثالثة يعزل أما الشيخ فيضرب ٢٠٠ كرواج في المرة الأولى وفي الثانية ٣٠٠ كرواج فإن هرب للمرة الثالثة يجازى بالرفق .

وفي مادة ثالثة .. إذا ترك أهل قرية أطبانهم المنوحة عليهم وهربوا ثم حروا بعد فوات زمن التحضير فأمثال أولئك أو لا يتحصل منهم الميرى على الأتليان التي تركوها بالتام ويضرب كل شيخ ٣٠٠ كرواج نأدياً لهم ، (١) .

وفي مواجهة هذه المشكلة أصدر محمد علي أمراً يحظر فيه حركة الفلاحين من القرى إلا بتذكرة محتومة وفي ٢٥ صفر سنة ١٢٤٥ عززه بأمر آخر صدر إلى رئيس مجلس ملكيته ونشر بعموم الجهات أخضع فيه كل من يلبس زي الفلاحين لنظام تذاكر المرور .. أنه فيما سبق تحرر بشأن إعطاء تذاكر المرور لأهل القرى المتوجهين من بلد إلى آخر بحيث تكون محتومة من مأمور الجهة وبما أن بعض أهالي مصر وبولاق ومصر القديمة والإمام وقايقباي والحسينية أرباب صنایع ومترين بالملابس كهيئة الفلاحين وكذلك طلبة الجامع الأزهر ولذلك نرى معاملتهم مثل أهل القرى ، (٢) .

ورغم كثرة التثريعات والأوامر الصادرة في هذا الشأن فإن الهرب من الأرض كان مستمراً فقد بلغ عدد الهاربين من الفلاحين بالشرقية ٦٠٠٠ فلاح في سنة ١٨٣١ وبلغ عدد الهاربين الذين قبض عليهم في الاسكندرية ١٠ آلاف فلاح إلى جانب

(١) سجل مجلس ملكية الجزارات الدونة بانون الفلاحة الذي سنه مجلس الملكية سنة ١٢٤٥ هـ ، ص ٣٥ ، ٣٦ - أيضاً خصي زغليل ، الهمام ، مصر سنة ١٩٠٠ ، حيث أورد منتخب من قانون الفلاحة ، ص من ١٠٠ - ١١١ .

(٢) سجل مجلس ملكية ، ص ٢ ، ص ٢ - سجل ديوان خديوي من إنشاد سنة

٥٠٠٠ فلاح آخر سبق ضبطهم وفي سنة ١٨٣١ أرسل محمد علي الجنود لمحاصرة
المحاربين في المدن الكبرى وفي أطراف الدلتا وأعادهم إلى قراهم (١).

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوامر تصدر دورياً بالقبض على الفلاحين الذين
يعادون قراهم بحثاً عن العمل في مكان آخر وصدرت الأوامر إلى رؤساء القرى
بأن يسلموا الفلاحين الذين لا ينتمون إلى قراهم وفي سنة ١٨٤٤ حكم على شيخ
قرية قرية من القاهرة بالإعدام لأنه ساعد الفلاحين على مراوغة السلطات .. وعلق
ممشور عام في كل أنحاء الاسكندرية يصف تنفيذ الحكم وصفاً تفصيلياً ويأمر جميع
الفلاحين الموجودين بالاسكندرية بالعودة إلى قراهم ، وكانت القوات العسكرية
تساعد السلطات المدنية في جمع الفلاحين مع زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يسرون
إلى قراهم تحت حراسة عسكرية . وقبل الحرب السورية الأولى كان هرب الفلاحين
يتم إلى سورية لكنهم بعد سنة ١٨٣٢ كانوا يلبأون إلى المدن المصرية أو إلى
الصحراء (٢) أو إلى أبعاديات كبار الملاك . ورغم عنف الإجراءات التي يلبأ إليها
محمد علي في مواجهة الفلاحين فقد خربت قرى بأكملها وأشرفت أخرى على
الخراب (٣).

أما ظاهرة الهرب من الشغالك فكانت أشد ، فالفلاحون الذين كانوا يتعرضون
للعذاب وسوء المعاملة من كل جانب كانوا يهربون من الأرض ثم يعادون إليها

Crouchely, Op Cit. P 52. (١).

Laods, D.S. Op, Cit. P 78. (٢)

د . هيلين ريفلين ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) دار الوثائق ، مخطوطة رقم ٤٢ ، سجل ٨٥ مئة تركي وثيقة ١٧٢ ، زيادة إلى
مفتش عموم المساهبات المصرية دارغ ٢٢ الماجة سنة ١٢٥٢ هـ ، دنر نمرة ١٣ مئة تركي
ورقة ٧٨ أسر نمرة ١٠١٧ على ٩ ربيع الأول سنة ١٢٤١ هـ من الجانب المال إلى حاكم
المتصورة ، سجل ١١ مئة تركي ، مكانة رقم ٧٠٤ في ٨ ذى القعدة سنة ١٢٣٧ هـ .
أسر مال إلى حاكم البحيرة .

بالقوة وكانت الاوامر تصدر لمشايخ القرى بأن يسلبوا كل فلاح لا ينتمى إلى القرية :
 وإلا تعرضوا لاشد ألوان العقوبة وبعد جمع الفلاحين كانوا يمدون مع أسرم إلى
 القرى التي هاجروا منها ويقول بارت^(١) في برقية له ١٦ مارس سنة ١٨٤٥ إلى
 حكومته ، إن عدد الأسرى التي هربت من مديرية البحيرة بلغت ١٢ ألف أسرة وأن
 عدداً من الفلاحين قد أعدموا لانهم حاولوا الهرب ،^(٢) وفي الوقت الذي كان
 البعض يهربون من الأرض كان لللاحون اللبنانيون يخربون محمولاتهم
 أو يحرقونها .

٢ - احراق وتخريب للعاصيل :

ليست لدينا حوادث متعددة لحالات إحراق أو تخريب المحصولات التي كانت
 تتم كدفع من مقاومة الفلاحين لنظام الاحتكار لكن يبدو أن هذه الظاهرة قد
 حدثت في مديريات الصعيد قبل غيرها من المديريات وأنها كانت من الكثرة بحيث
 أصبحت سنة ١٢٤٢ (١٨٢٧) موضع شكوى مأموري الاقاليم الصعيدية فني
 إرادة صادرة في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٤٢ (يونيو سنة ١٨٢٧) إلى كنتا بك
 مأمور مصالح الاقاليم الصعيدية نجد إشارة صريحة لظاهرة احراق الفلاحين
 لاجرائهم حيث ورد بها ما نصه ، لقد اطلعنا على خطابكم للفصل الذي أشرتم فيه
 إلى أن أهالي الصعيد قد دأبوا على ترديد كلمات الهايب والسعنان وأكل الهدوء
 وكثيراً ما أوقدوا النار في الاجران عمداً وانه كان انضم أخيراً على ذلك أكل
 فأرأينا إلا أن الأمر يقتضى نظر بعض الاعتبارات بوجوب عدم الاصغاء إلى
 مثل هذه الأقوال والالتماسات حيث يجب تحصيل المال بتمامه^(٣)

(١) فصل برية نيا في مصر (١٨٤١ - ١٨٤٦) .

(٢) د . هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٣) دلو الوثائق ، مخطوط رقم ٤٢ ، سجل ٢٢٤ خديوى تركى وثيقة رقم ٣٤٣ .

ص ١١٦ ، إرادة إن كنتخدرا بن المأمور على مصالح الاقاليم الصعيدية بتاريخ ١٤ ذي القعدة .

ومع سنة ١٢٤٥ (١٨٣٠/٢٩) أصبح إحراق المحاصيل ظاهرة تسكاد تكون نظاماً يتعرض من يرتكبها لأقصى العقوبات التي وصلت إلى حد السجن مدى الحياة حيث نصت الجزامات المدونة بقانون الفلاحة على أنه ، إذا أحرق أحد الفلاحين أو الفلاحين جرته تخلصاً من مال الميرى على ظنه فمثل هذا الحائن لنفسه ولليرى ، يجازى بإرساله إلى المنى مدى ٣٠ سنة ، (١) .

وبعد صدور لائحة الفلاحة بعشر سنوات كان إحراق المحاصيل لا يزال مستمراً كظاهرة يعاقب عليها القانون حين نص قانون نامة السلطان الصادر في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (نوفمبر سنة ١٨٣٩) على أنه ، إذا أحرق أحد الفلاحين أو مشايخ البلاد جرير نفسه أو أصنافه عامداً زاعماً أنه بذلك يرفع عنه أموال الأتليان بحيث أنه وقع منه هذا الجنون في حق مال نفسه وفي حق الميرى لزم أن يعامل بمقتضى ما تقرر في المادة ١٣ ، (٢) .

والنتيجة التي يمكن الوصول إليها من ظاهرة إحراق المحاصيل هي أن الفلاحين لم تعد لهم أية مصلحة في الإنتاج وإنما مصلحتهم في النهاية تركز في حرمان محمد على من المحصول على نتائج عملهم . ولم يكن ذلك كافياً فعمد البعض إلى المغارمة المصلحة في شكل انتعاضات ضد السلطة .

(١) - جل مجلس ملكية ، ص ٣٥

(٢) دار المحفوظات ، قانون نامة السلطان الصادر في ٢٦ سنة ١٢٥٥ المادة ٢٣ من التتميع الرابع ، ص ٢٣ ، ٢٤ - تحدد المادة ١٣ أنواع العقوبات على أساس ، إذا كانت الأصناف المهرولة لا تزيد عن ٥٠٠ قرش يعاقب الجاني إما بخرجه ٢٩ جلد أو بوضعه في اليد بالجنزير من شهر لناية لثلاثة شهور أما إذا كانت القيمة تزيد عن ذلك وكان الذي قام بهذا العمل له سابقة وجوزى عليها تم عاد إلى ذلك ثانية لزم إرساله إلى المنى مدة من سنة إلى خمس سنوات ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

لم يكن الحرب من الأرض سوى نوع من المقاومة السلبية وحتى لإحراق المحاصيل لم يخرج عن هذا للضمير. أما للمقاومة الإيجابية فقد اتخذت شكل مجموعة من الهبات أو الثورات الصغيرة التي قام بها الفلاحون خلال حكم محمد علي . ففي سنة ١٨١٢ وقعت قلاقل ضد جباة الضرائب والقوات المصاحبة لهم في الصعيد ورغم إخماد التمرد بقسوة ووحشية حين أحرقت قرى كثيرة وذبح سكانها فإن الفلاحين واصلوا مقاومتهم لسلطات محمد علي .. ففي مايو سنة ١٨٢٣ أعلن الفلاحون المصيان في مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة لكن سرعان ما أخمده التمرد وعوقب المنردون عقاباً شديداً (١).

ويشير Baer إلى ثلاث هبات أو حركات ثورية للفلاحين في الصعيد حدثت في الفترة من ١٨٢٠ - سنة ١٨٢٤ تركزت جميعها في منطقة فنا وما حولها (٢) الأولى منها حدثت سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) واشترك فيها حوالي ٤٠ ألف فلاح لكن سلطات محمد علي تمكنت من إخمادها في النهاية . غير أنه لم يكذبهم القضاء على هذه الحركة حتى اندلعت حركة ثورية أخرى سنة ١٢٣٨ (١٨٢٣/٢٢) بقيادة شخص يدعى أحمد لقب نفسه بالمهدى وتمكن من حشد عدة آلاف من أهالي القرى المجاورة لفنا .

وتمكن عن طريق المساعدات التي حصل عليها من الفلاحين من طرد موظفي الحكومة المركزية وإقامة نوع من النظام المستقل وأعلن أن هدفه هو إسقاط النظام الذي أقامه محمد علي - غير أن هذه الحركة مالبثت أن وقعت بعنف لم يسبق.

(١) د. هيلين رينلين ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، ٢٩١ .

Baer G. Studies In the Social History of Modern (٢) Egypt, PP 96-98.

له مثل وذبح مئات الفلاحين^(١). ويعترف محمد علي بأن المنطقة، أصيبت بالاضرار سنة ١٢٣٨ خراجية من جراء واقعة المهدي^(٢). وأن الفلاحين الذين فروا من قراهم خلال تصفية الحركة لم يعودوا إليها حتى بداية سنة ١٢٤٠^(٣) (١٨٢٤) حين اندلعت الحركة الثالثة التي شهدتها هذه المنطقة بقيادة رجل مغربي قدم من الحجاز يدعى أحمد ابن ادريس في ابريل سنة ١٨٢٤ وامتدت من إسنا إلى اسوان ووصلت في النهاية غاراتها إلى جرجا عندما صدرت الاوامر للقوات بالتقدم لإخمادها لكن الجنود الفلاحين ما لبثوا أن انضموا للتأثرين الذين استمرت حركتهم نحو ستة أسابيع أمكن بعدها القضاء عليها عن طريق قوات تركية تساعدها قوات من البدو^(٤)، ويلاحظ أن الفلاحين في الصعيد كانوا دائمى التمرد على حكم محمد علي ففى ابريل سنة ١٨٣٨ وقع تمرد في مديرية منفلوط عندما رفض السكان أن يقدموا الجندين المطلوبين من المديرية وترددت كتيبة الفرسان المسكرة في المنطقة في التحرك ضد المتمردين وقد أمكن إخماد هذا التمرد سنة ١٨٣٨. ولا يبنى هذا أن حركات الفلاحين قد اقتصرت على الصعيد فقد حدث في سنة ١٨٢٦ عسيان للفلاحين في بعض قرى الشرقية بسبب الضرائب التي لم تكن تحتل .. وقاد مشايخ القرى هذا العصيان المسلح الذى تكرر كظاهرة في مناطق أخرى في مصر^(٥).

Ibid P 97.

(١)

(٢) عطفة رقم ٤٢ - جمل ٧٣٤ خديرى تركى ، وثيقة رقم ٣٤٣ ، ص ١١٦ .

(٣) عطفة رقم ٤٢ - جمل مينة تركى ١٧ ، ص ٧٢ ، أسد رقم ٥١٧ ، ص ٥ . ربيع الأول سنة ١٢٤٠ هـ ، إلى كنج أحمد أنا ناظر لنا وإسنا .

(٤) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

Baer. G. Op. Cit, PP 97-98.

- عبد الرحمن الرامى ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤ .

Baer. G. Op. Cit PP 98-99.

(٥)

فقد شهدت الفترة الأخيرة من حكم محمد علي عدداً من انتفاضات الفلاحين في مناطق زراعة الأرز في الشمال شهدها حركيان الذي ذكر أن كراهية الناس للحكومة قد زادت لأن الباشا أمر سنة ١٨٤٦ بزيادة المساحة المزروعة أرزاً ونتيجة لهذا الأمر لم تعد لدى الفلاحين القوى البشرية لزراعة حقولهم وكانت إجابتهم هي اللجوء للسلاح وإهمال أوامر الحكومة. وفي قرية قربان شرقية فر ٧٠ فلاحاً من الذين جندوا للعمل في مزارب الأرز والبالغ عددهم ١٨٠. وفي بعض مناطق الشرقية قاد بعض مشايخ القرى انتفاضات الفلاحين المسلحة ورفضوا دفع الضرائب أو إرسال الفلاحين للاشغال العامة (السخرة). وفي نفس العام ثار النلاحون في المنيا وجملاً إلى السلاح حيث قتلوا بعض مشايخ القرى^(١).

وليست لدينا معلومات كافية عن انتفاضات الفلاحين في عهد عباس لكن يبدو أن الحكومة كانت تتوقع حدوث بعض القلاقل منهم فقد نصت التشريعات الصادرة في أوائل حكم عباس على عدد من العقوبات لتوقيعها على الفلاحين الثائرين أو المتمردين فقد جاء في البند ١١ من القانون الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) ما نصه: «إذا كانت أهالي إحدى البلاد قد عصت بالسكينة وتجاسرت على إشهار السلاح وأرسل لهم الحاكم ولم يطاعوه فإنه يتوجه لهم بنفسه فإن لم يطاعوه أيضاً فيصير إحاطة البلدة التي يحصل من أهلها مثل ذلك وحبس المشايخ الكبار. وأكبر من يكون سياً في إبعاد الفتنة يرسل إلى السجن بقيد الأبد وباقى الكبار يرسل كل منهم بميعاد ثلاث سنين وباقى المشايخ ومن راقبهم من الفلاحين يضرب كل منهم أربع مائة جلدة. وإذا حضر شيخ أو فلاح من سائر القرى إلى البلدة المذكور بقصد الإعانة فإن كان شاباً يرسل إلى الجهادية وإن يكن كهلاً يرسل إلى ليمان الاسكندرية بمدة ثلاث سنين. وتحدد المادة بعد ذلك أنواع العقوبات في حالة استخدام النلاحين الثائرين أسلحة نارية وحوادث إصابات أو وفيات.

وجاء في البند ١٤ من هذا القانون ، إذا كان أحد مشايخ البلاد يتفق مع أحد الفلاحين أو يتفق قلاح مع جماعة من الفلاحين ويجمعون على ناظر البلد أو شيخها أو يضربونه بالثبوت أو بشيء من السلاح فيصير ضرب ذلك الشيخ أو القلاح نكهاية جلدة ويضرب كل واحد من الفلاحين المرافقين له مائة جلدة وتحدد المادة بعد ذلك أنواع العقوبات التي يجب توقيعها في حالة استخدام أسلحة نارية في ذلك الهجوم وحدثت إصابات أو وفيات (١).

ويلاحظ أنه ليست هناك فئة اجتماعية أخرى كانت السلطة تتوقع انتفاضها فلم تنص هذه التشريعات إلا على احتمالات الثورة من الفلاحين .

ورغم قلة المعلومات عن انتفاضات الفلاحين في الفترة التالية فإن موجة السخط التي أصبحت ملحوظة في نهاية عهد محمد علي استمرت خلال حكم عباس فرقة أخرى تشير أوراق حكاميان لحالة رفض من بعض مشايخ القرى إرسال الفلاحين للعمل في السخرة ويظهر أن بعض قرى الجيزة قد ثارت في الفترة ما بين موت عباس وتولى سعيد الحكم وإن كان ليست لدينا تفاصيل ما حدث (٢) .

وخلال الفترة المبكرة من حكم إسماعيل كان هناك قدر من الفلق وعدم الارتياح بين الفلاحين في الوجه القبلي عموماً وعلى نطاق واسع في منطفة أبو تيج . ومرة أخرى كانت أسباب هذا الفلق هي السخرة بالإضافة إلى حقيقة جديدة وهي أن إسماعيل أرغم الفلاحين على العمل في مزارعه الواسعة بأقل من الأجور العادية وقاد الانتفاضة رجل يدعى أحمد ادعى أنه من سلالة الرسول واعتبره الفلاحون ولياً ، وأرسلت الحكومة آلاف الجنود وعدداً من المدافع لمحاصرة الاقليم وسافر إسماعيل بنفسه لمواجهة هذه الحركة .

(١) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ ، ص ٢٠٥

Baer G. Op. Cit. PP 54, 99

(٢)

وبعد مقاومة عنيفة قتل الشيخ وحطم الجيش عددا من القرى وأجلى
الفلاحين أو هربوا من قرانم . وربما كان وراء هذه الحركة أسباب دينية لكن
انضمام الفلاحين لها بأعداد كبيرة وإصرارهم على مقاومة الحكومة بالقوة المسلحة
يؤكد حقيقة رغبة الفلاحين وإصرارهم على مقاومة الحكومة تحت أى شعار (١) .

ويذكر على مبارك تفاصيل هذه الانتفاضة التى يعرفها باسم واقعة فاروق (٢)
(١٢٨١/٨٠) (١٨٦٥/٦٤) وهى أن رجلا من الصعيد الأعلى يدعى أحمد
الطيب زعم أنه شريف - من نسل الرسول - وكان يتردد على هذه المنطقة
واجتمع عليه كثير من الناس وتماهدوا على طاعته . ويذكر على مبارك أن السبب
الباشر لهذه الواقعة أن أمة مسلاة لجأت إليه من ظلم سيدها المسيحى فرفع المسيحى
شكواه إلى الحكومة فطلب حاكم المنطقة من الشيخ تسليم الجارية فامتنع وتوجه
إليه ناظر القسم فلم يبا به . وأظهر عدم المبالاة بالحكومة واجتمع عليه كثير من
فلاحى القرى المجاورة فأرسلت إليه قوة بقيادة مدير جرجا وأسيوط ومعهم بعض
القوات فتمكن الشيخ ومن معه من التغلب عليهم فأرسلت قوات جديدة بقيادة
شاهين باشا ومعهم عدد من المدافع وحدثت بين هذه القوات وجموع الفلاحين معركة
استخدمت فيها قوات الحكومة المدافع وانتهت بقتل الشيخ وبعض من معه وأمكن
القضاء على الثورة ونفى كثير من الفلاحين خارج البلاد وخربت قرى فاروق والريانة
والشيخ جابر والنقارة وتفرقت نساء الفلاحين وذريتهم فى البلاد وسلبت أموالهم
ومات كثير منهم فى الجبال ويغهم من رواية على مبارك أن الشيخ المذكور قام
بتنظيم الفلاحين فى وحدات ، جعل لكل منها قائدا على طريق تنظيم القوات
النظامية (٣) ، وكما كانت بداية حكم إسماعيل مصحوبة بحالة من عدم الاستقرار بين

Ibid, P 99

(١)

(٢) فاروق إحدى قرى مركز ملاب بمديرية جرجا

(٣) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٥٣

الفلاحين كانت السنوات الاخيرة من حكمه مميزة بعدم استقرار واضطراب واضحين بين الفلاحين . وهو الوضع الذي استمر حتى بداية الثورة العراقية . فقد شهدت السنوات الاخيرة من حكم إسماعيل ضعف الحكومة . وتدهور الاقتصاد بسبب التدخل الاجنبي الذي لفت همة الحاكم وزيادة الديون ليس فقط على الدولة بل أيضاً على الفلاحين .

كما شهدت هذه الفترة أيضاً كوارث طبيعية مثل الجفاف الذي ترتب عن الفيضانات المنخفضة في سنى ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ وباء الماشية الذي حدث في سنى ١٨٧٧ و ١٨٧٩^(١) .

وقد أفاضت المصادر في وصف الحالة التي تردى فيها الفلاحون في السنوات الاخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت ، وكان الفلاحون في ذلك الوقت في أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الاول من الثلاثة أعوام الاخيرة المروعة في حكم إسماعيل وكان إسماعيل صديق المغفش المشهور لا يزال في أوج سلطته وحلة القراطيس الاجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً في الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قبض .. وغصت مدن الأرياف في أيام الأسواق بالذمام اللاني أمين لبيع ملابسهن وحلهن للرايين الأروام لأن جامعي الضرائب كانوا في فراهن والكرباج مشهراً في أيديهم ،^(٢) .

ولقد نتج عن اتفاق جوشن وجوير الذي سويت بمقتضاه ديون الخديوى أن أضيفت أعباء مالية قدرها ٧ مليون جنيه على عاتق الخزانة المصرية لم يكن تحصيلها من الفلاحين المغفلين ممكناً إلا باكراههم تحت وطأة الكرباج على ارتهان

Baer G. Op. Cit., P 100

(١)

(٢) التمريد سكلون بلنت ، للرجع السابق ، ص ١٢

أراضيهم للرايين الأجانب الذين كانوا يرافقون جباة الضرائب في كل مكان أثناء مرورهم في القرى (١).

وبما زاد الطين بلة أن النيل في خريف عام ١٨٧٧ انخفض عن مذويه المعتاد فترتب على ذلك عجز في محصول سنة ١٨٧٨ ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة في المسائية بالإضافة إلى هبوط سعر القطن هبوطاً كبيراً وكان نتيجة هذا كله أن ضربت المجاعة أطناًها في الوجه القبلي بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة وإذ ذاك خرجت النساء بأطفالهن هائحات على وجوههن منتقلات من قرية إلى أخرى في طلب لقمة من العيش حتى اضطرن في كثير من الأحيان إلى التزود بما كن يلقينه من فضلات في الطرق وحالتها (٢).

وكان الآلاف الذين ماتوا جوعاً بسبب قلة الغذاء في الوجه القبلي نادراً ما تدفن جثثهم. وقد قرر أحد شهود العيان الذي كان ضمن اللجنة التي سارت في النيل جنوباً في شهر فبراير سنة ١٨٧٩ لخل المئزر للناطق التي أصابها المجاعة أن عدد الأفراد الذين ماتوا جوعاً نتيجة لنقص الطعام لا يقل عن عشرة آلاف يضاف إليها عدد آخر ماتوا نتيجة الأمراض التي أصابتهم بسبب الحرمان والعوز وكل هذا كان نتيجة مباشرة لانقراض التاجم عن الضرائب الباهظة (٣).

وفي سنة ١٨٨٢ كتب عبد الله نديم سلسلة من المقالات في جريدة الطائف تحت عنوان مصر وإسماعيل سجل في إحداها أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدلى بالمكان الذي كان زوجها يضع فيه

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧

(٢) نيودور روزستين ، المرجع السابق ص ١١٤

(٣) البرن فرمان ، المرجع السابق ص ٢٣٨

نوده وكان مدينا للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً (١) .

وكان طبيعياً أن تنعكس حالة الفلاحين هذه في شكل نوع من التعلق أصبح ملحوظاً بصفة رئيسية في المنطقة بين سوهاج وجرجا، وظهر ذلك في بداية الأمر في حالات المرفقة والفنل التي ظهرت في تلك المنطقة لكن سرعان ما اتخذ الموقف شكلاً مختلفاً في سنة ١٨٧٩ عندما قوبل جاممو الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة بمقاومة من الفلاحين الذين هربوا إلى الجبال وكونوا عصابات مسلحة .

وفي سنة ١٨٨٠ امتد الاضطراب إلى مناطق إنتاج الأرز وكانت الأسباب هي نفسها التي أدت إلى ثورة الاقليم سنة ١٨٤٦ ، فمن الطبيعي أن يعنى فلاحو مناطق إنتاج الأرز من السخرة بل أكثر من هذا فإن هذه المناطق تحتاج في فصل العمل إلى أيد عاملة من المناطق المجاورة غير أنه في سنة ١٨٨٠ حدث خروج على هذه القاعدة حين طلب فلاحو هذه المناطق للسخرة ونتيجة لهذا بدأ مشايخ القرى يتمردون على هذه الأوامر . وعندما استجابت الحكومة لهم وتراجعت عن أوامرها شجع هذا الوضع اقاليم أخرى على الاحتجاج ضد السخرة فقبض على كثيرين من الفلاحين ثم أفرج عنهم . لكنهم ظلوا على تمردهم فأعيد القبض عليهم مرة أخرى (٢) .

والحقيقة أن الفلاحين كانوا خلال حكم إسماعيل يحسون الظلم الواقع عليهم من جراء التمييز في المعاملة بينهم وبين غيرهم من الفئات في الريف وأصبح ذلك موضع شكواهم ، ففي تقرير عرض على تنفيذ عوم الاقليم ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٨٩ (١٨٧٢) حول شكوى مقدمة من أهالي ناحية النجارية بالقرية جاء فيه

(١) د . أحمد مبد الرحيم مصفاي ، مصر والساسة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، القاهرة

و إن مذكورين من الناحية تشكوا لتفتيش بحوى بأن زمام الناحية يبلغ ١٧٠٠ فدان منها على العربان ٨١٦ فدان والثاني على الاهالي والتعداد ٢٧٢ نفر ومنها جملة أقطار روك زراعتهم ١٦٠ فدان لم يطلعوا الاشغال ولم يدفعوا ما يخص الفدان .. ، ويبحث هذه الشكوى عن طريق ناظر قسم بسبون اتضح أن هناك تمييزا في المعاملة فأطيان العرب يدفع أصحابها ضرائب أقل ولا يذهب أحد من العاملين فيها إلى الاشغال العامة كما أن أطيان و الروك ، ومساحتها ١٦٠ فدانا مملوكة لبعض العلماء ويدفع أصحابها أيضا ضرائب أقل مما يدفعه الفلاحون وفي نفس الوقت لا يذهب أحد من العاملين فيها إلى السخرة (١).

وهكذا كان التمييز في المعاملة موضع شكوى الفلاحين وموضع سخطهم إلى جانب سوء الاوضاع التي عانوا منها طوال تلك الفترة وهي الاوضاع التي قادتهم إلى المشاركة الواسعة في الثورة المرابية .

(١) دقت قيد العدد والمبالغ بمدرسة التربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ١ رقم ٢٧٠٨ حين ٥٥ محزون ٧ ، عن تقرير مروض هل تفتيش عموم الاقاليم في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ شمسة ٢٥٦ من تفتيش الوجه البحري ، ص ٣٠٧ .

القوى الاجتماعية في الثورة العرابية

قبل أن نعرض لمواقف القوى الاجتماعية في الثورة العرابية لابد أن نعرض لفئة لعبت دوراً بارزاً في الثورة وهي فئة المثقفين .

وقد نشأت هذه الفئة من خلال عمليات التعليم المدني والبعثات التي أرسلت إلى أوروبا وعادت متشعبة بالفكر الليبرالي .

ومن خلال حركة الترجمة وإنشاء مدرسة الألسن بالإضافة إلى العناصر السورية التي جاءت إلى مصر بعد حركة البحرية الشامية نتيجة لبطش السلطان عبد الحميد واستبداده ووضع هذا الفريق نفسه في خدمة كبار الملاك فكانوا يعملون في صحافة الحزب الوطني التي تألقت أساساً من جريدتي مصر وموه التجارة، اللتين كان يمتلكهما أديب اسحق بينما أسندت رئاسة تحريرهما إلى ميخائيل عبد السيد المنى لم يلبث أن أصدر جريدة الوطن ذات الصبغة السياسية البحتة وامتلأت هذه الصحف وغيرها من الصحف المصرية كالمفيد والحجاز والمحروسة والتبكيك والتبكيك بأحاديث الوطنية والحربة كما صارت تعمل حملات عنيفة على التدخل الاجنبي وبذلك أسهمت في خلق رأي عام في مصر وإلى جانب هؤلاء المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالي الاوربي ، وجد تيار آخر هو التيار الاسلامي الذي يرجع إليه الفضل الاكبر في ربط الحركة الوطنية بالقواعد الشعبية و يرجع الفضل في ظهور هذا التيار إلى جمال الدين الافغانى (١٨٢٩ - ١٨٩٧) الذي حضر إلى مصر سنة ١٨٧١ في أوج أزمة التغلغل الاجنبي واستبداد الخديوي وأخذ يدعو في مبادئه الثورية إلى الوقوف ضد الطغيان والاستبداد والأخذ بالنظم الدستورية وكان من أبرز دعواته فكرة الجامعة الإسلامية التي تقوم على تضامن الشعوب والدول الإسلامية لمواجهة الموجة الاستعمارية الغربية واعتبر الخطوة الأولى في

ذلك قيام نظام ديمقراطى فى البلدان الإسلامية . لهذا بدأ بمصر حيث المعركة ضد الاستعمار الأوروبى على أشدها والمطالبة بالحياة الديمقراطية أكثر إلحاحاً^(١) ، واتصل جمال الدين الأفغانى ببعض طلبة الأزهر وخريجيه كالشيخ محمد عبده وسعد زغلول وغيرهم وكان لتعاليمه أكبر الأثر فى انتشار الحركة الوطنية فى أنحاء البلاد وعبر الشيخ محمد عبده عن ذلك بقوله ، وكان طلبة العلم وطلبة جمال الدين يتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة والزاؤون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم فاستيقظت مشاعر وانتهت عقول وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد وبخاصة القاهرة ،^(٢) . وقد كانت مجموعة المتغنين الدينيين الذين تأثروا بتعاليم جمال الدين الأفغانى تعتقد أنه من الممكن تخليص مصر من الحكم الاستبدادى عن طريق وجود حكومة دستورية وإصلاح الإسلام بإتباع مبادئه^(٣) . وقد ربطت الأحداث بين الاتجاهين الوطنى والليبرالى حين ربط المصريون بين الأزمة المالية واستبداد الحديوى^(٤) . وكان قطاع المتغنين هو أسرع القطاعات فى الالتحام بالثورة .

لقد كان تنظيم كبار الملاك لأنفسهم بالتزامن مع عناصر البورجوازية التجارية التى أصبح بعض أفرادها من كبار الملاك وهو قطاع يمثله حسن موسى العقاد فى حزب سياسى هو الحزب الوطنى الذى اتخذ من حلوان مركزاً له وجاء فى برنامجه ، أنه ينوى النهوض بالشعب عن طريق تقدم التعليم الذى يناسب عاداته وتقاليدهِ ويرى أنه من الضرورى أن يعرف الشعب حقوقه وواجباته ويرفض

(١) د . محمد أنيس المرة الوطنية فى مواجهة الاستعمار الأوروبى

(٢) د . محمد أنيس و د . السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٣) Afaf Lutfi al Sayyid Egypt and Cromer London (٤) د . محمد عبد الرحيم ، تاريخ التمسك السياسى فى مصر الحديثة ، ص ٦٠

(٤) د . محمد عبد الرحيم ، تاريخ التمسك السياسى فى مصر الحديثة ، ص ٦٠

الحزب كل تدخل أجنبي أو وجود وزراء يمثلون نهوذاً أورياً خاصاً ، وظهور معارضة الأعيان داخل مجلس شورى النواب ضد الوزارة وإصرارهم على نظر المسائل المالية وخاصة للميزانية والتفاهم القشتين - كبار الملاك والأعيان - بمجموعة الضباط الساخطين في الجيش وقيادتهم للامة في جبهة عريضة ضد التخلل الأجنبي الاقتصادي والسياسي وعند النظام الاستبدادي لحكام أسرة محمد على هو بداية الثورة الديمقراطية الأولى المعروفة بالثورة العراقية^(١) . ويمثل الاجتماع الذي تم في ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ - في منزل إسماعيل راغب باشا وحضره ستون من أعضاء مجلس شورى النواب وستون من العلماء والهيئات الدينية في مقدمتهم شيخ الإسلام وبطربرك الأقباط وحاخام اليهود و٤٢ من الأعيان والتجار و٧٢ من الموظفين و٩٣ من الضباط والذي أسفر عما عرف باللائحة الوطنية أو المحضر الاهلي^(٢) . البداية التاريخية للثورة وسوف نتابع مواقف القوى الاجتماعية المختلفة فيها .

(١) د . محمد أنيس ، المرة الوطنية في واجهة الاستثمار الأوربي ، المصدر السابق ،

ص ١٧٤ ، ١٦٦ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٨٤

موقف كبار الملاك الأتراك .

في الاجتماع الذي صدر عنه مشروع اللائحة الوطنية برز دور كبار الملاك في قيادة الثورة . فقد كان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجمفر باشا وإسماعيل راغب باشا وجميعهم من كبار الملاك الأتراك وبرز محمد شريف باشا في هذه المرحلة كزعيم سياسي اتجهت إليه الأنظار لتأليف وزارة وطنية مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي وإقرار نظام دستوري يحقق للأمة أهدافها .

وكان إسماعيل راغب باشا أحد أعضاء اللجنة التي وضعت اللائحة الوطنية التي صدرت عن هذا الاجتماع والذي كان أبرز ما جاء فيها أن إبرامات مصر كافية لمواجهة التزاماتها المالية وذلك في مواجهة مشروع ريفرز ولسون الذي أعتبر البلاد في حالة إفلاس . كما طالب مشروع اللائحة بتعديل نظام مجلس شوري النواب وتخويله السلطة المعترف بها للجانس التباينة الأوربية عن طريق إقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمامه وأخيراً طالب مشروع اللائحة بالابقاء على دين المقابلة^(١) .

وجاء شريف على رأس الوزارة التي كان عليها أن ترضع هذه المطالب موضع التنفيذ بعد أن وافق الخديوي لإسماعيل على مشروع اللائحة الوطنية وأبانتها إلى فواصل الدول . وكان تشكيل الوزارة يعكس قيادة كبار الملاك الأتراك للحركة الوطنية في هذه الفترة المبكرة فعين إسماعيل راغب باشا للناية وشاهين باشا للجهادية وزكي باشا للاشغال العمومية وذو . شاللقمانية ومحمد ثابت باشا

(١) الرجوع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

للمعارف وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الأقاليم القباية والبحرية واحتفظ شريف باشا لنفسه بالداخلية والخارجية إلى جانب رئاسة الوزارة . وعين حسن راسم باشا رئيساً لمجلس شورى النواب^(١).

ووافقت وزارة شريف على استمرار مجلس شورى النواب في انعقاده وكان هذا يعني تأييدها للمجلس في موافقة التاريخ من وزارة توفيق ورياض .

وفي جلسة ٢ يونيو سنة ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب حقيقي وفيها تقرر للمجلس حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية وأصبحت الوزارة مسؤولة أمامه^(٢).

غير أن الحوادث تطورت بعد ذلك فمزلت الدويل الأوربية إسماعيل عن طريق الباب العالي . وجاء توفيق فحوص بالإنجازات التي حققتها الحركة الوطنية في الفترة السابقة فانتقلت وزارة شريف والتي توفيق مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب وأعاد المرافعة الثانية وأعلن الحكم المطلق في البلاد فأغلق الصحف الوطنية وصدر قانون التصفية لتسوية الديون الذي ألغى بمقتضاه قانون المقابلة .

وفي هذه المرحلة تردد كبار الملاك في مواصلة الكفاح ضد الاستبداد والتدخل الاجنبي وأصبحت الظروف مهيئة لأن يقود العسكريون الحركة الوطنية وقبل أن يتراجع كبار الملاك عن الثورة بشكل نهائي كان الضباط الوطنيين قد اختاروا أحمد عرابي لقيادتهم وأقسموا على أن يقدروا ويفدوا الوطن بأرواحهم وتم ذلك حين أصدر توفيق بناء على نصيحة عثمان رفقي ناظر الجهادية أمراً في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠ بحول دين ترقية الضباط من تحت السلاح وكان هذا الأمر يستهدف الضباط المصريين وبحول دين حصول أي مجتهدين جدداً على رتب

(١) للرجع السابق ، ص ١٨٩ ، ١٩٢

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٤

الضباط ، وعندما علم الضباط بهذا القانون ثارت ثأرتهم وفي الاجتماع الذي عقدوه بمنزل أحمد عرابي ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ لمواجهة الموقف تقرر لإختيار أحمد عرابي لقيادتهم في تحركهم كان من بين الحاضرين في هذا الاجتماع للميرالي عبد العال حلى قائد الأي طره والميرالي على فهمي قائد حرس الخديوي (الأي الأول) والبكباشي محمد عبيد من نفس الأي وأحمد عبد المنار قائمقام الأي الفرسان^(١). وهو الاجتماع الذي إنتهى بتحرير الرعيضة التي قدمها الضباط الثلاث أحمد عرابي وعلى فهمي وعبد العال حلى إلى رياض باشا في ١٧ يناير سنة ١٨٨١ وطالبوا فيها بمنزل ناظر الجهادية عثمان رفقي، ثم تطورت الحوادث فيما عرف بمحادث قصر النيل حين قبض على أحمد عرابي وزملائه في أول فبراير سنة ١٨٨٢ وحوكوا أمام مجلس عسكري ونتيجة لذلك زحف محمد عبيد على رأس فرقته إلى قصر النيل وهاجموا مقر وزارة الجهادية وأخرجوا عرابي وزمليه وتوجهوا جميعاً إلى سراي عابدين حيث جددوا مطلبهم بمنزل عثمان رفقي من نظارة الجهادية فلم يسع الخديوي إلا الاستجابة فأقال عثمان رفقي وتعين محمود سامي البارودي ناظر للجهادية^(٢).

وكانت الخطوة التالية في تأكيد زعامة العسكريين لقيادة الحركة الوطنية هو ما عرف بمحادثه عابدين حين قاد عرابي وزملاؤه فرقتهم في شكل مظاهرة عسكرية وزحفوا إلى ميدان عابدين تحف بهم الآلاف من سكان القاهرة ووفود الأقاليم في ٩ دمبر سنة ١٨٨١ وقدموا للخديوي مطالب أكثر تحديداً وهي كما جاءت على لسان أحمد عرابي: إسقاط وزارة رياض وتأييف مجلس نواب وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في فرمانات السلطانية ولم يكن أمام الخديوي سوى الاستجابة لهذه المطالب^(٣).

وإذا كان كبار الملاك قد أيدوا هذه الخطوة باعتبار أن إقامة حياة نيابية هو مطلبهم الرئيسي ، إلا أن عنف التحرك وشعبيته قد أصابهم بالتحرف والقلق وخاصة العناصر التركية والشركسية من أمثال شريف باشا ، ومن ثم بدأت

(١) مذكرات أحمد عرابي ج ١ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) د. محمد أنيس المصدر السابق ص ٢٠ ، ٢١ .

— عبد الرحمن الرافعي - الثورة المرابية والاحتلال البريدي ، ص ٨٨ ، ٩٦ .

(٣) مذكرات أحمد عرابي ج ١ ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ .

محاولات كبار الملاك للتأمر على الثورة مؤيدة في ذلك من القوى الأجنبية فشريف باشا يشترط لتوليهِ الوزارة إبعاد الفرق الثائرة بقيادة أحمد عرابي وعبد المال حلي خارج القاهرة وهو نفس المطلب الذي طلبته إنجلترا فيما بعد في المذكرة المشتركة الثانية في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وقد وافق عرابي على هذا حتى لا يعطى فرصة للشقاق داخل صفوف الحركة الوطنية وغادر القاهرة في ٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ في مظاهرة شعبية حاشدة وكان شريف يهدف من هذا الموقف لإبعاد الجناح العسكري الأكثر ثورية في الحركة وإناحة الفرصة للعناصر المعتدلة من الأعيان من كبار الملاك لتأخذ زمام المبادرة مرة أخرى حتى يسترد الخديوي سلطته التداعية^(١).

وعلى هذا فقد شرعت وزارة شريف في إجراء انتخابات جديدة جاء على أثرها مجلس جديد لشورى النواب إفتتحه الخديوي في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وقدم شريف باشا مشروع لائحة حرمت المجلس من حق مناقشة الميزانية وإقرارها وهو الأمر الذي رفضه الأعيان ومن ثم حدثت الازمة بين شريف ومجلس شورى النواب. وهنا أحست إنجلترا وفرنسا بضرورة مؤازرة الخديوي وكبار الملاك الازراك في مواجهة الحركة الوطنية المتزايدة فأرسلت المذكرة المشتركة الأولى في ٧ يناير سنة ١٨٨٢ وفيها تعهدت الدولتان بتأييد الخديوي في موقفه المعارض للحركة الوطنية وتتواعنان بالتدخل المسلح إذا لزم الأمر للإبقاء على نفوذ الخديوي وللراقة المالية الاوربية وتضمنت المذكرة دعوة صريحة لحل مجلس شورى النواب وتعطيل التجربة الدستورية. وإزاء هذا أسرع العسكريون إلى تسليم زمام الموقف وكان عرابي قد عاد قبل ذلك إلى القاهرة لمراقبة الموقف عن كثب. وأجبر المجلس شريف الذي أصر على موقفه على الاستقالة وتولى محمود سامي

(١) بيودور رودين ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ، د . د . أنيس ود . السيد
رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

البارودي رئاسة الوزارة الجديدة التي عرفت بوزارة الثورة وكان فيها أحمد عرابي وزيراً للجهادية وكان ذلك انتصاراً للحركة الوطنية في مواجهة الحديوي والأتراك والمرافقة الثنائية وأصدرت وزارة البارودي في ٧ فبراير اللائحة الأساسية أو دستور الثورة منضمنا مبدأ للمسئولية الوزارية وحتى المجلس في إقرار الميزانية^(١).

وكان طبيعياً أن يواصل كبار الملاك الأتراك تأمرهم على الثورة لخدمت المزامرة الشركسية التي كانت تهدف إلى اغتيال أحمد عرابي ورفاقه . ويرى البعض أنها دبرت بالاتفاق مع شريف وفي منزله وشارك فيها رانب باشا وعثمان رفقي وغيرهم من أعران الحديوي اسماعيل^(٢) . وهي المزامرة التي حدث بسببها الصدام بين الحديوي ووزارة الثورة حين رفض الحديوي التصديق على المحكم الذي قضى بنجريد أربعين من الضباط الشركسة الذين اشتركوا في المزامرة من بينهم عثمان رفقي من رتبهم ونفهم إلى السودان . وما لبثت الوزارة أن استغالت بسبب قبول الحديوي للذكرة المشتركة الثانية التي قدمتها لإنجلترا وفرنسا في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وطلبتا فيها إسقاط وزارة البارودي وإبعاد أحمد عرابي خارج القطر وزميلييه على فهمي وبعد المال حلى إلى الأرياف^(٣).

وعلى طريق التآمر دبر الحديوي وتنفيذ عمر لطفى مذبحه الاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ حتى يظهر عرابي بمظهر العاجز عن حفظ النظام ويوجدوا أمام إنجلترا مبرراً للتدخل^(٤).

وعندما نشب القتال انضمت عناصر جديدة من كبار الملاك لموكب الحماية

(١) المرجع السابق ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦

(٢) تيودور روزفين ، المرجع السابق ص ٢١٣

(٣) د . د . عبد أنيس ود . السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٤٦ ، ١٤٧

(٤) تيودور روزفين المرجع السابق ص ٣١٨ ، ٣١٩

من أمثال راغب باشا رئيس الوزراء. في ذلك الوقت وعلى مبارك وغيرهم^(١).

وفي الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة النل الكبير (١١ يوليو - ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) نشطت العناصر الموالية لكبار الملاك في السلطة لتخريب الثورة فالحديوي أرسل أحد معاونيه عثمان بك رافت الذي تزيا بزي الفلاحين إلى بني سويف لاستمالة الاهال لعصف الحديوي^(٢).

وفي المنيا قام مديرها محمد شاكر باشا بتحرير عدد ومشايخ القرى على التوقف في تقديم احتياجات الجهادية وتقرر عزله^(٣).

وفي مديرية البحيرة رفض رستم باشا رئيس قومسيون الاراضى الاميرية إعطاء الكميات المطلوبة من المحاصيل للجيش بالنمى بدعوى أنها من حق الدائنين الانجليز والفرنسيين وكان رد أحمد عرابي ، أن الحالة الراهنة تقتضى بمسئم الائتلاف لحقوق أحد ما دامت البلاد في حالة حرب^(٤) . وفي مركز طلخا بمديرية الغربية هاجم ناظر زراعة تفتيش طلخا التابع للقومسيون مشايخ ناحيتي ميت الفرقا وجوجور أثناء قيامهم بالفلاحين المطلوبين للجهادية وبجهم بالتفتيش وارغامهم على العمل في زراعة التفتيش^(٥) . وفي سوهاج بين مدير جرجا الفلاحين

(١) عبد الرحمن الرافى المرجع السابق ص ٣٧٦ ، ٣٨٤

(٢) دار المحفوظات ، دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ص ١٧٨
تلغراف رقم ١٦١١ صادر إلى جميع المديرات

(٣) المصدر السابق ص ٧١ لتلغراف رقم ٦٧٥ صادر جهات سايرة في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ .

(٤) دار الوثائق الثورة الراية محفظة رقم ٨ فضايا التمهين ملف رقم ٨٥ / ٥٣ / ٨
أحمد عرابي خطاب من أحمد عرابي إلى وكيل الجهادية في ٢ شوال سنة ١٢٩٩ .

(٥) دار المحفوظات ، دفتر جزء ثاني صادر التلغرافات من الجهادية من اجدى أغسطس
سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ٢١٠٤ في ٢٠ أغسطس من وكيل الجهادية لمدير الغربية ص ٣٨

الذين تطوعوا للقتال إلى جانب الجيش^(١).

ويمكن تفسير الانسحاب المبكر لكبار اللامك الاثراك والشراكية من معسكر الثورة وتحولهم للأمر عليها على ضوء الحقائق الآتية :

(١) لم تكن مشاركة كبار اللامك الاثراك والشراكية في الحركة الوطنية كاملة فن البداية وقتت عناصر كثيرة من هذه الطبقة ضد الحركة الوطنية مثل رياض ونوبار وعثمان رفقي وغيرهم وحتى الذين شاركوا في الحركة من أمثال شريف لم يكونوا يختلفون كثيراً عن غيرهم من الاثراك في عداوتهم للمصريين واحتقارهم لهم . ففكرة الدستور عند شريف وأمثاله من وجهاء الاثراك تنحصر في انتزاع السلطة من الخديوي ووضعها في أيدي طبقتهم التي يعتبرها شريف وحدها هي الصالحة لحكم البلاد^(٢).

فشريف كان زكياً متفهماً لا يخلو من الذمارة واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا يميزان طبقتهم .

وقد عبر شريف عن نفسه بعد أن نشب الخلاف بينه وبين مجلس شورى النواب حول لائحة المجلس فقال لبلنت ، أن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الأطفال لقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فإن لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدوني . لأنني أنا الذي أنشأت الحزب الوطني أنهم لن يستطيعوا العمل بدوني ولا شك أن هؤلاء الفلاحين في حاجة للإرشاد^(٣).

(١) دفتر جزء أول صادر التفرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ لتقريف من وكيل الجهادية
إلى أميرلاى سورارى بوماج رقم ٧٠٩ من ١١٧

(٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفي ، مصر والدولة المصرية من ١٥٩

(٣) التفريد بلنت ، المرجع السابق من ١٤٣

(٢) أن كبار الملاك الأتراك من البداية كانوا يشعرون بقلق متزايد من جراء نمو طبقة الأعيان في أوراق حككيان عن مديرية الشرقية سنة ١٨٤٦ يذكر .

و أن المديرين الأتراك قد اشتكوا من أن مشايخ القرى قد أصبحوا في سمنة الخنازير وأن كثيرين منهم أصبحوا مفرطين في الغنى عن طريق نهب الفلاحين الفقراء وإذا نحن سمعنا لهم باستمرار تمكديس الثروة فإنهم سوف يمدون الشجاعة لطردها من البلاد جميعاً^(١) . وقد برز هذا التناقض مع تطور أحداث الثورة . فقد شعر مشايخ القرى أن الوقت قد حان للتخلص نهائياً من سيطرة الباشوات الأتراك^(٢) .

(٣) ووصولاً لهذا الهدف سيطر الخوف على كبار الملاك الأتراك فترك بعضهم البلاد من أمثال حيدر باشا^(٣) وعائلات يكن الجنس التي كانت في طريقها إلى مغادرة البلاد^(٤) .

وكان طبعياً أن يواجه أحمد عرابي خيانة البعض بأجراء مقابل فطلب في تلغراف أرسله إلى المجلس العرفي معاصرة أملاك ثلاث من الفئات . . . من سبق انحيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توجيههم للانحياز في المستقبل والذين تركوا

Baer G. Op. Cit. 49.

(١)

Ibid 58

(٢)

(٣) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، مخططة رقم ٣٠ قرارات من حادث شرب الاسكندرية واجتماعات الرايين ملف رقم ٢٠٣/٢٠ شهادة عمود باشا القسكي .

(٤) دار الوثائق الثورة العرابية . مخططة رقم ١٤ قضايا التهمين ملف رقم ٢/٣١٨/١٤

أوراق مضبوطة بمنزل التهمين . محمد بك الزمر .

أوطانهم وأموالهم فرارا من مقابلة العدو،^(١) وبالفعل تم مصادرة أملاك سلطان باشا وأقاربه الذين هربوا في الجبال فرارا من الاعتقال ومن بينهم حسن شعراوي^(٢).

(١) الثورة العراقية - محظية رقم ١٧ فضايا المتهمين ملف رقم ٤٠٨/١٧ أيلول
سابقاً.

(٢) دار الوثائق - الثورة العراقية - محظية رقم ٩ فضايا المتهمين ملف رقم ٨١/٩
أحمد فاشد - للفراف من مدير التيسا ونس مزار إلى وكيل الجهادية في ١٩ شوال
سنة ١٢٩٩ هـ .

موقف الأعيان في الثورة العرابية

رأينا كيف كان مجلس شورى النواب الثالث (١٨٧٦/١٨٧٩) هو البادئ بمناقشة الأوضاع المالية المتردية في نهاية عصر إسماعيل وكان أعضاؤه هم الذين تصدروا لاستبداد رياض وطالبوا بضرورة مناقشة الميزانية ورفضوا فض المجلس إلا بعد مناقشة للميزانية وإقرار مبدأ المسئولية الوزارية وكان الأعيان هم الذين نقلوا للمعركة خارج المجلس حين قدم النواب للوجودون في القاهرة عريضة الحدوي إسماعيل في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ اعترضوا فيها على مسلك الوزارة وامتنانها لحقوق المجلس واحتجوا على المشروع للمالي الذي أعدته وزارة توفيق وكانت تنوى إصداره وتعلن فيه أن الحكومة في حالة إفلاس وأعلنوا عزمهم على رفض المشروع وامتناعهم عن تنفيذه^(١).

ومن ناحية أخرى شارك نواب المجلس وجمهم من الأعيان في الجمعية الوطنية التي أصدرت اللائحة الوطنية التي أسفر عنها اجتماع ٢ أبريل سنة ١٨٧٩^(٢).

وخلال النكسة التي حدثت في بداية عهد توفيق كان الأعيان أكثر الفئات تأثراً بها فالغناء دين المقابلة كان يعنى ضياع الأموال التي دفعوها ثم عودة الضرائب لما كانت عليه وكان طبعياً أن يكون الأعيان أكثر العناصر سخطاً لإلغاء هذا القانون^(٣). وقد وقف الأعيان إلى جانب الضباط في حادثة عابدين ، وفي المرحلة التالية كان شريف والإبهلبيز يعاملون في ضرب الثورة عن طريق التفريق بين قادة

(١) عبد الرحمن الراسي ، نصر إسماعيل ج ٢ ، ص ١٢٩ ، ١٨٠

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٢

(٣) عبد الرحمن الراسي ، الثورة العرابية والاحتلال البريطاني ، ص ٧٤

الجيش والاعيان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ أكد شريف باشا لماليت بأنه ينوي أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وأنه يأمل أن يصبح المجلس تدريجياً هو للمثل الشرعى لحاجات البلاد الداخلية وبهذا يجرد الجيش من الصفة التي اتحلها في الحركة الاخيرة (٩ سبتمبر سنة ١٨٨١) (١).

وعقب تأليف وزارة شريف قدم الاعيان مع باقي الفئات عريضة موقع عليها من ١٦٠٠ شخص بطالبون فيها بمجلس نيابي على أسس أكثر ايرالية من سابقه (٢).

وبينما كان شريف يرى أن انتخابات المجلس سوف تتم على أساس القناعة الضيقة التي حددها قانون سنة ١٨٦٦ كان عرابي والاعيان يرون أن الانتخابات يجب أن تتم على أساس اللائحة التي وضعها شريف نفسه في الشهور الاخيرة من حكم لإسماعيل . وإن كان عرابي والاعيان قد وافقوا في الهاية على رأى شريف (٣) .

وتمت الانتخابات وجاء التركيب الاجتماعى للعضوية يكاد يكون مقصوراً على الاعيان وهو لا يختلف في ذلك عن المجالس السابقة وإن كان منلوه جاءوا من أكثر أسر الاعيان غنى وكان من بينهم عدد من الاعضاء الذين سبق انتخابهم في المجالس السابقة ممن تمسوا بالحياة النيابية من أمثال محمد بك الشواربي وهلاك بك و ابراهيم بك الوكيل وعلى بك شعير والسيد أفندى الفقى وأحمد أفندى عبد الغفار وأحمد بك أبانلة ومحفوظ أفندى رشوان (٤) . وعندما عرض شريف مشروع اللائحة الاساسية على المجلس في ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ رفضها الاعضاء وانتهوا إلى ضرورة لإقالة وزارة شريف بعد تقديم إنجلترا وفراسا للذكرة المشتركة الاولى التي لعبت دوراً في التعريب بين الاعيان والمسكربين . وفي الموقف المتشدد الذي وقفه الاعيان

(١) بيودور روزستين ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧

(٢) عبد الرحمن الرامسى ، المصدر السابق ص ١٦٩

(٣) بيودور روزستين ، المرجع السابق ص ٢٤٣

(٤) عبد الرحمن الرامسى ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤

من وزارة شريف التي رأوا فيها أداة لتنفيذ المخططات الأجنبية^(١). وخلال الفترة الأولى من وزارة البارودي، التي أعقبت وزارة شريف كاد اللغواء يكون تاماً بين المجلس الممثل للأعيان وبين الوزارة التي أعطت للمجلس كل سلطاته في اللائحة التي أصدرتها في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢^(٢).

غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلاً فسرعان ما بدأ كبار الملاك من الأعيان يتخلون عن الثورة خلال التطورات التي أعقبت المؤامرة الشركية عندما نشب الخلاف بين الوزارة والحديوي توفيق. وخلال هذه الأزمات أخذ سلطان باشا يدس الدسائس لقلب الوزارة بينما رأى بعض الأعيان في المجلس ضرورة التساهل إذا أريد بذلك مجهود آخر للمصالحة وإنهاء الأزمة ولم يكن هؤلاء ينشدون سوى مصالحهم دون النظر لأي اعتبارات أخرى^(٣).

وعندما استقالت وزارة البارودي في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ نتيجة لقبول الحديوي المذكورة المشتركة بعد أن رفضتها الوزارة بدأ الصراع بين قادة الثورة من جانب وكبار الملاك والحديوي من جانب آخر يدخل مرحلة جديدة انضم خلالها كبار الأعيان إلى معسكر الحديوي والإنجليز من أمثال سلطان باشا وبعض أعضاء مجلس شورى النواب.

ففي الاجتماع الذي عقد بمنزل سلطان باشا مساء يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ وحضره عدد من النواب وضباط الجيش طالب الضباط بصراحة بعزل الحديوي لكن هذه الفكرة أزعجت الأعيان فلم يوافق على فكرة عزل الحديوي من النواب الحاضرين سوى خمسة أعضاء هم أمين الشمس، ومهني أبو عمر، ومراد السعدي، و أبو عبد الله من نواب الشرقية ومحمد أفندي من نواب المنيا ورفض الباقون وعلى

(١) إيودور روز-بين، المرجع السابق، ص ٢٦٦

(٢) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ٢٤٨ - ٢٥٤

(٣) إيودور روز-بين، المرجع السابق، ص ٣٠٧، ٣٠٨.

رأسهم سلطان باشا رغم الضغط الذي مارسه الضباط على التواب في هذا الاجتماع^(١). وهو الموقف الذي انتهى ببعضهم إلى الخيانة والتآمر على مصلحة البلاد لحساب الأجنبي والحدوي. وتلا استقالة وزارة البارودي فترة من التلق استطاءات قوى الثورة خلالها مؤيدة بالقوى الشعبية أن يأخذ زمام المبادرة في الموقف مرة أخرى حين أرغم الضغط الشعبي والضباط الحدوي على إعادة أحمد عرابي لظنارة الجهادية^(٢).

وفي الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة التل الكبير نشط سلطان باشا وبعض الأعيان في طعن الثورة من الحلف ملتقياً في ذلك مع الحدوي والاراك والإنجليز، وبعد أن أعلن السلطان العثماني عصيان أحمد عرابي ورفاقه وجد الحدوي ومن معه أن الفرصة أصبحت مواتية للعمل ضد الثورة فغضب واقعة الفصاين الأولى (٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢) أرسل الحدوي إلى الاسماعيلية وفدأ مؤافاً من سلطان باشا وعمر لطفى وعثمان رأفت وغيرهم ومعهم أعداد كبيرة من فرار السلطان بعصيان عرابي، ومنشور الحدوي الذي يدعو فيه إلى مساعدة الإنجليز في محاولة لتجنيد بعض الضباط المصريين للعمل ضد بلادهم كما كلف بعض أعضاء الوفد المذكور بالتنقل في الريف لتأثير على بعض العمدة والأعيان للانضمام للحدوي وعصابته واستطاعوا فعلاً إقناع بعض العناصر بالانضمام إليهم ومساعدة الإنجليز من أمثال السيد النقي عمدة كشيخ، وأحمد عبد الغفار عمدة تلا وكلاهما كان عضواً بمجلس شورى التواب ونجح هؤلاء الأعيان ومعهم سلطان باشا في تجنيد بعض الضباط لظن الجيش في ظهره وهي الخيانة التي لعبت الدور الرئيس في هزيمة الجيش في التل الكبير في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢^(٣). وهكذا إنتق كبار الملاك من

(١) دار الوثائق، الثورة الراية، مخطوطة رقم ٢٠ تقريرات من مادة ضرب الاسكندرية واجتماعات الرايين، ص ٢٠/١٧٤ سلطان باشا.

(٢) مذكرات أحمد عرابي، ج ١ ص ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠.

(٣) مذكرات أحمد عرابي، الجزء الثاني، كتاب الهلال، ص ١٩٥٣،

الاعيان والنوات والحدوي لضرب الثورة وتسلم البلاد للإنجليز ويمكن تفسير موقف كبار الملاك من الاعيان على ضوء حقيقتين يمكن استخلاصهما من سير الحوادث في الثورة :

الحقيقة الأولى : هي أن كبار الملاك من الاعيان كانوا يهدفون من خلال المشاركة في الثورة إلى الحصول على قدر أكبر من المشاركة في السلطة في إطار النظام القائم ولم يكن كبار الاعيان يستهدفون إحداث تغيير أساسي في المجتمع أو في نظام الحكم بعكس المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالي وقادة الثورة من المسكربين (١) . ومن ثم فقد راعهم طلب المسكربين عزل الحدوي في الاجتماع الذي عقد بمنزل سلطان باشا مساء ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

الحقيقة الثانية : هي عنف حركة الفلاحين وصغار الاعيان في الريف ومهاجرتهم لأراضي بعض كبار الملاك ومطالبتهم صراحة بتقسيم الأرض على الفلاحين وهو موقف كان واضحاً في مديريات المنيا وأسيوط والبحيرة حيث الملكيات الكبيرة (٢) .

وهنا تبرز حقيقة أخرى حول مواقف القوى الإجتماعية في الثورة العرابية ، وهي أنه إذا كانت حركة الفلاحين في الريف قد أزعجت كبار الملاك من الاعيان فإن حركة جماهير المدينة قد أزعجت المجلس العرفي للمثل للطبقة الوسطى المصرية (٣) .

(١) د . محمد أنيس ، الحركة الوطنية في مواجهة الإستعمار الأوربي ، المصدر السابق ،

(٢) الثورة العرابية ، عطفلة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٤/١٢ ، قضية عثمان حسن محمد أبو حسيبة بمديرية المنيا .

- الثورة العرابية ، عطفلة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٩/٧ قضية أحمد حسين أبو الكلام وآخرين ، ملف رقم ٣٥/٧ قضية أحمد رزق شيخ ناحية السعا وآخرين .

(٣) وهو المجلس القمي تشكل من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط بعد أن ثبت لإنجاز الحدوي صراحة للإنجليز بعد ضرب الاسكندرية لإدارة شؤون البلاد .

حين رفض تسليح جماهير المدينة وتدريبهم فقد طلب أحمد هرابي في خطاب له في نهاية شعبان سنة ١٢٩٩ (١٦ يوليو سنة ١٨٨٢) إلى المجلس العرفي تشكيل حرس أهلي من الأهالي بعد تدريبهم لحفظ الأمن بالمدن في حالة استدعاء رجال الأمن (المستحفظان) على أن تعين لهم قيادات من الضباط المتقاعدين وجاء في هذا الخطاب . . . حيث أنه يلزمنا أن تكون على هيئة الاستعداد الثام لكل ما يتوهم حدوثه ، وأنه ربما يلزم حضور عساكر المستحفظين بالمدن في أوقات القتال فن الضرورى الشروع في ترتيب الحرس الأهلى بأن ينتخب من الأهالي من يقدر على حمل السلاح ويجرى تعليمهم حمل السلاح . . . (١) .

وقد رفض المجلس العرفي بجماسه في ٧ رمضان سنة ١٢٩٩ (٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢) فكرة تشكيل هذا الحرس وترك العاصمة تحت رحمة وجاء في هذا القرار ، إنه لا يؤتمن للحرس الأهلى على حراسة العاصمة . . وان عسكر حرس المحروسة أى العاصمة لا يصير تحركهم في أى وقت مع الجيش المحارب بل يصير لإيقاظهم بالعاصمة وأن الذى يجرى تعليمهم من المتطوعين من الأهالي الذين لهم قدرة على حمل السلاح يكون أجرى تعليمهم بالولايات بعد تنعيم نظامها ويسافروا مع الجيش عند الانقضاء . . . وكان ذلك بناء على مذكرتين الأولى مقدمة من يعقوب سامى وكيل الجهادية ورئيس المجلس وجاء فيها ، إنه لا يؤتمن الحرس الأهلى إذا تحولت عليه حراسة العاصمة ، والآخرى مقدمة من إبراهيم فوزى مأمور ضبطية مصر وجاء فيها أيضاً ، . . . إنه يخشى على البلاد منهم إذا سلت إليهم حراستها عند توجه المستحفظين إلى القتال . . . (٢) . لقد خشيت البرجوازية المصرية أن تترك وجهها لوجه دون حماية أمام الجماهير المسلحة . وهكذا أزهجت حركة الجماهير

(١) بوضوح المطالب - بعد ذلك طريقة تدريب هؤلاء المتطوعين وتنظيمهم وترتيب قيادات لهم .

(٢) دار الوثائق ، الثورة المرابية ، مخططة رقم ٢١ قرارات الجمعية العمومية والمجلس العرفي ، ١٠٠٠ رقم ٢١/٦ قرارات .

أنه كان يملن ، أن الحديوي لا يصير قبوله في العودة لمصر هو ومن معه من القوات ماداموا انفصلوا عن الجيش وصاروا إنكليز ، وأنه كان يتوجه إلى المنيا ويعود لأجل تشييل الطلبات ويتوجه إلى مراكز الجيش بكفر الدوار والتل الكبير وحال عودته كان ينادى بأعلى صوته يا وطنيين يلزمكم المجاهدة والقيام بنصرة إخوانكم الجهادية لأن الحديوي باع القطر للإنكليز فذبوا عن وطنكم العزيز ببذل جميع أموالكم ورجالكم لعدم تمكن عودة الحديوي ومن معه .. (١) .

أما إبراهيم بك الشريمي فقد جاء في الإنهام الموجه إليه أنه كان هو وآخرون .. يحرضون الأهالي على التبرعات وتقديم المساعدات للجيش العاصي وأنه بذل غاية جهد ، في إغراء كثير من بلاد قسم قلو صنا السكاكين به بلدة ناحية سمالوط مثل مشايخ وانفار نواحي هيما وبني سمرج وزلة شناوي وعزبة القباير وشوشة وطرفة وسيلة ودلقام العطف وتوجهوا بالفعل للدخول بأسلحتهم وخيولهم ، (٢) .

أما المجال الثاني : فهو التبرعات التي قدمها الاعيان والتي مكنت أحمد عرابي من الصمود بعد أن تسلّم خزانة الدولة خاوية ، فقد أخذ السير كلفن المراقب المال الإنجليزي الأموال الموجودة بخزانة الدولة وأرسلها بالاسطول الإنجليزي قبل إعلان الحرب بأيام وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها الأعضاء القوميون إلى السفن الحربية بالاسكندرية (٣) .

وقد برز في مجال التبرع للجيش عدد من أسرا الاعيان من أمثال حميد أبو ستيت

(١) دار الوثائق ، الثورة العراقية ، مخطوطة رقم ١٤ ، قضايا التهمين ، ملف رقم ٣٠٠/١٤ قضية محمد جلال عمدة القيس بمديرية المنيا .
 (٢) حددت عريضة الإنهام هؤلاء الأشخاص بأنهم اسماعيل بك رأفت مدير المنيا ونجاشي بك مأمور تشييلات مديرية المنيا - الثورة العراقية ، مخطوطة رقم ٧ قضايا التهمين ، ملف رقم ٧/٧ قضية إبراهيم بك العريس .
 (٣) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠

الذي بلغ جملة ما تبرع به ١٠٠٠ أردب من بينها ١٥٠ أردب عدس والباقي قمح .
وجاء في التلغراف الذي أرسله مع هذه الكميات ، نحن وأهالينا بمديرية جرجا
وقفنا مستعدين للجهاد في سبيل الله ونلتزم إرسال وابور لحضورنا بموردة (شاطيء)
البلينا ، (١) .

وقد بلغت جملة التبرعات التي قدمها حميد أبو ستيت ١٥٠٠ أردب من الغلال
و ٤٠٠٠ ثوب بفته وثلاثين حصاناً كما بلغت تبرعات موسى ميزار ثلاثة آلاف
أردب من القمح وثلاثين حصاناً وستين رأس من الجاموس (٢) .

ومن بين عائلات الأعيان التي برزت في ميدان التبرعات عائلة الاسيوطي
بسوهاج (٣) ، وعائلة عبد النور بجرجا ، وعائلة راضي بالواسطي ، وعائلة زغلول
بأياية (٤) .

-
- (١) دار الوثائق ، الثورة المصرية ، محفظة رقم ١ ، تلغرافات ملف رقم ١٣/١ رقم ٣٧
على يوليو سنة ١٨٨٢ من حميد أبو ستيت بالبلينا إلى ناظر الجهادية والبحرية .
(٢) الثورة المصرية محفظة رقم ٨ قضايا المهتمين — ملف ٤٥٣/٨ أ د / أحمد عراقى .
(٣) دفتر جزء أول صياد التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ٨٤٧ في
٢٣ يوليو من وكيل الجهادية إلى مديرية جرجا ص ٩٦ .
(٤) الثورة المصرية ، محفظة رقم ١ ، تلغرافات ملف رقم ٩/١ ، تلغرافات ١٧ يوليو سنة
١٨٨٣ تلغراف رقم ١٨ من محمد أفندي راضي وأبوسيف راضي إلى ناظر الجهادية منسوخ
١٣ / ١ ، تلغرافات ٢١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ١٧١ من ناظر الجهادية إلى رشيد .

الفلاحون وصغار الملاك في الثورة العرابية

لا يمكن فصل دور الفلاحين وصغار الملاك من عمد ومشاج القرى في الثورة العرابية عن انتفاضاتهم السابقة ضد سلطات أسرة محمد علي .

ففي أواخر عصر إسماعيل أصبح قلق الفلاحين واضعاً وبات من الممكن تحول هذا القلق إلى ثورة فلاحية^(١) . وهو ما حدث في الثورة العرابية حين توفرت الأسباب السياسية لذلك . فقد رأى الفلاحون في عرابي محرراً لهم من ظلم كبار الملاك الأتراك والشراكة ، وكان الفلاحون في الريف يطلقون على عرابي اسم الواحد فقد كان الفلاح الوحيد الذي استطاع أن يقف بنجاح ضد الطبقة الحاكمة البركسية . ويرى البعض أن الثورة العرابية كانت حركة فلاحية بتمتة هدفها تحرير الفلاحين وأنها كانت موجة قبل كل شيء ضد حكومة الأتراك والجراسكة^(٢) .

وكانت أول مشاركة عامة للفلاحين في الثورة هو تختم نحاظر بتوكيل عرابي للدفاع عن البلاد بعد قبول توفيق للذكورة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة برئاسة البارودي وهي الفترة التي شهدت قدراً من القلق والاضطراب نشطت خلالها بعض العناصر في الريف في جمع التوقيعات على عرائض برفض المذكرة المشتركة وتوكيل عرابي للدفاع عن حقوق الفلاحين في الشرقية تشير وثائق الثورة العرابية إلى أن إسماعيل البيسوني وهو فلاح من قرية بنايوس قام بتختم فلاحى السخرة العاملين

(١) د. د. لويس عوض ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٨٤ .

(٢) الفريد بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

في ترعة الشرفاوية على محاضر بخلع الحديوي وعدم رغبة الأهالي فيه ، وهي محاضر طبعت في مصر وقام بنقلها إلى الشرقية أمين بك الشمسي والشيخ محمد الهجرسي^(١) .

كما شهدت المنوفية حركة مماثلة ويبدو أن توقيع هذه المحاضر كان يتم في مناطق تجمعات الفلاحين ففي عملية سدوم الرياح بمركز أشمون تم تختم محاضر مماثلة كان نص إحداها ، نحن عمد ومشايخ وأهالي مركز أشمون بالأصالة عن أنفسنا وعن أهالي بلادنا أنه لما سمعنا بالإيعة المتقدمة في حق الوطن المجحفه بمقوق دولتنا العلية وحقوقنا الوطنية حصل لنا قلق واضطراب وضنك شديد وموكلين في المدافعة عنا أحمد عرابي ، .

وتوضح وثائق الثورة أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدها الريف المصري لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابي في مواجهة الحديوي والسلطان العثماني وأن هناك عناصر نشطة كانت تنقل بهذه المحاضر في أنحاء الريف . ويكفي أن نعلم أن شخصاً واحداً قد استطاع أن يتقل بهذه المحاضر من منوف في المنوفية إلى القناطر الخيرية ثم إلى دروة بالفيوم^(٢) .

ويصف أحمد عرابي في مذكرايه هذه الفترة بقوله ، ما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الحديوي لإنذار إنجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب في جميع بلاد القطر مبلغاً عظيماً وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيماً فكثرت اللغط

(١) الثورة الرائية ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٩ / ٨٤ قضية إسماعيل كفاني البسبوني .

(٢) الثورة الرائية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٧ / ١٠ قضية إبراهيم مهر وآخرين حوله هذا النوع من التمرد في الريف أخطر أيضاً : المصدر السابق ، ملف رقم ١٠ / ٧ قضية إبراهيم يوسف وأخيه أمين يوسف من أهالي دمياط .

دار الوثائق ، الثورة الرائية ، محفظة رقم ٦ محاضر لجنة التصديق بمصر والأقاليم ، ملف رقم ٧٣ / ٦ قضية محمد عمار وآخرين من مديرية البحيرة ، ملف رقم ٦ / ٨١ قضية محمد ذلكذلي من ناحية شبراتن الغربية .

وزادت بواعث الخوف ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخذي الحكومة وقدموا لتأمينات العرائض بواسطة مديرهم محتجين فيها على عمل الخديوي هذا ومتطلبين أحد أمرين ، إما رفض اللائحة المذكورة وإما عزل الخديوي الذي قبل تدخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية (١) .

وفي الفترة التي تلت ضرب الإسكندرية اتخذت حركة الفلاحين طابعاً عريضاً حيث شارك الفلاحون في الكفاح تحت راية عرابي في محاولة لهدم المدوان الإنجليزي بأكثر من وسيلة وأبرزها :

(١) التبرعات التي قدمها الفلاحين لثورة بعد أن تسلم عرابي خزائن الدولة خاوية وهي هبات متعددة شارك في تقديمها الفلاحين وصغار الأعيان وعمد ومشايخ القرى وشملت الخيول والمواشي والفلال وعلف الماشية وإذا كان من الصعب تحديد الحجم النهائي للتبرعات فإننا يمكن أن نذكر نماذج لما فقدت بلفت جملة تبرعات الأعيان والفلاحين في مديرية أسيوط في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ عشرة آلاف أردب من الحبوب (قح وعدس وفول) (٢) . كما بلغت جملة تبرعات عمد وأعيان وأهالي مركز ميت غمر في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٣ سبعة آلاف أردب قح وألفين جنيه و ١٥٠ لخل جاموس و ٣٥٠ خروفاً وسبعين قنطاراً من المسلى (٣) . وفي مديرية الغربية رفض عمد ومشايخ المديرية توريد الأصناف المطلوبة للجيش بالتمن وأصرروا على أن تكون كل الكميات المطلوبة تبرعاً منهم ومن الأهالي . ففى تلغراف مرسل من مديرية الغربية إلى ناظر الجهادية جاء فيه

(١) مذكرات أحد عربى ج ١ ص ١٣٨

(٢) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ٦٠١ صادر لى ناظر الجهادية من وكيل الجهادية في ٢٣ يوليو ص ٩٦ .

(٣) دار الوثائق ، الثورة العرابية محفوظة رقم ٤ تلغرافات ، ملف رقم ٥٧/٤ تلغرافات ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ٣٣ أحد على العريف لى ناظر الجهادية .

بمضور كبار العمدة ليلة تاريخه (٢٦ يوليو) بالمديرية طلب منهم الإيضاح عن مقدار ما يرغبون توريده بالتمن من الاصناف المطلوبة للجيش العسكري لخصه من الاموال فأجابوا بأنهم رأوا موافقة توريد كافة الاصناف المطلوبة للجيش تبرعاً من طرفهم هم وأهالي بلادهم وباقى أهالي نواحي المديرية وأن ما يلزم المهاجرين من ضمن الغلال الجارى توريدها من الشون على ذمة الجيش وما يعجز يصير تأديته شون تبرعاً^(١).

ويقول أحمد عرابي ، إن بعض أهالي الوجه القبلي تبرع بنصف ماله والبعض الآخر خرج عن جميع ما يمتلكه ،^(٢) وإلى جانب التبرعات تطوع عدد كبير من الفلاحين للقتال إلى جانب الجيش الذي يتكون أصلاً من الفلاحين وهو تطور ملفت للنظر فالفلاحون الذين كانوا إلى وقت قريب يهربون من الجندية يتقدمون اليوم طواعية للدفاع عن الوطن تحت راية عرابي ، فقد شهدت البلاد حركة تطوع بين الفلاحين للدفاع عن البلاد ففى مديرية جرجا بلغ عدد المتطوعين حتى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ ٣٠٠٠ شخص^(٣). وشهدت مديرية المنيا حركة عامة للتطوع فادها الشيخ أحمد عبد الجواد أحد مشايخ الازهر من قرية الغنايات وأخوه محمد، وقد بلغ جملة الفلاحين الذين تطوعوا مع الشيخ المذكور ٢٦٠٠ شخص توجهوا إلى كفر الدوار بقيادة عدد من العمدة من أمثال محمد منصور عمدة شم . وأحمد أبو طالب عمدة برطباط ، وعلى عبد الهادي عمدة القصابى وعبد ربه يوسف عمدة كفر عبد الحالى وسليمان جابر عمدة الزاوية . ويظهر الدور الذى لعبته القيادات المحلية من أمثال

-
- (١) الثورة العرابية ، مخطئة رقم ١ تفرافات ، ملف رقم ١٨/١ تفرافات ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٢ تفراف رقم ١١٥٠ من مدير التربية بطنطا إلى ناظر الجهادية .
- (٢) الثورة العرابية ، مخطئة رقم ٨ قضايا للتهين، ملف رقم ٨/٥٣/٤١ أحد عرابي خطاب عن أحد عرابي ناظر الجهادية إلى أحد بك أبانغة فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
- (٣) دفتر جزء أول صادر التفرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ، تفراف رقم ١٠٣ من وكيل الجهادية إلى ناظر الجهادية فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ ، ص ٩٦ .

الشيخ أحمد وأخيه من خلال الإتهام الذي وجه إليهما فقد جاء فيه . . . إن الذي كان جاري منهم هو تحريض الأهالي على التطوع والتوجه لميدان القتال ، وإن الذي قام بذلك هو الشيخ أحمد وهو مصمم بالتوجه بالانفجار المذكورين لميدان القتال وأنه كان يرسل مخصوصين من طرفه للروور على النواحي ويعرض العمد والمشايع ويعرر لهم مكاتبات عن جمع واستعداد الانفجار وتذكر عريضة الإتهام أن الفلاحين للتطوعين كانوا من قرى الغايات ، والشيخ مسعود وبرطباط وكفر الصالحين والبهذا والجرنوس وشم البصل ، وزلتها وأبا وطنيدي ، والشيخ زياد وبهاسة ، وبنى عامر وبنى خالد ، والمقلبة من قسم بنى مزار ، وقرى كفر عبد الحائق ، وبرشا والزواوية والبقلون والمدوى والمطف ، والسيد وشري وصفط الحرسا ، وعزبتها واقهض والفشن والقصابي من قسم الفشن وسا والجزيرة والشنطور والقعبة والزوايا والواسطى وطفيا بمديرية بنى سويف (١) .

ويبدو أن الفلاحين كانوا على وعى بأعدائهم في الواسطى بنى سويف قبض الفلاحون على عثمان بك رأفت أحد معاوين الحديوي ، الذي كان منخفاً في طريقه إلى المنيا للإتصال بعائلة سلطان باشا عندما إرتابوا في أمره في خطاب من مدير الفيوم إلى ناظر الجهادية في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه « بلقنا بمن يوثق بأخباره أنه بينما كان بمحطة الواسطى ينتظر إابور الفيوم إذا قبل عليه شخص عليه جلالية رثة وعمامة خلفه واقع عليه القبض من جملة من الفلاحين يتجىء إليه لتخليصه منهم وإذا هو عثمان بك رأفت أمير اخور الحديوي فأخبر الفلاحين بأنه مسلم وأنه يعرفهم ذهبوا به إلى مأمور مالية بنى سويف الذي كان بالواسطى للتشويل من طرف المديرية وقالوا له ان هذا الشخص يتخنى وكان في قارب في البحر تحت الواسطى وأنه لهذه المناسبة أرادوا القبض عليه فخرج إلى البحر لقصده الفرار فقبضوه وأحضره فسأل

(١) الثورة المرانية ، مخطوطة رقم ٨ اضايا للمهين ، ملف رقم ٤٧/٨ قضية أحمد عبد الجواد وعمد عبد الجواد من ناحية اللغات بمديرية المنيا .

للمأمور عثمان بك المذكور عن الرهينة التي هو منزى بها فأورى أن هذه ملابس نومه وأنه قاصداً بعبادته بيني سويف وأبرز له جواب من وكيله فأكان من مأمور المالية إلا أنه لا كفى بذلك وأطلق سراحه وحيث هذه حالة ريب والغالب أن يكون عثمان بك المذكور هو دسيمة يخشى منها وكان الواجب على مأمور بني سويف أن يضبطه يرسله لضبطية مصر أو اسعادتكم . . . ويستطرد الخطاب فيوضح أن المذكور كان يقوم بدور مشبه لحساب الهندىوى والإنجليز في الانصال ببعض الأعيان بالوجه القبلى وقد حول الخطاب المذكور إلى المجلس العرفى الذى أصدر أمراً إلى جميع المديرات بالقبض عليه (١) .

وفي قرية السلية بالدقهلية أرسل أحد فلاحى الناحية وهو أحمد حسنين المزين إلى الجهادية أن اليونانى ومخالى ارساكي التاجر بهذه الناحية يخفى في عزبته أسلحة ، وقد تم الاستيلاء على هذه الاسلحة بعد مهاجمة هذه العزبة وأرسلت للجيش (٢) .

وفي بلييس هاجم بعض فلاحى قرية الكفر القديم بالشرقية محلات ثلاثة من الأجانب واستولوا على ما بها من سلاح وذهبوا به إلى التل الكبير بعد أن أخطروا عنها ناظر الجهادية وبلغت جملة هذه الأسلحة ١٧ بندقية وسيف ، ونمشة ، و ٣٧٣ خرطوشة (٣) .

وفي شمال البلاد حيث كان هناك احتمال لنزول الإنجليز على إحدى نغط الشاطيء طالب بعض مشايخ القرى بحمل السلاح حتى قبل ضرب الاسكندرية وهنا تبرز

(١) التورة الرامية ، محفظة رقم ١٧ قضايا التهمين ، ملف رقم ١٧/١٠٩ قضية يدانوب
سجى مدير القيوم .

(٢) التورة الرامية ، محفظة رقم ٧ قضايا التهمين ، ملف رقم ٧/٢١ قضية أحمد حسنين
المزين من السلامة دهلية .

(٣) الصدر السابق ، ملف رقم ٧/١٨ قضية أبو زيد غنيم الأعسر وسليمان محمد الأعسر
عن الكفر القديم شرقية .

قضية من أخطر القضايا في الثورة العراقية وهي قضية تسليح الفلاحين وتنظيمهم في حرب طويلة المدى ضد الإنجليز .

الثورة العراقية وتسليح الفلاحين :

الحقيقة أن فكرة تسليح الفلاحين كانت مطروحة من قبل مشايخ القرى في بعض المناطق ومن قبل قادة الثورة أيضاً . وتكشف أوراق الثورة العراقية على أن خطوات قد تمت لتسليح الفلاحين قرب ساحل بحيرة المنزلة للدفاع عن البحيرة ضد احتمالات زول الإنجليز وأعدائهم على شواطئ البحيرة . فقد ذكر مأمور آلية البحيرة في التحقيق أنه أثناء مروره بمركز العطف قبل ضرب الاسكندرية علم ، أن كلا من محمد أفندي الأنصاري رئيس مجلس المركز وسليمان حمودة ومحمد هندي وسعد قره عمد النواحي جارين كل التهنيت بيلادهم وبعضهم يدعو أهالي نواحيهم للاستعداد لحل السلاح والتدريب بالطرائق الفرية ، (١) .

وفي المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة والتي تمتد شواطئها عبر مدينتي الشرقية والدقيلية كانت أوامر أحمد عرابي واضحة وصريحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة المشايخ للدفاع عن شواطئ البحيرة ومواجهة أي تسلل من قبل الإنجليز وأعدائهم . ففي تلغراف من أحمد عرابي إلى مدير الدقيلية في ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه ، لأجل حفظ بحيرة المنزلة نهوا على مأمور مركز المنزلة بأن يستحضر العمدة والمشايخ ويأخذ عليهم التمسك القوي باستخراج أنصار بلادهم من الذين لهم إلمام باستعمال الأسلحة النارية ويجعلهم في النقط المهمة من بحيرة المنزلة لأجل حفظها بما عسى يطرأ عليها من العدو بالدخول فيها بواسطة مراقب . وإذا لم يكن عندهم أسلحة لبعضهم فيصير طلبها من ديوان الجهادية ، (٢) .

(١) الثورة العراقية ، محظفة رقم ١٢ قضايا المهين ، ملف رقم ١٢ / ١٨٦ قضية عبد الرازق علوان وكيل مديرية البحيرة وآخرين .
(٢) الثورة العراقية ، محظفة رقم ١٧ قضايا المهين ، ملف رقم ١٧ / ٣٩٥ قضية مصطفى عبد الحلبي من أهالي الجمالية .

وفي نفس الوقت طلب أحد عرابي تسليح العاملين على قوارب وسفن الصيد في بحيرة المنزلة حتى يتسنى لهم الدفاع عن البحيرة. ففي تلغراف منه إلى قائد فرقة دمياط في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه « معلوم سعادتكم أنه موجود ببحيرة المنزلة عدد وافر من المراكب المعدة لنقل البضائع وصيد السمك والطيور وبهم عدد وافر من الرجال المعدين لهذه الأشغال من أهالي المطرية والمنزلة وما جاورهما من القرى وإذا صار اعطائهم أسلحة يمكنهم للدافعة عن سواحل المنزلة وصيد من يتجاسر من الأعداء على المرور بالبحيرة بالصنادل فهمة سعادتكم بصير عمل التدابير اللازمة في جميع هؤلاء الأشخاص وتسليحهم وترتيبهم في الجهات اللازمة لمنع المرور من بوغاز الجبل ومن التمكن من سواحل البحيرة، (١)

وحول نفس المعنى أرسل أحد عرابي تلغرافاً إلى مدير الشرفية أبلغته الأخير بدوره إلى مأموري المراكز في ٦ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢) جاء فيه « المسطر أعلاه صورة التلغراف الصادر من سعادة الباشا ناظر الجهادية والبحرية بالتنييه عليكم باستحضار العمدة والمشايخ وأخذ التمهيد عليهم بحفظ بحيرة المطرية وإلزامهم بإخراج أنفار من بلادهم من الذين لهم إلمام باستعمال الأسلحة النارية وجعلهم في النقط المهمة من البحيرة المذكورة لأجل حفظها من ماعسى أن يطرأ عليها من العدو بالدخول فيها بواسطة مراكب وإذا لم يكن عند بعضهم أسلحة فيصير طلبها من ديوان الجهادية ويناد سعادته بما يصير لإجراء من التحفظ وحيث التنييه عليكم بما ذكر وهذا الأمر مهم للغاية فيلزم انكم حالاً وسرياً تجرون اختطار العمدة والمشايخ وتؤكدوا وتشددوا عليهم بأعمال التحفظ اللازمة على البحيرة المذكورة وتلزمهم بإخراج أنفار بلادهم من الذين لهم إلمام باستعمال الأسلحة النارية وجعلهم في النقط المهمة من البحيرة المحسكى عنها لأجل

(١) الثورة الراية ، محفظة رقم ٣ تلغرافات ، ملف رقم ٤٥/٣ تلغرافات ٢٢ أغسطس سنة ١٢٨٢ ، تلغراف رقم ٨٠٣ من ناظر الجهادية إلى لومندان فرقة دمياط .

حفظها ولقد تحرر في تاريخه بطلب الأسلحة والجيخانة اللازمة . . . (١) ،

وتؤكد أوراق الثورة العراقية أن خطوات عملية قد اتخذت بالفعل لتنظيم الفلاحين وتسليحهم للدفاع عن شواطئ بحيرة المنزلة وأن حراسة شواطئ البحيرة الواقعة في مديرية الدقهلية قد شارك فيها ٥ آلاف فلاح من قرى المناطق المجاورة للشاطئ. وقسمت شواطئ البحيرة إلى ثلاثة مناطق أعطيت حراستها إلى مجموعات من الفلاحين على كل منها واحد من المشايخ أو العمدة أعطيت قيادة المنطقة كلها إلى جلبي شاهين عمدة البصراط الذي وضع هذا التنظيم تحت إشراف مأمور مركز دكرنس ومدير الدقهلية وعبد المال حلمي قائد فرقة دمياط (٢) . وقد وضع هذا التخطيط فعلا موضع التنفيذ فقد أرسلت لهذا الغرض ٢٠٠٠ بندقية إلى قائد فرقة دمياط الذي تولى توزيعهم على العمدة والفلاحين المسكفين بالحراسة حسب التنظيم السابق (٣) . وبدأت الحراسة فعلا قبيل معركة النل الكبير فقد جاء في عريضة الإتهام الموجهة إلى محمد بن شداد عمدة ناحية الكردى بالدقهلية أنه « أقام ١٧ يوم بواطى غيطان بلدة في الحراسة وأنه كان معينا في نقطة بنفرة البحيرة ، وعند ضبطه وجد عنده ٤١ بندقية . واشترك معه في الحراسة من أهالى القرية محمد الجيار ومن الجالية مصطفى عبد اللطيف ورضوان ابراهيم عمدة ميت خضير وعلى حسن من ميت سليل ومحمود جلبي طوبار عمدة المنزلة وغيرهم . وجيبهم تسلوا أسلحة وقاموا بحراسة المناطق المحددة لهم على

(١) أوراق الثورة العراقية ، محفظه رقم ٩ فضايا التهمين ، ملف رقم ٩ / ٢٦ قضية أحمد بك ناشد مدير المرفيه .

(٢) أوراق الثورة العراقية ، محفظه رقم ١٧ فضايا التهمين ، رقم ١٧ / ٣٩٥ قضية مصطفى عبد اللطيف من أهالى الجالية .

(٣) الثورة العراقية ، محفظه رقم ١٢ فضايا التهمين ، ملف رقم ١٢ / ٢٠٢ قضية عبد المال حلمي . الأوراق التي ضبطت بمنزله .

بحيرة المنزة (١) كذلك فقد وجد في منزل محمود جلي طوبار عمدة المنزة الذي كان يتولى قيادة مجموعة من الفلاحين عند ضبطه ستون بندقية وثلاثة صناديق ذخيرة (٢). وفي مديرية قنا طالب مديرها في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بألف بندقية لتسليح ألف من الفلاحين لتوزيعهم على مراكز المديرية لمواجهة الطواري. (٣) وإذا كان الفلاحين قد حملوا السلاح في بعض المناطق التي كان من المحتمل تسلم العدو إليها. فإن حركة الفلاحين في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعياً واضحاً.

البعد الاجتماعي لحركة الفلاحين في الثورة العربية :

اتخذت حركة الفلاحين في المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك بعداً اجتماعياً واضحاً. ففي المنيا حيث يتركز القدر الأكبر من أطيان الدائرة السنية التي كانت مملوكة للخديوي إسماعيل وحيث أملاك سلطان باشا وطلعت باشا عبر الفلاحين عن أهدافهم في ضرورة توزيع أطيان الجفالك على الفلاحين وطالبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة الفلاحين من عهد البلاد بل أكثر من هذا طالبوا بأن يصبح مصنع السكر التابع للدائرة السنية ملكاً لهم ففى عريضة الإنهاج الموجهة إلى عثمان حسن عمدة أبو حسيه بالمنيا جاء فيها أنه كان يعلن بين الفلاحين ، بأن عرابي وأعرابه في غاية الاستعداد وقريباً يتم النصر وإبلاغ المقصود من نحو راحة الرعية وارتداد أطيان الجفالك على بلادها الأصلية

(١) الثورة العربية ، محفظة رقم ١٥ قضايا التهمين ، ملف رقم ٢٣٠/١٥ قضية محمد بن شداد عمدة الكروى دنهلية ،

(٢) دار الوثائق ، الثورة العربية ، محفظة رقم ١٦ قضايا التهمين ، ملف رقم ٣٧٦/١٦ ، قضية محمود جلي طوبار عمدة المنزة .

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٨ قضايا التهمين ، ملف رقم ٢٥٣/٨ أحد عرابي نزاراب رقم ١٥٨ من مدير قنا إلى وكيل الجهادية في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

وتبقى فريقة مطاي للاهالي كما أن الاطيان التي اشتراها طلعت باشا وسلطان باشا
بجهة بلده من الدائرة السنية تبقى للاهالي ويضيع ثمنها على أربابها واستمر على هذا
مدة الحرب . (١)

وإلى جانب هذه المطالب كانت هناك مطالب أخرى باسقاط ديون الفلاحين
وديون الحكومة ففي الإتهام الوجه لثلاثة من فلاحى المنيا جاء فيه أنهم كانوا
يرددون أقوالا فيها ، أن عرابى صار خديوى ويتعين قطع دابر الافرنج والأزراك
وتكون الحكومة لنا تتوظف فيها كيف نشاء والديون التى على الحكومة وعلى
الاهالي ترتفع جميعها وأطيان الجفالك لتسولى عليها . . . (٢)

وجاء فى عريضة الإتهام الموجهة إلى أحمد أبو طالب عمدة برطباط بالمنيا أنه
كان يعلن بين الفلاحين أن عرابى بعد أن ينتصر على الخديوى سوف ، يجرى رفع
معظم الاموال وإعادة أطيان الجفالك للبلاد بدون ثمن أى أن أهالى كل بلد
يتسلو زمام أطيانها وتكون اخكومة منحصرة فى الفلاحين الذين هم عمد البلاد
وقطع النظر عن وجود أبناء الترك وغيرهم . . . (٣)

وفى القرية هاجم الفلاحون فى قرية قلين بقيادة شيخهم الساعى منصور دائرة
حيدر باشا واستولوا على محمولاتها من الللال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة
المرائية (٤) .

(١) الثورة المرائية ، محظلة رقم ١٢ قضايا التهمين ملف رقم ٢٢٤/١٢ قضية هنان
حسن عمدة أبو حبية بمديرية المنيا .

(٢) الثورة المرائية ، محظلة رقم ١٣ قضايا التهمين ، ملف رقم ٥٧/١٣ قضية
هى عبد الهادى وعبد الهادى ولده وعبد عبد الرحمن ولده من مديرية المنيا .

(٣) الثورة المرائية ، محظلة رقم ٧ قضايا التهمين ، ملف رقم ٢٤/٧ قضية أحمد أبو
طالب عمدة برطباط بالمنيا ،

(٤) دكتور قيد الصد والناخب بمديرية القرية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ ج ٢٦ رقم ٢٧٠٩
حين ٥٥ محزن ٧ ص ١٢٢ .

وفي القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهتم بقيادة مشايخ الناحية أبعادية محمد بك صدقوا واستولوا على المحاصيل والمواشي وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية . . . ففى تلفراف مؤرخ فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ إلى مدير القليوبية جاء فيه ، وكيل أبعادية محمد بك صدق بناحية بهتم أعرض عن حضور مشايخ الناحية ورجال مسلحين وأجروا نهب المحصولات والمواشي بوسيلة أن ذلك للجهادية ، (١)

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها حين يستول الفلاحون على أراضى كبار الملاك ويزرعونها لأنفسهم .

ففى مديرية البحيرة توقف الفلاحون فى مزارع حيدر باشا بناحية السمحة عن العمل فى غرة شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٥ سبتمبر ١٨٨١) ثم هاجموا أراضى الوسيية واستولوا على بعض أوراقها ومواشيها وسلوها لسلطات الثورة وخلال صيف سنة ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايخ الناحية بتقسيم أطيان الوسيية فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذرة شامى . ففى خطاب من مفتش زراعة حيدر باشا إلى مدير البحيرة فى شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (سبتمبر سنة ١٨٨٢) جاء فيه « وتصادف وقوع المحاربة وتجماسر الأهالى والمشايخ على ابطال حركة الأشغال واستولوا على أوراق ومواشى من تعلقات الأوسية وقاموا بتوريدهم لزمة الجيش المسكرى بنير رضا الناظر . هنا فضلا عن عطل الأشغال من تملية الزراعة باغرام الإثنين مشايخ المذكورين ولأن الأطيان بتلك النظارة صارت مستحقة الحرات ومن عدم استقامة مشايخها حاصل تأخير فى خروج الأنفار زيادة عن ذلك فإنه فى بحر المحاربة توجهوا الأهالى والمشايخ لأطيان الأوسية وأجروا مساحتها وزراعتها فترة شامى سنة ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) من دون إذن النيابة بالقول من المشايخ بأن

(١) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ، لتلغراف رقم ٨٥٦

لى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ من ناظر تركى إلى مدير القليوبية

سعادة الباشا توجه بمرأ وحكم بنك زمام الجفالك وتقسيم الاطيان على الاهال
والمشايخ . (١)

وفي أسيوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون أراضي جفالك الروضة
بقريتهم وقاموا بتقسيم الاطيان وزرعوها خضاراً . ففى خطاب فى شهر القعدة
سنة ١٢٩٩ (سبتمبر ١٨٨٢) من وكيل مديرية أسيوط إلى مفتش جفالك
الروضة جاء فيه وفى يوم الاربعاء ١٤ الجارى (ذى القعدة سنة ١٢٠٩) توجهوا
عبد الرحمن وأحمد حسنين وجملة أشخاص معهم بالأسلحة لادوار الجفالك بقصد جر
للمشاكل وأخذوا المصارف وأبطلوا حركتهم بنحصيل الاموال والإيجارات
وجارين تقسيم أطيان الجفالك لزراعتها لنفسهم وبتنضيرها بنوع الخضار .. ،
وقد رفض هؤلاء الاستجابة لطلبات مديرية أسيوط وهددوا بالسلح القوة التى
توجهت إليهم ففى خطاب من ناظر الداخلية إلى مدير أسيوط فى ١٨ ذى القعدة
سنة ١٢٩٩ : جا . فيه ، تقدم لاداخلية لتلغراف فى ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ من محمد
حسين عمدة ناحية دلجا وآخرين بأن أحمد حسنين وعبد الرحمن الرئيس وبركات
حسن من بلدتم أغروا أهاليها على توقيف مطالب وأموال وإيجارات جفالك
هناك التابع لتفتيش الروضة ومع طلبهم للمديرية مرارا التوجه وفروا هارين إلى
كفر الدوار ثم تجاروا على ضرب أخ شيخ الناحية ولما توجه حضرة المفتش ومن
أزم من المديرية لضبطهم فزعوا عليهم بالأسلحة (أشهروا فى وجههم السلاح) التى
ما زالوا حاملها إلى الآن .. ، وفى النهاية يربط خطاب ناظر الداخلية بين
حركة الفلاحين وبين الثورة العرابية فيقول ، من هنا يظهر أن المذكورين كانوا
مستعنين على هذه الأعمال لو انضح صحة وقوعها حقيقة بمصابة الأشقياء المعصاة (٢)
وهكذا ظل الفلاحون يقاومون حتى بعد هزيمة التل الكبير . وكان طبعاً أن

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ اضافة التهمين ، ملف رقم ٣٥/٧ قضية أحد وزق

شيخ ناحية السبعة وآخرين .

(٢) المصدر السابق ملفه قضية أحد حسنين أبو المسكارم وآخرين ناحية دلجا بمديرية

يراجه الفلاحون بطاش كبار للملاك في بعض المناطق التي كانت قبضة كبار الملاك فيها قوية فنتيجة لاستجابة مشايخ وفلاحى قرى نفتيش كفور نجم الملوك لورثة إلهامى باشا لمطالب سلطات الثورة في تقديم الأنفار المطلوبين للخدمة العسكرية واجه الفلاحون الطرد من الأراضى التي يعملون فيها وسجن أحد مشايخهم ففى الخامس مقدم من عمد ومشايخ قرى نفتيش كفور نجم في ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ (١٦ يوليو سنة ١٨٨٢) إلى ناظر الجهادية جاء فيه : أن مفتش كفور نجم المدعو جامين الجركسى كلما تصدر لنا أوامر بجمع الأنفار العسكرية يطلبنا وينبه علينا شفاها بعدم إرسالهم . ولكن لمناسبة انتساب الحرب بيننا وبين الإنكليز قد إلتزمنا بإرسالهم للجهادية للدافعة عن وطننا العزيز ولما علم بذلك حرر نلغراف في حقنا للدائرة الإلهامية بإخراجنا من أوطاننا بالنفتيش وحرماننا من التفتيش وزرع أطمياتنا بمعرفته مع أنها كانت مؤجرة لنا من مدة جدودنا لحد تاريخه وحيث ذلك اقضى عرضه لسادتكم لكي يتحرر للديرية بارتدادنا لأطمياتنا بالتالى وتمتعنا بزراعتنا وأوطاننا والتأكد على المفتش المذكور بالإفراج عن الشيخ المسجون بالحديد بطرفه . (١)

وكان طبيعياً أن يتجه الفلاحون لتصفية حسابهم مع المرابين الأجانب الذين طانوا منهم فى الماضى . ففى بنها قتل الفلاحون مرابياً يونانياً لامتناعه عن إعطاء الفلاحين سنداتهم التى له بمقتضاها عليهم دين واجب الأداء . (٢)

(١) دار الوثائق ، الثورة الرابية ، حفظة رقم ٥ ، تترات ، ملف رقم ٦٧/٥ ، الخامس رقم ٤/٤/٦٧ مقدم من عموم عمد ومشايخ نفتيش كفور نجم . - نأشر على هذا الالتباس من أحد عرابى بما يأتى « بحمر للديرية بتحقيق ذلك متى تحقق صحة ما ذكر بتأكد عليه بمعاملة مقدمته على حسب عوايدهم وعدم تعرضه لمطلب الجهادية أما إذا توفقت وحصل منه عطل مرة أخرى يتحرر لنا بما هو واقع منه للاحالة محاكته بمجلس عسكرى » .

(٢) سليم خليل هاشم مصر للصيرين ، الناهرة سنة ١٨٨٢ الجزء الخامس ص ٤٩

وفي مديرية البحيرة هاجم الفلاحون في قرية منية سلامة ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع عائلاتهم بوابور الحليج الافطان ملوك لاحدم بهذه الناحية . وهددوهم بالقتل ما لم يستردوا منهم سندات الديون التي سبق أن حررها الفلاحون لهم (١) . وفي قسم منفلوط حدث استيلاء من بعض الفلاحين على أطيان كبار الملاك الأجانب وبعض المسيحيين وقاموا بتقسيمها فيما بينهم (٢) كما طالب مشايخ ناحية بني شقير بمديرية أسيوط أيضاً بأطيانهم التي سبق أن استولى عليها واصف خياط أحد أقباط أسيوط نظير المبالغ التي أقرضا لهم (٣) .

وفي النهاية لقد رأى الفلاحون في الثورة العراقية فرصة لتحرر من الظلم الذي عانوا منه أجيالاً طويلة واتخذت مشاركتهم في الثورة شكل حركة عامة شهدها الريف المصري ، وحيث المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة أبعاداً إجتماعية مستهدفة الأرض التي أحس الفلاحون أنهم في النهاية أصحابها الحقيقيون واستهدفت في نفس الوقت الثنات الاجتماعية التي عانى منها الفلاحون في الماضي وبالذات الأتراك والأجانب الذين عبر الفلاحون عن رغبتهم في التخلص منهم . ولم تكن فكرة المطالبة بالأرض مطروحة من قبل الفلاحين وحدهم بل كانت مطروحة أيضاً من قبل بعض قادة الثورة فيذكر كرومر أن أحد الضباط خاطب الفلاحين في الزقازيق بقوله : « أن أراضى كبار الملاك من حقكم أنتم » . (٤)

(١) دفتر جز. أول صادر التفرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ، تتراف رقم ٥٥٠ من وكيل الجريدة لإ. مدير البحيرة في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٢ ، ص ٥٧

(٢) الثورة العراقية ، محظفة رقم ١٢ فضايل التهمين ، ملف رقم ٢٢٥/١٢ قضية عثمان حمدي قاطر قسم منفلوط بمديرية أسيوط .

(٣) للمصدر السابق ، خطاب من مدير أسيوط لإ. وكيل الداخلية في ١٣ محرم

سيطرة المملاك الزراعيين على السلطة في ظل الاحتلال

دخل الاحتلال البلاد على بساط من خيانة كبار الملاك الذين افرضتهم حركة الفلاحين وقدم كبار الاعيان الهدايا للقادة جيش الاحتلال، شكر لهم على انقاذ البلاد من غوائل القشة العاصية ، على حد قولهم . وفي ابريل سنة ١٨٨٣ أرسل ولسلي قائد جيش الإحتلال الذي عاد إلى بلاده يشكر سلطان باشا ومحمد الشواربي باشا وعبد الشهيد أفندي بطرس ومحمود بك سليمان وغيرهم على هديتهم التي قدموها له ولزملائه (١) .

وكان طبعياً أن تحدث تصفية للقوى والعناصر التي شاركت في الثورة وكانت أول الخطوات التي اتخذت في هذا المجال هي إلغاء الجيش المصري بحجة أنه شائع العصاة في ٥ سبائهم ، فصدر الحديوي وهو لا يزال في الاسكندرية أمراً بحله في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - وحوكم قادة الثورة أمام محكمة عسكرية أصدرت أحكاماً بالإعدام على سبعة منهم هم أحمد عرابي وعبد العال حلمي ومحمود سامي البارودي وعلى فهمي ومحمود فهمي وبمقرب سامي ومطلة عصمت ثم خفف الحكم إلى النفي للزبد وصدر أمر بمصادرة أملاكهم وحرمانهم من امتلاك أي أملاك في المستقبل بالديار المصرية (٢) .

كما صدرت أحكام أخرى على كل العناصر التي شاركت في الثورة تراوح بين التي لمدد مختلفة في جهات مختلفة وبين تحديد إقامة البعض في بلادهم تحت رقابة

(١) عبد الرحمن الراسي . للرجع السابق ، ص ٤٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦٤ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ .

البوليس لحكم على علي باشا الروبي والسيد حسن موسى العقاد بالنفي عشرين سنة في مصوع تحت المراقبة وعلى اثنين بالنفي ثلاث سنوات بسواكن وعلى ٣٣ بالنفي خارج البلاد لمدة تراوح بين ثمان وخمس سنوات وستة مع عزلهم من وظائفهم وعلى ٦٥ من الموظفين بالطرده من الحكومة وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة وعلى كثير من الاعيان والنواب بالإقامة في بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالي . هذا بخلاف الذين حوكموا أمام محاكم الاقاليم . كما اعدم اثنان من الضباط هما سليمان ساسى ويوسف أبو رية (١) . وفصل عشرات من عمد ومشايخ القرى من مناصبهم (٢) ، وصدرت الأوامر إلى اللذين الجدد عقب عودة توفيق إلى القاهرة (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢) بالقبض على زعماء الاعيان الذين نظاهروا بمناصرة عرابي أو عضدوه بمالهم أو أشخاصهم وأن يرسلوا يوماً تقارير إلى وزارة الداخلية بما يحدث في مديرياتهم من الوقائع ، وصدرت أوامر أخرى بجمع الأسلحة من أيدي الأهالي سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتلوعين أو من غيرهم (٣) . وبلغ جملة الذين قبض عليهم بمعرفة سلطان باشا الذي دخل العاصمة مع القوات الغازية نائباً عن الخديوى ما يزيد عن ٣٠ ألف (٤) .

وفي الوقت الذي كانت الثورة تصفى بهذه الطريقة العنيفة كوفء الذين خانوا البلاد فأنعم على سلطان باشا بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى ومنح عشرة آلاف جنيه ، كما أنعمت عليه ملكة بريطانيا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذي

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧٣ ، ٤٩١ .

(٢) الثورة البرابية محظفة رقم ٦ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم ملف رقم ٦٦/٦ لجنة التحقيق بمصر جلد ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، محاضر جلد ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٣) عبد الرحمن الرامسى ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

(٤) مذكرات أحمد عرابي ، ج ٢ ، ص ٣٢ .

خوله حول لقب سير^(١).

وكان طبيعياً أن تحاول القوى القديمة من الأتراك والشراكية استعادة مواقعها التي زحزحتها عنها الثورة فقبل أن تتجلى نتائج المارك في الميدان الشرق أفال الحديوي وزارة راغب باشا وشكل وزارة جديدة برئاسة شريف باشا من أكثر العناصر عداة للثورة من أمثال رياض باشا الذي عين ناظراً للداخلية وعمر باشا لطفى الذي عين ناظراً للحرية والبحرية وعلى حيدر باشا الذي عين ناظراً للمالية وعلى باشا مبارك الذي عين ناظراً للاشغال وأحمد خيرى باشا الذي عين ناظراً للمعارف وحسين نظرى باشا الذي عين ناظراً للحقانية ومحمد زكى باشا الذي عين ناظراً للاوقاف فنشريف معروف بموقفه من الثورة ومن الشعب المصرى عموماً منذ أن استقال في فبراير سنة ١٨٨٢ ورياض معروف بكرهه للثورة من البداية وعمر لطفى كان وزيراً في وزارة رياض التي أسقطها الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ وعلى مبارك كان أحد أعضاء الوفد الذى ندبته الجمعية العمومية لإبلاغ قرارها للحديوي عقب احتلال الاسكندرية فتخلف بها وانضم للحديوي وحيدر باشا وخيرى باشا ونظرى باشا كانوا من الموالين للحديوي^(٢). وهكذا استعد الحديوي لمواجهة الموقف بأكثر العناصر عداة للثورة وكراهية للشعب المصرى من كبار الملاك الأتراك والشراكية - باستثناء على مبارك - حتى قبل أن تحسم بشكل نهائى المعركة الدائرة بين الشعب المصرى وقوات الغزو الاجنبى .

وكان سقوط التل الكبير ايذاناً بتغيرات واسعة التطاق في جهاز الحكم والإدارة فأخذ الحديوي يستعيد سلطته في المديرىات بتعيين مديرين من الموالين له من الأتراك والشراكية فعيين وهو لا يزال بعد في الاسكندرية إبراهيم آدم باشا مديراً للقرية الذى عزله الثورة ومحمد شاكر باشا مديراً للدقهلية وأحمد فريد

(١) عبد الرحمن الرامسى ، المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

باشا للترقية وإبراهيم بك توفيق الترجمان البحيرة وحسن فهمى بك للنوفية والياس بك لبنى سويف ومراد باشا رفعت لافسيوم وخليل بك عفت للنيا وحسن بك رفعت لقنا وعمان باشا صدق لاسنا وأحمد باشا رأفت محافظاً للاسكندرية وإسماعيل زهدى باشا محافظاً لدمياط وحسين بك البغدادي محافظاً لرشيد وعمان باشا غالب محافظاً لمصر ثم عين بعد عودته للقاهرة عثمان ماهر باشا مديراً لاسيوط وحسن زهنى بك مدير لقنا (١) ، وبدأ الموقف كما لو كانت الطبقة التركية قد عادت لتمارس سلطانها وتستعيد كامل مواضعها التي فقدتها بسبب الثورة وأثناءها لكن ثمة عوامل جديدة كانت قد طرأت على الموقف أصبحت تحول دون عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة بالنسبة لسيطرة هذه الطبقة وامتيازاتها . فالجيش الذى كانت كل قيادته قبل الثورة من الأتراك والشراكة قد حل بسبب مشاركته فى الثورة وأعيد تشكيله من المصريين الذين لم يسبق لهم الاشتراك فى الثورة تحت قيادات إنجليزية وفقد الأتراك والشراكة مراكزهم القيادية (٢) .

وحدث نفس الشيء فى الوظائف المدنية العليا التى ملئت بالإنجليز وغيرهم من الأوربيين وشيئا فشيئا فقد ترك الأتراك والشراكة وضعهم الاحتكاري فى هذه الوظائف وبالتالي سطنتهم السياسية (٣) .

ومن ناحية ثالثة رفض الإنجليز عودة الطبقة القديمة إلى سيطرتها وامتيازاتها وهو أمر يؤكد كرومر بقوله : ورغم كل النعوض الذى يكنتف السياسة المصرية

(١) للرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطلح ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاصرة ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩ .

فإنه ليس هناك شيء أكثر تأكيداً من أن خيالات الأتراك المنصرين لن تتحقق أنهم لن يعودوا مرة أخرى إلى مواقع الثقة التي كانوا يحتلونها من قبل والتي أسماها استعمالها^(١)، ويرى ملر أن انعدام أهلية هذه الطبقة للقيام بالأعمال التي تلقى عليها عليهم الوظائف التي كانوا يشغلونها قد حال في النهاية دون عودتهم لحكم البلاد^(٢).

ونتيجة لحرمان هذه الطبقة من امتيازاتها وحقدتها على الإنجليز خف التناقض بينها وبين الجناح الآخر من كبار الملاك وهم الأعيان وساعد على ذلك أن طبقة الأتراك أخذت تتخلى شيئاً فشيئاً عن غطرستها واحتقارها للصيريين وتحت جانباً الانفلاق المنصرى الذي كانت تتصل به وأصبحت تنزاح من الأعيان وتصر إليهم ويتكلم أفرادها اللغة العربية و شيئاً فشيئاً أصبحت هذه العناصر أكثر مصرية كما سبق أن أشرنا^(٣).

وبالتقاء هاتين المجموعتين تبدأ الحركة السياسية لكبار الملاك في ظل الاحتلال. وأصبحنا أمام طبقة واحدة من كبار الملاك وان اختلفت أصولها الاجتماعية تسيطر بدرجات متفاوتة على الهيئات التنفيذية والتشريعية والتنظيمات الحزبية في ظل الاحتلال وفي مواجهته أحياناً.

سيطرة كبار الملاك على السلطة التنفيذية:

ظلت سيطرة العناصر القديمة من كبار الملاك واضحة على المناصب العليا في السلطة التنفيذية وخاصة مناصب النظار ومديري المديرية حتى نهاية القرن التاسع عشر فوزارة، مصطنى فهمى التي تشكلت سنة ١٨٩١ عقب إستقالة وزارة وباض من

Cromer, Op. Cit, II, P 177

(١)

Millner, A, Op. Cit, P 395

(٢)

Baer. G. Op. Cit, P 148

(٣)

هذا الكتاب

تعالج هذه الدراسة موضوع (تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية في الفترة من سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٩١٤) قسمها الباحث إلى خمسة فصول تتناول :

- أوضاع الحيازة في مصر والعوامل التي أدت إلى ظهور الملكية الفردية في الأرض والتشريعات التي حكمت تطورها .
- ظهور الملكيات الكبيرة والعوامل التي أدت إلى ذلك وأثر ظهورها على توزيع الملكية .
- خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغيرات التي حدثت في توزيع الملكية من خلال التركيب الاجتماعي لطبقة الملاك الزراعيين .
- موقع النلاحين من خريطة القوى الاجتماعية وعوامل الإفقار التي تعرضوا لها وتطور الملكية في القرية المصرية .
- عرض للحركة السياسية في مصر من خلال سيطرة الملاك الزراعيين عليها ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة في الثورة العراقية .

واستطاع الباحث برغم قلة المصادر المتاحة أن يضع إجابات محددة لكثير من التساؤلات والاجتهادات حول بعض القضايا بما يعد إسهاماً جاداً يمكن أن يساعد كثيراً من يتصدون لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر .



عبد الرحمن رشدي ناظر للبالية ومحمد زكي باشا ناظرا للاشغال والمعارف وحسين
نخري باشا ناظرا للحقانية ويوسف شهدي باشا ناظرا للحريرية والبحرية وتيكونان
باشا ناظرا للخارجية لم يكن فيها وزير واحد من أصل مصري ويعلق محمد فريد في
مذكراته على هذه الوزارة بقوله .. ومن الغريب أن هذه الوزارة ليس بها عضو
وطني أصلاً ذلك أن رئيسها من جزائر المغرب وعبد الرحمن رشدي مالطي الأصل
ولم يولد بمصر وكذلك يوسف باشا شهدي أصله رقيق من قبائل الجركس وتيكونان
باشا أرمني وحسين نخري باشا بمصر من أبوين تركيين (١).

وإذا أخذنا رؤساء الوزارة الذين تولوا الحكم في الفترة من بداية الاحتلال
حتى الحرب الأولى نجدهم سبعة رؤساء ينحدرون جميعاً من الطبقة القديمة باستثناء
بطرس غال باشا ومحمد سعيد باشا اللذان ينحدران من أصل مصري وهم محمد ثريف
باشا ونوبار باشا ومصطفى رياض باشا ومصطفى فهمي باشا وحسين نخري باشا وبطرس
غال باشا ومحمد سعيد باشا وحسين رشدي باشا وكلامهم من كبار الملاك وبعضهم
تولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة (٢).

وفي مقابلة تمت بين بلنت وايفلين بارنج تمت في ذلك الوقت اقترح الأول
على بارنج أن يدعو إلى مجالسة الوطنيين القدامى وأن يستبدل بالباشوات القدامى
حكومة من الفلاحين وانبع بلنت اقتراحه هنا بخطاب مكتوب ليذكر بارنج بعديته
معه بشأن تشكيل حكومة الفلاحين مرسلًا إليه قائمة بأسماء بعض الأفراد من حزب
الفلاحين الذين ربما يؤلفون وزارة إصلاحية ولم يكتب بلنت هذه القائمة إلا بعد
التناور فيها مع الشيخ محمد عبده وكان بين الاسماء المرشحة حسن الشريعي وأحمد
بليغ وأمين فكري وإبراهيم الوكيل وأحمد حشمت ويوسف شوقي وعمود شكري

(١) مذكرات ٤٤ فريد الجزء الأول القسم الثاني ، ملف رقم ٤ ج ١ ، ص ١٥ .

(٢) فزاد كرم ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٤١ - ٤٦ .

وسعد زغول ومحمد عبده (١). والذي يراجع أسماء الذين تولوا منصب الوزير خلال الفترة المشار إليها يجد أن الغالبية العظمى منهم من أصول تركية أو شركسية بإستثناء أشخاص من أمثال علي مبارك ومحمود باشا الفلكي وبطرس غالي وسعد زغول وأحمد حشمت باشا وكلهم من كبار الملوك (٢)

كما ظلت مناصب المديرين حكرا على العناصر القديمة حتى نهاية القرن التاسع عشر أيضا ويذكر محمد فريد في مذكراته عن سنة ١٨٩٤ تعليقا على هذا الموضوع فيقول . . . وينتظر تغير المديرين الذين من الطبقة القديمة والاستعاضة عنهم بالشبان المتعلمين الذين يدركون معنى الوطنية وحقوق الوطن عليهم ولا يكتفون بالرتب والآية والمعظمة واضطهاد المصري واحتقاره، (٣) وهكذا ظلت الطبقة القديمة من كبار الملوك الأتراك مسيطرة على السلطة التنفيذية حتى الحرب الأولى وإن كانت قد شاركتها بعض العناصر من الأعيان المصريين .

سيطرة كبار الملوك على الهيئات شبه النيابية :

في التقرير الذي وضعه دوفرين لتنظيم الإدارة المصرية حدد ملامح النظام شبه النيابي الذي أراده الإنجليز لمصر والذي يشبه إلى حد كبير النظام الذي أقاموه في الهند وعندما صدر القانون الأساسي في أول مايو سنة ١٨٨٣ الخاص بتنظيم الإدارة في مصر في الفترة التالية تضمن نفس الاقتراحات التي وضعها دوفرين والتي هدفت في النهاية إلى إشراك الأعيان بصورة شكلية كان الهدف منها الحد من استبداد طبقة الأتراك التي كانت حاكمة ومسيطرة (٤) وإقامة نوع من الحواجز

(١) Blunt, Wilfrid Socawen, My Diaries, Part 1, 1888— 1900, London 1919, PP 45—48.

(٢) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٣) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول ، القسم الثاني ، السكراة الرابعة ، ص ٨٨ .

(٤) Landau, Op. Cit, P 24. (٤)

مهما كانت ضعيفة للجبلولة دون عودة الإستبداد التركي (١) . ويعتمد النظام شبه النيابي الذي أقامه الاحتلال على ثلاثة أنواع من المجالس هي مجالس المديرية ثم مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وتداخل المجالس الثلاثة من حيث تركيب العضوية وكان حجر الزاوية في هذا النظام مجالس المديرية التي اعتبرها القانون الأساسي الخطوة الأولى لقيام النظام النيابي ونص قانون مايو سنة ١٨٨٣ على أن يكون عدد أعضاء مجالس المديرية ما بين ٣ - ٨ أعضاء في كل مديرية حسب اتساعها وأهميتها يتم اختيارهم بالإنتخاب المباشر ومن بين شروط العضوية التي وضعها القانون شرط أن يكون العضو ممن يدفعون ضرائب أطيان لا تقل عن خمسين جنياً سنوياً (٢) وكانت مهمة هذه المجالس الأساسية بحث الشؤون المحلية لكل مديرية أما سلطاتها فكانت استشارية وكان من حق مجالس المديرية انتخاب السنة عشر عضواً الأعضاء في مجلس شورى القوانين من بين أعضائها (٣) .

وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ عدل قانون مجالس المديرية فزيد عدد أعضائها بحيث أصبح يمثل كل مركز عضوان وبذلك أصبح عدد أعضاء كل مديرية يتراوح ما بين ٦ إلى ٢٠ عضواً وأعطيت المجالس سلطة نهائية في فرض ضرائب إضافية لا يزيد مجموعها عن ٥٪ من مجموع الضرائب الأصلية لانفاقها على المنافع العامة . ومن بينها التعليم وانقص شرط الضرائب التي يدفعها العضو إلى ٢٥ جنياً إذا كان حاصلها على شهادة عالية (٤) .

وكان طبعياً أن تصبح مجالس المديرية مجالاً من مجالات التعبير عن الرأي

(١) Layal, Alfred, life of the Marquis of Duffrien and Ava, London, 1905, II, P 260

(٢) د . لبيب يوفان رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٣) د . عثمان خليل ، الإدارة العامة وتنظيمها ، القاهرة سنة ١٩٤٧ ، ص ٣٩٦ .

(٤) عبد الرحمن الراسي ، محمد فريد رمز الإخلاص والنضحية ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٠٧ .

وممارسة نوع من النفوذ على الأجهزة المحلية في المديرية بالنسبة لأعضائها من الأعيان فاشترط دفع مبلغ ٥٠ جندياً من الضرائب للمنوبة والتي يقدرها البعض بأنها كانت تدفع عن مساحة تبلغ ٦٢ فدانا من الأراضي المتوسطة جعل هذه المجالس تُكاد تكون حكراً على كبار الملاك من الأعيان (١). وهي حقيقة يمكن إدراكها إذا راجعنا ملكيات بعض أعيان هذه المجالس في الفقرة التالية .

ففي مديرية الجيزة كان فضل بك الزمر عضو مجلس المديرية وعمدة ناهيا يملك ٦٠ فدانا بنواحي المديرية وكان عبد الواحد بك القط عضو مجلس المديرية ومن أعيان سفارة يملك ١٠٨ أفدنة وكان أحمد بك المليجي عضو مجلس المديرية ومن أعيان قرية الديسى يملك ٦٣٤ فدانا وكان يوسى أفندي مذكور عضو مجلس المديرية وعمدة أبو الفرس يملك ١٢١ فدانا (٢) .

وفي مديرية الفيوم كان حسن بك شرابي عضو مجلس المديرية وعمدة الفيوم يملك ٢٥٠ فدانا وكان إبراهيم بك عبد العال عضو مجلس المديرية ومن أعيان قرية دفتري يملك ١٣٠ فدانا وكان أبو زيد طنطاوى عضو مجلس المديرية ومن أعيان ناحية سنورس يملك ١٨٩ فدانا وكان عبد العزيز بك الجبال عضو مجلس المديرية وعمدة ناحية الروضة يملك ١٢٦٥ فدانا (٣) .

وفي مديرية بني سويف كان اثنان من عائلة كساب عضوين بمجلس المديرية هما أبو سيف كساب وعمدة التنويرة ويملك ٢٠٠ فدان وتمام كساب من أعيان الناحية يملك ٨٠ فدانا وكان مرسى بك وزيري عضو مجلس المديرية ومن أعيان

(١) د . لبيب يوتان رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٢) كتوف بأسماء الأعيان والوجهاء ، وذوى الهيبة بدائرة مديرية الجيزة كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كتوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء ، وذوى الهيبة المستوطنين بدائرة مديرية الفيوم ، كتوف رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

بيا يملك ١٠٠ فدان وسليم جابر عضو مجلس المديرية وعمدة النابوية يملك ١٣٠ فداناً (١).

وفي مديرية للنيا كان محمد بك موسى عضو مجلس المديرية وعمدة الفعاعى يملك ١٢٠٠ فدان وكان ناشد بك حنا عضو مجلس المديرية ومن أعيان ناحية أشروبة يملك ٧٥٠ فداناً وكان عبده بك ميخائيل عضو مجلس المديرية وعمدة الفشن يملك ٤٠٠ فدان (٢).

وفي مديرية أسيوط كان عبد العزيز بك سيف النصر عضو مجلس المديرية من أعيان ملوى يملك ٣٧٠ فداناً وكان اثنان من عائلة غزالى بنى رزاح أعضاء فى مجلس المديرية ويملك الواحد منهم ٥٠٠ فدان هما شاكرك بك وغزالى بك وعمدة القرية (٣).

وفي مديرية جرجا كان مصطفى أبو رحاب باشا عضو مجلس المديرية ومن أعيان أولاد حمزة يملك ٢٠٠٠ فدان وكان محمود باشا الشندويل عضو مجلس المديرية ومن أعيان شندويل يملك ١٠٠٠ فدان وكان أحمد بك أبو ستيت عضو مجلس المديرية ومن أعيان أولاد طيو يملك ٣٠٠ فدان (٤).

وفي مديرية قنا كان الشيخ داود عبدالله عضو مجلس المديرية وعمدة ناحية

(١) بيان أعضاء الميئات النابوية والأعيان بمديرية بنى سويف ، عدد فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ . كنف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٢) كنفوف بأسماء العمدة والأعيان يستقصون الأرقام برتب وياشين بمديرية النيا محررة سنة ١٩١٨ ، كنف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كنفوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، مراكز ملوى كنف رقم ١ أعيان مراكز ابنوب كنف رقم ١ .

(٤) كنفوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة للمتوطنين بمديرية جرجا محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مراكز جرجا كنف رقم ١ ، أعيان مراكز سوهاج كنف رقم ١ ، وأعيان مراكز البينا كنف رقم ١ .

دميق يملك ٧٣ فداناً والشيخ خليفة محمود عبد اقه عضو مجلس المديرية وعمدة
دشنا يملك ٧٦ فداناً ويحيى بك محمد الوكيل عضو مجلس المديرية ومن أعيان ناحية
أبو مناع يملك ١٥٠ فداناً^(١).

وفي مديرية الغربية كان محمد باشا البدر اوى عضو مجلس المديرية ومن أعيان
ددين يملك ٣٥٠٠ فدان وكان محمد بك أبو الفخوخ عضو مجلس المديرية وعمدة
بلفاس يملك ١٧٤٠ فداناً وكان سراج الدين شاهين عضو مجلس المديرية ومن
أعيان كفر الجرايدة يملك ٦٥٠ فداناً^(٢).

وفي الشرقية كان عبد العلي بك واكد عضو مجلس المديرية ومن أعيان
سنجها يملك ١٥٠٠ فدان^(٣).

وإلى جانب مجالس المديرية تضمن القانون الأساسى الصادر سنة ١٨٨٣
إنشاء مجلدين آخرين أحدهما مجلس شورى القوانين ويتألف من ٣٠ عضواً منهم
١٤ عضواً يعينهم الحديوى ووزرائه من بينهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين أما
الستة عشر الباقون ومن بينهم الوكيل الثانى للمجلس فتنتخبهم مجالس المديرية
لمدة ست سنوات ويعتبر هذا المجلس مجرد هيئة استشارية للحكومة ويجتمع مرة
كل شهرين.

أما المجلس الثانى فهو الجمعية العمومية وتتكون من الوزراء وأعضاء مجلس

(١) كتوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المستوطنين بمديرية قنا ،
أعيان مركز قوس كصفحة رقم ٢ ، أعيان مركز دشنا كصفحة رقم ١ .

(٢) كتوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المستوطنين بدائرة
مديرية الغربية محررة فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ كصفحة رقم ١ أعضاء مجالس المديرية .

(٣) كتوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المستوطنين بمركز
كفر صفر بمديرية الشرقية محررة فى أكتوبر سنة ١٩١٩ .

شورى القوانين و ٤٦ من النواب يتم انتخابهم عن كل القطر حسب التقسيم الإدارى واشترط فيمن يحق له الترشيح أو يكون من يدفع الضرائب ٥٠ جنباً سنوياً. هنا بالإضافة إلى أن الناخب كان ممن يدفعون ضرائب قدرها ٣٠ جنباً سنوياً وكانت الجمعية العمومية تستشار في الأمور الأكثر أهمية وإن كان رأها أيضاً غير ملزم للحكومة وكانت تجتمع مرة كل سنتين على الأقل (١) وهناك حقيقتان وراء هذه المؤسسات .

الحقيقة الأولى أنها كانت مؤسسات شكلية كما أرادها الاحتلال فكان من الممكن للحكومة أن تحصل على أى قرار بموافقة أى من المجلسين نظراً لكثرة عدد المبعين فيهما من قبل الحكومة . وحتى لو جاء القرار لتغير مصلحتها فإن عليها أن ترفضه ولا تعمد أن تقدم أسباباً لذلك (٢) .

والحقيقة الثانية : أن عضوية هذين المجلسين وفقاً للقانون الأساسى الصادر بإنشائهما قد اقتصرت على كبار الملاك ومعظمهم من الأعيان الذين ربط الاحتلال مصلحتهم بمصلحته (٣) .

وعلى سبيل المثال إذا استعرضنا الأعضاء الذين انتخبوا لمجلس شورى القوانين في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نجد منهم أحمد بك أباطة عن الشرقية وأحمد بك عبد الغفار عن المنوفية وأحمد أفندى الهرملى عن الغربية وأحمد بك الصوقانى عن البحيرة وطلبة بك سمودى عن الفيوم ومصطفى بك خليفة عن أسيوط وكلهم ينتمون إلى كبار الملاك من الأعيان (٤)

(١) د . يوتان ليب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

— عبد المالح لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(٢) Landau, Op. Cit. P 44.

(٣) عبد المالح لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٤) مجموعة معاصر مجلس شورى القوانين من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٠ ، سنة

وإذا استعرضنا أعضاء الجمعية العمومية سنة ١٩٠٣ نجد من بينهم طلبة بك سعودى وحن بك عبد الرازق ومفتاح بك معبد وأمين بك الشمس ومحمد بك الوكيل وأحد أفندى خشبة وهم أيضاً من كبار الملاك (١).

وهكذا سيطر كبار الملاك على هذه المؤسسات التى كانت طريقة تشكيلها تؤدى بالضرورة إلى أن يستأثر بعضويتها كبار الملاك فخلال السنوات الثلاثين التى عاشها مجلس شورى القوائين (١٨٨٣ - ١٩١٢) تولوا رئاسته سبعة رؤساء كلهم من كبار الملاك من أتباع أسرة محمد على القريين . وهم محمد سلطان باشا وعلى شريف باشا وعمر باشا لطفى وإسماعيل باشا محمد وعبد المجيد باشا صادق والامير حسين باشا كامل ومحمود باشا فهمى . وجميعهم ينحدرون من أصول تركية بإسقتاء اثنين منهم هما سلطان باشا ومحمود باشا فهمى (٢).

لقد ظل مجلس شورى القوائين يتألف أساساً من عنصرين من كبار الملاك أولهما بقايا الطبقة التركية وهؤلاء وإن كانت نسبتها أقل دخل هذه المجالس إلا أنهم كانوا لا يزالون يملكون كثيراً من أسباب السطة والثروة وقد وقفت هذه المجموعة بحكم ما أخذت تعانى منه من فقدان الكثير من امتيازاتها موقفاً صلباً من الاحتلال وثانيتها طبقة الأعيان انصريين الجديدة نسبياً على الحياة السياسية وهؤلاء كانوا أقل عدداً للاحتلال لأنهم استفادوا كثيراً من وجوده غير أنهم تأثروا بأبناء الطبقة الأولى الذين كانوا أكثر خبرة وتمرساً بالشئون السياسية وكانت نسبة الأعيان غالبية داخل هذه المجلس (٣).

(١) الوقائع المصرية عدد الاتين ١٩ ذابىر سنة ١٩٠٣ .

(٢) عبد المالى لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٦٢
Landau, Op. Cit P 44.

(٣) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .
Landau, Op. Cit. P 48.

وفي سنة ١٩١٣ استحدثت سلطات الاحتلال مجلساً جديداً هو الجمعية التشريعية، وهي الهيئة التي استحدثها كثر بمقتضى القانون النظامي الجديد الذي صدر في أبريل سنة ١٩١٣ والقانون الانتخابي الصادر في نفس التاريخ. وأساس فكرة إنشائها هو ادماج المجلسين القديمين في هيئة واحدة خولت اختصاص الهيئتين القديمتين ولا تختلف عنهما إلا من حيث الشكل فالقانون الجديد احتفظ بنفس الشروط المالية التي اشترطها القانون القديم لعضوية مجلس الشورى وهي أن يكون العضو قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنياً أو عوائد مبانى قدرها عشرون جنياً في السنة أو ٢٥ جنياً مال أطيان وعوائد مبانى معاً وينقص المال إلى خمسه لمن كان حائزاً على شهادة عالية. غير أن كل الخلاف في القانون الجديد هو أنه جعل الانتخاب على درجتين بأن جعل لكل خمسين ناخباً الحق في انتخاب مندوبين ينتخبون بدورهم أعضاء الجمعية التشريعية التي يبلغ عدد أعضائها ٨٣ عضواً نعين منهم الحكومة ١٧ عضواً لضمان تمثيل الأقلية ولم تكن سلطة الجمعية الجديدة تزيد عن سلطات المجلسين السابقين كثيراً فلم تكن قراراتها ملزمة هي أيضاً (١).

وإذا نظرنا إلى نتيجة انتخابات الجمعية التشريعية نجد أنها أسفرت عن فوز ٤٩ عضواً من كبار الملاك وثمانية من المحامين وأربعة من التجار وثلاثة من رجال الدين ومهندس واحد ومن بين هؤلاء ٢١ عضواً كانوا أعضاء سابقين في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وجاءت غالبية الأعضاء المعيّنين من كبار الملاك أيضاً من أمثال أحمد مظلوم باشا وعدلى يكن ومحمد الشريفي وقلبي فهمي وسينوت حنا (٢).

وهكذا عكس التركيب الاجتماعي للمضوية في الهيئة الجديدة سيطرة كبار

(١) عبد الرحمن الرامس، المرجع السابق، ص ٢١٣—٢١٩

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٨، ٢١٩ — تقرير كثر سنة ١٩١٣، ص ١٧.

الملاك أيضاً . وإذا استمرضنا الذين رشحوا أنفسهم لعضوية الجمعية بمركز البلينا بمديرية جرجا وهي من المديريات الفقيرة من حيث مساحة الرقعة الزراعية والتي بلغ عددهم ٥٣ مرشحاً نجد أن ملكياتهم تتراوح بين ٤١ فداناً و ٧٩٩ فداناً ويستثناء أربعة من المرشحين فإن الجميع كانت ملكية الواحد منهم تزيد عن ٥٠ فداناً (١) . غير أن التركيب الإجتماعي للعضوية داخل الجمعية التشريعية يبدو أكثر وضوحاً إذا استمرضنا ملكيات بعض أعضائها حسب التوزيع الإقليمي . فعلى مديرية الجزيرة نجد محمد رشوان الزمر بك عضو الدائرة الأولى بأمبابه ومن أعيان ناحية بملك ٤٩ فداناً وإبراهيم بك عمر دويدار عضو الدائرة الثانية بالجزيرة ومن أعيان شبرامنت بملك ٨٠ فداناً بشبرامنت والعضو الثالث وهو الشيخ محمد حسن عزام عضو الدائرة الثالثة بالعباط ومن أعيان الشوبك بملك ٣٤ فداناً (٢) .

وفي مديرية بني سويف كان محمد علي سليمان عضو الجمعية التشريعية بدائرة بيا ومن مزارعي ناحية سمطا الوقف بملك ٣٥٠ فداناً أما العضو الآخر وهو زكريا نامق عضو الجمعية التشريعية عن دائرة بني سويف فعلى الرغم من أنه كان عمالياً بمدينة بني سويف فإنه بملك ١٥٠ فداناً (٣) .

وفي مديرية الفيوم كان أحمد باشا محمود الباسل عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان بلدة قصر الباسل بملك ١٢٣٩ فداناً (٤) .

(١) دفتر قيد الأموال التي كان يدونها المرشحون لعضوية الجمعية التشريعية بمركز البلينا بمديرية جرجا رقم ١٤٠ ، عزن ٦٨ .

(٢) كتوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوي الهيبة بدائرة مديرية الجزيرة ، كتف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٣) بيان أعضاء الهيئات النيابية والأعيان بمديرية بني سويف عمدة ل ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، كتف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٤) كتوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوي الهيبة المبتغين بدائرة مديرية الفيوم ، أعيان مراكز أطلا كتف رقم ٢ .

وفي مديرية النيا كان على باشا شعراوي عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان مركز النيا يملك ٧٣٩١ فداناً وكان عمده باشا الشريمى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان سمالوط يملك ٣٠٠٠ فدان وكان حسين بك الشريمى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان سمالوط أيضاً يملك ٢٧٠ فداناً وكان المصرى بك السعدى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان كفرالهدار بمركز مغاغة يملك ٢٤٠٠ فدان (١).

وفي مديرية أسيوط كان عبد الرحمن بك محمود عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان النخيلة يملك ٧٥٠ فداناً وكان عمده باشا محفوظ عضو الجمعية التشريعية ومزارع بالحوانكة يملك ٣٠٠ فدان (٢).

وفي مديرية جرجا كان عمر بك عبد الآخر عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان طهطا يملك ١٨٠ فداناً وكان إبراهيم باشا إسماعيل أبو رحاب عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان أولاد حمزه يملك ٢٠٠٠ فدان وكان أمين بك أبو سقيت عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان أولاد طيوي يملك ٨٠٠ فدان (٣).

وفي مديرية فقا كان إبراهيم بك على عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان ناحية حمادة يملك ١٤٠ فداناً وكان عمر بك خلف الله عضو الجمعية التشريعية والمزارع بناحية هو يملك ١٠٠ فدان كما كان محمد بك محمود عضو الجمعية التشريعية

(١) كشاف بأسماء عمد والأعيان الذين يستحقون الأسماء براتب ونياشين بمديرية النيا محررة سنة ١٩١٨ ، كشاف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية.

(٢) كشاف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز أبو تيج كشاف رقم ١ وأعيان مركز مغلوط كشاف رقم ١ .

(٣) كشاف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الهيبة المتوطنين بمديرية جرجا محررة في ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز طهطا كشاف رقم ١ ، وأعيان مركز جرجا كشاف رقم ١ ، وأعيان مركز البينا كشاف رقم ١ .

ومن أعيان أبو مناع قبل يملك ٣٥٠ فداناً^(١).

وفي مديرية الترية كان إبراهيم باشا سعيد عضو الجمعية التشرية والمزارع بناحية متبول يملك ١٨٥٠ فداناً وكان محمد فتح الله بركات عضو الجمعية التشرية والمزارع بميت المرشد يملك ٧٠٠ فدان وكان راغب بك عليه عضو الجمعية التشرية والمزارع بشبرا المن يملك ٥٠٠ فدان وكان علي بك المنزلاوى عضو الجمعية التشرية والمزارع بأبي صير يملك ٧٥٠ فداناً وكان محمد بك أبو جازية عضو الجمعية التشرية والمزارع بميت أبو المز يملك ٣٠٠ فدان وكان حافظ بك المنشارى عضو الجمعية التشرية والمزارع من أعيان بندرطنطا يملك ١٠٠٠ فدان وجملة عقارات بمدينة طنطا^(٢).

لقد كان تكثيف كبار الملاك من الأعيان لوجودهم داخل هذه الهبات على كافة مستوياتها يرجع إلى رغبتهم في الحصول على السلطة التي تمكنهم من حل مشاكلهم مع الجهاز الإدارى للدولة وأجهزة السلطة على كافة مستوياتها وخاصة تلك التي توجد في المديرية والمناطق التي تتركز فيها أراضيهم ورغبتهم في تأصيل هيبتهم في تلك المناطق وهي حقيقة عبر عنها سعد زغلول في مذكراته حيث يقول «وذرى الوجاهة والنوذة منهم — المزارعين — يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ فإن أنسوا من الاشتغال بها ضرراً بما ينتمون من سلطة وجاء انصرفوا عنها وتبرأوا منها^(٣)، وكثيراً ما كان الشخص الواحد من الأعيان يجمع بين عضوية أكثر من مجلس في المستويات المختلفة من هذه المجالس

(١) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجاهة وذوى الميثة المتوطنين بمديرية قنا ، أعيان مركز قوس كشف رقم ١ ، أعيان مركز فجم حادى كشف رقم ١ ، أعيان مركز دشا كشف رقم ١ .

(٢) كشوف بأسماء خضران أعيان البلاد من الوجاهة وذوى الميثة المتوطنين بمديرية الترية ، معروفة في ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشرية .
(٣) د . الوثائق ، مذكرات سعد زغلول ، كراسة رقم ٩ ، ص ٤٠٠ .

فلا كان عبد الواحد بك الفط المزارع بقارة عضو مجلس مديرية الجيزة وعضو لجنة الشياخات بالمديرية ورئيس محكمة الخط وعضو المجلس الحسي (١) ، وكان أحمد بك حميد أبو سبت المزارع بأرلاد نيلو عضو مجلس مديرية جرجا وعضو لجنة الشياخات ورئيس محكمة الخط (٢) .

لقد كانت طبقة كبار الملاك على وعى بمصالحها وخاصة في مواجهة الطبقات الأخرى وخاصة الفلاحين فعندما نوقشت المادة الأولى من مشروع الأمر العالي الخاص باختصار إجراءات الحجز على المحصولات الموجودة بالأراضي المزجرة في حالة مجز مستأجريا عن دفع الأيجار رأى جميع الأعضاء الذين اشتركوا في المناقشة وكلهم من كبار الملاك توسيع نطاق الحجز ليشمل المحصولات الموجودة في الأراضي أو في أى مكان آخر وأصبح نص المادة المعدلة هو ، ويجوز لأصحاب الأملان المزجرة بتمتضى عقد بالكتابة أو بنير عقد أن يوقعوا بنير إذن من القاضي حجزا على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصالم على الأيجارات المستحقة لهم . . . (٣)

وكانت مصالح هذه الطبقة هي التي تشكل موقفا من قضية السلطة وموقفها من الاحتلال فهي تطالب بمزيد من المشاركة في السلطة في ظل الاحتلال عن طريق مجلس نيابي ذي صلاحيات أوسع ، هو في النهاية ليس شديها بالبرلمان الانجائيزي أو مجلس النواب الفرنسي لكنه ضروري من أجل تحقيق المصالح المباشرة للملاك

(١) كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الهيئة باثرة مديرية الجيزة ، كشف رقم ١ أعضاء المجلس المديرية .

(٢) كشوف بأسماء حضرات أهالي البلاد من الوجهاء وذوى الهيئة السوطيين بمديرية جرجا عمرة في ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز البنا كشف رقم ١ .

(٣) مجموعة صحاير مجلس شورى الدوايين من سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٦ ، معصر مجلة ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، ص ١٢٩ .

للزراعين الذين يعرفون أكثر من غيرهم مشاكل الزراعة ، لأن صاحب الدار أدري بالنى فيها ، على حد تعبير العضو محمد علوى باشا فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ (١) . وعندما يطلب العضو أحمد يحيى باشا فى نهاية كلمة طويلة فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، . . أن تضع الحكومة مشروع قانون يكفل اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكاً فعلياً فى إدارة شؤون الوطن وتدير مصالحه الداخلية ، فى إطار الانفاقيات والامتيازات الأجنبية حتى هذا الطلب يلقى بعض المعارضة من الاعضاء الموالين للانجليز من أمثال موسى غالب باشا الذى كان يرى أن ذلك محال وأن ، من الإلحاح بكرامة المجلس أن يكون للطلب قاصراً على توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الثلاث القائمة (٢) . وقد أشارت جريدة المؤيد إلى هذه المناقشة بقولها ويوجد الآن فى المجلس فريقان مختلفان فريق يضم كل الاعضاء المتدربين تقريباً وهؤلاء يطلبون الحكومة النيابية على كل حال . . ومعارضون قليلون منهم سعادة طلبة باشا سعودى الذى تردد فى عدم طلب المجلس النيابى من أصله وفى عدم توسيع اختصاصات المجالس النيابية وأيده سعادة موسى باشا غالب قاطعاً بعدم طلب المجلس النيابى وكذلك مفتاح بك معبد وهؤلاء الثلاثة كانت الوكالة البرلمانية قد رشحتهم لعضوية المجلس ، (٣) .

وبتداخل موقف كبار الملاك من السلطة مع موقفهم من الاحتلال وكلاهما يبدأ من التسليم بوجود الاحتلال أساساً وعلى هذا فالخلاف بين كبار الملاك والاحتلال ليس خلافاً حول وجود الاحتلال وإنما هو خلاف حول المشاركة فى السلطة (٤) فجلس شورى القوانين الذى احتج سنة ١٨٩٦ على عدم استشارته

(١) مجموعة معاصر مجلس شورى القوانين من سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ ، معاصر
جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ كلمة العضو محمد علوى باشا ، ص ٦٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) جريدة المؤيد العدد أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ .

(٤) مجموعة معاصر مجلس شورى القوانين من ١٩٠٤ - ١٩٠٨ معاصر جلسة ٣١

أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ص ٦٣

في المبالغ التي صرفت على حملة السودان لم يمتنع على الوحشية التي صدرت ونفذت بها أحكام دنشواي (١)

سيطرة كبار الملاك على التنظيمات الحزبية :

شهد العقد الأول من القرن العشرين ظاهرة نشأة الأحزاب السياسية في مصر والتي ترجع إلى عاملين :

الأول هو تطور الحركة الوطنية في مصر بعد الاحتلال وبالذات بعد سنة ١٩٠٤ حيث تم توقيع الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا على توزيع المصالح الاستعمارية بين الدولتين وفق هذا الاتفاق الذي تنازلت فيه فرنسا عن ادعائها في مصر مقابل إطلاق يدها في مراکش .

الثاني : نمو التناقضات بين القوى الاجتماعية في مصر وما ترتب على ذلك من طرح تصورات متعددة لمستقبل مصر السياسي وأدى إلى ظهور عدد من الأحزاب السياسية ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٠٧ تعبر عن اتجاهات القوى الاجتماعية المختلفة (٢)

وكان طبيعياً أن يكون لكبار الملاك حزبهم السياسي المعبّر عن فكرهم ومواقفهم . ففي الاجتماع الذي دعا إليه لطفى السيد في أوائل سنة ١٩٠٦ وحضره كل من محمد محمود سليمان وحسن عبدالرازق وعمر سلطان إنتهوا في هذا الاجتماع إلى ضرورة أن تكون لهم جريدة تعبر عن وجهة نظرهم وبعد عام تقريباً من هذا الاجتماع ظهرت الجريدة التي صدر العدد الأول منها في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ (٣) . وضمت الشركة التي تكونت منها الجريدة أبرز العناصر من كبار

Landau, Op Cit PP 47 - 49

(١)

(٢) د . محمد أنيس ، الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، مقال بمجلة الكاتب

عدد ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، ص ١٢ ،

Afaf Lutfi Al Sayyid, Op Cit P 168.

(٣)

الملك من أمثال حسن عبد الرازق وأحمد الهلال وحسن بك فودة وأحمد بك الباسل وسليمان بك أباطة ومحمود باشا سليمان والاخوان بشرى وسينوت حنا وعبد الحائق روت وعلى شعراوى وعمر سلطان وغفرى عبد النور ومحمد الارزى ومحمد حفى الطرزى ومحمود بك عبد الغفار وغيرهم^(١). ولم يمض وقت طويل على صدور العدد الاول من المجلة حتى أعلن قيام حزب الأمة . ففي ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ أعلن حسن باشا عبد الرازق تحويل شركة الجريدة إلى حزب أمام الحاضرين من أعضاء الجمعية العمومية لهذه الشركة وتم اختيار محمود باشا سليمان رئيساً لهذا الحزب وحسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوى وكيلين وأحمد لطفى السيد سكرتيراً دائماً^(٢). وقبل نهاية العام انضمت أعداد جديدة من الاعيان للحزب بلغ عددهم ٦٤٥ عضواً وصفهم حسن عبد الرازق وكيل الحزب بأنهم من وجهاء المصريين . وكان التركيب الاجتماعى للحزب امتداداً للتركيب الاجتماعى للجمعية العمومية لشركة الجريدة فأعضاء هذه الجمعية الذين بلغوا في البداية ٦٠ عضواً ثم ارتفعوا إلى ١١٣ عضواً كانوا جميعاً من الارباب وذوى المراكز العليا في البلاد وكان من بينهم عدد من أعضاء مجلس شورى القوائين وعدد من كبار الاقباط وإثنان من كبار الملاك في كل مديرية لضمان انتشار الجريدة في أنحاء البلاد^(٣) . وهكذا كان التركيب الاجتماعى للحزب تعبيراً عن طبقة كبار الملاك بفسكرها ومصالحها . ويمثل ظهور الحزب نشأة تيار الاعتدال في السياسة المصرية وهو الطابع الذى اتسمت به الحركة السياسية لكبار الملاك في الفترة التالية ويرجع هذا الاعتدال إلى عاملين :

(١) طبيعة تكوين الحزب من طبقة كبار الملاك التى استفادت بصورة

(١) الجريدة العدد الأول ٩ مارس سنة ١٩٠٧ .

(٢) ٥ . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٤٦

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٧

مباشرة من وجود الاحتلال بعد أن ساعدته على دخول البلاد ومن الاعيان المعروفين بصلاتهم الوثيقة بالشيخ محمد عبده مثل حسن بك عبد الرازق وأحمد لطفى السيد وإيمانهم بأسلوبه المعتدل في السياسة وعلاقته الطيبة بالمحتلين هذا إلى جانب أن الحزب ضم بعض العناصر المروفة بولائها للانجليز من أمثال طلبة سعودى الذى كان عضواً في شركة الجريدة حتى قبل تأسيس الحزب والذى كان يعاين عليه في مجلس شورى القوانين نبض الوكالة البريطانية^(١).

(٢) إرتباط ظهور الجريدة ومن ثم الحزب بسلطات الاحتلال البريطانى وتؤكد المصادر أنهما قاما بإيماءات من كرومر وبتشجيع من الدوائر البريطانية فى القاهرة^(٢). وهناك ما يؤكد وجود صلة بين نشأة الحزب والجريدة وسلطات الاحتلال البريطانى فى القاهرة، ففي خطاب من فندلى ممثل المتمد البريطانى فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى صيف عام ١٩٠٦ وقبل قيام شركة الجريدة رسمياً بمحالى سبعة شهور يتحدث فيه عن تكوين هذه الشركة بصورة تتطلع أن سلطات الاحتلال زعى ظهور الشركة المذكورة وتحدد لها أغراضها التى كان أهم ما جاء فيها، عدم الهجوم على وجود الاحتلال أو الرغبة فى إنهائه^(٣).

وتظهر نزعة الاعتدال فى برنامج الحزب الذى جاء متأثراً بأراء الشيخ محمد عبده فقد جاء فى مقدمة البرنامج : أن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وإنما هناك مقدمات ينتج عنها هذا الاستقلال وأن هذه المقدمات أغراض يجب السعى إليها . وعلى الرغم من اعتراف الحزب فى برنامجه بأهمية الاستقلال التام لمصر إلا أنه أرجأ البت فيها . ورغم اعترافه بضرورة الاشتراك مع الحكومة

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠

(٢) Landau Op Cit P 138 - Afaf Lutfi Al Sayyid, Opp
Cit P 177.

(٣) د . لبيب يونان ، المرجع السابق ، ص ٥١

في وضع القوانين والمشروعات العامة إلا أنه لم يضع هذه المشاركة في إطار المطالبة بال دستور^(٢).

وإل جانب حزب الامة فان كبار الملاك كانوا موجودين في معظم الاحزاب لخصي الحزب الوطني الذي كانت قاعدته الاساسية من الطبقة الوسطى الصغيرة وما يحيط بها من طبقات أقل من جماهير المدينة نجد من بين أعضاء اللجنة الادارية فيه عدداً من كبار الملاك من أمثال ويصا واصف وعمر سلطان الذي كان يجمع بين عضوية اللجنة وأمانة الصندوق بينما كان من مؤيدي الحزب عدد آخر من كبار الملاك من أمثال عمر لطفى ومرقص حنا وسيف الله يسرى ومحمد أحمد شريف ومحمد على علوبة وغيرهم^(١).

وعموماً فقد ساعد على سيطرة كبار الملاك على الحركة السياسية بوجه عام عاملان أولهما: وجود كبار الملاك في المدن واحتلالهم دوراً بارزاً في نشاطها الاقتصادي والمعامل الثاني: هو أن الكفاح من أجل الاستقلال طغى على القضية الاجتماعية خلال دون قيام أحزاب تعبر عن الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين وتناقض في أهدافها مع كبار الملاك. وتعد في النهاية من سيطرتهم على الحركة السياسية^(٢).

(١) المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) عبد الرحمن الرافى ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، النهضة المصرية ، سنة

١٩٥٠ ، ص ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،

Baer G. A. History of Land Ownership in Modern (٢)

Egypt, P 144.

الفلاحون في مواجهة الإحتلال وكبار الملاك

حاول الإحتلال أن يستبدل الفلاحين عن طريق تخفيض الضرائب والقضاء على فساد الإدارة والرشوة والابتزاز التي كانت تعاني منها البلاد والحد من سلطة العمد وتحقيق قدر من العدالة في توزيع المياه وإلغاء السخرة^(١). لكن كل هذا لم يضع حداً لسوء الحالة التي زدى فيها الفلاحون فالمشكلة الأساسية التي كانت قائمة منذ نهاية حكم إسماعيل هي سوء توزيع الأراضي الزراعية وهو الوضع الذي حذر منه دوفرين فهو يقول عند كلامه عن أراضي كبار الملاك « إن حرمان جمهور من الفلاحين من زراعة مساحة متسعة بهذا المقدار أمر غير مرغوب فيه سياسياً^(٢)». وهي المشكلة التي ظلت بلا حل بل تفاقمت في عهد الإحتلال الذي سهل لكبار الملاك عملية توسيع ملكياتهم.

وكان طبعاً مع سيطرة الإحتلال وكبار الملاك أن تغير حركة الفلاحين من إيقاعها فبدأت تظهر حوادث السلب والنهب في الريف والتي يعتبرها معظم المراقبين نتيجة لازدياد حدة الفقر وسوء الإدارة واختلال العدل فاللجان التي كونها نوبار باشا لبحث أسباب زيادة حوادث السلب والنهب في الريف تبعها لجان أخرى في أعوام ١٨٨٤ و ١٨٨٥ و ١٨٩١. ويعترف كرومر بأن قانون منع حمل السلاح إلا للطبقات المتنازة الصادر في ١٩٠٤ لم يؤد إلا إلى نتائج ضئيلة الأهمية. وفي ٢ يوليو سنة ١٩٠٩ صدر قانون آخر يخول للسلطات الإدارية

Issawi, G. Op. Cit P. 37.

(١)

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣، ص ٢٢

إبعاد الأشخاص الخطرين على الأمن إداريا للوائح الداخلة ومع ذلك فقد وجد المعتمد البريطاني كتنشر أن الجرائم تزايد وزاد التعذيب من سنة لآخرى (١).

وفي المناطق التي سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة شكل الاحتكاك بين الفلاحين وكبار الملاك ففي مديرية الغربية وهي إحدى المديرات التي تركزت فيها الملكيات الكبيرة تسجل سجلات العمد والمشايخ العديد من حالات الهجوم على مزارع كبار الملاك والاستيلاء على محاصيلها أو الامتناع عن العمل في هذه المزارع أو الاعتداء على موظفي العزب والتفانيس فغضب الثورة العرابية مباشرة امتنع مشايخ ناحية ابشان بأمورية بشيش التابعة لأراضي الدومين عن زراعة الاراضي كما امتنعوا عن دفع الاموال المقررة عليهم وإيجارات الاراضي وحرصوا الفلاحين على ذلك ولجأ مفقش المأمورية إلى السلطات الحكومية لمواجهة الموقف (٢).

وفي سنة ١٨٨٦ امتنع عيسى فرج شيخ كفر قوبسة بمديرية الغربية عن دفع الاموال الاميرية وادعى أن بعض الاطيان لم تزرع وأخفى محمولاتها ومنع مندوبي الحكومة من توقيع الحجز على هذه المحصولات فلما استعانت الحكومة بقوة من البوليس لإجراء هذا الحجز هاجم شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء وبعض الفلاحين القوة المكلفة بالحجز في محاولة للاستيلاء على المحصولات . وقد أحبل شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء لمحاكمتهم .

وفي سنة ١٨٨٨ ضرب أحد فلاحى ناحية كنامه الغربية مفقش زراعة راغب باشا وحقت القضية في النيابة العامة (٣).

وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فصل شيخ ناحية القرصا لتحريضه الفلاحين.

Anwar Abdel Male , Op. Cit P 91 (١)

(٢) دفتر قيد العمل والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ - ١٨٩٣ ج ٢ رقم ٢٧١٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٩١ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٣٦٣ .

العاملين في الدومين على الامتناع عن العمل . وفي سنة ١٨٩٠ هاجم مشايخ ناحية الدومين وفلاحوها جفلك على باشا شريف بهذه الناحية واستولوا على محصول الفول والبرسيم بها وتم حجب عدد منهم لمدة شهرين وألزموا بدفع ثمن المحصولات . وفي فبراير سنة ١٨٩٣ هاجم عبد الرازق الشريفي عمدة ناحية بسنديلة وعدد من الفلاحين إحدى عزب الدومين استولوا على طاحونة بها كما امتنعوا عن العمل في أراضي الدومين (١) .

وفي ٢٢ و٢٣ مايو سنة ١٨٩٤ هاجم فلاحو ناحية قطور بمركز عجلة منوف زراعة بتاج المملوكة للأخديوي واستولوا على محصول الشمير بها (٢) . وفي ٩ يونيو سنة ١٨٩٤ جردت الداخلية عمدة ناحية روينة من أطيانه لامتناعه عن احضار العمال اللازمين لأعمال التفيش الزراعية وأغرى مشايخ الناحية على ذلك وحرص الفلاحين على الامتناع عن العمل (٣) .

وهكذا ظلت عوامل الفلق قائمة بين الفلاحين . وبشير كرومر في تقريره سنة ١٩٠٦ إلى احتمال حدوث صراع بين الفلاحين وكبار الملاك إذا استمر إيجار الأراضي الزراعية في الارتفاع وبرى أن غير وسيلة لتأجيل حدوث هذا الصراع أو تخفيف حدته هو الامتناع عن اتخاذ التدابير التي تؤدي إلى انقراض صغار الملاك (٤) .

وإذا كانت حادثة دنشواي هي إحدى نقاط الصدام بين الفلاحين وسلطات الاحتلال التي تفجر فيها بمد على نطاق واسع في ثورة ١٩١٩ فإن كرومر ينظر إليها على إنها شاهد من شواهد كثيرة على أن روح التمرد على القانون آخذة

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤ ، ٤١ ، ٥٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٣) المصدر السابق ، ج ٢ رقم ٢٧٥٩ ، عين ٥٥ عجز ٧ ، ص ٨٨ .

(٤) تقرير المورد كرومر سنة ١٩٠٦ ، ص ٨٦ .

في الازدياد بين الفلاحين^(١) . لكن عنف رد الفعل من قبل سلطات الاحتلال عملاً في قسوة ودموية الأحكام التي صدرت على الفلاحين والطريقة التي نفذت بها يرجع إلى خوف الاحتلال من احتمال التحام الريف والمدينة في ثورة عامة ضد الإنجليز والعناصر الموالية لهم من كبار الملاك^(٢) ، وعلى هنا فالاحتلال رأى في دلتشواى فرصة لارهاب الفلاحين حتى لا يلجأوا إلى العنف بعد أن ثبت أن الحكم البريطاني لم ينجح في استئمانهم^(٣) .

وثمة مظاهر أخرى لتفاني الفلاحين من الممكن ملاحظتها في الفترة السابقة على الحرب الأولى فقد امتنع فلاحو قري أرمنت والريس والرزينات والربانية عن دفع ثمن الأراضي المباحة لهم من الدائرة السنية عن طريق نظارة المسالية التي دفعت الثمن عنهم على أن تتولى تحصيله على أفساط وأعلنوا أن الاطيان ملك لهم آلت إليهم بالارث عن أجدادهم^(٤) . ويذكر راسل باننا تفاصيل إضراب قام به عمال الزراعة في الوجه القبلي في مزرعة أحد كبار الملاك مطالبين بأجورهم ويذكر أن محصول القطن الوليد كان مهدداً بالتلف بسبب امتناع العمال عن ربه لولا تدخل الحكومة التي قامت عن طريق قوات من البوليس بإحضار عمال لرى المحصول من مناطق أخرى . ويطلق راسل على ذلك « بأن إضراب الفلاحين لو كان أفضل وأوسع لأرغم المسالك الكبير على الرضوخ وللأخسر آلاف الجنيهات قيمة المحصول.

(١) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٢) في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ أصدرت المحكمة المقصودة التي شكلت عقب حادث دلتشواى حكماً لا يقبل الطعن ينص على أربعة من الفلاحين بالإعدام وإثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة وواحد بالجن لمدة ١٥ سنة وستة آخرين بالجن سبع سنوات وثلاثة بالحبس لمدة سنة مع العمل وجمد كل منهم ٥٠ جلدة وجمد خمسة آخرين كل واحد بخمسين جلدة ولى ٢٨ يونيو نفذ الحكم والجلد في وقت واحد في قرية دلتشواى . د . أحمد عبد الرحيم مصطفي ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

Issawi, G. Op. Cit. P 37 .

(٣)

(٤) مجموعة وثائق عابدين تملك من رئاسة الجمهورية إلى دار الوثائق ، ديوان عربي خديوى ، ملف نظارة المسالية ١٩١٠ مرفوعة من ناظر المسالية إلى رئيس ديوان عربي خديوى .

إن اختفاء الفردية بين الفلاحين سوف يؤدي إلى انقلاب في العلاقة بين عمال الزراعة والملاك، (١).

إن هذا الحادث ذو دلالات كبيرة فقد حالت سيطرة كبار الملاك على جهاز السلطة دون نجاح الإضراب الذي انتهى بتدخل البوليس لصالح المالك الكبير . مما يؤكد استخدام كبار الملاك لسلطة الدولة في مواجهة حركات الفلاحين في وقت لم يكن هناك تنظيم للفلاحين يقبى مشكلاتهم أو يعبر عن مطالبهم وحتى الحزب الذي حاول أن يقف من الفلاحين موقفاً إنسانياً لم يكن حزباً فلاحياً وهو الحزب الاشتراكي المبارك الذي أسسه الدكتور حسن الدين جمال فأى جانب أن مؤسسه ليس فلاحاً فإن برنامج الحزب لم يشمل القضايا الاجتماعية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للفلاحين مثل قضية توزيع الملكية . وتركز برنامجه حول أهداف إنسانية عامة مثل تحسين حالة الفلاحين الفقراء وتمديد ساعات عملهم في الحقل وحصول الفلاح على نصيب معين من العائد السنوي للأرض التي يعمل فيها وفق جهده ومنح معاش للعجزة والمرضى من الفلاحين ومنع كبار الملاك من تشغيل زوجات الفلاحين وحق الفلاح في الأجور إلى القضاء إذا أساء كبار الملاك معاملته . وكلها لا تخرج عن كونها أهدافاً إنسانية عامة . وعلى هذا فلم يلق هذا الحزب نجاحاً يذكر (٢) .

وعموماً فقد حال دون قيام تنظيم سياسي للفلاحين خلال هذه الفترة سيطرة كبار الملاك على الحركة السياسية وإنتشارهم داخل أجهزة الدولة على كافة مستوياتها وقد أدى ذلك إلى امتداد تبعية الفلاحين لكبار الملاك من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي والاجتماعي .

Sir Russel Pasha, Egyptian Service, 1902 — 1946, (١)
London 1947, P 35 .

(٢) د محمد أبيسى، المصدر السابق، ص ١٢ ، ١٤ .

الخاتمة

مع نهاية القرن الثامن عشر أصبح نظام الحيازة في مصر عائقاً لتطور
فالاتزام الذي نشأ تعبيراً عن ضعف السلطة المركزية والذي كان يمنح لمدة
سنة أصبح يمنح لمدى العمر كله . ومع استمرار التدهور في أوضاع السلطة
المنايية أصبح الاتزام يورث ويباع ويمكن التنازل عنه للآخرين بل إن بعض
الملتزمين تمكنوا من وقف بعض أراضي الوسية بعد دفع مبلغ معين للخرانة وفي
نفس الوقت تحول جزء لا بأس به من الاراضى الزراعية إلى أوقاف وكلاهما
كان يحرم الدولة من جزء كبير من عائد الارض ويذهب إلى فئات اجتماعية
تستخدمه أحياناً كثيرة ضد مصلحة الدولة وأهدافها . كما أدى نظام الأوقاف إلى
إهمال الارض وتدهورها وسرعان ما انهار هذا النظام من أساسه أمام الضربات
التي وجهها محمد على إليه في شكله السياسى والاقتصادى وعلى الرغم من أن سقوط
النظام القديم قد فتح الباب لظهور الرأسمالية إلا أن النظام الذى أقامه محمد على
لأنه انتهى لأن يصبح هو الآخر عائقاً لتطور فالزراعة أصبحت في تدهور مستمر . .
والفلاحون الذين عانوا من أبشع أنواع الاستغلال في ظل نظام الاحتكار في
الارض والمحاصيل إلى جانب الضرائب المتزايدة والسخرة لجأوا في النهاية إلى
المقاومة مثلة في الحرب من الارض وإحراق المحاصيل ولجأوا في بعض الأحيان
إلى المقاومة المسلحة . وفي نفس الوقت فإن النظام الذى أقامه محمد على أدى إلى
إدخال المحصولات الزراعية إلى دائرة التعامل النقدي إلى جانب زراعة المحاصيل
التقديية نفسها مثل القطن وقصب السكر وقد أدى هذا بدوره إلى ظهور اقتصاد
السوق الذى أصبح واضحاً في عهد سعيد كبديل للاقتصاد المعيشى وكانت هذه
التحولات مصحوبة بظهور الاتجاه الليبرالى في الوقت الذى كان الاستثمار والرأسمالية

العالية يضغطان لتحطيم نظام الاحتكار الذي أقامه محمد علي وإعطاء الفرصة لسيادة مبدأ التجارة الحرة، وقد أدت هذه العوامل إلى جانب ضرب الطبقة الوسطى المصرية من خلال مشروعات محمد علي الاقتصادية وفشل مشروعاته الصناعية إلى ظهور الرأسمالية في الزراعة وكان أبرز مظاهرها سلسلة التثريعات التي أدت في النهاية إلى ظهور الملكية الفردية في الأرض ابتداء من لائحة سنة ١٨٤٦ ثم لائحة سنة ١٨٥٤ ثم اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ وانتهت بالأمر العالي الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ الذي مد حقوق الملكية الكاملة على كل الأراضي الخراجية وأصبحت الأرض نتيجة لهذا التطور سلعة تباع وتشترى باعتبارها سلعة منتجة . وقد تم هذا التطور من خلال حقيقتين :

(١) إن هذا التطور حدث لتغير مصلحة الفلاحين الذين ساهمت هذه التثريعات في تجريدهم من أراضيهم وذلك عن طريق إعطاء الداتين المرتمين - ومعظمهم من الأجانب - حقوقاً على الأرض تفوق حقوق الفلاحين أصحاب الأرض الأصليين . ثم تضيق المدة التي يعود بعدها الفلاح للأرض في حالة تركها .

(٢) إن هذا التطور كان تعبيراً عن الوانع الاقتصادية والاجتماعي الذي عاشته البلاد في القرن الماضي والقوى الاجتماعية المشكلة له . وانعكس ذلك في تحديد أولويات القوى التي حصلت على حقوق الملكية .

وفي نفس الوقت فإن النظام الذي أقامه محمد علي أوجد الأساس لقيام الملكيات الكبيرة سواء عن طريق منح الأرض من الابداعات والجفالك أو عن طريق نظام العهد هذا إلى جانب ما عرف بمسوح المشايخ ومسوح المصاطب .

وفي ظل الاحتلال واصلت الملكيات الكبيرة نموها من خلال مشتريات الأفراد للأراضي التي طرحتها الدولة للبيع سواء كانت من الأراضي الاميرية أو أراضي الدومين والبايرة السنية التي كانت مملوكة للخديوي إسماعيل وأسرته

أو من الأراضي المستصلحة وقد تمت هذه المشتريات بفضل المساعدات التي قدمها رأس المال الاجنبي عن طريقين :

(١) قروض الرهن التي أعطيت لكبار الملاك والتي استخدمت في شراء مزيد من الأراضي .

(٢) شركات الأراضي التي تولت استصلاح الاراضى وبيعها لكبار الملاك .

وقد ترتب على ظهور الملكيات الكبيرة تغييرات في توزيع الملكية كان أبرزها ظهور قطاع الملكيات المتوسطة ونمو الاوقاف مرة أخرى ثم تجميع الملكيات في وحدات كبيرة وكان نتيجة ذلك كله تدهور الملكيات الصغيرة . وكان طبيعياً أن تنعكس التغييرات التي حدثت في توزيع الملكية على خريطة القوى الاجتماعية فأسرة عمدة على والبورجوازية الادارية التي تكونت حولها ومعظمها من الأتراك والشراكية تحولت إلى كبار الملاك من خلال منح الأرض من الإبداعات والنفقات وظلت هذه الطبقة التي عرفت بالنوات تملك أكبر الملكيات على الإطلاق حتى الثورة العراقية .

كما أن البورجوازية المالية والتجارية التي تكونت خلال التطورات الاقتصادية التي مرت بها البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولت بدورها إلى كبار ملاك من خلال مشتريات الأراضي التي أصبحت متاحة ابتداء من الثمانينات وضمت خليطاً من الاجانب والمنهصرين من الأرمن والسوريين واليهود إلى جانب أغنياء المدن المصريين ومعظمهم من الاقباط .

وفي نفس الوقت فإن أعيان الريف ومعظمهم من عمدة ومشايخ القرى استطاعوا من خلال مجموعة عوامل أبرزها أراضي المسوح التي أعطيت لهم في

عهد محمد علي ثم السلطات التي تنتموا بها في القرى من تكوين ملكيات كبيرة وانتقل بعضهم إلى المدن وأصبحوا ضمن طبقاتها .

كما أن عملية استقرار البدو كانت مصحوبة بتركيز قدر من الملكيات الكبيرة في أيدي مشايخ القبائل وأصبح هؤلاء بدورهم من كبار الملاك كما انتقل بعضهم إلى المدن .

وهكذا انتهت البورجوازية المصرية لأن تصبح طبقة ملاك زراعيين وحتى القطاع الذي نشأ منها خارج المدن - الأعيان ومشايخ البدو - إنتهوا لأن يصبحوا جزءا من طبقات المدن . وهكذا نشأت الازدواجية في التركيب الاجتماعي للبورجوازية المصرية الكبيرة وهذا يفسر ثورتها المحدودة وطابعها المحافظ .

وانعكس قيام الملكيات المتوسطة في وجود شريحة اجتماعية من متوسطي الملاك لا تختلف كثيراً في تركيبها الاجتماعي عن كبار الملاك إلا من حيث كثافة الفئات الاجتماعية بداخلها في الوقت الذي يحتنق فيها أفراد أسرة محمد علي تزيد كثافة أعيان الريف حتى تكاد تصبح هي الفئة الغالبة كما نجد بين متوسطي الملاك عناصر من البدو والبورجوازية الصغيرة في المدن من التجار وصغار الموظفين داخل هذه الشريحة .

وحددت التطورات التي حدثت في توزيع الملكية موقع الفلاحين في خريطة القرى الاجتماعية فقد تكفلت العوامل التي أدت إلى ظهور الملكيات الكبيرة بتدهور ملكية الفلاحين . كما ساهمت الضرائب المتزايدة وعوامل الاستغلال المختلفة والمتراصة في إفقار الفلاحين وانزاع الجزء الأكبر من أراضيهم لحساب المرابين الأجانب وبعض أعيان القرى . وقد انعكس هذا كله على مجتمع القرية

الذى تعرض للإقسام بين قلة من الملاك تضع يدها على معظم أراضي القرية وأغلبية من الفلاحين لا تملك إلا القليل وفي نفس الوقت تعرضت القبيلة الواحدة لنفس الإقسام الذى تعرضت له القرية وأصبحت هناك أقلية من مشايخ البدو تملك أكبر الملكيات بينما غالبية أفراد القبيلة تعاني الفقر والحرمان .

ونتيجة لهذا كانت الحركة السياسية هي حركة الملاك الزراعيين ففي الفترة حتى الثورة العرابية سيطر كبار الملاك الأتراك والشراسة على جهاز الدولة السياسى والإدارى كما تمتعوا بوضع احتكارى داخل الجيش وفي نفس الوقت فإن الأعيان المصريين الذين وضعوا أيديهم على مساحات متفاوتة من الأراضي الزراعية حاولوا المشاركة في السلطة ولما كانت هذه المشاركة حتى عصر إسماعيل لا تزال جزئية فقد اتخذت حركة الأعيان في عهد إسماعيل شل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدنى عبر عن نفسه داخل مجلس شورى النواب والآخر عسكرى تمثل في مجموعة الضباط المصريين المنتمة بالولاء للفلاحين التى حاولت التصدى للسلط الأتراك والشراسة داخل الجيش/وتفجرت الثورة العرابية من خلال التنافس القائم بين الأعيان والذوات ومحاولة الأعيان وقف التدخل الأجنبى واتحام مواقع الطبقة المسيطرة أما الفلاحون الذين عانوا من الاستغلال خلال هذه الفترة وأصبح قلقهم واضحا خلال عصر إسماعيل فقد انفجروا حول قيادة عرابى بعد أن رأوا في الثورة فرصة لتصفية حسابهم مع عناصر الاستغلال القديمة من الذوات والأجانب وصبروا عن ذلك بوضوح ، وفي المناطق التى شهدت قيام الملكيات الكبيرة اتخذت حركة الفلاحين بعدا اجتماعياً واضحا وانسمت بالenf حين هاجم الفلاحون بعض أراضي كبار الملاك وفسموها فيما بينهم وزرعوها خلال صيف سنة ١٨٨٢ وهى الحركات التى أزعجت كبار الملاك الأعيان فانضموا للتخديوى والانهمايز خوفاً من زحف الفلاحين .

وفي ظل الاحتلال أصبحت السلطة قسمة بين العناصر القديمة من النوات
والعناصر الجديدة - لسياً - من الأعيان وسيطر الملاك الزراعيين على
أجهزة الدولة التنفيذية والتدريبية وعلى التنظيمات الحزبية . وعلى الرغم من محاولة
الاحتلال استمالة الفلاحين فانهم ظلوا يبتلون ضميراً ساخطاً وظهر ذلك بوضوح
خلال حادثة دنشواى وما تلاها من أحداث .

الملاحق

ملحق رقم (١)

مساحة الأراضي المنوحة في عهد محمد علي من الأبعادية والمعومر
موزعة على المديرية (١)

إجمالي	معومر	أبعادية	اسم المديرية
١١١٩٤ ^(٢)	٩٥٣	١٠٢٤٠	الروضة
٣٣٤٥	٣١٢	٣٠٣٢	للمنصورة
١٦٩٦	٥٥	١٦٤٠	الشرقية
٧٢٦٨	٤٦٩٤	٢٥٧٣	الغليوية
٢٠٦٩٨	٦٤٢	٢٠٠٥٦	البحيرة
٧١٧١	١٩٣١	٥٢٣٩	الجيزة
١٢٢٢٨٩	١١٢	١٢٢١٧٧	الوجه القبلي
١٧٣٦٦٣	٨٧٠٣	١٦٤٩٦٠	المساحة الإجمالية

(١) سجل زمامات الأبعاديات والممتلك القديمة لاية سنة ١٢٧٧ هـ لاية رقم ٤٣٥٥
من ٤٩ عزن ١٨، ص ١١٦.

— دفتر قيد الأبطالان التتم بها من جنسكان محمد علي باشا وعبارباشا المذكورين بالمديريات
رقم ٢٧٣٠ من ٤٩ عزن ١ تركه.

(٢) حذفت من هذه الأرقام كسور القدان.

— مديرية الروضة كانت تجمع بين مديرتي الغربية والنوفية.

ملحق رقم (٢)

مساحة الأراضي المنوحة في عهد عباس باشا من الأبعاد والمعمور

موزعة على المديرات (١)

إجمالي	معمور	أبعادية	أمم المديرية
فدان	فدان	فدان	
٢١٤٤٧	٩٦١	٢٠٤٨٦	الروضة
٦٣٠٥	—	٦٣٠٥	المنصورة
٢٩٣١٦	١٨٧٣٤	١٠٥٨١	الشرقية
٢٨٦٤	١٢٨	٢٧٣٦	القليوبية
١٤٥٧٠	—	١٤٥٧٠	البحيرة
٩٤٣٢	٤٣٩	٨٩٩٢	الجيزة
٤٣٨٨٩	—	٤٣٨٨٩	الوجه القبلي
١٢٧٨٢٦	٢٠٢٦٣	١٠٧٥٧٢	المساحة الإجمالية

(١) دفتر أرقام الأبعاد والمعمور المطبوع بمدة المرحوم عباس باشا والي مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ محزن ١٨ عن كشوف بحيرة ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤).

— سجل زمامات الأبعاد والجفالك القديمة لتأية سنة ١٢٧٧ هـ لآليه رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ محزن ١٨ ، ص ١١٦ .

— دفتر قيد الاطيان التعمير بها من جنتسكان محمد علي باشا وعباس باشا كورن بالمديرات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ محزن ١ تركي لى هذا السجل ترد المديرات مرتبة على النحو التالي : البحيرة ، الجيزة والمنفيح ، الدقهلية ، روضة البحرن ، الشرقية ، القليوبية ، وجه قبلي .

ملحق رقم (٣)

مساحة الأراضي التي أعطيت معاشات في عهد سعيد باشا خلال سنوات

١٨٦٣/٦٢/٦١ موزعة على المديرية (١)

اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية	المساحة
الغربية	١٤٠٩٠ ^(٢)	الغربية	٦١٢٤
المتوفية	٤٦٥	المتوفية	١٤٦٦٩
الغربية	١٣٥	الغربية	٨٤٧
الشرقية	١٣١٩٢	الشرقية	١٥٧
الداخلية	١٠٢٨٨	الداخلية	٩٩
البحيرة	٦١٦٢	البحيرة	٩١
الجزيرة	١١٥٥	الجزيرة	٢٤٤
بنى سويف	١٩٨٧	بنى سويف	
المساحة الإجمالية		المساحة الإجمالية	٧٠٤١٤

(١) دفتر زيد زمام الاطيان المطية رزقة بلا مال المذكورين ارباب معاشات جزء ثالث

ضم قديم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

- دفتر يحتوي على كشف بالاطيان السابق اعطاهما في عهد المرحوم محمد سعيد باشا

لارباب المعاشات بنواحي المديرية مصر سنة ١٣٠١ هـ عين ٥٤ مخزن ١٨ .

(٢) حذف من هذه الارغام كسور القندان .

ملحق رقم (٤)

مساحة الجفالك التي تم تحديدها في عهد محمد علي له ولأسرته موزعة
على المديرية (١)

المساحة بالفدان	اسم المديرية
فدان ١٥٨٩٢٣ ^(٢)	الغربية
٤١٩٠	المنوفية
٢٩٦٠١	الدقهلية
٥٢٦٩١	الشرقية
١٠٢٧٨	القليوبية
٥٣٠١٠	البحيرة
١٥٥٩١	الوجه القبلي
٢٣٤٢٨٦	المساحة الإجمالية

(١) دفتر كشوف بحدود جفالك الأندنة ، بموجب تاسييط رجب سنة ١٢٨٥ هـ .

(٢) حذفت من هذه الأرقام كسور الفدان .

ملحق رقم (٥) ١

مساحة الأراضي التي فرض عليها العشر سنة ١٨٥٤ في عهد سعيد باشا
موزعة على المديرية (١)

المساحة	اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية
فدان		فدان	
٨٥٢٨٤	البحيرة	١٩٥٨٤٩	الغربية
١٦٥٩٥	الجزيرة واطفيح	١١٠٩٦	المنوفية
٢٥٩١١	القليوبية	٧٧٦٦٩	الشرقية
١٩٥٩٦٩	مديريات عموم وجه قبلي	٤٧٦٢٢	الدقهلية
٦٥٥٩٩٩		المساحة الإجمالية	

(١) دفتر ربط العثور سنة ١٢٧١ هـ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ عزن ١٨ ، من واقع كشوف محررة ٩ صفر سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤) .

ملحق رقم (٥) ب

مساحة الأراضي العشورية في عهد إسماعيل في نهاية سنة ١٢٩٠ هـ (يناير ١٨٧٤)
موزعة على المديرية (١)

المساحة	اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية
فدان		فدان	
٢٧٤١٩	الجزيرة	١٦٧٢٨٦ (٢)	المدقيلية
٥٨٢٠٢	بنى سويف	١٥٤٢٣٢	الشرقية
١٥٢٤٨٨	للنيا	٥٢٨٣٤٤	الغربية
٢٣٠٤٥	أسيوط	١٩٦١٦	المنوفية
٢٠٢٢٩	جرجا	٢٣٢٧٢٧	البحيرة
١٦٣٠٩	قنا	٣٤٠٩٠	القليوبية
٣٨٨٦٧	اسنا		
١٤١٥١٠	الفيوم		

الإجمالي ٤٧٨٢٤٤ الإجمالي ١١٣٦٢٩٩

المساحة الإجمالية للقطر المصري ١٦١٤٥٤٣ فداناً

(١) دتتر يتضمن مهبوط زمام الأجداديات والمناكك المخرر بها تخاسيط لثاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ من ٤٩ مخزن ١٨ - عن كتوف مسرورة في ٧ صفر سنة ١٢٩١ هـ (١٨٧٤) .

(٢) حذفت من هذه الأرقام كسور الفدان .

ملحق رقم (٦)

بيان مبيعات النابرة السفية التي تمت بالتقسيط

منذ أول يناير سنة ١٨٩٨ (١)

رقم البايعة	اسم المشتري	موقع للمساحة البايعة والتفتيش	المساحة البايعة بالفدان
١١	مفتاح بك معبد وآخرين	القيوم	١٥٨٥
٤	الشيخ حسين صابر	ابا	٢٩١
أ	باغوص باشا نوبار	القيوم	٢٠٠٧
ب	منشة وآخرين	القيوم	١٠٠٢
ج	باسطوروس واصف خياط	القيوم	١٠٠٢
١	حسين باشا واصف	مطاي	٧٩
أ٣	محمد بك عبد الرازق وآخرين	ابا	٣٧٤
٥٧٣٨	حسين بك عبد الرازق	ابا	٨٥٦
١٣	اندراس بشارة	القيوم	١٨١٦
١٥	أحمد بك السيد	أبو قرقاص	١٣٣
١٦	فارس بك نمر وآخرين	»	٢٠٩
١٩	أسعد حرز	»	١٤٦
٢٦	عبد الحكيم مرزوق وآخرين	للنيا	٢٤٧
٥٣٣٢٧	لملوم بك السعدى وآخرين	مغاغة	٢٢٦٢
٩٠٥٨٨	زايد غاتم	القيوم	١٧٣
٤٥	هراري باشا	مغاغة	٥٣٠

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشتري	موقع الساحة للمبايعة والغنميش	المساحة المبايعة بالفدان
٤٩	محمد بك توفيق	مغاغة	٢٣٤
٦٧ و ٥٠	علي بك شراوى	أبو قرقاصر والمنيا	٢٩٧٠
٥٢	محمد محمد عبده	مغاغة	٢٦٢
٥٥	محمد بك هاشم	يبا	١٦٩
٦٣	عربك سلطان	المنيا	٢٢٥٢
٧٠	وهبه عبد الحميد وآخرين	القشن	١٧٧
٧٧ و ٧٣	أمين توى	الروضة	٩٠٠
٧٤	رزق الله حنا وآخرين	القشن	٥٠١
٧٨	عمر بشير وآخرين	المنيا	٥٦
٨٢	علي أفندى إسماعيل	•	٥٩٩
٨٣	محمد بك زاهر	مغاغة	١٣٣
٨٦	حسن الريدى وآخرين	•	٢٧٠
٨٩	خليفة حنق وآخرين	•	١٧٤
٩١	إسماعيل بدوى	المنيا	٩٨
٩٢	البد حماد	مغاغة	٤٢
٩٤	أحمد عبد اللطيف وآخرين	ابا	٣٨
١٠٢	محمد بك توفيق	مغاغة	١٧٩
١٠٤	أمين محمد الحنى وآخرين	ابا	١٧٠
١٠٦	جرجس رياض	مغاغة	١٢٢
١٠٧	حسن محمد الصاوى	•	١٩٤
١٠٨	يوسف مرزوق	•	٣٤٢

تابع ملحق رقم (٦)

رقم البايعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباة، التفتيش،	المساحة المباعة بالفدان
١٠٩	يوسف مرزوق	مغاغة	٦
١١٠	أحمد إمام وآخرين	،	٢٤٢
١١٣	بطرس عبد المسيح	أبا	٨٩
١١٤	عبد الجواد بدوي	،	٣١
١١٥	عبد الرحمن السعداوى	مصر السفلى	١٦
١١٩	إبراهيم عبد الصمد	المعصرة	١٠
١٢٠	جرجس شحانه	مغاغة	٥٢
١٢٢	على عبد الحفيظ	،	١٨
١٢٤	عبد الجواد بدوي وآخرين	،	٣٦
١٢٥	الشيخ حسن صابر	مطاي	١١
١٢٦	عبد الجواد بدوي وآخرين	مغاغة	١٢١
١٢٨	عائز روفائيل وآخرين	يبا	١٩٩
١٢٣ و ١٢٩	حسن أفندى شادى	المنيا	١٤٢
١٣٠	محمد أفندى مهدى بدران	مغاغة	١٥٠
١٣١	أحمد أفندى فهمى حسنين	المنيا	٤٥
١٣٥ و ١٣٤	ميخائيل أفندى سوينى وآخرين	،	٣١٩
١٣٦	محمد بك محمود عبد الله	مغاغة	١٢
١٣٧	محمد أفندى نجيب بدوي	المنيا	١١
١٣٨	محمد بك عبد الله وآخرين	،	١٥٤
١٣٩	على أبو زيد موسى	،	٢٩
١٤٠	عثمان أفندى محمد محمود وآخرين	،	١١٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم اللبایمة	اسم المشتري	موقع المساحة المساحة، التفتيش،	المساحة اللبایمة بالتفان
١٤٢	خليل غسان وآخرین	النیا	١١٧
١٤٣	حنا عبد الله وآخرین	د	٢٠١
١٤٥	جرجس جبرائیل وآخرین	ابا	١٦٩
١٤٦	محمد مجدی إسماعیل	النیا	٤٧
١٤٧	محمد علی جاد وآخرین	أبو قرقاص	١٦
١٤٨	الشیخ علی أبوب وآخرین	مغاغة	٢١
١٤٩	جرجس بك جبرائیل وآخرین	ابا	٤٢
١٥٠	جبرائیل بك نصیف وآخرین	مغاغة	٩٠
١٥١	الشیخ علی أبوب وآخرین	ابا	١٠٤
١٥٢	عروض أفندی عربان وآخرین	یبا	٢٨١
١٥٣	حسن حسین خطاب	د	٥٠
١٥٥	طه عثمان أفندی	النیا	١٢٧
١٥٦	الشیخ صالح محمد قندیل	یبا	٢٢٩
١٥٨	طلبة علی أفندی السباعی	النیا	١٠٠
١٥٩	عبد الله عكاشه وآخرین	أبو قرقاص	١٧٤
١٦٠	الشیخ محمد أحمد النزاوی	ابا	٢٠
١٦٢	السید عبد الله الشریف وآخرین	د	٥١
١٦٣	أحمد محمد الخزاوی وآخرین	أبو قرقاص	٢٣٠
١٦٥	أسعد یوسف وآخرین	یبا	٤١٢
١٦٦	یوسف أفندی سلیمان	أبو قرقاص	٨٣
١٦٧	یوسف أسعد وآخرین	یبا	٨٥

تابع ملحق رقم (٦)

رقم البايعة	اسم المشتري	موقع المساحة المساحة، النفثيش،	المساحة للبايعة بالفدان
١٧٠	عبد الفتى محمد	أبو قرقاص	٩
١٧٢	إبراهيم باشا نجيب	يبا	١٨٧
١٧٥	بطرس باشا غال	•	١٩٢
١٧٧	صلوة إسماعيل	•	٧٠
١٧٨	مرفص بك غال	مغاغة	٧٨
١٧٩	أحمد محمد اليد	يبا	٧٦
١٨٣	سيد باشا فهمى	•	١٥٤
١٨٦	عبد الله سعد وآخرين	الغشن	٥٠
١٨٧	عازر أفندى حبشى وآخرين	•	١٤٥
١٨٨	جرجس بك يوسف	•	٤٢٢
١٨٩	على عبد المقصود	•	١٩
١٩٠	على أفندى زحمى	المتبا	٨٨
١٩١	على أفندى شادى	•	٦٩
١٩٢	جرجس إبراهيم	يبا	١٧١
١٩٣ و ١٩٥	أبوب أفندى مينائيل	يبا والغشن	١٦٦
١٩٤	شحانه إيمان	الغشن	—
١٩٦	عبد الله بك مينائيل	•	١٦٢
١٩٨	حنا أفندى جاد المولى	•	٧٤
١٩٩	عمر شرقاوى	•	٢٣
٢٠٢	محمد بك عبد الله	المتبا	٥٢
٢٠٣	محمد يوسف البشلى	الغشن	١٥٣

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المساحة والتفتيش	المساحة للمباعة بالفدان
٢٠٤	أحمد أقندى ابراهيم الحكيم	النبا	٥١
٢٠٥	زيدان على وآخرين	القشن	٤٣
٢٠٧	صارفيم أقندى مينا عيد	النبا	٩١
٢١٥	جيرا سكران وآخرين	يبا	٧٢
٢١٦	طه محمد وآخرين	د	٤٣٧
٢١٧	سيد عبدا لله وآخرين	للمعصرة	٦٣
٢١٩	محمد بك توفيق وآخرين	مغاغة	٤١٢
٢٢٧	علي حسن سعد وآخرين	العشن	٢٨
٢٢٨	للوم بك السعدى وآخرين	مغاغة	٧٨٤
٢٢٩	جرجس مرزوق وآخرين	أبا	١٦٠
٢٣١٠٢٣٠	محمد بك الشريمى وآخرين	للمعصرة	٣٧٩
٢٣٢	محمد محمد حسين وآخرين	مغاغة	٥٧٩
٢٣٤	سعد أوى سعد وآخرين	الروضة	٥٩
٢٣٥	زيان رمضان وآخرين	القشن	٤٤
٢٣٦	حسين بك صدق	د	١٦٩
٢٣٧	علي موسى أحمد	للمعصرة	٧١
٢٣٨	أحمد محمد ناجى	د	٣٥٠١٢
٢٣٩	خليل اسماعيل	د	٣٥٠١٢
٢٤٠	ابراهيم أحمد عمر	الروضة	٣٧٩
٢٤١	أحمد مصطفى عمر	د	١٠٤٧
٢٤٤	علي باشا فهمى	أبا	٧٨٠٤

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبايعة التفتيش	المساحة المباعية بالفدان
٢٤٥	فلكس سوارس	مطاي	٢٣٣
٢٤٧	ديوان عموم الأوقاف	يبا والقشن	٣٨٠٠
٢٥٠	صابر بك صبرى	مطاي	١٢٤
٢٥١	جبرائيل بك ناصيف وآخرين	القشن	١٧٠
٢٥٢	طه عثمان	المنيا	٦٩
٢٦٦, ٢٥٥	زايد بك جلال وآخرين	مطاي	١٢٩٧
٢٥٧	أبو بكر درداش وآخرين	•	٤٦١
٢٥٩	سيد عبد الله رفاعى وآخرين	•	٢٨
٢٦١	سيد أحمد بك ظاظا	مغاغة	١٨٢
٢٦٤	حماد العبد وآخرين	•	٥٧
٢٦٨	حسن محمد حفنى وآخرين	القشن	٥٤
٣٢٢, ٢٧٠	حسن حسين القنط	مطاي	٦٧
٢٧١	ارمانبوس بك حصوة	المنيا	٤١٥
٢٧٣	فيكتور موصيرى	القشن	٧٩٠
٢٧٤	نيقولا كالبيولو	أبا	٦٢٠
٢٧٥	سيد عبد الله رفاعى	مطاي	٣٠
٢٧٦	محمد عبد الصمد وآخرين	•	٢٦٠
٢٧٧	سندار مورجان	•	٦٥
٢٧٨	عبد الرازق أفندى عبد الرازق	أبا	٦٣
٢٧٩	عبد الرازق أحمد عبد الصادق	الروضة	١٨
٢٨١	أمين أفندى رطل	القشن	٤٥

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة، والتنقيش	المساحة المبيعة بالفدان
٢٨٢	حسن حسين الفط وآخرين	مطاي	١٧٦
٢٨٣	خليفة سطاوحى وآخرين	"	٥٤
٢٨٤	عبد المسيح متى	"	٢١٣ ط ٢
٢٨٧	عياد مسعود	الروضة	٢٩٨
٢٨٨	سيد أفندى عبد الرازق وآخرين	مطاي	١٢٤
٢٨٩	أحمد خيرى باشا	"	٣١٥
٢٩٢	مرقص أفندى حنا	المتيا	٨٦
٢٩٣	عبد بك ميخائيل	الانشن	١٦
٢٤٣، ٢٩٤	خليل بك ميخائيل	الروضة	٦٠٢
٢٩٥	تادرس أفندى عوض وآخرين	الانشن	٣١٠
٢٩٦، ٢٥٣	هارون أفندى ماريك	مطاي	٢٣٤
٢٩٧	خير الله عياد وآخرين	"	٦
٢٩٩	ابراهيم دياب خليفة	"	١٧
٣٠٠	عشماوى على	"	١٢٩
٣٠١	بنى أسعد وآخرين	الروضة	٢٥٩
٣٠٢	عياد أفندى سعد	"	٦٤
٣٠٣	الشيخ محمد محمد بدوى	مطاي	١١٨
٣٠٥	جرجس نمر وآخرين	مغاغة	١٣١
٣٢١، ٣٠٦	أحمد على عمر وآخرين	الروضة	٤٢٢
٣٠٧	حنا بك عبد السيد	"	٢٤٠
٣٠٨	حسن أفندى رحيم	المتيا	١٥٣

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المساحة، التفنيش،	المساحة للمبيعة بالفدان
٣٠٩	لطف الله بك روفائيل	الفشن	١٧٩
٣١١	أحمد بك رفعت	مطاي	١٢٣
٣١٦	جبرائيل موسى	•	٩٦
٣١٧	داوى محمد وآخريين	الفشن	٣٧
٣١٨	عبد النابيم باشا وآخريين	•	٢٤
٣٢٠	عبد السيد ميخائيل	الروضة	١٢٩
٣٢٤	أحمد محمود وآخريين	الفشن	٢٥
٣٢١, ٣٢٥	قطب ابراهيم وآخريين	مطاي	٦٥
٣٢٦	زينب هانم سليمان	الروضة	١٩٣
٣٢٧	زاهية محمد وآخريين	مطاي	١٤٦
٣٢٨	عبد الهادى عبد الرحيم	الروضة	٥١
٣٢٩	قلبوس ابراهيم	الفشن	٢٥ ط ١٢
٣٣٠	طه ابراهيم	•	١٢
٣٣٢	ميخائيل يوسف وآخريين	•	٧٦
٣٦٠, ٣٣٣	سيد بك عزى	مطاي	١٧٣
٣٣٤	على ابراهيم الجوار	•	٣٠
٣٣٦	جرجارى بانوب وآخريين	المصرة	٢٢
٣٣٧	الشيخ عبد العليم أبو البلب	مطاي	٢٦

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع للساحة المبيعة، التفتيش،	الساحة المبيعة بالتفان
٢٢٨	محمد بدوي وآخرين	الشمس	٤١
٢٤٠	ابراهيم الشافعي	مطاي	٢٧
٢٤٢	كرلس خزام	الروضة	٢١٠
٢٤٤	محمد أفندي بركات	مطاي	٢٣
٢٤٥	إسماعيل أفندي شكري وآخرين	،	٥٣
٢٤٦	محمد بك صادق	ابا	٢٢٤
٢٤٧	علي باشا حلمي وآخرين	مغاغة	١٥٥١
٢٤٨	فريدة هانم	مطاي	١٢ ط ٨٤
٢٥٢، ٢٤٩	أحمد بك خورشيد	مغاغة	١٢٤
٢٥٠	أحمد بك رفعت	،	٨٠
٢٥١	محمد بك ثروت	،	٨٠
٢٥٢	جمال الله مينخايل وآخرين	مطاي	٢٠
٢٥٤	بطرس بك بشاي	،	٨٠
٢٥٦	حسن بك محسن وآخرين	النيبا	٢٠٣
٢٦١	حسين أفندي شكري	الفشن	٢٩
٢٦٢	عازر أفندي حبشي وآخرين	،	٢٢٥
٢٦٥	سوارس سعيد	الروضة	٢٧
٢٦٦	حيدر علي وآخرين	مطاي	٧٦
٢٦٧	ليبي أفندي جرجس	،	٢٠
٢٦٨	محمد بك متولي وآخرين	الفشن	١٦٢
٢٧١	يعقوب بك صبري	ابا	١٨٨

تابع جدول رقم (٦)

رقم البايعة	اسم المشتري	موقع المساحة البايعة التفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٢٧٢	محمد بك جلال	أبا	٤٨٠
٢٧٣	محمد علي برعي	الروضة	٧
٢٧٤	علي موسى أحمد وآخرين	المحصرة	٤٧
٢٧٥	حسين بك صدق	الفشن	٦ ط ٢
٢٧٦	محمد بك مظهر وآخرين	•	١٠١
٢٧٧	منقربوس أفندي حسن	الروضة	٧٩
٢٧٩	عبدل باشا يكن	مطاي	٧٣٦
٢٨٠	أبو السباع خليفه حسب الله	الروضة	٢٥
٢٨١	محمد كمال الدين محمد	•	٦
٢٨٢	ابراهيم علي الديباني	•	٣٩
٢٨٤	بولس حنا	المحصرة	١٠٩
٢٨٥	نخوخ أفندي عبد الملك	الروضة	٥٠
٢٨٧	محمد أبو النيل وآخرين	الفشن	١٢ ط ٢٢
٢٨٨	جرجس منقربوس	•	٦١
٢٨٩	مرجان سعد الفطيشه	المحصرة	٦٥
٢٩١	محمد ابراهيم مسعود	الروضة	١٥٥
٢٩٢	ورثة ماركو منجال	الفشن	٥٥٤
٢٩٦	فانوس ايسخرون	أبا	١٩١
٢٩٧	باسليوس كراس وشركاه	الروضة	٥٩
٢٩٨	ميخائيل عبد المسح	مطاي	٤٠
٢٩٩	حزاوي علي وشركاه	الروضة	١٤٠

تابع ملحق رقم (٦)

رقم البايعة	اسم المشتري	موقع المساحة للبايعة، التفتيش،	المساحة المبيعة بالفدان
٤٠٠	جرجاوى بانوب	المحصرة	١١٣
٤٠٢	أحمد حدى الكردى وأخيه	الفشن	١٣٩
٤٠٣	أحمد بك رفعت	مغاغة	١٦١
٤٠٦	عبد الرحيم الحطيني	الروضة	٥٧
٤٠٧	عثمان باشا غالب	مغاغة	٢٤٠
٤٠٨	خليل عبد الملك وآخرين	الروضة	٤
٤٠٩	محمد بك طلعت حرب	مطاي	٩٢
٤١٠	حنا عرض وآخرين	،	١٥٥
٤١١	أحمد رأفت	،	١٢٩
٤١٢	فؤاد بك سليم	،	٩٥
٤١٣	عبد الله بك وهبى	المنيا	٢٤٨
٤١٥	أحمد عدوى إبراهيم	مطاي	١٦٠
٤١٦	مرقص حنين وآخرين	الروضة	٥٦
٤١٨	توفيق فرج	،	٦١
٤١٩	دانيال أفندى عبد الله	أبا	٧
٤٢٠	زكى أفندى غربال وآخرين	الروضة	٢١
		ط	
٤٢١	يوسف عبد الله وآخرين	،	٢٤ ١٢
٤٢٢	شارويعم دوس	،	٧١
٤٢٣	إبراهيم أفندى نادر	مطاي	١٥٠
٢٦٩، ٤٢٤	محمود أفندى كامل	الفشن	٢٤٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المباعة بالفدان
٤٢٥	محمود عثمان وآخرين	أبا	٥٣
٤٢٦	عبد القادر باشا	مطاي	٤٩٧
٤٢٧	محمود بك توفيق	مغاغة	٩٣
٤٢٨	مدام لافزون	أبا	١٥
٤٢٩	عبد الله السيد وآخرين	•	٢٥
٤٣١	نفيسة هانم	مطاي	١٢٢
٤٣٣	كرويس سمند وآخرين	الروضة	٢٦
٤٣٤	أحمد عبد اللطيف وآخرين	أبا	١٩٩
٤٣٥	أحمد عبد اللطيف وآخرين	•	١٨ ١٢
٤٣٦	شاروبيم دوس وآخرين	الروضة	٩٢
٤٣٧	علي أفندي عبد المقصود	الغشن	٧١
٤٤٠	يونان بك عبد الله	الروضة	٨٤
٣٤٢	رجب أفندي فهمي	مطاي	٥١
٤٤٣	عبد الرحيم بك حجازي	الروضة	٢٠٣ ١٢
٤٤٤	عابد عقيقي	مطاي	٢
٤٤٥	عوض مرجان القطشا وآخرين	•	٧٤
٤٤٦	عبد الحميد بك أباطه	النيا	٦١٩
٤٤٧	فريال بك برسوم	الغشن	١٠٥
٤٤٨	خليل بك شاهين وآخرين	النيا	٤٨٣
٤٤٩	طه أفندي عثمان	•	٢٣٦
٤٥٠	نجيب أفندي غناجا	الغشن	٦١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبانيمة	إسم المشتري	موقع المساحة للإباعة والتفتيش	المساحة للإباعة بالفدان
٤٥٢	الياس قبيحا	الفتن	٢٩٠
٤٥٤	محمد على	أبا	٦
٤٥٥	أحمد على وآخرين	الفتن	٢٢
٤٥٨	فاطمة هانم وآخرين	للمصرة	٢٢٤
٤٥٩	يعقوب بك صبرى وآخرين	أبا	١٥٦
٤٦٠	س ج بهرنج	الفتن	٨٩١
٤٦١	الشيخ أحمد إسماعيل ابراهيم	الروضة	٢٣
٤٦٢	أوجستى لوزانو	الفتن	٦٩٠
٤٦٣	على باشا فهمى	مغاغة	٤٤٤
٤٦٤	محمد أحمد الفزاوى	أبا	٨٥
٤٦٥	عجيب بك يوسف وآخرين	أبو قرقاص	١٦١
٤٦٧	حسين بك رؤوف وآخرين	مغاغة	٢٧٨
٤٦٨	الشيخ محمد أحمد مروان	الروضة	٥٢
٤٦٩	على جيزاوى وآخرين	أبا	٥٣
٤٧١	حسن محمد العماوى	مغاغة	١٥٧
٤٧٢	عبد الفتاح بك محرم وآخرين	للنيا	٢١٢
٤٧٣	زوجة وأولاد مشا الله	الروضة	١٦٢
٤٧٦	بشرى حنا مينغانيل	الفتن	١٢٠٧
٤٧٧	أحمد إمام وآخرين	مطاي	٢٧
٤٧٨	عابد عفيفى وآخرين	،	٢٤
٤٧٩ أ.ب.	ورثة أحمد باشا خيرى	،	٧٢٦

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة للمساحة والتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٤٨٠	محمد فتح الله	الغشن	٢٠٩
٤٨١	محمد أفندي عفت	النيا	٢٢٣
٤٨٢	حسين الاجرك وآخرين	الغشن	٦١
٤٨٣	محمد بك جلال	مطاي	١٤٩
٤٨٤	فؤاد باشا عزت وآخرين	مغاغة	١٣٣١
٤٨٥	عثمان بك محمد وآخرين	النيا	٥٥٢
٤٨٦	مصطفى أفندي كامل وآخرين	الغشن	٤١٠
٤٨٧	نيقولا تناغر	المعصرة	١٠٩١
٤٨٨	محمد أفندي محمد وآخرين	مطاي	٨٢
٤٨٩	محمد سالم	الغشن	١٠٥
٤٩٠	حسن أفندي حطبي وآخرين	الروضة	١٠٤
٤٩١	سيد أفندي عبد الله	النيا	٥٨
٤٩٢	عابد عفيف وآخرين	مطاي	٢٩
٤٩٣	الشيخ حسين العسلي وآخرين	.	٢٩٥
٤٩٤	شركة يعقوب لين منشه	للمعصرة	١٥٧٧
٤٩٥	ب. بلامسي	الغشن	٧٥
٤٩٦	حنا صالح نسيم	الروضة	٢٨٠
٤٩٧	ج. س. ليوننس	مطاي	٣٢
٤٩٨	مصطفى عبد السميع وآخرين	الغشن	١٢١
٤٩٩	عثمان بك محمد وآخرين	النيا	٥١٧

تابع ملحق رقم (٦)

المساحة المباعه بالفدان	موقع المساحة المباعه التفتيش	اسم المشتري	رقم المبايعه
١٢٠	الروضة	كترينا فهمي يوسف	٥٠٠
٥٠	أبا	حسين محمد وآخرين	٥٠١
١٨٥	المنشن	نجيب غناجا	٥٠٢
٧٢٩	د	باسيل بك عريان	٥٠٣
٥٧٤	مطاي	عيسى صبرى	٥٠٥
٩٦٣	المنشن	عويس أفندى السيد	٥٠٦
١٠٩	د	ابراهيم بك راجى	٥٠٧
٦٨٧	الروضة	محمد بك خلاف	٥٠٨
٢٦	مطاي	محمد أفندى السيد	٥١٠
١١٠	د	سيد أفندى متولى	٥١١ أ
١٢٩	د	محمد السيد عطا الله	٥١١ ب
١١٠	د	حسين بك هلال	٥١١ ج
٦٣	أبا	ابراهيم سيد	٥١٣
١٥٣٠	الروضة	سرسق	٥١٤، ٥١٣
٦٧٤	المنيا	منصور بك نصير	٥١٥
٦٠	المنشن	ابراهيم بحر	٥١٦
١٤٠٤	المعصرة	ف. س. اجيون	٥١٧، ٥٣٨
١٠٢	د	ابراهيم أفندى حسن وآخرين	٥١٨
٦٤	أبا	أحمد حسين وآخرين	٥١٩
١٩١	مطاي	خيرت بك رضوان	٥٢٠

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	إسم المشتري	موقع المساحة المساحة ، التفتيش ،	المساحة المبيعة بالفدان
٥٢٢	ب . جهنى	مطاي	٤٩
٥٢٣	منصور بك ناصر	المنيا	٢٩٥
٥٢٥	محمد السيد الحنى وآخرين	مطاي	٨٥
٥٢٦	محمد رضوان وآخرين	المنيا	٣٥٧
٥٢٧	عبد المال بك إسماعيل	مغاغة	١٩٢
٥٢٩	جرجس أفندى مليكة	د	١٩٥
٥٣٢	للشيخ إبراهيم الحفاوى	المعصرة	٢٦٣
٥٣٣	على بك الجزائر	د	٩٠٤
٥٣٤	هاشم أفندى لطفى	أبا	١٤١
٥٣٥	أحمد بك رشوان	د	١١٦
٥٣٧	جندى أفندى بشاى	الروضة	١٩٣
٥٣٩	أحمد أفندى عمر	د	٧٤
٥٤٠	عمر بك إسماعيل	د	٥٣
٥٤١	حسن باشا طاصم	أبا	١٤٩
٥٤٢	فلكس سوارس وشركاه	الروضة	١١٧٣
٥٤٤	محمد أفندى عبد اللطيف	أبا	٧٨
٥٤٥	عامر أفندى إسماعيل	الروضة	١٣
٥٤٦	إبراهيم بك حسان	المعصرة	٦٥
٥٤٧	رزق الله حنا يعقوب	الفشن	٧٣٣
٥٤٨	أحمد فتحى زغلول	الروضة	٢٣٧
٥٥٠	سلطان محمد السعدى	الفشن	٧١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المباعة بالفدان
٥٥١	س . ساسون	الروضة	٦٤٦
٥٥٢	حبيب لطف الله	مطاي	٤٠٣٤
٥٥٣	حسن أفندي كمال	مطاي	١٨٣
٥٥٥	بسيوني محمد	الروضة	١٤١
٥٥٦	محمد بك جلال	مطاي	١٩١
٥٥٧	زاكي وليون حاييم يعيس	الروضة	٤٣٧
٥٥٨	ناقولا بابا دربلو	مطاي	١٦٨
٥٥٩ و ٥٦١	أرمانوس بك حنا	النيا وأبو قرقاص	٢٩٧
٥٦٠	سعيد بك عبد المسيح	أبو قرقاص	١٨٠
٥٦٢	سعيد بك عبد المسيح	أبو قرقاص	١٣٠
٥٦٣	ج بادو وفلكس سوارس	الروضة	٢٦٦
٥٦٤ و ٥٦٥	شارل باغوص	مطاي والمصرّة	٢٤٩٢
٥٦٦	سليمان سباق	الروضة	١٠٦
٥٦٧	يوسف خورى وأخيه	أبو قرقاص	٦٥٧
٥٦٨	محمد بك توفيق وأخيه	"	٩٨٥
٥٦٩	إبراهيم بك فريد	الروضة	٢٤٧
٥٧٠	كرامابرس	أبو قرقاص	١٠٧١
٥٧١	حسنين بك مرعى وآخرين	"	٢٠٩
٥٧٢	محمد أفندي فايز مرعى	"	٢١٧
٥٧٤	عثمان باشا غالب	مغاغة	٩

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشتري	موقع المساحة المبايعة بالتفتيش،	المساحة المبايعة بالقندان
٥٧٦,٥٧٥	محمد بك سيد وآخرين	أبو قرقاس والروضة	٥٢١
٥٧٧	أبو زيد عبد الله وآخرين	أبو قرقاس	١٦٤
٥٧٨	علي باشا حلى	مغاغة	١٠
٥٧٩	مهنا محمود وآخرين	أبو قرقاس	١٠٣
٥٨٠	شرف الدين بك غازى	»	٣٨٢
٥٨١	راحمين إسحق ليثع	الروضة	٢٠٦
٥٨٢	الفريد شماس	»	٢٨١
٥٨٣	أرمانوس أفندى سليمان	»	٦٩
٥٨٤	مصطفى بك رشدى وأخيه	مطاي	٢٧٤
٥٨٥	شحاته عبد الله	الروضة	٤٧
٥٨٦	مرقص عبد السيد	الروضة	٢٩
٥٨٧	أحمد البدرى	أبو قرقاس	١٠٨
٥٨٩	بطرس إبراهيم وآخرين	للمحصرة	١٣٢
٥٩٠	عبد الهادى أفندى عبد الرحيم وآخرين	الروضة	٧٣
٥٩١	حنا صباغ وآخرين	»	١٠٧
٥٩٢	حنا صباغ	»	٨٤
٥٩٣	أنطون سليمان صباغ	»	١٤٩
٥٩٤	يعقوب صاروف	»	١٤١
٥٩٥	رزق الله منقريوس	»	٥٥
٥٩٦	أرمانوس سليمان	»	٢٨
٥٩٨ أ و ب و ج	ج . الشركة المصرية الجديدة	مطاي والروضة	٢٤٧٩

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة، التفتيش،	المساحة المبيعة بالفدان
٥٩٩	نيقولا يوسف بتر	الروضة	١١٦
٦٠١	جرجس يوسف بتر	"	١٦
٦٠٢	مينا غبريال	"	٢٥٢
٦٠٣	فتح الله بك سلطان	أبو قرقاص	٢١٤
٦٠٤	صليب بك منقربوس	"	٢٦٦
٦٠٥	رزق الله يعقوب حنا	الفشن	٧٣٨
٦٠٦	مصطفى عمر	الروضة	١٥
٦٠٧	بياندلي ستانجلا	الفشن	٥٤٧
٦٠٩	واصف مكرم شحانه	أبو قرقاص	٥٣٨
٦١١	فرج أفندي جبرائيل	"	٥٤٦
٦١٢	محمد بك حسان وآخرين	الروضة	٤١٥
٦١٣	أحمد فؤاد باشا عزت	مغاذه	١٠ ١٥ ط
٦١٤	عبد العزيز باشا عزت	"	٩ ٦
٦٣٥	هراري باشا	"	٧ ١٨
٦١٦	محمود بك حمدي	"	٦ ١٥
٦١٧	محمود بك صديق	"	٩
٦١٨	علي أفندي عطيه	الروضة	١٩٤
٦١٩	شنودة أفندي بطرس	أبو قرقاص	١٦١
٦٢٠	روفائيل رزيق	"	١١٨
٦٢١	قسطنطين كاجوس	"	١٧٩
٦٢٢	روهامين إسحق ليشع	الروضة	٣١١

تابع ملحق رقم (٢)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة والتفتيش	المساحة المبيعة بالقندان
٦٢٣	أحمد بك برعى وآخرين	أبو قرقاص	٢٨٥
٦٢٤	محمد أفندي رشدى	"	١٨٠
٦٢٥	ن . ج . باباند بليس	أبا	٢٤٥
٦٢٦	جبرائيل عوض وآخرين	أبو قرقاص	٢٠٥
٦٢٧	عبد الله	أبا	١٦٥
٦٢٨	حبيب بولاد وآخرين	"	١١٨٠
٦٣٠	الناصرى السمدى	الفشن	١٣٢
٦٣١	حبيب بك موسى	أبو قرقاص	١٣٣
٦٣٤	محمد بك نورى	"	٢٢
٦٣٥	عديلة هانم	الفشن	١٠٠
٦٣٦	على محمد طه	الفشن	٤٤
٢٣٧	هارون ميرزا وآخرين	أبو قرقاص	٢٠٣
٦٣٨	خليل أفندي نما	"	٢٩٠
٦٤١ و ٦٤٠	سينوت حينا مينائيل	الروضة	٥٩٩
٦٤٢	ماركوس الكلاوى	"	٢١٠
٦٤٣	سينوت حنا مينائيل	"	٧٣
٩٤٤	مراد بك غالب	أبو قرقاص	١٢٨
٦٤٥	محمد أمين صالح وآخرين	"	٩٠
٦٤٦	محمد بك حسنى يكن	"	١٤٤٥
٦٤٧	برنيس أمينة هانم	الروضة	٥٠٠
٦٤٨	محمد شريف باتا	"	٤٦٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبايعة، التفتيش،	المساحة المبايعة بالفدان
٦٥٠	حنا صالح لسيم	الروضة	٣١
٦٥٢	موسى حليب وآخرين	الروضة	١٢
٦٥٣	سيمون موصيري	أبو قرقاص	١٧٠
٦٥٤	جاد الله حنا الدغيثي	المعصرة	٨٨
٦٥٥	حبيب بك سعد وآخرين	أبو قرقاص	٢٦٨
٦٥٦	ناسوس مازرينوس	المعصرة	١٠٢
٦٥٧	يوسف مينخايل	الروضة	٣٥٢
٦٥٨	محمد علي مسلم	المعصرة	٨٠
٦٥٩	شكر الله مريب وآخرين	أبو قرقاص	٤٥٩
٦٦٠	حسن أفندي مرعي	»	٤٠٥
٦٦١	سعد عبد الشهيد وآخرين	المعصرة	٢٠٣
٦٦٢	حبيب بك سعد	أبو قرقاص	١٧٦
٦٦٣	محمد البواني وآخرين	»	١٩٦
٦٦٥	ت. و. ف. الياهو مصدق	»	٣٢٨
٦٦٦/٦٦٤	خليل عبد القادر حجوجم	»	٢٥٤
٦٧١	أحمد بك موسى خيرى	»	١٥١
٦٧٢	أحمد أفندي علي داكر	»	١٥٥
٦٧٣	حسن أفندي سرى	»	١٥٣
٦٧٦	نيقولا بك ناصف	»	٦١
٦٧٧	سابوت تريان	»	٥٤

تابع رضى رقم (٦)

رقم المبيعة	اسم المشتري	موقع المساحة المبيعة والتفتيش	المساحة المبيعة بالفدان
٦٧٨	محمد بك صدق	أبوقرقاص	٥٤
٦٧٩	أحمد باشا مظلوم	أرمنت	٣١٣٠
٦٨٠	قاسم بك أمين	أبوقرقاص	٢٧٤
٦٨٢	أندراوس بشارة	أرمنت	١٨٩٠
٦٨٣	فيكونت دى فوتارس	,	٥٠٨٠
٦٨٤	حنا قرياقص وآخرين	المطاعة	٢٣٧٠
٦٨٦	مصطفى بك عاكف	أبوقرقاص	٦٠
٦٨٧	عنان بك عبد الغنى	,	٦٠
٦٨٩	الجمعية الخيرية الاسلامية	الروضة	٢٥٣
٦٨٨	محمد بك توفيق وآخرين	المطاعة	٣٠٣٠
٦٩١	حسين صدق وآخرين	الفشن	٦
٦٩٣	عمود صبور	مغاغة	نصف فدان
٦٩٥	محمد أفندى على	أرمنت	٦٨
٦٩٩	فلاحى قرى أرمنت والمريس والريانية والرزيقات	,	١٢٣٧٢
٧٠٢	ج. ا. أندراوس	مغاغة	نصف فدان
٧٠٣	محمد أفندى سيد وآخرين	,	١
٧٠٤	سيد بك عزى	مطلى	١٦ ١٢
٧٠٥	أسكاريس وروغانيرى	,	٢ ١٢
٧٠٦	شهارى على	,	٦ ١٢

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المباعة	اسم المشتري	موقع المساحة المباعة، التفتيش،	للمساحة المباعة بالقدان
٧٠٨	عنى أفندى سيد	ابا	٤
٧١٠	أحمد عبد اللطيف وآخرين	•	٤
٧١٤	عبد الله	•	١٢
٧١٢	حسن باننا عامم	•	١٢
٧٢٠	مصطفى بك عاكف	المنيا	—
٧٢٢	إدارة البوتة	مطاي	—
٧٢٣	أسكاريس وروفاثيرس	يبا	١
٧٢٥	جرجس قرداس	المنيا	٤٨٠
٧٢٦	الشركة المصرية الجديدة	المطاعنة	٨٧
١٢١	محمد - بين وآخرين	مغاغة	٥
٦٩٢	فانوس حزين	يبا	١٢ ٨
٧٠٧	البنك الزراعى	المنيا	— ٨
٧٠٩	خايل يوسف	يبا	— ٤
٧١١	الحنى محمد الحنى	ابا	٢
٧١٣	خليل مرجان وآخرين	•	٤
١٨٥	سيد عبد الله الشريف	•	١
٧١٦	غير واضح الاسم	المنيا	٣
٧١٧	محمد شرفاوى أبو عطا	ابا	١٩ ٥
٧١٨	أحمد حسن وآخرين	ابا	٧ ١٢
٧١٩	ابراهيم أفندى سيد	•	٢
٧٢٤	على حسن عبد اللطيف	مغاغة	١

تابع ملحق رقم ٦

رقم للبايعة	إسم المشتري	موقع المساحة المبايعة والتفتيش،	المساحة المباعة بالفدان
٧٢٧	سكك حديد الحكومة	الروضة	١٢ ط ١٣
٧٢٩	عبد اللطيف مهدي وأخريين	التفتيش	٢
٧٢٨	بشرى حنا وأخريين	,	٢٦
٧٣٠	حسن أحمد عليه	أرمنت	١٢ -
٧٣١	حسن باشا رفيق	أبا	١١
١١٨	أراضي الهاتنين	مغاظة	٤
س ط ف			
إجمال المساحة المباعة			
٥ ١٣ ١٦٢٢٦٣			

— هذه الاطيان كلها بالوجه القبلي موزعة على مديريات: القيوم (تفتيش القيوم)، بن سويف (تفتيش بيا)، المنيا (تفتيش المنيا وأبو مطاى وأبو قاسم المعصرة ومغاظة) أسيوط (تفتيش الروضة). باستثناء مبايعة رقم ١١٥ قاتها بالوجه البحري.

— بلغت جملة ثمن هذه المساحة ٨٢٤٠٣٢٤,٥ جنيه دفع منها المشترون ٢٤٧٢٠٧٩,٣٥ جنيه تمثل نسبة ٣٠٪ من ثمن البيع وهي النسبة التي كان يدفعها المشتري قبل استلامه الأرض.

(١)

المرحوم أحمد باشا رفعت وأسرته - المرحوم أحمد باشا يكن وأسرته -
المرحوم إبراهيم باشا يكن جناب دوارى وأسرته - أحمد باشا طاهر - المرحوم
إسماعيل باشا عاصم - أحمد باشا المنكلى ونجله على جلال - إسماعيل راغب
باشا - أحمد باشا رشيد - أحمد طلعت باشا إسماعيل باشا الفريق وحرمة -
أحمد باشا صادق - إسماعيل باشا أبو جبل ناظر الملاحة وهو إسماعيل باشا
حقى - إسماعيل باشا صديق وحرمة شوق شزا هانم - إرسلان باشا - أحمد
باشا الجوقدار ناظر ديوان واردات إسكندرية وحرمة - أحمد باشا الدرمللى
السيد أبو بكر راتب باشا - إبراهيم باشا لواسوارى - إبراهيم بك ميرلوى -
أحمد بك ميرالوى معارف نصف الشرقية - لوا أحمد بك - إسماعيل بك مدير
قنا سابق - إسماعيل بك ضابط المحروسة ومخافض دمياط سابق - إبراهيم بك
ميرلوى سوارى - أحمد بك راغب رئيس مجلس دمياط سابق - أحمد بك
أرزوروملى - إسماعيل بك رشدى - أحمد بك وكيل عموم مديرية قبلى
سابق - مير اللواء أحمد بك شكرى مدير بنى سويف والفيوم - إبراهيم بك
النبزارى الحكيم - ميرلاى أحمد كال بك - إبراهيم حليم بك نجل خورشيد
باشا مدير الدقهلية سابق - ميرلاى إسماعيل بك - إسماعيل بك مفتش ناحية
طاليا - إسماعيل باشا حمدى محافظ القنال وزوجته ومدير الدقهلية كان -

(١) فهرست عن اسم الحضرة المديوية والقاملية وكافة المرتبات والأولاد والطلاء

إسماعيل بك - إبراهيم بك خليل وكيل النابرة السنية - الأتري أبو العز
بك مدير المنوفية سابق والآن رئيس مجلس المنصورة وإبنه محمد أفندي أبو العز
إبراهيم بك صايب وأنجاله - لوابيادة لإسماعيل كامل باشا - أحمد بك حمدي
من أعضاء مجلس إسكندرية كان - آدم بك ميرلاى السودان سابق - أحمد بك
عندوم عبد الحليم بك - إبراهيم بك آدم مدير جرجا - أحمد بك مظهر -
أحمد بك فؤاد ناظر المسافر غانة سابق وغازن خديوى وحرمه - إبراهيم بك
أدم عرضالحى الخديوى ابن إبراهيم أغا وكيل الخاصة - ميرلاى أمين بك -
قايمقام أحمد بك ثابت - أحمد قايد بك مهندس السكة الحديد - ميرلاى لإسماعيل
أيوب بك - أحمد زكى روزناجى بك وحرمه - أحمد باشا وكيل ناظر عموم
الجهادية - إبراهيم بك سوارى سابق - أحمد بك أسعد وكيل مديرية البحيرة نجل
عثمان أفندي - أحمد بك عبيد ناظر قلم ترجمة بدويان الجهادية - إبراهيم أدم بك
رئيس مجلس بها - أحمد نجل المرحوم مصطفي بك محافظ دمياط سابق - أحمد
بك صدق مأمور فلم قضايا مديرية البحيرة وحرمه - إبراهيم بك فتوح ناظر ضمان
النابرة - لإسماعيل بك عزى ونجله محمد أفندي صبحى يوزباشى وحرمه - أحمد
بك مصطفي مدير المنوفية - السيد باشا أباطه - أحمد خيرى بك مکتوبجى سعادة
أفدينا - أحمد بك زهى ناظر عموم الجبة خانات وحرمه لإسماعيل بك زهدى مدير
النيا وبني مزار الآن - أحمد بك حسانين سوارى اللوابورات ركائب سعادة
الخديوى - أحمد بك نير من ياوران الخديوى - لإسماعيل بك محمد مفتش هندسة
قبل - إبراهيم بك توفيق بالمعية السنية - لإسماعيل بك باش مهندس العنابر والعمليات
- أمين بك عبد الله من مستخدمين للمعية - أمين بك الأزمري - أيوب بك
جمال الدين رئيس مجلس أسبوط وابن أخيه صالح كاشف - إسحق حافظ بك -
إبراهيم بك حليم نجل المرحوم أحمد شكري رئيس بنى سويف سابق - لإسماعيل
بك دالتش رئيس مجلس بنى سويف - أحمد بك عصمت رئيس مجلس الجزيرة

ابن حسن أنا طونولى - أحمد بك خطاب ناظر قلم إدارة بالمالية - إبراهيم بك آدم وكيل دائرة ٣ جى هاتم أفندى^(١) - أحمد بك مأمور فوريفة أبو قرقاص وإبراهيم أفندى نجل خطاب - إبراهيم باشا قبو كئخدا^(٢) الحدبوى بالآستانة - أراكل بك - إسماعيل بك نجل المرحوم مراد بك من أعضاء العسكرية - إصطفان بك وكيل أمور غارجية - إسماعيل بك الفلكى - السيد صالح بك مجدى - أحمد بك خورشيد نجل حضرة خورشيد بك معاون بالمعية سابق - أحمد بك نجل المرحوم خورشيد باشا حكمدار السودان - أبوب بك زادة إبراهيم بك مفتش الفشن وقاسم بك مفتش للنيا والمعصرة .

بهرام بك قايقام وكيل محافظ مصر - ميرلاى باكير ثابت بك وحرمه قايقام برهان بك محافظ سواحل إسكندرية - بولينو بك مدير السكة الحديد سابق - بشاى بك ميخائيل ناظر قلم حاسبة المالية - باكير بك فوزى نجل المرحوم مرتضى ابن الحاج عمر .

(ب)

جعفر باشا رئيس مجلس زراعة قسم أول بحرى - جعفر بك صدق بن عبد الله - جعفر بك مدير الدقهلية - جمال بك باشيوخ وابورات البحر الأحمر - جرجس بك وصنى - جرجس بك من مستخدمين الدائرة السنية - جاكى بك من مستخدمين الجهادية .

(ج)

حسن باشا الماسترلى ونجمله حسين حسنى بك - حسن باشا ناظر عموم الاوقاف وحرمه حسن باشا الطويل وحرمه وبنته - حسن باشا راسم - حسن

باشا رافت ونجله فزاد بك - لوا حسين باشا - حسين باشا وكيل مجلس مصر سابق - حسين بك صبرى وكيل مجلس أقاليم قبلى - حسين باشا حلى وكيل محافظة مصر سابق - ميرلاى مهندسين حسن باشا افلاطون ومفتش مهمات حربية - حسن بك درملى ابن طوسون أغا - حسين بك يكن جناب دوارى - ميرلاى حسين بك - إبراهيم حسنى مبارك معاون بالمعية وحرمة ونجله - ميرلاى حسين بك - حسين بك جماشورى سابق - حسين بك مفتش جنالك وعهد أصفيا - حسين بك الفاضل بن ميرلاى إسماعيل بك - حسين حسنى بك عرضالحى جناب دوارى سابق - حسين باشا فهمى وكيل عموم الأوقاف - حسن بك برتو يكن مرحوم محرم بك ونجله - حسين بك غالب وكيل الجهادية سابق - حمزة باشا وأسرته - حسين بك المترجم من أعضاء مجلس مصر - حسنى بك من أعضاء مجلس طنطا - حسن بك أباطة وحرمة - حسين باشا صبرى وكيل ديوان الداخلية - حسن بك رفعت وأخيه محمد بك فايد - حسين بك البغدادى وأسرته - حسين بك بهجت ابن سعيد درملى مدير المنوفية - لواء حسين باشا عام - ميرلاى حسين بك فهمى - حسين بك يكن مرحوم محمود بك - حسين بك ناظر الدفترخانه وبنته - ميرلاى حسين بهجت - حسن سرى بك رئيس مجلس ضبعية إسكندرية - حسين بك مظهر طوبجى باشا ونجله حسن أفتدى حسنى بقلم تركى الجهادية - حسن باشا جركس من أعضاء مجلس الأحكام - حسن بك البارودى مأمور مشتروات والدة باشا - حسين بك نجل مرحوم مصطفي بك محافظ دياط سابق - قايمقام حسين بك واصف - قايمقام حسن بك حبيب ناظر قلم لإدارة الجهادية - حسين بك حسنى مفتش جنالك المنيا - حسن بك هوف الحكيم - حسن بك نور الدين باشمهندس قسم المحروسة والفروع - حسن بك الشربعى رئيس مجلس استئناف جرجا - ميرلاى حسين بك راضب برنجى سواحل - حسن بك كامل نجل مرحوم أحمد بك مدير الخرطوم سابق - حسين بك مفتش بيا - حسين بك نجل مرحوم فوجدة أحمد أغا - حسين بك أمين رئيس مجلس مديرية البحيرة المحلى ونجله محمد أسرة حافظ خليل باشا كندار البحرية - حسن بك سرى وكيل مجلس استئناف قبلى سابق - حنا بك

مباردى وكيل دائرة طوسون باشا - حسين بك كامل صهر المرحوم إبراهيم باشا
جر كس - حسين بك عارف وكيل سراى والده المرحوم طوسون باشا -
حسين بك شاکر بن أحمد أفندى شاکر .

(خ)

خورشيد باشا حاکم دار السودان لوا برنجى خورشيد باشا - خورشيد باشا محافظ
إسكندرية - خليل بك مدير بنى مزار سابق - خورشيد بك بمعية الخديوى
سابق - خورشيد بك ميرلاى سوارى - ميرلاى خورشيد بك عاكف وحرمه
- خورشيد بك ميرلاى برنجى سوارى - خليل بك ناظر المهمات البحرية -
ميرلاى خالد باشا محافظ رشيد - خليل بك وكيل دائرة سعاظه والده باشا -
خورشيد باشا وكيل ناظر عموم الجماهية وحرمه - خورشيد طاهر بك ميرلاى
برنجى - خلف الله بك صبرى من أعضاء مجلس ثانى بحرى .

(د)

داود بك مأمور المطابخ من معاونين الدائرة السنية - المنوفى دوس بك -
دليو بك حكيم باشى الخديوى .

(ذ)

ذكريابك وكيل مكتب السكة الحديد بسكندرية - فاعظام ذكريابك
حلى - الغلقة زنوب بك بالمعية السنية .

(ر)

رفاعة بك ناظر المدرسة الحربية وأعماله بدوى وعلى بك - رستم بك
مدير الشرقية سابق - رجب ناظر أشوان تعينات بولاق - رشوان بك مفتش
المهد السنية بملوى - راشد راقب بك ٤ جى زيادة وحرمه - رستم بك معاون

جناب داوری و حرمه - فریق زیادہ راشد حسنی باشا - رسم بک من وکلاء دایرة
مرحوم أحمد باشا - راشد بک مأمور الجنایة السنیة .

(س)

سليم باشا باشماون رئيس رجال الجهادية - سليم باشا مأمورية الضبطية
سابق - سليم باشا غارديا وكيل مجلس أحكام مصرية - للرحوم سليم باشا مفتش
الاقليم القبليّة - للرحوم سليمان باشا رئيس رجال الجهادية وحرمه مريم خانم وكريمته
إسماء وزهرة . سليم باشا الجزائرلى - سليم باشا محافظ السويس وكريمته - سليم
بک برنجى ألى سوارى - سليم بک ميرلاى طوبجى سواحل - سليم بک وكيل
دایرة سعادة شريف مكة - سامى باشا وأخيه عبد الباقي بک - سليمان نيازى بک
مدير لاسنا - سليمان بک قطرى رؤف كاتب تركى جهادية - سلامة بک مفتش هندسة
وجه بحرى - سليم بک ميرلاى من أعضاء مجلس طنطا سابق - سليمان بک مأمور
سلخانة مصر سابق - سليمان بک جرکس من أعضاء مجلس إسكندرية - سليمان بک
رؤف من أعضاء مجلس استئناف إسكندرية سابق - سليمان رشدى من أعضاء
مجلس استئناف إسكندرية سابق - سليمان بک نجل للرحوم مصطفى بک محافظ
دمياط سابق - قايمقام سليمان بک من أعضاء مجلس عسكرية - سالم بک الحكيم -
سليمان بک نجاتى وكيل المدارس الحربية .

سرحان بک قبودان سوارى وابور مسيرجهان - سليم بک رحى المراهق
نجل للرحوم سليم باشا أرتوط - سعيد بک سوارى سابق - سليم بک فزاد
نجل للرحوم إسماعيل بک فوزى وأخيه .

(ش)

شريع باشا مأمور ضبطية إسكندرية وأسرته - شاهين باشا ناظر الجهادية
والبهرية وحرمه - شاهين بک ٧٥٥٠ زيادة سابق - شاهين بک من أعضاء مجلس

جناب داوری و حرمه - فریق بیادہ راشد حسنی باشا - رسم بک من وکلاء دایرة
مرحوم أحمد باشا - راشد بک مأمور الجنایة السنیة .

(س)

سليم باشا باشماون رئيس رجال الجهادية - سليم باشا مأمورية الضبطية
سابق - سليم باشا غارديا وكيل مجلس أحكام مصرية - للرحوم سليم باشا مفتش
الاقليم القبلي - للرحوم سليمان باشا رئيس رجال الجهادية وحرمه مريم خانم وكريمته
إسماء وزهرة . سليم باشا الجزائرلى - سليم باشا محافظ السويس وكريمته - سليم
بک برنجى ألى سوارى - سليم بک ميرلاى طوبجى سواحل - سليم بک وكيل
دایرة سعادة شريف مكة - سامى باشا وأخيه عبد الباقي بک - سليمان نيازى بک
مدير لاسنا - سليمان بک قطرى رؤف كاتب تركى جهادية - سلامة بک مفتش هندسة
وجه بحرى - سليم بک ميرلاى من أعضاء مجلس طنطا سابق - سليمان بک مأمور
سلخانة مصر سابق - سليمان بک جرکس من أعضاء مجلس إسكندرية - سليمان بک
رؤف من أعضاء مجلس استئناف إسكندرية سابق - سليمان رشدى من أعضاء
مجلس استئناف إسكندرية سابق - سليمان بک نجل للرحوم مصطفى بک محافظ
دمياط سابق - قايمقام سليمان بک من أعضاء مجلس عسكرية - سالم بک الحكيم -
سليمان بک نجاتى وكيل المدارس الحربية .

سرحان بک قبودان سوارى وابور مسيرجهان - سليم بک رحى المراهق
نجل للرحوم سليم باشا أرتوط - سعيد بک سوارى سابق - سليم بک فزاد
نجل للرحوم إسماعيل بک فوزى وأخيه .

(ش)

شريف باشا مأمور ضبطية إسكندرية وأسرته - شاهين باشا ناظر الجهادية
والبهرية وحرمه - شاهين بک ٧٥٥ بيادة سابق - شاهين بک من أعضاء مجلس

قبل سابق - شكرى بك من مستخدمين دائرة سعادة عبد الحلیم باشا - شاكر
بك مأمور ضبطية مصر سابق ورئيس مجلس مصر ابتدائي حالا - شعبان بك
ناظر الترسانة السنية - شاكر بك - شتا بك يوسف مفتش برارى المنذورة .

(ص)

عمر باشا رئيس مجلس بنها نجل المرحوم مصطفى بهمش باشا - صالح باشا
١ و ٢ ألى سوارى صالح الحداوى - صالح بك مأمور ضبطية مصر ومعاون
بالميه السنية وحرمه - صالح بك ابن خليل أغا زعيم زادة - صالح بك وكيل
القومانية اليزبية - صالح بك وأخيه أولاد مصطفى بك متهد قسم بنى سويف -
ظاهر بك مأمور ضبطية إسكندرية سابق - قايمقام مله بك لطفى .

(ع)

المرحوم عباس باشا - . على ذو الفقار باشا - عرفان باشا وحرمه -
عبد اللطيف باشا وحرمه - على باشا سرى ٢ ، ٧ بيادة ورئيس مجلس عسكرية -
لوا سوارى على باشا شكرى من أعضاء مجلس العسكرية كان - عبد الله باشا ناظر
المالية ومفتش عموم قبلى أولاً ثم رئيس مجلس الاحكام المصرية - ميرلاى
برنجى سوارى على باشا جركس - عمر بك ميرالو بالجهادية ومأمور تحقيق
الروزنامجة كان ومدير الفيوم ومتهد قسم جردوا - عابدين بك - سوارى
ناظر قبائل المريان - عمر بك مدير دائرة الازبكية وأخيه محمد حميد أفندى -
مرحوم على بك البدراوى مفتش القوريات سابق - على باشا مبارك -
عبد القادر باشا أمين بيت المال وحرمه وأولاده - على بك ذو الفقار - على
بك راغب وكيل دائرة سعادة شريف باشا سابق - على بك من أعضاء مجلس
عسكرية - هلى فهمى بك ميرلاى الحياطة المزارقية - على بك باشماون خدبوى
وهو على أفندى اختار أغامى - عباس بك وكيل بيت مال مصر سابق -
عثمان طومان بك - على بك خزيندار ومعنوق شريف مكة - عبد الرحمن

بك رشدى ناظر قلم شباسات سابق وحرمه وبنته - عمر باشا لطفى محافظ
 إسكندرية وحرمه - لوا عمر حافظ باشا مدير جرجا - على رشاد بك محافظ
 السويس - على بك الكردلى من مستخدمين الدائرة السنية وأمور أمور النابرة
 السنية بالآستانه - على بك كودجك وكيل محافظة قنال السويس سابق وأمور
 ضبطية إسكندرية وإبنه وحرمه - عزة بك مأمور مصالح إسكندرية سابق
 وحرمه الست شهرت من نوابع عبد الحليم باشا - على بك قوله لى اصف
 بن المرحوم قوله لى ح-ين أغا - عبد افه بك من أعضاء مجلس سابق - عارف
 باشا فهمى من أعضاء مجلس الاحكام وأسرته - على بك حودة وكيل محافظة
 مصر - على بك علوش ناظر مصلحة المواشى بسكندرية - عبد الحميد بك نجل أحمد
 أغا ومختار باشمىق خزينة وأخته - قايمقام على وهبى بك - قايمقام عثمان نجيب
 بك وحرمه - ميرلاى على رضا بك - لوا طوبجى على باشا حمدى -
 عبد الحميد بك وأخوته أولاد خليل أفندى نافع - على بك وكيل الفوريقات
 والعمليات - ميرلاى عبد القادر باشا ياور الخديوى وحرمه - ميرلاى عثمان
 بك غالب وحرمه - عبد الحميد بك من أعضاء مجلس بحرى - عثمان بك من
 أعضاء مجلس مصر - على بك الزينى محاسبى المالية - لوا على غالب باشا
 قومندان الفرقة ٣ يادة - عبد الرحمن بك معاون ثانى جناب داورى سابق
 وحليته - على بك غالب من كتاب التركى بالمعية وشركاه أولاد إبراهيم بك أدم
 - عبد افه بك فكرى وكيل ديوان مكاتب أهلية - عثمان بك عزمى مأمور
 إنارة ووكيل مرور السويس وزوجته - ميرلاى عثمان بك رفعت ياور خديوى
 - قايمقام على عوام بك - عبد القادر بك فهمى قايمقام باشمهندس عموم
 استحكامات دمياط وحرمه - عمر بك حمدى ناظر عموم أساكل المحمودية ابن
 للمرحوم مرتضى أغا - عمر بك أحمد باشكاتب عموم المرور والسكة - على بك
 صادق وكيل المرور والسكة الحديد - عثمان بك لطيف مأمور عموم للملاحات -
 علاه الدين بك محافظ مصوع ومدير الناك حاليًا - على بك القويمى رئيس مجلس

الدمقالية - علي بك رضا مهندس بالدية - عبد العال بك ابن المرحوم علي بك
عبد الباسط وزوجته - عياد بك باشكاتب ديوان الجهادية - علي بك الميهي من
مستخدمين الداخلية ووالدته - علي بك نجم المرحوم خورشيد باشا السناري
حكمدار السودان - علي بك العربي نجم مصطفى باشا العربي - علي باشا
حبيب - علي بك جودة مدير للعلبوعات الميرية بن المرحوم محمد - عبد الله
بك النحاس وس قنصل دولة أبران بالشرقية (١) .

(ف)

فيض الله نوري باشا - فوزي بك عثمان وكيل دائرة ٢ جي فادن (٢) .

(ق)

قاسم باشا ناظر أمور خاصة سابق وناظر الجهادية الآن - قاسم باشا سواري
وابور المحروسة .

(م)

المرحوم محمد سعيد باشا وأسرته - المرحوم محمد شريف باشا وأسرته - محمد
شاكر باشا مدير الروضة سابق ومن أعضاء مجلس الاحكام - مصطفى راشد باشا
مفتش الابنية الاميرية - محمد قنطان باشا - محمد فاضل باشا مدير قنا وإسنا -
محمد نايب باشا - محمد مظهر باشا مفتش هندسة بحر الشرق - مصطفى رياض باشا
مهردار سعادة أفندينا - محمد ثابت باشا رئيس مجلس مصر وأسرته - الشريف
محمد بن عون أمير مكة - محمد حازق باشا مأمور ضبطية مصر ومن أعضاء مجلس

(١) نائب قنصل إيران بالشرقية

(٢) وكيل دائرة زوجة المهدي إسمايل الثانية .

الا. كام - محمد شربين باشا رئيس مجلس اول بحرى - محمد شريف باشا رئيس
 مجلس الاحكام والآن ناظر الخارجية والحقانية - محمد حافظ باشا رئيس مجلس
 الاحكام - محمد ثابت باشا لوا بيادة وسردار العساكر المصرية وحرمه - محمد
 خسرو باشا لقومندار وابورات بحرية - محمد خسرو باشا لوا بيادة والآن
 قومندار يكتبى فرقة بيادة وفريق ٣ جى فرقة أخيراً - مصطفي ثابت بك
 وكيل الدائرة السنية - محمد محمود بك وعائلته - محمد نورى الدين بك بن بناجورته -
 مصطفي بك ه جى بيادة - مراد حداوى بك - محمد معجون بك وأسرته - محمد
 بك سلانكى بن المرحوم سيد مصطفي - ميرلاى بيادة محمد بك - مصطفي بهجت
 بك مفتش الهندسة - مصطفي بك مدير نصف اول وجه قبلى - ميرالاي بيادة
 محمد بك - محمد وهى بك خوجة مكتب عال ومدير دائرة عبد الحلیم باشا سابق -
 مصطفي بك ماهر وكيل المالية - مصطفي باشا خزيندار مرحوم عباس باشا ومدير
 الدائرة الداخلية الاصفية سابق - مصطفي فرهاد بك من أعضاء مجلس الاحكام
 المصرية - مصطفي بك رحى مدير الحسابات المصرية سابق - محمد بك مدير قنا
 سابق - مصطفي بك مدير قنا سابق - ميرلاى ٢ سوارى محمد بك وكريته -
 محمد فاضل بك محافظ السويس سابق ومن أعضاء مجلس استئناف مصر حالا -
 محمد شرعى بك وكيل مصلحة الدائرة السنية باسكندرية سابق - ميرلاى بيادة
 محمود بك - محمد رشيد بك ونجله - محمد بك سيد أحمد - مصطفي بك أبو ريانة
 ونجل محمد سيد بك - مصطفي بك وهى ناظر قلم تحريرات الداخلية - ميرلاى
 سوارى محمد بك طبوزادة - محمد باشا سلطان - ميرلاى بيادة محمود ظاهر بك
 محمد شكيب بك مفتش جفالك وعهد سنية - مصطفي بك قومندان وابور
 الابراهيمية - ومحمود بك البارودى - ميرلاى سوارى محمد رضا بك - مصطفي
 باشا فهمى وحرمه - قائم مقام محمد بك نجيب وحرمه - محمد مختار بك من أعضاء
 مجلس الاحكام سابق - محمد توفيق مدير التوفيقية - محمد مطش بك ضابط
 اسكندرية وكريته - محمد بك خيرى طلى ناظر الباريفات - محمد بك واغستانلى

ميرلاى - مصطفى بك شكرى - ميرلاى سوارى محمد بك صدق - مصطفى بك
 وأخيه محمد بك متمدين دار الرماد أنجال مرحوم جعفر بك - محمد زكى بك
 تشریفانجى الخديوى - محمد صالح بك وكيل جفالك وعهد سنیه ومأمور قلم قضایا
 مديرية الروضة ابن الحاج عثمان أغا جبة خانجى مصر كان والآن وكيل المسالیه -
 محمد كمال بك من معاونین الداخلیة سابق ومدير الدقمیة الآن ابن ساج حافظ أغا
 المرحوم موسى بك العقاد وأسرته - محمد بك المنشاوى وشركاه - محمد سمید بك
 وكيل دیوان المسالیه وشريكته زينب هاتم ابن المرحوم حسن أزر جیبلى - محمد على
 بك الحكيم - محمد شیحى بك وكيل مصلحة الحكمة الحديد أولاد محافظ بورسعيد
 أخيراً - محمد سمید بك وكيل دائرة المرحوم عباس باشا سابق وحرمه -
 محمود بك مأمور الخریطة الفلكیة - مراد بك غالب مدير الجیزة بالمعیه السنیه
 ومدير النیا وبني مزار - مصطفى بك عكوش مفتش جفالك بنى مزار - قائمقام
 محمد مسعود بك وحرمه - المرحوم محمد سمید مفتش النیا وملوى وورثاه -
 مظلوم بك مأمور أشغال الدائرة السنیه بسكندرية وحرمه - محمد شافعى بك
 الحكيم - مصطفى بك قبودان أدرنة لى مأمور ضبطیة بسكندرية - محمد حافظ
 بك من أعضاء مجلس مصر سابق - محمد باشا المرعشلى باشمهندس الاستحكامات
 - محرم بك مأمور أشغال فوة ومفتش فوة والصفایة سابق - قائمقام سوارى
 سابق محمد بك - مصطفى بك عزى جمشاشرجى سعادة أفنادینا ول النعم -
 مصطفى بك قسارى بن المرحوم نوافه أغا - محمد بك عتنبلى ناظر العمارات
 بالدائرة السنیه - مصطفى نایل باشا وحرمه - محمد بك الصيرفى - مصطفى باشا
 محافظ مصر سابق - مصطفى بك أنور أمين كرك إسكندرية - محمد شاكر بك
 وكيل مجلس تجار مصر والآن محمد شاكر باشا وكيل أشغال دولتو حسن باشا
 - محمد عارف باشا درة مى - مصطفى باشا عاطف ناظر قلم قضایا بالجهادیة كان
 والآن وكيل الجهادیة ورئيس مجلس عسكرية - محمد حجاج بك مدير الفلیویة -
 قائمقام مصطفى بك من أعضاء مجلس المنصورة سابق - مصطفى راض بك معاون
 نفتیش بحرى سابق بن حسین أغا أطوزبير وبنته - مصطفى بك مفتش أرمنت -

محمد أمين باشا رئيس مجلس إسكندرية وحرمه - محمد خورشيد باشا مأمور
 ضبطية إسكندرية سابق ومدير السكة الحديدية - فاي مقام بيادة محمد شكرى بك -
 محمد فوزى بك مفتش صيارف نصف أول قبل سابق - ورئيس مجلس استئناف
 جرجا حالا - محمد سعيد بك الماوان بمحافظة إسكندرية وأخيه أحمد نجيب بك
 أنجال مرحوم حسين بك وكيل محافظة إسكندرية سابق . فاي مقام مصطفى
 خلوصى بك من ياوران سعادة فاي مقام الخديوى - فاي مقام بيادة محمد خورشيد
 بك - فاي مقام بيادة محمد صدق بك وحرمه - محمد بك عاصم نجل للمرحوم
 إسماعيل عاصم - مراد حلى باشا كئندى مخدوم جناب خديوى - محمد زكى بك
 مأمور إدارة ضبطية مصر سابق - ممتاز باشا مدير عموم قبل السودان - محمد
 بدران بك مفتش جفالك الفشن - محمد بك ناظر المطابع الخديوية - فاي مقام
 سوارى مصطفى نايل بك مفتش بردين - فاي مقام محمد شكيب بك وحرمه -
 محمد رشيد بك من مستخدمين المعية السنية - مصطفى بك نجل للمرحوم محمد
 خسرو باشا - مصطفى بك مراد مدير بربر - محمد توفيق بك وكيل دائرة سعادة حسن
 باشا محمود بك إبراهيم من مستخدمين للمعية السنية - مصطفى باشا صدق
 خزيندار خديوى - فاي مقام بيادة محمد بك خيرى - محمد بك رفعت رئيس قلم
 قضايا الجهادية كان وبالعية الآن - ورثة محمد عرفان باشا - محمد عبد الرؤف
 باشا مدير جرجا - محمود بك سليمان وكيل مديرية أسبوط - محمد بك صالح الحوة
 من الصالحية شرقية - ورثة المرحوم محمد سعيد بك وكيل دائرة والدة المرحوم
 عباس باشا - محمد بك خلوصى برنجى آلاى سوارى .

(ن)

نسي بك بالسكة الحديدية كان - نورى بك من أعضاء مجلس ثاقى - نجم
 الدين بك بن سيد أحمد - نوبار باشا ناظر الخارجية وحرمه الست فوليك هانم
 كريمة كلورك بك .

(٥)

همام بك من أعضاء مجلس استئناف قبل - هلال بك مدير الدقهلية ثم
مدير الغربية .

(و)

ورثة إبراهيم باشا كتندي عبد الله باشا - ورثة وعفا شعبان بك نامور
إسنا سابق - ورثة يوسف لعافى بك - ورثة عمر بك نثرى قانجى ديوان
أصفى سابق ورثة أحمد بك وكيل للدارس سابق - ورثة مختار بك ناظر
سوزاي للدارس - ورثة حافظ بك وكيل المالية سابق - ورثة ميرلاى
إبراهيم خليل بك - ورثة وأسة على بك محافظ القصر سابق - ورثة حسي
بك مدير المطابخ السنية - ورثة عثمان بك صدق - ورثة حسين بك مدير نصف
وجه قبل - ورثة حسين بك طبوزادة - أزواج ومعاينق وأتباع للمرحوم سليم
باشا رئيس أحكام مصرية - ورثة سليمان رفعت بك من أعضاء مجلس الأحكام
كان - ورثة سليم باشا أرنالوط من أعضاء مجلس الأحكام كان - ورثة ديوان
أفندى - ورثة طوييا بك أخو باسليموس بك - ورثة عثمان بك من أعضاء
مجلس إسكندرية سابق - ولى حلى بك من مستخدمين المعية السنية - ورثة
على بك نصرت مدير بنى سويف كان - ورثة باسليموس بك - ورثة موسى
واثق بك - ورثة إسماعيل باشا صادق الفريق - ورثة ميرلاى سابق إبراهيم بك
- ورثة محمد شاكر باشا من أعضاء مجلس الأحكام سابق - ورثة سر سوارى
تابدين بك - ورثة محمد شكيب بك بن المرحوم حسين مفتش جفالك وعهد سنية
سابق - ورثة المرحوم إسماعيل باشا تيمو زادة - ورثة الشريف على باشا نجل
المرحوم الشريف محمد - ورثة المرحوم رستم بك - ورثة على بك طوش
ناظر مصلحة الموائى بإسكندرية سابق - ورثة ميرلاى إبراهيم بك - ورثة قاجام
إبراهيم بك - ورثة أحمد بك حدى من أعضاء مجلس إسكندرية سابق - ورثة

هل باشا برهان ونجله حسن بك - وهبة بك رزق الله الجزاوى باشكاتب للمالية -
وردتة حسين باشا صبرى رئيس مجلس عسكرية وشقيته .

(ى)

يعقوب بك ميرلاى سوارى يوسف بك - فابقم يوسف بك وكيل
الهاجرة الخارجية الاصفية سابق - ميرلاى يوسف صديق بك - ميرلاى سابق
يوسف بك سرور وشركاه - يوسف بك كمال مدير القلوية سابق - يعقوب باشا
صبرى وحرمه - يوسف بك وكيل ديوان جفالك وعهد سنية - يعقوب بك من
أهضاء مجلس إسكندرية - ياور بك صدق مأمور إدارة مدارس حرية - يوسف
بك كامل وأخيه يعقوب أولاد للتونق أرئين بك - يوسف بك تهدي ميرلاى
ياور خديوى .

المصادر^(١)

أولاً : الوثائق غير المنشورة

(١) مجموعة دار المحفوظات^(٢) :

- سجلات . ملخص اختصاص الرزناجة ، ديوان خديوي ، مجلس ملكية .
- سجلات الترايع .
- سجلات الجفالك (وهي سجلات تحديد الجفالك وسجلات فراغات ملتزمين وسجلات قصارات الجوامع) .
- سجلات تقاسيط الرزق .
- سجلات التقاسيط العشرية (كانت قبل سنة ١٨٥٤ تعرف بسجلات تقاسيط الرزق) .
- سجلات الزعم العشرية .
- سجلات إجمالية عن الأبعاديات والأراضي العشرية .
- المكلفات .
- محافظ الدائرة الشية .
- سجلات قيد عمد ومشايخ القرى .
- ملفات الخدمة .
- سجلات تحديد وقوائم مساحة وسجلات أخرى متنوعة .

(١) وردت المصادر تفصيلاً في هوامش البحث وتكفي هنا بذكر المجموعات التي تنتمي إليها وأماكن وجودها .

(٢) تلت بنى هذه المجموعات أخيراً إلى دار الوثائق القومية .

(ب) مجموعة دار الوثائق :

- سجلات الزمم العشورية . . .
- سجلات المعية السنية .
- سجلات لوائح الجفالك .
- سجلات الدائرة السنية .
- سجلات دائرة والده باشا والانجال .
- محافظ الثورة العرابية .

(ج) مجموعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجاه وذوى الحثية (نكلت أخيراً إلى دار الوثائق القومية) .

(د) مجموعة رياسة الجمهورية بعابدين (نكلت أخيراً لدار الوثائق) :

- دهبان عربن خديوى ، ملف نظارة المالية سنة ١٩١٠ .

ثانياً - للذكوات

(١) مذكوات سمد زغلول .

(٢) مذكوات محمد فريد .

ثالثاً - الوثائق للنشورة

- تقرير مجلس إدارة الدائرة السنية المرفوع إلى الخديوى عن أعمال الدائرة السنية سنة ١٨٨٠ ، مطبعة الأهرام بالاسكندرية سنة ١٨٨١ .

- تقرير متقدم عن إدارة الدائرة السنية إلى الاعتاب الخديوية عن حالة المصلحة سنة ١٨٨١ ، مطبعة الأهرام بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ .

— التقرير العام للرفوع من الورد دوفرين إلى الورد جرانفيل وزير
خارجية إنجلترا بشأن إصلاح مصر ، مطبعة الاهرام بالاسكندرية
سنة ١٨٨٣ .

— تقرير إيفلين بارنج عن أحوال القطر المصري ونجاح الإصلاحات فيه
ورفعه إلى الركيز سالبوري سنة ١٨٩٠ ، طبع وترجم بالمقطم
سنة ١٨٩١ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٠ ، طبع وترجم في جريدة المقطم سنة ١٩٠١ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٣ طبع وترجم في المقطم سنة ١٩٠٤ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٤ طبع وترجم في المقطم سنة ١٩٠٥ .

— تقرير الورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٦ ، طبع وترجم في المقطم سنة ١٩٠٧ .

— تقرير اللدن جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٧ ، ترجم وطبع بالمقطم سنة ١٩٠٨ .

— تقرير كشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان
سنة ١٩١٢ ، ترجم وطبع في المقطم سنة ١٩١٣ .

— تقرير كشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان
سنة ١٩١٣ ، طبع وترجم في المقطم سنة ١٩١٤ .

— قانون نامه السلطان . الصادر في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩) ،
طبع بمطبعة الديار المصرية ببولاق مصر في أول ربيع الثاني سنة ١٢٧١ هـ .

— قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ الصادر عن مجلس الاحكام ، مطبوع بدار
الطباعة العامرة للمصرية في ٨ رجب الفرد سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩)
ويعرف بمتخب أحكام حلجان .

— لائحة الشروط العمومية لبيع أملاك الودمين ، مطبعة الاهرام بالاسكندرية
سنة ١٨٨٣ .

— مبادئ فيما يتعلق بالديار المصرية من إحصاء سنة ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ،
١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، إعداد فيديريكو امينى رئيس القلم المركزى
للإحصاء ، نشرته نظارة الداخلية وطبع بمطبعة أركان حرب الجهادية
سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩) بالقاهرة .

— القوانين المقاربية في الديار المصرية ، نشرته الحكومة المصرية وطبع
بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٨٩٣ وقام بتجميع مادته ج . ل . جورست
مراقب الاموال المقررة .

— مشروع تعديل ضرائب أطيان القطر للصرى سنة ١٨٩٤ نشرته نظارة
للالية ، طبع بمطبعة بولاق سنة ١٨٩٧ .

— مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة ، نشرته نظارة اللالية ، سنة ١٩٠٩ .

— بمحوة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٨٨٤ إلى ١٨٨٦ - نشرته
الحكومة المصرية .

— بمحوة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٠ نشرته
الحكومة المصرية .

— مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٩٠٤ إلى ١٩٠٨ - لشرته
الحكومة المصرية .

A. Banot bey, Essi De Statistique Agricole 1887, Cairo [1888
Egypt Police, Annuae report, 1891, Cairo 1892,
Rapport Présenté par Les Commissaires des Domaines A.S.A.L
Khedive, 1900, Lo Cairo 1901
24, 2/1/ Wakis Ahely and Kairy

• • •

وجيها موجودة بمركز وثائق وتاريخ مصر للمعاصر .

وابعا - للراجع

(١) مراجع عربية :

— دكتور أحمد أحمد الختة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي ،
القاهرة سنة ١٩٥٠ .

— دكتور أحمد أحمد الختة ، تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر ،
القاهرة سنة ١٩٥٨ .

— أ . ب . كلوت ، لمحة عامة إلى مصر جزئين ، مترجم .

— أحمد بيمور ، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر ،
القاهرة سنة ١٩٤٠ .

— أمين ساسى ، تقويم النيل وحصص محمد علي ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة
سنة ١٩٢٨ .

— أمين سامي ، تقويم النيل وعصر عباس حلى باشا الاول ومحمد سعيد باشا
مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩١٦ .

— أمين سامي ، تقويم النيل وعصر إسماعيل ، مجلدين ، مطبعة دار الكتب
بالقاهرة سنة ١٩٣٦ .

— إلياس زاخورة ، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر ،
ثلاثة أجزاء ، القاهرة سنة ١٨٩٧ ، ١٩١٦ .

— الفريد سكارون بلنت ، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم ،
القاهرة ١٩٢٨ .

— إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح (للسألة الزراعية) ، القاهرة
سنة ١٩٥٨ .

— دكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ، مصر والمألة المصرية (١٨٧٦-١٨٨٢)
القاهرة سنة ١٩٥٦ .

— دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال
إلى المعاهدة ، القاهرة سنة ١٩٦٧ .

— مذكرات أحمد عرابي ، كشف النار عن سر الاسوار في النهضة المصرية
المشهورة بالثورة العربية ، جزئين . كتاب الهلال عددي فبراير ومارس
سنة ١٩٥٣ .

— أحمد فتحي زغلول ، الحمام ، مصر سنة ١٩٠٠ .

— البرت فرمان ، مصر وكيف غنبت بها ، ترجمة عبد الفتاح عنایت ،
القاهرة ١٩٦٤ .

- أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، اليهود والحركة الصهيونية في مصر
١٨٩٧-١٩٤٧ كتاب الهلال عدد يونيو سنة ١٩٦٩ .
- البنك الأهلي في خمسين عاما (١٨٩٨-١٩٤٨) القاهرة ديسمبر ١٩٤٨ .
- البنك العقاري المصري في خمسين عاما (١٨٨٠-١٩٣٠) القاهرة
سنة ١٩٣٠ .
- بيير كرايقتس، إسماعيل المفتى عليه، ترجمة فؤاد صاروف، القاهرة
سنة ١٩٣٧ .
- نيوودور رودستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده، ترجمة علي أحمد
شكري، القاهرة سنة ١٩٢٧ .
- جاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ترجمة جورج هندي،
دار الكتب سنة ١٩٤٧ .
- جرجس حنين، الأملبان والضرائب في القطر المصري، المطبعة الاميرية
بالقاهرة ١٩٠٤ .
- دكتور جمال حمدان، شخصية مصر، القاهرة سنة ١٩٧٠ .
- جورجى زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، دار
الهلال سنة ١٩٢٢ (جزءان) .
- رمزي تادرس، الأقباط في القرن العشرين، أربعة أجزاء، القاهرة
١٩١٠، ١٩١١ .
- دكتور راشد البراوى، ومحمد حمزة عيش، التطور الإقتصادى في مصر
في العصر الحديث، القاهرة سنة ١٩٥٤ .

- رفاعة رافع ، مناهج الالباب المصرية في مباحج الآداب المصرية ، مطبعة
راغب بصر سنة ١٩١٢
- رموف عباس ، الحركة المالية في مصر (سنة ١٨٩٩ - ١٩٥٢) ،
القاهرة سنة ١٩٦٧
- زكي محمد مجاهد ، الاصلاح الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية (١٣٠١ هـ -
١٣٦٥ هـ) ، (٥ أجزاء) الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٤٩ .
- سليم خليل نقاش ، مصر للصيريين ، ست أجزاء ، ١٨٨٤ .
- سيد مرعي ، الإصلاح الزراعي في مصر ، القاهرة ١٩٥٧ .
- صبحي وحيد ، في أصول المسألة المصرية ، مطبعة مصر سنة ١٩٥٠ .
- عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والاختبار ، القاهرة
سنة ١٣٢٢ هـ .
- دكتور علي الجرينلي ، تطور النظام المصرفي في مصر ، القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- دكتور عثمان خليل ، الإدارة العامة وتنظيمها ، القاهرة سنة ١٩٤٧ .
- عزيز خانكي ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ماضيها وحاضرها ومستقبلها
المطبعة المصرية بصر سنة ١٩٣٩ .
- عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ،
الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٥٥ .
- عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، القاهرة ١٩٥١ .
- عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ؛ جزمان ، القاهرة سنة ١٩٤٨ .

- عبد الرحمن الرافعي، الثورة הראية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة
سنة ١٩٤٩ .

- عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة
سنة ١٩٥٠ .

- عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، القاهرة
سنة ١٩٤٨ .

- دكتور عبد العزيز الشناوى ، السخرة فى قناة السويس ، القاهرة ١٩٦٥ .

- عبد الحالى لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة
١٩١٤ ، القاهرة سنة ١٩٦٩ .

- على مبارك ، الحطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها
التقديمية والشيرة ، أربعة مجلدات ، بولاق سنة ١٣٠٥ هـ .

- فليب جلاذ ، قاموس الإدارة والقضاء (١٨٧٦ - ١٩٠٠) ست مجلدات
الاسكندرية سنوات ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠١ .

- فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر الملوكى ،
القاهرة سنة ١٩٥٨ .

- فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة سنة ١٩٦٩ .

- دكتور لبيب يونان رزق ، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال
البريطانى (١٨٨٢ - ١٩١٤) القاهرة سنة ١٩٧٠ .

- دكتور لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، جزءان كتابه
الهلل عددى مارس وأبريل سنة ١٩٦٩ .

- دكتور محمد أنيس ودكتور السيد رجب حراز ، التطور السياسى للجموع
المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧١ .
- دكتور محمد حسين هيكى ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة سنة ١٩٢٩ .
- دكتور محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الإقتصادى قى المصور الحديثة ،
القاهرة سنة ١٩٤٤ .
- محمد قدرى ، قانون العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف ،
المطبعة الاميرية سنة ١٩٠٩ .
- دكتور محمد خلف الله ، عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، القاهرة
سنة ١٩٥٦ .
- دكتور محمد كامل مرسى ، الملكية المقاربية فى مصر وتطورها التاريخى
من عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة سنة ١٩٣٦
- الاب هنرى عيروط ، الفلاحون ، مترجم
- دكتور هيلين ريفلين ، الإقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن
التاسع عشر ، مترجم ، القاهرة سنة ١٩٦٧
- محمد عتار ، التوفيقات الإلهامية فى مقارنة للتواريخ الهجرية بالسنين
الافرنكية والقبطية ، المطبعة الاميرية ، سنة ١٣١١ هـ
- يمتوب أرئين ، الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية ، مترجم ،
المطبعة الاميرية بيولاق سنة ١٣١١ هـ سنة ١٨٨٩
- يوسف نحاس ، الفلاح ، حاله الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة
سنة ١٩٢٦

ب (مراجع اجنبية :

Anour Abd El Malck, *geologie et Renaissance Nationale L. Ex ste Moderne, Paris 1969.*

Afaf, Lutfi Al Sayid, *Egypt and Cromer, London 1968.*

Baer, G. A. *History of land ownership in Modern Egypt, 1800 — 1950, London 1962.*

Studies in the Social History of Modern Egypt Chicago, 1969.

Biunt, W. S. *My Diaries. 1888—1914, 2 Vols, London 1919 1920*

Crouchley, A. E. *The Economic development of Modern Egypt Bristol, 1938.*

Cromer, Earl of *Modern Egypt, 2 Vols, London 1908* Dicey, E. *England and Egypt, London 1881.*

Holt P. M. (Edited by.) *Political and Social Change in Modern Egypt London, 1968.*

Charles Issawi, *Egypt and Economic and Social analysis, Oxford 1947.*

Lauc E. W. *Manners and Customs of the Modern Egyptians, London. 1842.*

Lands, D. S. *Bankers and Pasbas, Harvard, 1958.*

Lyons, H. G. *The Cadastral survey of Egypt (1892 — 1907 Coiro 1908.*

Loyal ,A. *Life of the Marques of Duffricn and Ava, 2 Vols. London 1905,*

Lyndau J. M. *Parliaments and Parties in Egypt Tel-Aviv 1953.*

Millner, A. England in Egypt London 1893.

Mikhail Kyriskas Copts and Moslems Under British Control
(Egypt) London 1911.

Robinson & Others, Africa and the Victorians; London
1961.

Sir Russell, Pasha, Egyptian Service (1902—1946) London
1947.

Shafik Gharbal. The Beginnings of the Egyptian questions
and the rise of Mehemet Ali London 1928.

Traill, H. D. England Egypt and the Sudan, London 1900

Zetland, The Marquis of, The life of Lord Cromer London
1932.

فهرست

مقدمة ٥

الفصل الأول :

ظهور الملكية الخاصة في الأرض وتطورها ١١

الفصل الثاني :

ظهور الملكيات الكبيرة وأثره على توزيع الملكية ٧١

الفصل الثالث :

خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغييرات التي حدثت في توزيع

الملكية ١٤٩

الفصل الرابع :

الفلاحون في خريطة القوى الاجتماعية ٢٨٢

الفصل الخامس :

للاك الزراعيون والحركة السياسية ٣٦٧

للاحق ٤٦٩

للمصادر ٥١٥

للمراجع الأجنبية ٥٢٥

تصويب الأخطاء.

نعتذر عن وقوع بعض الأخطاء المطبعية وقد قنا بمصرها بدقة مع التركيز على الأرقام نظراً لأمينها بالنسبة لموضوع الكتاب ، ونرجو من القارىء أن يقوم بتصويبها ، وشكراً .

الصفحة	الخطأ	الصفحة	التصويب	الصفحة	الخطأ	الصفحة	التصويب
٤٤٩٩٥٥	١٤٩٩٥٥	١	٦٣	٧٢٢٤٠	٧٢٢٤٠	١	١٤
٥٤	٤٤	٢١	٦٦	القيات	القيات	٥	١٥
منحت	منحت	١٥	٦٩	٣٧٤٢٦	٣٧٤٢٦	٨	١٥
١٤٦	١٤٩	١٩	٦٩	ولاية	ولاية	٢٢	١٧
التي تمت	تمت	٤	٧٠	تمكين	تمكين	٢	١٨
٢٢٧,٥ فداناً	٢٢٧,٥ فدان	١٦	٨١	أدوات	أدوات	٥	١٨
بنية	بنية	١٣	٨٢	٤٤٠١٢٧	٤٢٠١٢٧	١٣	٢٧
٣٧٨١	٣٧٨١	١٠	٨٣	١٧٧٥٦١١	١٧٧٥٦٠٠	٨	٢٨
١٠٢٢٢	١٠,٥٢٢	٢	٨٦	١٣١٤٧٢٧	١٣١٣٧٢٧	١٨	٢٨
١٣٥٥	١٣٦١	١٩	٨٧	شغالك	شغالك	٢١	٣٥
١٢١٣٨	١,٢١٣٨	٦	٨٩	(٢)	(١)	١٨	٤١
أورمان	أورمان	٧	٩٢	(١)	(٢)	١٩	٤١
٤٨٢٥	٤,٨٢٥	٤	٩٤	١٢٥	١٩٥٢	٦٠٤	٤٤
٣٦١٨	٢٦١٨	١٠	٩٥	(٢)	(٣)	٧	٤٧
١٠٢٧٨	١٠٢٧٨	١٧	٩٧	وكان	وإن كان	٤	٥٠
موسى	موسى	٢٢	٩٨	1968	1698	٢١	٥٠
الجزيرة	الجزيرة	٥	١٠١	من	عن	١	٥١
قوة	قوة	٦	١٠١	(٣)	(٢)	١١	٥١
الغرفا	الغرفا	٩	١٠١	(١)	(٧)	٨	٥٣
تغطى	تمطى	٢	١٠٣	زمم	زمن	١٠	٥٤
قوة	قوة	١٣	١٠٥	التوايظ	التوايظ	١١	٦٢

الصواب	الخطأ	٤٠٠	٤٠٠	الصواب	الخطأ	٤٠٠	٤٠٠
تسطب هذه	هذا الرقم يبدو	٢٥	١٣٩	التعرف	التصرف	١٥	١١٠
الكلمات،	مبالغ فيه كثير ائتم			فاننا	فاننا	١٥	١١٠
التي تديرها	الاهلية	٢٦	١٣٩	المديرية	المديرية	١٤	١١٤
Wakfe	Wakia	٢٧	١٣٩	دار المحفوظات	دار قيد المحفوظات	٢٣	١١٤
وجدت في	وجدت	١٥	١٤٠	سيه	سيه	١٣	١١٥
الجورجى	الجورجى	٩	١٤٢	تفتيشا	تفتيش	٥	١١٠
كبير	كبيراً	٥	١٤٢	سوارس	سمارس	٧	١١٧
٥ أو ٤ %	٤٥ %	١٥	١٤٥	وبق من	وبق	٣	١١٩
بنى مراس	بنى مراس	٧	١٤٦	لها	لها	٦	١١٩
٣٦	٢٦	١١	١٤٦	Daira	Deira	٢٣	١٢٠
من الابدادية	الابدادية	٧	١٥٢	٢٨٤٠٠٠	٢٨٤٠٠٠	٤	١٢١
دار المحفوظات	الكلمات الأولى	٢١	١٥٢	بجالات	بجالاب	٩	١٢٣
بجمل				d'Irrigation	Irrigation	٣	١٢٤
خليطاً	وآخر كلمة	١٠	١٥٤	Anonyme	Anonyme	١٦	١٢٤
حككيان	حككيان	١٧	١٥٧	٢٧٢٢	٢,٧ ٢	١٣	١٢٥
٢٥١٤٠	١٥٥ و ١٤٠	٩	١٥٨	Hole	Bole	٢٣	١٢٥
١١٢١	١١٣١	٩	١٦٠	سنة	سنة	٣	١٢٦
1958	1968	٢٢	١٦١	فشركة	لشركة	٦	١٢٦
ملاك	وملاك	٧	١٦٨	ينيف	بنيف	٩	١٢٨
كنخدا	كنخدا	٧	١٦٩	الواحد منها	الواحد	٥	١٢٢
جناب	خاب	٩	١٧٢	٨٢٤٠٠٣٢٤٠٥	٨٢٤٠٠٣٢٤٠٥	١٥	١٣٢
ولبيع	والبيع	٢٢	١٧٣	بل أن	... أن -	٥	١٣٣
بن	من	٤	١٧٦	١٩٠٧	١٩٥٧	١٠	١٣٣
صادر	صادر	١٤	١٧٩	٢٣٩٦٩٤٠	٢٣٩٦٩٤٠	١٨	١٣٣
للتيا	للتيا	٥	١٨٢	حتى في	حتى	١١	١٣٥
إشراك	إشراك	٥	١٨٢				

الخطأ	الخطأ	١٨٦٥	١٨٦٤	الخطأ	الخطأ	١٨٦٥	١٨٦٤
الغالبية	الغالبية	٢١٨٤	٢١٨٤	الغالبية	الغالبية	٢١٨٤	٢١٨٤
١٨٦٤	١٨٦٥	١٨٢١٣	١٨٢١٤	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٢١٣	١٨٢١٤
لتزويد	ولتزويد	٩٢١٤	٩٢١٤	١٨٦٣	١٨٦٤	٩٢١٤	٩٢١٤
(١)	(٢)	٢٢١٥	٢٢١٥	١٨٦٣	١٨٦٤	٢٢١٥	٢٢١٥
الرزق	الرزق	١٧٢١٥	١٧٢١٥	١٨٦٣	١٨٦٤	١٧٢١٥	١٧٢١٥
بعض	بعض	٢٢١٦	٢٢١٦	١٨٦٣	١٨٦٤	٢٢١٦	٢٢١٦
Ship	Ship	١٢٢١٨	١٢٢١٨	١٨٦٣	١٨٦٤	١٢٢١٨	١٢٢١٨
١٥ ج	١ ج	٢٢٢١٨	٢٢٢١٨	١٨٦٣	١٨٦٤	٢٢٢١٨	٢٢٢١٨
دورا في	وراني	٥٢٢١	٥٢٢١	١٨٦٣	١٨٦٤	٥٢٢١	٥٢٢١
النى	لنى	٩٢٢١	٩٢٢١	١٨٦٣	١٨٦٤	٩٢٢١	٩٢٢١
أبو كساء	أبو كساء	١٦٢٢٢	١٦٢٢٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٦٢٢٢	١٦٢٢٢
٢٥٥٤ فنانا	٢٥٥٤	١٠٢٢٦	١٠٢٢٦	١٨٦٣	١٨٦٤	١٠٢٢٦	١٠٢٢٦
٢٨٩	٢٨٩	٤٢٢٩	٤٢٢٩	١٨٦٣	١٨٦٤	٤٢٢٩	٤٢٢٩
حتى	عندما	١٦٢٢٧	١٦٢٢٧	١٨٦٣	١٨٦٤	١٦٢٢٧	١٦٢٢٧
المسحين	للمسحين	٤٢٢٨	٤٢٢٨	١٨٦٣	١٨٦٤	٤٢٢٨	٤٢٢٨
المبرى .	المبرى	٩٢٢٨	٩٢٢٨	١٨٦٣	١٨٦٤	٩٢٢٨	٩٢٢٨
إن	إن	١١٢٢٨	١١٢٢٨	١٨٦٣	١٨٦٤	١١٢٢٨	١١٢٢٨
الجيزة	الجيزة	٨٢٤٨	٨٢٤٨	١٨٦٣	١٨٦٤	٨٢٤٨	٨٢٤٨
٢٢٥٢	٢٢٥٢	١١٢٥١	١١٢٥١	١٨٦٣	١٨٦٤	١١٢٥١	١١٢٥١
Sanlob	Sonieb	١٢٢٥٢	١٢٢٥٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٢٢٥٢	١٢٢٥٢
Siero	Siero	١٤٢٥٢	١٤٢٥٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٤٢٥٢	١٤٢٥٢
بدر بين	بدر بين	٤٢٥٥	٤٢٥٥	١٨٦٣	١٨٦٤	٤٢٥٥	٤٢٥٥
كبار	كبار	٩٢٥٥	٩٢٥٥	١٨٦٣	١٨٦٤	٩٢٥٥	٩٢٥٥
بترام	بترام	١٢٢٦٠	١٢٢٦٠	١٨٦٣	١٨٦٤	١٢٢٦٠	١٢٢٦٠
بنى سمح	بنى سمح	٢٠٢٦٦	٢٠٢٦٦	١٨٦٣	١٨٦٤	٢٠٢٦٦	٢٠٢٦٦
94	49	٢٢٢٦٩	٢٢٢٦٩	١٨٦٣	١٨٦٤	٢٢٢٦٩	٢٢٢٦٩
مستويين	متسويين	٦٢٧٠	٦٢٧٠	١٨٦٣	١٨٦٤	٦٢٧٠	٦٢٧٠
ذهب إليها	ذهب	٦٢٧٢	٦٢٧٢	١٨٦٣	١٨٦٤	٦٢٧٢	٦٢٧٢

المصواب	المخطأ	٥٠	٤٠	المصواب	المخطأ	٤٠	٥٠
الوفائي	التمائي	١٥٣١٩		Agriolo	A.Griolo	١٩٢٧٤	
بالأرباح	بالأرباخ	١٢٣٢٧		اتخذ	اتخذك	١٧٢٧٥	
الضرائب التي	الضرائب	٩٣٢٩		الاعيان	الاطيان	١٧٢٧٩	
خلفه	خليفة	١٣٣٣٠		الطليحات	الطليحات	٢٢٨٠	
الاحتبار	الاختيار	٦٣٣١		علت إسحق	علتسحق	١٦٢٨٧	
الملكيات	الملكيات	١١٣٣١		للموى	للموى	٢١٢٨٩	
الجم الغفير	الجم الغفير	٩٣٣٣				٢١	
Trail	Trai	١٥٣٣٢		إعترف	إعترف	٢٤٢٨٩	
١٨٥٤	١٨٤٤	٢٣٣٤		نهاية	نهاية	١٠٢٩٠	
ألف من	ألفين	٥٣٣٥		خانون	خانون	١٥٢٩١	
لمدة	لمد	٦٣٣٥		لكون	لوكن	١٤٢٩٢	
المونة	المودة	٩٣٣٥		الفلاحين	الفلاحون	١٢٢٩٤	
المسخرين	المسخرين	١٠٣٣٥		بسطاوروس	بسطاوروس	١١٢٩٩	
يشغلون	يشغلون	١١٣٣٥		Filo	Filos	٢٢٢٩٩	
النروب	النروت	١٢٣٣٥		Files	Filo	٩٣٠٠	
مغصا	مغصا	١٢٣٣٥		12	21	١١٣٠٠	
يقتنون	يقتنون	١٦٣٣٥	• قروش و ١٤	• قروش و ١٤	بين ١٤ و ١٤	٤٣٠٢	
يقادون	قأدون	٣٣٣٦		قرشا			
يشغلون	يشغلون	٥٣٣٦		تركوا	تركها	٢٣٠٤	
وغريق	غريق	١٤٣٣٦		ولم يبلغ	ولم يبلغ	١٨٣٠٤	
ويذكر	يذكر	١٦٣٣٧		ليشبع هم	ليشبعهم	٥٣٠٨	
المونة	للمونة	٩٣٣٩		البسيسى	البسيس	١٥٣٠٩	
ويستفاد	ويستفد	٩٣٤٣		• تشطب •	حفظ	٢٠٣٠٩	
منظور	منذور	١٨٣٤٧		• تشطب •	عموى ٣٧٢٥	٢١٣٠٩	
أو بضعة	وبضعة	١٥٣٤٨		المدنين	المدنين	١٢٣١٢	
و ... و	أو ... أو	٦٣٥٠		يهاجر	يهجر	٦٣١٤	
يحدث	يحدث	١٤٣٥٢		للراب	والراب	٢٣١٨	

العنوان	الخطا	١٩٠٧	١٩٠٨	العنوان	الخطا	١٩٠٧	١٩٠٨
الغزاة	الغزاة	١٣٤٠٧		هناك	هنا	١٣٥٢	
تصدوا	تصدروا	٣٤١١		من الاراضي	عشوري	٦٣٥٥	
وهلاك	وهلاك	١٤٤١٢		المشورية			
الشمس	الشمس	١٩٤١٣		و ٣٨	٣٨	٨٣٥٦	
تأخذ	ياخذ	٤٤١٤		و ٦٧	٦٧	٨٣٥٦	
الحديوي	الحديوي	١٠٤١٤		نقل عن	عن ...	٩٣٥٧	
فكون	تكون	٥٤١٦		والله	الله	٣٣٥٨	
الصانفان	الصانفان	١١٤١٧		١٦١٦	١٦-١٦	٨٣٦٠	
والذوات	والذات	٢٠٤١٧		الاخيرين	الاخيرين	٥٣٦١	
بحث	بحث	٢١٤١٧		وعلاقات	علاقات	٢٠٣٦١	
بلده	بلية	٩٤١٨		يعتبروا	يعتبر	٥٣٦١	
أعضاء	الأعضاء	١٥٤١٨		الذي	الدين	١٦٣٦٢	
صادر	صايد	١٤٤١٩		والشراكة	الشراكة	١٥٣٦٢	
توفرت	و آخر كلة ،	٤٤٢٠		٩٣٢٩	٩٣٢٩	١١٣٧٩	
الفلاحون	الفلاحين	١٤٢٢٢		تداول	و أول كلة ،	١٧٣٧٤	
١٨٨٢	١٨٨٢	٨٤٢٢		أعضاء	٣٧٥ عضو	٣٣٧٥	
لخصه	لخصه	٢٤٢٣		حضرنا	حروا	٦٣٨٦	
لثون	و أول كلة ،	٦٤٢٣		تحرر	تحرر	١١٣٨٦	
٢ يوليو	٢٦ يوليو	١٩٤٢٣		حياته	و آخر كلة ،	٣٨٩	
المدرة	المدوي	٩٤٢٤				١٦	
السيد	السيد	٩٤٢٤		قار	قار	٥٣٩٤	
غثالي	وغثالي	١٠٤٢٥		بحري	بحوي	١٦٣٩٨	
مالية	و آخر كلة ،	٧٤٢٦		والنظام	والنظام	٣٤٠١	
جمع	جميع	٨٤٢٧		وذو الفقار	ذو فقار	١٨٤٠٢	
أبلنه	أبلقة	١٠٤٢٧		وكان	كان	٣٤٠٤	
الفلاحون	الفلاحين	١١٤٢٩		الفرمانات	فرمانات	١٩٤٠٤	
٢٥ ٥٣/٨	٢٥٣/٨	٢٢٤٢٩		الحديوي	الحديوي	١٧٤٠٥	

الصواب	الخطأ	٤٠	٤٠	الصواب	الخطأ	٤٠	٤٠
٢٥٧٧	١٥٧٧	١٧٤٩٠		منها	فيها	٦٤٣٠	
ليونيديس	ليونيدس	٢٠٤٩٠		أبوا التوجه	التوجه	١٥٤٣٢	
٢٦٦	٢٦٦	١٢٤٩٣		والتأكد	والتأكد	١٢٤٣٣	
٢٧٤	٢٧٤	١١٤٩٤		حمل	حول	١٤٣٧	
٢٣٨	٥٢٨	١١٤٩٥		تنجلى	تنجلى	٣٤٣٧	
٢٤٦	٥٤٦	١٢٤٩٥		وتحت	وتحت	٧٤٣٩	
١٢ ط	١٥ ط	١٤٤٩٥		تصف	تصل	٨٤٣٩	
٦١٥	٦٣٥	١٦٤٩٥		ولد بمصر	بمصر	٧٤٤٠	
١٢ ط	١٥ ط	١٧٤٩٥		٦٤٤	٦٣٤	٩٤٤٣	
باباند بيليس	باباند بيليس	٢٤٩٦		بمصلحة	بمصلحة	١٢٤٤٦	
٦٣٧	٢٣٧	١٤٤٩٦		داخل	دخل	١٢٤٤٧	
حنا	حين	١٦٤٩٦		كفر المداور	كفر الدوار	٥٤٥٠	
٦٤٤	٩٤٤	١٩٤٩٦		الدونين	الدومين	٢٤٦٠	
والريانة	والريانة	١٧٤٩٨		واستولوا	استولوا	٥٤٦٠	
١٩ ط	١٩	٢٠٤٩٩		جمال الدين	الدين جمال	٨٤٦٢	
وكيل	وكيلا	١٥٥٠٠		العالية	العالية	١٤٦٤	
أحد بك	أحد	١٢٥٠٢		شكل	شل	١٠٤٦٧	
طونوه	طونول	١٥٠٣		٢٧٢٦	٢٧٢٦	٩٤٧١	
بك	مبارك	٥٥٠٤		٢٧٤٨٩	٢٧٤١٩	٦٤٧٥	
عاصم	علم	١٤٥٠٤		حسن	حين	١٢٤٧٦	
مأمور	مأمورية	٤٥٠٦		٣٦	-	١٨٤٨٠	
سير	-	١٦٥٠٧		سعدارى	سعدارى	١٨٤٨١	
القويسى	القويسى	٢٥٥٠٨		٣٠٤	٣٠٣	١٩٤٨٣	
ريانة	ريانة	١٧٥١٠		٤٣٢	٤٢٢	٢١٤٨٣	
سعيد بك	سعيد	١٢٥١١		٢٣٧	٢٣٧	٢٠٤٨٤	
معاتات	قصاصات	٧٥١٥		٢٧٧	٢٧٧	٨٤٨٦	
Wakfs	Wakis	٧٥١٩		القطشة	القطيشة	١٧٤٨٦	
الأسرار	الأسوار	١٥٥٢٠		٢٤٠	٢٤٠	٧٤٨٧	
an	and	١٧٥٢٥		٤٤٢	٢٤٢	١٥٤٨٨	

ملاحظة هامة :

في كتابة الأرقام ، عادة يستخدم حرف (و) ككلمة عشرية ، ويستخدم حرف (ر) ككلمة لتسهيل قراءة الأعداد ، وعند طبع الكتاب حدث خلط في استخدام الحرفين ، ولهذا نبه القارىء إلى أنه لا توجد أرقام ذات كسور عشرية سوى الأرقام الآتية :

١ - أرقام النسب المئوية الواردة في صفحات ٤٦ ، ٧١ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ١٩٩ ، ٢٥١ ، ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ .

٢ - الأرقام الواردة بالجدول الآتى :

الصفحة	الرقم	الصفحة	الرقم
٧٥	٨٢٢,٥	١٣٤	٧,٥
٨١	٢٣٧,٥	١٤٦	١١,٥
١١٥	٨,٥	٢٠٤	٢٤٤,٥
١١٨	٦٠,٥	٢٤٤	٩,٥
١١٨	١٥,٧٥	٢٥٢	٨٢٤٠٠٣٢٤,٥
١١٨	٢١,٥	٥٠٠	٨٢٤٠٠٣٢٤,٥
١٣٠	١,٥	٥٠٠	٢٤٧٢٠٧٩,٣٥
١٣٢	٨٢٤٠٠٣٢٤,٥		

٣ - ما عدا ذلك فقد استخدم حرف (و) وحرف (ر) لتسهيل قراءة

الأرقام .

دراسات في الواقع المصري

- الصراع الطبقي في القرية المصرية
- عمال التراحيل
- د / عبد الباسط عبد المعطي
- كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤ - ١٩٥٢)
- القرية المصرية
- الزراعة الآلية
- عطية الصيرفي
- د / جمال مجدى حنين
- ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي
- الديمقراطية والناصرية
- طاسم الدسوقي
- طارق البشرى
- فتحى عبد الفتاح
- عز الدين كامل

دراسات سياسية معاصرة

- الأمن الأوروبى والشرق الأوسط
- الأمن الآسيوى والشرق الأوسط
- التمايش السلمى وحركة التحرر الوطنى
- الصهيونية ودورها فى السياسة العالمية
- مشكلات الحرب والسلام
- شيلى الثورة والثورة للعداة
- الاستثمار الأمريكى فى أفريقيا
- حسين فهمى
- فؤاد عبد الملهم
- حمدى عبد الجواد
- هايمن لومر (ترجمة محمد مستجير مصطفى)
- ترجمة شوقى جلال / سعد وحى
- مجدى نصيف
- سقيوات سميت / ترجمة فؤاد بليغ